

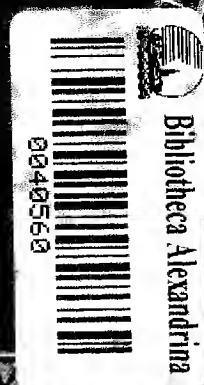
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البيان في العقائد

الحمد لله

عبد الله بن عبد الرحمن

مؤسسة فقه الشيعة







التَّبَایِعُ الْفِیْهِیَّةُ
الْحِمْوْدُ

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الدار الإسلامية

حارة حريك، شارع دكاك

ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨٣٥٦٧٠

بيروت - لبنان

تلكس: ٢٣٢١٢ - غدير

مؤسسة فقهاء الشيعة

كورنيش المزرعة، بناية الحسن سنة

الطابق الثاني ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨١٦٦٢٧

سلسلة السابغ الفقهيّة

١

الجلود

أشرف على جمع أصولها الخطيّة وترتيبها حسب التسلسل

الزمني وعلى تحقيقتها وإخراجها وعمل قواميسها

على الصغرة مولد

مؤتون فقهية من أربعة وعشرين متافهياً

المهذب لابن البراج	فقه الرضا
فقه القرآن للراوندي	المنع في الفقه للشيخ الصدوق
الغنية لحمة بن علي	الهداية بلخير للشيخ الصدوق
الوسيلة لابن حمزة	المقنة للشيخ المفيد
إصباح الشيعة للكيدري	جمل العلم والعمل للسيد المرتضى
السرائر لابن ادريس	الانصار للسيد المرتضى
إشارة السبق لعلي بن أبي الفضل	المسائل الناصرات للسيد المرتضى
شرائع الاسلام للمحقق الحلي	الكافي لأبي الصلاح
المختصر النافع للمحقق الحلي	النهاية للشيخ الطوسي
الجامع للشرائع ليحيى بن سعيد	الاجمل والعقود للشيخ الطوسي
قواعد الاحكام للعلامة الحلي	المرايم العلوية لسار
المعة الدمشقية للشهيد الأول	جواهر الفقه لابن البراج

التعريف

سلسلة النبايع الفقهية

موسوعة فقهية متكاملة جمعت بين دفتيها أهم المتون الفقهية
الأصيلة بتحقيق أربع وتنقيح أكاديمي ، ومن أحدث المناهج
العالمية لفن التحقيق .

تعنى الموسوعة بالتقسيم الموضوعي لأبواب الفقه الإسلامي -
كافة أبوابه - وبذلك تهيئ للباحث والمحقق والأستاذ المهل
الطرق لاستنباط ما يحتاجه ، واستخلاص ما ينبغيه ، بعيداً
عن عناء الاستقصاء والبحث .

تميزت هذه الدورة الكبرى باعتمادها الأصول الخطيكة
الأصيلة لكل المتون الفقهية بمثابة الأصول الأساسية لتحقيق
النصوص التي بقيت لفترة ليست بالقصيرة أيرة الطباعات السقيمة .
بالإضافة إلى احتوائها النصوص التي تطبع لأول مرة ، موزعة
حسب الأبواب الفقهية .

تفيد التخصيصين بدراسة الفقه المقارن واختلاف الفتاوى
على مدى عشرة قرون .

الحمد والشكر...

والله...
كلّ الفساق يؤمن بأنت الشريعة السماوية الأساس لجميع القوانين في العالم...
والله...

الذين يمتحن بشؤون المجتمعات البشرية وسعوت إلى إضلالها عن طريق
الفهم الأسلافية.
والله...

كلّ الذين يعشقون الفقه الأسلافية باعتبارها أفضل السبل وأنجح القوانين
المستعدة من أصول القرآن للوصول إلى الكمال الأسلافية من الجوانب
المادية والروحية...
أقدم هذا الجهد المتواضع...

والله يسعني - في غمرة سعادي وسروحي وأنا أرى سلسلة النبايع
الفقهية هذه قد عافقت النور - الله أنت أفتقرم بجزيل شكرهم وعظيم
استنائي لكل الذين ساهموا من قريب أو بعيد بإنجاز هذا العمل الجليل
من العلماء والفضلاء الذين قد تولوا لنا ساعدتهم وشورهم الخالص،
ومن الأئمة العاصدين والمحققين معنا... والعباءة لهم جميعاً التوفيق
والسداد وأنت بجزيل التوابع وحسن العاقبة...
إنه سميع مجيب.

عليه أصغر مراديد

الفهرست بحسب الله عز وجل

الجزء الأول

٥	المقنع في الفقه	١	فقه الرضا
٢١	المقنعة	١٧	الهداية بالخير
٤٧	الانتصار		جمل العلم والعمل
٦٣	الكافي		المسائل الناصريات
	الجمل والعقود	٧٩	النهاية
١١٧	جواهر الفقه	١٠٩	المراسم العلوية
١٦١	فقه القرآن	١٢٥	المهذب
١٩١	الوسيلة	١٨٥	غنية الزروع
٢٢٩	السرائر	٢١٧	إصباح الشيعة
٣٢٧	شرائع الاسلام		إشارة السبق
٣٧٣	الجامع للشرائع	٣٥٩	المختصر النافع
٤٤١	اللمعة الدمشقية	٣٩٥	قواعد الأحكام



فَقْتُ الرِّضَا

المُنسُوب

لِلإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام

١٥٣ - ٢٠٢ هـ ق

باب النوادر في الحدود:

أروى عن العالم عليه السلام أنه قال : حَبَسُ الإمام بعد الحَدِّ ظلم ، وأروى أنه قال : كلَّ شيء وضع الله فيه حدًّا فليس من الكبائر التي لا تُغْفَر ، وقال : لا يُعْفَى عن الحدود التي لله عزَّ وجلَّ دون الإمام فإنَّه مخير إن شاء عفا وإن شاء عاقب ، فأما ما كان من حقِّ بين الناس فلا بأس أن يُعْفَى عنه دون الإمام قبل أن يبلغ الإمام ، وما كان من الحدود لله تعالى دون الناس مثل الزنا واللواط وشرب الخمر فالإمام مخير فيه إن شاء عفا وإن شاء عاقب وما عفا الإمام عنه فقد عفا الله عنه وما كان بين الناس فالقصاص أولى ، وكان أمير المؤمنين عليه الصَّلاة والسلام يولِّى الشَّهود في إقامة الحدود ، وإذا أقرَّ الإنسان بالجرم الذي فيه الرِّجم كان أول من يرمجه الإمام ثمَّ الناس ، وإذا قامت البيِّنة كان أول من يرمجه البيِّنة ثمَّ الإمام ثمَّ الناس .

أصحاب الكبائر كلّها إذا أُقيم عليهم الحَدَّ مرّتين قُتِلوا في الثالثة وشارب الخمر في الرَّابِعة ، وإن شرب الخمر في شهر رمضان جُلِدَ مائة ثمانون جلدة لحَدِّ الخمر وعشرون لحرمة شهر رمضان .

ومن أتى بهيمة عُزِّرَ والتَّعْزِير ما بين بضعة عشر سوطًا إلى تسعة وثلاثين والتَّأْدِيب ما بين ثلاثة إلى عشرة ، وإن قامت البيِّنة على قواد جُلِدَ خمسة وسبعين ونُفِى عن المصر الذي هو فيه وروى : أنَّ التَّفْي هو الحبس سنة أو يتوب .

قلت : لا حدَّ على مجنون حتّى يفيق ولا على صبيّ حتّى يدرك ولا على التائم

فقه الرضا

حتى يستيقظ ، ومن تخطف حريم قوم حلّ قتله .
وقال العالم عليه السلام : أتى أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام بصبي قد سرق فأمر بحك أصابعه على الحجر حتى خرج الدم ، ثم أتى به ثانية وقد سرق فأمر بأصابعه فشُرطت ، ثم أتى به ثالثة وقد سرق فقطع أنامله .
وقال العالم عليه السلام : إذا زنا المملوك جُلِد نصف الحد وإذا قذف الحر جُلِد ثمانين وإذا سرق فعلى مولاه إما تسليمه للحد وإما أن يغرمه عما قام عليه الحد ، فإن أقر العبد على نفسه بالسرقة لم يُقطع ولم يُغرم مولاه لأنه أقر في مال غيره ، فإذا شرب الخمر جُلِد ثمانين وإن لاط حُكِم فيه بحكم الحد .
ومن اطلع في دار قوم رُجِم ، فإن تنحى فلا شيء عليه ، فإن وقف فعليه أن يُرجم ، فإن أعماه أو أصمته فلا دية له .

المقنع في ألفقه

للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي
الملقب بالصدوق المتوفى ٣٨١ هـ

بَابُ الزَّنا وَاللَّوَاطِ وَأَيُّهَا الَّذِي يَنْجُو مِنْ ذَلِكَ

اجتنب الزنا واللواط ، واعلم أن اللواط أشد من الزنا ، والزنا يقطع الرزق ويقصر العمر ويخلد صاحبه في النار ويقطع الحياء من وجهه .

فإن زنى رجل بامرأة وهما غير محصنين فعليه وعلى المرأة جلد مائة لقول الله عز وجل : **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ** ، يعنى أنهما يُضربان أشد ضرب يكون على جسديهما إلا الوجه والفرج ويُجلدان في ثيابهما التي كانت عليهما حين زنيا ، فإن عادا جُلدا مائة ، فإن عادا قُتِلَا .

فإن زنى رجل بامرأة والامرأة محصنة والرجل غير محصن ضُرب الرجل الجلد (الحد) مائة جلدة ورُجمت المرأة ، وإذا كانت المرأة غير محصنة والرجل محصن رُجم الرجل وضُربت المرأة مائة جلدة ، وإن كانا محصنين ضُربا مائة جلدة ثم رُجما . والرجم أن يُحفر له حفيرة مقدار ما يقوم فيها فتكون بطوله إلى عنقه فيُرجم وبدأ الشهود برجمه ، فإن فر من الحفيرة رُدَّ ورُجم حتى يموت إذا شهد عليه الشهود بالزنا ، وإن أقر على نفسه بالزنا من غير أن شهد عليه الشهود بالزنا لم يُرد إذا فر ولم تُقبل شهادته .

واعلم أن اللواط هو ما بين الفخذين فأما الذبر فهو الكفر بالله العظيم ، واعلم أن حرمة الذبر أعظم من حرمة الفرج لأن الله أهلك أمة بحرمة الذبر ولم يهلك أحدا بحرمة الفرج .

المقنع

واعلم أن عقوبة من لاط بغلام أن يُحرق بالنار أو يُهدم عليه حائط أو يُضرب ضربة بالسيف ، وإذا أحب التوبة تاب من غير أن يُرفع خبره إلى إمام المسلمين ، فإن رُفِعَ إلى الإمام هلك فإنه يقيم عليه إحدى هذه الحدود التي ذكرناها .
وللإمام أن يعفو عن كل ذنب بين العبد وخالفه فإن عفا عنه جاز عفوهُ ، وإذا كان الذنب بين العبد والعبد فليس للإمام أن يعفو .

وإذا تاب اللوطي والزاني فإن الله يقبل توبتهما إذا عرف من نيتهما الصدق ولم يؤاخذهما به ، وإن نوبا التوبة في حال إقامة الحد عليهما فقد تخلّصا في الآخرة ، وإن لم ينوبا التوبة كانا معاقبين في الآخرة إلا أن يعفو الله تبارك وتعالى عنهما .

واعلم أن الله أوحى إلى موسى عليه السلام : يا موسى بن عمران عفا عني أهلك ، يا موسى بن عمران إن أردت أن يكثر خير بيتك فأياك والزنا ، يا بن عمران كما تدين تدان .

والبكر والبكرة إذا زنيا جُلداً مائة جلدة ثم يُنْفَيان سنة إلى غير مصرهما .
وإذا جامع الرجل وليلة امرأته فعليه جلد مائة ، وإن زوج الرجل أمته رجلاً ثم وقع عليها ضُرب الحد ، وإن افتضت جارية جارية بإصبعها فعليها التمهّر وتُضرب الحد .

وإذا وقع الرجل على مكاتبته فإن كانت أدت الرِّيع ضُرب الحد وإن كان محصناً رُجِمَ ، وإن لم يكن أدت شيئاً فليس عليه شيء .

وإن زنا غلام صغير لم يدرك ابن عشر سنين بامرأة جُلِدَ الغلام دون الحد وتضرب المرأة الحد ، وإن كانت محصنة لم تُرَجَمَ لأن الذي نكحها ليس بمدرك ولو كان مدركاً رُجِمَت ، وكذلك إن زنا رجل بجارية لم تدرك ضُربت الجارية دون الحد وضُرب الرجل الحد تاماً .

وروى أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام أتى برجل زوج جاريته مملوكه ثم وطأها فضربه الحد .

وإذا وُجِدَ رجلان في لحاف واحد ضُربا الحد مائة جلدة .

الحدود

وضرب أمير المؤمنين عليه السلام رجلاً زُوجَ امرأة في نفاسها قبل أن تطهر الحدة .
وأتى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم رجل كبير البطن عليل قد زنى فأتى
رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم بعرجون فيه مائة شمراخ فضربه ضربة واحدة مكان
الحدة ، وكره أن يُبطل حدًّا من حدود الله .

وقال أبو جعفر عليه السلام : لو أنّ رجلاً أخذ حزمة من قضبان أو أصلاً فيه
قضبان فضربه ضربة واحدة أجزأه من عدة ما يريد أن يجلد به عدة القضبان .

وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة زنت فحبلت فلما ولدت قتلت ولدها :
فأمرها فجلدت مائة جلدة ثم رُجمت وقال : الإمام أحق من بدأ بالرجم .

وإذا تزوجت المرأة ولها زوج رُجمت ، وإن كان للذي تزوجها بيّنة على تزويجها
وإلا ضرب الحدة ، وقال أبو جعفر عليه السلام : المحصن يُجلد مائة جلدة ويُرجم ومن
لم يُحصن يُجلد مائة جلدة ولا يُنقى والذي قد أملك ولم يدخل بها يُجلد مائة
ويُنقى .

وإن أتى رجل امرأة فاحتملت ماءه فساحت به امرأة فحملت فإن المرأة تُرجم
وتُجلد الجارية الحدة وتُلحق الولد بأبيه .

وإن تزوجت امرأة في عدتها فإن كانت في عدة طلاق لزوجها عليها فيها الرجعة
رُجمت ، وإن كانت في عدة ليس لزوجها عليها فيها رجعة ضُربت الحدة مائة جلدة ،
وإن كانت تزوجت في عدة من بعد موت زوجها من قبل انقضاء الأجل من الأربعة
الشهر والعشرة أيام فلا تُرجم وتُجلد مائة جلدة .

ومن زنى بذات محرم يُضرب ضربة بالسيف أخذ منها ما أخذ وهو إلى الإمام إذا
رُفِعَ إليه ، وإن غصب رجل امرأة على فرجها قُتِل محصناً كان أو غير محصن .

وإذا زنت المجنونة لم تُحد ، وإذا زنى المجنون حُدّ ، وإن أوجب رجل على نفسه
الحدة فلم يُضرب حتى خولط وذهب عقله فإن كان أوجب على نفسه الحدة وهو
صحيح لا علة به من ذهاب عقل أقيم عليه الحدة كائنًا ما كان .

وإن زنى رجل في بلد وامراته في بلد آخر ضُرب الحدة مائة جلدة ولم يُرجم ،

المقنع

وكذلك إذا كان معها في بلد وهو محبوس في سجن لا يقدر على الخروج إليها ولا تدخل هي عليه وزنى عليه مائة جلدة لأنه بمنزلة الغائب .

وإن أُخذت امرأة مع رجل قد فجر بها فقالت المرأة : استكرهني ، فإنه يدرأ عنها الحدّ به لأنها قد أوقعت شبهة ، وقال أمير المؤمنين عليه السلام : ادروا الحدود بالشبهات .

وإذا كان تحت عبد حرة فأعتق ثم زنا فإن كان قد غشيها بعد ما أُعتق رُجم وإن لم يكن غشيها بعد ما أُعتق ضُرب الحدّ .

وإذا أتى رجل رجلاً وهو مُحَصَّن فعليه القتل ، وإن لم يكن مُحَصَّنًا فعليه الحدّ ، وعلى الماتى القتل على كلّ حال مُحَصَّنًا كان أو غير مُحَصَّن .

وإذا أتى الرجل البهيمة فإنه يقام قائماً ثم يضرب ضربة بالسيف أخذ منه ما أخذ ، وروى : عليه الحدّ ، وروى الحسن بن محبوب : أنه يُجلّد دون الحدّ ويغرم قيمة البهيمة لصاحبها لأنه أفسدها عليه وتُدَبِّح وتُحَرِّق وتُدَفَّن إن كانت ممّا يؤكل لحمه وإن كانت ممّا يُركب ظهره أغرم قيمتها وُجلّد دون الحدّ وأخرجها من المدينة التي فُعل بها ذلك إلى بلاد أخرى حيث لا تُعرف فيبيعها فيها حتى لا يُعَيَّر بها .

وإذا أقرّ الرجل على نفسه بحدّ يبلغ فيه الرّجم لم يُرجم وضُرب الحدّ ، وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أقرّ على نفسه بحدّ ولم يبين أى حدّ هو : أن يُجلّد حتى يبلغ ثمانين ، فُجلّد ، ثم قال : لو أكملت جلدك مائة ما ابتغيت عليه بيّنة غير نفسك .

فإن زنى رجل في يوم واحد مراراً فإن كان زنى بامرأة واحدة فعليه حدّ واحد ، وإن هوزنى بنساء شتى فعليه في كلّ امرأة زنى بها حدّ .

وروى في عبد بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه ثم أنّ العبد أتى حدّاً من حدود الله : أنه إن كان العبد حيث أُعتق نصفه قُوم ليغرم الذى أعتقه نصف قيمته فنصفه حرّ يُضرب نصف حدّ الحرّ ويُضرب نصف حدّ العبد وإن لم يكن قُوم فهو عبد يُضرب حدّ العبد .

الحدود

وإذا وقع الرجل على جارية له فيها حصّة ادرى عنه من الحدّ بقدر حصّته فيها ويضرب ما سوى ذلك، وإن أتى رجل وليدة امرأته بغير إذنها فعليه الحدّ مائة جلدة.

ولا يُرجم إن زنا بيهوديّة ولا نصرانيّة ولا أمة، فإن فجر بامرأة حرّة وله امرأة حرّة فإنّ عليه الرّجم، وكما لا تحصنه الأمة والنّصرانيّة واليهوديّة لوزن بحرّة فكذلك لا يكون عليه حدّ المحصن إن زنا بيهوديّة أو نصرانيّة أو أمة وتحت حرّة.

وإن زنا عبد بمحصنة أو غير محصنة ضُرب خمسين جلدة، فإن عاد ضُرب خمسين إلى أن يزني ثمان مرّات ثم يُقتل في الثامنة، والحرّ إذا زنى بغير محصنة ضُرب مائة جلدة، فإن عاد ضُرب مائة جلدة، فإن عاد الثالثة قُتل.

وإذا غشى الرّجل امرأته بعد انقضاء العدة جُلد الحد وإن غشيها قبل انقضاء العدة كان غشيانها إياها رجعة لها.

وإذا شهد أربعة شهود على امرأة بالفجور أحدهم زوجها جُلدوا الثلاثة ولاعنها زوجها وفُرق بينهما ولا تحلّ له أبداً.

باب حدّ القاذف وما يجب في ذلك من الحكم:

إن قذف رجل رجلاً فقال له: يا زاني، ضُرب الحدّ ثمانين جلدة، وكذلك إذا قال له: يا لوطي إنك تنكح الرّجال، ضُرب ثمانين جلدة.

وإذا قذف عبد حرّاً ضُرب ثمانين جلدة.

وقال الصادق عليه السّلام: لا حدّ لمن لا حدّ عليه، ولو أنّ مجنوناً قذف رجلاً لم يكن عليه حدّ، ولو قذفه رجل فقال له: يا زان، لم يكن عليه حدّ.

وإذا قال الرّجل لامرأته: لم أجذك عذراء، لم يكن عليه الحدّ، وإذا قذف الرّجل امرأته لا عنها وفرق بينهما ولم تحلّ له أبداً وإن كذّب نفسه قبل أن يلاعنها جُلد الحدّ ولم يفرق بينهما وألزم الولد، وإذا قذف الرّجل ابن الملاعنة جُلد الحدّ ثمانين، وإذا قذف الرّجل امرأته فليس لها أن تعفو.

وإن قذف رجل رجلاً فجُلد ثم عاد عليه بالقذف فإن قال: إنّ الذي قلت

لك

المقنع

حق ، لم يُجلّد وإن قذفه بالزنا بعد ما جُلِدَ فعليه الحدة ، فإن قذفه قبل أن يُجلّد بعشر قذفات لم يكن عليه إلّا حدة واحد .

وإن قذف قومًا بكلمة واحدة حدة واحد إذا لم يستهم بأسمائهم وإذا سعى فعليه لكل رجل سته حدة ، وروى في رجل يقذف قومًا : أنهم إن أتوا به متفرقين ضُرب لكل رجل منهم حدة وإن أتوا به مجتمعين ضُرب حدةً واحدة .

باب حدة السرقة :

سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن أدنى ما يُقطع فيه السارق ، فقال : ثلث دينار ، وفي حديث آخر : يُقطع السارق في ربع دينار ، وروى : أنه يُقطع في خمس دينار أو في قيمة ذلك ، وروى : أنه يُقطع في عشرة دراهم .

وكان أمير المؤمنين عليه السلام إذا سرق الرجل أولاً قطع يده ، فإن عاد قطع رجله ، فإن عاد في الثالثة خلّده السجن وأنفق عليه من بيت المال .

وإذا دخل السارق دار رجل فجمع الثياب فأخذ في الدار ومعه المتاع فقال : دفعه إلى رب الدار ، فليس عليه قطع ، وإذا خرج بالمتاع من باب الدار فعليه القطع أو يجيء بالمخرج منه .

وإذا أمر الإمام بقطع عيين السارق فتقطع يساره بالغلط فلا تُقطع يمينه إذا قُطعت يساره .

وإذا أخذ السارق مرة قُطعت يده من وسط الكف ، فإن عاد قُطعت رجله من وسط القدم ، فإن عاد استودع السجن ، فإن سرق في السجن قُتِل .

والصبي إذا سرق مرة يُعفى عنه ، فإن عاد قُطعت أنامله أو حُكَّت حتى تدمى ، فإن عاد قُطعت أصابعه ، فإن عاد قُطع أسفل من ذلك .

فإن سرق رجل فلم يُقدّر عليه ثم سرق مرة أخرى فجاءت البيّنة فشهدوا عليه بالسرقة الأولى والأخيرة فإنه تُقطع يده بالسرقة الأولى ، ولا تُقطع رجله بالسرقة الأخيرة لأن الشهود شهدوا عليه جميعاً في مقام واحد بالسرقة الأولى والأخيرة قبل

أن تُقَطَّعَ يده بالسرقة الأولى ، ولو أن الشهود شهدوا بالسرقة الأولى ثم أمسكوا حتى تُقَطَّعَ يده ثم شهدوا عليه بالسرقة الأخيرة قُطِّعت رجله اليسرى .

وقال عليّ عليه السلام : لا أقطع في الذغارة المعلنة — وهي الخلسة — ولكن أعزّره ، وليس على الذي يسلب الثياب قطع ، وليس على الذي يطرّ الدراهم من ثوب الرجل قطع ، وليس على الأجير ولا على الضيف قطع لأنهما مؤتمنان .

وإن وُجد رجل ينبش قبراً فليس عليه قتل إلا أن يؤخّذ وقد نبش مراراً فإذا كان كذلك قُطِّعت يمينه ، والأشّل إذا سرق قُطِّعت يمينه على كلّ حال ، وضيف الضيف إذا سرق قُطِّع لأنه دخل دار الرجل بغير إذنه .

فإن أتى رجل رجلاً وقال : أرسلني إليك فلان لترسل إليه بكذا وكذا ، فدفع إليه ذلك الشيء فلقى صاحبه فزعم أنه لم يرسله إليه ولا أتاه بشيء وزعم الرسول أنه قد أرسله إليه وقد دفعه إليه ، فإن وجد عليه بينة أنه لم يرسله قُطِّعت يده وإن لم يجد بينة فيمينه بالله ما أرسله ويستوفي من الرسول المال ، فإن زعم أنه حمله على ذلك الحاجة قُطِّع لأنه قد سرق مال الرجل .

واعلم أنه لا يجب القطع إلا فيما يُسرق من حرز أو خفاء .
وليس على العبد إذا سرق من مال مولاه قطع ، والحرّ إذا أقرّ على نفسه لم يقطع وإذا شهد عليه شاهدان قُطِّع .
والعبد إذا أبق من مواليه ثم سرق لم يُقَطَّع وهو أبق لأنه مرتدّ عن الإسلام

ولكن يُدعى إلى الرجوع إلى مواليه والتخول في الإسلام ، فإن أبى أن يرجع إلى مواليه قُطِّعت يده بالسرقة ثم يُقتل ، والمرتدّ إذا سرق بمنزله .
وإذا أكل الرجل من بستان بقيمة ربع دينار أو أكثر لم يكن عليه قطع إذا لم يحمل منه شيئاً .

وسئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، قال : ذلك إلى

المقنع

الإمام إن شاء قتل وإن شاء صلب وإن شاء نفى ، قال : التفتى إلى أين ؟ قال : من مصر إلى مصر غيره فإنّ عليّاً عليه السلام نفى رجلين من الكوفة إلى البصرة .

باب شرب الخمر والغناء وما يجب في ذلك من الحدة والحكم :

اعلم أنّ الله تبارك وتعالى حرّم الخمر بعينها وحرّم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلّ شراب مسكر ولعن بائعها ومشتريها وآكل ثمنها وساقبها وشاربها ، ولها خمسة أسامي : العصير وهو من الكرم ، والتقيع وهو من الزبيب ، والبشع وهو من العسل ، واليمز وهو من الحنطة ، والتبيذ وهو من التمر .

واعلم أنّ الخمر مفتاح كلّ شرٍّ ، واعلم أنّ شارب الخمر كعابد وثن فإذا شربها حُبِسَتْ : صلاته أربعين يوماً ، فإن تاب في الأربعين لم تُقَبَّل توبته وإن مات فيها دخل النار ، وكلّ ما أسكر كثيره فنقليله حرام ، ولا تجالس شارب الخمر فإنّ اللعنة إذا نزلت عمت من في المجلس .

ولا تأكل على مائدة يُشْرَب عليها خمر ، ولا تصلّ في بيت فيه خمر محصور في آنية وقد روى فيه رخصة ، ولا بأس أن تُصلّى في ثوب أصابه خمر لأنّ الله حرّم شربها ولم يحرم الصلاة في ثوب أصابته .

قال والدي (ره) في وصيّته إلّى : اعلم يا بنّى إنّ أصل الخمر من الكرم إذا أصابته النار أو غلا من غير أن تصيبه النار فيصير أسفله أعلاه فهو خمر لا يحلّ شربه إلّا أن يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ، فإن نشأ من غير أن تصيبه النار فدعه حتّى يصير خلّاً من ذاته من غير أن تلقى فيه ملحاً أو غيره حتّى يتحوّل خلّاً ، وإن صُبّ في الخلّ خمر لم يجمز أكله حتّى يُعزّل من ذلك الخمر في إناء ويُصَبّر حتّى يصير خلّاً ، فإذا صار خلّاً أكل ذلك الخلّ الذي صُبّت فيه الخمر .

وإيّاك أن تزوّج شارب خمر فإن زوّجتها فكأنما قدتها إلى الزنا ، ولا تصدّقه إذا حدّث ولا تقبل شهادته ولا تأتمنه على أمانة فليس لك على الله ضمان .

وإذا شرب الرجل حسوة من خمر جُلِدَ ثمانين جلدة ، فإن أُحِذَ شارب التبيذ ولم

الحدود

يسكر لم يُجلد حتى يُرى سكران ، وإذا شرب الرجل مرة ضرب ثمانين جلدة فإن عاد بجلد فإن عاد قُتل ، وشارب الخمر إذا كان عبداً جُلد مرة فإن عاد بجلد حتى يفعل ثمانى مرات ثم يُقتل فى الثامنة .

وإياك والغناء فإن الله توعد عليه النار ، والصادق عليه السلام يقول : شر الأصوات الغناء ، وقال الله : **وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ** ، وهو الغناء ، وقال : **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ** ، وهو الحديث فى التفسير هو الغناء .

باب الملاحى :

اتق اللعب بالترد فإن الصادق عليه السلام نهى عن ذلك ، إن مثل من يلعب بالترد قماراً مثل من يأكل لحم الخنزير ومثل من يلعب بها من غير قمار مثل الذى يضع يده فى لحم الخنزير أو فى دمه .

واعلم أن الشطرنج قد روى فيه نهى وإطلاق ، ولكنى رويت أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فذروه ، فوجدنا الله يقول فى كتابه : **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ** ، وفى التفسير أن الرجس من الأوثان الشطرنج وقول الزور الغناء ، فالصواب والاحتياط فى ذلك نهى النفس عنه واللعب به ذنب .

ولا تلعب بالصوالج فإن الشيطان يركض معك والملائكة تنفر عنك ، وروى : إن من عشرت دابته فمات دخل النار . واجتنب الملاحى كلها واللعب بالخوانيم والأربعة عشر وكل قمار فإن الصادقين عليهما السلام قد نهوا عن ذلك أجمع .

الْهَيْئَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ

للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي
الملقب بالصدوق المتوفى ٣٨١ هـ

بَابُ الْجُلْدِ

حدّ الزّانى والزّانية مائة جلدة إذا كانا غير محصنين وإن كانا محصنين فعليهما الرّجم ، وإذا كان أحدهما محصنًا والآخر غير محصن رُجم المحصن وجُلد الذى ليس بمحصن .

ولا يُحدّ الزّانى حتّى يشهد عليه أربعة شهود عدول أو يقرّ على نفسه أربع مرّات فحينئذ يقام عليه الحدّ ، فإن شهد أربعة على رجل بالزّنى ولم يعدلوا أو لم يعدل بعضهم ضُربوا حدّ المفترى ثمانين جلدة .

وإذا جُلد الرّجل فى الزّنى ثلاث مرّات ثمّ زنى قُتل فى الرّابعة ، والمملوك إذا زنى ضُرب خمسين جلدة محصنًا كان أو غير محصن ويُقتل فى الثالثة ، والغاصب فرج امرأة مسلمة يُقتل محصنًا كان أو غير محصن ، والذّمّى إذا زنى بمسلمة قُتل ، والمجنون إذا زنى جُلد مائة جلدة ، والمجنونة إذا زنت لم تُحدّ لأنّها تُؤتى والمجنون يحدّ لأنّه يأتى .

ومن قذف رجلاً ضرب ثمانين جلدة ، والعبد إذا قذف ضُرب أربعين ، والتّصرانى إذا قذف مسلمًا ضُرب ثمانين جلدة إلّا سوطًا لحمة الإسلام .

من افترى على قوم مجتمعين فأتوا به مجتمعين ضُرب حدًا واحدًا ، وإن أتوا به متفرّقين ضُرب لكلّ من أتى به حدًا ، وقد روى : أنّه إن سَمّاهم فعليه لكلّ رجل سَمّاه حدًا وإن لم يسمّهم فعليه حدّ واحد .

واللّواط هو ما بين الفخذين وأما الدّبر فهو الكفر بالله العظيم .

الهداية

ومن لاط بغلام فعقوبته أن يُهْتم عليه حائط أو يُضْرَب ضربة بالسيف أو يُحْرَق بالتار وكذلك يُقْتَل بالمفعول به ، فإن تاب من قبل أن يُقَدَّر عليه تاب الله عليه .
ومن سب رسول الله صلى الله عليه وآله أو أمير المؤمنين عليه السلام أو أحد الأئمة صلوات الله عليهم فقد حلّ دمه من ساعته .
وحذّ شارب الخمر والتبّيد والمسكر والفقاع ثمانون جلدة ، وكلّ ما أسكر كثيره فقليله وكثيره حرام .
وآكل الميتة والدم ولحم الخنزير يؤذّب فإن عاد يؤذّب وليس عليه القتل ، وآكل الربا بعد البيّنة يؤذّب فإن عاد أُذّب فإن عاد قُتِل .
وأدنى ما يُقَطَّع فيه السارق ربع دينار .
والمحارب يُقْتَل أو يُصَلَّب أو تُقَطَّع يده ورجله من خلاف أو يُنْفَى من الأرض كما قال الله عزّ وجلّ ، وذلك مفوّض إلى الإمام إن شاء صلب وإن شاء قطع يده ورجله من خلاف وإن شاء نفاه من الأرض .

المقنعة

في الأصول والفروع

للشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن النعمان الحارثي
البغدادي المعروف بابن المعلم

٣٣٦ - ٤١٣ هـ

بَابُ الْحُدُودِ وَالْأَذَابِ

حدود الزنا :

والزنا الموجب للحدّ هو وطء من حرّم الله تعالى وطئه من التّساء بغير عقد مشروع إذا كان الوطء في الفرج دون ما سواه ، ولا يجب الحدّ إلّا بإقرار من الفاعل أو بيّنة عادلة بشهادة أربعة رجال عدول يشهدون للرؤية للفرج في الفرج على التّحقيق ، فإن شهد أربعة شهود على رجل بالزنا ولم يشهدوا بالرؤية على ما بيّناه وجب على كلّ واحد منهم حدّ المفترى ثمانون جلدة ولم يجب على المشهود عليه بذلك حدّ .

فإن شهدوا عليه بما عاينوه من اجتماع في إزار والتصاق جسم بجسم وما أشبه ذلك ولم يشهدوا عليه بالزنا قبلت شهادتهم ووجب على الرّجل والمرأة التّعزير حسب ما يراه الإمام من عشر جلدات إلى تسع وتسعين جلدة ولا يبلغ التّعزير في هذا الباب حدّ الزنا المختصّ به في شريعة الإسلام ، وإن اختلفت الشّهود في الرؤية بطلت شهادتهم .

فإن كانت وقعت بالزنا جلدوا الحدّ وإن كانت وقعت بغيره ممّا ذكرناه وجب عليهم التّأديب ، فإن تفرّقوا في الشّهادة بالزنا ولم يأتوا بها مجتمعين في وقت واحد في مكان واحد جلدوا حدّ المفترى ، ولا يقبل في الزنا واللواط ولا شيء ممّا يوجب الحدود شهادات التّساء ولا يقبل في ذلك إلّا شهادات الرّجال العدول البالغين .

وإذا أقرّ الإنسان على نفسه بالزنا أربع مرّات على اختيار منه للإقرار وجب عليه الحدّ وإن أقرّ مرّة أو مرتين أو ثلاثاً لم يجب عليه حدّ بهذا الإقرار ، ولالإمام أن يؤدّبه

المقنعة

بإقراره على نفسه حسب ما يراه اللّهمّ إلّا أن يقرّ على نفسه بالزّنا بامرأة بعينها
فالتمس حقّها منه لقتله إيّاها فعليه جلد ثمانين حدّ الفرية .

وإذا قامت البيّنة على رجل حرّ مسلم بالزّنا وأقرّ بذلك على نفسه كما ذكرناه
وكان محصناً وجب عليه جلد مائة ثمّ يُترك حتى يبرأ جلده ثمّ تُحفر له حفيرة إلى
صدره ثمّ يُرجم بعد ذلك ، فإن فرّ من البئر وقت الرّجم وكان عليه شهود بالزّنا ودّ
إليها ورجم حتى يموت وإن فرّ منها ولم يكن عليه شهود وإنما أخذ بإقراره ترك ولم
يُردّ لأنّ فراره رجوع عن الإقرار وهو أعلم بنفسه .

وإذا أُريد رجم المحصن على الزّنا بدأ الحاكم برجمه إن كان الحدّ وجب عليه
بإقرار منه ثمّ رجمه بعد ذلك النّاس ، فإن كان الحدّ وجب عليه بالشّهود بدأ برجمه
الشّهود ليتولّوا منه ما وجب بشهادتهم عليه .

وإن كان المحدود على الزّنا غير محصن جلد مائة جلدة من أشدّ الجلد
بالسياط ويجلد قائماً في ثيابه التي وُجد فيها زانياً ويضرب بدنه كلّ ويقي فرجه ولا
يضرب على رأسه ووجهه ، وإن وُجد عرياناً في حال الزّنا جُلِدَ عرياناً بعد أن يُستّر
فرجه ، وإن مات في الحدّ فلا دية له ولا قود له .

والمحصن الذي يجب عليه الجلد ثمّ الرّجم هو الذي له زوجة أو ملك يمين
يستغني بها عن غيرها ويتمكن من وطئها ، فإن كانت زوجته مريضة لا يصل إليها
بنكاح أو صغيرة لا يُوطأ مثلها أو محبوسة أو غائبة لم يكن محصناً بها ومتى زنا وجب
عليه الجلد دون الرّجم على ما قدّمناه .

ولسنا نعتبر في الإحصان الحرّة دون الأمة والمسلمة دون الذمّيّة ، ونكاح المتعة
لا يحصن بالأثر الصحيح عن أئمة آل محمّد عليهم السّلام وهو يجري في ظاهر
الحال مجرى نكاح الغائب عن زوجته لأنّه نكاح مشروط بأيّام معلومات وأوقات
محدودات وليس هو على الدّوام فربما تخلّل الأيّام فيه والأوقات المشترطة من الزّمان
ما يمنع صاحبه من الاستغناء عمّا سواه كما تمنع الغيبة صاحبها من الاستغناء فيخرج
بذلك عن الإحصان والله وأعلم .

الحدود والاداب

ومن أقر بالفجور بامرأة في عجزها أو شهد عليه بذلك أربعة شهود وجب عليه من الحد ما يجب على من أقر بفجور امرأة في قبلها أو شهد عليه الشهود بذلك لا يختلف حكمه في الأمرين جميعاً والحدّ فيهما على السواء ، فإن أقر بأنه فجر بامرأة فوطئها دون الموضعين أو شهد عليه بذلك على ما قدّمناه لم يجب عليه حدّ الزانى لكنه يُعزّر بما يراه الإمام أو خليفته المنصوب لذلك في الناس .

ومن زنا وهو غير محصن فجلّد ثم عاد إلى الزنا مرة أخرى جلد وكذلك إن عاد ثالثة ، فإن عاد رابعة بعد جلده ثلاث مرّات قُتِل وإن كان غير محصن فالإمام مختير في قتله بالترجم أو بالسيف أو حسب ما يراه .

والحكم على المرأة إذا زنت كالحكم على الرجل سواء متى أقرت أربع مرّات بالزنا أو يشهد عليها أربعة رجال عدول جُلِدَت ثم رُجِمَت إن كانت من الإحصان على ما ذكرناه ، وإن لم تكن محصنة جُلِدَت مائة جلدة كما بيّناه وتُقَتَّل في الرابعة بعد جلدها على الزنا ثلاث مرّات .

ومن زنا وهو غير محصن فلم يحّد لعدم بيّنة عليه بذلك أو توبة منه قبل القدرة عليه ثم عاد عشر مرّات أو أكثر من ذلك لم يُقَتَّل عند الظفر به بل يقام عليه الحد بالجلد ، وإنما يُقَتَّل في الرابعة إذا فعل الزنا فيها وقد أقيم عليه الحدّ ثلاث مرّات حسب ما شرحناه .

ومن زنا وتاب قبل أن تقوم الشهادة عليه بالزنا درأت عنه التوبة الحدّ ، فإن تاب بعد قيام الشهادة عليه كان للإمام الخيار في العفو عنه أو إقامة الحدّ عليه حسب ما يراه من المصلحة في ذلك له ولأهل الإسلام ، فإن لم يتب لم يجز العفو عنه في الحدّ بحال .

ومن زنا ولم تقم عليه بيّنة بذلك فأقرّ به عند الإمام ليقيم عليه الحدّ ويطهره بذلك من الآثام كان محسنًا مأجورًا ، فإن قتله الحدّ أو لم يقتله فقد أذى ما عليه وتبرّع بما يستحقّ به الثواب ، فإن ستر على نفسه وتاب فيما بينه وبين الله عزّ وجلّ ولم يُبَدِّ صفحته للإمام كان أفضل له وأعظم ثوابًا وذلك لما روى عن النّبىّ صلّى

المقنعة

الله عليه وآله أنه قال : من أتى منكم شيئاً مما يوجب عليه حدّاً أو عقاباً فليستتر
بظلل الله عزّ وجلّ ويتوب إليه فيما بينه وبينه فإنّه أقرب إلى الله عزّ وجلّ من إظهاره
ما ستر عليه ولا يُبد أحدكم صفحته بالذنوب فإنّه من أبدى صفحته لإقامة الحدّ عليه
هلك ولم يصبر على الحقّ فيه .

وإذا زنا الذمّي بالمسلمة ضُربت عنقه وأُقيم على المسلمة الحدّ إن كانت محصنة
جلدت ثم رُجمت وإن كانت غير محصنة جُلدت مائة جلدة .

ومن زنا بذات محرم له كعمته أو خالته أو بنت أخيه أو بنت أخته ضُربت عنقه
محصناً كان أو غير محصن ، وكذلك الحكم فيمن زنا بأمه أو ابنته أو أخته والإثم له
في ذلك أعظم والعقوبة له أشدّ .

ومن عقد على واحدة ممّن ستميناه وهو يعرف رحمه منها ثم وطئها ضُربت عنقه
وكان حكمه حكم الواطئ لمن بغير عقد بل وطئهنّ بالعقد الباطل أعظم في المأثم
لأنّه بالعقد مخالف للشرع محتقّب لعظيم الوزر مستخف بالذين متلاعب بأحكام ربّ
العالمين وبالوطء أعظم ما يكون من الفجور فهو جامع بين عظام موبقات وأوزار
مثقلات وقبائح مهلكات .

وإذا وطئ من غير عقد لذات محرم منه فقد أتى بالإثم. بعض ما أتاه الجامع بين
العقد والفعل كما ذكرناه وهذا يضدّ ما ذهب إليه شيطان التّأصّب المكتى
بأبى حنيفة وزعم : أنّه من عقد على أمّه أو أخته أو ابنته وهو يعرفهنّ ولا يجهل
الرحم بينه وبينهنّ ثم وطئهنّ سقط عنه الحدّ لموضع الشبهة ، زعم بالعقد فجعل
تعاظم الذنب مسقطاً للعقاب والاستخفاف بالشرع شبهة تبطل حدود الجنايات
وهذا هدم للإسلام .

ومن غصب امرأة على نفسها ووطئها مكرهاً لها ضُربت عنقه محصناً كان أو غير
محصن .

وإذا زنا اليهودي باليهوديّة أو التصرانية كان الإمام مخيراً بين إقامة الحدّ عليه بما
تقتضيه شريعة الإسلام في أهله وبين تسليمه إلى أهل دينه أو دين المرأة ليقيموا فيه

الحدود والاداب

حدود فعله عندهم .

ومن زنا بأمة غيره حُدَّ كما يُحَدُّ إذا زنا بالحرّة وتحدّ الأمة تُجلّد خمسين سوطاً ،
وحّد العبد كحدّ الأمة خمسون جلدة .

وإذا زنا العبد في الأمة فأقيم عليهما الحدّ ثم عاد إلى الزنا أقيم عليهما الحدّ ،
فإن زنيا ثمانى مرّات بعد إقامة الحدّ عليهما سبع مرّات فتيلا في الثامنة بالسيف
وإن شاء الإمام قتلها بالرجم كما ذكرنا ذلك في باب الأحرار .

ومن زنا بصبيّة حُدَّ ولم تُحدّ الصبيّة لكتّها تؤدّب بما ترجّره عن مثل ذلك
الفعال .

والمرأة إذا مكنت الصبيّ من وطئها بغير نكاح أقيم عليها الحدّ ولم يُقَمَّ على
الصبيّ لكتّه يؤدّب على ما ذكرناه .

والمجنونة إذا فجر بها العاقل حُدَّ ولم تُحدّ هي ، والمجنون إذا زنا أقيم عليه الحدّ
فجلّد إن كان بكرًا وجلّد ورُجم إن كان محصنًا وليس حكمه حكم المجنونة لأنّه
يقصد إلى الفعل بالشهوة والمجنونة ربّما كان الفعل بها وهى مغلوبة .

والمرأة العاقلة إذا أمكنت المجنون من نفسها ففجر بها حُدّت أيضًا وحُدّ كما
يتناه .

والمسلم إذا زنا بالذمّيّة حُدّ على ذلك وحُدّت أيضًا وإن شاء الإمام دفعها إلى
أهل دينها ليحكموا بما عندهم في شريعتهم .

ومن عقد على المرأة وهى في عدة من زوجها مع العلم بذلك ثم وطئها حُدّ حدّ
الزّانى وتُحدّ المرأة أيضًا ، ولا يُلْتَفَت إلى إنكارها العلم بتحريم ذلك إن أنكرته
وتُجلّد إن كانت في عدة ليس للزوج عليها رجعة وتُرجم إن كانت في عدة للزوج
عليها رجعة .

والمكاتب إذا زنا جُلّد بحساب ما عُتِق منه بالأداء وحساب ما بقى عليه من
الرّق ، وكذلك حكم المكاتب إذا زنت والمدبرق وأحكامه أحكام العبيد .
وإذا زنا الرّجل وقد أملك بامرأة وكان زناه قبل أن يدخل بها جُرّت ناصيته

المقنعة

وَجُلِدَ مائة جلدة ونفى عن المصر حولاً كاملاً ، وإن زنت المرأة وهى مملكة قبل أن يدخل بها الزوج جُلِدَت مائة جلدة وليس عليها جزّ ولا نفى ، وَجُلِدَ الرَّجُلُ فى الزّنا وغيره قائماً وتُضْرَبُ المرأة فى ثيابها وهى جالسة قد رُبِطت فى شىء يصونها لثلاثا تنهتك فتبدو عورتها .

وإذا وجب على المرأة رجم حُفِرَ لها بئر إلى صدرها كما يُحْفَرُ للرّجل ثم تُدْفَنُ فيها إلى وسطها وتُرْجَمُ هذا إذا كان عليها شهود بالزّنا ، وإن كانت مقرّة بلا شهود لم تُدْفَنَ وتُرْزَلُ كما يُنْزَلُ الرّجل فإن خرجت هاربة لم تردّ .

وإذا أراد الإمام أو خليفته جلد الزّانين نادى بحضور جلدتهما ، فإذا اجتمع الناس جلدتهما بمحضر منهم لينزجر من يشاهدتهما عن مثل ما أتياه ويكونا عبرة لغيرهما وموعظة لمن سواهما ، قال الله تعالى : **الزّانِيَةُ وَالزّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ** ، ولا ينبغي أن يحضر الجلد على الزّناة إلا خيار الناس ولا يرجمهم من فى جنبه حدّ الله تعالى .

وإذا زنا الرّجل بجارية أبيه جُلِدَ الحدّ ، وإن زنا الأب بجارية ابنه أو ابنته لم يُجَلَدَ لكنّه يُعزَّرُ بحسب ما يراه السّلطان ، وَجُلِدَ الزّانى بجارية زوجته كما يُجَلَدُ إذا زنا بجارية الأجنبيّ من الناس .

وإذا اشتراك نفسان فى ملك جارية ثم وطئها أحدهما جُلِدَ نصف الحدّ ، ومن وطئ جارية فى المغنم قبل أن تقسم عزّره الإمام بحسب ما يراه من تأديبه وقومها عليه وأسقط من قيمته سهمه وقسم الباقي بين المسلمين .

ولا يجوز إقامة الحدود على الجناة فى أرض العدو وبلاده مخافة أن يحملهم ذلك عن اللّحوق بالمشرّكين ، ولا يقام الحدّ فى البرد الشديد حتّى تحمى الشمس ولا فى الحرّ الشديد ووقت الهواجر لثلاثا تتلف نفس المحدود .

وإذا زنت المرأة فحملت وشربت دواء فأسقطت أُقيم عليها حدّ الزّنا وعزّرها الحاكم جنايتها بسقوط الحمل حسب ما يراه فى الحال من المصلحة لها ولغيرها من

الحدود والاداب

التأديب ، وإذا زنت المرأة وهي حامل حبست حتى تضع حملها وتخرج من مرض نفاسها ثم يقام عليها الحد بعد ذلك .

ومن زنا في شهر الصيام نهاراً أُقيم عليه الحد وعوقب زيادة عليه لانتهاكه حرمة شهر رمضان وأُكُرم الكفارة بالإفطار ، وإن زنا ليلاً كان عليه الحد والتعزير ولم يكن عليه كفارة الإفطار ، وكذلك الحكم في شارب الخمر في شهر رمضان وكل من فعل شيئاً من المحظورات إن كان عليه فيه حد أُقيم عليه وعُزِّرَ لانتهاكه حرمة شهر الصيام .

ومن زنا في حرم الله وحرم رسوله عليه السلام أو في حرم إمام حُدَّ للزنا وعُزِّرَ لانتهاكه خرمه حرم الله وأوليائه ، وكذلك من فعل شيئاً يوجب عليه حدّاً في مجسد أو موضع عبادة وجب عليه مع الحد التعزير ، ويُغَلِّظ عقاب من أتى محظوراً في ليالي الجمع وأيامها وليالي العبادات وأيامها كليلة التصف من شعبان وليلة الفطر ويومه ويوم سبعة وعشرين من رجب وخمسة وعشرين من ذي القعدة وليلة سبعة عشر من ربيع الأول ويومه وليلة الغدير ويومه وليلة عاشوراء ويومه ، ولا تقام الحدود في الحرم إلّا على من انتهك حرّماته بفعل ما يوجب عليه الحد فيه ، ولا تقام الحدود في المساجد ولا في مشاهد الأئمة عليهم السلام ، ومن فعل في المساجد أو المشاهد ما يوجب إقامة الحد عليه أُقيم عليه الحد خارجاً منها ولم تُقَمَّ عليه الحدود فيها إن شاء الله .

وإذا فجر ذمّي بمسلمة كان حدّه القتل ، فإن أسلم عند إقامة الحد عليه قُبل إسلامه وأُمِضِيَ فيه الحد بضرب عنقه ولم يمنع إظهاره الإسلام من قتله ، فإن كان قد أسلم فيما بينه وبين الله عزّ وجلّ فسيعوضه على قتله بأكثر ممّا ناله من الألم به ويدخله الجنة بإسلامه ، وإن كان إنما أراد دفع الحد عنه بإظهاره خلاف ما يبطن من الكفر لم ينفعه ذلك وأُقيم حدّ الله تعالى عليه وأُغرم أنفه وبطلت حيلته في دفع العقاب عنه .

وإذا أقرّ الإنسان على نفسه بالزنا بامرأة بعينها وكانت المرأة منكراً لدعواه عليها أُقيم عليه حدّان حدّ للكدف وحدّ للزنا ، وكذلك إن ادّعت امرأة أن إنساناً بعينه

المقنعة

فجربها وأنكر ذلك الإنسان دعواها أقيم عليها حدّان للكذب والزنا اللهم إلا أن يصدق كلّ واحد منهما صاحبه فيما ادّعاه عليه أو تقوم البيّنة بذلك فيجب عليه الحّد إذ ذاك حسب ما ذكرناه .

وإذا زنا السّكران أقيم عليه حدّان حدّ السّكر وحدّ الزنا ولم يسقط عنه حدّ الزنا لسكّره ، وإذا قتل بما يكون الصّاحي متعمّدًا به القتل في حكم الشرع حكم عليه بالعمد وأقيم حدّ الله تعالى فيه ولم يسقط عنه لسكّره .

ويحدّ الأعمى إذا زنا ولا يُقبّل له عذر لعماه ، وإذا ادّعى أنّه اشتبه الأمر عليه فظنّ أنّ الّتي وطئها زوجته لم يسقط ذلك عنه الحدّ لأنّه قد كان ينبغي له أن يتحرّز ويتحقّق من الفجور ولا يقدم على غير يقين ، وقد روى : أنّ امرأة تشبّهت لرجل بجاريته واضطجعت على فراشه ليلاً فظنّها زوجته فوطئها من غير تحرّز فرُفِع خبرها إلى أمير المؤمنين عليه السّلام فأمر بإقامة الحدّ عليه سرّاً وإقامة الحدّ عليها جهراً .

والعقود الفاسدة تدرأ الحدّ إذا كانت ممّا يدخل في صحتّها الشبهات ، فأما العقود على ذوات الأرحام المحرّمات في نصّ القرآن والسّنة الظّاهرة على الإجماع وعلى ذوات العدد من النساء فإنّها لا تسقط حدّ الارتفاع الشبهة في فسادها عن جميع أهل الإسلام ، ولا يحدّ من ادّعى الزوجيّة إلا أن تقوم عليه بيّنة بخلاف دعواه ، ولا حدّ مع الاضطراب والإجبار وإنما تجب الحدود بالأفعال المحظورة على الاختيار .

وإذا زنا السّقيم فخفيف من تلف نفسه بضرب السّيّاط جمع له بعدد الحدّ من أجزاء السّيّاط وهو مائة جزء ثمّ ضُرب بها ضربة واحدة لا تبلغ بها تلف النفس ، فإن كان ممّن يجب عليه الرّجم رُجم وإن كان سقيماً لأنّ الغرض في الرّجم إتلاف الأنفس بما اقترفه من الآثام .

ومن افتضّ جارية بإصبعه ضُرب من ثلاثين سوطاً إلى ثمانين عقوبة على ما جناه وألزم صداق المرأة لذهابه بعذرتها .

وإذا اجتمع على الإنسان ثلاثة حدود لشرب الخمر والسرقة والزنا يديء بحدّ الخمر ثمّ بحدّ السرقة ثمّ بحدّ الزنا إن شاء الله .

الحدود والاداب

باب الحدة في اللواط :

واللواط هو الفجور بالذكران وهو على ضربين :

أحدهما : إيقاع الفعل فيما سوى الذبر من الفخذين ففيه جلد مائة للفاعل والمفعول به إذا كانا عاقلين بالغين ولا يراعى في جلدهما عدم الإحصان ولا وجوده كما يراعى ذلك في الزنا بل حدّهما الجلد على هذا الفعل دون ما سواه .
والثانى : الإيلاج في الذبر ففيه القتل سواء كان المتفاعلان على الإحصان أو على غير الإحصان .

ولا يجب حدّ اللواط إلا بالإقرار أو شهادة أربعة رجال مسلمين عدول بالرؤية للفاعل ، فإن شهد الأربعة على رؤيتهما في إزار واحد مجردين من الثياب ولم يشهدوا برؤية الفاعل كان على الاثنين الجلد دون الحدّ تعزيرًا وتأديبًا من عشرة أسواط إلى تسعة وتسعين سوطًا بحسب ما يراه الحاكم من عقابهما في الحال وبحسب التهمة لهما أو الظنّ بهما السيئات ، وإن شهدوا برؤية الفاعل دون الإيقاب كان على كلّ واحد منهما جلد مائة كما ذكره .

فإن شهدوا برؤية الإيقاب وعانوا الفعل كالميل في المكحلة كان الحدّ هو القتل على ما قدّمناه ، والإمام مخير في القتل بين أن يستعمل فيه السيف فيضرب عنق المحدود وبين أن يلقي عليه جدارًا يتلف نفسه تحته أو يلقيه من فوق جدار يكون هلاكه بذلك الإلقاء أو يرميه بالأحجار حتى يموت بذلك ثبت الخبر عن أمير المؤمنين عليه السلام .

وإذا تلوّط الرجل بصبي لم يبلغ أقيم على الرجل الحدّ وأدب الصبي بما ينزجر به عن التمكن من نفسه لذلك الفاعل ، وإن وقع هذا الفعل بين صبيين لم يبلغا الحلم أدبا ولم يبلغ في أدبهما الحدّ الواجب على الرجال .

وإذا لاط المجنون حدّ كما يُحدّ في الزنا لما تقدّم به الذكر من حصول القصد منه إلى ذلك بالشهوة والاختيار ، ولا يُحدّ المجنون إذا ليط به كما لا تُحدّ المجنونة إذا زنى بها لجواز أن يكونا مغلوبين في الحال بالجنّة وسلوبى الاختيار .

المقنعة

وإذا تلوّط الذمّيّ بالمسلم قُتِل الذمّيّ على كلّ حال وحدّ المسلم بما ذكرنا الحكم فيه وفصلناه ، وإذا لاط الذمّيّ بالذمّيّ كان الإمام بالخيار إن شاء أقام عليهما حدود الإسلام وإن شاء دفعهما إلى أهل دينهما ليقموا عليهما من الحدّ ما توجبه ملتئهما في الأحكام .

وإذا لاط المسلم بغلام فأوقبه ولم تقم عليه بيّنة بذلك ولا كان منه فيه إقرار فيقام فيه الحدّ بالقتل ثمّ تاب من ذلك أو لم يتب حرم عليه بما فعله بالغلام نكاح أخته وابنته وأمه بعد ذلك ولم تحلّ واحدة منهنّ له باستئناف عقد النكاح على حال ، وهذا قد مضى فيما سلف وأعدناه في هذا المكان للتأكيد والبيان .

وإذا لاط رجل بعبد وذكر العبد أنّه كان مكرهًا صُدّق ودُرِيَ عنه الحدّ وأقيم على السيّد ما يوجبه حكم الإسلام من حدّ الفاعل .

وإذا تاب اللّوطيّ قبل قيام البيّنة عليه بفعله عند السلطان سقط عنه الحدّ ودرأت التوبة عنه العقاب وكذلك إن تاب المفعول به فلا حدّ عليه ولا عقاب ، وإذا أحدثا التوبة بعد قيام البيّنة عليهما بالفعال كان السلطان بالخيار في العفو عنهما أو العقاب بهما حسب ما يراه الإمام في الحال من التدبير والصّلاح ، فإن لم تظهر منهما توبة لم يجز إسقاط الحدّ عنهما مع التمكنّ منه والاختيار .

باب الحدّ في السّحق :

وإذا قامت البيّنة على امرأتين بأنّهما وجدتا في إزار واحد مجرّدين من الثياب وليس بينهما رحم يبيحهما ذلك جُلِدَت كلّ واحدة منهما دون الحدّ من عشر جلدات إلى تسع وتسعين جلدة ، فإن قامت البيّنة عليهما بالسّحق جلدت كلّ واحدة منهما مائة جلدة حدّ الزّانية والزّاني محصّنين كانتا أو على غير إحصان ، فإن قامت البيّنة عليهما بتكرّر هذا الفاعل منهما ولم يكن منهما توبة منه وكانتا فيه على الإصرار كان للإمام قتلهما كما أنّ له ذلك في حدّ اللّواط ، فإن تابتا قبل قيام البيّنة عليهما بذلك سقط عنهما الحدّ والعقاب وإن تابتا بعد قيام البيّنة عليهما كان

الحدود والاداب

الإمام في العفو عنهما والعقاب لهما بالخيار على ما قدّمناه في باب الزنا واللواط ، فإن لم تظهر منهما التوبة قبل قيام البيّنة ولا بعدها وجب عليهما الحد ولم يسقط مع التمكن منه والاختيار .

ويجب حدّ السّحق واللّواط بالإقرار كما يجب حدّ الزّنا بذلك ولا يجب حتى يكون الإقرار به مع الاختيار أربع مرّات كما يجب حدّ الزّنا بإقرار أربع مرّات والبيّنة فيه بشهادة أربعة رجال عدول من أهل الإسلام كما تكون البيّنة في الزّنا واللّواط على ما ذكرناه .

وإذا كان السّحق بين امرأة وصبيّة كان الحدّ على المرأة دون الصّبيّة وكان على الصّبيّة التعزير كما ذكرناه في باب الزّنا واللّواط ، فإن كان بين صبيّتين لم يكن عليهما حدّ كامل وأدبنا بحسب ما يراه السّلطان ، وإن كان بين مجنونتين حدّت الفاعلة دون المفعول بها ، وإن كان بين مجنونة وعاقلة فالحكم فيه ما تقدّم تحدّ الفاعلة دون المفعول بها لما ذكرناه فيما سلف من الاعتدال .

وإذا كان السّحق بين المرأة وجاريّتها فادّعت الجارية إكراهًا من السيّدة لها دُرِىء عنها الحدّ وحُدّت السيّدة بما ذكرناه .

باب الحدّ في نكاح البهائم والاستمناء بالأيدى ونكاح الأموات :

ومن نكح بهيمة وجب عليه التعزير بما دون الحدّ في الزّنا واللّواط ويغرم ثمن البهيمة لصاحبها ، فإن كانت البهيمة ممّا تقع عليها الذّكاة كالشاة والبقرة والبعير وحرّ الوحش والغزلان دُبِحت وحُرِقت بالتار لا يأكل من لحمها أحد من النّاس وليس ذبحها وتحريقها على وجه العقاب لأنّها ممّا لا يستحقّ العقاب لكنّه لدفع العار عن صاحبها بوجودها ومنع النّاس من أكل لحمها بعد الذّبح لها لما حصل بها من التّنجيس بفاحش الفعّال ، وإن كانت ممّا لا يقع عليها الذّكاة كالذّواب والحرّ الأهلّيّة والبغال وأشباه ذلك أُخْرِجت من البلد الّذى كان الفعل بها فيه إلى بلد آخر لا يعرف أهله ما فُعِل بها ولا ما كان لنزول الشّنعة بها عن صاحبها

المقنعة

والفاعل أيضاً ولا يُعَيَّر بها في الناس .
 وإن كانت البهيمة ملكاً للفاعل بها دُبِحَتْ إن كانت ممّا تقع عليها الذّكاة
 وحُرِّقَتْ بعد ذلك بالنّار كما يفعل بما لا يملكه من ذلك ، وإن كانت ممّا لا تقع
 عليها الذّكاة أُخْرِجَتْ إلى بلد آخر وبيعت هناك وتصدّق بثمرنها ولم يُعْط صاحبها
 شيئاً منه عقوبة له على ما جناه ورجاء لتكفير ذنبه بذلك بالصدقة عنه بثمرنها على
 المساكين والفقراء .

وإن كانت البهيمة لغير الفاعل بها أغرم لصاحبها ثمنها وكان الحكم فيه ما
 ذكرناه من ذبح ما تقع عليه الذّكاة وتحريقه بالنّار ليزول أثره من الناس وإخراج ما
 لا تقع عليه الذّكاة إلى بلد آخر ليباع فيه ويتصدّق بثمرنها على الفقراء .

ومن نكح امرأة ميّنة كان الحكم عليه الحكم في ناكح الحية سواء وتغلّظ عقوبته
 لجرأته على الله عزّ وجلّ في انتهاك محارمه والاستخفاف بما عظم فيه الزجر ووعظ به
 العباد اللّهم إلّا أن تكون الميّنة زوجة تُوقَّيت في حباله أو أمة في ملكه فلا يُحَدِّد حدّ
 الزّاني بل يعاقبه الإمام بما يراه مردعاً له عمّا أتاه ، وكذلك حكم المتلوط بالأموات
 من الذّكران وعقابه في الدّنيا والآخرة أعظم من عقاب فاعل ذلك بالأحياء .

والبيّنة على ناكح البهيمة شهادة رجلين مسلمين عدلين وكذلك في الموتى ،
 والفرق بين ذلك وبين ما يوجب الحدّ في الزّنا واللّواط بالأحياء أنّ الحدّ في فعلهما
 يتوجّه إلى نفسيين وهو حدّان لكلّ واحد منهما حدّ وليس في نكاح البهيمة والأموات
 أكثر من حدّ واحد لنفس واحدة .

وإذا استمنى الرّجل بيده وهو أن يعبث بذكره حتّى يمني كان عليه التعزير
 وتضرب يده الّتي فعل بها ذلك ولا يُنتهى في تعزيره بالضرب إلى الحدّ في الفجور ،
 وقد روى : أنّ رجلاً استمنى على عهد أمير المؤمنين عليه السّلام فرُفِع خبره إليه فأمر
 بضرب يده بالذرّة حتّى احمرت ثمّ سأل عنه أمّ تأهل هو أم عزب ؟ فعرف أنّه عزب
 فأمره بالتّكاح فأخبره بعدم الطّول إليه بالفقر فاستتابه ممّا فعل وزوّجه وجعل مهر
 المرأة من بيت المال .

الحدود والاداب

والشهادة على المستمنى تقوم برجلين مسلمين عدلين كما قدّمنا ذكره ولا تُقبَل في ذلك شهادة النساء .

باب الحدة في القيادة والجمع بين أهل الفجور:

ومن قامت عليه البيّنة بالجمع بين النساء والرجال أو الرجال والعلمان للفجور كان على السلطان أن يجلده خمساً وسبعين جلدة ويحلق رأسه ويُشهره في البلد الذي يفعل ذلك فيه ، وتُجلد المرأة إذا جمعت بين أهل الفجور لفعلها كذلك لكنّه لا يُحلق رأسها ولا تُشهر كشهرة الرجال ، فإن عاد المجلود على ذلك بعد العقاب عليه جُلِد كما جُلِد أول مرّة ونُفي عن المصر الذي هو فيه إلى غيره .
ومن رمى إنساناً بالقيادة أو يتره بها من غير بيّنة عليه بذلك عُزِّر بالأدب وزُجِر عن أذى الناس بالقبيح .

باب الحدة في القرية والسب والتعريض بذلك والتّصريح والشّهادة بالزور:

ومن افترى على رجل مسلم فقذفه بالزنا كان عليه الحدة في ذلك ثمانون جلدة ولا يُضرب كالضرب في الزنا بل يكون أخف من ذلك وأقلّ إيلاً منه ، وكذلك إن قذف امرأة حرة مسلمة بالزنا فحدّه ثمانون جلدة ولا يجوز للسلطان العفو عن هذا الحدة سواء تاب القاذف ورجع عن فريته أو لم يتب ، فإن عفا المقذوف عنه سقط الحدة عن القاذف بعفوه عنه ، ولا يجب الحدة في القذف إلّا ببيّنة عادلة — والبيّنة شهادة رجلين مسلمين عدلين — أو بإقرار من القاذف به مرتين .
ومن قذف مسلماً لم تُقبَل له شهادة بعد القذف إلّا أن تظهر توبته بتكذيبه نفسه في المقام الذي قذف فيه .

ومن قذف عبداً أو ذمياً بالزنا وجب عليه التعزير بما دون الحدة ، والقذف باللواط كالقذف بالزنا والحدة فيهما سواء .

ومن قذف عبداً مسلماً أو أمة مسلمة أو قذف ذمياً بالزنا واللواط لم يحد

المقنعة

لذلك لكتبه يُضرب تأديباً بحسب ما يراه السلطان .
 وإذا قذف الذمّي مسلماً أو عرض به كان دمه بذلك هدراً على كل حال ،
 والعبد والأمة إذا قذفا الحرّ المسلم جُلدا حدّ الفرية ثمانين سوطاً ، وإذا تقاذف
 العبيد والإماء وجب عليهم التعزير دون الحدّ على الكمال .
 وإذا قال القائل لغيره : يازانٍ ، فهو قاذف له ، وكذلك إن قال له : يالوطي ،
 وإن قال له : قد زنيته ، كان مثل ذلك في القذف ، وإن قال له : قد لطت ، فهو
 قاذف له باللواط .

وإذا قال الإنسان للحرّ المسلم : قد زنيته بفلانة ، وكانت المرأة حرة مسلمة
 وجب عليه حدّان لقذفه الرّجل وحدّ لقذفه المرأة ، وكذلك إن قال له : قد لطت
 بفلان ، فعليه لهما حدّان ، فإن كانت المرأة المقدوفة ذميّة أو أمة وكان المقدوف
 باللواط ذميّاً أو عبداً كان على القاذف حدّ لقذفه الحرّ وتعزير لقذفه الذمّي أو الرّق ،
 وكذلك إن قال له : زنيته بفلانة ، وكانت صبيّة ، أو لطت بفلان ، وكان فلان
 صبيّاً كان عليه حدّ واحد للبالغ وتعزير لقذفه الصبي .
 وإذا قذفت المرأة الرّجل أو المرأة فعليها من حدّ القذف ما على الرّجل ثمانون
 جلدة .

وإذا قال الإنسان للحرّ المسلم : يابن الزّانية ، وكانت الأمّ المقدوفة بالزّنا حيّة
 فلها المطالبة بحقّها في إقامة الحدّ عليه بقذفها ولها العفو ، وإن كانت ميتة كان
 لابنها المطالبة بحقّها في إقامة الحدّ على قاذفها وكان إليه العفو عن ذلك ، وكذلك
 إذا قال : يابن الزّاني ، وكان الأب حيّاً فالحقّ له وإن كان ميتاً قام الابن
 مقامه .

فإن قال : قد زنت بك أمّك ، كان الحقّ له في حدّه سواء كانت أمّه حيّة أو
 ميتة ، وإذا قال : يابن الزّانيين ، فقد وجب عليه حدّان لفريته على نفسيّن ، فإن
 كان أبواه حيّين فالحقّ لهما وإن كان ميتين فله المطالبة عنهما بإقامة حدّين على
 القاذف وهما مائة وستون جلدة .

الحدود والاداب

وقول القائل لغيره : يا ولد زنا ، مثل قوله : زنت بك امك ، في القذف سواء ، فإن قال له : يا أخا الزانية ، أو أختك زانية ، وكانت أخته حية فالحق لها في الحد والعفو عنه وإن كانت ميتة ناب عنها في المطالبة بحقها ، فإن قذف ابنته كان الحق له سواء كانت البنت حية أو ميتة إلا أن تسبقه بالعفو عنه وهي مالكة لأمرها بالبلوغ وكمال العقل فلا يكون له عليه حق في حده .

فإن قذف زوجته فقال له : يا زوج الزانية ، أو زوجتك زانية ، وكانت الزوجة حية فالحق لها وإن كانت ميتة فالحق لورثتها وليس للزوج حق في الحد على ذلك . وقذف عمّة الإنسان وخالته وقرباته كقذف أخواته ، فإن كنّ أحياء فهن بالخيار بين المطالبة بحقوقهن أو العفو وإن كنّ موتى طالب عنهن أولى الناس بهن من ذوى الأرحام .

ومن قال لرجل : أبوك لايط ، أو أخوك ، أو ابنك ، أو فلان قرباتك ، فالحق لهم إن كانوا أحياء وإن كانوا موتى قام أولى الناس بهم من ذوى أرحامهم مقامهم في المطالبة بالحق عنهم .

والقذف بالزنا واللواط يوجب الحد على القاذف بهما بأي لسان كان به قاذفًا وبأي لغة قذف وافترى ، وفي التعريض بالقذف دون التصريح به التعزير دون الحد ، وإذا تواضع أهل بلد أو لغة على لفظ يفيد مفاد القذف بالزنا واللواط على التصريح فاستعمله إنسان منهم كان قاذفًا ووجب عليه الحد به كما يجب بالقذف الصريح في اللغة واللسان .

وإذا قال الإنسان لغيره : يا قرنان ، وكان هذا اللفظ موضوعًا بين أهل الوقت أو التاحية على قذف الزوجة بالزنا حكم عليه بما يُحكم على من قال لصاحبه : زوجتك زانية . وكذلك إذا قال : ياديوث ، وإذا قال : يا كشخان ، وقصد بذلك على عرفه رمي أخته بالزنا كان قاذفًا ووجب عليه الحد كما يجب عليه إذا قال له : أختك زانية ، فإن تلفظ بهذه الألفاظ من لا يعرف التواضع عليها لما ذكرناه وكانت عنده موضوعة لغير ذلك من الأغراض لم يكن بها قاذفًا ولم يجب عليه حد المفتري ولكن

المقنعة

يُنظَرُ في معناها عنده على عادة، فإن كان جميلاً لم يكن بذلك عليه تبعة وإن كان قبيحاً لاحقاً بالسبب الذي لا يفيد القذف بالزنا واللواط عُزِّرَ عليها وأدب تأديباً يردعه من العود إلى أذى المسلمين.

ومن قذف المسلمين بشيء من القبائح سوى الزنا واللواط من سرق وخيانة وشرب خمرٍ وأشبه ذلك فإنه لا يوجب حدَّ الفرية بالزنا واللواط ولكن يوجب التعزير والأدب بحسب ما يراه السلطان.

وقول القائل لصاحبه: أنت ولد حرام، أو ولد خبيث، أو حملت بك أمك في حيضها، لا يوجب حد الفرية بالزنا لكنه يوجب الأدب الموجه والتعزير المردع.

وشاهد الزور يجب عليه العقاب بما دون حد القذف وينبغي للسلطان أن يُشهره في المصر ليعرفه الناس بذلك فلا يُسمع منه قول ولا يُلتفت إليه في شهادة ويحذره المسلمون.

وقول القائل للمسلم: أنت خسيس، أو وضيع، أو رقيق، أو نذل، أو ساقط، أو بخس، أو رجس، أو كلب، أو خنزير، أو مسخ، وما أشبه ذلك يوجب التعزير والتأديب وليس فيه حد محدود، فإن كان المقول له ذلك مستحقاً للاستخفاف لضلالة عن الحق لم يجب على القائل له تأديب وكان باستخفافه به مأجوراً.

ومن قال لغيره: يا فاسق، وهو على ظاهر الإسلام والعدالة وجب عليه أليم التأديب، فإن قال له ذلك وهو على ظاهر الفسق فقد صدق عليه وأجرى في الاستخفاف به.

وإذا قال له: يا كافر، وهو على ظاهر الإيمان ضُرب ضرباً وجيعاً تعزيراً له بخطائه على ما قال، فإن كان المقول له جاحداً لفريضة من فرائض الإسلام فقد أحسن المكفر له وأجر بالشهادة عليه بترك الإيمان.

وإذا واجه الإنسان غيره بكلام يحتمل السب له ويحتمل غيره من المعاني والأغراض كان عليه الأدب بذلك إلا أن يعفو عنه الإنسان المخاطب كما قدّمناه.

ومن عير إنساناً بشيء من بلاء الله عز وجل أو أظهر عنه ما هو مستور من البلاء

الاداب الحدود

وجب عليه بذلك التأديب وإن كان محققاً فيما قال لأذاه المسلمين بما يؤلمهم من الكلام ، فإن كان المُعَيَّر بذلك ضالاً كافرًا مخالفًا لأهل الإيمان لم يستحق المُعَيَّر له به أدباً على حال .

وإذا قذف الإنسان جماعة بلفظ واحد فقال لهم وهم حاضرون ، يازناة ، أو يالاطة ، أو قال : الجماعة الفلانية لاطة ، أو زناة ، فقد وجب عليه لكل واحد منهم حد ، فإن جاؤوا به مجتمعين حُدَّ لهم حدًا واحدًا وناب ذلك عن حقوق جماعتهم عليه وإن جاؤوا به متفرقين حُدَّ لكل واحد منهم ، وكذلك إن سبهم بغير الزنا واللواط مما يوجب السب به عليه التعزير فجاؤوا به مجتمعين عُزِّر لجماعتهم بتعزير واحد وإن جاؤوا به متفرقين عُزِّر لكل واحد منهم تعزيرًا على حدته .

والشهادة فيما يوجب التعزير كالشهادة فيما يوجب حد الفرية تقوم برجلين مسلمين عدلين والإقرار فيما توجب ذلك مرتان على ما قدمناه ، وكل شيء يؤذى المسلمين من الكلام دون القذف بالزنا واللواط ففيه أدب وتعزير على ما يراه سلطان الإسلام ، وقد روى أن رجلاً قال لآخر : احتلمت البارحة في منامى بأتمك ، فاستعدى عليه إلى أمير المؤمنين عليه السلام وطلب إقامة الحد عليه فقال له أمير المؤمنين عليه السلام : إن شئت ضربت ظله ولكنتي أحسن أدبه لكلا يعود بعدها إلى أذى المسلمين ، ثم أوجعه ضرباً على سبيل التعزير ، ولم يرد أمير المؤمنين عليه السلام بقوله : إن شئت ضربت لك ظله ، أن ضرب الظل واجب أو شيء يُنتفع به وإنما أراد أن الحلم لا يجب به حد وحلم التائم في البطلان كضرب الظل الذي لا يصل ألمه إلى الإنسان فنبه عليه السلام على تجاهله بالتماس الحدود على الحلم في المنام وضرب له في فهم ما أراد تفهيمه إياه هذا المثال .

وإذا قذف ذمياً ذمياً بالزنا واللواط وترافعا إلى سلطان الإسلام أدب القاذف ولم يحده كحد قاذف أهل الإسلام ، فإن تساب أهل الذمة بما سوى القذف بالزنا واللواط مما يوجب فعله الحدود أذنبوا على ذلك كما يؤدَّب أهل الإسلام ، فإن تسابوا بالكفر والضلال أو تنازروا بالألقاب أو عتبر بعضهم بعضاً بالبلاء لم يؤدَّب أحد

المقنعة

منهم على ذلك إلا أن يشر فسادًا في البلاد فيُدبّر أمرهم حينئذ بما يمنع من الفساد .
وإذا قامت البيّنة على إنسان بأنه اغتاب مسلمًا أو نبزه بقلب مكروه أدّب على ذلك بما دون الحدّ ، وإذا تسابّ الصّبيان أدّبوا على ذلك بما يردّهم من بعدّ عن السّباب .

باب الحدّ في السّكر وشرب المسكر والفقّاع وأكل المحظور من الطعام :
والخمرة المحرّمة بنصّ القرآن هي الشّراب من العنب إذا بلغ من الشّدة إلى حدّ يسكر الإنسان من شرب الكثير منه سواء كان نيثًا مشمسًا أو مطبوخًا لا يختلف في استحقاق سمة الخمر عند أهل اللّسان .
قال الله عزّ وجلّ : **إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** . فوصفها تعالى بالنّجاسة وهي الرّجاسة وأضافها إلى أعمال الشّيطان الملعون على أفعاله الّتي نهى عنها المؤمنين وأمر باجتنابها أمرًا على الوجوب وكان ذلك مفيدًا للتهى عنها بما يقتضى فيها التحريم ، ثمّ أخبر سبحانه عن وخيم شربها وسوء عاقبتها تأكيدًا لتحريمها فقال : **إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ** .
فمن شرب الخمر ممّن هو على ظاهر الملة مستحلًا لشربها خرج عن ملة الإسلام وحلّ دمه بذلك إلا أن يتوب قبل قيام الحدّ عليه ويراجع الإيمان .
ومن شربها محرّمًا لذلك وجب عليه الحدّ ثمانون جلدة كحدّ المفترى على السّواء لا أنّ شارب الخمر يُجلّد عريانًا على ظهره وكتفيه والقاذف يُجلّد بثيابه جلّدًا دون جلّد شارب الخمر ، ولا يُقبّل في الشّهادة على شرب الخمر أقلّ من شهادة رجلين مسلمين عدلين .

والشّهادة بقيّتها توجب الحدّ كما توجب الشّهادة بشربها ، والحدّ على من شرب منها قطرة واحدة كالحدّ على من شرب منها عشرين رطلًا إلى أكثر من ذلك لا

الحدود والاداب

يختلف في وجوبه ومقداره ، ولا يحل لأحد أن يأكل طعاماً فيه شيء من الخمر سواء كان مطبوخاً أو غير مطبوخ ولا يحل الاصطباغ بالخمر ولا تناول دواء عجن بالخمر ، ومن أكل طعاماً فيه خمرًا ودواء أو اصطبغ به جلد حذ شارب الخمر ثمانين جلدة . وكل شراب مسكر فهو حرام سواء كان من التمر أو الزبيب أو العسل أو الحنطة أو الشعير لقول رسول الله صلى الله عليه وآله : كل مسكر خمر وكل خمر حرام . فمن شرب شيئاً من المسكر سوى الخمرة بعينها وجب عليه الحد كما يجب على شاربيها كما ذكرناه من اشتراكهما في المعنى والاسم .

وحد السكر من الشراب تغير العقل وعلامة ذلك أن يستقبح الإنسان ما يستحسنه في حال الصحو ويستحسن ما يستقبحه فيها ، فإن كان معروفًا بالهذلي والسكون في حال صحوه فانهرف مع الشراب وخرج من اللهو والبذلة إلى ما لا يعتاد منه في حال الصحو من غير تكلف لذلك فهو سكران .

ويجلد شارب الفقاع كما يجلد شارب المسكر مما عدناه ، وليست العلة في تحريم الفقاع علة تحريم المسكر لأنه لا يولد الإسكار وإنما حُرِّمَ لأنه يفسد المزاج ويورث موت الفجأة بظاهر الاعتبار أو لما يعلمه الله تعالى من الفساد بشرب الدم وأكل الميتة وإن لم يكن بذلك سكر على حال .

ولا ينبغي لمسلم أن يجالس شراب الخمر وسائر المسكرات في أحوال شربهم لذلك ولا يجلس على الموائد التي تُشرب عليها الخمر وشيء مما عدناه ، ومن فعل ذلك مختارًا وجب عليه التأديب بحسب ما يراه السلطان .

ويجلد العبد في شرب الخمر والمسكر ثمانين جلدة كما يجلد الحر المسلم سواء ، وليس لأهل الذمة مجاهرة المسلمين بشرب الخمر والمسكر من الشراب ، فإن فعلوا ذلك حذوا فيه كحدود أهل الإسلام .

ومن استحل الميتة أو الدم أو لحم الخنزير عمّن هو مولود على فطرة الإسلام فقد ارتد بذلك عن الدين ووجب عليه القتل بإجماع المسلمين ، ومن تناول شيئاً من ذلك على التحريم وجب عليه العقاب بالتعزير فإن تاب بعد العقاب لم يكن عليه عهدة

المقنعة

فيما مضى ، ومن عاود إلى المحظور منه عوقب إلى أن يرعوى عنه فإن استدأماً لأكل الميتة أو لحم الخنزير بعد الأدب عليه ولم ينبج ذلك فيه قُتِلَ ليكون عبرة ينزجر بها أهل الضلال ويمنع بها الجهال من الإهمال .

وشارب الخمر إذا حُذِّعَ عليها مرتين وعاد إلى شربها قُتِلَ في الثالثة ، ويُحَدِّد شارب الخمر وجميع الأشربة المسكرة وشارب الفقاع عند إقرارهم بذلك أو قيام البيّنة عليهم لا يؤخّر ذلك ، ولا يُحَدِّد السّكران من الأشربة المحظورة حتّى يفيق وسكره بيّنة عليه بشرب المحظور ولا يرتقب بذلك إقراره منه في حال صحوة به ولا شهادة من غيره عليه .

ومن كان على ظاهر الملة ثمّ استحلّ بيع الخمر والأشربة المسكرة والميتة والدّم ولحم الخنزير والتجارة في ذلك استتيب منه ، فإن تاب وراجع الحقّ لم يكن عليه سبيل وإن أقام على استحلال ذلك كان بحكم المرتدة عن الدّين الّذى يجب عليه القتل كوجوبه على المرتدين .

ومن أكل الرّبا بعد الحجّة عليه في تحريمه عوقب على ذلك حتّى يتوب منه ، فإن استحلّه وأقام عليه ضُربت عنقه .

ومن اتّجر في السموم القاتلة عوقب على ذلك ومُنِعَ منه ، فإن لم يمتنع وأقام على بيعها وعُرف بذلك ضُربت عنقه .

ويُعزَّرَ آكل الجُرّيِّ والمارماهى والزّمّار ومسوخ السّمك كلّها وآكل مسوخ البرّ وسباع الطّير وآكل الطّحال من الأنعام والقضيب والأنثيين ويؤدّب على ذلك ويستتاب منه ، فإن عاد عليه عوقب حتّى يتوب ، فإن استحلّ شيئاً من ذلك وعاند الحقّ في التّدين به حلّ دمه لإمام المسلمين .

باب الحدة في السرقة والخيانة والخلسة ونبس القبور والخنق والفساد في الأرضين :

ومن سرق من حرز ربع دينار أو ما قيمته ربع دينار وجب عليه القطع ، ولا يجب القطع إلّا بشهادة رجلين مسلمين عدلين على الإنسان بأنّه سرق من حرز ربع

الحدود والاداب

دينار أو ما قيمته ربع دينار أو بإقرار من حرٍّ عاقل بذلك مرتين ، ويقطع السارق من أصول أصابع كفّه اليمنى ويترك له الراحة والإبهام ويؤخذ منه ما سرق إن كان موجودًا فيردّ على صاحبه وإن كان قد أحدث فيه حدثًا طوّل بأرشفه وإن كان قد استهلكه أغرم قيمته .

فإن سرق ثمانية من حرز ما قيمته ربع دينار فصاعدًا قُطعت رجله اليسرى من أصل الساق وترك له مؤخر القدم ليعتمد عليه عند قيامه في الصلاة ، فإن سرق ثلاثة بعد قَـطـع رجله اليسرى وكانت سرقة من حرز ربع دينار خُلد في الحبس إلى أن يموت أو يرى الإمام صلاحًا منه وتوبة وإقلاءً ويعلم أنّ في إطلاقه صلاحًا فلا بأس أن يُخلّى سبيله إذا كان الأمر على ما وصفناه ، فإن سرق من الحبس من حرز ما قيمته ربع دينار ضُربت عنقه .

ولا يقبل إقرار العبد على نفسه بالسرقة ولا بالقتل لأنه مقرّر بذلك على مال غيره ليتلفه ، فإن شهد عليه بالقتل أو السرقة شهود حسب ما ذكرناه أُقيمت الحدود عليه بالشهود دون الإقرار .

وتُقطع المرأة إذا سرقت كما يُقطع الرجل سواء ، والحكم عليها إذا تتابع سرقها كالحكم على الرجل فيما وصفناه .

وإذا سرق الصبي أدب ولم يُقطع وعزّره الإمام بحسب ما يراه ، ولا قُطع على الرجل في سرقة مال ولده ، ويُقطع الولد إذا سرق مال والده ، وتُقطع المرأة إذا سرقت مال زوجها من حرز دونها ، ويُقطع الزوج إذا سرق مال زوجته المحرزة عنه ، ولا يُقطع العبد إذا سرق من سيده لكنّه يعاقب بالتأديب ، ولا يُقطع السيّد إذا سرق من عبده ولا يؤدّب على ذلك بعقاب ، ولا يُقطع المسلم إذا سرق من مال الغنيمة لأنّ له فيه قسطًا ، ويُقطع الكافر إذا سرق منه شيئًا ، وحدّ السرقة على الذمّي كحدّ المسلم فيه ، ولا قُطع على من سرق شيئًا من الثمار في البساتين ويُقطع من سرق منها ما قيمته ربع دينار بعد إحرازها في البيوت .

ومن سرق من جيب إنسان أو من كمّته وكان مقداره ربع دينار فصاعدًا قُطع

المقنعة

إن كان الكمّ أو الجيب باطنين وإن كانا ظاهرين استُرْجِع منه وعُزِّر ولم يُقَطَّع .
ولا يُقَطَّع السَّارق من الحمامات والخانات والمساجد لأنها ليست بأحراز إلا أن
يكون الشَّيء محرزاً في الحمام والخان والمسجد بشدٍّ أو قفل أو دفن فيُقَطَّع إن كان
قدره ربع دينار .

ومن سرق حيواناً من حرز قيمته ربع دينار فصاعداً قُطِع ، ولا يُقَطَّع الغريم
إذا سرق مقدار حقّه من غريمه للشبهة في توصّله إلى حقّه بذلك .
وإذا اشترك نفسان في سرقة شيء من حرز وكان قيمة الشَّيء ربع دينار فصاعداً
قُطِعَا ، فإن انفرد كل واحد منهما بسرقة بعضه دون بعض لم يُقَطَّعَا وأُذِّبَا
بالتعزير .

وفي الخيانة والخلسة العقوبة بما دون الحد .

ويقطع التَّبَاش إذا سرق من الأكفان ما قيمته ربع دينار كما يُقَطَّع غيره من
السَّرَاق إذا سرقوا من الأحراز ، وإذا عُرف الإنسان بنبش القبور وكان قد فات
السلطان ثلاث مرّات كان الحاكم فيه بالخيار إن شاء قتله وإن شاء عاقبه وقطعه
والأمر في ذلك إليه يعمل فيه بحسب ما يراه أزجر للعصاة وأردع للجنّة .

وأهل الزّعة إذا جرّدوا السّلاح في دار الإسلام وأخذوا الأموال كان الإمام
مُخَيَّراً فيهم إن شاء قتلهم بالسيف وإن شاء صلبهم حتّى يموتوا وإن شاء قطع أيديهم
وأرجلهم من خلاف وإن شاء نفاهم عن المصر إلى غيره ووكل بهم من ينفيهم عنه
إلى ما سواه حتّى لا يستقرّ بهم مكان إلا وهم منفيّون عنه مُبْعَدُونَ إلى أن تظهر
منهم التوبة والصّلاح ، فإن قتلوا النفوس مع إشهارهم السّلاح وجب قتلهم على كلّ
حال بالسيف والصّلب حتّى يموتوا ولم يُتْرَكُوا على وجه الأرض أحياء .

والختاق يجب عليه القتل ويُسترجع منه ما أخذه من التّاس فيُردّ عليهم فإن لم
يوجد معه أغريم قيمته ، وكذلك كلّ مفسد إذا أخذ مال غيره استُرْجِع منه فإن كان
قد استهلكه أغريم قيمته لأربابه إلا أن يعفوا عنه فذلك لهم ليس عليهم فيه
اعتراض .

الحدود والاداب

ومن بنتج غيره أو أسكره بشيء واحتال عليه في شربه منه وأكله ثم أخذ ماله عوقب على ذلك بما يراه الإمام من التعزير واسترجع منه ما أخذه من غيره لصاحبه ، فإن جنى البنج على الإنسان أو المسكر من الشراب جناية لزمه أرشها بحسب ما يجب فيها لتقصان الجسم أو العقل أو الحواس .

والمحتال على أموال الناس بالمكر والخديعة يغرم ما أتلفه ويعاقب بما يردعه عن مثل ذلك في مستقبل الأحوال ويُشهره السلطان بالتكال لتحذر منه الناس .
والمدلس في الأموال والتسلع حكمه حكم المحتال حسب ما بيناه .

الأنصبة

للنيد الشريف المرتضى علم الهدى أبي القاسم
علي بن الحسين الموسوي
٤٣٦-٣٥٥ هـ

مسائل الحدود

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية القول : بأن حد الوطء إذا وقع الفعل فيما دون الذبر بين الفخذين مائة جلدة للفاعل والمفعول به إذا كانا معاً عاقلين بالغين لا يراعى في جلدهما وجود الإحصان كما روى في الزنى ، فأما الإيلاج في الذبر فيجب فيه القتل من غير مراعاة أيضاً للإحصان فيه ، والإمام مخير في القتل بين السيف وضرب عنقه به وبين أن يلقي عليه جداراً يتلف نفسه بإلقائه أو بأن يلقيه من جدار أو جبل على وجه يتلف معه نفسه بإلقائه أو يرميه بالأحجار حتى يموت .

وقد انفردت الإمامية انفرداً صحيحاً ولا موافق لها فيها فإنه وإن روى عن مالك والليث بن سعد في المتلاطين : أنهما يُرجمان أحصنا أو لم يُحصنا ، فهذه لعمرى موافقة للإمامية من بعض الوجوه ولم يفصلاً ذلك التفصيل الذى شرحناه وما أظنهما يوجبان على من لم يكن فعله في نفس الذبر جلداً ولا غيره .

وقال أبو حنيفة في اللوطى : إنه يعزّر ولا يحّد . وقال الليثى وأبويوسف ومحمد وابن حنبل والشافعى : إن اللواط بمنزلة الزنى ، وراعوا فيه الإحصان الذى يراعونه في الزنى .

دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه الإجماع المتردد ، وقد ظهر من مذهب أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام القول بقتل اللوطى وفعله حجة ، ومما يذكر على سبيل المعارضة للمخالف أنهم كلهم يروون عن عكرمة عن ابن عباس أن التبي

الانتصار

صلى الله عليه وآله وسلم قال : من وجدتموه على عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ، وقد حكى : أنه كان يذهب إليه مع أمير المؤمنين عليه السلام أبو بكر وابن عباس ولم يظهر خلاف عليهم هناك .

وربما قوى هذا المذهب بأن يقال : قد علمنا أن الحدود إنما قد وضعت في الشريعة للزجر عن فعل الفواحش والجنایات وكل ما كان الفعل أفحش كان الزجر أقوى ولا خلاف في أن اللواط أفحش من الزنى والكتاب ينطق بذلك فيجب أن يكون الزجر عنه أقوى ، وليس هذا بقياس لكنّه ضرب من الاستدلال .

وربما قوى بأن اللواط أفحش من الزنى بأنه إصابة لفرج لا تستباح إصابته بحال وليس كذلك الزنى ، وعذر أبى حنيفة كآته أوسع من عذر الشافعى وأبى يوسف ومحمد لأن أبا حنيفة يدعى أنه لم يعثر في الشريعة على دلالة يقتضى وجوب الحد على اللواطى وكلما لاحد فيه من الجنایات ففيه التعزير ، والشافعى ومن وافقه من أبى يوسف ومحمد يجرون اللواط مجرى الزنى في جميع الأحكام ، فيا ليت شعري من أين لهم ذلك وكيف حكموا فيه بحكم الزنى واسم الزنى لا يتناوله في الشرع !

فإن قالوا : اسم الزنى وإن لم يتناوله فاسم الفاحشة عام في اللواط والزنى . قلنا : إنما علق النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأحكام المخصوصة باسم الزنى فلمّا لم يقع عليه هذا الاسم المعين لم يتعلّق به الأحكام ، واسم الفاحشة وإن عمّ اللواط فهو يعمّ الزنى والسرقة وكلّ القبائح فيجب أن يجعل بجميع هذه الجنایات أحكام الزنى لأن اسم الفاحشة يقع عليها ، قال الله تعالى : قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ، وإنما أراد جميع القبائح والمعاصي .

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية القول : بأن البيّنة إذا قامت على امرأتين بالسّحق جُلدت كلّ واحدة منهما مائة جلدة مع فقد الإحصان ووجوده فإن قامت البيّنة

مسائل الحدود

عليهما بتكرّر هذا العمل منهما وإصرارهما عليه كان للإمام قتلها كما يفعل باللوّطى ، وخالف باقى الفقهاء فى ذلك ولم يوجبوا شيئاً ممّا أوجبناه .
 دليلنا ما تقدّم من إجماع الطائفة فلا خلاف بينهم فى ذلك ، وأيضاً فلا خلاف فى أنّ هذا فعل فاحش قوى الخطر يجرى مجرى اللواط وكلّ شيء كان أضرّ عنه فهو أولى وثبوت الحدّ فيه أضرّ عنه وأدعى إلى الامتناع عنه ، وإنّما يرجع مخالفونا فى نفى الحدّ من هذا الموضع إلى الرأى والاجتهاد وقد بينّا أنّه لا رجوع إلى مثلهما فى الشريعة وإنّما الرجوع إلى النصّ والتوقيف .

مسألة :

وممّا طُنّ انفراد الإماميّة به القول : بأنّ من نكح بهيمة وجب عليه التعزير بما هو دون الحدّ من الرزى وتغريم ثمن البهيمة لصاحبها ، وقد روى عن الأوزاعى :
 إيجاب الحدّ على من أتى البهيمة .

وقال باقى الفقهاء : لا حدّ على من أتى البهيمة ولا تعزير ، والمعتمد فى ذلك على إجماع الطائفة ويمكن أن يعارضوا بما يروونه هم عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من وجدتموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة ، وإذا كان هذا موجوداً فى رواياتهم فقد انضمّ إلى ما ترويه الشيعة وهو كثير .

مسألة :

وممّا انفردت به الإماميّة القول : بأنّ من نكح امرأة ميّنة أو تلوّط بغلام ميّنة فإنّ حكمه فى العقوبة حكم من فعل ذلك بالحيّ ، ولسنا نعرف موافقاً من باقى الفقهاء للإماميّة فى ذلك وإن كانوا مخطئين لفاعله مبدعين له إلّا أنّهم ما عرفنا أنّهم يوجبون عليه من الحدّ ما يوجبونه على فاعل ذلك بالحيّ .

والحجّة لنا بعد إجماع الطائفة أنّ هذا فعل فيه بشاعة وشناعة فى الشريعة وتمثيل

الانتصار

بالأموات فكلمًا زجر عنه وباعد عن فعله فهو أولى .

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية القول : بأن من استمنى بيده وجب عليه أن يضرب بالذرة على يده الضرب الشديد حتى تحمر ، ولم يعرف باقي الفقهاء في ذلك .
والحجة لنا ما تقدم ذكره في المسألة التي تقدمت هذه المسألة .

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية القول : بأن من قامت عليه البيّنة بالجمع بين النساء والرجال أو الرجال والغلمان للفجور وجب أن يُجلّد خمسًا وسبعين جلدة ويحلق رأسه ويُشَهَّر في البلد الذي يفعل ذلك فيه وتُجلّد المرأة إذا جمعت بين الفاجرين لكنّها لا يُحلق رأسها ولا تُشَهَّر ، ولم يعرف باقي الفقهاء ذلك ولا سمعناه عنهم ولا منهم .
والحجة لنا فيه إجماع الطائفة وأنّ ذلك أنجز وأدعى إلى مجابته هذا الفعل القبيح الشنيع .

مسألة :

ومما ظنّ انفردت به الإمامية وأهل الظاهر يوافقونهم فيه القول : بأنّه يجمع على الزّاني المحصن بين الجلد والرّجم يبدأ بالجلد ويشتّى بالرّجم ، وداود مع أهل الظاهر يوافقونهم في ذلك وخالف باقي الفقهاء في ذلك وقالوا : لا يجمع الجلد والرّجم بل يقتصر في المحصن على الرّجم .

دليلنا على ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة ، وأيضًا فلا خلاف في استحقاق المحصن الرّجم وإنما الخلاف في استحقاق الجلد والذي يدك على استحقاقه إياه قوله تعالى :
الرّزَانِيَةُ وَالرّزَانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ، والمحصن يدخل تحت

مسائل الحدود

هذا الاسم فيجب أن يكون مستحقاً للجلد وكأنه تعالى قال : اجلدوها لأجل زناهما ، وإذا كان الزنى علة في استحقاق الجلد وجب في المحصن كما وجب في غيره ، واستحقاقه للرجم غير مناف لاستحقاقه للجلد لأن اجتماع الاستحقاقين لا يتنافى ، وليس يمكنهم أن يدعوا دخول الجلد في الرجم كما يدعون دخول المسح في الغسل لأن من المعلوم أنه متميز منه وغير داخل فيه .

فإن قالوا : هذه الآية محمولة على الأبيكار .

قلنا : هذا تخصيص بغير دليل .

فإن عولوا في تخصيصه على ما روه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : فإن اعترفت فارجوها ، ولم يذكر الجلد .

قلنا : هذا أولاً خبر واحد غاية حاله إذا سلم من كل قبح أن يوجب الظن وأخبار الآحاد لا يختص بها ظواهر الكتاب الموجبة للعلم ، وإذا سلمناه فليس فيه أكثر من خلو الخبر من ذكره للجلد وذلك لا يسقط وجوبه ، ألا ترى أنهم كلهم يدفعون استدلال من استدل على أن الشهادة في التكاح ليست بواجبة بأن يقول : إن الله تعالى ذكر التكاح في مواضع من الكتاب ولم يذكر الشهادة في آيات التكاح ولا شرطها ، بأن يقولوا : عدم ذكر الشهادة في آيات التكاح لا يدل على أنها ليست بواجبة ، وما سبيل المحتج بذلك إلا سبيل من قال : إن الوضوء ليس بواجب لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من نام عن صلاة ونسيها فليصلها إذا ذكرها ، ولم يذكر الوضوء ولم يشترطها هنا ولم يدل نفى اشتراطه على نفى وجوبه .

فإن احتج المخالف بما رواه قتادة عن سمرة عن الحسن بن محمد أن جابراً قال : كنت فيمن رجم ماعزاً ولم يجلده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

فالجواب عن ذلك : أن هذا أيضاً خبر واحد لا يختص به ظواهر الكتاب الموجبة للعلم وقد طعن في هذا الخبر لأن قتادة دلسه وقال : عن سمرة ، ولم يقل : حدثني ، وبعد فإن هذه شهادة بنفي ولا تتعلق إلا بعلمه كأنه قال : لم أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلده ، وفقد علمه بذلك لا يدل على أنه لم يكن وغير ممتنع

الانتصار

أن يجلده من حيث لا يعلم ، فظاهر الخبر أن جابر عنى بقوله : كنت فيمن رجم ماعزاً ولم يجلده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إنما أراد لم يجلده في المجلس الذي رُجم فيه لأنه قال : كنت فيمن رجم ماعزاً ولم يجلده النبي صلى الله عليه وآله ، ولو كان قصده إلى نفى الجلد على كل حال لم يكن في قوله : كنت فيمن رجم ، معنى ألا ترى أن رجلاً لو قال : ما أكل عمرو الطعام ، وهو يريد منه ثلاثة أيام لم يجوز أن يقوى قوله : فإنني كنت معه طول البارحة فلم يطعم ، وإنما يحسن هذا القول منه إذا كان يريد في أكله مدة ملازمته له .

وقد قيل : إن غاية ما في الخبر أن ظاهره يقتضي أن رسول الله صلى الله عليه وآله ما باشر جلده بنفسه وذلك لا يدل على أنه لم يأمر غيره بجلده .

والقول في الخبر الذي يرويه نافع عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجم اليهوديين ولم يجلد هما ، يجري مجرى الكلام في هذا الخبر على أن هذا الخبر الذي رواه معارض بما يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله : الثيب بالثيب تُجلد مائة جلدة والرجم ، وهذا يعارض رواياتهم ويسقط الرجوع عن ظاهر الكتاب بها ، وإذا كان هذا موجوداً في رواياتهم فما ترويه الشيعة من ذلك لا يحصى كثرة من اجتماع الجلد والرجم .

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية القول : بأن الحر البكر إذا زنى فجلد ثم عاد فجلد ثم عاد الثالثة فجلد أنه إن عاد الرابعة قتله الإمام والعبد يُقتل في الثامنة ، وخالف باقي الفقهاء في ذلك ولم يقولوا بشيء منه .

دللنا على صحة ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة ، وأيضاً فقد علمنا أن إيجاب القتل على من عادوا إلى الرابعة أجزر وأدعى إلى تجنب ذلك وما هو أجزر من القبائح فهو أولى ، ولأننا أيضاً قد علمنا أن من عاود الزنى بعد الجلد لا يكون حاله في الجرأة على الله والتجاسر على معصيته حاله في الأولى والثانية بل لا بد من أن يكون كالمتهاون

مسائل الحدود

والمستصغر للمعاصي فمن المحال أن يكون عقابه عقاب الأول للفرق ما بينهما من فحش الذنب وعظمه وتأكده .

فإن قالوا : لو استحقّ البكر القتل في الرابعة للحقّ بالبكر بالثيب .

قلنا : الفرق بينهما أنّ المحصن يُقتل في الأولى ومن ليس بمحصن يُقتل في الرابعة .

فإن عولوا على ما يروونه عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من قوله : لا يحلّ دم امرئ مسلم بكفر بعد إيمان أوزني بعد إحصان أو قتل النفس التي حرّمها الله تعالى ، والمعاود للزّنى في الرابعة ليس بواحد منهم .

قلنا : هذا خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً ولا يثبت بمثله الأحكام ، ويعارضه من أخبارنا المتضمنة للقتل في الرابعة ما هو أولى منه وأؤكد ، وقد يستحقّ القتل في الشريعة جماعة لم يدخلوا تحت لفظ هذا الخبر فغير ممتنع مثل ذلك فيمن ذكرناه .

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية القول : بأنّ شارب الخمر المحدود في الأولى والثانية يُقتل في الثالثة ، وخالف باقي الفقهاء في ذلك ولم يوجبوا عليه قتلاً في معاودة شرب الخمر على وجه من الوجوه ، والطريقة في نصرة هذه المسألة هي الطريقة في النصرة التي قبلها بلا فصل ولا معنى لتكرار ذلك .

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية القول : بأنّ شارب الفقّاع يُحدّد حدّ شارب الخمر وتجري أحكامهما مجرى واحدًا ، وخالف باقي الفقهاء في ذلك .
والحجّة لنا فيه بعد إجماع الطائفة أنّه قد ثبت تحريم شرب الفقّاع بما دللنا عليه في هذا الكتاب ، وكلّ من حرّمه أوجب فيه حدّ الخمر والتفرقة بين الأمرين خلاف

الانتصار

إجماع الأمة .

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية القول : بأن الإحصان الموجب في الزاني الرجم هو أن يكون له زوجة أو ملك يمين يتمكن من وطئها متى شاء من غير حائل عن ذلك بغيبته أو مرض منهما أو حبس دونه سواء كانت الزوجة حرة أو أمة مملّية أو ذمّية لأن هذه الصفات إذا ثبتت فهو مستغن بالحلال عن الحرام ، ونكاح المتعة عندنا لا يحصن على أصح الأقوال لأنه غير دائم ومعلق بأوقات ومحدودات ، وفرقوا بين الغيبة والحيض لأن الحيض لا يمتد وربما امتدت الغيبة ولأنه قد يتمتع من الحائض بما دون موضع الحيض وليس كذلك الغيبة .

وخالف باقي الفقهاء في ذلك فقال أبو حنيفة وأصحابه : الإحصان أن يكونا حزينين مسلمين بالغين قد جامعها وهما بالغان .

وروى عن أبي يوسف : أن المسلم يحصن التصرائية ولا تحصنه ، وروى عنه أيضاً : أن التصرائية إذا دخل بامرأته التصرائية ثم أسلما أتهما محصنان بذلك الدخول .

وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف قال : قال ابن أبي ليلى : إذا زنى اليهودي والتصرائية بعد ما أحصنا فعليهما الرجم ، وقال أبو يوسف : وبه نأخذ .

وقال مالك : تحصن الأمة الحر ويحصن العبد الحر ، ولا تحصن الحرّة العبد ، وتحصن اليهودية والتصرائية المسلم ، وتحصن الصبية الرجل ، وتحصن المجنونة العاقل ، ولا يحصن الصبية المرأة ، ولا يحصن العبد الأمة إذا جامعها في حال الرق ثم أعتقا لم يكونا محصنين بذلك الجماع حتى يجامعا بعد العتق .

وقال مالك : إذا تزوجت الحرّة خصياً وهي لا تعلم أنه خصي فوطئها ثم علمت أنه خصي قلها أن تختار فراقه ولا يكون ذلك الوطء إحصاناً .

وقال الثوري : لا يحصن بالتصرائية ولا اليهودية والمملوكة .

مسائل الحدود

وقال الأوزاعي في العبد تحت حرة : إذا زنى فعليه الرّجم فإذا كانت تحتة أمة فأعتق ثمّ زنى فليس عليه الرّجم حتّى ينكح غيرها ، وقال في الجارية التي لم تحصن : إنها تحصن الرّجل ، والغلام الذي لم يحتلم لا يحصن المرأة ، ولو تزوّج امرأة فإذا هي أخته من الرضاعة فهذا إحصان .

وقال الحسن بن حيّ : لا يكون محصناً بالكافرة ولا الأمة ولا يحصن إلّا بالحرّة المسلمة ، وتحصن المشتركة بالمسلم ، ويحصن المشركان كلّ واحد منهما لصاحبه .
وقال الليث في الزوجين المملوكين : لا يكونان محصنين حتّى يُدخّل بهما بعد عتقهما فإن تزوّج امرأة في عدتها فوطئها ثمّ فُرق بينهما فهذا إحصان ، وقال في التصرائيتين : لا يكونان محصنين حتّى يدخل بها بعد إسلامهما .
وقال الشافعي إذا دخل بامرأة وهما كافران فهذا إحصان .

دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه بعد إجماع الطائفة أنّ الإحصان اسم شرعيّ تحتة حكم شرعيّ بغير شبهة ، ولا خلاف في أنّ الحرّ المسلم إذا كان عنده زوجة كذلك يتمكّن من وطئها بغير مانع عنه فإنّه محصن .

وادّعى من خالفنا الإحصان في مواضع أخر خالفناهم فيها فعليهم الدلالة الشرعيّة على ذلك ، وإنما يرجعون فيه إلى الآراء والظنون وبمثل ذلك لا تثبت الأحكام الشرعيّة .

فإن قالوا : أنتم تدّعون أيضاً ثبوت حكم الإحصان في موضع الخلاف مثل إحصان المملوكة والدّميّة .

قلنا : دليلنا على حقوق هذا الحكم في تلك المواضع التي فيها الخلاف هو إجماع الطائفة المبنية على العلم اليقين دون الظنّ ، وكان موضع الوفاق لنا عليه دليل إجماع الطائفة مضافاً إلى إجماع الأمة ، والمواضع التي يدّعى مخالفونا ثبوت الإحصان فيها ونحن ننفيه دليلنا على نفيه أنّه حكم شرعيّ ولا دليل شرعيّ يقتضيه ثبوته ، وما يدّعى ثبوت الإحصان فيه ومخالفونا في ثبوته يرجع في ثبوته إلى دليل إجماع الطائفة .

الانتصار

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية أن من زنى بذات محرم ضربت عنقه محصناً كان أو غير محصن ، ومن عقد على واحدة منهم وهو عارف برحمه منها ووطئها استحقّ ضرب العنق وحكمه حكم الوطء لمن بغير عقد .

وخالف باقي الفقهاء في ذلك فقال أبو حنيفة والثوري فيمن عقد على ذات محرم ووطئ : إنه لا يُحدّ ويُعزّر .

وقال أبو يوسف ومحمد : يُحدّ إذا علم تحريمها عليه .

وقال مالك : يُحدّ ولا يُلحق نسب الولد به إن لم تعلم هي بذلك وإن كانت هي قد علمت وهو لا يعلم ألحق به الولد وأُقيم عليه الحدّ .

وقال ابن شبرمة : من أقرّ أنه تزوّج امرأة في عدتها وهو يعلم أنها محرمة ضربته ما دون الحدّ وكذلك المتمتع .

وقال الأوزاعي في الذي يتزوّج بالمجوسية وبالخامسة والأختين : إن كان جاهلاً ضرب مائة وألحق به الولد ، وإن كان متعمداً رُجم ولا يُلحق به الولد .

وقال الحسن بن حيّ في من تزوّج امرأة في العدة وهو لا يعلم أنها لا تحلّ له أو ذات محرم منه : أقيم عليه الحدّ إذا وطئ ، وهو قول الشافعيّ .

وقال الشافعيّ : فإن ادعى الجهالة بأنّها زوجاً وأنّها في عدة حلف ودُرّى عنه الحدّ .

دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة وأنّ تغليظ الحدّ أزجر عن الفعل المحدود عليه .

ومما يمكن أن يعارض به ما هو موجود في رواياتهم عن ابن عباس عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال : من وقع على ذات رحم له فاقتلوه ، ولم يفرّق بين أن يقع عليها بنكاح أو غيره ، ولا يجوز أن يحمل هذا الخبر على أنّ المراد به أنّه إذا وقع عليها وهو معتقد لإباحة الفعل لأنّ الخبر عامّ وتخصيصه يحتاج إلى دليل ، ولأنّ التّبّيّ صلى الله عليه وآله وسلّم اختصّ ذوات المحارم والأجانب فيما ذكره

مسائل الحدود

كذوات المحارم لأن من وقع على أجنبية محرمة واعتقد إباحة وقوعه عليها كان بذلك كافراً على كل حال .

ومتما يوجد في رواياتهم حديث البراء في رجل تزوج امرأة أبيه ، قال أبو بردة : فأمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أقتله .

وقال أبو حنيفة : إن الحدود تسقط بالشبهات وإنه إذا عقد على ذات محرم مع العلم بحالها كان هذا عقداً بشبهة ، طريف لأنه لا شبهة في هذا العقد إذا فرضنا أنه عالم بأنها ذات محرم لأن الحدة إنما يبطل بشبهة ترجع إلى الفاعل وهو اعتقاده إباحة الوطء أو لشبهة تعود إلى المفعول به وهو أن يكون في الموطوء ملك أو شبهة ملك أو لشبهة في الفعل بأن يختلف في إباحته ولم يوجد أحد هذه الأمور هاهنا ، فإذا قالوا : هاهنا شبهة عقد ، قيل : لم يبيح الوطء ولم يزل الحكم عن تحريره فلا يكون شبهة في سقوط الحدة .

مسألة :

ومتما انفردت به الإمامية القول : بأن الذمى إذا زنى بالمسلمة ضربت عنقه وأقيم على المسلمة الحدة إن كانت محصنة جُلدت ثم رُجمت وإن كانت غير محصنة جُلدت مائة جلدة ، وما نعرف موافقاً لنا من باقي الفقهاء في ذلك .

والوجه في صحة قولنا زائداً على إجماع الطائفة أن هذا الفعل من الذمى خرق للذمة وامتهان للإسلام وجرأة على أهله ، ولا خلاف في أن من خرق الذمة كان مباح الدم .

فإن قيل : كيف يُقتل من لم يكن قاتلاً ؟

قلنا : كما نقتله مع الإحصان وليس بقاتل ويُقتل المرتد وليس بقاتل ، وبعد فإذا جاز أن يتغلظ في الشريعة حكم زنى المحصن حتى يلحق بأخذ النفس ما المنكر من أن يتغلظ أيضاً زنى الذمى بالمسلمة حتى يلحق بوجوب تناول النفس !

الانتصار

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية القول : بأن من غصب امرأة على نفسها ووطئها مكرهاً لها ضُربت عنقه محصناً كان أو غير محصن ، وخالف باقي الفقهاء في ذلك .
دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة ، وأيضاً من المعلوم أن هذا الفعل أفحش وأشنع في الشريعة وأغلظ من الزنى مع الرّاضى فيجب أن يكون الحد فيه أغلظ وأزجر .

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية القول : بأن من زنى بجارية أبيه جُلد الحد وإن زنى الأب بجارية ابنه أو ابنته لم يُجلد الحد لكنّه يُعزّر بحسب ما يراه السّultan ، ولم يعرف باقي الفقهاء ذلك .

والوجه في صحة قولنا زائداً على إجماع الطائفة أنّه غير ممتنع أن تكون حرمة الأبوة وما عظمه الله تعالى من شأنها يقتضى إسقاط الحد في هذا الموضع كما أسقطت الحد في قتل رجل لابنه ، وإذا كانت المصلحة لا يمتنع أن يقتضى ما ذكرناه ، وأجمعت الطائفة عليه وفي إجماعها الحجّة وظهرت الروايات فيها به وجب العمل عليه .

مسألة :

ومما انفردت به الإمامية القول : بأن السّارق يجب قطع يده من أصول الأصابع وتبقى له الراحة والإيهام ، وفي الرّجل تُقطع من صدر القدم ويبقى له العقب .
وخالف باقي الفقهاء في ذلك وذهبوا كلّهم إلى : أن قطع اليد من الرسغ والرّجل من المفصل من غير تبقية قدم .

وذهب الخوارج إلى : أن القطع من المرفق ، وروى عنهم : أنّه من أصل الكتف .

دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه بعد الأجماع المتردد أن الله تعالى أمر بقطع يد

مسائل الحدود

السَّارِق بظاهر الكتاب ، واسم اليد يقع على هذا العضو من أوله إلى آخره ويتناول كلّ بعضٍ منه ، ألا ترى أنهم يسمّون كلّ من عالج شيئاً بأصابعه أنّه قد فعل شيئاً بيده ، قال الله تعالى : قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ . كما يقولون فيمن عالج شيئاً براحتته : إنه قد فعل بيده ، وآية الطهارة تتضمّن التسمية باليد إلى المرافق .

فإذا وقع اسم اليد على هذه المواضع كلّها وأمر الله تعالى أن تُقَطَّع يد السَّارِق ولم ينضمّ إلى ذلك بيان مقطوع عليه في موضع القطع وجب الاقتصار على أقلّ ما يتناوله اسم اليد لأنّ القطع والإتلاف محظور عقلاً ، فإذا أمر الله تعالى به ولا بيان وجب الاقتصار على أقلّ ما يتناوله الاسم ومما وقع الخلاف فيه وهو ما ذهب الإماميّة إليه .

فإن قيل : فهذا يقتضى أن يقتصر على قطع أطراف الأصابع ولا يجب أن تقطع من أصولها .

قلنا : الظاهر يقتضى ذلك والإجماع منع منه .

فإن احتجّ المخالف بما يروونه من : أن النّبىّ صلى الله عليه وآله وسلم قطع من الكرّسوع .

قلنا : هذا ما ثبت على وجه يوجب اليقين وإنّما هو في أخبار الآحاد ويعارضه ما روّناه ممّا يتضمّن خلاف ذلك ، وقد روى الناس كلّهم : أن أمير المؤمنين عليه السلام قطع من الموضع الذى ذكرناه ، ولم نعرف له مخالفاً في الحال ولا منازعاً له .

مسألة :

ومما انفردت به الإماميّة القول : بأنّ من سرق ما يبلغ نصاب القطع من حرز قطعت يمينه من الموضع الذى ذكرناه ، فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى ، فإن سرق الثالثة بعد قطع رجله اليسرى حُلِدَ في الحبس إلى أن يموت أو يرى الإمام رأيه ، فإن سرق في الحبس من حرز ما هو نصاب القطع ضربت عنقه .

الانتصار

وليس لأحد من باقى الفقهاء هذا التفصيل لأنّ الشافعى يقول : إذا سرق ثانية فُطعت رجله اليسرى ، وإذا سرق ثالثة فُطعت يده اليسرى .
وأبو حنيفة يذهب إلى : أنّ رجله اليسرى تُقَطَّع في الثانية وفي الثالثة يُحْبَس ، فكأنّ أبا حنيفة قد ساوانا في إيجابه في الثالثة الحبس دون القطع إلّا أنّه يخالفنا في إيجاب القتل عليه متى سرق بعد ذلك ، وقوله أقرب إلى قولنا على كلّ حال ، وانفرادنا بالترتيب الذى رتبناه ظاهر .

وممّا يمكن أن يُعارضوا به أنّ قتل السارق موجود في رواياتهم لأنهم يروون عن جابر : أنّ التّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم قتل السارق في الخامسة .
وقد روى مخالفونا في كتبهم : أنّ عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز قتلوا سارقاً بعد ما فُطعت أطرافه .

وقد روى من يخالفنا في قتل السارق إذا تكررت سرقة أخباراً معروفة فكيف ينكرون علينا ما هو موجود في رواياتهم ! ومن تأوّل تلك الأخبار على أنّه يجوز أن يكون القتل فيهما للحد لا للسرقة تارك للظاهر بعيد للتأويل والظاهر يقضى عليه ويبطل قوله .

مسألة :

وممّا انفردت به الإمامية القول : بأنّه إذا اشترك نفسان أو جماعة في سرقة ما يبلغ التّصاب من حرز فُطع جميعهم ، وخالف باقى الفقهاء في ذلك .
دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه الإجماع المتردّد ، وأيضاً قوله تعالى : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، والظاهر يقتضى أنّ القطع إنّما وجب بالسرقة المخصوصة وكلّ واحد من الجماعة يستحقّ هذا الاسم فيجب أن يستحقّ القطع .

الكتاب في

في آفته

لأبي الصالح تقي الدين أبي محمد عبد الله الحلي

١٠٤٤٧-٣٤٧ هـ

الضَرْبُ الثَّامِنُ مِنَ الْأَحْكَامِ

قد بينّا انقسام القبائح العقلية والسمعية إلى فعل كالظلم والكذب والزنا والزنا وشرب الخمر، والإخلال بواجب كالصدق والا نصاب والصلاة والزكاة . وإيثار القبائح والإخلال بالواجب على ضربين : أحدهما يوجب الحد والثاني يوجب التعزير، فالأول : الكفر والقتل والحرب — وقد بينّا أحكام ما يقتضونه — والزنا واللواط والسحق والقيادة والسرقة وشرب الخمر وشرب الفقاع ، ونحن نذكر ما يقتضيه كل واحد من هذه القبائح ، والضرب الثانی : ما عدا ما ذكرناه من القبائح فعلاً وإخلالاً .

فصل في حد الزنا :

إنما يكون المرء زانياً في الشريعة بأن يقر به أربع مرات عاقلاً مختاراً أو يشهد به أربعة رجال عدول في وقت واحد ولفظ واحد متفق المعنى بمعاينة الفرج في الفرج كالميل في العين أو يعلمه سلطان الحد زانياً ، وهو ممن يصح منه القصد إليه سواء كان مختاراً أو مكرهاً صاحياً أم سكران صحيحاً أو مريضاً أو ذا عَمى أو عرج . فإن كان حراً مسلماً محصناً بزوجة غبطة حرة أو أمة أو ملك يمين حاضرة يتمكن من الوصول إليها وكان شيخاً جلد مائة سوط وأمهل حتى يبرأ الضرب ثم رُجم حتى يموت ، وإن كان شاباً رُجم حسب ، وإن كان أحدهما محصناً بغائبة عنه أو حاضرة لا يتمكن من الوصول إليها جلد مائة سوط وغرب عامّاً ، وإن لم يكن

الكافي

محصناً جلد مائة سوط سواء كان المُنزى بها حرة أو أمة مسلمة أو ذميمة صغيرة أو كبيرة أو معقوداً عليها عقدًا لا تحلّ معه لنسب أو رضاع أو سبب عاقلة أو مجنونة حيّة أو ميتة .

وإن كانت الزّانية حرة مسلمة عاقلة مؤثرة فعلیها إن كانت محصنة بزواج حاضر يصل إليها الرّجم ، وإن كانت بكرًا أو محصنة بزواج لا يصل إليها جُلدت مائة ولا تغرب عليها سواء كان الزّانى بها حرًا أو عبدًا مسلمًا أو كافرًا صغيرًا أو كبيرًا عاقلًا أو مجنونًا .

وإن كان الزّانى عبدًا أو الزّانية أمة فعلى كلّ واحد منهما نصف الحّد خمسون سوطًا على كلّ حال .

وإن كانت ذميمة فولّى الحّد مخيرين أن يحكم فيها بحكم الإسلام وبين أن يسلمها إلى أهل دينها ليحكموا فيها بحكمهم .

وإن كانت مجنونة لا تفيق فلا شيء عليها ، وإن كانت متمن تفيق وأقرت بالزّنا أو قامت به البيّنة أو حصل العلم به في حال إقامتها فعلیها ما على العاقلة .
وإن كانت صغيرة عُزّرت .

وإن كانت من المحرّمات بالتّسب قُتِلا جميعًا محصنين كانا أو بكرين حرّين أم عبيدين .

وإن كان الزّانى عبدًا أو مكاتبًا لم يتحرّر منه شيء أو مدبّرًا جُلد خمسين سوطًا محصناً كان أو غير محصن ، وإن كان مكاتبًا قد تحرّر منه بعضه جُلد من حدّ الحرّية بحسب ما تحرّر منه ومن حدّ العبوديّة بحسب ما رّق منه .

وإن كان ذمياً بذميمة فولّى الحّد مخيرين ما ذكرناه في أهل الذّمة ، وإن كان بمسلمة حرة أو أمة صغيرة أو كبيرة عاقلة أو مجنونة حيّة أو ميتة قُتِل لخروجه عن حرمة الذّمة وغلّظ الحّد على المسلمة ، فإن أسلم قُبِل إسلامه وأجريت عليه أحكامه ولم يدرك ذلك عنه الحّد .

وإن كان مجنونًا مطبقًا لا يفيق ولا يهتدى شيئًا فلا شيء عليه ، وإن كان

الحدود

مَتَن يَصَحَّ مِنْهُ الْقَصْدُ إِلَى الزَّنا وَقَامَتْ بِفَعْلِهِ الْبَيِّنَةُ أَوْ عِلْمُهُ الْإِمَامُ جُلْدَ مِائَةِ جَلْدَةٍ مُحَصَّنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحَصَّنٍ وَلَا يَتَعَدَّى بِإِقْرَارِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَتَنٌ يَفِيقُ فَيُثَبِّتُ إِقْرَارَهُ بِهِ فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ أَوْ قَامَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ أَوْ حَصَلَ الْعِلْمُ لِلْإِمَامِ رُجِمَ إِنْ كَانَ مُحَصَّنًا وَجُلِدَ إِنْ كَانَ بَكَرًا ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ جُنُونِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

وَإِنْ كَانَ غَاصِبًا مَغَالِبًا لِلْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا قُتِلَ صَبْرًا ، حَرًّا كَانَ أَمْ عَبْدًا ، مُسْلِمًا كَانَ أَمْ كَافِرًا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا .

وَالضَّبْيُ إِذَا فَعَلَ بِالضَّبِيَّةِ أَوْ فَعَلَ بِبَالِغٍ أَوْ فَعَلَ بِهَا بَالِغٌ أَذْبَا بِحَسَبِ سَتْهِمَا .
فَإِنْ رَجَعَ الْمُقَرَّرُ بِالزَّنا عَنْ إِقْرَارِهِ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ أَوْ فِي حَالِهِ لَمْ يُعْرَضْ لَهُ ، وَإِنْ رَجَعَ الشَّهَدُ أَوْ بَعْضُهُمْ عَنِ الشَّهَادَةِ أَوْ اخْتَلَفَتْ أَقْوَاهُمْ جُلِدُوا جَمِيعًا حَدَّ الْمُفْتَرَى وَذُرِيَ الْحَدِّ عَنِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ إِقَامَتِهِ فَلْيَتَقَصَّ مَتَنٌ رَجَعَ مِنْهُمْ بِمَا وَقَعَ بِالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ أَوْ رَجْمِ أَوْ جُلْدٍ .

فَإِذَا أَرَادَ وَلِيُّ الْأَمْرِ إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَى الزَّانِيَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا فَلْيَكُنْ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ مِنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ كَانَ حَدُّهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا رَجْمًا فَلْيُخَفَّرْ زُبْيَةً وَيُجْعَلَ فِيهَا الْمَرْجُومُ وَيُرَدَّ التُّرَابُ عَلَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ إِنْ كَانَتْ إِقَامَةُ الْحَدِّ بَعْلَمَ الْإِمَامُ أَوْ بَيِّنَةً وَإِنْ كَانَتْ بِإِقْرَارٍ لَمْ يُرَدَّ عَلَيْهِمَا التُّرَابُ ثُمَّ يَرْجُمُهُمَا ، وَيَبْدَأُ بِالرَّجْمِ الْإِمَامُ فِيمَا عِلْمُ وَالشَّهَدُ فِيمَا يَقَامُ بِشَهَادَتِهِمْ ثُمَّ وَلِيُّ الْأَمْرِ ثُمَّ مَنْ حَضَرَ مِنْ أَبْرَارِ الْمُسْلِمِينَ وَعَدُوْلَهُمْ دُونَ الْفَسَاقِ حَتَّى يَفُوتَ الْمَرْجُومُ فَإِنْ فَرَ مِنَ الْعَذَابِ رُدَّ إِلَيْهِ وَيُرْجَمُ - حَتَّى يَمُوتَ ، وَيَبْدَأُ فِيمَا يَقَامُ بِالْإِقْرَارِ الْإِمَامُ ثُمَّ أَبْرَارُ الْأُمَّةِ فَإِنْ فَرَ الْمُقَرَّرُ مِنَ الْعَذَابِ لَمْ يُعْرَضْ لَهُ لِأَنَّهُ فَرَّاهُ رَجُوعًا عَنِ الْإِقْرَارِ .

وَإِنْ كَانَ حَدُّهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا جُلْدًا وَرَجْمًا بُدِيَءَ بِالْجُلْدِ ، فَإِذَا بَرِيَءَ الضَّرْبُ أَوْ قَعِ الرَّجْمُ ، وَإِنْ كَانَ الْحَدُّ جُلْدًا فَقَطْ وَجِبَ عَنْ بَيِّنَةٍ تَوَلَّى إِقَامَتَهُ الشَّهَدُ ، وَإِنْ كَانَ عَنْ إِقْرَارٍ أَوْ عِلْمٍ تَوَلَّاهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ أَوْ مَنْ يَأْذَنُ لَهُ .

فَإِنْ قَامَتْ الْبَيِّنَةُ أَوْ حَصَلَ الْعِلْمُ أَوْ الْإِقْرَارُ بِفَعْلِهِ عَارِيًّا جُلِدَ عَرِيَانًا ، وَإِنْ كَانَ فِي ثِيَابِهِ جُلِدَ فِيهَا وَيُضْرَبُ سَائِرَ بَدَنِهِ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَا عَدَا رَأْسَهُ وَفَرْجَهُ ، وَيُجَلَّدُ

الكافي

الرجل قائماً والمرأة جالسة قد شُدَّت عليها ثيابها لأن لا تبدو عورتها ، ولا تجلد في زمان القيظ في المهاجر ولا في زمان القر في السواير ، وإن كان المجلود مريضاً خُفِّفَ ضربه فإن مات فلا قود له ولا دية .

فإن تاب الزاني أو الزانية قبل قيام البيّنة عليه وظهرت توبته وحُمِدَت طريقته سقط عنه الحد ، وإن تاب بعد قيام البيّنة فالإمام العادل مخير بين العفو والإقامة وليس ذلك لغيره إلا بإذنه ، وتوبة المرء سرّاً أفضل من إقراره ليحدّه .
وإذا جُلِدَ الحرّ أو الحرّة في الزنا ثلاث مرّات قُتِلَ في الرّابعة ، ويقتل العبد والأمة في الثامنة بعد قيام الحد سبع مرّات .

فصل في اللواط وحده :

اللطواط يثبت في الشريعة بما يثبت به الزنا من إقرار أربع مرّات أو شهادة أربعة نفر أو علم الإمام على الشروط المعتبرة في الزنا ، وهو على ضربين : إيقاب وهو الإيلاج والثاني ما دونه من التفخيذ ، ففي الإيقاب قُتِلَ الفاعل والمفعول به إن كانا كاملي العقل ، ويقتل الفاعل إذا كان عاقلاً محصناً كان أو غير محصن حرّين كانا أو عبيدين مسلمين أو ذمّيين أو مسلماً وذمّياً أو حرّاً وعبدًا ، وفيما دونه جُلِدَ مائة سوط للفاعل والمفعول به .

وحكم الصبّي والمجنون في التلوط أو التلوط به ما بيّناه في الزنا .
وإذا تلوط الذمّي بمسلم صغير أو كبير حرّ أو عبد قُتِلَ على كلّ حال .
وإذا أراد ولي الحد إقامته فليقمه بمحضر من جماعة أهل المصر من المسلمين ، فإن كان الواجب منه قتلاً فهو مخير بين قتله صبراً بضرب العنق وبين الرّجم وبين الدّهدهة من العلو حتّى يهلك أو طرح الحائط عليه حتّى يهلك تحته ، وإن كان ممّا يوجب الجلد جُلِدَ أشدّ الضرب كالزنا وفي وقته وعلى صفته .

فإن كان عن شهادة ابتدأه الشهود بالرّجم وتولوا الجلد وإن كان بإقرار أو علم تولاه ولي الأمر أو من يأمره ، فإن قرأ أو أحدها وكانت إقامته بيّنة أو علم رُدّ

الحدود

الفارّ وكمل إقامة الحدّ عليه وإن كان بإقرار لم يُعرَض له لأنّ فراره رجوع عن الإقرار .

وإذا تابا أو أحدهما قبل قيام البيّنة والإقرار توبة ظاهرة ظهر معها صلاحهما سقط عن التائب الحدّ، وإن كانت التوبة بعد الإقرار أو العلم أو البيّنة فالإمام العادل مخير بين العفو والإقامة، وإن كانت التوبة بعد الإقرار فلا خيار لغيره في العفو .

وإذا جُليد المرء العاقل في اللواط ثلاث مرّات قُتِل في الرّابعة صبرًا أو رجاءً أو دهدهة حرًّا كان أو عبدًا مسلمًا كان أو كافرًا أو ذميًّا .

ومن غصب غلامًا على نفسه قُتِل على كلّ حال ولا شيء على الغلام .
وإذا تفاعل الصّبيان أو أتى ذلك أحدهما أو أتى إليه وجب التأديب بحسب السنّ .

وإذا تزنا الذّكر بزنى المرأة واشتھر بالتمكين من نفسه — وهو المختث في عرف العادة — قُتِل صبرًا وإن قُيّد البيّنة والإقرار بإيقاع الفعل به لنيابة الشّهرة منابهما .

فصل في السّحق وحدّه :

يثبت السّحق في الشّريعة بما يثبت به الزّنا من الإقرار أو البيّنة وبشروطه ، ويجب حدّه بحيث يجب حدّ الزّنا ويسقط بحيث يسقط وهو مائة جلدة ، محصنتين كانتا المتفاعلتان أو خليّتين حرّتين أو أمتين أو حرّة وأمة مسلمتين أو ذمّيتين أو مسلمة وذمّية .

وإذا أراد وليّ الأمر إقامته فبمحضر جماعة التّساء مشدودتا الثّياب في طرفي نهار القيظ ووسط نهار القرّ .

وحكمهما أو إحديهما في الرجوع عن الإقرار وظهور التّوبة قبل البيّنة والإقرار وبعدهما ما سلف مثله في حدّ الزّنا واللّواط .

الكافي

فإذا حَدَّثَ المرأةُ في السَّحَقِ ثَلَاثًا قُتِلَتْ في الرَّابِعَةِ حَرَّةً كَانَتْ أو أَمَّةً مُسْلِمَةً أو ذَمِيَّةً.

فصل في القيادة وحدها:

إنَّما يثبت هذا الحكم بشاهدي عدل أو بإقرار من يعتدُّ بإقراره مرتين بالجمع بين الرِّجال والنِّساء والغلمان أو النِّساء والنِّساء فيه جُلْدُ خَمْسَةٍ وَسَبْعِينَ سَوْطاً وَيُحْلَقُ رأسُ الرِّجل ويُسْهَرُ في المِصر ولا يُحْلَقُ رأسُ المرأة ولا تُسْهَرُ.

وحكم المقرِّ والمعلوم والمشهود عليه بهذا الفعل في إقامة حدِّه والتوبة منه قبل ذلك وبعده والفرار والرجوع عن الإقرار ما تقدَّم في الحدود الماضية.

فإن عاد ثانية جُلِدَ ونُفِيَ عن المِصر، فإن عاد ثالثة جُلِدَ، فإن عاد رابعة استتِيب فإن تاب قُتِلَ توبته وجُلِدَ وإن أبى التَّوبَةَ قُتِلَ وإن تاب ثمَّ أَعْدَتْ بعد التَّوبَةِ خامسة قُتِلَ على كلِّ حال.

وحَدَّ القيادة للمرقوق كالحرِّ وللذَّميِّ كالمسلم وللمرأة كالرِّجل.

فصل في السرِّق وحده:

السَّرْقُ الموجب للقطع مشترط بكون السَّارِق عاقلاً مختاراً له لاحِظَّ له في المسروق ولا شبهة عليه فيه ما مقداره ربع دينار فما زاد من حرز لا يجوز له دخوله إلَّا بإذن وإخراجه عنه بإقرار من يُعتدُّ بإقراره من الأحرار مرتين أو شهادة عدلين بذلك على كلِّ حال.

فإذا تكاملت هذه الشُّروط وجب قطع أصابع السَّارِق الأربع من اليد اليميني من أصولها دون الرَّاحَةِ والإِبهام، حرّاً كان أو عبداً مسلماً أو ذمياً قريباً أو أجنبياً إلَّا سرق الوالدين من ولدهما على كلِّ حال أو الولد منهما بشرط الحاجة وإخلاصهما بفرضه، فإن سرق ثانية قُطِعَ مشط رجله اليسرى من المفصل دون مؤخر القدم والعقب، فإن سرق ثالثة خُلِدَ الحبس، فإن سرق في الحبس قُتِلَ صبراً.

الحدود

فإن كان السَّارِق جماعةً مشتركين في المسروق قُطِعُوا جميعاً بربع دينار فما زاد، وإن كانوا منفردين كُلُّ منهم يسرق لنفسه قُطِعَ منهم من بلغ ما أخذه ربع دينار فما فوقه ولا يُقَطَّع من نقصت سرقة عن ذلك.

وإذا ثبت سرق الصَّبِيِّ هُدَّدَ في الأول، وحُكَّتْ أصابعه بالأرض حتى تدمى في الثانية، وقطعت أطراف أنامله الأربع من المفصل الأول في الثالثة ومن المفصل الثاني في الرابعة ومن أصول الأصابع في الخامسة.

ولا يُعْتَدَ بإقرار العبد فيما يوجب قطعه ولا الرجوع بما أقربه على سيده لأنه أقرَّ في مال غيره لكن يؤدَّب، ولا يُقَبَّلَ إقرار الصَّبِيِّ ولا المؤوف العقل ويؤدَّب، ولا يُعْتَدَ بإقرار المكره ولا الملجأ إليه بالضرب.

والغرم لازم للسَّارق الحرَّ وإن كان المسروق ينقص عما يوجب القطع، وإذا رجع المقرَّ بالسَّرق عن إقراره أغْرِمَ ما المقرَّ به ولم يُقَطَّع.

ويقطع النَّبَاش إذا أخذ من الأكفان ما يجب في مثله القطع ويُقَطَّع الطَّارَر من الجيب والكمِّ الباطن ويؤدَّب طرَّار الكمِّ الظاهر.

وإذا سرق ولم يُخْرِجِ السَّرق من الحرز أو اختلَّ بعض الشُّروط أخذ منه ما أخذ وأُنْهَكَ عقوبة ولم يُقَطَّع، وإذا أقرَّ سرقات كثيرة أوقامت بذلك بينة قُطِعَ لأولها وأغْرِمَ جميعها.

ويجوز لمن ظفر بالسَّارق إطلاقه قبل أن يرفعه إلى ولي الأمر فإذا رفعه وجب على ولي الحدِّ قطعة ولم يجز له العفو عنه، فإن تاب السَّارق وظهر صلاحه قبل أن يرفع خبره إلى السُّلطان سقط عنه القطع وعليه غرم ما سرق، وإن تاب بعد ما رُفِعَ إليه فالإمام خاصَّةٌ مخيَّر بين قطعة والعفو عنه ولا خيار لغيره.

ومن باع حرَّةً زوجةً أو أجنبيةً قُطِعَ لفساده في الأرض وفُرق بين المبتاع وبينها فإن كان قد وطئها بعد العلم بحالها حُدَّ الزَّاني وحُدَّتْ إن طأعته وإن غصبها نفسها قُتِلَ ولا شيء عليها ولا يرجع على بائعها بشيء بل يؤخذ الثمن فيُسَلَّمُ المغلوبة على نفسها ويُتصدَّق له في المطاوعة، وإن لم يكن يعلم بحالها فلا شيء عليه

الكافي

ويرجع على البائع بما أخذه فيعطى للمغلوبة ويُتصدَّق به مع المطاوعة .
وقد تقدَّم أحكام قاطع الطريق وخيف السبيل في كتاب الجهاد فلا وجه
لإعادته .

فصل في حدة الخمر والفقاع :

يجب على من أقرَّ مرتين أو قامت البيّنة عليه بشاهدين بشرب قليل المسكر وإن
اختلفت أجناس ما يُعتَصَر منه ، صرفاً أو مختلطاً بماء أو دواء أو بغيرهما أو بقيئه أو
حصول السكر منه أن يُجلد ثمانين جلدة عرياناً على ظهره وكتفيه من أشدَّ الضرب ،
فإن عاد جُلِدَ ثانية فإن عاد قتل في الثالثة .

وحكم شارب الفقاع محرّماً له صرفاً أو ممزجاً بغيره حكم شارب المسكر في
الحد وإن كان مُستَجِلاً فهو كافر يجب قتله ، فإن تاب شاربهما أو أحدهما قبل
الإقرار أو البيّنة توبة يظهر صلاح التائب معها درأت عنه الحد وإن تاب بعد ذلك
فالإمام مخير بين الاستيفاء والعفو .

فصل في القذف وحدّه :

القذف قولٌ يفيد بصريحه أو دلالة عرف قائله كون المقدوف زانياً أو لائطاً أو
مُتَلَوِّطاً به سواء قصد السب أو شهد بمعناه أو أخبر عنه بشرط توجّهه إلى حرّ أو حرّة
من حرّ أو عبد مسلم أو ذمّي .

فمتى تكاملت هذه الشّروط فالقائل قاذف بإقرار مرتين أو شهادة عدلين والمقول
فيه مقدوف يستحقّ مطالبةً بحقّ القذف جلد السلطان ثمانين جلدة وله العفو عنه ،
وإن اختل شرط فهو تعريض يوجب التأديب .

فإن كان القاذف عبداً أو حرّة أو أمة جُلِدَ كلُّ منهم حدّ الرّجل الحرّ ، وإن
كان القاذف ذمّياً لذمّي أو ذمّيّة ترافعا إلى حاكم المسلمين فعليه أن يجلده كما
يجلد المسلم للمسلم ، وإن كان المقدوف منه مسلماً أو مسلمة حرّاً أو رقيقاً قُتِلَ

الحدود

لخروجه عن الذمة بسبب أهل الإيمان .

والصريح : يا زان، أو زانية، أو قد زنت، أو قد زنا بك فلان، أو قد زنت بفلاتة، أو يا لائط، أو لطت بفلان، أو ليط بك، أو فلان لائط .

والكناية المفيدة : يا قحبة، أو يا فاجرة، أو يا عاهرة، أو يا فاجر، أو يا عاهر، أو يا فاسق، أو يا فاسقة، أو يا مواجر، أو يا غلق، أو يا مأبون، أو يا قرنان، أو يا كشخان، أو ديوث الى غير ذلك من الالفاظ الموضوعة لكون الموصوف بها زانياً أو لائطاً أو متلوطاً به . والمعتبر في كنايات القذف عرف القاذف دون المقدوف .

فإن قال لغيره : زنت بفلاتة، أو زنا بك فلان، أو لطت بفلان، أو لاط بك فلان، فهو قاذف للثنتين يُحدّ لكلّ منهما حدّاً .

وان قذف جماعة بلفظ واحد فقال : يا زناة، أو يا لاطة، أو يا أولاد الزنا، أو ما يفيد ذلك فهو قاذف لجميعهم، فإن جاؤوا به مجتمعاً جُلد حدّاً واحداً وإن جاء به كل واحد منهم منفرداً حُدّ له حدّاً منفرداً، وان قذف كل واحد من جماعة بلفظ مفرد فقال لكل منهم : يا زان، أو فلان زان وفلان زان، فعليه لكل واحد منهم حدّ جاؤوا به مجتمعين أو متفرقين، وان قذف جماعة لجماعة فعلى كل واحد منهم حدّ .

وقذف الرجل زوجته بالزنا يوجب الجلد، وبالمعاينة أو إنكار الحمل أو الولد يوجب اللعان مع الاصرار، والحدّ للرجوع عنه .

وشهادة الواحد والاثنين والثلاثة بالزنا أو اللواط يسوبب جلد كل منهم حد المفترى، وشهادة الاربعة بالزنا أو اللواط أو قذفهم أو اخبارهم من غير شهادة بمعاناة الفرج في الفرج تقتضي جلد جميعهم حدّ المفترى وكذلك حكمهم اذا اختلفوا في الشهادة أو جاؤوا بها متفرقين، وان كان احد الشهود الزوج جُلد الثلاثة حد المفترى ولا فاصلة عن الزوج .

وإذا اقرّ الرجل بالزنا بامرأة بعينها أو عدّة نساء معينات أو أقرت المرأة بالزنا مع رجل بعينه أو رجال معينين وانكر المدعى عليهم فعلى كل واحد منها حدّ الزنا لإقراره وبعدها المقدوفات أو المقدوفين من حدود الافتراء .

الكافي

ومن قال لولد مُلاعِنَتِهِ أو لقيط أو ولد أمة أو ذمّية من حرّ مسلم: يا ولد زنا، فهو قاذف يجب عليه الحدّ.

فإن كان القذف مختصاً بالمقذوف صريحاً أو كناية كقوله: يا زانية، أو يا عاهر، أو يا عاهرة، أو يا لائط أو ليط بك، فالولاية فيه للمقذوف، إن شاء طالب بالحدّ وإن شاء عفا عن القاذف ما دام حيّاً، ويقوم ورثته في ذلك مقامه.

وإن كان القذف مقصوداً به استخفاف المخاطب وسبّ غيره صريحاً أو كناية كقوله: يا بن الزّانية، أو أخا الزّانية، أو زوج الزّانية، أو أبا الزّانية، أو يا قرنان، أو يا كشخان، في كون ذلك استخفافاً بالمخاطب وسبّاً لأمة أو بنته أو أخته أو زوجته فالولاية لهما، فإن مات أحدهما قام ورثته في ذلك مقامه.

وإذا كانت الولاية في القذف لاثنتين فما زاد عليهما فلكلّ واحد منهما المطالبة بالحدّ، فإذا أقيم له سقط حقّ الباقيين وإن عفا بعضهم سقط حقّه وكان لمن لم يعف المطالبة بالحدّ واستيفاءه والعفو عنه، فإن مات المقذوف وليس له وليّ فعلى سلطان الإسلام الأخذ بحقه وليس له العفو.

وتوبة القاذف قبل رفعه إلى السلطان وبعده لا تسقط عنه حدّ القاذف ولا يسقط ذلك إلّا بعفو المقذوف أو وليّه من ذوي الأنساب.

ومن سبّ رسول الله صلى الله عليه وآله أو أحد الأئمة من آلّه أو بعض الأنبياء عليهم السّلام فعلى السلطان قتله، وإن قتله من سمعه من أهل الإيمان لم يكن للسلطان سبيل عليه، وإن أضاف إلى بعضهم قبيحاً جليلاً مغلظاً لحرمتهم عليهم السّلام وثبوت عصمتهم، وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السّلام أنّه قال: لا أوتي برجل يزعم أنّ داود عشق امرأة «أوريا» إلّا حدّته حدّين حدّاً للإسلام وحدّاً للنّبوة.

فصل فيما يوجب التعزير:

التّعزير تأديب تعبداً لله سبحانه به لردع المعزّر وغيره من المكلفين، وهو مستحقّ

للإخلال بكل واجب وإيثار كلّ قبيح لم يرد الشرع بتوظيف الحدّ عليه ، وحكمه يلزم بإقرار مرتين أو شهادة عدلين .

فمن ذلك أن يخلّ ببعض الواجبات العقلية كرتة الوديعة وقضاء الدين أو الفرائض الشرعية كالصلاة والزكاة والصوم والحج إلى غير ذلك من الواجبات والفرائض المبتدئة والمسببة والمشتطة فيلزم سلطان الإسلام تأديبه بما يردعه وغيره عن الإخلال بالواجب ويحمّله وسواه على فعله .

ومن ذلك أن يفعل بعض القبائح وهي على ضروب : منها وجود الرجل والمرأة لا عصمة بينهما في إزار واحد أو بيت واحد إلى غير ذلك من ضمّ أو تقبيل فما فوقهما فيعزّرا بحسب ما يراه وليّ التأديب من عشرة أسواط إلى تسعة وتسعين سوطاً ، وكذلك حكم الرجلين في شعار واحد مجرّدين ، والمرأتين كذلك ، والرجل والغلام في بيت واحد وفي شعار واحد مع الزبية على كلّ حال إلى غير ذلك مع ضمّ وتقبيل يوجب التعزير .

ويُعزّر الصبيّ المُتَلَوّط به والتاقص العقل والصبيان المتلاوطان والصغيرتان المتفاعلتان والصبيّ العايب بالمرأة والصغير والصبيّة والمؤوفة المفعول بها والأمة إذا إدعت إكراه السيّد لها على السحق والعبد المفعول به إذا إدعى إكراه السيّد له على التلّوط به ، ويعزّر مالك الأمة إذا أكرهها على البغاء وتحدّ هي .

ويُعزّر من أقرّ على نفسه بزناً أو لواط أو سحق أقلّ من أربع مرّات مع الإقامة عليه ، ويُعزّر من أقرّ مرتين أو شهد عليه شاهدان بوطء دون الفرج .

ويُعزّر واطيء الأمة المشتركة بالابتياح أو الغنيمة والأمة المكاتبه إذا تحرّر بعضها وكذلك حكم من عقد نكاح شبهة ووطيء معه ، ويُعزّر من افتضّ بكراً بإصبعه ويغرم مهر مثلها ، ويُعزّر من إستمنى بكّته أو أتى بهيمة أو جامع بعض حلاله بعد الموت أو بعض المحرّمات بعد الحدّ .

ويُعزّر من عرّض غيره بما يفيد القذف بالزنا أو اللواط كقوله : يا ولد خبيث ، أو حملت أمك بك في حيضها ، أو أتيت بهيمة ، أو استمنيت ، أو سرق ، أو قدت ، أو

الكافي

شربت خمرًا ، أو أكلت محرّمًا أو كذبت ، وللمرأة : ياساقطة .
أو نبزه بما يقتضي التقص كقوله : ياسفلة ، أو ياساقط ، أو ياسفيه ، أو ياحق ،
أو فاسق ، أو مجرم ، أو كافر ، أو تارك الصلاة ، أو الصوم ، وهو غير مشهور بما يقتضي
ذلك ، فإن كان مشهورًا به لم يُعزّر من قرنه بفعله أو وصفه بما يقتضيه كالمجاهرين
بشرب الخمر أو الفقاع أو بيعهما أو ضرب العود وغيره من الملاحى أو ترك الصلاة
والإفطار في الصوم ، لا تأديب على من قال لمن هذه حاله : يافاسق ، أو ساقط ، أو
مجرم ، أو عاص ، كما لا حدّ على من قال لمعترف بالزنا : يازان ، وباللواط :
يالاظ .

وإذا تقاذفا العاقلان عُزّرا جميعًا ، وإذا قذف الحرّ المسلم أو المسلمة الحرّة عبدًا
أو أمة أو ذميًّا أو ذميّة أو صبيّة أو مجنونًا أو مجنونة عُزّر ، ويُعزّر العبيد والإماء وأهل
الدّمة إذا تقاذفوا .

وإذا قذف المسلم أو الكافر غيره بما هو مشهور به ومُعتَرَف بفعله من كفر أو فسق
فلا شيء عليه بل المسلم عابد بذلك .

وإذا عيّر المسلم ببعض الآفات كالعمى والعرج والجنون والجذام والبرص عُزّر ،
وإن عيّر بذلك كافر أنْهك عقوبة ، وإن كان المُعيّر كافرًا من مسلم فلا شيء
عليه .

وحكم تعريض الواحد بالجماعة بما يوجب التعزير بلفظ واحد أو لكلّ منهم
بتعريض يخصّه ما قدّمناه في القذف ، وإذا قذف المرء ولده أو عبده أو أمته عُزّر .
ويُعزّر من سرق مالاّ يوجب القطع لاختلال بعض الشّروط كسرقة العبد من
سيّده والوالد من ولده ومن تجب نفقته ممّن تجب عليه والشّريك من شريكه والمتأوّل
وما نقص عن ربع دينار وما بلغه فما فوقه من غير حرز مأذون فيه أو منه ولما يخرج
عنه أو من مال مشترك كالغنم أو اختلس أو مكر أو بتج غيره أو طقف عليه ويُرجع
عليه بما أخذه .

ويُعزّر من أكل أو شرب أو باع أو ابتاع أو تعلّم أو علّم أو نظر أو سعى أو بطش

الحدود

أو أصغى أو آجر أو استأجر أو أمر أو نهى على وجه قبيح ، فإن كان من أتى ما
يوجب التعزير عاقلاً في يوم أو ليلة معظمان كيوم الجمعة والعيد وزمان الصوم أو
ليلته أو مكان معظم كالمسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وآله أو مسجد
الكوفة أو بعض مشاهد الأئمة عليهم السلام أو مسجد الجامع أو المحلة غلظت
عليه العقوبة ، وإن كان ذلك مما يوجب الحد أضيف إليه لحرمة الزمان أو المكان
تعزير مُغلّظ .

فإن رجع من وجب عليه التأديب بإقراره عنه أو تاب قبل رفعه إلى السلطان
وكان من حقوق الله سقط عنه فرض إقامته وإن كان من حقوق الأدميين لم يؤثر
التوبة ولا الرجوع عن الإقرار في إسقاطه وكان ذلك إلى ولي الاستيفاء والعفو .
والتعزير لما يناسب القذف من التعريض والتبذ والتلقب من ثلاثة أسواط إلى
تسعة وسبعين سوطاً ولما عدا ذلك من ثلاثة إلى تسعة وتسعين سوطاً ، وحكمه يلزم
القاصد العالم أو المتمكن من العلم دون الساهي بفعله والطفل الذي لا يصح منه
القصد والمجنون المطبق .
وإذا عاود المعزّر إلى ما يوجبه عزّر ثانية وثالثة ورابعة واستتيب ، فإن أصرّ وعاد
بعد التوبة قُبِلَ صبراً .

النّهائية

في مجرد الفقه والفتاوى

للشيخ الأجل أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي
المشهور شيخ الطائفة والشيخ الطوسي

٣٨٥ - ٤٦٠ هـ

كتاب الحدود

باب ماهية الزنا وما به يثبت ذلك :

الزنا الموجب للحد هو وطء من حرم الله تعالى وطأه من غير عقد ولا شبهة عقد ويكون الوطء في الفرج خاصة ويكون الواطيء بالغًا كاملاً .
فأما العقد فهو ما ذكرناه في باب التكااح من أقسامه مما قد أباحه الله تعالى في شريعة الإسلام .

وأما شبهة العقد فهو أن يعقد الرجل على ذى محرم له من أم أو بنت أو أخت أو عمّة أو خالة أو بنت أخ أو بنت أخت وهو لا يعرفها ولا يتحقّقها ، أو يعقد على امرأة لها زوج وهو لا يعلم ذلك ، أو يعقد على امرأة وهى فى عدّة لزوج إمّا عدّة طلاق رجعى أو بائن ، أو عدّة المتوفى عنها زوجها وهو جاهل بحالها ، أو يعقد عليها وهو محرم أو وهى محرمة ناسياً ثم علم شيئاً من ذلك فإنّه يُدرأ عنها الحد ولم يحكم له بالزنى ، فإن عقد على واحدة ممّا ذكرناه عالماً أو متعمّداً ثم وطئها كان حكمه حكم الزنا سواء ويجب عليه ما يجب به على حدّ واحد .

ويثبت حكم الزنا بشيئين :

أحدهما : إقرار الفاعل بذلك على نفسه مع كمال عقله من غير إكراه ولا إجبار أربع مرّات دفعة بعد أخرى ، فإذا أقر أربع مرّات بالطء في الفرج حكم له بالزنا ووجب عليه ما يجب على فاعله ، وإن أقر أقلّ من ذلك أو أقر أربع مرّات بطء ما دون الفرج لم يحكم عليه بالزنا وكان عليه التعزير حسب ما يراه الإمام .

كتاب الحدود

والثانى : قيام البينة بالزنا وهو أن يشهد أربعة نفر عدول على رجل بأنه وطئ امرأة وليس بينه وبينها عقد ولا شبهة عقد وشاهدوه وطئها فى الفرج ، فإذا شهدوا كذلك قُبِلَت شهادتهم وحُكِمَ عليه بالزنا وكان عليه ما على فاعله مما نبينه فيما بعد إن شاء الله .

فإن شهد الأربعة الذين ذكرناهم عليه بالزنا ولم يشهدوا بالمعينة كان على كل واحد منهم حدّ الفرية وإن شهد عليه أقلّ من الأربعة واحدًا كان أو اثنين أو ثلاثة وادّعى المشاهدة كان عليهم أجمع حدّ الفرية ، فإن شهد الأربعة واختلفوا فى شهادتهم فبعضهم شهد بالمعينة وبعضهم بغير ذلك كان أيضًا عليهم حدّ الفرية .

فإن شهد الأربعة باجتماع الرجل مع امرأة فى إزار واحد مجردين من ثيابهما أو شهدوا بوطء ما دون الفرج ولم يشهدوا بالزنا قُبِلَت شهادتهم ووجب على فاعل ذلك التعزير ، وإذا شهدوا بالوطء فى الدبر كان حكمه حكم الوطء فى القبل سواء وكذلك حال الإقرار بذلك لا يختلف الحكم فيه .

وإذا شهد الشهود على امرأة بالزنا وادّعت هى أنها بكر أمر النساء أن ينتظرن إليها ، فإن كانت كما ذكرت لم يكن عليها حدّ وإن لم تكن كذلك أُقِيمَ عليها الحدّ .

وإذا شهد أربعة نفر على امرأة بالزنا أحدهم زوجها وجب عليها الحدّ ، وقد روى : أن الثلاثة يُجلّدون حدّ المفترى ويلاعنها زوجها ، وهذه الرواية محمولة على أنه إذا لم تُعدّل الشهود أو اختلفوا فى إقامة الشهادة أو اختلف بعض شرائطها فأما مع اجتماع شرائط الشهادة كان الحكم ما قدّمناه .

ولا تُقبَل شهادة الشهود فى الزنا إلّا فى مكان واحد ومقام واحد فى وقت واحد ، فإن شهد بعضهم وقال : الآن يحبىء الباؤون ، جُلِدَ حدّ المفترى لأتته ليس فى ذلك تأخير .

ولا تُقبَل فى الزنا شهادة النساء على الانفراد ، فإن شهد ثلاثة رجال وأمرأتان قُبِلَت شهادتهم فى الزنا ويجب بشهادتهم الرجم ، فإن شهد رجلان وأربع نسوة لم

كتاب الحدود

يجب بشهادتهم الرّجم ويجب بها الحّد ، فإن شهد رجل وست نساء أو أقلّ أو أكثر لم تُقبَل شهادتهم وكان على كلّ واحد منهم حدّ الفرية .
 وإذا شهد أربعة نفر على رجلين وامرأتين أو أكثر منهم بالزّنا قُبِلَت شهادتهم وأُقيم على الّذين شهدوا عليهم الحّد .
 وإذا رأى الإمام أو الوالى من قبله تفريق الشّهود أصلح فى بعض الأوقات بعد أن يكونوا حضروا لإقامة الشّهادة كان ذلك جائزاً .
 وحكم المرأة حكم الرّجل فى جميع ما ذكرناه على حدّ واحد فى أنّه يُحكّم عليها بالزّنا إمّا بالإقرار أو البيّنة على ما بيّناه ويُدرأ عنها الحّد فى الموضع الّذى يُدرأ فيه الحّد على الرّجل لا يختلف الحكم فى ذلك إلّا ما نبينه فيما بعد إن شاء الله .
 وإذا أُخذ رجل وامرأة فادّعىا الزّوجيّة ذُرىء عنهما الحّد .
 وإذا شاهد الإمام من يزنى أو يشرب الخمر كان عليه أن يقيم الحّد عليه ولا ينتظر مع مشاهدته قيام البيّنة ولا الإقرار وليس ذلك لغيره بل هو مخصوص به ، وغيره وإن شاهد يحتاج أن يقوم له بيّنة أو إقرار من الفاعل على ما بيّناه .
 وأمّا القتل والسرقة والقذف وما يجب من حقوق المسلمين من الحّد والتّعزير فليس له أن يقيم الحّد إلّا بعد مطالبة صاحب الحقّ حقّه وليس يكفى فيه مشاهدته إيّاه ، فإن طلب صاحب الحقّ إقامة الحّد فيه كان عليه إقامته ولا ينتظر مع علمه البيّنة والإقرار على ما بيّناه .

باب أقسام الزّناة :

الزّناة على خمسة أقسام : فقسم منهم يجب عليه الحّد بالقتل على كلّ حال ، والثّانى يجب عليه الجلد ثمّ الرّجم ، والثالث يجب عليه الرّجم وليس عليه الجلد ، والرّابع يجب عليه الجلد ثمّ التقى ، والخامس يجب عليه الجلد ولا يجب عليه التقى .
 فأما من يجب عليه القتل على كلّ حال سواء كان محصناً أو غير محصن حرّاً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً شيخاً كان أو شاباً وعلى كلّ حال فهو كلّ من

النهاية

وطيء ذات محرم له أمًّا أو بنتًا أو أختًا أو بنتها أو بنت أخيه أو عمته أو خالته فإنه يجب عليه القتل على كلِّ حال ، وكذلك الذمّي إذا زنا بامرأة مسلمة يجب عليه القتل على كلِّ حال وكان على المسلمة الحدة إمَّا الرّجم أو الجلد على ما تستحقّه من الحدة فإن أسلم الذمّي لم يسقط بذلك عنه الحدة بالقتل ووجب قتله على كلِّ حال ، ومن غصب امرأة فرجها فإنه يجب عليه القتل على كلِّ حال محصنًا كان أو غير محصن ، ومن زنا بامرأة أبيه وجب أيضًا عليه القتل على كلِّ حال محصنًا كان أو غير محصن .

وأما القسم الثّاني وهو من يجب عليه الجلد ثمّ الرّجم فهو الشّيخ والشّيخة إذا زنيا وكانا محصنين فإنّ على كلِّ واحد منهما جلد مائة ثمّ الرّجم يُقدّم الجلد عليه ثمّ بعده الرّجم .

والقسم الثّالث وهو من يجب عليه الرّجم ولا يجب عليه الجلد فهو كلّ محصن أو محصنة ليسا بشيخين فإنّهما إذا زنيا كان على كلِّ واحد منهما الرّجم وليس عليهما الجلد .

وحدة الإحصان في الرّجل هو أن يكون له فرج يتمكّن من وطئه ويكون مالكا له سواء كان بالعقد أو ملك اليمين ويراعى في العقد أن يكون مالكا له على جهة الدوام دون نكاح المتعة فإنّ المتعة لا تحصن ، فأما العقد الدائم فلا فرق بين أن يكون على حرة أو أمة أو يهوديّة أو نصرانيّة فإنّ جميع ذلك يحصن الرّجل وملك اليمين أيضًا يحصن على ما قلناه .

وإذا لم يكن متمكّنًا من الوطء بأن يكون غائبًا عن زوجته غيبة لا يمكنه الوصول إليها أو يكون مع كونه حاضرًا غير متمكّن من وطئها بأن يكون محبوسًا أو ما أشبه ذلك أو لا يكون قد دخل بها بعد فإنّ جميع ما ذكرناه يخرجها من كونه محصنًا . والإحصان في المرأة مثل الإحصان في الرّجل سواء وهو أن يكون لها زوج يغدو إليها ويروح مُخلًا بينه وبينها غير غائب عنها وكان قد دخل بها حرًا كان أو عبدًا وعلى كلِّ حال .

كتاب الحدود

والقسم الرابع وهو من يجب عليه الجلد ثم التقى فهو البكر والبكرة ، والبكر هو الذى قد أملك على امرأة ولا يكون قد دخل بها بعد ثم زنا فإنه يجب عليه الجلد مائة ونفى سنة عن مصره إلى مصر آخر بعد أن يُجَزَّ رأسه ، والبكرة تُجلد مائة وليس عليها جزؤ الشعر ولا نفى على كل حال .

والقسم الخامس وهو من يجب عليه الجلد وليس عليه أكثر من ذلك فهو كل من زنا وليس بمحصن ولا بكر فإنه يجب عليه جلد مائة ليس عليه أكثر من ذلك رجلاً كان أو امرأة ، ومن هذه صورته إذا زنا فجلد ثم زنا ثانية فجلد ثم زنا ثالثة فجلد ثم زنا رابعة كان عليه القتل ، فإن زنا أربع مرات أو أكثر من ذلك ولم يُقَمَّ عليه الحد فليس عليه أكثر من مائة جلدة .

وجميع هذه الأحكام الذى ذكرناها خاصة فى الحر والحرّة إلا القسم الأول فإنه يشترك فيه العبيد والأحرار ، فأما ما عدا ذلك فحكم المملوك غير حكم الحر .

وحكم المملوك والمملوكة إذا زنيا أن يجب على كل واحد منهما خمسون جلدة ، زنيا بحرّاً أو حرّة أو مملوك أو مملوكة لا يختلف الحكم فيه شيخين كانا أو شابتين محصنين كانا أو غير محصنين بكرين أو غير بكرين وعلى كل حال وليس عليهما أكثر من ذلك غير أنّهما إذا زنيا ثمانى مرّات وأُقيم عليهما الحد فى ذلك ثم زنيا التاسعة كان عليهما القتل ، فإن لم يقم عليهما الحد فى شىء من ذلك وإن كان أكثر من ثمانى مرّات لم يجب عليهما أكثر من خمسين جلدة حسب ما قدّمناه .

وزنا الرّجل الحرّ بالحرّة المسلمة والأمة المسلمة إذا كانت لغيره سواء كانت لزوجته أو والدته أو غيرها من الأجنبيّ على حدّ واحد لا يختلف الحكم فيه ، وكذلك حكم المرأة لا فرق بين أن تزنى بحرّاً أو عبد مملوك لها أو لغيرها فإنّ الحكم فى ذلك لا يختلف .

وإذا زنا الرّجل بصبية لم تبلغ ولا مثلها قد بلغت لم يكن عليه أكثر من الجلد وليس عليه رجم ، فإن أفضاها أو أعابها كان ضامناً لعيها ، وكذلك المرأة إذا زنت بصبية لم يبلغ لم يكن عليها رجم وكان عليها جلد مائة ويجب على الصبى

النهاية

والصبيّة التأديب .

والرجل إذا زنا بمجنونة لم يكن عليه رجم وكان عليه جلد مائة وليس على المجنونة شيء ، فإن زنا مجنون بامرأة كان عليه الحدّ تاماً جلد مائة أو الرّجم .
ومن زنا وتاب قبل قيام البيّنة عليه بذلك درأت التوبة عنه الحدّ ، فإن تاب بعد قيام الشّهادة عليه وجب عليه الحدّ ولم يجز للإمام العفو عنه ، فإن كان أقرّ على نفسه عند الإمام ثمّ أظهر التوبة كان للإمام الخيار في العفو عنه أو إقامة الحدّ عليه حسب ما يراه من المصلحة في ذلك ، ومتى لم يتب لم يجز للإمام العفو عنه على حال .
وإذا زنا اليهودي أو النصراني بأهل ملّته كان الإمام مخيراً بين إقامة الحدّ عليه بما تقتضيه شريعة الإسلام وبين تسليمه إلى أهل دينه أو دين المرأة ليقيموا عليهم الحدود على ما يعتقدونه .

ومن عقد على امرأة في عدّتها ودخل بها علماً بذلك وجب عليه الحدّ ، فإن كان عدّتها عدّة الطلاق الّذي يملك فيه رجعتها كان عليها الرّجم وإن كانت التّطليقة بائنة أو كانت عدّة المتوفى عنها زوجها كان عليها مائة جلدة لا غير ، فإن ادّعى أنّهما لم يعلما أنّ ذلك لا يجوز في شرع الإسلام لم يُصدّق فيه وأُقيم عليهما الحدّ على ما يبتّاه .

والمكاتب إذا زنا وكان مشروطاً عليه فحدّه حدّ الممالك ، وإن كان غير مشروط عليه وقد أدّى من مكاتبته شيئاً جُلّد بحساب ما أدّى حدّ الحرّ من مائة جلدة وبحساب ما بقى من حدّ المملوك من خمسين جلدة وليس عليه الرّجم على حال إلّا بعد أن تنقضي مكاتبته ويطأ بعد ذلك زوجته وهو حرّ ، فإذا زنا بعد ذلك وجب عليه حينئذ الرّجم ، وكذلك المملوك المحصن إذا أعتق ثمّ زنا فإن كان قد وطئ امرأته بعد العتق وقبل الزّنا كان عليه الرّجم فإن لم يكن وطئها بعد العتق كان عليه الجلد مائة لأنّه بحكم من لم يدخل بزوجه .

ومن كان له جارية يشركه فيها غيره فوطئها كان عليه الجلد بحساب ما لا يملك منها ويُدرأ عنه الحدّ بحساب ما يملك منها .

كتاب الحدود

ومن وطئ جارية من المغنم قبل أن يُقَسَّم قُوتُ عليه وأُسْقِط عنه من قيمتها بمقدار ما يصيبه منها والباقي بين المسلمين ويقام عليه الحد ويُدرأ عنه بمقدار ما كان له منها .

والمرأة إذا زنت فحملت من الزنا فشربت دواء فأسقطت أُقيم عليها الحد للزنا وعزَّرها الإمام على جنائتها بسقوط الحمل حسب ما يراه .

ومن زنا في شهر رمضان نهاراً أُقيم عليه الحد وعوقب زيادة عليه لانتهاكه حرمة شهر رمضان وأُلْزِم الكفارة للإفطار، فإن زنا ليلاً كان عليه التعزير والحد دون الكفارة .

ومن زنا في حرم الله وحرم رسوله أو حرم أحد من الأئمة عليهم السلام كان عليه الحد للزنا والتعزير لانتهاكه حرمة حرم الله وأوليائه ، وكذلك إذا فعل شيئاً يوجب الحد أو التعزير في مسجد أو موضع عبادة فإنه يجب عليه مع الحد التعزير وفيما يوجب التعزير تغليظ العقوبة .

ومن زنا في الليالي الشريفة مثل ليالي الجمعة أو ليلة النصف من شعبان أو ليلة الفطر أو الاضحى أو يومهما أو يوم سبعة وعشرين من رجب أو خمسة وعشرين من ذى القعدة أو ليلة سبع عشرة من شهر ربيع الأول أو يوم الغدير أو ليلته أو ليلة عاشوراء أو يومه فإنه يُعَلَّظ عليه العقوبة .

وإذا أقرَّ الإنسان على نفسه بالزنا كان عليه الحد على ما بيَّناه ، فإن أقرَّ أنه زنا بامرأة بعينها كان عليه حد الزنا وحد القذف ، وكذلك حكم المرأة إذا قالت : زنا بى فلان ، فإنه يجب عليها حد الزنا وحد الفرية .

والسكران إذا زنا أُقيم عليه حد الزنا والسكر ولم يسقط عنه الحد لسكركه وزوال عقله .

والأعمى إذا زنا وجب عليه الحد كما يجب على البصير ولم يسقط عنه الحد لعماه ، فإن ادعى أنه اشتبه عليه الأمر فظنَّ أنَّ التى وطئها كانت زوجته أو أمته لم يُصَدَّق وأُقيم عليه الحد ، وقد روى : أنَّ امرأة تشبَّهت لرجل بجاريته واضطجعت

النهاية

على فراشه ليلاً فظّتها جاريته فوطئها من غير تحرّز فرُفِع خبره إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأمر بإقامة الحدّ على الرّجل سرّاً وإقامة الحدّ على المرأة جهراً .
ولا يُحدّ من ادّعى الزّوجيّة إلّا أن تقوم البيّنة بخلاف دعواه ، ولا حدّ أيضاً مع الإلجاء والإكراه وإنّما يجب الحدّ بما يفعله الإنسان مختاراً .
ومن افتتض جارية بكراً بإصبعه غُرم عشر ثمنها وجُلِد من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين سوطاً عقوبة لما جناه وإن كانت الجارية حرة غُرم عقرها وهو مهر مثل نسائها بلا نقصان ، فإن كان قد زنا بها فذهب بعذرتها لم يكن لها عقر على حال .
ومن زوّج جاريته من رجل ثمّ وقع عليها كان عليه الحدّ .

باب كيفية إقامة الحدّ في الزّنا :

المحصن الذي وجب عليه الجلد والرّجم يُجلّد أولاً ثمّ يُترك حتّى يبرأ جلده فإذا برىء رُجم ، فإذا أراد الإمام أن يرجمه ؛
فإن كان الذي وجب عليه ذلك قد قامت عليه به بيّنة أمر بأن يُحفر له حفيرة ودُفن فيها إلى حقويه ثمّ يُرجم والمرأة مثل ذلك تُدفن إلى صدرها ثمّ تُرجم ، فإن قرّ واحد منهما من الحفيرة رُدّ حتّى يُستوفى منه الحدّ بالرّجم .
وإن كان الرّجم وجب عليهما بإقرار منهما على أنفسهما فعل بهما مثل ذلك غير أنّه إذا قرّا وكان قد أصابهما شيء من الحجر لم يُردّا ويتركان حتّى يمضيا ، وإن قرّا قبل أن ينالهما شيء من الحجر رُدّا على كلّ حال .
وإذا كان الذي وجب عليه الرّجم قد قامت عليه به بيّنة كان أوّل من يرجمه الشّهود ثمّ الإمام ثمّ الناس ، وإن كان قد وجب عليهما ذلك بالإقرار كان أوّل من يرجمه الإمام ثمّ الناس ، والرّجم يكون بأحجار صغار ولا يكون بالكبار منها وينبغي أن يكون الرّجم من وراء المرحوم لئلا يصيب وجهه شيء من ذلك .
ومن وجب عليه الجلد دون الرّجم جُلِد مائة جلدة كأشدّ ما يكون من الضّرب ، ويُجلّد الرّجل قائماً على حالته التي وجد عليها إن وُجد عرياناً جُلِد كذلك وإن

كتاب الحدود

وَجِدَّ عَلَيْهِ ثِيَابٌ ضُرِبَ وَعَلِيهِ ثِيَابُهُ وَيُضْرَبُ بَدَنُهُ كُلُّهُ وَيُتَّقَى وَجْهُهُ وَرَأْسُهُ وَفَرْجُهُ ،
فَإِنْ مَاتَ مِنْ يُجْلَدُ مِنَ الضَّرْبِ لَمْ يَكُنْ لَهُ قُودٌ وَلَا دِيَّةٌ .
وَالْمَرْأَةُ إِذَا أُرِيدَ جُلْدُهَا ضُرِبَتْ مِثْلَ الرَّجُلِ غَيْرَ أَنَّهَا لَا تُضْرَبُ قَائِمَةً بَلْ تُضْرَبُ
وَهِيَ جَالِسَةٌ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا قَدْ رُبِطَتْ عَلَيْهَا لئَلَّا تَتَهَتَّكَ فَتَبْدُو عَوْرَتَهَا .
وَإِذَا فَرَغَ مِنْ يَقَامُ عَلَيْهِ الْجُلْدُ رُذَّ حَتَّى يُسْتَوْفَى مِنْهُ الْحَدُّ سِوَاءَ كَانَ أَقْرَعَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ
قَامَتْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ .

وَإِذَا أَرَادَ الْوَالِي ضَرْبَ الزَّانِي أَوْ رَجْمَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَشْعُرَ النَّاسَ بِالْحُضُورِ ثُمَّ يَجْلِدُهُ
بِمَحْضَرٍ مِنْهُمْ لِيَنْزَجِرُوا عَنْ مَوَاقِعِهِ مِثْلَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَأَقْلَمَ مَنْ يَحْضَرُ عَذَابَهُمَا وَاحِدَ فِصَاعَةً ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْضُرَ الْحَدَّ عَلَى
الزَّانَةِ إِلَّا خِيَارُ النَّاسِ ، وَلَا يَرْمِي الزَّانِي إِلَّا مَنْ لَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى فِي جَنْبِهِ حَدٌّ .
وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الرَّجْمُ أُقِيمَ عَلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ عَلِيلاً كَانَ أَوْ صَحِيحاً لِأَنَّ
الْغَرَضَ إِتْلَافُهُ وَقَتْلُهُ ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْجُلْدُ وَكَانَ عَلِيلاً تَرِكَ حَتَّى يَبْرَأَ ثُمَّ يَقَامُ
عَلَيْهِ الْحَدُّ ، فَإِنْ اقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ تَقْدِيمَ الْحَدِّ عَلَيْهِ أَخَذَ عَرَجُونَ فِيهِ مِائَةَ شِمْرَاحٍ أَوْ مَا
يَنْوِبُ مِنْهَا وَيُضْرَبُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً وَقَدْ أَجْزَأَهُ .

وَلَا يُضْرَبُ أَحَدٌ فِي الْأَوْقَاتِ الْحَارَّةِ الشَّدِيدَةِ الْحَرِّ وَلَا فِي الْأَوْقَاتِ الشَّدِيدَةِ الْبَرْدِ
بَلْ يُضْرَبُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَعْتَدِلَةِ .

وَمَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الرَّجْمُ أُمِرَ بِدَفْنِهِ عَاجِلاً وَلَا يُتْرَكُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ .
وَلَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ لئَلَّا يَحْمِلَ الْمَحْدُودَ الْحِمِيَّةَ وَالْغَضَبَ عَلَى
اللَّحُوقِ بِهِمْ ، وَلَا يَقَامُ الْحَدُّ أَيْضاً عَلَى مَنْ التَّجَأَ إِلَى حَرَمِ اللَّهِ وَحَرَمِ رَسُولِهِ أَوْ حَرَمِ
أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بَلْ يُضَيَّقُ عَلَيْهِمْ فِي الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ وَيُمنَعُ مِنْ
مُبَايَعَتِهِ وَمِشَارَاتِهِ حَتَّى يَخْرُجَ فَيَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَإِنْ أَحْدَثَ فِي الْحَرَمِ مَا يَوْجِبُ الْحَدَّ
أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ كَائِناً مَا كَانَ .

وَالْمَرْأَةُ إِذَا زَنَتْ وَهِيَ حَامِلٌ لَمْ يُقَمَّ عَلَيْهَا حَدٌّ لَا الرَّجْمَ وَلَا الْجُلْدَ حَتَّى تَضَعُ مَا
فِي بَطْنِهَا وَتَخْرُجَ مِنْ نَفَاسِهَا وَتَرْضَعَ وَلَدَهَا ، فَإِذَا فَعَلَتْ ذَلِكَ أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ رَجْماً

النهاية

كان أو جلدًا .

ومن اجتمع عليه حدود أحدها القتل يُدعى أولاً بما ليس فيه القتل ثم قُتل ،
مثلاً أن يكون قتل وسرق وزنا وهو غير محصن أو قذف فإنه يُجلد أولاً للزنا أو للقذف
ثم تُقطع يده للسرقة ثم يقاد منه للقتل .

ومن وجب عليه الحد وهو صحيح العقل ثم اختلط عقله وقامت البيّنة عليه
بذلك أُقيم عليه الحد كائنًا ما كان .

ومن وجب عليه التقى في الزنا نفى عن بلده الذي فعل فيه ذلك الفعل إلى بلد
آخر سنة .

وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في من أقرّ على نفسه بحدّ ولم يبيّنه : أن يُضرب
حتّى ينهى هو عن نفسه الحدّ .

ومن أقرّ على نفسه بحدّ ثم جحد لم يلتفت إلى إنكاره إلّا الرّجم فإنّه إذا أقرّ بما
يجب عليه الرّجم فيه ثم جحد قبل إقامته خُلّي سبيله .
والمستحاضة لا يقام عليها الحدّ حتّى ينقطع عليها الدّم .

باب الحدّ في اللّواط :

اللّواط هو الفجور بالذكّران وهو على ضربين :

أحدهما هو إيقاع الفعل في الدّبر كالميل في المكحلة والثاني إيقاع الفعل فيما
دونه .

ويثبت الحدّ فيهما بشيئين :

أحدهما : قيام البيّنة على فاعله وهم أربعة شهود عدول يشهدون على الفاعل
والمفعول به بالفعل ويدّعون المشاهدة كالميل في المكحلة كما ذكرناه في باب الزّنا
سواء ، فإن لم يشهدوا كذلك كان عليهم حدّ الفرية إلّا أن يشهدوا بإيقاع الفعل
فيما دون الدّبر من بين الفخذين فحينئذ تثبت شهادتهم ويجب بها الحدّ الذي
نذكره .

كتاب الحدود

وقد ثبت أيضاً الحد بإقرار المقرّ على نفسه أربع مرّات كما ذكرناه في باب الزنا فاعلاً كان أو مفعولاً به ، فإن أقرّ دون ذلك لم يجب عليه حدّ اللواط وكان للوالى تعزيزه لإقراره على نفسه بالفسق .

وإذا شاهد الإمام الفعل من بعض الناس كان له أيضاً إقامة الحدّ به . ومن ثبت عليه حكم اللواط بفعله الإيقاب كان حدّه إما أن يدّهّد من جبل أو حائط عال أو يرمى عليه جدار أو تُضرب رقبته أو يرجه الإمام والناس أو يحرقه بالنار والإمام مخير في ذلك أيّها رأى من ذلك صلاحاً فعله ، وإذا أقام عليه الحدّ بغير الإحراق جاز له أيضاً إحراقه بعد ذلك — تغليظاً وتهيباً للعقوبة وتعظيماً لها — وله ألا يفعل ذلك على ما يراه من المصلحة في الحال .

والضرب الثّانى من اللواط : وهو ما كان دون الإيقاب فهو على ضربين : إن كان الفاعل أو المفعول به محصناً وجب عليه الرّجم وإن كان غير محصن كان عليه الجلد مائة جلدة ، ولا يختلف الحكم في ذلك سواء كان الفاعل أو المفعول به مسلماً أو كافراً أو حرّاً أو عبداً .

وإذا لاط الرّجل بغلام لم يبلغ كان عليه الحدّ كاملاً وعلى الصّبيّ التأديب لإمكانه من نفسه ، وإذا فعل الصّبيّ بالرّجل البالغ كان على الصّبيّ التعزير وعلى الرّجل المفعول به الحدّ على الكمال .

وإذا لاط صبيّ بصبيّ مثله أدباً جميعاً ولم يقم على واحد منهما الحدّ على الكمال .

وإذا لاط الرّجل بمملوكه أُقيم عليه وعلى المملوك معاً الحدّ على الكمال ، فإن ادّعى المملوك أنّ مولاه أكرهه على ذلك دُرِىء عنه الحدّ وأُقيم على مولاه الحدّ على كلّ حال .

فإن لاط الرّجل بمجنون أُقيم عليه الحدّ ولم يكن على المجنون شيء ، فإن لاط مجنون بغيره أُقيم عليه الحدّ على الكمال .

وإذا لاط كافر بمسلم قُتِل على كلّ حال ، وإذا لاط بكافر مثله كان الإمام

النهاية

مُخَيَّرًا بين أن يقيم عليه الحد بما توجبه شريعة الإسلام وبين أن يدفعه إلى أهل ملته ليعقيموا عليه الحد على مذهبهم .

ومتى وُجد رجلان في إزار واحد مجردين أو رجل و غلام وقامت عليهما بذلك بيّنة أو أقرّا بفعله ضُرب كلّ واحد منهما تعزيرًا من ثلاثين سوطًا إلى تسعة وتسعين سوطًا بحسب ما يراه الإمام ، فإن عادا إلى ذلك ضُربا مثل ذلك ، فإن عادا أُقيم عليهما الحد على الكمال مائة جلدة .

وإذا لاط رجل ثم تاب قبل قيام البيّنة عليه بذلك سقط عنه الحد ، فإن قامت بعد ذلك البيّنة لم يكن للإمام إقامة الحد عليه ، فإن تاب بعد أن شهد عليه بالفعل لم يسقط عنه الحد ووجب على الإمام إقامته عليه ، فإن كان تائبًا عند الله فإنّ الله تعالى يعوّضه بما يناله من الألم ولم يجز له العفو عنه على حال ، وإن كان التلائط قد أقرّ على نفسه ثم تاب وعلم الإمام منه ذلك جاز له أن يعفو عنه ويجوز له أيضًا أن يقيم عليه الحد على حسب ما يراه من الصّلاح ، ومتى لم تظهر التّوبة منه لم يجز العفو عنه على حال .

ومن قبل غلامًا ليس بمحرم له وجب عليه التعزير ، فإن فعل ذلك وهو محرم غُلّظ تأديبه كيّ ينزجر عن مثله في المستقبل .

والمثلوث الذي يقام عليه الحد ثلاث مرّات قُتِل في الرّابعة مثل الزّاني .

باب الحد في السّحق :

إذا ساحقت المرأة أخرى وقامت عليهما البيّنة بذلك وجب على كلّ واحدة منهما الحد مائة جلدة إن لم تكونا محصنتين ، فإن كانتا محصنتين كان على كلّ واحدة منهما الرّجم ، وثبت الحكم بذلك بقيام البيّنة وهى شهادة أربعة نفر عدول أو إقرار المرأة على نفسها أربع مرّات كما اعتبرناه في الزّنا سواء .

وإذا ساحقت المرأة جاريتها وجب على كلّ واحدة منهما الحد ، فإن ذكرت الجارية أنّها أكرهتها دُرِىء عنها الحد وأُقيم الحد على سيّدها كاملاً .

الحدود كتاب

وإذا ساحقت المجنونة أُقيم عليها الحدّ ، فإن فُعِلَ بها ذلك لم يُقم عليها الحدّ .
وإذا ساحقت المسلمة الكافرة وجب على كلّ واحدة منهما الحدّ وكان الإمام في الكافرة مختيرًا بين إقامة الحدّ عليها وبين إنفاذها إلى أهل ملّتها ليعملوا بها ما يقتضيه مذهبهم .

وإذا ساحقت المرأة صبيّة لم تبلغ أُقيم عليها الحدّ وأُذبت الصبيّة ، فإن تساحقت صبيّتان أُذبتا ولم يُقم على واحدة منهما الحدّ على الكمال .
وإذا وطئ الرجل امرأته فقامت المرأة فساحقت جارية بكرًا وألقت ماء الرجل في رحمها وحملت الجارية وجب على المرأة الرّجم وعلى الجارية — إذا وضعت — الجلد مائة وألحق الولد بالرجل وأُزِمَت المرأة المهر للجارية لأنّ الولد لا يخرج منها إلّا بعد ذهاب عذرتها ، بذلك قضى الحسن بن عليّ عليهما السّلام .
وإن افتضّت المرأة جارية بإصبعها فذهبت بعذرتها لزمها مهرها وكان عليها التعزير مغلّظًا .

وإذا وُجدت امرأتان في إزار واحد مجرّدتين من ثيابهما وليس بينهما رحم ولا أحوجهما إلى ذلك ضرورة من برد وغيره كان على كلّ واحدة منهما التعزير من ثلاثين سوطًا إلى تسعة وتسعين حسب ما يراه الإمام أو الوالي ، فإن عادتا إلى مثل ذلك نُهيّتا وأُذبتا ، فإن عادتا ثلاثة أُقيم عليهما الحدّ كاملاً مائة جلدة ، فإن عادتا رابعة كان عليهما القتل .

وإذا ساحقت المرأة وأُقيم عليها الحدّ ثلاث مرّات قُتلت في الرّابعة مثل الزّانية سواء .

وإذا تابّت المساحقة قبل أن تُرْفَعَ إلى الإمام سقط عنها الحدّ ، فإن قامت عليها بعد ذلك البيّنة لم يُقم عليها الحدّ وإن قامت البيّنة عليها ثم تابّت بعد ذلك أُقيم عليها الحدّ على كلّ حال ، فإن كانت أقرت بالفعل عند الإمام أو من ينوب عنه ثم أظهرت التّوبة كان للإمام العفو عنها وله إقامة الحدّ عليها حسب ما يراه أصلح في الحال .

النهاية

باب من نكح مَيِّتَةً أو وَطِئَ بهيمة أو استمنى بيده :

من وَطِئَ امرأة مَيِّتَةً كان حكمه حكم من وطئها وهي حيّة في أنّه يجب عليه الرّجْم إن كان محصنًا والجلد إن لم يكن كذلك ويُؤدّب أيضًا لانتهاكه حرمة الأموات ، وإن كانت الموطوءة زوجته وجب عليه التّعزير دون الحدّ الكامل حسب ما يراه الإمام في الحال ، ويثبت الحكم بذلك بإقرار الرجل على نفسه مرّتين أو بشهادة شاهدين من أهل العدالة .

وحكم المتلوط بالأمواب حكم المتلوط بالأحياء على السواء لا يختلف الحكم في ذلك بل تُغلّظ عقوبته لانتهاكه حرمة الأموات .

ومن نكح بهيمة كان عليه التّعزير بما دون الحدّ حسب ما يراه الإمام في الحال ويُعزّم ثمن البهيمة لصاحبها إن لم تكن له ، فإن كانت ملكه لم يكن عليه شيء .

وإن كانت البهيمة ممّا تقع عليه الذّكاة دُبِحت وأُحرِقت بالتار لأنّ لحمها قد حُرّم ولحم جميع ما يكون من نسلها ، فإن اختلط البهيمة الموطوءة بغيرها من البهائم ولم تتميّز قُسم القطيع الذي فيه تلك البهيمة وأُفْرِع بينهما فما وقعت عليه القرعة قُسم من الرّأس وأُفْرِع بينهما فما وقعت عليه القرعة قُسم من الرّأس وأُفْرِع بينهما إلى أن لا تبقى إلّا واحدة ، ثم تُؤخَذ وتُحرق بالتار بعد أن تُدبّج وليس ذلك على جهة العقوبة لها لكن لما يعلم الله تعالى من المصلحة في ذلك ولدفع العار بها عن صاحبها .

وإن كانت البهيمة ممّا لا تقع عليها الذّكاة أُخْرِجت من البلد الذي فُعِلَ بها إلى بلد آخر وبيعت هناك لكيلا يُعَيَّر صاحبها بها ، ويثبت الحكم بذلك إمّا بالإقرار من الفاعل أو بشهادة شاهدين عدلين مرضيين لا أكثر من ذلك ، ومتى تكرر الفعل من واطئ البهيمة والميتة وكان قد أدّب وحُدّ وجب عليه القتل في الرّابعة .

ومن استمنى بيده حتّى أنزل كان عليه التّعزير والتأديب ولم يكن عليه حدّ على الكمال وذلك بحسب ما يراه الإمام أصلح في الحال ، وقد روى : أنّ أمير المؤمنين عليه السلام ضرب يد من فعل ذلك حتّى احمرت وزوجه من بيت المال واستتابه من ذلك الفعل .

كتاب الحدود

باب الحد في القيادة :

الجامع بين النساء والرجال والغلمان للفجور إذا شهد عليه شاهدان أو أقر على نفسه بذلك يجب عليه ثلاثة أرباع حد الزاني خمسة وسبعون جلدة ويحلّق رأسه ويُشَهَّر في البلد ثم يُنْفَى عن البلد الذي فعل ذلك فيه إلى غيره من الأمصار .
والمرأة إذا فعلت ذلك فُعل بها ما يُفعل بالرجل من الجلد ولا تُشَهَّر ولا يُحلّق رأسها ولا تُنْفَى عن البلد الذي فعلت فيه ما فعلت كما يُفعل ذلك بالرجال .
ومن رمى غيره بالقيادة كان عليه التعزير بما دون الحد في الفرية لئلا يعود إلى أذى المسلمين .

باب الحد في شرب الخمر والمسكر من الشراب والفقاع وغير ذلك من الأشربة والمآكل المحظورة :

من شرب شيئاً من المسكر — خمرًا كان أو نبذاً أو بُثْعاً أو نقيعاً أو ميزراً أو غير ذلك من سائر الأشربة التي يُسكر قليلها أو كثيرها — وجب عليه الحد ثمانون جلدة حد المفترى سواء كان مسلماً أو كافراً حراً كان أو عبداً لا يختلف الحكم فيه إلا أن المسلم يقام عليه الحد على كل حال شرب عليها والكافر إذا استسرب الشراب أو شربه في بيته أو بيعته أو كنيسته لم يكن عليه الحد وإنما يجب عليه الحد إذا أظهر الشراب بين المسلمين أو خرج بينهم سكران ، وسواء كان الشارب من الخمر أو الشراب المسكر شرب قليلاً منه أو كثيراً فإن القليل منه يوجب الحد كما يوجب الكثير لا يختلف الحكم في ذلك على حال .

ويثبت الحكم في إيجاب الحد بشهادة نفسين مسلمين عدلين يشهدان على فاعله بشرب شيء من المسكرات أو يشهدان بأنه قاء ذلك ، فإن شهد أحدهما بالشراب والآخر بالقيء قُبِلَت أيضاً شهادتهما وأُقيم بها الحد .

ولا تُقبَل شهادة على شهادة في شيء من الحدود ، ولا يجوز أيضاً أن يُكْفَل من وجب عليه الحد بل ينبغي أن يقام عليه الحد على البدار ، ولا تجوز الشفاعة في إسقاط

النهاية

حدّ من الحدود لا عند الإمام ولا عند غيره من التائبين عنه .
وثبت أيضاً بإقرار الشارب على نفسه مرتين ويجب به الحد كما يجب بالبينة سواء .

ومن شرب الخمر مستحلاً لها حلّ دمه ووجب على الإمام أن يستتيبه ، فإن تاب أقام عليه حدّ الشراب إن كان شره وإن لم يتب قتله ، وليس المستحلّ لما عدا الخمر من المسكرات يحلّ دمه ولالإمام أن يعزّره إن رأى ذلك صواباً والحدّ في شره لا يختلف على ما يتناه .

وشارب الخمر وسائر الأشربة المسكرات يُجلّد عرياناً على ظهره وكتفيه ولا يُضرب على وجهه وفرجه على حال .

ولا يجوز أكل طعام فيه شيء من الخمر ولا الاصطباغ بشيء فيه شيء من الخمر ولا استعمال دواء فيه شيء منه ، فمن أكل شيئاً ممّا ذكرناه أو شرب كان عليه الحدّ ثمانين جلدة ، فإن أكل ذلك أو شرب وهو لا يعلم أنّ فيه خمراً لم يكن عليه شيء .

ولا ينبغي لمسلم أن يجالس شرّاب شيء من المسكرات ولا أن يجلس على مائدة يُشرب عليها شيء من ذلك خمراً كان أو غيره وكذلك الحكم في الفقاع ، فمتى فعل ذلك كان عليه حدّ التأديب حسب ما يراه الإمام .

ولا يقام الحدّ على السكران في حال سكره بل يُمهّل حتّى يفيق ثمّ يقام عليه الحدّ ، وشارب الخمر إذا أُقيم عليه الحدّ مرتين ثمّ عاد ثالثة وجب عليه القتل .

ومن باع الخمر أو الشراب المسكر أو اشتراه كان عليه التأديب ، فإن فعل ذلك مستحلاً له استتيب فإن تاب وإلاّ وجب عليه ما يجب على المرتد .

وحكم الفقاع في شره ووجوب الحدّ على من شره وتأديب من اتّجر فيه وتعزيز من استعمله حكم الخمر على السواء بما ثبت عن أئمة آل محمد عليهم السلام .

ومن استحلّ الميتة أو الدّم أو لحم الخنزير ممّن هو مولود على فطرة الإسلام فقد ارتدّ بذلك عن الدّين ووجب عليه القتل بالإجماع ، ومن تناول شيئاً من ذلك

كتاب الحدود

مُجَرَّمًا له كان عليه التَّعْزِيرُ ، فَإِنْ عَادَ بَعْدَ ذَلِكَ أُدْبِ وَعُلِّظَ عِقَابُهُ ، فَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ ذَلِكَ دَفْعَاتٍ قُتِلَ لِيَكُونَ عِبْرَةً لِّغَيْرِهِ .

وَمَنْ أَكَلَ الرِّبَا بَعْدَ الْحِجَّةِ عَلَيْهِ فِي تَحْرِيمِهِ عَوِّقَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَتُوبَ ، فَإِنْ اسْتَحْلَ ذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ ، فَإِنْ أُدْبِ دَفْعَتَيْنِ وَعَادَ ثَالِثًا وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ .
وَالتَّجَارَةُ فِي السَّمُومِ الْقَاتِلَةِ مَحْظُورَةٌ وَوَجِبَ عَلَى مَنْ اتَّجَرَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا الْعِقَابُ وَالتَّأْدِيبُ ، فَإِنْ اسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَنْتَهُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ .

وَيُعْزَرُ آكِلُ الْجُرِيِّ وَالْمَارْمَاهِي وَمَسْخُوحُ السَّمَكِ كُلِّهَا وَالطَّحَالُ وَمَسْخُوحُ الْبَرِّ وَالسَّبْعِ وَسَبَاعِ الطَّيْرِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ ، فَإِنْ عَادَ أُدْبِ ثَانِيَةً ، فَإِنْ اسْتَحْلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ .

وَمَنْ تَابَ مِنْ شَرْبِ الْخَمْرِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُوجِبُ الْحَدَّ أَوِ التَّأْدِيبَ قَبْلَ قِيَامِ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ ، فَإِنْ تَابَ بَعْدَ قِيَامِ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، فَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ عَلَى نَفْسِهِ وَتَابَ بَعْدَ الْإِقْرَارِ جَازٍ لِلْإِمَامِ الْعَفْوُ عَنْهُ وَيَجُوزُ لَهُ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ .

وَمَنْ شَرِبَ الْمُسْكِرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ فِي مَوْضِعٍ مُشْرِفٍ مِثْلَ حَرَمِ اللَّهِ وَحَرَمِ رَسُولِهِ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْمَشَاهِدِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الشَّرْبِ بَعْدَ ذَلِكَ لِانْتِهَاكَ حُرْمَةِ حَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى .

باب الحَدِّ فِي السَّرْقَةِ :

السَّارِقُ الَّذِي يُجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ هُوَ الَّذِي يَسْرِقُ مِنْ حَرْزِ رِيعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا أَوْ مَا قِيَمَتُهُ كَذَلِكَ وَيَكُونُ كَامِلَ الْعَقْلِ وَالشَّبْهَةِ عَنْهُ مَرْتَفَعَةً حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا ، فَإِنْ سَرَقَ إِنْسَانٌ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ لَمْ يُجِبْ عَلَيْهِ الْقَطْعُ — وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَقْدَارِ — بَلْ يُجِبُ عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ .

وَالْحَرْزُ هُوَ كُلُّ مَوْضِعٍ لَمْ يَكُنْ لَغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ فِيهِ الدَّخُولُ إِلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ يَكُونُ مَقْفَلًا عَلَيْهِ أَوْ مَدْفُونًا ، فَأَمَّا الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَطْرُقُهَا النَّاسُ كُلُّهُمْ وَلَيْسَ يَخْتَصُّ بِوَاحِدٍ

النهاية

دون غيره فليست حرزاً وذلك مثل الخانات والحمامات والمساجد والأرحية وما أشبه ذلك من المواضع ، فإن كان الشيء في أحد هذه المواضع مدفوناً أو مُقْفَلاً عليه فسرقة إنسان كان عليه القطع لأنه بالقفل والدفن قد أحرزه .

وإذا نقب الإنسان نقباً ولم يُخرج متاعاً ولا مالاً — وإن جمعه وكوره وحمله — لم يجب عليه قطع وكانت عليه العقوبة والتأديب وإنما يجب القطع إذا أخرجه من الحرز ، وإذا أخرج المال من الحرز وجب عليه القطع إلا أن يكون شريكاً في المال الذي سرقه أو له حظ في المال الذي سرق بمقدار ما إن طُرِحَ من المال المسروق كان الباقي أقل من التصاب الذي يجب فيه القطع ، فإن كان الباقي قد بلغ المقدار الذي يجب فيه القطع كان عليه القطع على كل حال .

ومن سرق من مال الغنيمة قبل أن يُقسَمَ مقدار ما يصيبه منها لم يكن عليه قطع وكان عليه التأديب لجرأته على ذلك وإقدامه عليه ، فإن سرق ما يزيد على قسمته بمقدار ما يجب فيه القطع أو زائداً عليه كان عليه القطع هذا إذا كان مسلماً له سهم في الغنائم ، فإن كان كافراً قطع على كل حال إذا بلغ التصاب . وإذا أخرج المال من الحرز فأخذ فأدعى أن صاحب المال أعطاه المال ذريء عنه القطع وكان على من ادعى عليه السرقة البيّنة بأنه سارق .

ومتى سرق من ليس بكامل العقل — بأن يكون مجنوناً أو صبيّاً لم يبلغ وإن نقب وكسر القفل — لم يكن عليه قطع ، فإن كان صبيّاً عُفِيَ عنه مرة ، فإن عاد أُدْب ، فإن عاد ثالثة حُكَّتْ حتى أصابعه تَدْمَى ، فإن عاد قُطِعَتْ أنامله ، فإن عاد بعد ذلك قُطِعَ أسفل من ذلك كما يُقَطَع الرجل سواء .

ويثبت وجوب القطع بقيام البيّنة على السارق وهي شهادة نفسين عدلين يشهدان عليه بالسرقة ، فإن لم تقم بيّنة وأقر السارق على نفسه بالسرقة مرتين كان عليه أيضاً القطع اللهم إلا أن يكون عبداً فإنه لا يُقبل إقراره على نفسه بالسرقة ولا بالقتل لأنه مُقَرَّر على مال غيره ليتلفه ، فإن قامت عليه البيّنة بالسرقة قُطِعَ كما يُقَطَع الحرّ سواء .

وحكم الذمى حكم المسلم سواء في وجوب القطع عليه إذا ثبت أنه سارق على ما بيناه ، وحكم المرأة حكم الرجل سواء في وجوب القطع عليها إذا سرت .
 ويُقطع الرجل إذا سرق من مال والديه ولا يُقطع الرجل إذا سرق من مال ولده ، وإذا سرت الأم من مال ولدها قُطعت على كل حال ، ويُقطع الرجل إذا سرق من مال زوجته إذا كانت قد أحرزته وكذلك تُقطع المرأة إذا سرت من مال زوجها إذا كان قد أحرز دونها ، ولا يُقطع العبد إذا سرق من مال مولد ، وإذا سرق عبد الغنيمة من المغنم لم يُقطع أيضاً ، والأجير إذا سرق من مال المستأجر لم يكن عليه قطع ، وكذلك الضيف إذا سرق من مال مُضيفه لا يجب عليه قطع وإذا أضاف الضيف ضيفاً آخر فسرق وجب عليه القطع لأنه دخل عليه بغير إذنه .
 ومن وجب عليه القطع فإنه تُقطع يده اليمنى من أصول الأصابع الأربعة وتترك له الراحة والإبهام ، فإن سرق بعد قطع يده من حرز المقدار الذى قدّمنا ذكره قُطعت رجله اليسرى من أصل الساق وتترك عقبه ليعتمد عليها في الصلاة ، فإن سرق بعد ذلك خُلد السجن ، فإن سرق في السجن من حرز القدر الذى ذكرناه قُتِل .

ومن وجب عليه قطع اليمين فكانت شلاء قُطعت ولا تُقطع يسراه ، وكذلك من وجب عليه قطع رجله اليسرى فكانت كذلك قُطعت ولا تُقطع رجله اليمنى .
 ومن سرق وليس له اليمنى فإن كانت قُطعت في القصاص أو غير ذلك وكانت له اليسرى قُطعت يسراه ، فإن لم تكن له أيضاً اليسرى قطعت رجله ، فإن لم يكن له رجل لم يكن عليه أكثر من الحبس على ما بيناه .
 وإذا قُطع السارق وجب عليه مع ذلك رد السرقة بعينها إن كانت باقية ، فإن كان أهلكتها وجب عليه أن يغرمها ، فإن كان قد تصرف فيها بما نقص من ثمنها وجب عليه أرشها ، فإن لم يكن معه شيء استسعى في ذلك .
 ولا يجب القطع ولا رد السرقة على من أقر على نفسه تحت ضرب أو خوف وإنما يجب ذلك إذا قامت البينة أو أقر مختاراً ، فإن أقر تحت الضرب بالسرقة وردّها

النهاية

بعينها وجب عليه أيضاً القطع .

ومن أقر بالسرقة مختاراً ثم رجع عن ذلك ألزم السرقة وسقط عنه القطع .
ومن تاب من السرقة قبل قيام البيّنة عليه ثم قامت عليه البيّنة سقط عنه القطع
ووجب عليه ردّ السرقة ، فإن قامت بعد ذلك عليه البيّنة لم يجز للإمام أن يقطعه ،
فإن تاب بعد قيام البيّنة عليه لم يجز للإمام العفو عنه ، فإن كان قد أقرّ على نفسه ثم
تاب بعد الإقرار جاز للإمام العفو عنه أو إقامة الحدّ عليه حسب ما يراه أردع في
الحال ، فأما ردّ السرقة فإنه يجب عليه على كلّ حال .

ومن سرق شيئاً من كُفٍّ إنسان أو جيبه وكانا باطنين وجب عليه القطع ، فإن
كانا ظاهرين لم يجب عليه القطع وكان عليه التأديب والعقوبة بما يردعه عن مثله .
ومن سرق حيواناً يجوز تملكه ويكون قيمته ربع دينار فصاعداً وجب عليه القطع
كما يجب في سائر الأشياء .

وإذا سرق نفسان فصاعداً ما قيمته ربع دينار وجب عليهما القطع ، فإن انفرد
كلّ واحد منهما ببعضه لم يجب عليهما القطع لأنه قد نقص عن المقدار الذي يجب
فيه القطع وكان عليهما التعزير .

ومن سرق شيئاً من الفواكه وهو بعد في الشجر لم يكن عليه قطع بل يؤدّب
تأديباً لا يعود إلى مثله ويحلّ له ما يأكل منه ولا يحمله معه على حال ، فإذا سرق
شيئاً منهما بعد أخذها من الشجر وجب عليه القطع كما يجب في سائر الأشياء .

وإذا تاب السارق فليردّ السرقة على صاحبها ، فإن كان قد مات فليردّها على
ورثته ، فإن لم يكن له وارث ولا مولى نعمة ولا مولى جريرة فليردّها على إمام
المسلمين فإذا فعل ذلك فقد برئت ذمّته .

وإذا سرق السارق فلم يُقدّر عليه ثم سرق ثانية فأُخذ وجب عليه القطع بالسرقة
الأخيرة ويُطالب بالسرقتين معاً .

وإذا شهد الشهود على سارق بالسرقة دفعته لم يكن عليه أكثر من قطع اليد ،
فإن شهدوا عليه بالسرقة الأولى وأمسكوا حتى يُقطع ثم شهدوا عليه بالسرقة

كتاب الحدود

الأخيرة وجب عليه قطع رجله اليسرى بالسرقة الأخيرة على ما يتناه .
وروى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لا قَطْعَ على من سرق شيئاً من
المأكول في عام مجاعة .

باب حدّ المحارب والتّبّاش والمختلس والخنّاق والمبتّج والمحتال :
المحارب هو الذي يجرد السلاح ويكون من أهل الرّبة في مصر كان أو غير مصر
في بلاد الشّرك كان أو في بلاد الإسلام ليلاً كان أو نهاراً ، فمتى فعل ذلك كان
محارباً .

ويجب عليه إن قَتَلَ ولم يأخذ المال أن يُقَتَلَ على كلّ حال وليس لأولياء
المقتول العفو عنه فإن عفوا عنه وجب على الإمام قتله لأنّه محارب ، وإن قَتَلَ وأخذ
المال وجب عليه أولاً أن يرّد المال ثمّ يُقَطَّع بالسرقة ثمّ يُقَتَلَ بعد ذلك ويُصَلَّب ،
وإن أخذ المال ولم يقتل ولم يجرح فُطِيع ثمّ نُفِيَ عن البلد ، وإن جرح ولم يأخذ
المال ولم يقتل وجب عليه أن يُقَتَّصَ منه ثمّ يُنْفَى بعد ذلك من البلد الذي فعل
ذلك فيه إلى غيره ، وكذلك إن لم يجرح ولم يأخذ المال وجب عليه أن يُنْفَى من
البلد الذي فعل فيه ذلك الفعل إلى غيره ثمّ يُكْتَبَ إلى أهل ذلك المصربأنّه مُنْفَى
محارب فلا تؤاكلوه ولا تشاربوه ولا تبايعوه ولا تجالسوه ، فإن انتقل إلى غير ذلك من
البلدان كوتب أيضاً أهلها بمثل ذلك فلا يزال يُفَعَّلُ به ذلك حتّى يتوب ، فإن قصد
بلاد الشّرك لم يُمَكَّن من الدّخول فيها وقوتلوا هم على تمكينهم من دخولها .

واللّصّ أيضاً محارب ، فإذا دخل اللّصّ على إنسان جازله أن يقاتله ويدفعه عن
نفسه ، فإن أدى ذلك إلى قتل اللّصّ لم يكن على قاتله شيء من قود ولا دية وكان
دمه هدراً .

وإذا قطع جماعة الطريق فأقروا بذلك كان حكمهم ما قد ذكرناه ، فإن لم يقرّوا
وقامت عليهم بذلك بيّنة كان الحكم أيضاً مثل ذلك سواء ، فإن شهد اللّصوص
بعضهم على بعض لم تُقَبَل شهادتهم وكذلك إن شهد الذين أُخِذَتْ أموالهم بعضهم

النَّهَايةُ

لبعض لم تُقبَل شهادتهم وإنَّما تُقبَل شهادة غيرهم لهم .
والمصلوب لا يُترك على خشبته أكثر من ثلاثة أيَّام ثم يُنزَل بعد ذلك ويُصلَّى
عليه ويُدفَّن .

والخُناق يجب عليه القتل ويُسترجع منه ما أخذ فيردَّ على صاحبه ، فإن لم يوجد
بعينه أغرم قيمته أو أُرش ما لعله نقص من ثمنه إلا أن يعفو صاحبه عنه .
ومن بنتج غيره أو أسكره بشيء احتال عليه في شربه أو أكله ثم أخذ ماله عوقب
على فعله ذلك بما يراه الإمام واستُرجع عنه ما أخذ ، فإن جنى البنج أو الإسكار عليه
جناية كان المُبتجج ضامنًا لما جناه .

والمحتال على أموال النَّاس بالمكر والخديعة وتزوير الكتب والشَّهادات الزور
والرسالات الكاذبة وغير ذلك يجب عليه التَّأديب والعقاب وأن يُغرَم ما أخذ بذلك
على الكمال ، وينبغي للسلطان أن يُشهره بالعقوبة لكي يرتدع غيره عن فعل مثله في
مستقبل الأوقات .

والمختلس هو الذي يستلب الشيء ظاهرًا من الطرقات والشوارع ولا يجب عليه
قطع بل يجب عليه عقاب مردع حسب ما يراه الإمام أو من نصبه .
ومن سرق حرًّا فباعه وجب عليه القطع لأنَّه من المفسدين في الأرض .
ومن نبش قبرًا وسلب الميت كفنه وجب عليه القطع كما يجب على السارق
سواء ، فإن نبش ولم يأخذ شيئًا أدب بغليظ العقوبة ولم يكن عليه قطع على حال ،
فإن تكرر منه الفعل وفات الإمام تأديبه كان له قتله كي يرتدع غيره عن إيقاع مثله
في مستقبل الأوقات .

باب الحدة في الفرية وما يوجب التعزير :

إذا قال الرَّجل أو المرأة كافرين كانا أو مسلمين حرِّين أو عبيدين بعد أن يكونا
بالغين لغيره من المسلمين البالغين الأحرار : يازانى ، أو يالائط ، أو يامنكوحًا في
دبره ، أو قد زنيت ، أو لطت ، أو نُكِّحت ، أو ما معناه معنى هذا الكلام بأي لغة

كتاب الحدود

كانت بعد أن يكون عارفاً بها وبموضوعها وبفائدة اللفظة وجب عليه الحد ثمانون جلدة وهو حد القاذف .

فإن قال له شيئاً من ذلك وكان غير بالغ أو المقول له كان غير بالغ لم يكن عليه حد وكان عليه التعزير، فإن قال له شيئاً من ذلك وهو لا يعلم فائدة تلك اللغة ولا موضوع اللفظة لم يكن عليه شيء .

وكذلك إذا قال لامرأة : أنت زانية ، أو قد زنت ، أو يازانية ، كان عليه أيضاً مثل ذلك لا يختلف الحكم فيه .

فإن قال لكافر أو كافرة أو أمة شيئاً من ذلك لم يكن عليه الحد ويُعزَّر لثلاثا يؤذى أهل الذمة والمماليك .

وإذا قال لغيره : يابن الزانية ، أو يابن الزانى ، أو قد زنت بك أمك ، أو وُلدت من الزنا ، وجب أيضاً عليه الحد وكان المطالبة في ذلك إلى أمه ، فإن عفت عنه جاز عفوها ولا يجوز عفو غيرها مع كونها حية ، فإن كانت ميتة ولم يكن لها ولي غير المقدوف كان إليه المطالبة والعفو، فإن كان لها وليان أو أكثر من ذلك وعفا بعضهم أو أكثرهم كان لمن بقى منهم المطالبة بإقامة الحد عليه على الكمال . ومن كان له العفو فعفا في شيء من الحدود لم يكن له بعد ذلك المطالبة ولا الرجوع فيه .

فإن قال له : يابن الزانى ، أو زنا بك أبوك ، أو لاط ، كان عليه الحد لأبيه ، فإن كان حياً كان له المطالبة والعفو وإن كان ميتاً كان لأوليائه ذلك حسب ما ذكرناه في الأم سواء .

فإن قال له : يابن الزانيين ، أو أبواك زانيان ، أو زنى بك أبوك ، كان عليه حدان : حد للأب وحد للأم ، فإن كان حيّين كان لهما المطالبة والعفو وإن كانا ميتين كان لأوليائهما ذلك حسب ما قدمناه .

وإن قال له : أختك زانية ، أو أخوك زان ، كان عليه الحد لأخيه أو أخته إذا كانا حيّين ، فإن كانا ميتين كان لأوليائهما ذلك على ما رتبناه .

وحكم العمّ والعمة والخال والخاله وسائر ذوى الأرحام حكم الأخ والأخت في

النهاية

أنّ الأولى بهم يقوم بمطالبة الحدة ويكون له العفو على ما يتناه .
فإن قال : ابنك زان أو لائط ، أو بنتك زانية أو قد زنت ، كان عليه الحدة
وللمقذوف المطالبة بإقامة الحدة عليه سواء كان ابنه أو بنته حيتين أو ميتتين وكان إليه
أيضاً العفو إلا أن يسبقه الابن أو البنت إلى العفو فإن سبقا إلى ذلك كان عفوهما
جائزاً .

فإن قال لغيره : يازانى ، فأقيم عليه الحدة ثم قال له ثانياً : يازانى ، كان عليه
حدان ، فإن قال له : إنّ الذى قتلته لك كان صحيحاً لم يكن عليه حدّ وكان عليه
التعزير ، وإن قال له : يازانى ، دفعة بعد أخرى مرّات كثيرة ولم يُقَمَّ عليه فيما
بينها الحدة لشيء من ذلك لم يكن عليه أكثر من حدّ واحد .

ومن أقيم عليه الحدة فى القذف ثلاث دفعات قُتِلَ فى الرابعة .
وإذا قال لجماعة رجال ونساء أو رجال أو نساء : هؤلاء زناة ، أو قد زَنُوا ، أو
يازناة ، فإن جاؤوا به مجتمعين كان عليه حدّ واحد وإن جاؤوا به متفرّقين كان عليه
لكلّ واحد منهم حدّ .

ومن قال لغيره من الكفار أو المماليك : يا بن الزانى ، أو يا بن الزانية ، وكان
أبواه مسلمين أو حرّين كان عليه الحدة كاملاً لأنّ الحدة لمن لو واجهه بالقذف لكان
له الحدة تاماً .

وكذلك إن قال لمسلم : أمك زانية ، أو يا بن الزانية ، وكانت أمّه كافرة أو أمة
كان عليه الحدة تاماً لحُرمة ولدها المسلم الحرّ .
وإذا تقاذف أهل الدّمة أو العبيد أو الصّبيان بعضهم فى بعض لم يكن عليهم
حدّ وكان عليهم التعزير .

وإذا قال لغيره : قد زنيت بفلانة ، وكانت المرأة ممّن يجب لها الحدة كاملاً
وجب عليه حدان : حدّ للرجل وحدّ للمرأة ، وكذلك إن قال : لطت بفلان ، كان
عليه حدان : حدّ للمُواجه وحدّ لمن نسبته إليه ، فإن كانت المرأة أو الرجل غير بالغين
أو مع كونهما بالغين لم يكونا حرّين أو لم يكونا مسلمين كان عليه الحدة تاماً

كتاب الحدود

لقدفه إياه ويجب مع ذلك عليه التعزير لنسبته له إلى هؤلاء.

وإذا قال له: زنت زوجتك، أو يا زوج الزانية، وجب عليه الحد لزوجه وكان إليها المطالبة والعفو، فإن كانت مَيِّتة كان ذلك لأوليائها ولا يرث الزوج من الحد شيئاً.

ومن قال لولد الملاءنة: يا بن الزانية، أو زنت بك أمك، كان عليه الحد لأمه تاماً.

فإن قال لولد الزنا الذي أُقيم على أمه الحد بالزنا: يا ولد الزنا، أو زنت بك أمك، لم يكن عليه الحد تاماً و كان عليه التعزير، فإن قال له: يا بن الزانية، وكانت أمه ثابت وأظهرت التوبة كان عليه الحد تاماً.

ويثبت الحد بالقذف بشهادة شاهدين عدلين مسلمين أو إقرار القاذف على نفسه مرتين بأنه قد قذف، فإذا ثبت ذلك أُقيم عليه الحد ولا يكون الحد فيه كما هو في شرب الخمر والزنا في الشدة بل يكون دون ذلك.

ويُجلد القاذف من فوق الثياب ولا يُجرّد على حال، وليس للإمام أن يعفو عن القاذف على حال بل ذلك إلى المقدوف على ما بيّناه سواء كان أقر على نفسه أو قد قامت به عليه بيّنة أو تاب القاذف أو لم يتب فإن العفو في جميع هذه الأحوال إلى المقدوف.

ومن قذف محصناً أو محصنة لم تقبل شهادته بعد ذلك إلا أن يتوب ويرجع، وحدّ التوبة والرجوع عما قذف هو أن يُكذّب نفسه في ملا من الناس في المكان الذي قذف فيه فيما قاله، فإن لم يفعل ذلك لم يجوز قبول شهادته بعد ذلك.

ومن قذف مكاتباً ضرب بحساب ما عُتق منه حدّ الحرّ ويُعزّر بالباقي الذي كان رقاً.

وإذا قال الرجل لأمرأة: يا زانية أنا زنت بك، كان عليه حدّ القاذف لقدفه إياها ولم يكن عليه لإضافته الزنا إلى نفسه شيء إلا أن يقرأ أربع مرّات، فإن أقرأ أربع مرّات كان عليه حدّ الزنا مع ذلك ما بيّناه.

النهاية

وإذا قال الرجل لولده : يازانى ، أو قد زنيّت ، لم يكن عليه حدّ ، فإن قال له : يابن الزّانية ، ولم ينتف منه كان عليه الحدّ لزوجه أمّ المقدوف إن كانت حيّة فإن كانت ميتة وكان وليّها أولاده لم يكن لهم المطالبة بالحدّ فإن كان لها أولاد من غيره أو قرابة كان لهم المطالبة بالحدّ ، فإن انتفى من ولده كان عليه أن يلاعن أمّه على ما بيّنناه فى باب اللّعان ، فإن انتفى منه بعد أن كان أقرب به وجب عليه الحدّ وكذلك إن قذفها بعد انقضاء اللّعان كان عليه الحدّ .

وإذا تقاذف نفسان بما يجب فيه الحدّ سقط عنهما الحدّ وكان عليهما جميعاً التعزير لئلا يعودا إلى مثل ذلك .

وإذا قال الإنسان لغيره : ياقرنان ، أو ياكشحان ، أو يادوث ، وكان متكلماً بالّلغة التى يفيد فيها هذه اللفظة وهو رمى الرجل بزوجة أو أختٍ وكان عالماً بمعنى اللفظة عارفاً بها كان عليه الحدّ كما لو صرّح بالقذف بالزّنا على ما بيّنناه ، فإن لم يكن عارفاً بمعنى اللفظة لم يكن عليه حدّ القاذف ثم يُنظر فى عادته فى استعماله هذه اللفظة ، فإن كان قبيحاً غير أنّه لا يفيد القذف أدب وعُزْر وإن كان يفيد غير ذلك فى عادته لم يكن عليه شيء .

ومن قال لغيره : يافاسق ، أو ياخائن ، أو ياشارب خمرٍ ، وهو على ظاهر العدالة لم يكن عليه حدّ القاذف وكان عليه التأديب .

وإذا قال له : أنت ولد حرام ، أو حملت بك أمك فى حيضها ، لم يكن عليه حدّ الفرية وكان عليه التعزير .

وإذا قال للمسلم : أنت خسيس ، أو وضيع ، أو رقيق ، أو خنزير ، أو كلب ، أو مسخ ، وما أشبه ذلك ، كان عليه التعزير ، فإن كان المقول له كافراً مستحقاً للاستخفاف والإهانة لم يكن عليه شيء .

ومن قال لغيره : يا كافر ، وهو على ظاهر الإسلام ضُرب ضرباً وجيعاً ، فإن كان المقول له جاحداً لفريضة عامة معلومة فى شريعة الإسلام لم يكن عليه شيء بل أُجرى فى ذلك .

كتاب الحدود

وإذا واجه الإنسان غيره بكلام يحتمل السب ويحتمل غير ذلك عُزِّر وأُذِب لثلاً يُعَرَّض بأهل الإيمان .

ومن عيّر إنساناً بشيء من بلاء الله تعالى مثل الجنون والجذام والبرص والعمى والعمور وما أشبه ذلك أو أظهر عنه ما هو مستور من بلاء الله تعالى كان عليه بذلك التأديب إلا أن يكون المُعَيَّر به ضالاً كافراً .

وكلّ كلام يؤذى المسلمين فإنّه يجب على قائله به التعزير ، وقد روى أن أمير المؤمنين عليه السلام عَزَّر إنساناً كان قد قال لغيره : أنا احتملت بأمك البارحة ، وإنما فعل عليه السلام ذلك لما فيه من أذاه له ومواجهته إياه بما يؤله لثلاً يعود إليه فيما بعد لا أنّ ذلك قولٌ قبيح يوجب الحد أو التعزير .

ومن نبز مسلماً أو اغتابه وقامت عليه بذلك البيّنة أُذِب .

وشاهد الزور يجب أن يُؤدَّبَا ويُشَهَّرَا في قبيلتهما أو قومهما ويُعَرَّما بما شهدا به إن كانا قد أتلفا بشهادتهما شيئاً على ما بيّناه في كتاب «تهذيب الأحكام» لثلاً يعودا إلى مثل ذلك ويرتدع به غيرهما .

وإذا قال الرجل لامرأته بعدما دخل بها : لم أجذك عذراء ، كان عليه بذلك التعزير .

ومن هجا غيره من أهل الإسلام كان عليه بذلك التأديب ، فإن هجا أهل الضلال لم يكن عليه شيء على حال .

ومن سب رسول الله صلى الله عليه وآله أو واحداً من الأئمة عليهم السلام صار دمه هدراً وحلّ لمن سمع ذلك منه قتله ما لم يخف في قتله على نفسه أو على غيره ، فإن خاف على نفسه أو على بعض المؤمنين ضرراً في الحال أو المستقبل فلا يتعرّض له على حال .

ومن ادّعى أنّه نبيّ حلّ دمه ووجب قتله ، ومن قال : لا أدري النبيّ صلى الله عليه وآله صادق أو كاذب وأنا شاكّ في ذلك وجب قتله على كلّ حال إلا أن يُقَرَّر به .

النهاية

ومن أفطر في شهر رمضان يوماً متعمداً وجب عليه التعزير والعقوبة المرددة ،
فإن أفطر ثلاثة أيام سئل : هل عليك في ذلك شيء أم لا ؟ فإن قال : لا ، وجب
قتله ، وإن قال : نعم ، زيد في عقوبته بما يرتدع معه عن مثله ، فإن لم يرتدع وجب
قتله .

والمرتدة عن الإسلام على ضربين : مرتدة كان وُلد على فطرة الإسلام فهذا يجب
قتله على كل حال من غير أن يستتاب ، ومرتدة كان أسلم عن كفر ثم ارتدت وجب أن
يستتاب فإن تاب وإلا ضُربت عنقه .

والمرتدة عن الإسلام لا يجب عليها القتل بل ينبغي أن تُحبس أبداً ويُضيق
عليها في المأكل والمشرب والملبوس وتُضرب في أوقات الصلوات .
ومن تزوج بأمة على حرة من غير إذنها فُرق بينهما وكان عليه اثنا عشر سوطاً
ونصف ثُمْن حد الزاني ، ومن أتى امرأته وهي حائض كان عليه خمسة وعشرون
سوطاً .

ومن وطئ امرأته في شهر رمضان نهاراً متعمداً كان عليه خمسة وعشرون سوطاً
وعلى المرأة أيضاً مثل ذلك إن طأعته على ذلك ، فإن كان أكرهها كان عليه خمسون
جلدة وعليه كفارة واحدة وعليها أيضاً مثل ذلك إن كانت مختارة ، فإن كانت
مكرهة كان على الرجل كفارتان .

ومن قامت عليه البيّنة بالسحر وكان مسلماً وجب عليه القتل ، فإن كان
كافراً لم يكن عليه إلا التأديب والعقوبة لأن ما هو عليه من الكفر أعظم من
السحر .

والذى يضرب الحدود إذا زاد على المقدار الذى وجب على المضروب وجب أن
يستقاد منه .

والصبي والمملوك إذا أخطأ أدباً بخمس ضربات إلى ست ولا يُزاد على ذلك ،
فإن ضرب إنسان عبده بما هو حدّ كان عليه أن يُعتقه كفارةً لفعله .
و يُقيم الحدود من إليه الأحكام .

المجلد الثاني والعشرون

لأبي علي حمزة بن عبد العزيز الديلمي

الملقب ببلار

المتوفى: ٤٦٣ هـ

باب الحدود والآداب

اعلم أن الحدود على ضربين : حدّ فيه القتل وحدّ بدونه .
 فالحدّ بالقتل هو حدّ الزنى للمحصن والمحصنة وحدّ اللواط إذا كان بإيقاب
 وحدّ من غصب امرأة على نفسها ، ومن تكرّر منها المساحقة يُقتل ، ومن حدّ في
 شرب الخمر مرتين وعاد في الثالثة قُتل .
 والمجرّد السّلاح في أرض الإسلام السّاعى فيها فسادًا إن شاء الإمام قتله وإن
 شاء صلبه وإن شاء قطع يده ورجله من خلاف وإن شاء نفاه من الأرض ، ويُقتل
 من أدمن بيع السّموم ، ويُقتل غير المحصن في العود في الرّابعة إذا كان قد أُقيم عليه
 الحدّ في ثلاث وإن لم يُقَمَّ عليه فلا يُقتل بل يُحدّ ، ويقتل الذّمّي إذا زنى بمسلمة
 على كلّ حال وتُحدّ هي إن كانت غير محصنة ، وكلّ من وطئ أحد المحرّمات قُتل
 إذا علم التحريم سواء كان بعقد أو بغير عقد .
 فالأوّل : حدّ الزنى ، ونقول : إنّ الزّانين على ضربين : محصن وغير محصن ،
 فالمحصن على ضربين : عاقل ومجنون .
 فالمجنون يدرأ عنه الحدّ ، فأما العاقل المحصن فإنّه إذا شهد عليه أربعة رجال
 عدول بأنّه وطئ غير من له وطئها في الفرج في القبل أو الدّبر وكان لا جائل بينه
 وبين وطئ زوجته وكان نكاحها للدّوام فإنّ المتعة لا تُحصن فأما ملك اليمين فقد
 روى أنّه يحصن .
 ويُحدّ الزّانى أولاً مائة جلدة ثمّ يرمى حتّى يموت ، فإنّ أقرّ على نفسه أربع

المراسم

مرّات حُدة أيضًا وتُحفر له حفيرة ويُقام فيها إلى صدره ثم يُرجم ، والمرأة تُقام إلى وسطها .

فإن كان بالشهادة حدّ رجه الشهود أولاً ثم غيرهم ، وإن كان بالإقرار رجه من يأمره الإمام بذلك ، وإن فرّ من الحفيرة وقد أقرّ فلا يُردّ ، فإن كان قد قامت عليه الشهادة رُدّ ورُجم حتّى يموت ، والإمام مخير في حدّ اللواط بين القتل بالسيف وبين أن يرمى عليه حائطاً أو يرميه من موضع عالٍ أو يرميه بالحجارة .

وكلّ حدود الزنى على اختلافها لا تثبت إلّا بشهادة أربعة رجال — على الوجه الذى ذكرناه — فى مجلس واحد أو الإقرار أربع مرّات .

فأمّا اللواط والسحق فالبيّنة فيهما مثل البيّنة فى الزنى إلّا أنّ الحدّ فى الإحصان وغير الإحصان لا يختلف إذا كان اللواط بإيقاب .

فأمّا ما هو القتل فقطع وجلد ، والجلد على ضربين : ما هو جلد مائة وما دون ذلك .

فالمائة جلدة حدّ الزانى غير المحصن وحدّ اللواط الذى لا إيقاب فيه وحدّ السحق إذا لم يتكرّر إلّا أنّ من زنا وهو مُملّك لم يدخل بزوجه بعد جُلد مائة وجُزّت ناصيته وغُرّب عن المصر سنة ، ولا تغريب على امرأة ولا جزّ .

ويُجلّد الرّجل فى الزنى قائماً فإن وُجد عرياناً فى حال الزنى جُلد عرياناً وتُسترّ عورته ، فأما المرأة فلا تُجلّد إلّا بثيابها وهى جالسة مشدودة حتّى لا تبدو عورتها .

ومن زنا بجارية أبيه جُلد الحدّ ، فإن زنا الأب بجارية الابن غُرّر ، والتعزير من سوطٍ إلى تسعة وتسعين ولا يبلغ به الحدّ ، ولا يقام حدّ فى أرض العدو ولا فى برد شديد ولا فى حرّ شديد ولا تُجلّد الحامل حتّى تضع .

وحّد العبيد خمسون جلدة فى الزنى ، فإن حُدّوا سبع مرّات وعادوا فى الثامنة قُتلوا .

ومن زنا فى شهر رمضان فإن كان فى نهار فعليه مع الجلد العقوبة والكفّارة ، وإن زنا فى ليله فعليه الحدّ والتعزير .

الحدود والاداب

وكلّ من زنا في وقت شريف أو موضع شريف أُصيف إلى حدّه التعزير، ولا يقام حدّ في الحرم إلّا على من انتهك حرمة .
ويُجلّد السّكران إذا زنا والأعمى ، فإن ادّعى أنّه التبس عليه وطء المرأة بزوجه لم يُقبَل ذلك وُجلّد .
والعقود الفاسدة تدرأ الحدود .

ومن كان سقيمًا فزنا وهو غير محصن جُلد بشيء واحد فيه مائة قضيب إذا كان يُخاف على نفسه من غير ذلك ، فإن وجب عليه الرّجم رُجم .
ولا يُحدّ الصّبيان في الزّنى ولا في غيره إذا لم يبلغوا الحلم فإن بلغوه حُدّوا ، فأما المكاتب فإنّه يُجلّد بقدر ما تحرّره منه جلد الأحرار والباقي جلد العبيد .
واعلم أنّ من تاب قبل أن تقوم عليه البيّنة دُرِيَ عنه الحدّ وإن تاب بعد ذلك حُدّ .

ومن زنا بميّتة وجب عليه ما يجب على من زنا بحيّة .
فأما أهل الدّمة فالإمام مخيّرين أن يقيم عليهم الحدود بما تقتضيه شريعتنا أو شريعتهم ، ومن لاط منهم بمسلم قُتل وإن زنا بمسلمة قُتل أيضًا .
فأما ما هودون المائة فالتّعزير كلّهُ إذا بلغ غايته وحدّ القذف وشارب الخمر ، والحدّ في القيادة فإنّه يجب عليه التعزير ، وأن يُرى الرّجل مع المرأة التي ليست تحلّ له في إزار واحد ، والرّجل مع الصّبيّ أو الرّجل مع الرّجل مع المرأة التي ليست تحلّ والصّبيان إذا زنوا أو زُنِي بهم أو لاطوا أو ليط بهم ، والأب إذا زنا بجارية ابنه عُزّر ، وكلّ من زنا في وقت شريف أو موضع شريف عُزّر مع الحدّ ، ومن افتصّ جارية بإصبعه عُزّر من ثلاثين سوطًا إلى ثمانين وألزم صداقها ، وناكح البهيمة يُعزّر .
والبّهائم على ضربين : ما يقع عليه الذّكاة وما لا يقع عليه الذّكاة . فما يقع عليه الذّكاة إذا نكحها ذُبِحت وأُحرقت ، وما لا يقع عليه الذّكاة يُخرج من البلد ، فإن كانت البهيمة لغير الفاعل ألزم قيمتها .
ومن استمنى بيده فعليه التعزير ، ومن قذف عبدًا أو ذميًّا عُزّر ، ومن قذف

المراسم

— لا بالزنى — ومن قذف صبيًّا عُزِّرَ، وإذا تقاذف العبيد والإماء فعليهم التعزير، ويعزَّر آكل الجرتى والمُزماهى ومسوخ السمك وكلّ محرّم من طير أو دابة حتى يتوب .

فأما الحدّ فى الفرية فإنّا نقول : إنه ينقسم على أضرب : منه أن يرمى المسلم الحرّ البالغ مثله فى كلّ الصفات ، ومنه أن يرمى العبيد ، ومنه أن يرمى أهل الذّمة ، ومنه أن يرمى الذّمّى مثله أو المسلم الحرّ أو المسلم العبد ، ومنه أن يرمى الصّبيان مثلهم والرجال المسلمين وأهل الذّمة والعبيد ، ومنه أن يرمى الذّمّى الصّبيان ، ومنه أن يرمى العبيد مثلهم أو الأحرار المسلمين أو الأحرار أهل الذّم .

والرمى لا يخلو : أن يكون بالزنى فيه أو فيمن هو وكيله أو نسييه الذى يرثه — وقد مات أولاً — بالزنى ، فمتى رمى بالزنى ، وشهد بذلك عدلان وكان الرّامى حرّاً مسلماً أو عبداً والمرمى حرّاً مسلماً فعليه جلد ثمانين سوطاً ، وإن كان الرّامى للمسلم الحرّ ذميّاً فدمه هدر ، وما عدا ذلك لا يجب فيه الحدّ بل التعزير .
فعلى هذا إذا قال : يازانى ، قذفه ، فإن قال : يابن الزّانية أو الزّانى ، أو يأخا الزّانية أو يأبأ الزّانية ، إلى غير ذلك وكان المقذوف حيّاً فالحقّ له إن شاء طالب بالحدّ وإن شاء عفا .

وما عدا الزّانى بالزنى ففيه التعزير .

والتّساء إذا قذف حدّدت ثمانين كالرجال .

ومن عرّض بالقذف دون التصريح فيُعزّر اللّهم إلّا أن يورد من الألفاظ ما ينبىء عن الزنى بين أهل تلك اللّغة ويكون عارفاً بمعناه كأن يقول : ياقرنان ، أو ياديوث ، فإنّه يجلد ثمانين .

والسّب والرمى بالضلال أو بشيء من بلاء الله أو بنبيز بلقب رجلاً كانوا أو صبياناً أو نساء يوجب التعزير والتأديب .

ومن قذف جماعة بلفظ واحد كأن يقول : يازناة ، أو يالاطة ، وجب عليه لكلّ واحد منهم حدّ فى جنبه ، فإن جاؤوا به مجتمعين حدّ حدّاً وإن جاؤوا به متفرقين حدّ

الحدود والاداب

لكل واحد منهم حداً ، وكذلك فيما يوجب التعزير .
ويُجلد القاذف بشيابه ولا تُقبل شهادته حتى يتوب .
وكل من شهد بالزور أو شهد وحده أو مع آخر أو مع اثنين بالزنى أو تفرقت شهادتهم أو اختلفوا في الرؤية لذلك فعليهم جلد ثمانين .

ذكر : حدة من شرب المسكر والفقاع :
حدة من شرب قليل الفقاع أو المسكر أو كثيرهما ثمانون جلدة إذا شهد عليه بذلك عدلان ، ومن أكل طعاماً صنع بشيء من المسكر جلد ثمانين أيضاً ، فأما من باع المسكر فإنه يُستتاب فإن تاب وإلا قُتل .
ويُجلد أهل الذمة في شرب المسكر كحد المسلم ، ولا يجلد الشراب على السكر ويُجلدون عراة على ظهورهم وكفوفهم .

ذكر : ما هودون الثمانين وهو حدة القيادة :
يُجلد القواد خمساً وسبعين جلدة ، ثم هو على ضربين : رجل وامرأة ، فالرجل يُخلق رأسه مع الجلد ويُشهر والمرأة تُجلد حسب ، ثم لا يخلو : أن يعودوا أو لا يعودوا ، فإن عادوا نفوا عن المصر بعد فعل ما استحقوه .

ذكر : حدة السرقة :
السرقة على ضربين : من حرز ومن غير حرز ، فأما ما سُرِق من حرز على ضربين : ما يبلغ التصاب وما لا يبلغه .
فأما السراق فعلي ضربين : حرّ بالغ عاقل وغيره ، فالحرّ البالغ العاقل إذا سرق من حرز ما قدره ربع دينار قُطع رجلاً كان أو امرأة إذا سرق مال غير أبيه ، فأما الأب إذا سرق ابنه فلا يقطع خاصاً هذا فيه ، وفي العبد إذا سرق مال سيده فإنه لا يُقطع بل يؤذّب ، وفي السيد إذا سرق مال عبده ، وفي المسلم إذا سرق من مال

المراسم

الغنيمة .

واعلم أن هذا الفصل يشتمل على أقسام وهى ذكر: من يقطع ومن لا يقطع ومبلغ التصاب وكيفية التصاب وكيفية القطع وما يُحرز وما حكم العود ، وقد بينّا الأ قول .

فأما الحرز فمن سرق منه قُطع ومن سرق من غيره لم يُقطع ، فلهذا لا يُقطع بسرقة الثمار من البساتين وإذا حُرزت قُطعوا .

ولا يُقطع من سرق من الحمامات والخانات والمساجد إلا أن يُحرز بقفل وغلق فيُقطع ، ولا يُقطع من سرق من جيب إنسان أو كَمّه من القميص الظاهر بل يُعزّر وإن كان القميص باطنًا قُطع .

والقبر عندنا حرز فلهذا يُقطع التَبَاش إذا سرق التصاب ، فإن أدمن ذلك وفات السلطان ثلاث مرّات فإن اختار قتله قَتَله أو اختار قطعه قطّعه أو عاقبه .

فأما كيفية القطع فإنه تُقطع يده اليمنى من أصل الأصابع ويُترك له الراحة والإبهام ويؤخذ ما سرقه ، فإن لم يوجد أُعْرم قيمته ، فإن سرقه ثانية قُطعت رجله اليسرى من أصل الساق وترك له القدم ، فإن سرق ثالثة خُلد الحبس إلى أن يموت أو يرى الإمام منه توبة وصلاحًا فيخلّيه ، فإن سرق فى الحبس من حرز نصابًا ضُربت عنقه .

والبيّنة شاهدان عدلان ، وكلّ ما فيه بيّنة شاهدين من الحدود فالإقرار فيه مرتين ، ولا يُقبَل إقرار العبد على نفسه بالسرقة بل يُقطع بالبيّنة ، فأما الدّمتى فحكمه حكم المسلم سواء .

وسارق الحيوان كسارق غيره إذا بلغ قيمته التصاب ، فأما المحتال على أموال الناس والمدّلس فى السلع فإنه يُعْرم ويعاقب ويُشَهّر .

إِصْبَاحُ الشَّيْعَةِ

بِمِصْبَاحِ الشَّرِيعَةِ

لنظام الدين أبي الحسن سلمان بن الحسين بن سليمان القمي

كتاب الحدود

لا يثبت الزنى حتى يثبت الجماع في الفرج على عاقلين مختارين من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك يمين ولا شبهة ملك ثبوتاً شرعياً فهما زانيان يجب عليهما الحدة .
والزناة على ضروب :

منهم من يجب عليه القتل حرّاً كان أو عبداً محصناً أو غير محصن على كلّ حال وهو من زنى بذات محرّم له أو وطئها مع العقد عليها أو العلم برحها منه أو زنى بامرأة أبيه أو غصب امرأة على نفسها أو زنى وهو ذميّ بمسلمة أو زنى وهو حرّ بكر رابعة وقد جُلد في الثلاثة عبد قبلها من المرات فإن لم يجلد في المرات السابقة فليس أكثر من جلد مائة .

ومنهم من يجب عليه الرّجم فقط وهو كلّ محصن ليس بشيخ ولا شيخه ، وقيل : يجب الجلد هنا مع الرّجم ، والظاهر الأوّل .
ومنهم من يجب عليه الجلد ثمّ نفيه عاماً إلى مصر آخر وهو الرّجل إذا كان بكرّاً .

ومنهم من يجب عليه الجلد فقط وهو كلّ من زنى وليس بمحصن ولا بكر والمرأة إذا زنت بكرة .

ومنهم من وجب عليه جلد خمسين فقط وهو العبد أو الأمة سواء كانا محصنين أو لا شيخين أو على أيّ حال .

ومنهم من يجب عليه حدّ الحرّ وحدّ العبد بحساب ما تحرّر منه أو بقي رقاً وهو

المكاتب الذي قد تحرّر بعضه .

ومنهم من يجب عليه التعزير وهو الأب إذا زنى بجارية ابنه .
والإحصان الموجب للرجم أن يكون الزاني بالغاً كامل العقل له زوجة دوام أو ملك يمين سواء كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو ذمّية عند من أجاز نكاح الذمّية و يكون قد وطئها ولا يمنع من وطئها مستقبلاً مانع من سفر أو حبس أو مرض منها .
والبكر هو من ليس بمحصن وقد أملك على امرأة ولم يدخل بها ، وحكم المرأة في ذلك كلّ حكم الرجل .

ويثبت حكم الزنى إذا كان الزاني متن يصحّ منه القصد إليه سواء كان مكراً أو سكران ، وقيل : لا حدّ مع الإلجاء والإكراه ، وإن كان مجنوناً مطبقاً لا يفريق فلا شيء عليه ، وإن كان يصحّ منه القصد إليه جلد مائة جلدة محصناً كان أو غير محصن إذا ثبت فعله ببينة أو علم الإمام ولا يعتد بإقراره وإن كان متن يفريق ويعقل كان حكمه في حال الإفاقة حكم العقلاء سواء في ثبوت الحكم على الزاني كون المزنّي بها صغيرة أو مجنونة أو مسنّة ويسقط عنها إن كانت مكراً أو مجنونة لا تفريق ، وإن كانت متن تفريق فحكمها في حال الإفاقة حكم العاقلة .

وإذا تاب أحد الزانين قبل القيام البينة عليه وظهرت توبته وصلاحه سقط الحدّ عنه وكذا إن رجع عن إقراره بالزنى قبل إقامة الحدّ أو في حاله أوفّر منه ولا تأثير لفراره إذا كان بعد ثبوت الزنى عليه لا بإقراره ، وإن تاب بعد ثبوت الزنا عليه فللإمام العفو عنه وليس ذلك لغيره .

ويحفر للمرجوم حفيرة يجعل فيها ويردّ التراب عليه إلى صدره ولا يردّ التراب عليه إن كان رجه بإقراره ، وروى : إن الرجل يدفن إلى حقويه والمرأة إلى صدرها وإذا اجتمع الجلد والرجم بدىء بالجلد وأمهّل حتّى يبرأ من الضرب ثمّ رجم ، ويبدأ الإمام بالرجم فيما يثبت بعلمه أو بإقراره ، ويبدأ الشهود فيما يثبت بشهادتهم وبعدهم الإمام وبعده من حضره من عدول المسلمين وأخيارهم دون فساقهم ، ويتولّى الإمام أو من يأذن له الجلد إذا ثبت موجه بعلمه أو بإقراره ، وإن

كان ثبوته بالبيّنة تولّاه الشهود .

ويُقَام الحَدّ على الرّجل على الهيئة التي رُؤي زانيًا عليها من عرى أو لباس ، ولا يُقام الحَدّ في القيظ في المواجه ولا في زمان القرّ السّوابر ، ويضرب أشدّ الضّرب على سائر بدنه سوى وجهه وفرجه ، ويجلد الرّجل قائمًا والمرأة جالسة وقد شدّت عليها ثيابها ، ويجوز للسّيد إقامة الحَدّ على من يملكه بغير إذن الإمام ولا يجوز لغير سيّده ذلك إلّا بإذنه .

إذا زنى اليهوديّ أو النّصرانيّ بأهل ملّته كان الإمام مخيّرًا بين حدّه على مقتضى الإسلام وبين تسليمه إلى أهل ملّته ليحدّوا على مذهبه .

من عقد على امرأة في عدّتها ودخل بها عالمًا بذلك وجب الحَدّ فإن كانت في عدّة الطّلاق الرّجعيّ فعليها الرّجم ، وفي طلاق البائن وعدّة الوفاة مائة جلدة ولم يُصدّق في ادّعائهما الجهل بتحريم ذلك .

من افتضّ جارية بإصبعه غرم عشر ثمنها وجلد من ثلاثين سوطًا إلى تسعة وتسعين وإن كانت حرة غرم عشر عقدها وهو مهر نسائها .

من زنى في موضع شريف أو وقت شريف عزّر مع الحَدّ الرّجم بالأحجار الصّغار لا الكبار ويرجم من ورائه لثلاً يصيب وجهه ، ولا يجلد العليل حتّى يبرأ فإن اقتضت المصلحة تقديم الحَدّ عليه أخذ عرجون فيه مائة شمراخ أو ما ينوب منابه ويضرب به ضربة واحدة .

من التجأ إلى حرم الله أو الرّسول أو أحد الأئمّة عليهم السّلام لن يُحدّ فيه بل ضيقّ عليه حتّى يخرج منه فيُحدّ : فإن أحدث فيه ما يوجب الحَدّ حدّ لا محالة ، ولو زنت الحامل لا تُحدّ حتّى تضع ولدها وترضعه وتخرج من نفاسها .

من استحقّ حدوداً منها القتل أحرّ القتل ، من استحقّ القتل عاقلاً ثمّ جنّ حدّ لا محالة ، من أقرّ على نفسه بحدّ ثمّ جحد لم يُلتفت إلى إنكاره إلّا الرّجم فإنّه لا يرجم إذا أنكر بعد الإقرار ويخلّى ، إذا استحيضت المرأة وقد استحقّت الحَدّ لم تُحدّ حتّى ينقطع الدّم .

ولا يثبت حكم الزنى إلا بإقرار فاعله بذلك على نفسه مع كونه كامل العقل مختاراً أربع مرات دفعة بعد أخرى أو بشهادة أربعة شهود عدول أنهم شاهدوا ذلك منهما بلا عقد نكاح وشبهة أو بمشاهدة الإمام ذلك . وكذا في اللواط والسحق ويعزر من وطأ بهيمة أو استمنى بيده .

فصل : في اللواط والسحق :

اللواط فجور الذكر بمثله وهو ضربان : إيقاب وتفخيز . وفي الأول إذا ثبت الثبوت الشرعي قُتل الفاعل والمفعول به ، وفي الثاني جلد كل واحد منهما مائة جلدة بشرط كونهما بالغين عاقلين مختارين ، ولا فرق في ذلك بين المحصن والبكر ، أو العبد والحرّ أو المسلم والذمي وقيل : على المحصن الرّجم والإمام مخير في قتله إن شاء صبراً أو رجماً أو يرديه من علو أو إلقاء جدار عليه أو إحراقاً بالتار .

إذا لاط غير البالغ أو مكّن من نفسه حتى ليط به عزراً ، إذا وجد رجلان أو رجل و غلام في إزار واحد مجردين أو أقراً بذلك أو قامت عليهما البيّنة به عزراً من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين فإن عادا ثانياً ضُربا كذلك فإن عادا ثالثاً حُدّ كل واحد منهما مائة جلدة .

من تاب من اللواط قبل قيام البيّنة به عليه سقط عنه الحد وإن تاب بعد شهادة الشهود بذلك وجب على الإمام حدّه ولم يجز العفو ، ومن قبل غلاماً ليس بمحرم له وجب تعزيره ، ومن حدّ ثلاثاً في اللواط قُتل في الرّابعة كالزّنا وكذا في السحق .

والسحق فجور الأنثى بمثلها وفيه إذا ثبت جلد مائة لكل واحدة الفاعلة والمفعولة بها بشرط البلوغ وكمال العقل والاختيار ، ولا فرق بين حصول الإحصان والحرية والإسلام وارتفاع ذلك ، وروى : وجوب الرّجم مع الإحصان ههنا وفي القسم الثاني من اللواط ، وحكم ذلك كلّ مع الجنون والإكراه أو التوبة قبل ثبوت الفاحشة وبعدها وفي الرجوع عن الإقرار وفي كيفية الجلد ووقته وفي القتل في المرة الرابعة كما ذكرنا في الزنى .

إذا وجدت امرأتان في إزار واحد مجرّدتين بلا ضرورة ولا رحم بينهما جلدت كلّ واحدة منهما من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين .

فصل : في القيادة :

من جمع بين رجل وامرأة أو غلام أو عبد أو بين امرأتين للفجور فعليه جلد خمسة وسبعين سوطاً رجلاً كان أو امرأة حرّاً أو عبداً مسلماً أو ذميّاً ويُحلق رأس الرجل ويشهّر في المصر ولا يفعل ذلك بالمرأة ، وحكم الرجوع عن الإقرار وحكم الفرار والتوبة قبل ثبوت ذلك وبعده وكيفية إقامة الحد ووقته ما سبق ، ومن عاد ثانية جلد ونفي عن المصر .

وروى : أنّه إن عاد ثالثة جلد ، فإن عاد رابعة عرضت عليه التوبة فإن أبى قتل وإن أجاب قبلت توبته وجلد ، فإن عاد خامسة بعد التوبة قُتل من غير أن يستتاب .

فصل :

من قذف وهو كامل العقل حرّاً أو حرة بزني أو لواط حرّاً كان القاذف أو مملوكاً رجلاً أو امرأة فهو مخير بين العفو عنه وبين مطالبته بحق القذف وهو جلد ثمانين سوطاً وإن كان القاذف ذميّاً قُتل لخروجه من البتّة وسواء في ذلك الصريح من اللفظ والكناية المفيدة لعناه ، فالصريح : لفظ الزنى واللواط ، والكناية : كلفظ التحرمة والفسق والفجور والفرمية والدبابة وما أشبه ذلك ممّا يفيد في عرف القاذف مع الصريح .

ومن قال لغيره : زنيت بفلانة ، فهو قاذف لا يمين وعليه لها حدان . وكذا لو قذف جماعة أفرد كلّ واحد منهم بلفظ سواء جاؤوا به على الاجتماع أو الانفراد أو قذفهم بلفظ واحد وجاء به كلّ واحد منهم على الانفراد ، فإن جاؤوا به مجتمعين حدّ لجميعهم حدّاً واحداً .

إذا كان القاذف أو المقذوف غير بالغ ففيه التعزير وحدّ القذف موروث يرثه

كلّ من يرث المال من ذوي الأنساب دون الأسباب ، وإذا طالب أحدهم بالحدّ فأقيم له سقط حقّ الباقي ، وإذا عفا بعضهم كان لمن لم يعف المطالبة باستيفاء الحقّ ، وإذا لم يكن للمقدّوف المتوفّي وليّ أخذ بحقه سلطان الإسلام ولم يجز له العفو ، ولا يسقط حدّ القذف بالتوبة وإنما يسقط بعفو المقدّوف أو وليّه من ذوي الأنساب خاصّة ، ويُقتل القاذف في المرّة الرّابعة إذا حدّ فيما قبلها من المرّات ، ويُقتل من سبّ النّبّيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو غيره من الأنبياء أو أحد الأئمّة عليهم السّلام وليس على من سمعه فسبق إلى قتله من غير استئذان لصاحب الأمر سبيل .

إذا قال لغيره : يا زاني ، مرّات كثيرة ولم يحدّ فيما بينها لم يكن عليه أكثر من واحد . وإذا تقاذف أهل الذمّة أو العبيد أو الصّبيان بعضهم بعضاً فعليهم التعزير دون الحدّ ، إذا قال لولد الملاعنة : يا ابن الزّانية ، حدّ كمالاً ، وإن قال لولد الزّنى الذي حدّت أمّه للزّنى ويا ولد الزّنى ، فعليه التعزير دون الحدّ ، وإذا كانت أمّه أظهرت التوبة فعليّه تمام الحدّ . ولا يكون حدّ القذف في الشّدة كما في شرب الخمر والزّنى بل دون ذلك ويجلد من فوق الثّياب ولا يُجرّد .

إذا قال لولده : يا زاني ، فلا حدّ عليه ، فإن قال له : يا ابن الزّانية ، ولم ينتف عنه فعليّه الحدّ لأّمّه ، فإن كانت ميّتة ولها ولد من غيره وقرابة فلهما المطالبة بالحدّ وليس لولدها منه المطالبة به .

إذا تقاذف نفسان بما يوجب الحدّ سقط عنهما الحدّ وعليهما التعزير ، من قذف مكاتباً غير مشروط وقد أذى شيئاً جُلد بحساب ما عتق منه حدّ الحرّ وعزّر بمقدار ما بقي رقّاً ، ومن قذف غيره بما هو مشهور به ومعترف بفعله من سائر القبائح لم يستحقّ الحدّ ولا تعزيراً ، ويعزّر المسلم إذا عيّر مسلماً بعمى أو عرج أو جنون أو جذام أو برص فإن كان كافراً فلا شيء عليه والتّعزير بما يناسب القذف من التعريض بما لا يفيد زنى ولا لواطاً ، والنّبز بالألقاب من ثلاثة أسواط إلى تسعة وتسعين سوطاً والحرّ المسلم إذا قذف ولده أو عبده أو عبد غيره أو ذميّاً أو صغيراً أو

مجنوناً فإنه يعزّر، وروي أنه متى عزّر المرء الرابعة استتيب فإن أصر وعاد إلى ما يوجب التعزير ضرب عنقه . والبيّنة في القذف شهادة عدلين وإقرار القاذف على نفسه مرتين .

فصل :

والحدّ في شرب قليل المسكر وكثيرة وإن اختلف أجناسه إذا كان شاربه كامل العقل حراً كان أو عبداً رجلاً أو امرأة مسلماً أو كافراً متظاهراً بذلك بين المسلمين ثمانون جلدة، ويقتل المعاد لشرب المسكر في الثالثة وقد حدّ فيما قبلها، وحكم شارب الفقاع حكم شارب الخمر، وحكم التائب من ذلك قبل ثبوته أو بعده حكم التائب من الزنى وغيره، فما يوجب حدّ الله تعالى ولا يتعلّق به حقّ الأدميّ وقد سبق، ويضرب الرجل على ظهره وكتفيه وهو عريان والمرأة في ثيابها .

من استحلّ شيئاً من المحرّمات وجب قتله، فإن تناول شيئاً من ذلك غير مستحلّ له عزّر، فإن عاد غلّظ عقابه فإن تكرّر منه دفعات قُتل، إذا شرب المسكر في موضع أو وقت شريف أدب بعد الحدّ، والبيّنة في ذلك شهادة عدلين أو الإقرار مرتين كما في القذف .

فصل :

يجب القطع على من ثبت كونه سارقاً بشروط وهي : أن يكون مكلفاً، وأن لا يكون والدّاً من ولده وإن كان غنياً عن ماله ولا عبداً عن سيّده، وأن يكون مقدار المسروق ربع دينار فصاعداً أو قيمة ذلك ممّا يتموّل عادة وشرعاً سواء كان محرراً بنفسه وهو الذي إذا تركه لم يفسد كالثياب والحبوب اليابسة أو لم يكون كذلك كالفواكه واللّحوم وسواء كان أصله الإباحة كالخشب والقصب والطين وما ينقل من الأواني وما يستخرج من المعدن أو لم يكن كذلك كالثياب والأثاث، وأن يكون المسروق لاحظاً ولا شبهة للسارق فيه، وأن يكون مخرجاً من الخرز، وقد

روى : أن الحرز في المكان هو الذي لا يجوز لغير مالكة ومالك التصرف فيه دخوله إلا بإذنه والمسارق وهو الآخذ على جهة الاستخفاء والتفرع ، وعلى هذا ليس على المتنهب والمخالس والخائن في وديعة أو عارية قطع .

وإذا تكاملت شروط القطع قطعت يمين السارق أول مرة ، فإن سرق ثانية قطعت رجله اليسرى ، فإن سرق ثالثة خلد الحبس إلى أن يموت أو يرى ولي الأمر فيه رأيه ، فإن سرق في الحبس ضرب عنقه .

وإذا كان يمين السارق شلاء قطعت ولم يقطع يساره وكذا إذا كانت رجله اليسرى شلاء قطعت ولم يقطع يمينه ، وموضع القطع من أصول الأصابع ويترك له الإبهام هذا في اليد وفي الرجل عند معتقد الشراك ويترك له مؤخر القدم والعقب .

وإذا سرق اثنان فما زاد عليهما شيئاً فبلغ نصيب كل واحد منهم قدر القطع قُطِعُوا جميعاً سواء كانوا مشتركين في السرقة أو كان كل واحد منهم يسرق لنفسه ، وإن لم يبلغ نصيب كل واحد منهم ذلك ولم يكونوا مشتركين في ذلك وفي إخراجه من الحرز قُطِعُوا جميعاً بربع دينار ، وقيل : لا قطع على واحد منهم حتى يبلغ نصيبه مقدار القطع على كل حال .

وتقطع الأم بالسرقة من مال ولدها والولد بالسرقة من مال أحد الوالدين أو كل واحد من الزوجين بالسرقة من مال الآخر بشرط أن يكون المال المسروق محرراً ممن سرقه من هؤلاء وبذل ما يجب من الثقة لمن يستحق منهم الإنفاق ، ويقطع الطرار من الجيب والكم من الثوب التحتاني ، ويقطع الثابش إذا أخذ كل واحد منهما ما قيمته ربع دينار فصاعداً ، والغرم لازم للسارق وإن قطع ومن أقر وقامت عليه البيّنة بسرقات كثيرة قطع بأولهما وأغرم الباقي .

وإذا رجع المقر بالسرقة عن إقراره لم يقطع وكذلك إن تاب وظهر صلاحه قبل أن يرفع خبره إلى ولي الأمر ، فإن تاب بعدما ارتفع خبره إليه كان مخيراً بين القطع والعفو ولا خيار لغيره وعليه رد ما سرق إن بقي وغرم قيمته إن أتلفه .

وروى : أن الصبتي إذا سرق هُتِدَ فإن عاد ثانية أُدْبَ بِحَكِّ أَصَابِعِهِ بِالْأَرْضِ

كتاب الحدود

حتى تدمى فإن عاد ثلاثة قطعت أطراف أنامله الأربع من المفصل الأول فإن عاد رابعة قطعت من المفصل الثاني فإن عاد خامسة قطعت من أصولها .
وروى : أنه لا قطع على من سرق في عام مجاعة .

من وجب قطع يمينه وليست له قطعت يسراه ، فإن لم يكن فرجله اليسرى فإن لم يكن فلا شيء عليه سوى تخليد الحبس ، من سرق حرًا فباعه وجب عليه القطع لأنه من المفسدين في الأرض ، المحتال على أموال الناس بال المكر والخديعة وتزوير الكتب وشهادة الزور ، وغير ذلك يجب أن يؤدب ويعاقب ويغرم ما أخذ بذلك ويشهر بالعقوبة وبالجملة يجب التعزير بفعل كل قبيح أو إخلال بواجب لم يرد الشرع بتوظيف حد عليه أو ورد بذلك فيه ولم يتكامل شروط إقامته فيعزّر على مقدمات الزنى واللواط من التوم في إزار واحد والضم والتقييل إلى غير ذلك على حسب ما يراه أولي الأمر من عشرة أسواط إلى تسعة وتسعين سوطًا ، ويعزّر من وطىء بهيمة أو استمنى بيده والبيتة في هذين شهادة عدلين والإقرار مرتين .

ويعزّر العبد إذا سرق من مال سيده والوالد إذا سرق من مال ولده ومن سرق أقل من ربع دينار ومن سرقة أكثر منه من غير حرز ومن قذف وهو حر مسلم ولدًا له أو لغيره أو ذميًا أو صغيرًا أو مجنونًا ، ويعزّر العبيد والإماء وأهل الذمة إذا تقاذفوا ، ومن قذف غيره بما هو مشهور به ومعترف فعله من سائر القبائح لم يستحق حدًا ولا تعزيرًا ، ويعزّر المسلم إذا عثر مسلمًا بعمى أو عرج أو جنون أو جذام أو برص فإن كان كافرًا فلا شيء ، والتعزير لما يناسب القذف من التعريض بما لا يعد زنى ولا لواطًا ، والتبزبأ بالقب من ثلاثة أسواط إلى تسعة وتسعين سوط ، وروى : أنه متى عرّض المرأة الرابعة استتيب فإن أصرّ وعاد إلى ما يوجب التعزير ضرب عنقه والله اعلم .

جواهر الفقه

للقاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي

٤٠٠ - ٤٨١ هـ

باب مسائل يتعلّق بالحدود

مسألة : إذا وطىء الرجل امرأة وحضر أربعة من الشهود فشهد منهم اثنان بأن الرجل أكرهها وشهد اثنان بأنه طاعته هل يجب عليهما أو على أحدهما حدّ أم لا ؟
الجواب : ليس على المرأة حدّ لأنّ الشهادة بالزنى في حقّها لم يكمل ، وأمّا الرجل فعليه الحدّ لأنّ الشهادة في حقّه بالزنى قد كملت لأنّه في الحالين زان .

مسألة : إذا حضر أربعة شهود فشهدوا بالزنى ثمّ ماتوا أو غابوا قبل أن يحكم الحاكم في ذلك هل يجوز له الحكم بشهادتهم ويُقيم الحدّ أم لا ؟

الجواب : لا يجوز له ذلك لأنّ البيّنة هي التي تجب أن تبتدىء برجعه ، فإن كان ما يوجب الحدّ جاز له الحكم بشهادتهم وإقامة الحدّ على المشهود عليه .

مسألة : إذا شهد الأربعة على رجل بالزنى ورجع منهم واحد هل عليهم أو على واحد منهم حدّ أم لا ؟

الجواب : على الثلاثة الحدّ ، وقد ذكر : أنّ عليهم الحدّ ، والأوّل أقوى ، وأمّا الرّاجع فعليه الحدّ لأنّه إمّا أن يقول : تعمّدت أو أخطأت ، وهو على الحالين جميعاً قاذف فوجب ذلك عليه على كلّ حال .

مسألة : إذا وُجد في دار إنسان قتيل فادّعى صاحب الدار أنّه قتله لأجل أنّه وجده يزني بزوجه ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : إذا كان مع صاحب الدار بيّنة شهدوا له بما ادّعاه لم يكن عليه قود ، وإن لم يكن عليه بيّنة بذالك كان القول قول وليّ المقتول ويُقتل القاتل .

جواهر الفقه

مسألة : إذا نقب اثنان موضعاً ودخل الواحد منهما فأخذ السرقة ووضعها في نفس الثقب وأخذها الخارج هل عليهما أو على أحدهما قطع أم لا ؟
الجواب : لا قطع على واحد منهما لأنّ كلّ واحد منهما ما أخرج السرقة من كمال الحرز فهو مثل أن يضعها الداخل في الثقب ويمتاز بممتاز من خارجها فيأخذها في أنّه لا قطع على واحد منهما .

مسألة : إذا نقب إنسان موضعاً ودخل آخر وأخرج نصاباً هل عليهما أو على أحدهما قطع أم لا ؟
الجواب : لا قطع عليهما ولا على أحدهما لمثل ما قدمناه من أنّه لم يتكامل إخراج ذلك من الحرز .

مسألة : إذا نقب إنسان موضعاً وشذ التصاب في حبل وخرج ثمّ جره إليه وأخرجه بخشبة معوّجة هل عليه قطع أم لا ؟
الجواب : عليه القطع لأنّه هو الذي أخرجه من الحرز وإن كان بآلة فلا فرق في وجوب القطع عليه بين أن يخرج بآلة أو بغير آلة .

مسألة : إذا نقب إنسان موضعاً وكان في الموضع ماء جارٍ فوضع التصاب على الماء وجرى الماء به فأخرجه من المكان ثمّ خرج هو فأخذه هل عليه قطع أم لا ؟
الجواب : عليه القطع لأنّه موضعه له على الماء قد أخرجه بآلة ولا فرق بين أن يخرج ذلك بآلة هي ماء أو غيره .

مسألة : إذا دخل إنسان حرزاً وأخذ جوهرة وابتلعها وخرج هل عليه قطع أم لا ؟
الجواب : عليه القطع لأنّه بفعله ذلك كأنّه قد أخرجه في جيب أو جراب ولأنّه لم يقصد بما فعله إلّا إخراجها كذلك فكأنّه مُخرج لها بآلة .

مسألة : إذا دخل سارق حرزاً فوجد فيه شاة قيمتها ربع دينار وهو التصاب الذي يجب به القطع فذبحها فنقصت قيمتها بالذبح ثمّ أخرجه بعد ذلك هل عليه قطع أم لا ؟

الجواب : ليس عليه قطع لأنّه إنّما يجب القطع عليه بإخراج التصاب المذكور من

مسائل الحدود

الحرز، وإذا كانت قيمة هذه الشاة قد نقصت بذبحه لها فلم يخرجها وقيمتها التصاب بل أخرجها وقيمتها أقل من التصاب وذلك مما لا يجب به القطع .

مسألة : إذا نقب إنسان حرزاً ودخله ثم أخرج منه ما قيمته ثمن دينار ثم رجع إليه من ليلته وأخرج ثمن دينار آخر ويكمل ذلك التصاب هل يجب عليه القطع أم لا ؟

الجواب : عليه القطع لأنه قد أخرج نصاباً من حرز هتكه هو ولم يهتك غيره .
مسألة : إذا سرق إنسان ما يجب عليه فيه القطع وملكه قبل أن يقطع وقبل أن يحكم الحاكم به هل يجب عليه القطع أم لا ؟

الجواب : هذا لا يقطع لأن وجوب القطع سقط عنه بل وجوب القطع لازم له لكن لأنه لما ملك ذلك لم يكن مطالب بها .

مسألة : إذا غصب إنسان لغيره مالاً فجعله في حرز فنقب المغصوب الحرز وأخذ مالاً هل عليه القطع أم لا ؟

الجواب : إن كان المغصوب أخذ عين ماله بغير زيادة عليه لم يكن عليه قطع لأن الإنسان أخذ حقه إذا قدر عليه إلا أن يكون وديعة وهذا ليس بوديعة ، وإن كان أخذ مع ماله شيئاً من مال الغاصب ولم يكن متميزاً فلا قطع عليه لأنه مال مشترك ولا قطع في مال مشترك ، وإن كان مال الغاصب متميزاً وهو أقل من نصاب فلا قطع عليه لأنه ما سرق نصاباً يقتضى القطع ، وإن كان نصاباً كان عليه القطع لأنه لا سرق ذلك مع مال نفسه كأن الظاهر أنه نقب للسرقة .

مسألة : إذا وجد رجل مع امرأة فادعى أنه زوجها وأنكرت هي وحلفت على ذلك هل يجب على الرجل حد أم لا ؟

الجواب : لا يجب عليه حد لأنه صار مشارعاً فيه فكان ذلك شبهة في سقوط الحد لأن الحد يسقط مع الشبهة .

مسألة : إذا نبش إنسان قبراً وأخرج شيئاً مما هو على الميت زائداً على الكفن المفروض والمسنون الذي جميع ذلك خمسة أثواب هل عليه قطع أم لا ؟

جواهر الفقه

الجواب : لا قطع عليه لأنَّ القبر إنما هو حرز الكفن وهو الخمسة الأثواب التي هي قميص ومئزر وثلاثة أُرُر ولفائف وما زاد على ذلك ليس من الكفن ، فإذا أخرج من القبر لم يُقَطَّع عليه لأنَّه ما أخرج من حرز .

مسألة : إذا شهد شاهدان على قوم فقالا : هؤلاء قطعوا الطريق علينا وعلى القافلة ، هل تُقبَل هذه الشَّهادة أم لا ؟

الجواب : لا تُقبَل هذه الشَّهادة في حقِّ الشَّاهدين لأنَّهما شهدا لأنفسهما ، وشهادة الإنسان لنفسه غير مقبولة أيضاً لأنَّهما بشهادتهما قد أبانا العداوة ، وشهادة العدو على عدوه غير مقبولة .

مسألة : إذا ارتدَّ إنسان ثم رآه آخر من المسلمين غلَّي فقتله وهو يعتقد أنَّه مرتدٌّ فظهر أنَّه كان أسلم هل على القاتل القود أم لا ؟

الجواب : عليه القود لظاهر القرآن ولأنَّ الظاهر من حال المرتدِّ إذا أطلق أنَّه ما يُقتل بعد ثبوت ويسلم .

مسألة : إذا دخل إنسان دار غيره ولصاحب هذه الدار كلب عقور فعقره الكلب ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : إذا كان هذا الرجل دخل هذه الدار بإذن صاحبها فعليه ضمانه ، وإن كان دخلها بغير إذنه لم يكن على صاحب الدار لأنَّه مفرط في دخولها بغير إذنه .

مسألة : إذا وقف إنسان دابة في طريق المسلمين فجنت على شيء فأتلفته هل ضمان ذلك عليه أم لا ؟

الجواب : عليه الضمان لأنَّه إنما يجوز له الانتفاع بهذه المرافق بشرط السلامة فأما إذا لم يجعل السلامة فعليه الضمان .

مسألة : إذا اشترك أربعة رجال في بيع فكان لكل واحد ربه فعقل أحدهم يده وتركه الباقيون فيحظر البعير إلى بئر فوقع فيها فاندق ما الحكم في ذلك ؟

الجواب : على الثلاثة الباقيين أن يُغرِّموا للواحد قيمة ربه لأنَّه لم يفرط فيه بل حفظه بعقل يده وفرط الباقيون فيه .

مسائل الحدود

مسألة : إذا ركب إنسان دابة أو كان يقودها أو يسوقها فجنت على شيء ما
الحكم في ذلك ؟
الجواب : إذا ركب إنسان الدابة فجنت على شيء كان عليه ضمان ما يتلفه
بيدها أو بعينها وكذلك إذا كان يقودها ، فإن كان ليسوقها كان عليه ضمان ما
يتلفه بيدها ورجلها وفيها .

المكتبة

للقاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي

٤٠٠ - ٤٨١ هـ

بَابُ الْحُدُودِ

قال الله تعالى : الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ .

وقال الله تعالى : وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

وقال الله تعالى : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ .

وروى عن النبي صلى الله عليه وآله : أنه نهى عن تعطيل الحدود ، وقال : إنما هلك بنو إسرائيل لأنهم كانوا يقيمون الحدود على الوضع دون الشريف .

وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال لبعض أصحابه ممن وصاه بإقامة الحدود : عليك بإقامة الحدود على القريب والبعيد والحكم بكتاب الله في الرضا والسخط والقسم بالعدل بين الأحمر والأسود .

وروى عنه عليه السلام أنه كتب إلى رفاعه : أقم الحدود على القريب يجتنبها البعيد ولا تطلّ الدماء ، ولا تعطل الحدود .

وليس يقيم الحدود إلا الأئمة عليه السلام أو من ينصبونه لذلك أو يأمرونه به إلا ما ورد في جواز إقامة أحدنا ذلك على بعض أهله وسيأتي ذكره فيما بعد بمشيئة الله تعالى ، ولا يجوز تضييع شيء من الحدود الواجبة ولا التقصص منها ولا الزيادة عليها

المهذب

ولا الشفاعة فيها أيضاً ، فإن كانت الحدود من حقوق الآدميين جازت الشفاعة فيها قبل رفعها إلى الإمام عليه السلام أو إلى المنصوب من قبله ، فإن رُفعت إليه لم تجز الشفاعة بعد ذلك فيها ، وظهر المؤمن حمى إلا من حدّ يجب عليه ، ومن عُفى عن حدّ وجب له لم يجز له الرجوع فيه بعد ذلك .

باب الزنا وأقسام الزنا وما يتعلق بذلك :

الزنا معلوم من دين الإسلام نحرمة بغير خلاف وهو وطء البالغ الكامل لمن حرّم الله تعالى وطئه من غير عقد ولا شبهة عقد في الفرج ، وقد تقدّم ذكر المحرمات وما يصحّ الوطء من عقد أو ملك في كتاب التكااح فلا وجه لإعادته هنا .

فأما شبهة العقد فهو أن يعقد الرجل على ذى محرم — من بنت أو أم أو أخت أو ما أشبه ذلك — وهو لا يعرفها أو يعقد على امرأة لها بعل وهو لا يعلم ذلك أو يعقد عليها وهي في عدة — إما من طلاق رجعى أو بائن أو متوفى عنها زوجها — وهو غير عالم بحالها أو يعقد عليها وهي محترمة أو يعقد وهو محرم ناسياً ثم يعلم شيئاً من ذلك فإنه يدرأ الحدّ عنه ولا يُحكم عليه بالزنا ، فإن عقد على أحد ممّن ذكرنا متعمداً وهو عالم بذلك ووطئها كان حكمها حكم الزنا .

فأما الزناة فينقسمون خمسة أقسام :

أولها : يجب الحدّ فيه بالقتل على كلّ حال ، وثانيها : يجب الجلد فيه ثمّ الرّجم ، وثالثها : يجب الرّجم فيه دون الجلد ، ورابعها : يجب فيه الجلد ثمّ التقى ، وخامسها : يجب فيه الجلد فقط .

وأما ما يجب فيه القتل على كلّ حال فهو وطء من وطأ ذات محرم منه من أم أو بنت أو أخت أو ابنتها أو بنت أخ أو عمة أو خالة حرّاً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً شيخاً كان أو شاباً محصناً كان أو غير محصن ، أو كان ذمياً فزنى بمسلمة فإنه يُقتل على كلّ حال وإن أسلم وعلى المرأة الحدّ على ما تستحقّه من جلد أو رجم ، وكلّ من غصب امرأة فرجها محصناً أو غير محصن ، وكلّ من زنى بامرأة أبيه محصناً

باب الحدود

أو غير محصن .

وأما الذى يجب فيه الرّجم بعد الجلد فهو وطء الشّيوخ والشّيوخ إذا زنيا وكانا محصنين .

وأما الذى يجب فيه الرّجم دون الجلد فهو وطء كلّ محصن أو محصنة ليسا بشيخين .

وأما الذى يجب فيه الجلد ثمّ التّقى فهو البكر والبكرة والبكر هو الذى أملك على امرأة ولم يكن دخل بها .

وأما الذى يجب فيه الجلد فقط فهو كلّ من زنى وهو غير محصن ولا بكر رجلاً كان أو امرأة .

وحّد الإحصان فى الرّجل أن يكون له فرج يتمكّن من وطئه ويكون مالكا له بعقد أو ملك يمين ، والعقد يكون دائماً غير مؤجل لأنّ المتعة لا تحصن ، ولا فرق بين أن يكون العقد الدائم عقداً على حرّة أو أمة أو عقداً على امرأة يهوديّة أو نصرانيّة فإنّ ذلك كلّه يحصن وملك اليمين أيضاً يحصن ، ومن كان غائباً عن زوجته غيبة لا يتمكّن معها من الوصول إليها أو يكون حاضراً غير متمكّن من وطئها بأن يكون محبوساً أو ما جرى مجرى ذلك أو لا يكون دخل بها بعد فإنّه لا يكون محصناً .

وأما الإحصان فى المرأة فهو أن يكون لها زوج يغدو إليها ويروح يُخلّى بينه وبينها غير غائب عنها وقد دخل بها حرّاً كان أو عبداً .

والبكر الذى ذكرناه أنّه هو الذى أملك بالمرأة ولم يدخل بها يجب عليه مع الجلد جزّ شعره والتّقى عن بلده سنة ، وإذا كان امرأة لم يجب عليها شيء من ذلك ولا يجب عليها غير الحّد .

والذى يجب عليه الجلد وليس عليه أكثر من ذلك فهو وطء كلّ من زنى وليس بمحصن ولا بكر فإنّه يجب عليه الجلد رجلاً كان أو امرأة .

وإذا زنى ثمّ جُلد ثمّ زنى ثانية ثمّ جُلد ثمّ زنى ثالثة وجُلد ثمّ زنى رابعة كان عليه القتل ، فإنّ زنى أربع مرّات أو أكثر من ذلك ولم يُقَمَّ عليه حدّ لم يجب عليه

المهذب

أكثر من مائة جلدة .

وجميع هذه الأحكام خاصة في الحرّ والحرّة إلا الأول — الذى هو القتل — فإنّه يشترك فيه الحرّ والعبد ، وأما ما عدا ذلك فحكم المملوك غير حكم الحرّ ونحن نبين ذلك فنقول :

العبد والأمة إذا زنيا كان على كلّ واحد منهما خمسون جلدة ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الزنا بحرّ أو حرّة أو مملوك أو مملوكة شيخين كانا أو شابتين محصنين أو غير محصنين بكرين أو غير بكرين لا يختلف الحكم في أنّه يجب عليهم خمسون جلدة مع هذه الوجوه كلها ، فإن زنيا ثمانى مرّات وأُقيم عليهما الحدّ في ذلك ثمّ زنيا التاسعة وجب عليهما القتل ، فإن لم يُقَمَّ عليهما حدّ في شيء من ذلك وكانا قد زنيا أكثر من ثمانى مرّات فإنّه لا يجب على كلّ واحد منهما أكثر من خمسين جلدة .

وزنا الحرّ والحرّة والمسلم والأمة المسلمة التى لغيره سواء كانت لزوجته أو لوالده أو لغيرهما من الأجنيين على حدّ واحد لا يختلف فيه الحكم ، وكذلك المرأة لا فرق بين أن تزنى بحرّ أو عبد مملوك لها أو لغيرها فإنّ الحكم أيضاً لا يختلف في ذلك . وإذا زنى بصبية لم تبلغ فليس مثلها قد بلغ فليس عليه إلا الجلد ولا رجم عليه في ذلك ، فإن أفضاها أو عابها كان عليه ضمان عيبتها وقد سلف ذكر ذلك . وإذا زنت امرأة بصبية لم يبلغ لم يكن عليها غير جلد مائة ولا رجم عليها ، والصبية والصبية عليهما تأديب .

فإن زنى رجل بمجنونة كان عليه الحدّ جلد مائة وليس عليه رجم وليس على المجنونة شيء ، وإذا زنى مجنون بامرأة كان عليها جلد مائة أو الرجم . وإذا زنى إنسان وتاب قبل قيام البيّنة عليه بالزنا أدراّت التوبة عنه الحدّ ، فإن تاب بعد قيام البيّنة عليه كان عليه الحدّ ولم يجز للإمام عليه السّلام أن يعفو عنه ، فإن كان أقرّ على نفسه عند الإمام عليه السّلام ثمّ أظهر التوبة كان الإمام بالخيار في إقامة الحدّ عليه أو العفو عنه بحسب ما يراه من المصلحة في ذلك وإن لم يتب لم يجز

باب الحدود

للإمام العفو عنه .

وإذا زنى نصراني أو يهودي بمن هو من أهل ملته فالإمام مخير بين إقامة الحد عليه بما يقتضيه شرع الإسلام وبين تسليمه إلى أهل ملته وأهل ملّة المرأة ليقيموا عليه الحد بحسب ما يعتقدونه في ملّتهم .

وإذا عقد رجل على امرأة في عذتها ودخل بها وهو عالم بذلك كان عليه الحد ، فإن كانت عذتها عدّة طلاق رجعي كان عليه الرّجم وإن كانت عدّة طلاق بائن أو مُتَوَفَّى عنها زوجها كان عليه مائة جلدة فقط ، فإن ادّعى أنّهما لم يعلما أنّ ذلك لا يجوز في شريعة الإسلام لم يُصدّق فيه وأُقيم عليهما الحد .

وإذا زنى مكاتب مشروط عليه وقد أدّى من مكاتبته شيئاً كان حدّه حدّ المالك وقد تقدّم ذكر ذلك ، فإن كان غير مشروط عليه وقد أدّى من مكاتبته شيئاً جُلِدَ بحساب ما أدّى حدّ الحرّ — من مائة جلدة وبحساب ما بقي من حدّ المملوك من خمسين جلدة — ولم يجب عليه رجم على حال ولا على وجهه إلّا بعد أن تنقضي مكاتبته ويطأ زوجته بعد ذلك وهو حرّ ، فإذا زنى بعد ذلك كان عليه الرّجم وكذلك المملوك المحض .

وإذا أُعتق وزنى فإن كان قد وطأ امرأة بعد العتق وقبل الزّنا كان عليه الرّجم ، وإن كان لم يطأها بعد العتق كان عليه مائة جلدة لأنّه في حكم من لم يدخل بزوجه .

وإذا وطأ رجل جارية من المغنم قبل القسمة قُومت عليه وأُسقط عنه من قيمتها بمقدار ما يصيبه منها والباقي بين المسلمين ويقام عليها الحد ويدرأ عنه بمقدار ما كان له منها .

وإذا كان لرجل مملوكة له فيها شريك فوطأها كان عليه من الحدّ بحساب ما لا يملك منها ويدرأ عنه بحساب ما يملكه منها .

وإذا زنت امرأة وحملت من الزّنا وشربت دواء فألقت الجنين سقطاً كان عليها الحدّ للزّنا والتعزير لفعالها .

المهذب

وإذا زنى إنسان في شهر رمضان نهاراً أُقيم عليه الحدّ وعوقب زانداً على ذلك لانتهاكه حرمة الشهر وكان عليه الكفارة للإفطار، فإن كان زنى بالليل كان عليه الحدّ والتعزير ولم يجب عليه كفارة .

وإذا زنى في حرم الله أو حرم رسوله أو أحد الأئمة عليهم السلام كان عليه الحدّ للزنا والتعزير لانتهاكه حرمة حرم الله وحرم رسوله وحرم الأئمة عليهم السلام ، وكذلك إن فعل ما يوجب الحدّ أو التعزير في مسجد أو موضع عبادة فإنه يجب عليه مع الحدّ التعزير وفيما يوجب التعزير العقوبة مغلظة .

وإذا زنى في يوم عيد فطر أو أضحى أو في غير ذلك من الليالي الشريفة مثل ليلة الجمعة أو ليلة النصف من شعبان أو ليلة أحد العيدين أو في يوم السابع والعشرين من رجب أو ليلة سبع عشر من شهر ربيع الأول ، أو خمسة وعشرين من ذى القعدة أو ليلة عاشورا أو يومه أو يوم الغدير أو ليلته فإنه تُغلّظ العقوبة .

وإذا أقرّ على نفسه بالزنا كان عليه الحدّ وسيأتى ذكر ذلك الإقرار الذى يوجب الحدّ بمشيئة الله .

فإن أقرّ أنه زنى بامرأة معينة كان عليه حدّان أحدهما حدّ الزنا والآخر حدّ القذف ، وهكذا حكم المرأة إذا قالت : زنى بى فلان ، سواء .

وإذا افتضى إنسان بكراً بإصبعه كان عليه عشر قيمتها وجلد من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وسبعين سوطاً عقوبة على جنايته ، فإن كانت البكر المجنّى عليه حرة كان عليه أيضاً مهر مثل نسائها بغير نقص فيه ، فإن كان قد زنى بها فذهب بعذرتها لم يكن لها عليه مهر على حال .

وإذا زوج رجل جارية لرجل ثم وطأها بعد ذلك كان عليه الحدّ .

وإذا زنى إنسان وهو سكران كان عليه حدّان حدّ للزنا وحدّ للسكر ولم يسقط عنه الحدّ لسكره وزوال عقله .

وإذا زنى وهو أعمى وجب الحدّ عليه كما يكون على البصير ولم يسقط الحدّ عنه لعماه ، فإن ادعى أنّ الأمر اشتبه عليه وظنّ أنّ المرأة التى وطأها كانت زوجته أو

باب الحدود

جاريته لم يُصدّق في ذلك ووجب أن يقام عليه الحدّ ، وإذا ادّعى الزّوجيّة لم يُحدّ إلا أن تقوم البينة عليه بخلاف ما ادّعاه .

ولا حدّ أيضاً مع إكراه وإلجاء ولا يصحّ إلا مع الاختيار .

وإذا تشابهت امرأة لرجل بجاريته ونامت على مرقده ليلاً فظنّ أنّها جاريته فوطأها من غير نحرز كان عليه الحدّ سرّاً وعلى المرأة جهراً .

باب ما به يثبت حكم الزّنا ويوجب إقامة الحدّ على الزّاني :

الذى يثبت به الزّنا ويجب معه إقامة الحدود على الزّنا شيثان : أحدهما الإقرار والآخر البينة .

فأمّا الإقرار فهو إقرار الإنسان الكامل العقل المختار على نفسه أربع مرّات دفعة بعد أخرى بالوطء في الفرج على وجه الزّنا فإنّه يحكم عليه بذلك ويجب عليه ما يجب على فاعله ، فإن أقرّ أقلّ من أربع مرّات أو أقرّ أربع مرّات بالوطء فيما دون الفرج لم يحكم عليه بالزّنا وكان عليه التعزير حسب ما يراه الإمام .

فأمّا البينة فهي شهادة أربعة من العدول على الرجل بأنّه وطأ امرأة — ليس بينه وبينها عقد ولا شبهة عقد — في الفرج ، فإذا شهدوا بذلك فادّعوا المشاهدة للفعل كالميل في المكحلة قبلت شهادتهم وحُكم عليه بالزّنا ووجب على المشهود عليه الحدّ . فإن شهد هؤلاء الأربعة بالزّنا ولم يشهدوا بالمعاينة على الوجه الذي قدّمناه كان على كلّ واحد منهم حدّ القذف ، فإن شهد أقلّ من أربعة واحداً كان أو اثنين أو ثلاثة وادّعى مشاهدة الوطء في الفرج كان على جميعهم حدّ الفرية .

فإن شهد الأربعة واختلفوا في شهاداتهم فشهد بعضهم بالمعاينة وشهد البعض الآخر بغير ذلك كان عليهم أيضاً حدّ الفرية .

فإن شهد الأربعة باجتماع الرجل والمرأة في إزار واحد مجرّدين من ثيابهما أو شهدوا بالوطء فيما دون الفرج ولم يشهدوا بالزّنا سُمعت شهادتهم وكان على الفاعل لذلك التعزير ، فإن شهدوا بالوطء في الدّبر كان حكمه حكم الوطء في

المهذب

القبل سواء ، وكذلك الحكم في الإقرار بذلك سواء .
 فإن شهد الشهود على امرأة بالزنا وادّعت المرأة أنها بكر نظرت إليها النساء ،
 فإن وجدنها بكرًا لم يجب عليها حدّ وإن لم يكن كذلك وجب الحدّ عليها .
 وإذا شهد أربعة نفر على امرأة بالزنا وأحد هؤلاء الشهود زوج المرأة كان عليها
 الحدّ ، وقد ذكرنا : أنّ الثلاثة يُحدّون حدّ المفترى ويلاعنها زوجها .
 وذكر بعض أصحابنا : أنّ هذه الرواية محمولة على أنّه إذا لم يعدل الشهود
 واختلفوا في إقامة الشهادة ، وقد ذكرت في كتابي « الكامل » : أنّ الأقوى في نفسى
 في ذلك أنهم يُحدّون ولا يجب على المرأة حدّ لأنّ زوجها في حكم الخصم لها وشهادة
 الخصم على خصمه في الأمر الذى هو خصمه فيه ليست بمقبولة ، وإذا كان الأمر على
 ذلك لم يبق غير ثلاثة فيجب عليهم حدّ الفرية .
 ومن شرط صحّة شهادة الشهود بالزنا أن يوقعوا شهاداتهم بذلك في وقت واحد
 ومكان واحد في مجلس واحد ومقام واحد ، فإن شهد بعضهم من غير حضور الباقي
 من الشهود وقال : الساعة يحضرون ، كان عليه حدّ الفرية لأنّه لا تأخير في ذلك .
 ولا يجوز شهادة النساء على الانفراد في الزنا ووجب على كلّ واحدة منهنّ حدّ
 الفرية .

فإن شهد أربعة نفر — ثلاثة رجال وامرأتان — قبلت شهادتهم في ذلك ووجب
 بشهادتهم الرّجم ، فإن شهد رجلان وأربع نساء لم يجب الرّجم بهذه الشهادة ويجب
 بها الحدّ الذى هو الجلد ، فإن شهد رجل وستّ نساء أو أقلّ أو أكثر لم تقبل هذه
 الشهادة في الزنا ووجب على كلّ واحد منهم حدّ الفرية .
 فإن شهد أربعة نفر بالزنا على رجلين وامرأتين أو أكثر من ذلك قبلت شهادتهم
 ووجب إقامة الحدّ على المشهود عليهم ، ويجوز تفريق الشهود إذا رأى الإمام في ذلك
 صلاحًا .

وإذا وُجد رجل وامرأة على حال الزنا وادّعى الزوجيّة درأ عنهما الحدود .
 وإذا شاهد الإمام إنسانًا على حال الزنا أو شرب الخمر كان عليه إقامة الحدّ

باب الحدود

على من شاهده كذلك ، ولا ينتظر مع مشاهدته له على ذلك قيام البيّنة على ما شاهده عليه ولا إقراره بذلك أيضاً وهذا مخصوص بالإمام دون غيره من سائر الناس لأنّ غيره إذا شاهد ذلك فلا يجوز له إقامة الحدّ مع مشاهدته إلّا مع قيام البيّنة بذلك .

وأما القتل والسّرقه والقذف وما يجب فيه حقّ للمسلمين من حدّ أو تعزير فليس للإمام إقامة الحدّ على ذلك إلّا بعد مطالبة صاحب الحقّ بذلك ولا يكفى مشاهدته له على هذه الحال ، فإذا طلب صاحب الحقّ ذلك من الإمام أقام الحدّ فيه ولا ينتظر أيضاً مع علمه بذلك إقراره أو قيام البيّنة به .

وإذا أقرّ رجل بالزّنا أربع مرّات بأنّه زنى بهذه المرأة وأكذبت المرأة أو قالت : أكرهنى ، كان عليه الحدّ دونها ، فإنّ أقرّت المرأة أربع مرّات بأنّ هذا الرجل زنى بها وأكذبتها الرجل كان عليها الحدّ دونه ، وكذلك الحكم لو صدّقها مرّة واحدة .

باب كيفية إقامة الحدّ فى الزّنا :

إذا كان الإنسان محصّناً يجب عليه الجلد والرّجم جُلْد أولاً الحدّ ولم يُرْجَم حتّى يبرأ جلده ، فإذا برىء رُجِم .

وإذا أراد الإمام أن يرجمه وكانت البيّنة قد قامت عليه بالزّنا أمر بأن يُحْفَرَ له حفيرة ويُدْفَن فيها إلى حقويه ثمّ يُرْجَم بعد ذلك ، وكذلك يُفَعَّل بالمرأة إلّا أنّها تقعد فى الحفيرة إلى صدرها ثمّ تُرْجَم .

فإذا فرّ واحد منهما من الحفيرة رُدَّ إليها حتّى يُستوفى منه الحدّ بالرّجم ، فإنّ كان الرّجم وجب عليهما بإقرارهما على أنفسهما فُعل بهما مثل ما تقدّم ذكره إلّا أنّه إذا أصاب واحد منهما الرّجم وفرّ من الحفيرة لم يُرَدَّ إليها وترك حتّى يمضى حيث شاء وأراد ، فإنّ كان فراره قبل أن يصيبه شيء من الرّجم رُدَّ إلى الحفيرة على كلّ حال .

والذى يجب الرّجم عليه إذا كانت البيّنة قد قامت عليه كان أوّل من يرجمه

المهذب

الشهود ثم الإمام ثم الناس ، وإن كان الرّجم وجب عليه بإقراره على نفسه كان أول من يرميه الإمام ثم الناس .

وينبغي أن تكون حجار الرّجم صغارًا ولا تكون كبارًا ، ويكون الرّجم من خلف المرحوم لئلا يصيب وجهه شيء منه .

وأما الذى يجب عليه الجلد دون الرّجم يجب أن يُجلّد قائمًا مائة جلدة من أشد ما يكون من الضرب ويُجلّد على الحال التى يوجد عليها ، فإن وُجد عريانًا جلّد عريانًا وإن كان عليه ثياب جلّد وهى عليه ، ويُضرب جميع جسده إلّا رأسه ووجهه وفرجه فإن مات لم يكن له قود ولا دية .

وإذا أُريد جلد المرأة جُلّدت كما يُجلّد الرّجل وضربت كما يُضرب إلّا أنها تكون جالسة ولا تكون قائمة فى هذه الحال ، وتُضرب وعليها ثيابها مربوطة لئلا تُهتّك عورتها .

وإذا فرّ من يقام الحّد عليه بالجلد أعيد حتى ليستوفى الحّد منه سواء كان ممّن وجب عليه الحّد بإقراره أو ببينة .

وإذا أُريد إقامة الحّد على الزانى بالجلد أو الرّجم فينبغى أن يُعلّم الناس بالحضور ثم يحدّ بمحضر منهم لينزجروا من مثل ذلك ، ولا يحضر عند إقامة الحّد على الزانى إلّا خيار الناس ، وأقلّ من يحضر لذلك من الناس واحد فصاعدًا ، ولا يرميه إلّا من ليس لله تعالى فى جنبه حدّ .

وإذا وجب إقامة الحّد على الزانى بالرّجم أُقيم بذلك عليه صحيحًا كان أو مريضًا ، والذى يجب عليه الجلد إذا كان مريضًا لم يُقَمّ الحّد عليه حتى يبرأ وإذا برىء أُقيم الحّد عليه ، فإذا اقتضت المصلحة تقديم الحّد أخذ العرجون فيه مائة شراخ أو ما يقوم مقامه ويُضرب به ضربة واحدة .

وإذا زنت امرأة وهى حامل لم يُقَمّ عليها حدّ بجلد ولا رجم وهى كذلك ، فإذا وضعت ولدها وخرجت من نفاسها وأرضعتها جُلّدت أو رُجمت .

فإذا اجتمع على إنسان حدود منها قتل ابتدئ أولًا بحده بما لا يكون قتلاً ثم

باب الحدود

يُقْتَلُ بعد ذلك ، مثال ما ذكرناه أن يقتل ويسرق ويزنى وهو غير محصن فإنه يُجَلَدُ أولاً للزنا ثم يُقَطَّعُ للسرقة ثم يُقَتَّلُ .

وإذا وجب على رجل الحد وهو صحيح العقل ثم أختلط عقله بعد ذلك وكانت البينة قد قامت عليه بذلك أُقيم الحد عليه على كل حال .

ومن يجب عليه التقى بالزنا يجب نفيه عن البلد الذى زنا فيه إلى بلد آخر سنة .
وإذا أقر على نفسه بحد ثم أنكر ذلك لم يلتفت إلى إنكاره إلا الرجم فإنه إذا أقر على نفسه بما يوجب الحد ثم جحد بعد ذلك قبل أن يُرَجَّمَ خُلِيَ سبيله ، وإذا أقر على نفسه بحد ولم يبينه ضُرب حتى يبينه هو عن نفسه الحد .

وإذا كانت المرأة مستحاضة لم يُقَمَّ عليها الحد حتى ينقطع الدم عنه ، وقد تقدم ذكر ذلك .

وإذا وجب على إنسان حد لم يُقَمَّ عليه في الأوقات الشديدة الحر ولا الشديدة البرد بل يقام عليه ذلك في الأوقات المعتدلة .

وإذا فرق بين رجم المرجوم دفن في الحال ولم يُتْرَكْ على وجه الأرض ، ولا يقام الحد أيضاً في أرض العدو لئلا يحمل المحدود الحمية والغضب على اللّحوق بأعداء الدين .

وإذا التجأ إلى حرم الله أو حرم رسوله أو أحد الأئمة عليهم السلام لم يُقَمَّ الحد عليه فيه بل يُضَيَّقُ عليه في المطعم والمشرب ويُمْنَعُ من المعاملة بيع أو شراء حتى يخرج منه فإذا خرج أُقيم عليه الحد ، وإذا أحدث وهو في الحرم ما يوجب إقامة الحد عليه أُقيم ذلك عليه وقد تقدم ذكر ذلك أيضاً .

باب الحد في اللواط والسحق ووطء البهائم والميئة والاستمناء باليد :

اللواط هو الفجور بالذكور ، وهو ضربان : أحدهما إيقاع الفعل في الذبر بالإيقاب كالميل في المكحلة ، والآخر بإيقاع الفعل فيما عدا ذلك من الفخذين أو ما لا يكون بالإيقاب في الذبر .

المهذب

ويثبت ذلك على فاعله بأمرين :

أحدهما : إقراره على نفسه بذلك أربع مرّات كما قدّمناه في باب حدّ الزّنا سواء كان فاعلاً أو مفعولاً ، فإنّ أقرّ دون ذلك لم يجب عليه الحدّ وكان على الحاكم تعزيره لإقراره على نفسه بالفسق .

والثّاني : البيّنة وهي أربعة شهود يشهدون بذلك — كما ذكرناه في شهادتهم بالزّنا — ويذكرون المشاهدة للفعل كالميل في المكحلة ، فإنّ لم يشهدوا كذلك كان عليهم حدّ الفرية إلّا أن يشهدوا بإيقاع الفعل فيما دون الدّبر فتقبل شهادتهم ويجب الحدّ بها ، وإذا شاهد الإمام بعض النّاس على هذا الفعل كان له إقامة الحدّ عليه به .

وإذا ثبت على السّلائط حكم اللّواط بالإيقاب كان حدّه أن يُرمى من حائط عال أو يُرمى عليه جدار أو يُدهده من جبل أو يُضرب عنقه أو يرمجه الإمام والنّاس أو يُحرّق بالنّار ، والإمام مخير في ذلك أيّ شيء إذا أراد فعله منه كان ذلك له بحسب ما يراه صلاحاً ، فإنّ أقام عليه حدّاً بغير النّار كان له إحراقه بعد ذلك .
والفاعل لما يخالف الإيقاب فاعلاً كان أو مفعولاً به على ضربين : أحدهما أن يكون محصناً والآخر غير محصن ، فإنّ كان محصناً كان عليه الرّجم وإن كان غير محصن كان عليه الحدّ مائة جلدة سواء كان فاعلاً أو مفعولاً حرّاً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً .

وإذا تلوّط رجل بصبيّ لم يبلغ كان عليه الحدّ كاملاً وعلى الصّبيّ التعزير لأجل تمكينه من نفسه ، وإذا كان الصّبيّ هو الفاعل بالرجل كان على الصّبيّ التعزير وعلى الرّجل المفعول به الحدّ كاملاً .

وإذا تلوّط صبيّ بصبيّ مثله أدّباً جميعاً ولم يجب على واحد منهما حدّ .
وإذا كان لرجل عبد ولاطه كان عليه وعلى العبد جميعاً الحدّ ، فإنّ ادّعى العبد على سيّده أنّه أكرهه على ذلك درأ عنه الحدّ وأقيم الحدّ على سيّده .
وإذا تلوّط رجل بمجنون أقيم الحدّ عليه ولم يكن على المجنون شيء ، فإنّ لا

باب الحدود

المجنون بغيره كان عليه الحد كاملاً .

وإذا لاط كافر بمسلم قُتل على كل حال ، وإن لاط بكافر مثله كان الإمام مخيراً بين أن يقيم الحد عليه بما يوجبه شرع الإسلام وبين تسليمه إلى أهل ملته ليقيموا الحد عليه بما يقتضيه دينهم .

وإذا وُجد رجلان أو رجل و غلام في إزار واحد مجردين من ثيابهما أو قامت بيّنة بذلك أو أقرّا به كان على كل واحد منهما التعزير من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين سوطاً بحسب ما يراه الإمام ، فإن عادا إلى ذلك ضربا مثل ذلك ، فإن عادا أُقيم عليهما الحد كاملاً مائة جلدة .

وإذا قُتل إنسان غلاماً ليس بمحرم منه كان عليه التعزير ، فإن قُتل وهو محرم غُلظ التأديب لينزجر عن مثله .

وإذا لاط إنسان ثلاث مرّات ويقام عليه الحد في كل مرة قُتل في الرّابعة .

وإذا لاط رجل ثمّ تاب قبل قيام البيّنة عليه بذلك لم يجب عليه حد ، فإن قامت البيّنة عليه بعد ذلك لم يكن للإمام أن يقيم عليه الحد ، فإن تاب بعد قيام البيّنة عليه بالفعل كان للإمام إقامته عليه ولم يسقط عنه الحد ولا يجوز للإمام العفو عنه .

وإن كان الرجل التلائط أقرّ على نفسه ثمّ تاب وعلم منه الإمام ذلك كان له العفو عنه أو إقامة الحد عليه بحسب ما يراه ، فإن لم يظهر منه التوبة لم يجز له العفو عنه على حال .

وإذا تلوّط رجل بميت كان الحكم فيه حكم التلوّط بالحى سواء ، وتغلّظ عقوبته لانتهاكه حرمة الموتى .

المساحقة :

وإذا تساحقت امرأة لامرأة أخرى وقامت عليهما البيّنة بذلك وكانتا محصنتين كان على كل واحدة منهما الرّجم ، وإن كانتا غير محصنتين كان على كل واحدة

المهذب

منهما الحدة مائة جلدة ، ويثبت ذلك بالبينة أو الإقرار .
فأما البينة فهي شهادة أربعة عدول كما قدمناه ، وأما الإقرار فأقرار المرأة على نفسها أربع مرّات بذلك كما سلف ذكره في الزّنا .

وإذا كان لامرأة جارية فساحقتها وجب على كلّ واحدة منهما الحدة ، فإن ادّعت الجارية أنّ سيّدها أكرهتها على ذلك درأ الحدة عنها وأقيم ذلك على سيّدها كاملاً .

وإذا تساحقت المسلمة كافرة أُقيم الحدة على كلّ واحدة منهما ، وكان الإمام في الكافرة بالخيار بين أن يقيم الحدة عليها وبين أن يسلمها إلى أهل ملّتها ليقيموها عليها ذلك بحسب ما يقتضيه دينهم .

فإن ساحقت امرأة صبيّة لم تبلغ كان على المرأة الحدة وأدّبت الصّبيّة ، فإن تساحقت صبيّتان أدّبتا ولم يُقَمَّ على كلّ واحدة منهما الحدة كاملاً .

وإذا وطأ رجل زوجته وقامت الزّوجة فساحقت جارية بكراً وألقت ماء الرّجل في رحمها وحملت الجارية كان على المرأة الرّجم وعلى الجارية إذا وضعت ما في بطنها مائة جلدة وألحق الولد بالرّجل وكان على المرأة المهر للجارية لأجل ذهاب عذرتها بالولد ، وهذه قضاء سيّدنا أبي محمد الحسن بن عليّ عليهما السلام .

وإذا تابت المتساحقة قبل رفع خبرها إلى الإمام لم يلزمها حدة ، فإن قامت عليها بيّنة بعد ذلك لم يُقَمَّ عليها حدة ، فإن قامت البينة عليها قبل توبتها ثم تابت بعد ذلك أُقيم الحدة عليها ، فإن كانت أقرّت بالفعل عند الإمام أو من ينوب عنه ثم أظهرت التّوبة كان للإمام العفو عنها وإقامة الحدة عليها بحسب ما يراه صلاحاً في ذلك .

وإذا افتضّت امرأة جارية بإصبعها فذهبت بعذرتها كان عليها مهرها والتّعزير مغلظاً .

وإذا وُجدت امرأتان في إزار واحد مجرّدين من ثيابهما وليس بينهما رحم ولا دعتهما ضرورة من برد وما أشبهه إلى ذلك كان على كلّ واحدة منهما التعزير من

باب الحدود

ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين سوطاً بحسب ما يراه الإمام أو النائب عنه ، فإن عادت إلى ذلك نهيتاً وأُذبتا ، فإن عادتاً ثالثة أُقيم الحَد عليهما مائة جلدة ، فإن عادت إلى ذلك رابعة قُتلتا .

نكاح البهائم :

وإذا وطأ رجل بهيمة كان عليه التّعزير ، فإن كانت ملكه لم يكن عليها أكثر من ذلك وإن كانت ملكاً لغيره كان عليه أن يُغرمَ ثمنها لصاحبها .
فإن كانت ممّا يصحّ الذّكاة عليه ذُبحت وأُحرقت لأنّ لحمها قد حُرّم وكذلك جميع ما يكون من نسلها .

وإذا اختلطت بهيمة موطوءة بغيرها من البهائم ولم تتميز من غيرها فيجب أن يُقسّم القطيع الذي فيه تلك البهيمة نصفين ويُقرع بينهما فمهما وقعت القرعة عليه قُسّم أيضاً نصفين وأُقرع بينهما ولا يزال يُفعل ذلك حتى لا يبقى إلا واحدة ، فإذا بقيت واحدة ذُبحت وأُحرقت .

وإن كانت ممّا لا يصحّ الذّكاة عليه أُخرجت من البلد الذي فُعل بها ذلك إلى بلد آخر وبيعت هناك لئلا تُعرَف فيُعير بها صاحبها .

وإذا تكرّر من واطيء البهيمة هذا الفعل وكان قد أُدب وحُدّ كان عليه القتل في الرابعة ، ويشبّ الحكم الذي ذكرناه في وطء البهيمة بشهادة شاهدين عدلين مرضيين أو إقرار الفاعل على نفسه بذلك مرتين .

وإذا وطأ ميتة كان حكمه حكم من وطأها حيّة ، فإن كانت زوجته كان عليه التّعزير بحسب ما يراه الإمام ، فإن لم تكن زوجته وكان محصناً كان عليه الرّجم وإن كان غير محصن كان عليه الحَد ، ويشبّ الحكم بذلك بشهادة شاهدين عدلين وإقرار الفاعل لذلك على نفسه مرتين .

المهذب

حَدَّ الاستمْناء :

وإذا استمنى بيده وأنزل كان عليه التعزير وليس عليه حدٌّ في ذلك والتعزير والتأديب في ذلك هو بحسب ما يراه الإمام ، وعن أمير المؤمنين عليه السلام : أنه ضرب يد من فعل ذلك حتى احمرت واستتابه وزوجه من بيت المال .

باب الحَدِّ في القيادة وشرب الخمر وكلّ مسكر من الشراب والفقاع وغير ذلك من الأشرية والمآكل المحظورة :

إذا جمع إنسان بين الرِّجال والنِّساء أو الرِّجال والغلمان للفجور كان عليه خمس وسبعون جلدة — وذلك ثلاثة أرباع حدِّ الزَّاني — ويُحَلَّق رأسه ويُشَهَّر في البلد الَّذي يفعل ذلك فيه ويُنفَى منه إلى بلد آخر، ويثبت الحكم بذلك بشهادة شاهدين عدلين أو إقرار الفاعل على نفسه بذلك مرّتين .

وإذا فعلت امرأة ذلك كان عليها مثل ما ذكرنا أنه يُفَعَّل بالرجل إلّا حلق الرّأس والإشهار والتنفى فإنّه لا يُفَعَّل بها شيء من ذلك .

وإذا رمى إنسان غيره بالفساد كان عليه التعزير بما دون حدِّ الفرية حتى لا يعود إلى أذى المسلمين بذلك .

وإذا شرب إنسان خمرًا ونبيذًا أو مزرًا أو نقيعًا أو غير ذلك — من الأشرية التي تسكر — قليلها أو كثيرها وجب الحدّ ثمانون جلدة حرًا كان أو عبدًا مسلمًا كان أو كافرًا إلّا أنّ المسلم يقام عليه ذلك على كلّ حال شربه عليها والكافر لا يُحدّ إلّا بأن يظهر شرب ذلك بين المسلمين أو يخرج بينهم سكران ، فإن استتر بذلك — فشربه في بيته أو كنيسته أو بيعته — لم يجز أن يُحدّ .

والحدّ يقام على شارب الخمر وكلّ مسكر من الشراب قليلًا كان أو كثيرًا لأنّ القليل منه يوجب الحدّ كما يوجبه الكثير لا يختلف الحكم في ذلك .

ويثبت الحكم في ما ذكرناه بشهادة شاهدين عدلين أو بالإقرار بذلك ، فإن شهد أحد الشاهدين بالشرب والآخر بالقيء قبلت شهادتهما ووجب بها الحدّ أو يقرّ على

باب الحدود

نفسه بشرب ذلك مرتين .

ولا يجوز أن تقبل شهادة على شهادة في الحدود ، ولا يجوز أيضاً أن يكفل من وجب عليه الحد بل يجب أن يقام ذلك عليه على الفور والبدار ، ولا يجوز أيضاً الشفاعة في إسقاط شيء من الحدود لا عند الإمام ولا عند غيره من جميع الناس .
وإذا استحل إنسان شرب شيء من الخمر حلّ دمه وكان على الإمام عليه السلام أن يستتيبه ، فإن تاب أقام عليه الحد إن كان شربه وإن لم يتب قتله .
وإذا استحلّ شرب شيء من المسكر المخالف للخمر لم يحلّ دمه وللإمام أن يعزّره إن رأى ذلك ، ويُجلّد شارب الخمر وغيره من الأشربة المسكرة على ظهره وكتفه عرياناً ولا يضرب على وجهه وفرجه .

وإذا أكل إنسان شيئاً من الأطعمة وفيه شيء من الخمر أو اصطنع به أو استعمل دواء فيه منه وهو عالم به كان عليه الحد ثمانون جلدة ، فإن لم يكن عالماً به لم يكن عليه شيء .

ولا يجوز مجالسة شراب الخمر وكلّ مسكر ولا الجلوس على مائدة يشرب عليهما شيء من ذلك خمرًا كان أو غيره وكذلك حكم الفقاع ، ومن فعل ذلك وجب عليه التأديب بحسب ما يراه الإمام .

وإذا كان شارب المسكر سكران لم يُقَمّ الحدّ عليه حتى يفيق ثم يقام عليه ذلك ، وإذا أُقيم عليه الحدّ مرتين وعاد إلى شربه بالثالثة كان عليه القتل .

وإذا باع إنسان الخمر أو غيره من الشراب المسكر أو اشتراه كان عليه التأديب ، فإن فعل ذلك وهو مستحلّ له استتيب فإن تاب وإلاّ وجب عليه القتل مثل ما يجب على المرتد .

والحكم في شرب الفقاع في وجوب الحدّ عليه وتأديب من يتجرّفيه وتعزير من يستعمله حكم الخمر سواء .

وإذا شرب إنسان خمرًا أو غيرها ممّا يوجب الحدّ والتأديب ثم تاب قبل قيام البيّنة عليه بذلك سقط الحدّ عنه وإن تاب بعد قيام البيّنة عليه به أُقيم الحدّ عليه ،

المهذب

فإن أقرّ على نفسه وتاب بعد الإقرار جاز للإمام عليه السلام أن يعفو عنه وكان مخيراً بين ذلك وبين إقامة الحدّ عليه .

فإن شرب المسكر في شهر رمضان أو في مكان شريف مثل حرم الله تعالى وحرم رسوله أو أحد الأئمة عليهم السلام أُقيم عليه الحدّ وأُذّب زائداً على ذلك لانتهاكه حرمة الحرم الذي ذكرناه .

وإذا كان الإنسان مولوداً على فطرة الإسلام واستحلّ شيئاً من الدّم والميتة أو لحم الخنزير كان مرتدّاً ووجب عليه القتل وإذا تناول منه شيئاً وهو محرم له كان عليه التعزير، فإن عاد إلى ذلك أُذّب وغلّظت عقوبته وإن تكرّر منه ذلك دفعات ووجب عليه القتل .

وإذا قامت البيّنة على الإنسان بتحريم الرّبا وأكله عوقب حتّى يتوب ، فإن استحلّ ذلك ووجب عليه القتل ، فإن أُذّب مرتين وعاد إلى ذلك ثالثة كان عليه القتل .

وإذا اتّجر إنسان في السّموم القاتلة كان عليه العقاب والتّأديب ، وإن استمرّ على ذلك ولم ينته عنه ووجب عليه القتل .

وإذا أكل لحم السمك المحرم كالمارماهي والجريّ ومسوخ السمك كلّها ومسوخ البرّ والطحال وسباع الطير وما جرى مجرى ذلك من المحرمات ووجب عليه التعزير فإذا عاد أُذّب ثانية ، فإن استحلّ شيئاً ممّا ذكرناه ووجب القتل عليه .

باب الحدّ في السرقة :

الحدّ الذي تقطع يد السّارق فيه ربع دينار أو أكثر منه أو ما قيمته ذلك من أيّ جنس ، فإن كان من ذهب مضروب منقوش قطع به وإن كان تبرّاً من ذهب المعادن ونحتاج إلى سكّ وعلاج لم يجب القطع به وإن كان ذهباً خالصاً غير مضروب جاز القطع به .

والقطع إنّما يجب بما ذكرنا ذلك إذا سُرق من حرز، والحرز هو كلّ موضع لم

باب الحدود

يكن لغير المتصرف الدخول فيه وإليه إلا باذنه أو يكون مقفلاً عليه أو مدفوناً ، وكل موضع يطرقه الناس أجمع ولا يختص واحدًا منهم فليس ذلك بحرز وهو مثل الخانات والحمامات والأرحية والمساجد وما أشبه ذلك .

فإذا سرق بالغ كامل العقل وكانت الشبهة غير مرتفعة وجب عليه القطع حرًا كان أو عبدًا مسلمًا كان أو كافرًا .

فإن سرق من غير حرز لم يجب عليه القطع ، وإذا كان الشيء في الخانات ونحوها مما ليس بحرز مدفوناً أو مقفلاً عليه فسرقه إنسان كان عليه القطع لأن صاحبه قد أحزره بالدفن والقفل ، وقد ذكرنا : أن الحرز هو كل موضع لم يكن لغير المتصرف فيه الدخول إليه إلا باذنه .

فإن كان هذا الموضع مفتوحاً غير مغلق ولا مقفل كالدار وما أشبهها ، وفيها بيوت مغلقة وفي قاعاتها شيء لم يكن ذلك في حرز وما يكون داخل البيوت المغلقة في حرز ، فإن سرق سارقاً مما في هذه الدار المفتوح بابها مما هو في قاعاتها وخارج عن بيوتها المقفلة لم يكن سارقاً من حرز ، فإن كان بابها مغلقاً عليها كان ما في قاعاتها وبيوتها في حرز ولو كانت أبواب بيوتها وخزائنها مفتوحة ، فإن كان بابها مفتوحاً وأبواب بيوتها وخزائنها مفتوحة لم يكن ذلك حرزاً ، وإن كان صاحبها فيها وكانت أبوابها مفتوحة فليس شيء منها بحرز إلا ما كان يراعيه ببصره دون غيره وكذلك ما جرى مجرى الدار من المنازل وما أشبهها .

وأما باب الدار فإذا نصب ودار في مكانه كان في حرز سواء كان مغلقاً أو مفتوحاً وأما أبواب البيوت والخزائن التي دخلها فهي كالمتاع في الدار ، فإن كانت هذه الأبواب مغلقة فهي في حرز وإن كان باب الدار مغلقاً فهي في حرز .

وأما حلقة الدار إن كانت قد سُمرت فيه فهي في حرز لأن العادة جارية في الاحتراز عليها بسمرها في الباب ، فإن قلعها إنسان وكانت قيمتها نصاباً كان عليه القطع .

وأما حائط الدار والذي فيه مبنى من آجر أو حجر أو خشب فهو في حرز لأن ما

المهذب

كان حرزاً لغيره في نفسه حرز، فإن هدم إنسان شيئاً من الحائط وأخذ منه ما قسمته النصاب كان عليه القطع.

وإذا أخرج السارق متاعاً من بيت في الدار إلى صحنها وكان باب البيت مفتوحاً وكذلك باب الدار لم يكن عليه قطع لأنه لم يخرج من حرز، فإن كان باب الدار مفتوحاً وباب البيت مغلقاً على المتاع كان عليه القطع لأنه قد أخرجه من حرز إلى غير حرز لأن باب الدار إذا كان مفتوحاً لم يكن صحنها حرزاً وإن كان باب الدار مغلقاً وباب البيت مفتوحاً وأخرج المتاع منه إلى الصحن لم يجب عليه القطع لأن البيت إذا كان مفتوحاً لم يكن حرزاً فإذا أخرجه إلى الصحن كان قد أخرجه من غير حرز إلى ما هو حرز فلا قطع عليه، وإن كان باب البيت مغلقاً وباب الدار مغلقاً وأخرج المتاع من البيت إلى الصحن لم يكن عليه القطع لأنه أخرجه من حرز إلى حرز.

فإن كان الموضع من الخانات التي فيها بيوت ولكل إنسان بيت مقفل والصحن مشترك بين الجماعة التي فيه كان كل بيت مقفل فيه حرزاً لما فيه، فإن نقه إنسان أو كسر قفله وأخرج منه ما قيمته نصاب إلى صحن الخان كان عليه القطع لأنه أخرج ذلك من حرز إلى غير حرز فإن الخان يجري مجرى الدرب الذي فيه حجرتان، الحجرة حرزاً لما فيها.

فإذا أخرج السارق من الحجرة شيئاً إلى الدرب فقد أخرجه من حرز إلى غير حرز وكذلك الخان مع بيوته، ولا فرق في ذلك بين أن يكون باب الخان مغلقاً أو مفتوحاً بخلاف ما ذكرناه في الدار لأن صحنه مشترك بين الناس، وليس صحن الدار التي ينفرد بها واحد جارية هذا المجرى.

وإذا نقب اثنان موضعاً ودخل أحدهما فأخذ المتاع ووضع في موضع النقب وأخذ الآخر منه لم يجب على واحد منهما لأنه لم يخرج من كمال الحرز ويجري مجرى أن يضعه في بعض البيت ويجتاز مجتازاً فيأخذه من النقب فإنه لا قطع على واحد منها، وإذا نقب واحد منها ودخل الآخر فأخرج نصاباً لم يكن عليهما قطع.

باب الحدود

وإذا كان في الحرز ماء يجري فأخذ المتاع فوضعه على الماء فأخرجه الماء من الحرز ثم أخذه كان عليه القطع لأنه أخرج المتاع بآلة كما لو أخرجه بخشبة أو جرّه بحبل أو ما أشبه ذلك، وكذلك لو وضعه على دابة وساقها فخرجت به الدابة كان عليه القطع لأنه خرج بفعله وكذلك لو وضعه عليها ولم يسقها.

فإن كان في الحرز ماء راكد فوضع المتاع فيه فانفجر وخرج المتاع معه لم يكن عليه القطع لأنه خرج بغير قصد، فإن أخذ المتاع ورمى به خارج الحرز فطيرته الرّيح وأعانتته على إخراجها ولولا الرّيح لما خرج كان عليه القطع لأن الاعتبار بابتداء فعله لا بمعاونة الرّيح على نقله، ويجري مجرى رميه منها في الغرض فإنّه إذا رماه وأطارته الرّيح فأصاب الغرض كان له إصابة في أن الاعتبار بابتداء فعله لا بمعاونة الرّيح له.

وإذا دخل حرزاً فأخذ منه جوهرة فبلعها فخرج منها وهي باقية في جوفه كان عليه القطع لأنه أخرجهما في وعاء كما لو جعلها في جراب أو ما أشبه ذلك وقد ذكر: أنه لا قطع عليه، وما ذكرناه أظهر.

وإذا كان في الحرز شاة فذبّحها وكانت قيمتها قبل الذّبح ربع دينار ونقصت عن ذلك بعد الذّبح وأخرجها بعد ذلك لم يجب عليه القطع لأن ذلك إنما يجب عليه إذا أخرج من الحرز نصاباً كاملاً وهذه الشاة بعد ذبحها ليست كذلك.

وإذا اشترك ثلاثة نفر في إخراج نصاب من الحرز قطع جميعهم وإن كان أقل من نصاب لم يُقَطَّعوا.

وإذا نقب اثنان موضعاً ودخله الواحد منها فأخذ السرقة وأخرج يده من الحرز والسرقة فيها فأخذها الخارج من الحرز أو رمى بها إلى خارج الحرز فأخذها الخارج كان له القطع على الذي أخرج يده وهو فيها والذي رمى بها، وليس على الخارج من الحرز قطع.

وإذا نقب موضعاً فدخل الواحد منها فحمل السرقة ووضعها قريباً من البيت فأدخل الخارج يده إلى الحرز فأخذها كان عليه القطع دون الذي هو داخل الحرز. وإذا نقب إنساناً حرزاً وهتكه ومضى عنه ولم يخرج منه شيئاً واجتاز آخر فوجد

المهذب

الحرز مهتوكًا بالتقب فدخل وأخرج السرقة منه لم يجب على واحد منهما قطع لأنّ الأول نقب ولم يأخذ شيئًا ولا أخرجه والثاني أخرجه من حرز مهتوك .

وإذا نقب إنسان وحده موضعًا ودخله وأخرج منه ثمن دينار ثم جاء الليلة الثانية فأخرج منه ثمن دينار كان عليه القطع ، وقال بعض الناس : ليس عليه قطع ، وما ذكرناه هو الصحيح لأنّه أخرج نصابًا من حرز هتكه هو ، وكذلك القول لو أخرج ثمن دينار ثم عاد من ليلته وأخرج ثمن دينار آخر في أنّ عليه القطع .

وإذا نقب ودخل الحرز فذبح شاة كان عليه ما بين قيمتها حيّة ومذبوحة ، فإن أخرجها بعد الذبح وكان قيمتها نصابًا كان عليه القطع وإن كان قيمتها أقلّ من نصاب لم يجب عليه القطع .

وإذا كانت المسألة بحالها فأخذ ثوبًا فشقه كان عليه ما نقص بالتخريق ، فإن أخرجه من الحرز وقيمته نصاب كان عليه القطع وإن كانت أقلّ من نصاب لم يكن عليه قطع .

وإذا سرق إنسان شيئًا يجب فيه القطع ولم يُقطع حتى ملكه بابتياح أو هبة أو ما أشبه ذلك لم يسقط القطع عنه سواء ملكه قبل الترافع إلى الحاكم أو بعده إلّا أنّه إذا ملكه قبل الترافع إلى الحاكم لم يقطع لأنّ القطع سقط عنه لكن لأنّه لا مطالبة له بذلك ، ولا قطع بغيره مطالبة السرقة .

وإذا نقب حرزًا ومعه صبي صغير ليس له تميز ثم أمره بدخول الحرز فدخله وأخرج السرقة فأخذها هو كان عليه القطع لقوله تعالى : **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ، ولم يفرق .

وإذا سرق حرزًا صغيرًا وكان عليه حلى كان عليه القطع .

وإذا ثبت بينة على إنسان بأنه سرق من حرز رجل نصابًا فقال السارق : المال لي ، كان القول قول صاحب الحرز أنّ المال له لأنّه قد ثبت أنّه أخذه منه ، فإذا حلف لم يلزم السارق قطع لأنّه صار حقًا وصار شبهة لوقوع التنازع في المال والحد لا يجب مع الشبهة .

باب الحدود

وإذا سرق إنسان من ستارة الكعبة وهى تحيطة عليها ما قيمته ربع دينار كان عليه القطع لأن الرواية عندنا تضمنت : أن القائم عليه السلام إذا ظهر قطع أيدي بنى شعبة وقال : هؤلاء سراق الله ، وذلك يدل على أن فى ذلك قطعاً .

وإذا استعار إنسان من غيره بيتاً فجعل متاعه فيه فنقب المعير له وسرق المتاع كان عليه القطع ، وإذا سرق الضيف من حرز مضيئه نصاباً لم يجب عليه القطع . وإذا أخرج التباش الكفن من القبر إلى وجه الأرض كان عليه القطع ، فإن أخرجه من اللحد إلى بعض القبر لم يجب عليه القطع .

وإذا سرق إنسان من الغنيمة وكان ممتن له فيها نصيب وكان ما سرقه أكثر من نصيبه مما يكون بعده نصاباً يجب فيه القطع أو أكثر من ذلك كان عليه القطع وإذا كان أقل من ذلك لم يجب عليه قطع ، وإن كان السارق ممتن ليس له نصيب فى الغنيمة وكان من أصحاب الخمس كان حكمه فيما يسرقه مثل ما قدّمناه ممتن له نصيب من الغنيمة فى أنه إن كان ما سرقه أكثر من سهمه بمقدار نصاب يجب فيه القطع وإن كان أقل من ذلك لم يقطع ، وإن سرق واحد من هؤلاء ما يكون مقداره مقدار ما يصيب من الغنائم أو سهمه من الخمس إن لم يكن من أصحاب الغنيمة لم يكن عليه قطع ، وإن كان السارق من غير الغانمين وغير أصحاب الخمس فسرق وأحد من الغانمين من الأربعة الأخماس وليس هو من أصحاب الخمس كان عليه القطع على كلّ حال .

باب ذكر من لا يقام عليه الحد :

قد سلف قولنا : بأن الحامل والتفساء والمستحاضة لا يقام عليهن حدوهن كذلك ، وذكرنا أيضاً : أنه لا يقام الحد على من وجب عليه فى الحر الشديد ولا فى البرد الشديد وكيف يقام عليهن وكذلك ما يتعلق بالمرضى ، فلا وجه لإعادته . فإن دخل إنسان حماماً فسرق ثيابه فإن كان دفعها إلى الحمامى وأمره بحفظها كان الحمامى مودعاً ، فإن راعاها مراعاة جيدة بأن لم يترك النظر إليها احتياطاً فى

المهذب

حفظها فسُرقت بحيث لا يعلم لم يكن عليه شيء وكان على السارق ضمانها والقطع ، فإن تواني الحَمَامَى في مراعاتها أو نام في حفظها أو اشتغل بالحديث أو غيره أو أعرض عنها أو وضع الثياب خلفه فسُرقت كان على الحَمَامَى ضمانها لأنه مفترط في حفظها وكان على السارق غرمها ولم يكن عليه قطع لأنه لم يسرقها من حرز .

فإن دخل الحَمَامَ وجعل ثيابه على حصير أو علقها على وتد بحسب ما جرت العادة به ولم يدفعها إلى الحَمَامَى ولا استحفظه إياها فليس الحَمَامَى مودعاً لذلك وهذه الثياب في غير حرز ، فإن سُرقت لم يجب على سارقها قطع لأنه سرقها من غير حرز كما قدّمناه ولأنّ المكان مأذون في الدخول إليه واستطرقه فما جعل فيه كان في غير حرز .

وإذا شرب الذَمَى الخمر من غير أن يتظاهر بذلك بين المسلمين فقد ذكرنا : أنه لا حدّ عليه .

وإذا كان الذَمَى مجوسياً فنكح أمه غير متظاهر بذلك لم يكن عليه حدّ لأنه بذل الجزية على مقامه على دينه واعتقاده ، فإذا كان هذا النكاح ممّا يقتضيه دينه لم يجز الاعتراض عليه فيه .

وإذا سرق من نماء الوقف وهو من أهله لم يُقَطَّع لأنّ له فيه حقّاً كما لو سرق من بيت المال .

وإذا سرق وله يمين كاملة أو ناقصة وقد ذهب أصابعها إلّا واحدة قُطعت هذه اليمين ، فإن لم يكن فيه إصبع فإنما يكفى الكف وحدها أو بعض الكف لم يُقَطَّع لأنّ القطع لا يتعلّق عندنا إلّا بالأصابع فمن لم يكن له أصابع لم يجب عليه قطع غيرها إلّا بدليل .

فإن كانت شلاء فذكر أهل الخبرة بالطّب : أنها إن قُطعت بقيت أفواه العروق مفتحة ، كانت كالمعدومة ، فإن ذكروا : أنها تندمل ، قُطعت الشلاء .

فإن سرق ويمينه كاملة ثم ذهب قبل أن تُقَطَّع بالسّرقة لمرض أو آكلة أو آفة سقط عنه القطع .

باب الحدود

وإذا سرق وليس له يمين قُطعت رجله اليسرى ، وذكر : أنه قُطع يساره ، والأول أظهر .

وإذا سرق من غير حرز لم يُقَطَّع في شيء من ذلك ، وإذا سرق العبد من مال سيده لم يُقَطَّع ، وإذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر من غير حرز لم يُقَطَّع ، وإذا سرق من مال ابنه أو ابنته وأولادهما وإن نزلوا لم يُقَطَّع ، وإذا سرق من بيت المال أو الغنيمة مقدار ما له فيه من العطاء والاستحقاق لم يُقَطَّع .

وليس في الكلب والخنزير قطع لأنهما حرام وكذلك ثمنهما .

وإذا ترك الجمال الجمال والأحمال في مكان ومضى لحاجة كان كل ما معها من متاع وغيره في غير حرز لا قطع في شيء من ذلك .

وإذا أقر بالسرقة مختارًا ورجع عن ذلك سقط عنه القطع وكان عليه رد السرقة .

وإذا تاب من السرقة قبل قيام البينة عليه بذلك ثم قامت عليه بعد ذلك لم يجب عليه قطع وكان عليه رد السرقة ، وإذا سرق مأكولاً في عام مجاعة لم يكن عليه قطع .

وإذا سرق شيئاً من جيب إنسان أو كتمه وكانا ظاهرين لم يكن عليه قطع وكان عليه التأديب ، فإن كانا باطنين كان عليه القطع .

وإذا سرق شيئاً من الفواكه وهي في الشجرة لم يكن عليه قطع وكان عليه التأديب .

وما زاد على ذلك فقد تقدم ذكره فلا وجه لإعادته .

باب صفة قطع اليد والرجل في السرقة :

إذا وجب على إنسان قطع يده في السرقة قُطعت يده اليمنى من أصول الأصابع ، فإن سرق ثانياً قُطعت رجله اليسرى من أصل الساق عند معقد الشراك من ظهر القدم وترك له ما يعتمد عليه ، فإن سرق ثالثاً خُلد الحبس ، فإن سرق رابعاً قُتل .

فإذا قُدم لقطع يده فينبغي : أن يجلس ولا يُقَطَّع وهو قائم ، ويُضَبَّط ضبطاً جيداً لئلا يضطرب ويتحرك فيجنى على نفسه ، وتُشد يده بحبل ، ويُمدَّ حتى تبين

المهذب

المفاصل من أصابعه ، ويوضع يده على لوح أو غيره ممّا يسهل ويعتجل قطعه ، ويوضع على المفصل سكّين حادّ ويدقّ من فوقها دقة واحدة حتّى ينقطع ذلك بأعجل ما يمكن إن أمكن ذلك أو يوضع على ذلك شيء حادّ ويُمَدّ عليه مدّة واحدة ، ولا يُكرّر القطع فيُعذّب المقطوع بذلك لأنّ الغرض إقامة الحدة عليه من غير تعذيب له فإن علم القاطع ما هو أعجل من ذلك في القطع قطع به .

وإذا قُطعت اليد حُسمت — والحسم أن يُغلى الزيت فإذا قُطعت جُعل موضع القطع في الزيت المغلّى حتّى يسدّ أفواه العروق وينحسم خروج الدّم منها — فإن لم يفعل الإمام ذلك لم يكن عليه شيء لأنّ الدّى عليه إقامة الحدة ليس عليه مداواة المحدود ، فإن شاء المقطوع مداواة نفسه كان له ذلك ، وإذا حُسمت اليد عُلقّت في عنقه ساعة لأنّ ذلك أُلزجر وأردع ولأنّ ذلك من السنّة لأنه مروى : أن التّبيّ صلّى الله عليه وآله فعله .

باب الحدة في القرية وما يوجب التعزير :

إذا كان الإنسان بالغاً كامل العقل رجلاً كان أو امرأة حرّاً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً وافترى على غيره من الأحرار البالغين المسلمين بأن قذفه بالزّنا أو باللواط أو بآثمه منكوح أو بما جرى مجرى ذلك أو ما هو في معناه بأيّ لغة كانت وكان عارفاً بموضع اللّغة وفائدتها وجب عليه حدّ القاذف وهو ثمانون جلدة حرّاً كان أو عبداً .

فإن قال له شيئاً ممّا ذكرناه وهو غير عالم بفائدة تلك اللّغة ولا موضع لفظها لم يجب عليه حدّ ولا غيره ، ويجب أن يُراعى في المقذوف شرائط إذا تكاملت فيه وجب حدّ القاذف له وإذا اختلّ جميعها أو بعضها لم يجب حده وهي : أن يكون بالغاً عاقلاً حرّاً مسلماً عفيفاً عن الزّنا .

وإذا افترى على امرأة فقذفها بأنّها زانية أو قد زنت وجب الحدّ عليه كما يجب عليه ذلك إذا قذف الرّجل بشيء من ذلك سواء ، وإذا قال شيئاً من ذلك وهو غير

باب الحدود

بالغ لم يكن عليه حدّ وكان عليه التأديب وكذلك إن قاله لمن هو غير بالغ .
فإن قال ذلك لعبد أو أمة أو كافر أو كافرة وجب عليه التعزير ولم يجب عليه حدّ لئلا يؤذى الممالك وأهل الذمة .

وإذا قال لغيره : يابن الزّاني ، أو يابن الزّانية ، أو قد زنت بك أمك ، أو وُلدت من الزّنا ، وجب عليه الحدّ وكانت المطالبة بذلك إلى أولياء المقول له ذلك فإن عفت عنه كان جائزاً .

فإن كانت ميّنة ولم يكن لها ولد إلّا المقدوف كان له المطالبة بذلك أو العفو عنه ، فإن كان لها من الأولياء أكثر من واحد وعفا بعضهم دون بعض كان لمن [لم] يعف عنهم المطالبة بإقامة الحدّ عليه على كماله .

وإن قال لغيره : يابن الزّاني ، أو زنا بك أبوك أو لاط ، وجب عليه الحدّ لأبيه ، ويجرى الحكم في العفوها هنا أو المطالبة بذلك إن كان الأب حياً أو ميّناً مجرى ما تقدّم ذكره في الأمّ سواء .

ومن عفا عن الحدّ من الأولياء مع كون من قُذف حياً لم يجز عفوهُ وإنما يجوز له ذلك إذا كان ميّناً ، ومن عفا عن شيء من الحدود لم يجز له أن يطالبه ما عفا عنه بعد ذلك ولا الرجوع فيه .

وإذا قال له : يابن الزّانيين ، أو زنا بك أبواك ، أو أبواك زانيان ، كان عليه حدّان : أحدهما للأب والآخر للأمّ ، فإن كان الأبوان حيّين كان لهم المطالبة بذلك أو العفو عنه وإن كانا ميّتين كان ذلك لأوليائهما كما قدّمناه .

وحكم العمّ والعمة والخال والخالة وغيرهم من ذوى الأرحام حكم الأخ والأخت في أنّ الوليّ الأولى بهم يقوم بمطالبتهم الحدّ وله العفو عنه أيضاً عن ذلك على ما تقدّم بيانه .

وإذا قال : ابنتك زانية ، أو قد زنت ، أو ابنك زان أو لاط ، وجب الحدّ عليه وللمقدوف المطالبة بذلك أو العفو عنه سواء كان الابن والبنّت حيّين أو ميّتين ، فإن سبقه الابن أو البنّت إلى العفو كان ذلك ماضياً .

المهذب

وإذا قال لغيره : يازانى ، وأقيم عليه الحدّ ثمّ قال ذلك ثانياً كان عليه الحدّ أيضاً ثانياً ، فإنّ قال له ذلك ثالثاً كان عليه أيضاً الحدّ ثالثاً ، فإنّ قال له : الذى قلته لك كان صحيحاً ، كان عليه التعزير ولم يجب عليه حدّ .

وإذا قال له دفعات كثيرة واحدة بعد أخرى : يازانى ، ولم يقم عليه فى شيء منها حدّ لم يكن عليه غير حدّ واحد .

وإذا أقيم على إنسان حدّ ثلاث مرّات وجب عليه القتل فى الرّابعة .
وإذا قال لجماعة من الرّجال أو النساء أو الرّجال والنساء : يازانة ، أو قد زنيتم ، أو زنوا ، وجأؤوا به مجتمعين وجب لهم عليه حدّ واحد وإن جأؤوا به مفترقين كان عليه لكلّ واحد منهم حدّ واحد .

وإذا قال لغيره : قد زنيّت بفلانة ، وكانت المرأة ممّن يجب الحدّ لها كان عليه حدّان : حدّ للرّجل وحدّ للمرأة ، وإذا قال له : قد لطت بفلان ، كان عليه من الحدّ أيضاً مثل ذلك .

فإنّ كان الرّجل أو المرأة غير بالغة أو كانا بالغين ولم يكونا حرّين أو لم يكونا مسلمين كان عليه الحدّ لقذفه إيّاه والتّعزير لأنّه نسبه إلى المذكورين .
وإذا قال لرجل : يازوج الزّانية ، أو زنت زوجتك ، وجب الحدّ للزّوجة وكان لها المطالبة بذلك أو العفو إن كانت حيّة ، فإنّ كانت ميتة كان ذلك لأوليائها وليس للزوج شيء فى الحدّ .

وإذا قال لمملوك أو كافر : يابن الزّانية ، أو يابن الزّانى ، وكان أبواه حرّين مسلمين كان عليه الحدّ لأنّ الحدّ لمن يواجهه بالقذف فكان له الحدّ كاملاً .

وإذا قال لمسلم : يابن الزّانية ، أو أمك زانية ، وكانت الأمّ كافرة أو مملوكة كان عليه الحدّ لحرمة ولدها الحرّ المسلم .

وإذا تقاذف بعض أهل الذّمّة بغضّاً كان عليهم التعزير ولا حدّ عليهم ، وكذلك الحكم فى العبيد والصبيان .

وإذا قال لابن الملاعنة : يابن الزّانية ، أو قد زنت بك أمك ، كان عليه الحدّ لأّمه .

باب الحدود

إذا كانت أم ولد الزنا قد أُقيم عليها وقال له إنسان : زنت بك أمك ، أو قال لك : يابن الزانية ، كان عليه التعزير ولم يجب عليه حد ، وإذا قال له ذلك وكانت قد تابت وأظهرت التوبة وجب الحد عليه .

وإذا قذف محصناً أو محصنة لم تُقبل شهادته بعد ذلك إلا أن يتوب أو يرجع ، وليس تصح توبته من ذلك إلا بأن يكذب نفسه في ملأ من الناس في المكان الذي قذف فيه ، ويثبت الحد بالقذف بشهادة شاهدين عدلين أو إقرار القاذف على نفسه بذلك مرتين .

وإذا ثبت ذلك أُقيم الحد عليه ولا يكون الحد في القذف مثل الجلد في الزنا في القوة والشدة بل يكون دون ذلك ، ويُجلد القاذف فوق الثياب ولا ينزع عنه .

ولا يجوز للإمام عليه السلام العفو عن القاذف لأن ذلك إلى المقذوف دون غيره من سائر الناس ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الحد ثبت على القاذف بيّنة أو إقرار أو تاب أو لم يتب فإن العفو في جميع ذلك إلى المقذوف كما ذكرناه فيما سلف .

وإذا قذف إنسان مكاتباً ضرب بحساب ما عُتق منه حد الحر ، ويُعزّر بما يبقى فيه من الرّق .

وإذا قال لامرأة : يازانية أنا زنيت بك ، وجب عليه حد القاذف لقذفه ولم يجب عليه شيء فيما ذكرناه عن نفسه من الزنا إلا أن يقر أربع مرّات فيجب حينئذ عليه حد الزنا .

وإذا قال لولده : قد زنيت ، أو يازاني ، لم يجب عليه حد ، فإن قال له : يابن الزانية ، ولم ينتف منه كان عليه الحد لزوجه — أم المقذوف — إن كانت حية وإن كانت ميتة وكان وليّها ولده لم يكن له المطالبة بالحد ، فإن كان له أولاد من غيره أو قرابة كان المطالبة بالحد ، فإن انتفى من ولده كان عليه أن يلاعن أمّه ، وقد سلف ذكر كيفية اللعان .

فإن انتفى منه بعد إقراره به كان عليه الحد ، وإن كان قذفها بعد اللعان كان

المهذب

عليه الحد أيضاً .

وإذا تقاذف اثنان بما يجب الحد فيه لم يجب على واحد منهما حد لصاحبه وكان عليهما التعزير .

وإذا قال لغيره : يا كسحان ، أو يا قرنان ، أو ياديوث ، وكان متكلمًا باللغة التي يفيد فيها بهذا اللفظ رمية بأخت أو زوجة وكان عالمًا بفائدة اللفظة عارفًا بها كان عليه الحد ، فإن لم يكن عارفًا بفائدة اللفظ لم يكن عليه حد القذف ، ويُنظر في عاداته واستعماله هذه اللفظة فإن كان قبيحًا غير أنه لا يفيد القذف أدب وعُزْر ، فإن أفاد غير ذلك في عاداته لم يجب عليه شيء .

وإذا قال لغيره : يا فاسق ، أو يا خائن ، أو يا شارب الخمر ، وهو على ظاهر العدالة لم يجب عليه حد قاذف وكان عليه التأديب .

وإذا قال : حلت بك أمك في حيضها ، أو أنت ولد حرام ، كان عليه التعزير ولم يجب عليه حد القذف .

وإذا قال للمسلم : أنت وضع ، أو ربيع ، أو مسخ ، أو خسيس ، أو خنزير أو ما أشبه ذلك ، كان عليه التعزير ، فإن كان المقول له كافرًا يستحق الاستخفاف والإهانة لم يجب عليه شيء .

وإذا قال لغيره : يا كافر ، وهو على ظاهر الإسلام ضُرب ضربًا وجيعًا ، فإن كان المقول له يجحد فريضة عامة معلومة في شرع الإسلام لم يجب عليه شيء .

وإذا وجه غيره بكلام محتمل للسب وغيره أدب وعُزْر حتى لا يعرض بأهل الإيمان ، وإذا عيّر بشيء من بلاء الله تعالى مثل البرص والجذام والعمى والجنون وما أشبه ذلك أو أظهر عنه ما هو مستور من بلاء الله تعالى كان عليه التأديب إلا أن يكون المُعَيَّر به ضالًا كافرًا .

وكل لفظ يؤدي به الإنسان غيره من المسلمين فإنه يجب على المتكلم به التعزير .

وإذا نبز إنسان مسلمًا أو اغتابه ويثبت عليه بيّنة بذلك وجب عليه التأديب ،

باب الحدود

وإذا قال لزوجته بعد دخوله بها: لم أجذك عذراء، كان عليه التعزير.

وإذا سبَّ إنسان النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله أو أحداً من الأئمة عليهم السَّلام كان عليه القتل وحلَّ لمن سمعه قتله إن لم يخف على نفسه أو على غيره، فإن خاف على شيء من ذلك أو خاف ضرراً يدخل على بعض المؤمنين في الحال أو في المستقبل فلا يتعرَّض لقتله ويتركه.

وإذا هجا إنساناً مسلماً وجب عليه التأديب، فإن هجا أهل الضَّلال لم يلزمه شيء.

وإذا ادَّعى رجل أنه نبي كان عليه القتل وحلَّ دمه، وإذا قال إنسان: لا أدري النَّبيُّ صادق أو كاذب وأنا شاكٌّ في ذلك وجب قتله إلا أن يقرَّ به.

وإذا أفطر المسلم في شهر رمضان متعمداً من غير عذر يبيحه ذلك كان عليه التعزير والعقوبة الموجعة، وإن أفطر ثلاثة أيَّام سُئل: هل عليك في ذلك شيء أو لا؟ فإن قال: لا، كان عليك القتل، وإن قال: نعم، كان عليه من العقوبة ما يردعه عن مثل ذلك فإن لم يردعه كان عليه القتل.

وإذا قامت البينة على إنسان من المسلمين بالسَّحر كان عليه القتل، وإن كان كافراً وجب تأديبه وعقوبته.

وإذا أخطأ مملوك أو صبي أُدب بخمس ضربات إلى ست ولا يزداد على ذلك، وإذا ضرب إنسان عبده بما هو حدٌّ كان عليه عتقه كفاًرة لذلك.

وإذا كان المرتد مولوداً على فطرة الإسلام وجب قتله من غير استتابة، فإن تاب لم يكن لأحد عليه سبيل وإن لم يتب قُتل على كلِّ حال، والمرتدة عن الإسلام لا يجب عليها قتلٌ بل تُستتاب فإن لم تتب تُحبس أبداً وتُضرب في أوقات الصَّلاة ويُضيق عليها في المطعم والمشرب.

وإذا وطأ الرَّجل زوجته في حيضها وجب ضربة خمسة وعشرون سوطاً، فإن وطأها في شهر رمضان متعمداً كان عليه خمسة وعشرون سوطاً، فإن كانت المرأة قد طاوعته في ذلك كان عليها مثل ذلك، فإن أكرها كان عليه خمسون سوطاً، وأمَّا

المهذب

الكفارة التي تلزمها فقد تقدم ذكرها .
وشاهد الزور يجب أن يؤدب في قومهما أو في قبيلتهما ويُعزما ما أتلّفا بشهادتهما
إن كانا أتلّفا شيئاً بذلك .

باب حدود المحارب والخنّاق والتبّاش والمختلس والمحتال والمبتّج :
من كان من أهل الرّبة وجرد سلاحاً في برّ أو بحر أو في بلد أو في غير بلد في
ديار الإسلام أو في ديار الشّرك ليلاً أو نهاراً كان محارباً ، فإن قتل ولم يأخذ مالاً
كان عليه القتل ولا يجوز لأولياء المقتول العفو عنه على حال فإن عفوا عنه كان على
الإمام قتله ، فإن قتل وأخذ مالاً كان عليه ردّ المال أولاً ثمّ يُقطع بالسرقة ثمّ يُقتل
بعد ذلك ويُصلّب ، فإن أخذ المال ولم يقتل أحداً ولا جرحه كان عليه القطع ثمّ
التّفى من البلد الذي هو فيه ، وإن جرح ولم يأخذ مالاً ولا قتل أحداً كان عليه
القصاص والتّفى بعد ذلك من البلد الذي فعل فيه ذلك إلى غيره ، وإن لم يجرح ولا
أخذ مالاً كان عليه التّفى كما قدّمناه ويُكتّب إلى البلد الذي ينفي إليه : بأنّه منفي
محارب فلا يجالس ولا يبيع ولا يؤاكل ولا يشارب ، فإن انتقل إلى بلد آخر غير البلد
الذي نفى إليه كوتب إليه أيضاً بذلك ولا يزال يُفعل به ما ذكرناه إلى أن يتوب ،
فإن قصد بلاد الشّرك منع من الدّخول إليها ، فإن مكّنه من ذلك قوتلوا عليه .
واللّصّ محارب ، فإن دخل على إنسان كان له أن يدافعه عن نفسه ويقاتله ، فإن
أدى ذلك إلى قتله لم يكن عليه شيء وكان دمه هدراً .

وإذا قطع الطريق جماعة وأقروا بذلك كان حكمهم ما قدّمناه ، فإن لم يقرّوا
وقامت البيّنة عليهم بذلك كان حكمهم كما تقدّم أيضاً .

وإذا شهد شاهدان على أنّ هؤلاء قطعوا الطريق علينا وعلى القافلة وأخذوا متاعاً
لم يُلتفت إلى هذه الشهادة ولم تُقبل في حقّ أنفسهما لأنّهما شهدا لأنفسهما — ولم
تُقبل شهادة الإنسان لنفسه — ولا تُقبل شهادتهما للقافلة أيضاً لأنّهما قد أبانا عن
العداوة ، وشهادة العدو غير مقبولة على عدوه .

باب الحدود

وإذا شهد بعض اللصوص على بعض لم تُقبل شهادتهم ، وكذلك إن شهد الذين أخذت أموالهم بعض منهم لبعض لم تُقبل شهادتهم وشهادة غيرهم مقبولة في ذلك . وأما الخنثاق فإن عليه القتل بعد أن يسترجع منه ما أخذه ويُردّ على صاحبه ، فإن لم يوجد ذلك الشيء بعينه عُرم قيمته أو أُرش ما عيناه نقص من ثمنه إلا أن يعفو عنه صاحبه .

وأما التّبّاش فإنه إذا نبش القبر وأخذ كفن الميت كان عليه القطع كما يكون على السّارق سواء ، فإن نبش القبر ولم يأخذ منه شيئاً أُدب وغلّظت عقوبته ولم يكن عليه قطع على حال ، فإن تكرّر الفعل منه ولم يؤذبه الإمام كان له قتله ليرتدع غيره في المستقبل عن مثل ذلك .

وأما المختلس فهو الذي يستلب الشيء من الطرق والشوارع ظاهراً ، فإذا فعل شيئاً من ذلك وجب أن يعاقب عقوبة يرتدعه عن مثل ما فعله وذلك يكون بحسب ما يراه الإمام أصلح وأردع ، ولا يجب عليه قطع في ذلك على وجه من الوجوه . وأما المحتال فهو الذي يتحيل على أخذ أموال الناس بالخدعة والمكر وشهادات الزور وتزوير الكتب في الرسائل الكاذبة وما جرى مجرى ذلك ، فإذا فعل شيئاً من ذلك كان عليه التأديب وينبغي للإمام أن يعاقبه عقوبة تردعه عن فعل مثل ذلك في المستقبل ويُعَرم ما أخذه على كماله .

وأما المبتّج فإنه متى بتج غيره بشيء سقاه أو أطعمه حتى سكر منه وأخذ ماله وجب أن يعاقبه الإمام بحسب ما يراه ويسترجع منه ما أخذه ، فإن جنى الإسكار والبتج على ذلك الإنسان جناية كان عليه ضمان ما جناه .

فَتْوَى الْقُرَّانِ

للعبد بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن الراوندي

المتوفى ٥٧٣ هـ

كتاب الحدود

الحدّ في أصل اللّغة المنع، وحدّ العاصي سُمّي به لأنّه شيء يمنعه عن المعادة. والحدود في الشريعة معروفة موضوعة للعصاة لا يجوز أن يتجاوز عنها وقد أمر الله بها في أشياء مخصوصة، ونحن نذكر جميع وجوها ونفصل أحكامها باباً باباً إنشاء الله تعالى. وقال أبو عبد عليه السلام: إنّ في كتاب أمير المؤمنين عليه السلام: أنّه كان يضرب بالسّوط وبنصف السّوط وبعرض السّوط - يعني الحدود - إذا أتى بغلام أوجارية لم يدركا ولم يكن يبطل حدّاً من حدود الله، قيل له: كيف كان يضرب ببعرضه؟ قال: كان يأخذ السّوط بيده من وسطه فيضرب به أو من ثلثه فيضرب به على قدر أسنانهم كذلك يضربهم بالسّوط ولا يبطل حدّاً من حدود الله.

وقال: قال عليه السلام: إنّ الله حدّ حدوداً فلا تعتدوها وفرض فرائض فلا تنقصوها وسكت عن أشياء ولم يسكت عنها نسياناً لها فلا تتكلفوها رحمة من الله تعالى لكم فاقبلوها.

فصل:

قال الله تعالى: وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَاءكُمْ فَأَسْتَثْبِهُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ

فقه القرآن

فَإِنْ شَهِدُوا قَامِسُكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا.

شرع الله تعالى في بدء الإسلام إذا زنت الشَّيب أن تُحبَس حتى تموت والبكر أن تُؤذى وتوبَّخ حتى تتوب، ثم نسخ هذا الحكم فأوجب على الشَّيب الرِّجم وعلى البكر جلد مائة.

وروى عبادة بن الصَّامت أن النَّبِيَّ عليه السَّلام قال: خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والشَّيب بالشَّيب جلد مائة والرِّجم.

وقيل: المراد بالآية الأولى الشَّيب وبالثَّانية البكر، بدلالة أنه أضاف النساء إلينا في الأولى فقال: وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ، فكانت إضافة زوجية لأنه لو أراد غير الزَّوجات لقال من النساء، ولا فائدة للزوجية هنا إلا أنها ثيب.

وقال أكثر المفسرين: إن هذه الآية منسوخة، لأنه كان الفرض الأول أن المرأة إذا زنت وقامت عليها اليُنة بذلك أربعة شهود أن تُحبَس في البيت أبداً حتى تموت ثم تُسخ ذلك بالرِّجم في المحصنين والجلد في البكرين.

فصل:

وقوله: أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، قال ابن عباس: معنى السَّييل أنه الجلد للبكر مائة وللثَّيب المحصن الرِّجم.

وقوله: يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ، أي بالفاحشة فحذف الباء كما يقولون: أتيت أمراً عظيماً، أي بأمر عظيم.

وقال أبو مسلم: وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ، هي المرأة تخلو بالمرأة في الفاحشة المذكورة عنهن «أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» بالتزويج والاستغناء بالنكاح، وهذا خلاف ما عليه المفسرون لأنهم متفقون على أن الفاحشة المذكورة في الآية هي الزَّنا، وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السَّلام.

ولما نزل قوله: الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي، قال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والشَّيب بالشَّيب جلد مائة والرِّجم.

قال الحسن وقتادة: إذا جلد البكر فإنه يُنفى سنة، وهو مذهبننا.

كتاب الحدود

وقال الجبائي: النفي يجوز من طريق اجتهاد الإمام وأما من وجب عليه الجلد والرجم فإنه يُجلد أولاً ثم يُرجم، وأكثر الفقهاء على أنها لا يجتمعان في الشيخ الزاني المحصن أيضاً.

وثبت الرجم معلوم من جهة التواتر لا يختلج فيه شك ولا اعتداد بخلاف الخوارج فيه.

وأما قوله: وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُذَوْهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهَا المعنى بقوله: «اللَّذَانِ» فيه ثلاثة أقوال أقواها ما قال الحسن وعطاء: إنها الرجل والمرأة، وقال السدي وابن زيد: هما البكران من الرجال والنساء، وقال مجاهد: هما الرجلان الزانيان. قال الرماني: قول مجاهد لا يصح لأنه لو كان كذلك لكان للتنية معنى لأنه إنما يجيء الوعد والوعيد بلفظ الجمع لأنه لكل واحد منهم أول بلفظ الواحد لدلالته على الجنس الذي يعمهم جميعهم وأما التنية فلافائدة فيها، والأول أظهر.

وقال أبو مسلم: هما الرجلان يخلوان في الفاحشة بينهما. والذي عليه جمهور المفسرين أن الفاحشة هي الزنا ههنا وأن الحكم المذكور في هذه الآية منسوخ بالحد المفروض في سورة النور، وبعضهم قال: نسخها الحدود بالرجم أو الجلد. وقوله تعالى: فَأُذَوْهُمَا، قيل في معناه قولان: أحدهما قول ابن عباس وهو: التعيير باللسان والضرب بالنعال، وقال مجاهد: هو التوبيخ.

فإن قيل: كيف ذكر الأذى بعد الحبس؟

قلنا: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: قول الحسن: إن هذه الآية نزلت أولاً ثم أمر بأن يوضع في التلاوة بعد مكان الأذى أولاً ثم الحبس ثم بعد ذلك نسخ الحبس بالجلد أو الرجم. الثاني: قال السدي: إنه في البكرين خاصة دون الثيبين والأولى في الثيبين دون البكرين. الثالث: قول الفراء: إن هذه الآية نسخت الأولى.

وقال الجبائي: في الآية دلالة على نسخ القرآن بالسنة المقطوع بها لأنها نسخت بالرجم أو الجلد والرجم ثبت بالسنة ومن خالف في ذلك يقول: هذه الآية نسخت بالجلد في الزنا وأضيف إليه الرجم زيادة لانسخا، ولم يثبت نسخ القرآن بالسنة.

فقه القرآن

وأما الأذى المذكور في الآية فليس بمنسوخ فإن الزاني يُؤذى ويؤبّخ على فعله ويُذمّ، وإنما لا يقتصر عليه فزيد في الأذى إقامة الحدّ عليه، وإنما نسخ الاقتصار عليه. وروى أن امرأة أتت عمر فقالت: إني فجرت فأقم عليّ حدّ الله، فأمر برجمها وكان أمير المؤمنين عليه السّلام حاضراً فقال: له سلها كيف فجرت، قالت: كنت في فلاة من الأرض أصابني عطش شديد فرفعت لي خيمة فأتيته فأصببت فيها أعرابياً فسألته الماء فأبى عليّ أن يسقيني إلا أن أمكنه من نفسي فوليت منه هاربة فاشتدّ في العطش حتّى غارت عيناى فلمّا بلغ منّي أتيته فسقاني ووقع عليّ، فقال عليه السّلام: هذه التي قال الله تعالى: فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إثمَ عَلَيْهِ، هذه غير باغية ولا عادية، فخلّى سبيلها.

فصل:

أما قوله: الزّانية والزّاني فاجلدوا كلّ واحدٍ منهما مائة جَلْدَةٍ... الآية، فإنّ حكم الزّنا لا يثبت إلاّ بشيئين:

أحدهما: بإقرار الفاعل بذلك على نفسه مع كمال عقله من غير إجبار أربع مرّات في أربع مجالس، فلو أقرّ بالوطئ في الفرج أربعاً حكم له بالزّنا وإن أقرّ أقلّ من ذلك كان عليه التعزير.

والثاني: قيام البينة بالزّنا وهو أن يشهد أربعة عدول على مكلف بأنّه وطئ امرأة ليس بينه وبينها عقد ولا شبهة عقد وشاهدوا وطئها في الفرج، فإذا شهدوا كذلك قبلت شهادتهم وحُكم عليه بالزّنا ووجب عليه ما يجب على فاعله من أيّ قسم كان على ما ذكرناه. أمر الله في هذه الآية أن يُجلّد الزّاني والزّانية إذا لم يكونا محصنين كلّ واحد منهما مائة جلدة، وإذا كانا محصنين أو أحدهما كان على المحصن الرّجم بلا خلاف.

وعندنا: أنّه يُجلّد أولاً مائة جلدة ثمّ يُرجم وفي أصحابنا من خصّ ذلك بالشّيخ والشيخة إذا زنيا وكانا محصنين كما ذكرناه، فأما إذا كانا شابين محصنين لم يكن عليهما غير الرّجم، وهو قول مسروق.

والإحصان الذي يوجب الرّجم هو: أن يكون له زوج يغدو إليه ويروح على وجه

الدَّوام وكان حرًّا، فأما العبد فلا يكون محصنًا وكذا الأمة لا تكون محصنة وإنما عليها نصف الحد خمسون جلدة.

والحر متى كان عنده زوجة سواء كانت حرة أو أمة يتمكّن من وطنها مخلىً بينه وبينها أو كانت هذه أمة يطأها بملك اليمين فإنه متى زنى وجب عليه الرّجم. ومن كان غائبًا عن زوجته شهرًا فصاعدًا أو كان محبوبًا أو هي محبوبسة هذه المدة فلا إحصان، ومن كان محصنًا على ماقدّمناه وقد ماتت زوجته أو طلقها بطل إحصانه.

فصل:

وقد استدللّ بعض المفسّرين على الرّجم حيث يجب الرّجم وعلى القتل حيث يجب القتل في الزّنا من الكتاب فإنّ الله تعالى وضع قوله: وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً، في الأنعام وبنى اسرائيل بين قوله: وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وقوله: وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، إشارة إلى ذلك لأنّ الحقّ الذي يستباح به قتل النفس في الشريعة الكفر بعد الإيمان وقود النفس الحرام والزّنا بعد الإحصان.

وما ذكرنا من: أنّه يُجمَع على الزّاني المحصن الجلد والرّجم يُبدأ بالجلد ويُنْتهى بالرّجم، ودليلنا عليه إجماع الطائفة المحقّة فإنّه لا خلاف في استحقاق المحصن الرّجم وإنّما الخلاف في استحقاقه الجلد.

والذي يدلّ على استحقاقه إيّاه قوله تعالى: الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ، والمحصن يدخل تحت هذا الاسم فيجب أن يكون مستحقًا للجلد وكأنّه تعالى قال: اجلدوهما لأجل زناهما، وإذا كان الزّنا علّة في استحقاق الحد وجب في المحصن كما وجب في غيره، واستحقاقه الرّجم غير مناف لاستحقاقه الجلد لأنّ استحقاق الحدّين لا يتنافى واجتماع الاستحقاقين لا يتناقض. ولا تحمّل هذه الآية على الإنكار لأنّه تخصيص بغير دليل.

والخطاب بهذه الآية وإن كان متوجّهًا إلى الجماعة فالمراد به الأمة بلا خلاف لأن إقامة الحدّ ليس لأحد إلا للإمام أو لمن نصبه الإمام، فإذا كان الذي من وجب عليه الرّجم قد قامت

فقه القرآن

عليه بيّنة كان أول من يرمجه الشهود ثم الإمام ثم الناس. وليس كل وطء حرام زناً لأنه قد بطناً في الحيض والنفاس وهو حرام ولا يكون زناً، وكذا لو وجد امرأة على فراشه فظنّها زوجته وأمته فوطأها لم يكن ذلك زناً لأنه شبهة، على أنّه روى: إذا وطأها من غير تحرّز يقام عليه الحدّ سرّاً وعليها جهراً، ويمكن الجمع بين الروايتين.

فصل:

قوله تعالى: وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، معناه لا تمنعكم الرّحمة من إقامة الحدّ، وقال الحسن: لا يمنعكم ذلك من الجلد الشّدِيد، أى إن كنتم تصدّقون بما وعد الله وتوعّد عليه وتقرّون بالبعث والنشور فلا يأخذكم فيما ذكر ذكره الرّأفة ولا يمنعكم من إقامة الحدّ على ما ذكرناه، فمن وجب عليه الجلد فاجلدوه مائة جلدة كأشدّ ما يكون من الضّرب ويُفرّق الضّرب على بدنه ويبقى الوجه والرّأس والفرج . والرّجم يكون بأحجار صغار ويكون الرّجم من وراء المرحوم لئلا يصيب وجهه من ذلك شيء، وينبغي أن يُشعر النّاس بالحضور ثمّ يُجلّد بحضور منهم لينزجروا عن واقعة مثله، قال تعالى: وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ.

قال عكرمة: الطّائفة رجلان فصاعداً، وقال قتادة والأزهري: هم ثلاثة فصاعداً، وقال ابن زيد: أقلّه أربعة، وقال الجبائى: من زعم أنّ الطّائفة أقلّ من ثلاثة فقد غلط من جهة اللّغة، وقال ليس لأحد أن يقيم الحدّ إلاّ الأئمة وولاتهم ومن خالف فيه فقد غلط كما أنّه ليس للشّاهد أن يقيم الحدّ.

وقد دخل المحصن في حكم الآية بلا خلاف، وكان سبويه يذهب إلى: أنّ التّأويل فيما فرض عليكم الزّانية والزّانى ولولا ذلك لُنُصب بالأمر، وقال المبرد: إذا رفعتة ففيه معنى الجزاء ولذلك دخل الفاء في الخبر والتّقدير: التّي تزنى والتّي يزنى، ومعناه من زنى فاجلدوا فيكون على ذلك عامّاً في الجنس.

ثمّ قال: الزّانى لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً، إلى قوله: وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، قيل: المراد بقوله «يَنْكِحُ» يجامع، والمعنى: أنّ الزّانى لا يزنى إلاّ بزانية والزّانية لا يزنى بها إلاّ زان،

كتاب الحدود

وجملة ما في هذه الآية تحريم الزنا.

وقال الحسن: رجم النبي عليه السلام الثيب وأراد عمر أن يكتبه في آخر المصحف ثم تركه لئلا يتوهّم أنه من القرآن.

وقال قوم: إنه من القرآن وإن ذلك منسوخ التلاوة دون الحكم.
وعن أمير المؤمنين عليه السلام: أن المحصن يُجلد مائة جلدة ثم يُرجم بالسنة وأنه أمر بذلك.

فصل:

ومما يكشف عن ذلك قوله عز وجل: يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ، إلى قوله: يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَأَحْذَرُوا.

وقال ابن عباس: أى أرسلوا بهم، في قضية زان محصن فقالوا لهم: إن أفتاكم محمد عليه السلام بالجلد فخذوه وإن أفتاكم بالرجم فلا تقبلوه، لأنهم قد كانوا حرقوا حكم الحد الذي في التوراة إلى جلد أربعين وتسويد الوجه والإشهار على حمار.

وقال أبو جعفر عليه السلام: إن امرأة من خير في شرف منهم زنت وهي محصنة فكرهوا رجها فأرسلوا إلى يهود المدينة يسألون محمداً عليه السلام طمعا أن يكون أقر برخصة فسألوا فقال: هل ترضون بقضائي؟ قالوا: نعم، فأنزل الله عليهم الرجم فأبوه فقال جبريل: سلهم عن ابن صوريا ثم اجعله بينك وبينهم، فقال عليه السلام: تعرفون ابن صوريا؟ قالوا: نعم هو أعلم يهودي، فأرسلوا إليه فأقر فقال له رسول الله عليه السلام: أنشدك الله هل تجدون في كتابكم الذي جاء به موسى الرجم على من أحصن؟ قال عبد الله بن صوريا: نعم والذي ذكرتني لولا مخافتني من رب التوراة أن يهلكني إن كنتمت ما اعترفت لك به، فأنزل الله فيه: يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ، فقام ابن صوريا وسأله أن يذكر الكثير الذي أمر أن يعفو عنه فأعرض عليه السلام عن ذلك.

فقه القرآن

قال أهل التفسير: سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ، قَابِلُونَ لَهُ كَمَا يَقَالُ: لَا تَسْمَعُ مِنْ فَلَانٍ، أَيْ لَا تَقْبَلُ مِنْهُ.

وقيل: قال المنافقون لليهود: إِنْ أَمَرَكُمُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْجُلْدِ فَخُذُوهُ وَاجْلِدُوا وَإِنْ أَمَرَكُمُ بِالرَّجْمِ فَلَا تَقْبَلُوا وَسَلَّاهُ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: لَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ... الْآيَةَ، نَهَى اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٗ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَحْزَنَهُ الَّذِينَ يَبَادِرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَمِنَ الْيَهُودِ. وَرَفَعَ قَوْلَهُ: سَمَاعُونَ، فِيهِ قَوْلَانِ:

قال سيبويه: هُوَ ابْتِدَاءٌ وَالْخَبَرُ «مَنْ الَّذِينَ هَادُوا»، الثَّانِي قَالَ الرَّجَّاجُ: هُوَ رَفَعَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ وَتَقْدِيرُهُ: الْمُنَافِقُونَ هُمُ الْيَهُودُ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ. وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا سَمَاعُونَ كَلَامُكَ لِلْكَذِبِ عَلَيْكَ سَمَاعُونَ كَلَامُكَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ لِيَكْذِبُوا عَلَيْكَ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ أَيْ هُمْ عَيُونَ عَلَيْكَ، وَقِيلَ: إِنَّهُمْ كَانُوا رَسُلَ أَهْلِ خَيْبَرَ وَأَهْلِ خَيْبَرَ لَمْ يَحْضُرُوا فَلِهَذَا جَالِسُوكَ.

باب غير المسلم يفجر بالمسلم:

روى جعفر بن رزق الله: أَنَّ الْمُتَوَكِّلَ بَعَثَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهَا السَّلَامُ مِنْ سَأَلَهُ عَنْ نَصْرَانِيٍّ فَجَرَّ بِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ فَلَمَّا أَخَذَ لِيَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدَّ أَسْلَمَ، فَأَجَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ أَنْ يُضْرَبَ حَتَّى يَمُوتَ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: فَلَمَّا رَأَوْا بُأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدَّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ فَلَمْ يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بُأْسَنَا سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ.

باب الحد في اللواط والسَّحَق:

قال الله تعالى: وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ: هَذِهِ الْآيَةُ فِي

الحدود كتاب

السَّاحَقَات، وقوله تعالى: وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا، في أهل اللّواط.
وأجمع السلف والخلف ما خلاه على: أَنَّ الْآيَتَيْنِ فِي الزَّانَةِ وَالزَّوَانِي وَأَنَّ هَذَيْنِ الْحَكَمَيْنِ
كَانَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسَخَا بِحُكْمِ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ.
ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ اللَّوْاطِيَّ إِذَا أُوقِبَ فِي الدَّبْرِ يَجِبُ فِيهِ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ مَرَاعَاةٍ لِلْإِحْصَانِ
فِيهِ، وَالَّذِي يَقُوَّى ذَلِكَ أَنَّ الْهَدُودَ إِنَّمَا وُضِعَتْ فِي الشَّرِيعَةِ لِلزَّجْرِ عَنْ فِعْلِ الْفَوَاحِشِ
وَالْجُنَايَاتِ وَكُلَّمَا كَانَ الْفِعْلُ أَفْحَشَ كَانَ الزَّجْرُ أَقْوَى، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ اللَّوْاطَ أَفْحَشُ مِنَ
الزَّانَا وَالْكِتَابَ يَنْطِقُ بِذَلِكَ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الزَّجْرُ أَقْوَى وَلَيْسَ هَذَا بَقِيَّاسٍ لَكِنَّهُ ضَرْبٌ مِنَ
الِاسْتِدْلَالِ، وَرَبَّمَا قِيلَ: إِنَّ اللَّوْاطَ أَفْحَشُ مِنَ الزَّانَا لِأَنَّهُ إِصَابَةٌ لِفَرْجٍ لَا يُسْتَبَاحُ إِصَابَتُهُ وَلَيْسَ
كَذَلِكَ الزَّانَا، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ يُلْزَمُنَا تَعْلِيلُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَمَتَى نَصَّ اللَّهُ عَلَى حُكْمٍ فِي
كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَنَحْنُ نَتَلَقَّاهُ بِالْقَبُولِ.
وعن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَهْشَامٍ وَحَفْصِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ: دَخَلَ عَلَيْهِ
نِسْوَةٌ فَسَأَلَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ عَنِ السَّحْقِ، فَقَالَ: حَدِّثِي الزَّانِي، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: مَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي
الْقُرْآنِ، فَقَالَ: بَلَى، فَقَالَتْ: وَأَيْنَ؟ قَالَ: هُنَّ أَصْحَابُ الرَّسِّ.
فَإِذَا سَاحَقَتِ الْمَرْأَةُ أُخْرَى وَجِبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِائَةُ جُلْدَةٍ حَدًّا، وَإِنْ كَانَتَا
مُحْصَنَتَيْنِ كَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الرَّجْمُ.
وَيُثَبِّتُ الْحُكْمَ فِيهِ بَقِيَامِ الْبَيِّنَةِ وَهِيَ شَهَادَةُ أَرْبَعَةِ عَدُولٍ أَوْ إِقْرَارُ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا أَرْبَعَ
مَرَّاتٍ دَفْعَةً بَعْدَ أُخْرَى مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ مَعَ كَمَالِ عَقْلِهَا.
وَأَمَّا اللَّوْاطُ - وَهُوَ الْفُجُورُ بِالذَّكْرَانِ - فَيُثَبِّتُ فِيهِ الْحَدُّ بِإِقْرَارِ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ فَاعِلًا كَانَ
أَوْ مَفْعُولًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَوْ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ يَشْهَدُونَ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْفِعْلِ
وَيَدْعُونَ الْمَشَاهِدَةَ كَالْمِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ كَمَا هُوَ فِي الزَّانَا.
وَمَنْ ثَبِتَ عَلَيْهِ حُكْمُ اللَّوْاطِ بِفِعْلِهِ الْإِيقَابُ كَانَ حَدُّهُ أَحَدُ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: إِمَّا أَنْ يُرْمَى مِنْ
مَكَانٍ عَالٍ أَوْ يُرْمَى عَلَيْهِ جِدَارٌ أَوْ تُضْرَبَ رَقَبَتُهُ أَوْ يُرْجَمَ أَوْ يُحْرَقَ بِالنَّارِ، وَإِنْ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ
بِأَحَدِ الْأَرْبَعَةِ ثُمَّ يُحْرَقَ جَازَ ذَلِكَ تَغْلِيظًا وَتَهْيِيبًا لِلْعُقُوبَةِ وَتَعْظِيمًا لَهَا.
وَالْجَامِعُ بَيْنَ الْفَاجِرِينَ يَجِبُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ حَدِّ الزَّانِي.

فقه القرآن

باب الحد في شرب الخمر:

من شرب شيئاً من المسكر قليلاً أو كثيراً وجب عليه الحد ثمانون جلدة حد المفتري.

وقد ذكرنا في باب تحريم الخمر أن قدامة بن مظعون شرب الخمر فلما أراد عمر أن يحده قال له قدامة: لا يجب على الحد فإن الله يقول: لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ أَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا، فدرأ عنه الحد فقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: أقم على قدامة الحد، فلم يدر عمر كيف يحده فقال لأمر المؤمنين عليه السلام: أشر علي في حده، فقال: حده ثمانين، إن شارب الخمر إذا شربها سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري قال الله تعالى: وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، فجلده عمر ثمانين.

وقد كان عثمان بن عفان يرى في حد شرب الخمر أربعين جلدة، فشرب بعض أقاربه في عهده وشهد عليه شاهدا عدل فأشار إلى أمير المؤمنين عليه السلام بضربه فضربه بدرجة لها رأسان أربعين جلدة فكانت ثمانين وليس هذا الحد حملاً على حد القذف، ولم يكن ما ذكره لعمر اجتهاداً من أمير المؤمنين عليه السلام وإنما أوماً إلى بعض ما سمعه من النبي عليه السلام في وجه ذلك.

ومن شرب الخمر مستحلاً لها حل دمه إذا استتيب كما هو الواجب ولم يتب، فإن تاب أُقيم عليه حد الشرب.

وشارب المسكر يُجلد عرباناً على ظهره وكتفيه.

وأُتي برجل بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله قد شرب الخمر وأقر بذلك فقيل له: لم شربتها وهي محرمة؟ قال: أسلمت ومنزلي بين ظهراني قوم يشربون الخمر ويستحلونها ولم أعلم أنها حرام، فلم يدر أحد منهم ما الحكم في ذلك فقال أمير المؤمنين عليه السلام: ابعدوا به من يدور به على مجالس المهاجرين والأنصار فمن تلا عليه آية التحريم، فليشهد عليه وإن لم يكن أحد تلا عليه آية التحريم فلا شيء عليه، ففعل بالرجل ما قاله فلم يشهد

عليه أحد فُخِّلَ سبيله، فقال سلمان: يا أمير المؤمنين لقد أرشدتهم، فقال عليه السلام: إنما أردت أن أجدد تأكيد هذه الآية في وفيهم: أَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبِعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ.

باب الحد في السرقة:

قال الله تعالى: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا. ظاهر الآية يقتضي وجوب القطع على كل من يكون سارقاً أو سارقة لأن الألف واللام إذا دخلا على الأسماء المشتقة أفاد الاستغراق إذا لم يكونا للعهد دون تعريف الجنس على ما ذهب إليه قوم، وقد دلَّ على ذلك في كتب أصول الفقه. فأما من قال: القطع لا يجب إلا على من كان سارقاً مخصوصاً من مكان مخصوص مقدراً مخصوصاً وظاهر الآية لا يُنبئ عن تلك الشروط فيجب أن تكون الآية مجملة مفتقرة إلى بيان، فقوله فاسد لأن ظاهر الآية يقتضي وجوب القطع على كل من يُسمى سارقاً وإنما نحتاج إلى معرفة الشروط ليخرج من جملتهم من لا يجب قطعه، فأما من نقطعه فإنما نقطعه بالظاهر، فالآية مجملة فيمن لا يجب قطعه دون من يجب قطعه فسقط ما قالوه. وقال ابن جرير: الظاهر يوجب أن يُقطع من سرق كائناً ما كان إلا أنه صحَّ عن النبي عليه السلام أنه قال: القطع في ربع دينار فصاعداً. وقوله تعالى: فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا، أمر من الله بقطع أيدي السارق والسارقة، والمعنى: أيمانها، وإنما جمعت الأيدي لأن كل شيء من شيئين فتشبيته بلفظ الجمع كما قال تعالى: فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا، ويمكن أن يقال: إن في جمع أيديهما هنا إشارة إلى من سرق وليس له اليمنى بل كانت قطعت في القصاص أو غير ذلك كانت له اليسرى قطعت له اليسرى. ونحن إنما اعتبرنا قطع الأيمان لإجماع المفسرين عليه ولقراءة ابن مسعود: والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانها.

فصل:

وكيفية القطع عندنا يجب من أصول الأصابع الأربعة ويُترك الإبهام والكف وهو المشهور عن أمير المؤمنين عليه السلام، وقال أكثر الفقهاء إنه تُقطع من المفصل من الكف والساعد، وقالت الخوارج: تُقطع من الكف.

وأما الرجل فعندنا تُقطع الأصابع الأربع من مشط القدم ويُترك الإبهام والعقب، دليلنا إنما قلناه بجمع على وجوب قطعه وما قالوه ليس عليه دليل.

واليد يقع على جميع اليد إلى الكتف ولا يجب قطعه إليه بخلاف إلّا ما حكيناه عن لا يعتد به، وقد استدلل عليه قوم من أصحابنا بقوله تعالى: فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ، قالوا: إنما يكتبونه بالأصابع، والمعتمد ما قلناه.

على أنه يمكن أن يُستدل على ذلك بقوله تعالى: وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخَرُّجَ بَيْضَاءَ، معلوم بإجماع المفسرين على أن النور ما كان في أكثر من أربع أصابع موسى ويُستدل على وجه آخر على أنه يجب قطع يد السارق من أصول الأصابع ويبقى له الراحة والإبهام. وفي السرقة الثانية يجب قطع رجله من صدر القدم ويبقى له الراحة وهو أنا نقول: إن الله أمر بقطع يد السارق بظاهر الكتاب واسم اليد يقع على هذا العضو من أوله إلى آخره ويتناول كل بعض منه، ألا ترى أنهم يسمون من عالج شيئاً بأصابعه أنه قد فعل شيئاً بيده، قال تعالى: فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ، وآية الطهارة تتضمن التسمية باليد إلى المرفق، فإذا وقع اسم اليد على هذه المواضع كلها وأمر الله بقطع يد السارق ولم ينضم إلى ذلك بيان مقطوع عليه في موضع القطع وجب الاقتصار على أقل ما يتناوله الاسم لأن القطع والإتلاف محظوران عقلاً، فإذا أمر الله تعالى به ولا بيان وجب الاقتصار على أقل ما يتناوله الاسم وأقل ما يتناوله الاسم مما وقع الخلاف فيه هو ما ذهب إليه الإمامية. فإن قيل: هذا يقتضي أن يقتصر على قطع أطراف الأصابع ولا يوجب أن يُقطع من أصولها.

قلنا: الظاهر يقتضي ذلك والإجماع منع منه، وقد روى الناس كلهم: أن أمير المؤمنين عليه السلام قطع من الموضع الذي ذكرناه، ولم يُعرف له مخالف في الحال ولا منازع وكان

كتاب الحدود

عليه السلام يقول: إني لأكره أن تدركه التوبة فيحتج على عند الله أتى لم أَدع له من كرائم بدنه ما يركع به ويسجد.

وإذا اشترك نفسان أو جماعة في سرقة ما يبلغ النصاب من حرز قطع جميعهم لأن قوله: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا، ظاهره يقتضي أن القطع إنما وجب بالسرقة المخصوصة وكل واحد من الجماعة يستحق هذا الاسم فيجب أن يستحق القطع.

فصل:

وَالنَّصَابُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ الْقِطْعُ بِهِ قِيلَ فِيهِ سِتَّةُ أَقْوَالٍ:
أولها: مذهبنا، وهو ربع دينار، وبه قال الشافعي والأوزاعي لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: القطع في ربع دينار.
الثاني: ثلاثة دراهم وهو قيمة المجن، ذهب إليه مالك بن أنس.
الثالث: خمسة دراهم، روي ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام وعن عمر أنها قالا: لا يُقَطَّعُ إِلَّا فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ، وهو اختيار أبي علي، قال: لأنه بمنزلة من منع خمسة دراهم من الزكاة في أنه فاسق.

الرابع: قال الحسن: يُقَطَّعُ فِي دَرَاهِمٍ لِأَنَّهُ مَادُونُهُ تَأْفَهُ.
الخامس: قال أبو حنيفة: خمسة دراهم، وقد روى أصحابه: لأنه كان قيمة المجن.
السادس: قال أصحاب الظاهر: يُقَطَّعُ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ.
ولا يُقَطَّعُ إِلَّا مِنْ سَرَقٍ مِنْ حَرْزٍ، والحرز مختلف فلكل شيء حرز يُعْتَبَرُ فِيهِ حَرْزٌ مِثْلُهُ فِي الْعَادَةِ، وَحَدَّهُ أَصْحَابُنَا: بِأَنَّهُ كُلُّ مَوْضِعٍ لَمْ يَكُنْ لغيره الدخول إليه والتصرف فيه إِلَّا بِإِذْنِهِ فَهُوَ حَرْزٌ.

قال الجبائي: الحرز أن يكون في بيت أو دار مغلق عليه وله من يراعيه ويحفظه.
ومن سرق من غير حرز لا يجب عليه القطع، قال الرماني: لأنه لا يُسَمَّى سَارِقًا حَقِيقَةً وَإِنَّمَا يَقَالُ ذَلِكَ مُجَازًا كَمَا يَقَالُ: سَارِقُ كَلِمَةٍ أَوْ مَعْنَى فِي شَعْرٍ، لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى هَذَا الْأَسْمِ سَارِقٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَقَالَ دَاوُدُ: يُقَطَّعُ إِذَا سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ.

فقه القرآن

فعلى هذا السارق الذي يجب عليه القطع هو: الذي يسرق من حرز ربع دينار فصاعداً أو ما قيمته كذلك ويكون كامل العقل والشبهة عنه مرتفعة حرّاً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً.

وإذا سرق نفسان فصاعداً ما قيمته ربع دينار من حرز وجب عليهما القطع، فإن انفرد كل واحد منهما ببعضه لم يجب عليهما القطع لأنه قد نقص عن المقدار الذي يجب فيه القطع وكان عليهما التعزير، ويمكن أن يستدلّ عليه من الآية.

ومن ترك القياس العقليّ الذي هو جائز وهو الأصول واشتغل بالقياس الشرعيّ الذي هو محظور وهو الفروع إذ لا دليل على ثبوته في الشرع وإن جاز خبط خبط عشواء، فليتنظروا إلى الملحد الملهد أعمى البصر والبصيرة ضلّ عن حكمة الله بجهله فراها مناقضة ثم نظم خبث عقيدته لصفاقة وجهه وقلة مبالاته بالدين فقال:

يَدُ بِخُمْسٍ مَائِينَ مِنْ عَسَجِدٍ فِدَيْتُ مَا بَالُهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ
تَنَاقُضُ مَالَنَا إِلَّا السُّكُوتُ لَهُ نَعُوذُ بِاللَّهِ مَوْلَانَا مِنَ النَّارِ

وقد كان الأئمة المعصومون عليهم السلام كشفوا وجه الحكمة في ذلك ورووا عن جدّهم النبيّ الأميّ عليه السلام ما هو دواء العليل وشفاء الغليل، ونظم السيّد الإمام الكبير أبو الرضا الروانديّ رضی الله عنه مجيئاً لذلك المعرّي فقال:

اللَّهُ قَوْمَهَا تَقْوِيمَ خُمْسٍ مِئِي زَجَرًا لِقَاطِعِهَا يَأْأَيُّهَا الزَّارِي
وَقَدْ رَأَى قَطْعَهَا فِي الرَّبْعِ مَصْلَحَةً كَيْلًا تَغْلُ وَلَا تُغْفَرِي بِإِضْرَارِ
وقد هذى المعرّي أيضاً فقال:

هَذَا النَّبِيُّ جَبْرِيلُ جَادَلَهُ بِاللُّوحِيِّ وَاللَّهُ أَوْلَى خَلَقَهُ الْمُنْحَا
وَلِي سُيُوفَ الْأَعَادِي هَامَ شِيعَتِهِ وَكَانَ يَكْرَهُ فِي أَسْنَانِهَا فَلَحَا
فأجبتّه وقلت:

يَا مَنْ تَحَمَّلَ خُسْرَانًا وَمَارَبَحَا هَذَا النَّبِيُّ لَقَدْ أَسْدَى وَقَدْ نَصَحَا
لِنُصْرَةِ الدِّينِ سَامَ الْعِزِّ وَأُمْتَهُ وَلِلطُّهَارَةِ فِيهِمْ أَنْكَرَ الْفَلَحَا

كتاب الحدود

فصل:

أما قوله تعالى: فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّ مَنْ تَابَ وَندم على ما كان منه من بعد الظلم بالسَّرقَة وغيرها فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ بِإِسْقَاطِ الْعِقَابِ بِهَا عَنِ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي تَابَ مِنْهَا.

فعلى هذا متى تَابَ السَّارِقُ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ وَظَهَرَ ذَلِكَ مِنْهُ ثُمَّ قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ فَإِنَّهُ لَا يُقَطَّعُ غَيْرَ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِالسَّرقَةِ، وَإِنْ تَابَ بَعْدَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ وَجِبَ قُطْعُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَرَوَى: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَقْرَبَ بِالسَّرقَةِ فَقَالَ لَهُ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَتَقْرَأُ شَيْئًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ نَعَمْ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، فَقَالَ: قَدْ وَهَبْتُ يَدَكَ لِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَقَالَ الْأَشْعَثُ: أَتَعْطِلُ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: وَمَا يَدْرِيكَ مَا هَذَا إِذَا قَامَتْ الْبَيِّنَةُ فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَعْفُو، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ، وَإِذَا أَقْرَبَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ بِسَرْقَةٍ فَذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ إِنْ شَاءَ عَفَا وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَ.

وَلَا يُقَطَّعُ حَتَّى يَقْرَءَ بِالسَّرقَةِ مَرَّتَيْنِ وَأَنَّهُ سَرَقَ مِنْ حَرْزٍ وَكَانَ نَصَابًا، فَإِنْ رَجَعَ ضَمِنَ السَّرقَةَ وَلَمْ يُقَطَّعْ، وَقَالَ الْفُقَهَاءُ إِذَا قَامَتْ الْبَيِّنَةُ عَلَى السَّارِقِ يَجِبُ قُطْعُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَإِنْ كَانَ تَابَ كَانَ قُطْعُهُ امْتِحَانًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَابَ كَانَ عَقُوبَةً وَجَزَاءً. وَمَتَى قُطِعَ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ رَدُّ السَّرقَةِ سِوَاءَ كَانَتْ بَاقِيَةً أَوْ هَالِكَةً، فَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً رَدُّهَا بِإِخْلَافٍ وَإِنْ كَانَتْ هَالِكَةً رَدُّ عِنْدَنَا قِيَمَتَهَا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقُطْعُ وَالْغَرَامَةُ مَعًا فَإِنْ قُطِعَ سَقَطَتْ عَنْهُ الْغَرَامَةُ وَإِنْ غُرِمَ سَقَطَ الْقُطْعُ. وَمَنْ سَرَقَ بَعْدَ قُطْعِ الْيَدِ دَفْعَةً ثَانِيَةً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيَسْرَى حَتَّى يَكُونَ مِنْ خِلَافٍ، فَإِنْ سَرَقَ ثَلَاثَةَ حُسْبٍ عِنْدَنَا أَبَدًا، فَإِنْ سَرَقَ فِي الْحَبْسِ قَتْلًا، وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ.

فَظَاهِرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي وَجُوبَ قُطْعِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ لِتَنَاضُلِ اسْمِ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ لَهَا إِذَا سَرَقَا، وَصَحَّ ذَلِكَ عَلَيْهَا بِالْبَيِّنَةِ دُونَ الْإِقْرَارِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: جَزَاءُ بِمَا كَسَبَتْ، مَعْنَاهُ اسْتِحْقَاقًا عَلَى فِعْلِهَا «نَكَالًا مِنَ اللَّهِ» أَيْ عَقُوبَةً مِنْهُ عَلَى مَا فَعَلَهُ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْحَدُّ كُفَّارَةٌ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى دَلَّ عَلَى مَعْنَى الْأَمْرِ

فقه القرآن

بالتَّوْبَةِ، وَلَمَّا يَتُوبِ الْمُذْنِبُ مِنْ ذَنْبِهِ وَالْحَدَّ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ، وَأَيْضًا فَمَتَى كَانَ مُصْرًّا كَانَ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ عَقُوبَةً وَالْعَقُوبَةُ لَا تَكْفُرُ الْخَطِيئَةَ كَمَا لَا يَسْتَحِقُّ بِهَا الثَّوَابُ، وَالتَّوْبَةُ الَّتِي يَسْقُطُ اللَّهُ الْعِقَابَ عَنْهَا هِيَ النَّدَمُ عَلَى مَاضِيٍّ مِنَ الْقَبِيحِ أَوِ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ وَالْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ الرَّجُوعِ إِلَى مِثْلِهِ فِي الْقَبِيحِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ، هَلْ فِعْلُ الصَّلَاحِ شَرْطٌ فِي قَبُولِ التَّوْبَةِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فَلِمَ عَلِقَ الْغَفْرَانُ بِمَجْمُوعِهَا؟ قِيلَ لَهُ: لِاخْتِلَافٍ فِي أَنَّ التَّوْبَةَ مَتَى حَصَلَتْ عَلَى شَرَائِطِهَا فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا وَيَسْقُطُ الْعِقَابَ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ بَعْدَهَا عَمَلًا صَالِحًا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا تَابَ وَبَقِيَ بَعْدَ التَّوْبَةِ، فَإِنْ لَمْ يَعْمَلِ الْعَمَلَ الصَّالِحَ عَادَ إِلَى الْإِصْرَارِ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو فِي كُلِّ حَالٍ مِنْ وَاجِبٍ عَلَيْهِ، فَأَمَّا إِنْ مَاتَ عَقِيبَ التَّوْبَةِ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ صَالِحٍ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ بِإِسْقَاطِ الْعِقَابِ تَلَحُّقُهُ بِاخْتِلَافٍ. عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: وَأَصْلَحَ، يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى الْعَزْمِ عَلَى تَرْكِ الْمَعَاوِدَةِ مَعَ النَّدَمِ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ: مَعْنَاهُ وَأَصْلَحَ أَمْرُهُ بِالتَّقَصُّيِّ عَنِ التَّبَعَاتِ وَرَدِّ السَّرَقَةِ، وَهَذَا مِنْ شَرَائِطِ صَحَّةِ التَّوْبَةِ فِيهِ.

وَأَمَّا رَفْعُ قَوْلِهِ تَعَالَى: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ، فَإِنَّهُ عِنْدَ سَيَبُوهِ رَفْعٌ عَلَى تَفْسِيرِ فَرَضٍ فِيهِمَا يُتْلَى عَلَيْكُمُ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الْجُزَاءُ، وَتَقْدِيرُهُ: مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ، وَلَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ.

قَالَ الْفَرَّاءُ وَلَوْ أَرَادَ سَارِقًا بَعِينَهُ لَكَانَ النَّصْبُ الْوَجْهَ، وَيَفَارِقُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: زَيْدًا فَاضْرِبْهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْجُزَاءِ وَالْمَقْصُودُ وَاحِدٌ بَعِينَهُ، وَلَيْسَ الْقَصْدُ بِالسَّارِقِ وَاحِدًا بَعِينَهُ وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ: مَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَهُ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْجُزَاءِ وَالْجُزَاءُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْمُخْتَارُ.

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ لَا يَجِبُ عَلَى السَّارِقِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالُ الَّذِي لَغَيْرِهِ مِنْ دُونِ إِذْنِهِ مِنْ حِرْزٍ وَهُوَ لَا يَسْتَحِقُّهُ.

باب حدّ المحارب:

قال الله تعالى: **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...الآية.**
 من جرّد السلاح في مصر أو غيره وهو من أهل الرّيبة على كلّ حال كان محارباً، وله خمسة أحوال: فإن قتل ولم يأخذ المال وجب على الإمام أن يقتله وليس لأولياء المقتول العفو عنه ولا للإمام، وإن قتل وأخذ المال فإنّه يُقَطَّع بالسَّرقة ويردّ المال ثم يُقتل بعد ذلك ويُصلَّب، وإن أخذ المال ولم يقتل ولم يجرح قُطع ثم نفى عن البلد، فإن جرح ولم يأخذ المال ولم يقتل وجب أن يُقتصّ منه ثم يُنفى بعد ذلك، وإن لم يجرح ولم يأخذ المال وجب أن يُنفى من البلد الذي فعل فيه ذلك إلى غيره على ماقدّمناه.
 وهذا التفصيل يدلّ عليه قوله تعالى: **أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ، وَاللَّصُّ أَيْضًا مُحَارِبٌ.**
 وقد أخبر الله في هذه الآية بحكم من يجهر بذلك مغالبًا بالسلاح، ثم أتبعه بحكم من يأتيه في خفاء في قوله تعالى: **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...الآية.**
 ومن سرق حرّاً فباعه وجب عليه القطع لأنّه من المفسدين في الأرض.
 ودم اللّصّ الذي يدخل على الإنسان فيدفعه عن نفسه فيؤدّي إلى قتل اللّصّ هدر لم يكن له قود ولا دية.

باب الحدّ في الفرية:

قال الله تعالى: **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً.**
 قال سعيد بن جبیر: هذه الآية نزلت في عائشة، وقال الضّحّاك: في جميع نساء المؤمنين، وهذا أولى لأنّه أعمّ فائدة لأنّ الأولى تدخل أيضاً تحته وإن كان يجوز أن يكون سبب نزولها في عائشة لكن لا تقصر الآية على سببها.

فقه القرآن

قال الحسن: يُجْلَدُ هذا القاذف وعليه ثيابه، وهو قول أبي جعفر عليه السلام. ويُجْلَدُ الرَّجُلُ قَائِمًا وَالْمَرْأَةُ قَاعِدَةً، وقال إبراهيم: يُرْمَى عَنْهُ ثِيَابُهُ، وعندنا إِنَّمَا يُرْمَى عَنْهُ ثِيَابُهُ إِذَا كَانَ الْحَدُّ فِي الزَّنا وَكَانَ وَجَدَ عَرِيَانًا، فَإِنْ وَجَدَ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ فِي الزَّنا يُجْلَدُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ قَائِمًا عَلَى كُلِّ حَالٍ.

فَإِنْ مَاتَ مَنْ يُجْلَدُ مِنَ الضَّرْبِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قُودٌ وَلَا دِيَّةٌ. فإذا قال الرَّجُلُ أَوِ الْمَرْأَةُ كَافِرِينَ كَانَا أَوْ مُسْلِمِينَ حُرِّينَ أَوْ عَبِيدَينَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَا بِالْغَيْرِ لَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ: يَازَانِي، أَوْ يَلَانِطُ، أَوْ مَامَعْنَاهُ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ، بِأَيِّ لُغَةٍ كَانَتْ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَوْضُوعِهَا وَبِفَائِدَةِ اللَّفْظِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ثَانُونَ وَهُوَ حَدُّ الْقَازِفِ.

فَإِنْ قَالَ لَهُ: لَطَتِ بِفُلَانٍ، كَانَ عَلَيْهِ حَدَّانِ حَدٌّ لِلْمُوَاجَهَةِ وَحَدٌّ لِمَنْ نَسَبَهُ إِلَيْهِ، وَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ. وقوله تعالى: وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا، ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ بَيَانَهُ. وَالْحَدُّ حَدُّ الْمُقْدُوفِ لَا يَزُولُ بِالتَّوْبَةِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءِ: إِذَا كَانَ الْقَازِفُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً كَانَ الْحَدُّ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً، وَرَوَى أَصْحَابُنَا: أَنَّ هَذَا الْحَدُّ ثَانُونَ فِي الْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، وَظَاهِرُ الْعُمُومِ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَيُثَبَّتُ الْحَدُّ فِي الْقَذْفِ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ أَوْ إِقْرَارِ الْقَازِفِ عَلَى نَفْسِهِ مَرَّتَيْنِ بِأَنَّهُ قَذَفَ، وَلَا يَكُونُ الْحَدُّ فِيهِ كَمَا هُوَ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ وَفِي الزَّنا فِي الشَّدَّةِ بَلْ يَكُونُ دُونَ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا: أَنَّ الْقَازِفَ لَا يُجَرَّدُ عَلَى حَالٍ.

وَالْعَفْوُ عَنِ الْقَازِفِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ إِلَى الْمُقْدُوفِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَغَيْرِهِ: يَا بَنِي الزَّانِيَةِ، كَانَتْ الْمَطَالِبَةُ إِلَى الْأَمِّ إِنْ كَانَتْ حَيَّةً وَإِنْ كَانَتْ مَيِّتَةً وَلَهَا وَلِيَّانِ أَوْ أَكْثَرُ وَعَفَا بَعْضُهُمْ أَوْ أَكْثَرُهُمْ كَانَ لِمَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ الْمَطَالِبَةُ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ عَلَى الْكَمَالِ.

كتاب الحدود

فصل:

والقذف على الإطلاق يكون بالزنا وما في معناه ويكون بغير ذلك، والمراد في الآية قذفهن بالزنا للشيئين: أحدهم ذكر المحصنات عقيب آية الزواني والثاني اشتراط أربعة شهداء. والقذف بالزنا أن يقول العاقل البالغ لمحصنة أو لمحصن: يا ولد الزنا، أو ما قدمناه، ففيه الحد.

والقذف بغير الزنا أن يقول: يا آكل الربا، يا شارب الخمر يافاسق، ياماص بظر أمه يايهودي، يانصراني، فعلية إذا كان المقذوف على ظاهر العدالة التعزيز فهو مادون الحد، وقال الفقهاء: لا يبلغ به أدنى حد العبيد، وقال أبو يوسف: يبلغ به تسعة وتسعون، وللإمام أن يعزّر إلى تسعة وتسعين.

وشروط إحصان القذف: الحرية والبلوغ والإسلام، وزاد بعضهم العقل والعفة. فمتى قال إنسان لمسلم: أمك زانية، وكانت أمه كافرة أو أمة عليه الحد تأماً لحرمة ولدها المسلم الحر، وإن قال لغيره من الممالك أو الكفار: يابن الزاني، أو يابن الزانية، وكان أبوا المقذوف مسلمين أو حريين كان عليه الحد أيضاً كاملاً لأن الحد لمن لو واجهه بالقذف لكان له الحد تأماً. ثم قال تعالى: إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَى أبعادوا من رحمة الله في الدنيا بإقامة الحدود عليهم وردّ الشهادة وفي الآخرة بأليم العقاب، وهذا وعيد عام لجميع المكلفين في قول ابن عباس، ومن قال: الوعيد خاص فيمن قذف عائشة، فقوله لا يصح لأن الآية إذا نزلت في سبب لم يجب قصرها عليه كآية اللعان وآية الظهار ومتى حُمِلت على العموم دخل من قذفها في جملتهم. وإذا لم يكن المقذوف محصناً يعزّر القاذف ولا يُحدّ، وقال الفقهاء: أشدّ الضرب ضرب التعزيز ثم ضرب الزنا ثم ضرب شرب الخمر ثم ضرب القاذف والله أعلم.

باب الزيادات:

أن قيل: كيف قال «يَتَوَقَّأَهُنَّ الْمَوْتُ» والتوفى والموت واحد؟

فقه القرآن

قلنا: يجوز أن يراد حتى يتوفاهن ملائكة الموت كقوله تعالى: الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ: حَتَّى يَأْخُذَهُنَّ الْمَوْتُ.
«وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ» أى يرهقنها، يقال: أتى الفاحشة وجاءها وغشيها ورهقها،
والفاحشة الزنا لزيادتها في القبح على كثير من القبائح.
وقيل: نزلت هذه الآية في السّاحقات وما بعدها في اللّواطين.

مسألة:

وقوله تعالى: الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا، الجلد: ضرب الجلد، كما يقال: ظَهَرَهُ وَرَأْسَهُ.
وهذا حكم من ليس بمحصن من الزّناة والزّواني فإنّ المحصن حكمه الرّجم.
وشرائط الإحصان عند أبي حنيفة ست: الإسلام والحرية والعقل والبلوغ والتّزوّج
بنكاح صحيح والدّخول، وعند الشّافعيّ الإسلام ليس بشرط.
فإن قيل: اللفظ يقتضى تعليق الحكم بجميع الزّناة والزّواني لأنّ قوله تعالى: الزَّانِيَةُ
وَالزَّانِي، عامّ في المحصن وغير المحصن.
قلنا: هما يدلّان على الجنسين دلالة مطلقة، والجنسيّة قائمة في الكلّ والبعض جميعاً
فأيهما قصد المتكلّم فلا يُطْلَق إلّا عليه كما يفعل بالاسم المشترك، وإنّما ابتدأها هنا بذكر
النّساء وفي آية السّركة بالرجال للتغليب ولأنّ الحدّ بالجلد إنّما يجب على الرّجل الشّابّ غير
المحصن إذا زنا وقد طاعته المرأة، فإن أكرهها وغصب فرجها فإنّه يجب ضرب عنقه
البتّة.

مسألة:

وقوله تعالى: وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ... الآية.
الذى يقتضيه ظاهرها أن تكون الجمل الثلاث بمجموعهنّ جزاء الشرط كأنه قيل:
ومن قذف المحصنات فاجلدوهم وردّوا شهادتهم وفسقوهم، أى فاجمعوا لهم الجلد والرّد
والتّفسيق إلّا الذين تابوا.

كتاب الحدود

مسألة:

عن سليمان بن خالد قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في القرآن رجم؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة فإنها قضيا الشهود. وقد ذكرنا في كتاب الصوم كيفية ذلك في باب النسخ.

مسألة:

وعن حيّان بن سدير قال: إنَّ عباد المَكِّيَّ سأل الصادق عليه السلام عن رجل زنا وهو مريض فإن أُقيم عليه الحدّ خافوا عليه أن يموت ماتقول فيه؟ فقال: هذه المسألة من تلقاء نفسك أو أمرك إنسان أن تسأل عنها، فقال: إنَّ سفيان الثوريّ أمرني أن أسألك عنها، فقال: إنَّ رسول الله عليه السلام أتى برجل أحبَّني قد استسقى بطنه وبدت عروق فخذه وقد زنا بامرأة مريضة فأمر رسول الله عليه السلام فأُتِيَ بعرجون فيه مائة شمراخ فضربه به ضربة واحدة وضربها به ضربة واحدة وخلّى سبيلها وذلك قوله تعالى: وَخُذْ يَدَكَ ضَعْفًا فَأَضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ.

غنية النسخ

إلى علمي الأصول والفروع

محنة بن علي بن زهرة الحيدني الإسحاق الحلبي

٥١١ - ٥٨٥ هـ

كتاب الحدود

فصل في حد الزنا :

متى ثبت الجماع في الفرج على عاقلين مختارين من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك يمين ولا شبهة ملك ثبوتاً شرعياً فهما زانيان يجب عليهما الحد بلا خلاف .
والزناة على ضروب :

منهم من يجب عليه القتل حرّاً كان أو عبداً محصناً أو غير محصن وعلى كل حال وهو من زنى بذات محرم له أو وطئها مع العقد عليها والعلم برحها منه ، أو زنى بامرأة أبيه ، أو غصب امرأة على نفسها ، أو زنى وهو ذمّي بمسلمة ، أو زنى وهو حرّ بكر رابعة وقد جلد في الثلاثة قبلها ، أو زنى وهو عبد ثامنة وقد جلد فيما قبلها من المرات بدليل إجماع الطائفة .

ويحتج فيها على المخالف بما روه من قوله عليه السلام : من وقع على ذات محرم فاقتلوه ، ولم يفصل وليس لهم أن يحملوا ذلك على المستحلّ لأنّه تخصيص بغير دليل ولأنّه لو أراد ذلك لم يكن لتخصيص ذوات الأرحام بالذكر فائدة ، وروى المخالف أيضاً أنّ رجلاً تزوّج امرأة أبيه قال أبو بردة : فأمرني النّبىّ صلّى الله عليه وآله أن أقتله .

وغصب المرأة على نفسها أفحش وأغلظ من الزنا مع التراضي وكذا المعاودة للزنا بعد الجلد ثلاث مرّات وسبع مرّات لا شبهة في عظم ذنبه وتأكّد فحشه فلا يمتنع أن يكون الحد أغلظ ، وفي زنا الذمّي بالمسلمة خرق للذمة ومن خرق الذمة فهو مباح

الغنية

القتل بلا خلاف وليس لأحد أن يقول: كيف يُقتل من ليس بقاتل! لأن المحصن والمرتد يقتلان بلا خلاف وليس بقاتلين.

ومن الزناة من يجب عليه الجلد ثم الرجم وهو المحصن إذا كان شيخاً أو شيخة بدليل إجماع الطائفة وأيضاً فالرجم لا خلاف فيه إلا من الخوارج وخلافهم غير معتمد به وقد انقرض وحصل الإجماع على خلافه وإنما الخلاف في لزوم الجلد مع الرجم وظاهر القرآن يدل عليه، ويحتج فيها على المخالف بما رَوَاهُ من قوله عليه السلام: والثيب بالثيب جلد مائة والرجم.

ومن الزناة من يجب عليه الرجم فقط وهو كل محصن ليس بشيخ ولا شيخة بلا خلاف إلا من الخوارج فإنهم أوجبوا الجلد ونفوا أن يجب الرجم في موضع من المواضع وقد بينا انعقاد الإجماع على خلافة، ومن أصحابنا من قال: يوجب الجلد ها هنا أيضاً مع الرجم، والظاهر من المذهب هو الأول.

ومن الزناة من يجب عليه الجلد ثم النفي عاماً إلى مصر آخر وهو الرجل إذا كان بكراً بدليل إجماع الطائفة، وقد روي من طرق المخالف أنه عليه السلام قال: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام.

ومن الزناة من يجب عليه الجلد فقط وهو كل من زنى وليس بمحصن ولا بكر والمرأة إذا كانت بكرة بدليل الإجماع المشار إليه.

ومن الزناة من يجب عليه جلد خمسين فقط وهو العبد أو الأمة سواء كانا محصنين أو غير محصنين شيخين أو غير شيخين وعلى كل حال.

ومن الزناة من يجب عليه من حد الحر ومن حد العبد بحساب ما تحرر منه وبقي رقاً وهو المكاتب الذي قد تحرر بعضه.

ومن الزناة من يجب عليه التعزير وهو الأب إذا زنى بجارية ابنه كل ذلك بدليل إجماع الطائفة، وليس لأحد أن ينكر سقوط الحد عن الأب ها هنا مع اعترافه بسقوط القصاص عنه في القتل لأن من أوجب ذلك في أحد الموضعين وهو الدليل الشرعي يوجب في الآخر.

كتاب الحدود

والإحصان الموجب للرجم هو أن يكون الزاني بالغاً كامل العقل له زوجة دوام أو ملك يمين سواء كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو ذمّية - عند من أجاز نكاح الذمّية - ويكون قد وطأها ولا يمنعه من وطئها مستقبلاً مانع من سفر أو حبس أو مرض منها ويُعتبر عمّن هذه حالة بالثيب أيضاً، والبكر هو الذي ليس بمحصن وقد أملك على امرأة ولم يدخل بها، وحكم المرأة في ذلك كله حكم الرجل ويدلّ على ما قلناه الإجماع المشار إليه.

ويثبت حكم الزنا إذا كان الزاني ممن يصحّ منه القصد إليه سواء كان مكرهاً أو سكران، وإن كان مجنوناً مطبقاً لا يفيق فلا شيء عليه، وإن كان يصحّ منه القصد إليه جُلد مائة جلدة محصناً كان أو غير محصن إذا ثبت فعله بيّنة أو عمله الإمام ولا يعتدّ بإقراره، إن كان ممن يفيق ويعقل كان حكمه في حال الإفاقة حكم العقلاء وسواء في ثبوت الحكم على الزاني كون المزنيّ بها صغيرة أو مجنونة أو ميّنة، ويسقط الحدّ عنها إن كانت مكرهة أو مجنونة لا تفيق، وإن كانت ممن تفيق فحكمها في حل الإفاقة حكم العاقلة.

وإذا تاب أحد الزانين قبل قيام البيّنة عليه وظهرت توبته وصلاحه سقط الحدّ عنه، وكذا إن رجع عن إقراره بالزنا قبل إقامة الحدّ أو في حاله أو فرّ منه، ولا تأثير لفراره إذا كان بعد ثبوت الزنا عليه لا بإقراره.

وإن تاب بعد ثبوت الزنا عليه فللإمام العفو وليس ذلك لغيره، ويُحْفَر للمرجوم حفيرة يُجعل فيها ويُردّ التراب عليه إلى صدره ولا يُردّ التراب عليه إن كان رجمه بإقراره.

وإذا اجتمع الجلد والرجم بُدئ بالجلد وأمهّل حتّى يبرأ من الضرب ثمّ رُجم ويبدأ الإمام بالرجم فيما يثبت بعمله أو بإقراره ويبدأ الشهود فيما ثبت بشهادتهم وبعدهم الإمام وبعده من حضره من عدول المسلمين وأخيارهم دون فسّاقهم، ويتولى الإمام أو من يأذن له في الجلد إذا ثبت موجهه بعمله أو بأقراره وإن كان ثبوته بالبيّنة تولّاه الشهود.

الغنية

ويقام الحدّ على الرّجل على الهيئة الّتي رُئي زانيّاً عليها من عرى أو لباس ، ولا يقام الحدّ في زمان القيظ في الهواجر ولا في زمان القرّ في السّوابر ، ويُضرب أشدّ الضّرب على سائر بدنه سوى رأسه وفرجه ، ويُجلّد الرّجل قائماً والمرأة جالسة قد شُدّت عليها ثيابها ، ويجوز للسّيّد إقامة الحدّ على من ملكت يمينه بغير إذن الإمام ولا يجوز لغير السّيّد ذلك إلّا بإذنه وكلّ ذلك بدليل إجماع الطائفة عليه وفيه الحجة ، ويُحتجّ فيها على المخالف في السّيّد بما رَووه من قوله عليه السّلام : أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم .

فصل : في حدّ اللّواط والسّحق :

الّلواط هو فجور الذّكران بالذّكران وهو على ضربين : إيقاب وما دونه من التّفخيز . ففي الأوّل إذا ثبت الثّبوت الشرعيّ قُتل الفاعل والمفعول به وفي الثّاني ففي كلّ واحد منهما مائة جلدة بشرط : كونهما بالغين عاقلين مختارين ، ولا فرق في ذلك بين المحصن والبكر والحُرّ والعبد والمسلم والذّمّي ، والإمام مخير في قتله إن شاء صبراً أو رجماً أو تردية من علّو أو إلقاء جدار عليه أو إحراقاً له بالتّار بدليل إجماع الطائفة ، ويُحتجّ فيها على المخالف بما رَووه عن عكرمة عن ابن عبّاس من قول النّبىّ صلّى الله عليه وآله : من وجدتموه على عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به .

والسّحق هو فجور الإناث بالإناث ، وفيه إذا ثبت جلد مائة لكلّ واحدة من الفاعلة والمفعول بها بشرط : البلوغ وكمال العقل والاختيار ، ولا فرق بين حصول الإحصان والحريّة والإسلام وارتفاع ذلك ، وروى : وجوب الرّجم مع الإحصان هاهنا وفي القسم الثّاني من اللّوط . وحكم ذلك كلّ مع الإكراه أو الجنون أو التّوبة قبل ثبوت الفاحشة وبعدها وفي الرّجوع عن الإقرار وفي كيفة الجلد ووقته وفي القتل في المرّة الرّابعة مثل الّذى ذكرناه في الزّنا فلا نطوّل بإعادته وذلك بدليل الإجماع المشار إليه .

فصل : في حد القيادة :

من جمع بين رجل وامرأة أو غلام أو بين امرأتين للفجور فعليه جلد خمسة وسبعين سوطاً رجلاً كان أو امرأة حراً أو عبداً مسلماً أو ذمياً ، ويحلق رأس الرجل ويُشهر في المصر ولا يفعل ذلك بالمرأة ، وحكم الرجوع عن الإقرار وحكم الفرار والتوبة قبل ثبوت ذلك وبعده وكيفية إقامة الحدود ووقته ما قدّمناه ، ومن عاد ثانية جُلد ونُفي عن المصر كل ذلك بدليل إجماع الطائفة ، وروى : أنه إن عاد ثالثة جُلد فإن عاد رابعة عُرضت عليه التوبة فإن أبى قُتل وإن أجاب قبلت توبته وجُلد فإن عاد خامسة بعد التوبة قُتل من غير أن يستتاب .

فصل : في حد القذف :

من قذف وهو كامل العقل حراً أو حرةً بزناً أو لواط حراً كان القاذف أو مملوكاً رجلاً أو امرأة فهو مخير بين العفو عنه وبين مطالبته بحق القذف وهو جلد ثمانين سوطاً بدليل إجماع الطائفة وأيضاً قوله تعالى : **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً** ، ولم يفصل بين العبد وغيره . وإن كان القاذف ذمياً قُتل بخروجه من الذمة وسواء في ذلك الصريح من اللَّفظ والكناية المفيدة لمعناه ، فالصريح لفظ الزنا واللواط والكناية كلفظ القحويّة والعلويّة والفسق والفجور والقرينة والديانة وما أشبه ذلك ممّا يفيد في عرف القاذف معنى الصريح .

ومن قال لغيره : زنيته بفلانة ، فهو قاذف لاثنتين وعليه لهما حدان ، وكذا لو قذف جماعة وأفرد كل واحد منهم بلفظ سواء جاؤوا به على الاجتماع أو الانفراد وقذفهم بلفظ واحد وجاء به كل واحد منهم على الانفراد ، فإن جاؤوا به مجتمعين حُتّ لجميعهم حدّاً واحداً .

وحَدّ القذف موروث يرثه كل من يرث المال من ذوى الأنساب دون الأسباب ، وإذا طالب أحدهم بالحدّ وأُقيم له سقط حق الباقيين ، وإذا عفا بعضهم

الغنية

كان لمن لم يعف المطالبة باستيفاء الحد ، وإذا لم يكن للمقذوف المتوفى وليّ أخذ بحقه سلطان الإسلام ولم يجز له العفو، ولا يسقط حقّ القذف بالتوبة على حال وإنما يسقط بعفو المقذوف أو وليّه من ذوى الأنساب خاصة ، ويُقتل القاذف في المرة الرابعة إذا حُدّ فيما قبلها من المرات ، ويُقتل من سبّ النبيّ صلى الله عليه وآله وغيره من الأنبياء أو أحد الأئمة عليه السلام وليس على من سمعه فسبق إلى قتله من غير استيذان بصاحب الأمر سبيل كلّ ذلك بدليل إجماع الطائفة .

فصل :

والحدّ في شرب قليل المسكر وكثيره وإن اختلفت أجناسه إذا كان شاربِه كامل العقل حرّاً كان أو عبداً رجلاً كان أو امرأة مسلماً أو كافراً متظاهراً بذلك بين المسلمين ثمانون جلدة بدليل إجماع الطائفة ، وقد روى من طرق المخالف : أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله جلد شارب الخمر ثمانين ، ورووا عن عليّ عليه السلام أنّه قال في شارب الخمر : إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري فيجب أن يُحدّ حدّ المفتري ، ولا مخالف له من الصحابة في ذلك .

ويُقتل المعتاد لشرب المسكر في الثالثة وقد حُدّ فيما قبلها بدليل الإجماع المشار إليه ، وحكم شارب الفقاع حكم شارب الخمر بدليل هذا الإجماع وأيضاً فقد ثبت تحريم شربه بما قدّمناه فيما مضى وكلّ من قال بذلك أوجب فيه حكم حدّ الخمر والقول بأحد الأمرين دون الآخر خروج عن الإجماع ، وحكم التائب من ذلك قبل ثبوته أو بعده حكم التائب من الزنا وغيره ممّا يوجب حدّاً لله تعالى ولا يتعلق به حقّ لآدميّ وقد تقدّم ، ويُضرب الرجل على ظهره وكتفيه وهو عريان والمرأة في ثيابها .

فصل في حدّ السرقة :

يجب القطع على من ثبت كونه سارقاً بشروط : منها أن يكون مكلفاً ، ومنها أن لا يكون والدّاً من ولده وإن كان غنياً عن ماله ولا عبداً من سيّده بلا خلاف ،

كتاب الحدود

ومنها أن يكون مقدار المسروف ربع دينار فصاعداً أو قيمة ذلك مما يُتمسول عادة وشرعاً سواء كان محرزاً بنفسه وهو الذي إذا ترك لم يفسد كالثياب والحبوب اليابسة أو لم يكن كذلك كالقواكه واللحوم وسواء كان أصله الإباحة كالخشب والقصب والطين وما يعمل من الأواني وما يُستخرج من المعادن لو لم يكن كذلك كالثياب والأثاث، ومنها أن يكون المسروق لاحظ ولا شبهة للسارق فيه، ومنها أن يكون مُخرجاً من حرز، وروى أصحابنا: أن الحرز في المكان هو الذي لا يجوز لغير مالكة أو مالك التصرف فيه دخوله إلا بإذن، ويدخل على جميع ذلك إجماع الطائفة.

والسارق هو الآخذ على جهة الاستخفاء والتفزع، وعلى هذا ليس على المنتهب والمختلس والخائن في وديعة أو عارية قطع - خلافاً لأحمد - بدليل الإجماع المشار إليه وأيضاً فما اعتبرناه مجمع على وجوب القطع به وليس على وجوبه بما خالفه دليل.

ونحتاج على المخالف بما روي من طرقهم عن جابر من قوله صلى الله عليه وآله: ليس على المنتهب ولا على المختلس ولا على الخائن قطع، وهذا نص، ونحتاج على المخالف بما اعتبرناه من النصاب بما رواه عن عائشة من قوله عليه السلام: القطع في ربع دينار فصاعداً، وهذا أيضاً نص وأيضاً فالأصل براءة الذمة ومن أوجب القطع فيما نقص عما ذكرناه احتج إلى دليل.

ونحتاج على أبي حنيفة في إسقاط القطع بسرقة ما ليس بمحرز بنفسه وما كان أصله الإباحة سوى الذهب والفضة والياقوت والفيروزج فإنه لم يسقط القطع بسرقة بقوله تعالى: والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، لأنه لم يفصل، ولا يجوز أن يخرج من ذلك إلا ما أخرجه دليل قاطع ويقول عليه السلام: في ربع دينار، وإنما أراد ما قيمته ذلك بلا خلاف ولم يفرق.

وإذا تكاملت شروط القطع قطعت يمين السارق أول مرة، فإن سرق ثانية قطعت رجله اليسرى بلا خلاف إلا من عطاء فإنه قال: يده اليسرى، وقد روي من طرق

الغنية

المخالف عن جابر: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَثْنَى بِسَارِقٍ فَقَطَعَ يَدَهُ ثُمَّ أَثْنَى بِهِ وَقَدْ سُرِقَ ثَانِيَةً فَقَطَعَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى . فَإِنْ سُرِقَ ثَالِثَةً خُلِدَ الْحَبْسَ إِلَى أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَرَى وَلِيَّ الْأَمْرِ فِيهِ رَأْيَهُ ، فَإِنْ سُرِقَ فِي الْحَبْسِ ضُرِبَتْ عُنُقُهُ بِدَلِيلِ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ .

وُحْتَجَّ عَلَى الْمَخَالِفِ بِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ أَثْنَى بِسَارِقٍ مَقْطُوعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ فَقَالَ : إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ لَا أَتْرَكَ لَهُ مَا يَأْكُلُ بِهِ وَيَسْتَنْجِيءُ ، وَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ، وَأَيْضًا فَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الْقَطْعِ فَمَنْ أَوْجِبَهُ فِي الثَّالِثَةِ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ .

وُحْتَجَّ عَلَى الْمَخَالِفِ فِي جَوَازِ قَتْلِهِ بِمَا رَوَاهُ عَنْ جَابِرٍ مِنْ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَتَلَ السَّارِقَ فِي الْخَامِسَةِ ، وَبِمَا رَوَاهُ عَنْ عَثْمَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ : أَنَّهُمْ قَتَلُوا سَارِقًا بَعْدَ مَا قُطِعَتْ أَطْرَافُهُ .

وَإِذَا كَانَتْ يَمِينٌ مِنْ وَجِبٍ عَلَيْهِ الْقَطْعُ لَهَا شَلَاءٌ قُطِعَتْ وَلَمْ تُقَطَّعْ يَسَارُهُ ، وَكَذَلِكَ مِنْ وَجِبٍ قَطَعَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَكَانَتْ شَلَاءٌ تُقَطَّعُ دُونَ رِجْلِهِ الْيَمْنَى بِدَلِيلِ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ .

وَمَوْضِعُ الْقَطْعِ فِي الْيَدَيْنِ مِنْ أَصُولِ الْأَصَابِعِ وَيُتْرَكُ لَهُ الْإِبْهَامُ ، وَفِي الرَّجْلِ عِنْدَ مَعْقَدِ الشَّرَاكِ وَيُتْرَكُ لَهُ مَوْخِرُ الْقَدَمِ وَالْعَقِبُ بِدَلِيلِ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ وَأَيْضًا فَمَا اعْتَبَرْنَاهُ بِمَجْمَعٍ عَلَى وَجُوبِ قِطْعَةٍ وَلَيْسَ عَلَى قِطْعٍ مَا زَادَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَقَدْ رَوَى النَّاسُ كُلُّهُمْ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَنَّهُ قَطَعَ السَّارِقَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بِمَشْهَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَنْكَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي عَلَى أَصْلِ الْمَخَالِفِ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ فِي تِلْكَ الْحَالِ .

وَإِذَا سُرِقَ اثْنَانِ فَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا شَيْئًا فَيُلْغَى نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْمَقْدَارَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ قُطِعُوا جَمِيعًا بِلَا خِلَافٍ سِوَاكَ كَانُوا مُشْتَرِكِينَ فِي السَّرْقَةِ أَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَسْرِقُ لِنَفْسِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَلْغُ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ذَلِكَ الْمَقْدَارَ وَلَمْ يَكُونُوا مُشْتَرِكِينَ فَلَا قِطْعَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِلَا خِلَافٍ ، وَإِنْ كَانُوا مُشْتَرِكِينَ فِي ذَلِكَ فَفِي إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحَرْزِ قُطِعُوا جَمِيعًا بِرَبْعِ دِينَارٍ بِدَلِيلِ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ وَأَيْضًا قَوْلُهُ

كتاب الحدود

تعالى: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا، لأن ظاهره يقتضي أن وجوب القطع إنما كان بالسرقة المخصوصة، وإذا استحق كل واحد منهم هذا الاسم وجب أن يستحق القطع.

ويحتج على المخالف بما روه من الخبر المقدم لأنه عليه السلام أوجب القطع في ربع دينار فصاعداً ولم يفصل بين الواحد وبين ما زاد عليه، ومن أصحابنا من اختار القول: بأنه لا قطع على واحد من الجماعة حتى يبلغ نصيبه المقدار الذي يجب فيه القطع على كل حال، والمذهب هو الأول.

وتُقطع الأم بالسرقة من مال ولدها والولد بالسرقة من مال أحد الوالدين وكل واحد من الزوجين بالسرقة من مال الآخر بشرط أن يكون المال المسروق محرراً ممن سرقه، ولا قطع على من سرق منهم من هؤلاء بدل ما يجب من النفقة لمن يستحق الإنفاق بدليل الإجماع المشار إليه وظاهر الآية والخبر.

ويقطع الطّار من الجيب والكم من الثوب التحتاني ويُقطع النّباش إذا أخذ كل واحد منهما ما قيمته ربع دينار فصاعداً بدليل إجماع الطائفة، وأيضاً فظاهر الآية والخبر يدلان على ذلك لأن السارق هو الآخذ للشيء على جهة الاستخفاء والتفزع فيدخل من ذكرناه في ظاهر الآية، وقد روى المخالف عن عائشة وعمر بن عبد العزيز أنها قالا: سارق موتانا كسارق أحيائنا، والغرم لازم للسارق وإن قطع بدليل الإجماع المشار إليه وظاهر الآية والخبر لأنه يقتضي إيجاب القطع على كل حال فمن منع منه مع الغرم فعليه الدليل.

ومن أقر وقامت عليه البيّنة بسرقات كثيرة قطع بأوله وأغرم الباقي، وإذا رجع المقر بالسرقة عن إقراره لم يُقطع وكذلك إن تاب وظهر صلاحه قبل أن يُرفع خبره (إلى ولي الأمر، فإن تاب بعدما ارتفع خبره إليه كان مخيراً بين قطعه والعفو عنه وليس لغيره في ذلك خيار، وعليه رد ما سرقه إن كانت عينه باقية وغرم قيمته إن كانت تالفة على كل حال كل ذلك بدليل إجماع الطائفة.

وقد روى أصحابنا: أن الصّبي إذا سرق هُدد، فإن عاد ثانية أدب بحكّ

الغنية

أصابه بالأرض حتى تدمى ، فإن عاد ثلاثة قُطعت أطراف أنامله الأربع من المفصل الأول ، فإن عاد رابعة قُطعت من المفصل الثاني ، فإن عاد خامسة قُطعت من أصولها .

وروى : أنه لا قطع على من سرق طعاماً في عام مجاعة ، وقد بينّا في كتاب الجهاد حدّ المحارب فلا وجه لإعادته .

فصل :

اعلم أنّ التعزير يجب بفعل القبيح أو الإخلال بالواجب الذي لم يرد الشرع بتوظيف حدّ عليه أو ورد بذلك فيه ولم تتكامل شروط إقامته ، فيُعزّر على مقدمات الرّبا واللواط من التّم في إزار واحد والضمّ والتقبيل إلى غير ذلك على ما يراه وليّ الأمر من عشرة أسواط إلى تسعة وتسعين سوطاً ، ويُعزّر من وطىء بهيمة أو استمنى بيده ، ويُعزّر العبد إذا سرق من مال سيّده والوالد إذا سرق من مال ولده ومن سرق أقلّ من ربع دينار ومن سرقه أو أكثر منه من غير حرز ومن قذف وهو حرّ مسلم ولداً له أو عبداً له أو لغيره أو ذميّاً أو صغيراً أو مجنوناً ، ويُعزّر العبيد والإماء وأهل الذّمة إذا تقاذفوا .

ومن قذف غيره بما هو مشهور به ومعترف بفعله من سائر القبائح لم يستحقّ حدّاً ولا تعزيراً ، ويُعزّر المسلم إذا عيّر مسلماً بعمى أو عرج أو جنون أو جذام أو برص فإن كان كافراً فلا شيء عليه ، والتعزير لما يناسب القذف من التعريض بما لا يفيد زناً ولا لواطاً والتبزيب بالألقاب من ثلاثة أسواط إلى تسعة وتسعين سوطاً ، وإذا تقاذف اثنيان بما يوجب الحد سقط عنهما ووجب تعزيرهما كلّ ذلك بدليل إجماع الطوائف ، وروى : أنه متى عُزّر المرء رابعة استتيب فإن أصرّ وعاد إلى ما يوجب التعزير ضُربت عنقه .

السَّيِّدَاتُ

الْحَاوِي لِتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى

لِلْأَبِيِّ مَنْصُورِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَجَلِيّ الْحَلَبِيِّ

٥٥٨ - ٥٩٨ هـ

كتاب الحدود

باب ماهية الزنى وما به يثبت ذلك:

الزنى الموجب للحد هو وطء من حرم الله تعالى وطئه من غير عقد ولا شبهة عقد ويكون الوطء في الفرج سواء كان قبلاً أو دبراً بلا خلاف ويكون الواطئ بالغاً كاملاً سواء كان حراً أو عبداً، فأما العقد فهو ما ذكرناه في كتاب النكاح من أقسامه مما قد أباحه الله تعالى في شريعة الإسلام، وأما شبهة العقد فهو أن يعقد الرجل على ذي محرم له من أم أو بنت أو أخت أو عمّة أو خالة أو بنت أخ أو بنت أخت وهو لا يعرفها ولا يتحققها أو يعقد على امرأة لها زوج وهو لا يعلم بذلك أو يعقد على امرأة وهي في عدة لزوج لها أما عدة طلاق رجعي أو بائن أو عدة فسخ وإن لم يكن طلاقاً أو عدة المتوفى عنها زوجها وهو جاهل لحالها أو يعقد عليها وهو محرم أو هي محرمة وهو حلال ناسياً أو جاهلاً بأن ذلك لا يجوز ثم علم شيئاً من ذلك فإنه يدرأ عنه الحد ولم يحكم فيه بالزنى لقوله عليه السلام: ادروا الحدود بالشبهات.

فإن عقد على واحدة ممن ذكرنا علماً أو متعمداً ثم وطئها كان حكمه حكم الزنى سواء بل هو أغلظ منه وليس علمه بالمحرم شبهة واستحلاله ما حرم الله عليه مما يدرأ به الحدود على ما ظنّه بعض المخالفين لمذهب أهل البيت عليهم السلام، ويجب عليه ما يجب على الزاني على جد واحد.

ويثبت حكم الزنى بشيئين: أحدهما إقرار الفاعل العاقل الحرّ بذلك على نفسه من غير إكراه ولا إجبار أربع مرّات في أربعة أوقات دفعة بعد أخرى، فإذا أقر أربع

السرائر

مرّات على ما قدّمناه وكان حرّاً بالوطء في الفرج حكم له بالزّنى ، ووجب عليه ما يجب على فاعله وإن أقرّ أقلّ من ذلك أو أقرّ أربع مرّات بوطء ما دون الفرج المقدم ذكره لم يحكم بالزّنى وكان عليه التعزير حسب ما يراه الإمام ولا يتجاوز بذلك أكثر من تسعة وتسعين سوطاً على ما يأتي بيانه إن شاء الله .

والثاني قيام البيّنة بالزّنى وهو أن يشهد أربعة رجال عدول على رجل بأنه وطئ امرأة ليس بينه وبينها عقد ولا شبهة عقد وشاهدوه وطئها في الفرج بأن أدخل العضو في العضو مثل الميل في المكحلة فإذا شهدوا كذلك قبلت شهادتهم وحكم عليه بالزّنى سواء كان حرّاً أو عبداً إذا كان كامل العقل ووجب عليه ما يجب على فاعله على ما نبّهته فيما بعد إن شاء الله تعالى .

فإن شهد الأربعة بالزّنى ولم يشهدوا عليه بالمعينة كان على كلّ واحد منهم حدّ الفرية ، فإن شهد عليه أقلّ من الأربعة وادّعوا المشاهدة كان عليهم أجمع حدّ الفرية ، فإن شهد الأربعة وختلفوا في شهادتهم فبعضهم شهد بالمعينة وبعضهم شهد بغير ذلك كان أيضاً عليهم حدّ الفرية ، فإن شهد الأربعة باجتماع الرّجل مع امرأة في إزار واحد مجرّدين من ثيابهما أو شهدوا بوطئ ما دون الفرج قبلت شهادتهم ووجب على فاعل ذلك التعزير .

وإذا شهد الشّهود على امرأة بالزّنى وادّعت أنها بكر أم أربع من ثقات النساء أن ينظرن إليها ، فإن كانت كما ذكرت لم يكن عليها حدّ وإن لم تكن كذلك أقيم عليها الحدّ وهذا الحكم لا يصحّ إلّا بأن تكون شهادة الشّهود بالوطء في القبل دون الدّبر ، فأما إذا شهدوا بالوطء في الدّبر لم ينفعها دعواها البكارة ولا شهادة النساء لها بذلك فليلاحظ فإن شيخنا أبا جعفر أطلقه في نهايته إطلاقاً وإن كان مراده ما ذكرناه ، فأما الشّهود الأربعة فلا يحدّون حدّ القاذف لأنّه لا دليل عليه ولأنّ شهادتهم ظاهرها الصّحّة

وإلى هذا القول ذهب شيخنا في المبسوط ولم يذكر في النهاية شيئاً .

وإذا شهد أربعة رجال على امرأة بالزّنى أحدهم زوجها فإن شهد الزوج ابتداء

كتاب الحدود

من غير أن يتقدّم منه القذف لها مع الثلاثة المذكورة قبلت شهادتهم ووجب على المرأة الحدة ، فإن كان قد رمى الزوج المرأة بالزنى أولاً ثم شهد مع الثلاثة المذكورة عليها به فلا تقبل شهادته لأنه يدفع بها ضرراً وكلّ من يدفع بشهادته ضرراً عن نفسه فلا تقبل شهادته وأيضاً فهو خصم في هذه الحال فلا تقبل شهادته ويجب عليه إمّا لعانها ليدراً عن نفسه الحدة أو حدة الفرية إن لم يلاعن والثلاثة يحدّون حدة الفرية .

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته : وإذا شهد أربعة نفر على امرأة بالزنى أحدهم زوجها وجب عليها الحدة وقد روى : أن الثلاثة يحدّون حدة المفترى ويلاعنها زوجها ، وهذه الرواية محمولة على أنه إذا لم تعدل الشهود واختلّفوا في إقاموا الشهادة أو اختلّ بعض شرائطها فأما مع اجتماع شرائط الشهادة فإنّ الحكم ما قدّمناه ، هذا آخر كلامه في نهايته إلّا أنه قيده في مسائل خلافه فقال مسألة : إذا شهد الزوج ابتداء من غير أن يتقدّم منه القذف مع ثلاثة على المرأة بالزنى قبلت شهادتهم ووجب على المرأة الحدة وهو الظاهر من أحاديث أصحابنا وبه قال أبو حنيفة وقد روى أيضاً : أن الثلاثة يحدّون ويلاعن الزوج ، هذا آخر كلامه في مسائل خلافه وما حقّقه في مسائل خلافه هو الأصحّ الأظهر الذي تقتضيه الأدلة وظاهر القرآن والمتواتر من الأخبار وتحمل الرواية الشاذة على أن الزوج يقدم منه قبل شهادته الرمي بالقذف للمرأة لقوله تعالى : وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، وهذا قد رمى زوجته ولم يكن له شهداء إلّا نفسه لأنّ شهادة الثلاثة غير معتدّ بها إلّا بانضمام شهادة الرابع فكأنّها لم تكن في الحكم .

فأما إذا لم يتقدّم منه رمى للزوجة بالزنى فلم تتناول هذه الآية وتناولها الظواهر مثل قوله تعالى : وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ، ولم يفرّق بين أن يكون الزوج واحداً منهم أو لا يكون وهذا خطاب للحكام .

ولا تقبل شهادة الشهود على الزنى إلّا إذا حضروا في وقت واحد ، فإن شهد بعضهم وقال : الآن يحىء الباؤون ، جلد حدة المفترى لأنه ليس في ذلك تأخير . ولا

السرائر

تقبل في الزنى شهادة النساء على الانفراد ، فان شهد ثلاثة رجال وامرأتان قبلت شهادتهما في الزنى ويجب بشهادتهما الرجم إن كان المشهود عليه محصناً وسنيتين المحصن إن شاء الله ، فان شهد رجلان وأربع نساء لم يجب بشهادتهما الرجم ويجب بها الحد الذي هي مائة سوط ، فان شهد رجل وستة نساء أو أقل أو أكثر لم يقبل شهادتهما وكان على كل واحد منهم حد الفرية .

وإذا شهد أربعة رجال على رجلين وامرأتين أو ألف قبلت شهادتهما وأقيم على الذين شهدوا عليهم الحد ، وإذا رأى الامام أو الحاكم من قبله تفريق الشهود أصلح في بعض الأوقات بعد أن يكونوا حضروا لإقامة الشهادة في وقت واحد كان ذلك جائزاً ، وحكم المرأة حكم الرجل في جميع ما ذكرناه على حد واحد في أنه يحكم عليها بالزنى إما بالاقرار أو البيّنة ويدراً عنها الحد في الموضع الذي يدراً فيه الحد عن الرجل لا يختلف الحكم في ذلك إلا ما نبينه فيما بعد إن شاء الله ، وإذا أخذ رجل وامرأة فادعيا الزوجية دُرِىء عنهما الحد .

وإذا شاهد الامام من يزنى أو يشرب الخمر كان عليه أن يقيم الحد عليه ولا ينتظر مع مشاهدته قيام البيّنة ولا الاقرار وكذلك النائب من قبله لأننا قد بينا في كتاب القضاء أنّ للحاكم أن يحكم بعلمه في جميع الأشياء بغير خلاف بين أصحابنا ولأنّ علمه أقوى من الاقرار والبيّنة ،

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته : ليس ذلك لغير الإمام بل هو مخصوص به وغيره إن شاهد يحتاج أن تقوم له بيّنة أو إقرار من الفاعل على ما بيّناه ، وهذا ذكره في كتاب الحدود وإن كان موافقاً في غير هذا الموضع على أنّ للحاكم أن يحكم بعلمه في جميع الأشياء ، وإذا كان إجماعنا منعقداً على ذلك فلا يرجع عنه بأخبار الآحاد ،

وأما القتل والسرقة والقذف وما يجب من حقوق الآدميين من الحد والتعزير فليس له أن يقيم الحد إلا بعد مطالبة صاحب الحقّ بحقه وليس يكفى فيه مشاهدته إتياء ، فان طلب صاحب الحقّ إقامة الحد كان عليه إقامته ولا ينتظر مع علمه البيّنة أو الاقرار .

كتاب الحدود

إذا شهد عليه أربعة شهود فكذبهم أقيم عليه الحدّ بلا خلاف وكذلك إن صدّقهم، إذا شهد أربعة شهود على رجل بالزّنى فشهد اثنان أنّه أكرهها والآخران أنّها طاوَعته فإنّه يجب عليه الحدّ ولا يجب على المرأة الحدّ لأنها غير زانية والرجل زان بغير خلاف لأنه إذا كان مُكرِّهاً لها كان زانياً وكذلك إذا طاوَعته ففي الحالين معاً يكون زانياً.

وقال شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه: لا حدّ عليه، وهو قول الشافعي اختاره ووافقه عليه بغير دليل لأن هذه المسألة غير منصوصة لنا والأصول تقتضيه أن عليه الحدّ لأنه زان بغير خلاف، واحتجّ شيخنا بأن الأصل براءة الدّمة وإنما كان يستقيم له هذا الاستدلال قبل ورود الشّرع بأنّ على الزّاني الذي شهد عليه أربعة شهود بالزّنى الحدّ فأما بعد ذلك فكيف يصحّ الاستدلال بأن أوصل براءة الدّمة. ثم قال رضي الله عنه: وأيضاً فإنّ الشّهادة لم تكمل بفعل واحد وإنما هي شهادة على فعلين لأنّ الزّنى طوعاً غير الزّنى كرهاً، وهذا الاستدلال يرغب الإنسان أن يذكره مناظراً لخصمه لأنّ الشّهادة كملت بالزّنى لأنّ من شهد بالإكراه فقد شهد بالزّنى ومن شهد بالمطاوعة فقد شهد أيضاً بالزّنى فالفعل واحد وإن كانت أسبابه مختلفة فما شهد الأربعة إلّا بالإيلاج في وقت واحد والإيلاج منه حينئذٍ حرام زنى بغير خلاف، وإيضاً الظواهر من القرآن تتناول ذلك فمن أخرج هذا منها فعليه الدّليل.

إذا ملك رجل ذات محرم من نسب أو رضاع فوطئها مع العلم بتحريم الوطء عليه لزمه القتل على كلّ حال عندنا بعد حدّ الزّنى، وقال بعض أصحابنا: عليه القتل، وأطلق الكلام ولم يذكر الحدّ ولا دليل على سقوطه لقوله تعالى: الزّانية والزّاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة جلدة، وهذا زان بغير خلاف.

إذا استأجر امرأة للوطء لزمه الحدّ بلا خلاف بيننا، إذا وجد الرجل امرأة على فراشه فظنّها زوجته فوطئها لم يكن عليه الحدّ لقوله عليه السّلام: ادروا الحدود بالشّبهات، ولأنّ الأصل براءة الدّمة، وقد روي في بعض الروايات: إنّ عليه الحدّ سرّاً وعليها الحدّ جهراً، أورد ذلك

السرائر

شيخنا في نهايته ورجع عنه في مسائل خلافه وهو الصحيح الذى تقتضيه أصول مذهبنا ولا يرجع إلى أخبار الآحاد في ذلك فإن شيخنا رجع عن الخبر الذى أورده في نهايته وعمل بالأدلة القاهرة في مسائل خلافه .

إذا تكامل شهود الزنى أربعة وشهدوا به ثم ماتوا أو غابوا جاز للحاكم أن يحكم بشهادتهم ويقيم الحد على المشهود عليه لقوله تعالى : **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ** ، وهذا زان بغير خلاف .

إذا تكامل شهود الزنى فقد ثبت الحكم بشهادتهم سواء شهدوا في مجلس واحد أو في مجالس ، ولا يعتبر حضور الشهود لأداء الشهادة في وقت واحد إلا ههنا فأما التحمل لها فلا نعتبره ههنا أن يكون في وقت واحد بل شهادة الطلاق تحمّلها يكون في وقت واحد على ما بيّناه في كتاب الشهادات .

إذا حضر أربعة ليشهدوا بالزنى فشهد واحد أو ثلاثة ولم يشهد الرابع لم يثبت على المشهود عليه الزنى لأنّ الشهادة ما تكاملت بلا خلاف ، ومن لم يشهد لا شيء عليه أيضاً بلا خلاف ، ومن شهد فعليه حدّ القذف ،

وقصة المغيرة مشهورة فإنّه استخلفه عمر بن الخطاب على البصرة وكان نازلاً في أسفل الدار ونافع وأبوبكرة « وكانا أخا زياد لأتمه سمية جارية الحارث بن كلدة وشبل بن معبد وزباد في علوها فهبت ريح ففتحت باب البيت ورفعت الستر فمضى المغيرة بين رجل امرأة من بنى هلال فلما أصبحوا تقدّم المغيرة ليصلى فقال له أبوبكرة : تنحّ عن مصّلاتنا ، فبلغ ذلك عمر فكتب أن يُرفعوا إليه وكتب إلى المغيرة : قد تُحدّث عنك بما إن كان صدقاً فلو كنت متّ قبله لكان خيراً لك ، فأشخصوا إلى المدينة فشهد نافع وأبوبكرة وشبل بن معبد ، فقال عمر : أودى المغيرة إلا ربعة ، فجاء زياد ليشهد فقال عمر : هذا رجل لا يشهد إلا بالحقّ إن شاء الله ، فقال : أما بالزنى فلا أشهد ولكن رأيت أمراً قبيحاً ، فقال عمر : الله أكبر ، وجلد الثلاثة فحلف أبوبكرة أن لا يكلم أخاه زياداً أبداً فمات وما كلمه رحم الله أبا بكرة ، فقال أبوبكرة بعد جلده : أشهد أنّ المغيرة زنى ، فهم عمر أن يجلدوه فقال له أمير المؤمنين على عليه السلام : إن جلدته فارجم صاحبك « يعنى المغيرة » ومعنى

كتاب الحدود

قول عليّ عليه السّلام: إن جلدته فارجم صاحبك، فإنّ معناه إن كانت هذه شهادة غير الأولى فقد كملت الشّهادة أربعة فارجم صاحبك يعني إنّما أعاد ما شهد به فلا تجلده بإعادته.

وكان أبو بكر رجلاً صالحاً من خيار الصّحابة ويعدّ في موالي رسول الله عليه السلام واسمه نفيح وأخوه نافع بن الحارث بن كلدة الثّقفيّ طيب العرب وأخوهما زياد كلّهم من سمية وكلّ منهم ينسب إلى رجل، فقال يزيد بن مفرع الحميريّ جدّ السيّد الحميريّ يهجو زياداً:

إن زياداً ونافعاً وأبا بكرة عندي من أعجب العجب. إن رجالاً ثلاثة خلقوا في رحم انثى وكلّهم لأب ذا قرشي كما يقول وذا مولي وهذا بزعمه عربي.

إذا شهد أربعة رجال على رجل بالزّنى فردّت شهادة واحد منهم فإن ردّت بأمر ظاهر لا يخفى على أحد فإنّه يجب على الأربعة حدّ القذف وإن ردّت بأمر خفيّ لا يقف عليه إلّا الأحاد فإنّه يقام على المردود الشّهادة الحدّ، والثلاثة لا يقام عليهم الحدّ لأنّ الأصل براءة الدّمة وأيضاً فإنّهم غير مفرّطين في إقامتها فإنّ أحداً لا يقف على بواطن النّاس فكان عذراً في إقامتها فلهذا لا حدّ، ويفارق إذا كان الرّدّ بأمر ظاهر لأنّ التفريط كان منهم فلهذا حدّوا.

إذا شهد أربعة رجال ثمّ رجع واحد منهم فلا حدّ على المشهود عليه بلا خلاف وعلى الرّاجع الحدّ بلا خلاف وأمّا الثلاثة فلا حدّ عليهم لأنّ الأصل براءة الدّمة ورجوعه لا يؤثّر في التّعدي إليهم، فإن رجع المشهود عليه ثمّ رجع واحد منهم أو الأربعة وقال الرّاجع: عمدت قتله، كان عليه الحدّ والقود عندنا ولا يسقط أحدهما الآخر.

إذا استكره امرأة على الزّنى فلا حدّ عليها بلا خلاف وعليه الحدّ ولها مهر المثل عندنا وهو العقر الذي رواه أصحابنا: أنّه دية الفرج المغضوب،

وقال أبو حنيفة: لا مهر لها، واختاره شيخنا أبو جعفر في كتاب الحدود من مسائل خلافه إلّا أنّه رجع عنه في مبسوطه وفي موضع آخر من مسائل خلافه واستدلّ شيخنا

السَّرائِر

أبوجعفر على سقوطه بقول التَّبَيّ عليه السلام أنه نهى عن مهر البغى، وقال :
البغى الزَّانية، وهذا الاستدلال يرغب عن ذكره هل هذه المكرهة بغى حتى
يستشهد بهذا الحديث على نفى مهرها !

روى أصحابنا : أنَّ للسَّيِّد أن يقيم الحَدَّ على ما ملكت يمينه بغير إذن الإمام
سواء كان ذلك باعترافه أو البيّنة أو بعلمه وسواء كان السَّيِّد فاسقاً أو عدلاً رجلاً أو
امراًة .

إذا شهد أربعة رجال على رجل أنه زنى بها فى هذا البيت وأضاف كلّ واحد
منهم شهادته إلى زاوية منه مخالف للأخرى فإنّه لا حدّ على المشهود عليه ويحدّون ،
وكذلك إن شهد اثنان على زاوية وآخران على زاوية أخرى لا يختلف الحكم فيه .
ليس من شرط إحصان الرّجم الإسلام بل من شرطه : الحرّية والبلوغ وكمال
العقل والوطء فى نكاح صحيح دائم أو ملك يمين ، فإذا وجدت هذه الشّروط فقد
أحصن إحصان رجم .

باب أقسام الزّناة :

الزّناة على ثلاثة أقسام : منهم من يجب عليه القتل على كلّ حال ، ومنهم من
يجب عليه الجلد والرّجم معاً ، ومنهم من يجب عليه الجلد والتقى إلى بلد غير بلده
الذى زنى فيه سنة .

فأما من يجب عليه القتل على كلّ حال سواء كان محصناً أو غير محصن حرّاً
كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً شيخاً كان أو شاباً فهو كلّ من وطىء ذات
محرم له أمّاً أو بنتاً أو أختاً أو بنتيهما أو بنت أخيه أو عمته أو خالته فإنّه يجب
عليه القتل على كلّ حال بعد جلده حدّ الزّانى لأنّه لا دليل على سقوطه عنه لقوله
تعالى : **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ** ، ولا منافاة بين
جلده وبين قتله بعد الجلد ، وليس إطلاق قول أصحابنا : يجب عليه القتل على كلّ
حال ، دليل على رفع حدّ الزّنى عنه .

وكذلك الذمى إذا زنى بامرأة مسلمة فإنه يجب عليه القتل على كل حال وكان على المسلمة الحدة إما الجلد أو الرجم على ما تستحقه من الحدة فإن أسلم الذمى لم يسقط بذلك عنه الحدة بالقتل ووجب قتله على كل حال ، وكذلك من غصب امرأة فرجها فإنه يجب عليه ذلك ، وكذلك من زنى بامرأة أبيه أو ابنه وجب عليه أيضاً القتل والحدة معاً على كل حال محصناً كان أو غير محصن ،

والذى يجب تحصيله فى هذا القسم وهو الذى يجب عليه القتل على كل حال أن يقال : إن كان محصناً فيجب عليه الجلد أولاً ثم الرجم فيحصل امتثال الأمر فى الحدين معاً ولا يسقط واحد منهما ويحصل أيضاً المبتغى الذى هو القتل لأجل عموم أقوال أصحابنا وأخبارهم لأن الرجم يأتى على القتل ويحصل الأمر بهدئ الرجم ، وإن كان غير محصن فيجب الجلد لأنه زان ثم القتل بغير الرجم فليحظ ذلك .

وأما القسم الثانى فهو من زنى وهو محصن ، والمحصن عندنا من كان بالغاً كاملاً العقل له فرج إما ملك يمين أو زوجة بعقد دوام متمكن من وطئه يغدو إليه ويروح من يومه ويكون قد دخل بامرأته ، فإذا وجدت هذه الشروط فقد أحصن إحصان رجم على ما قدّمناه ، فإذا ثبت ذلك وزنى هذا العاقل ببالغة وجب عليه الجلد أولاً ضرب مائة سوط أشد ما يكون من الضرب بسوط وسيط لا جديد ولا عتيق

لما روى عن الرسول عليه السلام : أنه أتى بسوط جديد فلم يضرب به وأتى بسوط خَلِق فلم يضرب به وأتى بسوط وسيط قد ركب به فضرب به ، روى عن زيد بن أسلم : أن رجلاً اعترف عند التبتى عليه السلام بالزنى فدعى له رسول الله عليه السلام فأتى بسوط ملبون فقال : غير هذا ، فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته « بالثناء المنقطعة من فوقها ثلاث نقط وفتحها والميم وفتحها والراء غير المعجمة وفتحها وهى طرفه لأن ثمره السياط أطرافها » فقال : بين هذين ، فأتى بسوط قد ركب به ولان قال : فأمر به فجلد ... هذا لفظ الحديث ، فإذا جلد المائة رجم بعد ذلك سواء كان شيخاً أو شاباً ، وروى أصحابنا : أنه يترك بعد ضربه الجلد حتى يبرأ جلده ويرجم

السَّرائِر

بعد ذلك .

والقسم الثالث من عدا من ذكرناه من العقلاء الأحرار فإنه يجب عليه الجلد مائة سوط وتغريب عام من مصره إذا كان رجلاً وجرّ شعره على ما رواه أصحابنا ولا نفى ولا جزّ على المرأة

لما رواه عبادة بن الصّامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : خذوا عتّى قد جعل الله لمن سبى البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة ثم الرّجم ، فالبكر عندنا عبارة عن غير المحصن والثيب عبارة عن المحصن . وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته : الزّنا على خمسة أقسام : قسم منهم يجب عليه الحد بالقتل على كلّ حال ، والثاني يجب عليه الجلد ثم الرّجم ، والثالث يجب عليه الرّجم وليس عليه جلد ، والرّابع يجب عليه الجلد ثم التّقى ، والخامس يجب عليه الجلد ولا يجب عليه التّقى .

فأما من يجب عليه القتل على كلّ حال سواء كان محصناً أو غير محصن حرّاً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً شيخاً كان أو شاباً على كلّ حال فهو كلّ من وطئ ذات محرّم له أمّاً أو بنتاً أو أختاً أو بنتها أو بنت أخيه أو عمته أو خالته فإنه يجب عليه القتل على كلّ حال ، وكذلك الذمّي إذا زنى بامرأة مسلمة فإنه يجب عليه القتل على كلّ حال وكان على المسلمة الحد إمّا بالرّجم أو الجلد على ما تستحقّه من الحد فإن أسلم الذمّي لم يسقط بذلك عنه الحد بالقتل ويجب قتله على كلّ حال ، ومن غصب امرأة فرجها فإنه يجب عليه القتل على كلّ حال محصناً كان أو غير محصن ، ومن زنى بامرأة أبيه وجب أيضاً عليه القتل على كلّ حال محصناً كان أو غير محصن .

وأما القسم الثاني وهو من يجب عليه الجلد ثم الرّجم فهو الشيخ والشيخة إذا زنيا وكانا محصنين كان على كلّ واحد منهما جلد مائة ثم الرّجم يقدّم الجلد ثم بعده الرّجم .

والقسم الثالث وهو من يجب عليه الرّجم ولا يجب عليه الجلد فهو كلّ محصن أو محصنة ليسا بشيخين فإنهما إذا زنيا كان على كلّ واحد منهما الرّجم وليس عليهما الجلد وقد قلنا نحن ما عندنا في ذلك وهو الصحيح الأظهر الذي يعضده ظاهر

كتاب الحدود

التنزيل : إنه يجب عليه الجلد والرجم معاً لقوله تعالى : الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً ، فمن نسخ هذه الآية وترك العمل بها يحتاج إلى دليل ولا فقد عطل حدّاً من حدود الله تعالى بغير دليل ولا يرجع في ذلك إلى أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً ، وما اخترناه مذهب السيّد المرتضى واختيار شيخنا المفيد والجلّة من المشيخة الفقهاء من أصحابنا .

وروى : أن عليّاً عليه السلام جلد سراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة ف قيل له : تحدّها حدّين : فقال : حدّتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله .

وشيخنا أبو جعفر فقد رجع في التّبيان فقال : يجلد الزّاني والزّانية إذا لم يكونا محصنين كلّ واحد منهما مائة جلدة وإذا كانا محصنين أو أحدهما كان على المحصن الرّجم بلا خلاف ، وعندنا أنّه يجلد أولاً مائة جلدة ثمّ يرمي ، وفي أصحابنا من خصّ ذلك بالشّيخ والشيخة إذا زنيا وكانا محصنين فأما إذا كانا شابتين محصنين لم يكن عليهما غير الرّجم وهو قول مسروق ، وفي ذلك خلاف ذكرناه في الخلاف .

ثمّ قال : وحدة الإحصان في الرّجل هو أن يكون له فرج متمكّن من وطئه ويكون مالكاً له سواء كان بالعقد أو ملك اليمين ويراعى في العقد أن يكون مالكاً له على جهة الدّوام دون نكاح المتعة فإنّ المتعة لا تحصن فأما العقد الدّائم فلا فرق بين أن يكون على حرة أو أمة أو يهوديّة أو نصرانيّة فإنّ جميع ذلك تحصن الرّجل وملك اليمين أيضاً تحصن على ما قلناه .

وإذا لم يكن متمكّناً من الوطء بأن يكون غائباً عن زوجته لا يمكنه الوصول إليها أو يكون مع كونه حاضراً غير متمكّن من وطئها بأن يكون محبوساً وما أشبه ذلك أو لا يكون قد دخل بها بعد فإنّ جميع ما ذكرناه يخرج من كونه محصّناً ، والإحصان في المرأة مثل الإحصان في الرّجل سواء وهو أن يكون لها زوج يغدو إليها ويروج مخلاً بينه وبينها غير غائب عنها وكان قد دخل بها حرّاً كان أو عبداً وعلى كلّ حال .

والقسم الرّابع وهو من يجب عليه الجلد ثمّ التّفى وهو البكر والبكرة ، والبكر هو الذي قد أملك على امرأة ولا يكون قد دخل بها بعد ثمّ زنى فإنّه يجب عليه الجلد

السَّرائِر

مائة ونفسي سنة عن مصره إلى مصر آخر بعد أن يجز رأسه ، والبكرة تجلد مائة وليس عليها جز الشعر ولا التقى على حال ، وقد قلنا ما عندنا في ذلك إلا أن شيخنا رجع عن هذا التفسير في مسائل خلافه وقال مسألة : البكر عبارة عن غير المحصن فإذا زنى البكر جلد مائة وغرب عاماً ، واستدل على ذلك بإجماع الفرقة وأخبارهم وهو الصحيح الذي اخترناه ، ومن فسر البكر بما فسر شيخنا في نهايته يحتاج إلى دليل وليس عليه دليل من إجماع ولا كتاب ولا سنة مقطوع بها ولا يرجع في ذلك إلى أخبار آحاد لا توجب علماً ولا عملاً بل حقيقة البكر في لسان العرب من ذكرناه وفي عرف الشرع ما أثبتناه وحكيناه ولقوله عليه السلام : البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة ثم الرجم ، فقسم الزنا قسمين كما ترى لا ثالث لهما .

ثم قال : والخامس وهو من يجب عليه الجلد وليس عليه أكثر من ذلك فهو كل من زنى وليس بمحصن ولا بكر فإنه يجب عليه جلد مائة وليس عليه أكثر من ذلك رجلاً كان أو امرأة ، ثم قال : ومن هذه صورته إذا زنى فجلد ثم زنى ثانية فجلد ثم زنى ثالثة فجلد ثم زنى رابعة كان عليه القتل .

قال محمد بن إدريس : والأظهر من أقوال أصحابنا والذي تقتضيه أصول مذهبنا أنه يقتل في الثالثة لإجماعنا أن أصحاب الكبراء يقتلون في الثالثة وهذا منهم بغير خلاف ، ومن عدا المحصن من الزنا إذا زنى ثلاث مرات أو أكثر من ذلك ولم يقيم عليه فيها الحد فليس عليه أكثر من مائة جلدة ، وجميع هذه الأقسام والأحكام التي ذكرناها خاصة في الحر والحررة إلا القسم الأول فإنه يشترك فيه العبيد والأحرار .

فأما ما عدا ذلك فحكم المملوك غير حكم الحر ، فحكم المملوك والمملوكة إذا زنيا أن يجب على كل واحد فيهما خمسون جلدة زنيا بحر أو بحرة أو مملوك أو مملوكة لا يختلف الحكم فيه شيخين كانا أو شابين محصنين أو غير محصنين بكرين أو غير بكرين وعلى كل حال وليس عليهما أكثر من ذلك ، غير أنهما إذا زنيا سبع مرات فأقيم عليهما الحد في ذلك ثم زنيا الثامنة كان عليهما القتل على ما رواه أصحابنا ، وذهب بعضهم إلى : أنهما لا يقتلان إلا أن يزنيا ثماني مرات ويقام عليهما الحد

كتاب الحدود

في ذلك ثم زنيا التاسعة ،

وهو اختيار شيخنا أبي جعفر في نهايته وما اخترناه مذهب ابن بابويه وغيره من أصحابنا وبذلك وردت أكثر الأخبار ،
فإن لم يقيم عليهما الحد في شيء من ذلك وكان أكثر من ثماني مرات لم يجب عليهما أكثر من خمسين جلدة حسب ما قدمناه .

وزنى الرجل الحر بالحرّة والمسلمة والأمة المسلمة إذا كانت لغيره سواء كانت لزوجه أو لوالديه أو غيرهما من الأجانب على حد واحد لا يختلف الحكم فيه ، وكذلك حكم المرأة لا فرق بين أن تزني بحرّاً أو بعبد ملك لها أو لغيرها فإن الحكم في ذلك لا يختلف ، وقد روى : أنه إذا زنى الرجل بصبيّة لم تبلغ ولا مثلها قد بلغ لم يكن عليه أكثر من الجلد وليس عليه رجم فإن أفضاها أو عابها كان ضامناً لعبها وعليه مهر نسائها وكذلك المرأة إذا زنت بصبيّ لم يبلغ لم يكن عليها رجم وكان عليها جلد مائة وعلى الصبيّ والصبيّة التأديب ،

وهذا مذهب شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في نهايته ، وذهب شيخنا المفيد في مقننعه : أن على الرجل وعلى المرأة الحد ، وأطلق كلامه وهو الصحيح عندى لأن الإحصان والزنى وجدا معاً وهما الموجبان للحد والزجم ولا يبلغ بالتأديب أكثر من عشرة أسواط .

وروى : أن الرجل إذا زنى بمجنونة لم يكن عليه الرجم إذا كان محصناً وكان عليه جلد مائة وليس على المجنونة شيء بحال لا جلد ولا رجم ولا تعزير ، فإن زنى مجنون بامرأة عاقلة لم يكن عليه أيضاً شيء بحال ووجب على المرأة الحد تاماً .
وقد روى في بعض الأخبار : أن على المجنون إذا كان فاعلاً الحد تاماً جلد مائة أو الرجم ، وأورد ذلك شيخنا أبو جعفر في نهايته وشيخنا المفيد في مقننعه والذي تقتضيه أصول مذهبنا ما قدمناه أنه لا حد على المجنون والمجنونة لأنهما غير مخاطبين بالشكالييف والأحكام ولا قام دليل على ذلك فيهما والأصل براءة الذمة وثبوت ذلك عليهما يحتاج إلى شرع ولا يرجع في مثل ذلك إلى أخبار آحاد أو إيراد مصنف في كتابه أو فتياه لأن جميع ذلك لا يوجب علماً ولا عملاً .

السَّرائِر

ومن زنى وتاب قبل قيام البينة عليه بذلك درأت التوبة عنه الحدّ ، فإن تاب بعد قيام الشّهادة عليه وجب عليه الحدّ ولم يحز للإمام العفو عنه سواء كان حدّه جلداً أو رجماً ، فإن كان أقرّ على نفسه وهو عاقل حرّاً عند الإمام ثمّ أظهر التوبة كان للإمام الخيار في العفو عنه أو إقامة الحدّ عليه حسب ما يراه من المصلحة في ذلك هذا إذا كان الحدّ رجماً يوجب تلف نفسه ، فأما إذا كان الحدّ جلد فلا يجوز العفو عنه ولا يكون الحاكم بالخيار فيه لأنّا أجمعنا على أنّه بالخيار في الموضع الذي ذكرناه ولا إجماع على غيره فمن ادّعه وجعله بالخيار وعطل حدّاً من حدود الله فعليه الدليل .

إذا وجد الرّجل مع امرأته رجلاً يفجر بها وهما محصنان كان له قتلها وكذلك إذا وجده مع جاريته أو غلامه ، فإن وجده ينال منها دون الفرج كان له منعه منها ودفعه عنها فإن أبى الدّفع عليه فهو هدر فيما بينه وبين الله تعالى ، فأما في الحكم فإن أقام البينة على ذلك فلا شيء عليه فإن لم يكن له بينة فالقول قول وليّ الدّم أنّهم لا يعلمون ذلك منهم ولهم القود .

وإذا زنى اليهوديّ أو النصرانيّ بأهل ملّته كان الإمام مخيراً بين إقامة الحدّ عليه بما تقتضيه شريعة الإسلام وبين تسليمه إلى أهل دينه أو دين المرأة ليقيموا عليهما الحدود على ما يعتقدونه لقوله تعالى : **فَاَحْكُم بَيْنَهُمُ أَوْ اَعْرِضْ عَنْهُمْ** ، و«أو» في لسان العرب بغير خلاف للتخيير .

ومن عقد على امرأة في عدّتها ودخل بها عاملاً بذلك وجب عليه الحدّ تاماً ، فإن كان عدّتها عدّة الطلاق الرجعيّ كان عليهما الرّجم لأنها محصنة عندنا ذات بعل ، فإن كانت التّطليقة بائنة لا رجعة للبعل عليها فيها أو كانت عدّة فسخ أو عدّة المتوفى عنها زوجها كان عليها الجلد دون الرّجم لأنها غير محصنة ، فان ادّعى أنّهما لم يعلما أنّ ذلك لا يجوز في شرع الإسلام وكانا قريبي العهد بالإسلام فإنّه يدرأ الحدّ عنهما لقوله عليه السّلام : **ادرأوا الحدود بالشّبهات** ، وهذه شبهة بغير خلاف ، فأما إذا كانا ذلك لم يصدقا فيه وأقيم عليهما الحدّ لأنّ هذا شائع ذائع بين المسلمين لا يختصّ بعالم دون عامّ جاهل فلا شبهة لهما في ذلك فليلاحظ الفرق بين

كتاب الحدود

الموضعين ،

وشيوخنا أبو جعفر أطلق ذلك في نهايته إطلاقاً والأولى ما فصلناه لأنه الذي تقتضيه الأدلة القاهرة من الإجماع وغيره .

والمكاتب إذا زنى وكان مشروطاً عليه فحكمه حكم المالك سواء وإن كان غير مشروط عليه وقد أدى من مكاتبته شيئاً جلد بحساب ما أدى حدة الحر من مائة جلدة وبحساب ما بقى من جلد المملوك من خمسين جلدة وليس عليه الرجم إلا في الموضع الذي يجب الرجم على المملوك في الدفعة الثامنة أو بعد أن تنقضى مكاتبته فيصير حكمه حكم الأحرار ويطأ بعد ذلك زوجته وهو حر ، فإذا زنى بعد ذلك وجب عليه حينئذ الرجم وكذلك المملوك المحصن إذا أعتق ثم زنى ، فإن كان قد وطئ امرأته بعد العتق وقبل الزنى كان عليه الرجم وإن لم يكن وطئها بعد العتق وإن كان قد دخل بها قبل ذلك كان عليه الجلد فحسب لأنه بحكم من لم يدخل بزوجه من الأحرار .

ومن كان له جارية يشركه فيها غيره فوطئها مع علمه أنه لا يجوز له وطئها وله فيها شريك كان عليه الحد بحساب ما لا يملك منها ويدراً عنه الحد بحساب ما يملكه منها ، فأما إن اشتبه الأمر عليه وادعى الشبهة عليه في ذلك فإنه يدراً عنه الحد لقوله عليه السلام : ادروا الحدود بالشبهات .

ومن وطئ جارية من المغنم قبل أن يقسم وادعى الشبهة في ذلك فإنه يدراً عنه الحد للخبر المذكور المجمع عليه وهو ما قدمناه ، وقد روى : أنها تقوم عليه ويسقط عنه من قيمتها بدار ما يصيبه منها والباقي بين المسلمين ويقام عليه الحد ويدراً عنه بمقدار ما كان له منها ، والأولى ما ذكرناه لأن الاشتباه في ذلك حاصل بلا خلاف وأيضاً فإنه يظن أن سهمه أكثر منها ومن قيمتها وأيضاً الأصل براءة الذمة والحد يحتاج إلى دليل وقوله عليه السلام المجمع عليه : ادروا الحدود بالشبهات يعضد ذلك .

والمرأة إذا زنت فحملت من الزنى فشربت دواء فأسقطت أقيم عليها الحد للزنى

السَّرائِر

وعزَّرها الإمام على جنائيتها بسقوط الحمل حسب ما يراه .
ومن زنى فى شهر رمضان نهائاً أقيم عليه الحدّ وعوقب زيادة عليه لانتهاكه
حرمة شهر رمضان وألزم الكفّارة للإفطار، فإن زنى ليلاً كان عليه الحدّ والتعزير
دون القضاء والكفّارة .

ومن زنى فى حرم الله أو حرم رسوله أو حرم أحد من الأئمة عليهم السلام كان
عليه الحدّ للزنى والتعزير لانتهاكه حرمة حرم الله وأوليائه وكذلك إذا فعل شيئاً
يوجب الحدّ أو التعزير، وفيما يوجب التعزير تغليظ العقوبة .

ومن زنى فى الأوقات الشريفة مثل ليالى الجمع أو ليلة التّصف من شعبان أو
ليالى الأعياد أو أيام هذه الليالى أو يوم سبعة وعشرين من رجب أو ليلته أو خمسة
وعشرين من ذى القعدة أو ليلة سبعة عشر من شهر ربيع الأول أو يوم الغدير أو ليلته
أو ليلة عاشوراء أو يومه أو يوم عرفة وغير ذلك من الأوقات المباركات فإنه تغلظ
عليه العقوبة .

وإذا أقرّ الإنسان على نفسه بالزنى كان عليه الحدّ على ما بيّناه ، فإن أقرّ أنه
زنى بامرأة بعينها كان عليه حدّ الزنى وحدّ القذف مع مطالبة المقدوفة له بالحدّ لأنّه
من حقوق الآدميين ، وكذلك حكم المرأة إذا قالت : زنى بى فلان .

والسكران إذا زنى أقيم عليه الحدّ للزنى والسكر معاً ولا يسقط عنه واحد منهما
لسكره ، وكذلك متى ارتدّ وأسلم حكم بإسلامه وارتداده عندنا فأما عقوده فلا يصحّ
ولاطلاقه ولاعتاقه وسيجىء الكلام عليه فى موضعه إن شاء الله تعالى .

والأعمى إذا زنى وجب عليه الحدّ كما يجب على البصير ولا يسقط عنه الحدّ
لعماه ، فإن ادعى أنه اشتبه عليه الأمر فظنّ أن التى وطئها كانت زوجته أو أمته
وكانت الحال شاهدة بما ادّعاه بأن تكون على فراشه نائمة قد تشبّعت بزوجه أو أمته
فإنّه يدرك عنه الحدّ للشبهة وإن كان شاهد الحال بخلاف ذلك فإنه لا يصدّق وأقيم
عليه الحدّ .

وقد روى : أن امرأة تشبّعت لرجل بجاريته واضطجعت على فراشه ليلاً فظنّها

كتاب الحدود

جاريته فوطئها من غير تحرّز فرفع خبره إلى أمير المؤمنين عليه السّلام فأمر بإقامة الحدّ على الرّجل سرّاً وإقامة الحدّ على المرأة جهراً.

أورد هذه الرّواية شيخنا أبو جعفر في نهايته إلّا أنّه رجّع عنها في مسائل خلافه فقال مسألة: إذا وجد الرّجل امرأة على فراشه فظنّها زوجته فوطئها لم يكن عليه الحدّ وبه قال الشّافعيّ، وقال أبو حنيفة: عليه الحدّ، وقد روى ذلك أيضاً أصحابنا دليلنا أنّ الأصل براءة الذّمة وشغلها يحتاج إلى دليل، هذا آخر المسألة من كلامه رحمه الله وما ذهب إليه في مسائل خلافه هو الصّحيح الذي تقتضيه أصول مذهبنا، ويعضد استدلال شيخنا قوله عليه السّلام المتفق عليه: ادروا الحدود بالشّبهات، وهذه شبهة بلا خلاف وأيضاً فالرجل غير زان ولو جاءت بولد ألحق به بلا خلاف لأنّه وطئ شبهة فكيف يكون عليه الحدّ فلا نرجع عن الأدلّة بأخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، ولو كان شيخنا أبو جعفر الطّوسيّ يعمل بأخبار الآحاد على ما يدّعي عليه لأجل ما يُلوح بذلك في بعض كلامه لزمه أن يوجب عليه الحدّ سرّاً لأنّه قال: على ما رواه أصحابنا: وأورد الرّواية في نهايته إلّا أنّه دفعها في مسائل خلافة وعمل بما يوجب اليقين وثلج الصّدر ويقطع العذر.

ولا يحدّ من ادّعى الزّوجيّة إلّا أن تقوم البيّنة بخلاف دعواه ولا حدّ أيضاً مع الإكراه والإلجاء وإنّما يجب الحدّ بما يفعله الإنسان مختاراً.

ومن افتضّر جارية بكرّاً بإصبعه فإن كانت أمة روى: أنّه يغرم عشر ثمنها ويجلد من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين سوطاً عقوبة لما جناه، والأولى أنّه يغرم ما بين قيمتها بكرّاً وثيباً، فإن كانت الجارية حرّة غرم عقرها وهو مهر مثل نساءها بلا نقصان، فإن كان قد زنى بالحرّة وهي عاقلة فذهب بعذرتها لم يكن لها عليه شيء من المهر لأنّ العقر قد ذكرنا: أنّه دية الفرج المغصوب، وهذا ما غصبتها عليه.

وجملة الأمر في ذلك وعقد الباب أنّه إذا زنى الرّجل بامرأة فلا يخلو: إمّا أن تكون جارية لغيره أو حرّة.

فإن كانت جارية فلا يخلو: إمّا أن تكون ثيباً أو بكرّاً، فإن كانت ثيباً فلا يخلو: إمّا أن تكون مكروهة أو مطاوعة فإن كانت مطاوعة فلا شيء لمولاه على

السَّرائِر

الزَّانِي بها فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ مَهْرًا لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ مَهْرِ الْبَغْيِيِّ، فَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهَةٌ فَيَجِبُ عَلَى الزَّانِي لَمَوْلَاهَا مَهْرُ امْتِثَالِهَا.

وذهب بعض أصحابنا إلى: أَنَّ عَلَيْهِ نِصْفَ عَشْرٍ ثَمَنِهَا، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ هَذَا وَرَدَ فِيْمَنْ اشْتَرَى جَارِيَةً وَوَطَّئَهَا فَكَانَتْ حَامِلًا وَأَرَادَ رَدَّهَا فَإِنَّهُ يَرُدُّهَا وَيَرُدُّ مَعَهَا نِصْفَ عَشْرٍ ثَمَنِهَا وَالْقِيَاسُ عِنْدَنَا بَاطِلٌ.

فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ بَكْرًا فَلَا يَخْلُو: أَنْ تَطَاوَعَ أَوْ تَكْرَهَ عَلَى الْفِعَالِ، فَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهَةٌ فَعَلَيْهِ مَهْرُ امْتِثَالِهَا وَعَلَيْهِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهَا قَبْلَ افْتِضَائِهَا وَهُوَ أَرْشُ الْبِكَارَةِ يَجْمَعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مَعًا بَيْنَ الْمَهْرِ وَمَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يَدْخُلُ فِي الْآخَرِ أَلْزَمَنَاهُ الْمَهْرَ لِأَنَّهَا هُنَا مَكْرَهَةٌ غَيْرُ بَغْيِيٍّ وَلَمْ يَنْهَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا عَنْ مَهْرِ الْبَغْيِيِّ وَهَذِهِ حِينَئِذٍ لَيْسَتْ بَغْيًا وَأَلْزَمَنَاهُ مَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ بِأَخْذِ بِكَارَتِهَا لِأَنَّهَا جُنَايَةٌ عَلَى مَالٍ الْغَيْرِ فَيَجِبُ أَنْ يُلْزَمَ بِأَرْشٍ مَا جَنَاهُ وَأَتْلَفَهُ، فَإِنْ كَانَتْ مَطَاوَعَةً فَلَا يُلْزَمُهُ الْمَهْرَ لِأَنَّهَا بَغْيِيٌّ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهَا فَحَسَبَ وَالْمَهْرَ لَا يُلْزَمُهُ لِأَنَّهَا بَغْيِيٌّ وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ مَهْرِ الْبَغْيِيِّ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْمَرْثَى بِهَا حُرَّةٌ فَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا وَكَانَ مَطَاوَعَةً عَاقِلَةً فَلَا شَيْءَ لَهَا عَلَى الزَّانِي بِهَا وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهَةٌ فَيَجِبُ عَلَيْهِ عَقْدُهَا وَهُوَ مَهْرُ امْتِثَالِهَا لِأَنَّهَا غَيْرُ بَغْيِيٍّ، فَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا وَكَانَتْ مَطَاوَعَةً فَلَا شَيْءَ لَهَا لِأَنَّهَا زَانِيَةٌ وَبِكَارَتِهَا ذَهَبَتْ بِاخْتِيَارِهَا فَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهَةٌ فَلَهَا مَهْرُ نِسَائِهَا فَحَسَبَ دُونَ أَرْشِ الْبِكَارَةِ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا مَعًا فَلْيَلْهَظْ ذَلِكَ وَيَتَأَمَّلْ.

وَمَنْ زَوَّجَ جَارِيَتَهُ مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا وَلَمْ يَدَّعِ شُبْهَةً فِي ذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ كَامِلًا، فَإِنْ كَانَ شَاهِدَ حَالَهُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ وَادَّعَى جَهَالَتَهُ دَرَىءَ عَنْهُ الْحَدُّ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ.

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو جَعْفَرٍ فِي مَسَائِلِ خِلَافَةِ مَسْأَلَةٍ: إِذَا أَمَكَنْتِ الْعَاقِلَةَ الْمَجْنُونَةَ مِنْ نَفْسِهَا فَوَطَّئَهَا لَزِمَهَا الْحَدُّ وَإِنْ وَطَّئَ الْمَجْنُونَةُ الْعَاقِلَ لَزِمَهُ الْحَدُّ وَلَمْ يُلْزَمَهَا، وَقَدْ حَكَيْنَا عَنْهُ مَا ذَهَبَ أَيْضًا إِلَيْهِ فِي نَهَايَتِهِ وَهُوَ أَنْ قَالَ: وَإِنْ زَنَى مَجْنُونٌ بِامْرَأَةٍ كَانَ عَلَيْهِ الْحَدُّ

كتاب الحدود

تماماً جلد مائة أو الرّجم ، ثم قال في مسائل خلافه بعد تلك المسألة التي حكيناها في مسائل خلافه مسألة : ليس من شرط إحصان الرّجم الإسلام بل من شرطه : الحرّة والبلوغ وكمال العقل والوطء في نكاح صحيح فإذا وجدت هذه الشّروط فقد أحصن إحصان رجم وهكذا إذا وطئ المسلم امرأته الكافرة فقد أحصنها ، وقال في مبسوطه : قد بينّا شرائط الإحصان عندنا وأنها أربعة أشياء : أن يكون بالغاً عاقلاً حرّاً له فرج يغدو إليه ويروح ويكون قد دخل بها وعندهم أن يطأ وهو حرّ بالغ في نكاح صحيح ولا يعتبر الإسلام عندنا ، ثم قال : والوطء في التّكاح الفاسد لا يحصن ، وهذا الذي قاله وذهب إليه في مبسوطه ومسائل خلافه في المسألة الأخيرة هو الصحيح الذي تقتضيه الأدلة القاهرة من أنّ التّواهي والأوامر لا تتوجّه إلّا إلى العقلاء وقوله عليه السّلام : رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون حتى يفيق .

إذا أقرّ الأخرس بالزّنى بإشارة معقولة لزمه الحد وكذلك إذا أقرّ بقتل العمد لزمه القود ، لا نفى على العبد ولا على الأمة في الموضع الذي يجب التّفى فيه على الحرّ وكذلك لا يجرّ شعرهما في ذلك الموضع بحال .

السرائر

باب كيفية إقامة الحد في الزنى وما يتعلق بذلك من الأحكام:

إذا كان الانسان قد زنى وكان ممن يجب عليه الجلد والرجم معاً وهو المحصن على ما ذكرناه وحررناه حدّ أولاً الجلد ثم بعده الرجم، وقد روى أصحابنا: أنه لا يرجم حتى يبرأ جلده فإذا برىء رجم، والأولى حمل الرواية على جهة الاستحباب دون الفرض والایجاب لأن الغرض في الرجم إتلافه وهلاكه.

وإذا أراد الإمام رجمه وكانت البيّنة قد قامت عليه بالزنى فليأمر بأن يحفر له حفرة ويدفن فيها إلى حقويه ثم يُرجم بعد ذلك وكذلك يفعل بالمرأة إلا أنها تدفن في الحفيرة إلى صدرها ثم تُرجم، فإن فرّ واحد منهما من الحفيرة ردّ إليها حتى يستوفي منه الحد بالرجم، فإن كان الرجم وجب عليها بإقرارهما على أنفسهما فعل بهما مثل ما تقدّم ذكره إلا أنه إذا أصاب واحداً منهما الرجم وفرّ من الحفيرة لم يردّ إليها بل يُترك يمضي حيث شاء، فإن كان فراره قبل أن يصيبه شيء من الأحجار ردّ إلى الحفيرة على كل حال وإنما لم يردّ إذا أصابه شيء منها وكان الحد قد وجب عليه بإقراره دون البيّنة.

هذا مذهب شيخنا أبي جعفر الطوسي وذهب شيخنا المفيد في مقننته إلى: أنهما إذا فرّا لم يردّا سواء أصابهما الحجر أو لم يصبهما؛ ولي في ذلك نظر.

والذي يجب الرجم عليه إذا كانت البيّنة قد قامت عليه كان أوّل من يرميه الشهود ثم الإمام ثم الناس فإن ماتوا أو غابوا كان أوّل من يرميه الإمام ثم الناس، وإن كان الرجم وجب عليه بإقراره على نفسه كان أوّل من يرميه الإمام ثم الناس، وينبغي أن تكون أحجار الرجم صغاراً ولا تكون كباراً ويكون الرجم من خلف المرجوم وورائه لثلاً يصيب وجهه شيء منه.

فأما الذي يجب عليه الجلد دون الرجم يجب أن يجلد قائماً مائة جلدة أشدّ ما يكون من الضرب ويجلد على الحال التي يوجد عليها إن وجد عرياناً ضرب عرياناً وإن كان عليه ثياب جلد وهي عليه ما لم يمنع من إيصال شيء من ألم الضرب إليه ويضرب جميع جسده إلا رأسه ووجهه وفرجه، فإن مات لم يكن له وقود ولا دية لا

كتاب الحدود

من بيت المال ولا من الحاكم ولا من عاقلته بحال، وإذا أريد جلد المرأة جلدت كما يجلد الرجل وضربت كما يضرب إلا أنها تضرب جالسة ولا تكون قائمة في هذه الحال وتربط عليها ثيابها لئلا تنتهك عورتها فإن جميعها عورة، وإذا فرّ من يُقام الحدّ عليه بالجلد ردّ وأعيد إلى أن يستوفي الحدّ منه سواء كان قد وجب عليه الحدّ بإقراره أو البيّنة، وإذا أريد إقامة الحدّ على الزّاني بالجلد أو الرّجم فينبغي للإمام أن يعلم الناس بالحضور فإن في ذلك انزعاجاً عن واقعة مثله ولطفاً للعباد ثمّ يحدّ بحضور منهم لينزجروا، ولا يحضر عند إقامة الحدّ على الزّاني إلا خيار الناس.

وروى: أن أقلّ من يحضر واحد، وهو قول الفراء من أهل اللّغة فإنّه قال: الطائفة يقع على الواحد، وإليه ذهب شيخنا أبو جعفر في نهايته فإنّه أورد الرواية إلا أنه رجع عنها في مسائل خلافه فقال مسألة: يستحبّ أن يحضر

عند إقامة الحدّ على الزّاني طائفة من المؤمنين بلا خلاف لقوله تعالى: وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ، وأقلّ ذلك عشرة وبه قال الحسن البصري، وقال ابن عباس: أقله واحد، وروى ذلك أيضاً أصحابنا: وقال عكرمة: اثنان،

وقال الزّهرري: ثلاثة، وقال الشّافعي: أربعة، دليلنا طريقة الاحتياط لأنّه إذا حضر عشرة دخل الأقلّ فيه ولو قلنا بأحد ما قالوه لكان قوياً لأنّ لفظ يقع على جميع ذلك، هذا آخر المسألة قال محمّد بن إدريس: الذي أذهب إليه أن الحضور واجب لقوله تعالى: وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ، ولا خلاف أنّه أمر والأمر عندنا يقتضي الوجوب، ثمّ الذي أقول في الأقلّ: إنّ ثلاثة نفر لأنّه من حيث العرف دون الوضع والعرف إذا طرأ صار الحكم له دون الوضع الأصليّ

وشاهد الحال يقتضي ذلك أيضاً وألفاظ الأخبار لأنّ الحدّ إن كان قد وجب بالبيّنة فالبيّنة ترجمه وتحضره وهم يكثر من ثلاثة وإن كان الحدّ باعترافه فأوّل من يرجمه الإمام ثمّ الناس مع الإمام، وإن كان المراد والمعنى حضور عين الشهود والإمام فالعرف والعادة اليوم أن أقلّ ما يقال: جثنا في طائفة من

النّاس أو جاءتنا طائفة من النّاس، المراد به الجماعة عرفاً وعادة وأقلّ الجمع ثلاثة وشاهد الحال يقتضي أنّه أراد تعالى الجمع وفيه الاحتياط فأما خيرة شيخنا في مسائل خلافه: أن أقلّ ذلك عشرة، فلا وجه له فأما البرّواية فمن أخبار الأحاد وقد بيّنا ما في ذلك وكّررناه، وروى: أنّه لا يرجمه إلا من ليس لله سبحانه في جنبه

السَّرائِر

حدّ، وهذا غير متعذّر لأنّه يتوب فيما بينه وبين الله تعالى ثمّ يرميه .

وإذا وجب إقامة الحدّ على الزّاني بالرّجم أقيم ذلك عليه صحيحاً كان أو مريضاً والذي يجب عليه الجلد إذا كان مريضاً لم يقم الجلد عليه حتى يبرأ فإذا برى أقيم الحدّ عليه، فإن رأى الإمام إقامة الحدّ عليه بأن تقتضيه المصلحة بأن ينزجر الغير قدّمه وأخذ عرجوناً فيه مائة شمراخ أو ضغثاً فيه مائة عود أو ما جرى مجرى ذلك ويضرب به ضربة واحدة وقد أجزأ ذلك في استيفاء الحدّ منه سواء وصلت جميعها على جسده ووقعت عليه أو لم تقع يعضد ذلك قوله تعالى : وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ .

إذا زنت امرأة وهي حامل لم يقم عليها حدّ بجلد ولا رجم وهي كذلك فإذا وضعت ولدها وخرجت من نفاسها ووجد من يرضعه أقيم عليها الحدّ فأما إذا لم يوجد من يرضعه فلا يقام عليها الحدّ حتى يستغنى عنها،

وهذه قضية أمير المؤمنين عليه السّلام في المرأة التي جاءت إليه بالكوفة فقالت : يا أمير المؤمنين طهرني فإنّي زנית وأنا محصنة، ثمّ أقرت أربع مرّات في أربع دفعات، فقال لها : امضي فارضعي ولدك فإذا استغنى عنك فأنا أقيم الحدّ عليك .

وإذا اجتمع على إنسان حدود وفيها قتل وغيره بدأ أولاً بما لا يكون قتلاً من الحدود ثمّ يقتل بعد ذلك، مثال ما ذكرناه أن يقتل ويسرق ويزنى وهو غير محصن فإنه يجلد أولاً للزّنى ثمّ يقطع للسّرق «بكسر الرّاء» ثمّ يقتل للقبود بعد ذلك .

إذا وجب على رجل الحدّ وهو صحيح العقل ثمّ اختلط عقله بعد ذلك وكانت البيّنة قد قامت عليه به أقيم عليه الحدّ على كل حال، ومن يجب نفيه عن البلد الذي زنى فيه فإنه ينفي إلى بلد آخر سنة فأما نفى القوّاد «وهو الجامع بين الرّجال والنساء للفجور» فإنه ينفي من بلده إلى بلد آخر إلّا أنه لا يكون نفيه سنة وأمّا نفى المحارب فأبداً إلى أن يتوب ويراجع الحقّ وينيب إلى الله تعالى على ما نبّئنه عند المصير إليه إن شاء الله تعالى .

ومن أقرّ على نفسه بحدّ ثمّ أنكر ذلك لم يلتفت إلى إنكاره إلّا الرّجم فإنه إذا

كتاب الحدود

أقر بما يوجب عليه الحد بالرجم ثم جحد ذلك قبل أن يرجم حتى سبيله ولا يكون الإمام ههنا مخيراً في تخلية سبيله بل يجب عليه ذلك، فأما إذا لم يجحد كان الإمام بالخيار في إقامة الحد عليه أو تخليته على ما يراه من المصلحة في الحال له وللأمة بشرط إظهاره التوبة بعد الإقرار عن الإمام، فأما إذا لم يتب فلا يجوز تخليته ولا يكون مخيراً.

ومن أقر على نفسه بحد ولم يبينه ضرب أعلى الحدود وهي المائة إلا أن ينهى هو عن نفسه من دونها وبعد تجاوز الحد الذي هو الثمانون، فإن نهي عن نفسه قبل بلوغ الثمانين سوطاً الذي هو حد شارب الخمر فلا يقبل منه وضرب إلى أن يبلغه فهذا تحرير هذه الفتيا، وقد روى: أنه يضرب حتى ينهى هو عن نفسه الحد.

وإذا كانت المرأة مستحاضة لم يقم عليها الجلد إن كان حدّها جلدًا وإن كان رجماً أقيم عليها لأن الغرض قتلها، ولا يقام عليها الجلد حتى ينقطع دمها لأنها علية لأن دم الاستحاضة دم علة ويقام على الحائض الجلد لأنه دم جبلة وليس بدم علة.

إذا وجب على إنسان جلد لم يقم عليه في الساعات الشديدة الحر ولا الشديدة البرد بل إن كان في الشتاء يترك حتى تطلع الشمس ويحمى النهار ويذهب برد أوله وإن كان في الصيف يترك حتى يبرد النهار ولا يضرب في السبرات الباردة ولا الجواهر بل يقام عليه في الأوقات المعتدلة.

وإذا فرغ من رجم المرجوم دفن في الحال ولم يترك على وجه الأرض، وأحكامه بعد موته أحكام غيره من الأموات إلا في الغسل فإنه يؤمر بالاغتسال أولاً والتكفين ثم يقام الحد عليه فإذا مات كان بعد ذلك أحكامه أحكام غيره فإنه يُصلّى عليه ويُدفن، ويجب على من مسه الغسل على ما ذكرناه في باب تغسيل الأموات وكتاب الطهارات.

وقد ذكر شيخنا أبو جعفر في مبسوطه في كتاب الحدود قال: إذا رُجم رجل وصُلّي عليه فحكمه بعد الرجم حكم المسلم إذا مات وحكم من يقتل قصاصاً يُغسل ويُصلّى عليه ويُدفن في مقابر المسلمين بلا خلاف، وروى أصحابنا: أنه يؤمر بالاغتسال قبل الرجم والتحنيط وكذلك من وجب عليه القصاص فإذا قتل صُلّي

عليه ودُفن، هذا آخر كلامه في ميسوطه ألا ترى إلى قوله: فحكمه بعد الرّجم حكم المسلم إذا مات، ولا خلاف أن من جملة أحكام المسلم إذا مات وما يتعلق به أنه إذا مَسَّ إنسان بعد موته وقبل غسله الذي هو بعد موته يجب عليه الاغتسال فليلاحظ ذلك وقد أشبعنا القول في الموضع الذي ذكرناه.

ولا يقام الحَدُّ أيضاً في أرض العدو لثلاً يحمل المحدود الحمية والغضب على اللّحوق بأعداء الدّين.

وإذا التجأ إلى حرم الله سبحانه أو حرم رسوله أو أحد الأئمة عليهم السّلام لم يقيم عليه الحَدُّ فيه بل يضيق عليه في المطعم والمشرب بالألأ يباع ولا يُشارى ولا يُعامل حتى يخرج منه فإذا خرج أقيم عليه الحَدُّ، وإذا أحدث وهو في الحرم ما يوجب إقامة الحَدِّ عليه أقيم عليه ذلك فيه وقد قدّمنا ذكر ذلك وكذلك إن قتل فيه أو جنى قتل فيه وأقيم عليه الحَدُّ فيه لأنّه انتهك حرمة الحرم فعوقب لجنايته فيه.

إذا أقر رجل بالزّنى أربع مرّات بأنّه زنى بهذه المرأة وأكذبت المرأة أو قالت: أكرهنى، كان عليه الحَدُّ دونها، فإن أقرّت المرأة أربع مرّات بأنّ هذا الرجل زنى بها فأكذبتها الرجل كان عليها حدّ الزّنى دونه وحدّ القذف أيضاً إذا طالبها به الرجل، فإن صدّقها مرة واحدة أو أكثر منها ما لم يبلغ أربع مرّات كان عليها حدّ الزّنى دون حدّ القذف، فإن أقر أربع مرّات مصدّقاً لها وجب عليه حدّ الزّنى أيضاً.

ومن وجب عليه الرجم أقيم عليه على كلّ حال عليلًا كان أو صحيحاً لأنّ الغرض اتلافه وقتله على ما قدّمناه.

باب الحَدُّ في اللّواط وما يتعلّق بذلك:

اللّواط هو الفجور بالذكّران وهو على ضربين: أحدهما إيقاع الفعل في الدّبر بالإيقاب كالليل في المكحلة، والآخر بإيقاع الفعل فيما عدا ذلك من بين الفخذين أو ما لا يكون بالإيقاب في الدّبر. وثبت ذلك على فاعله بأمرين:

كتاب الحدود

أحدهما إقراره على نفسه بذلك أربع مرّات وهو كامل العقل حرّ مختار كما قدّمناه في باب حدّ الزّنى سواء كان فاعلاً أو مفعولاً، فإن أقرّ دون ذلك لم يجب عليه الحدّ وكان على الحاكم تعزيره لإقراره على نفسه بالفسق.

والضّرب الثّاني البينة وهي أربعة شهود يشهدون بذلك كما ذكرناه في شهادتهم بالزّنى ويذكرون المشاهدة للفعل كالميل في المكحلة، فإن لم يشهدوا كذلك كان عليه حدّ الفرية إلا أن يشهدوا بإيقاع الفعل فيما دون الدّبر فيقبل شهادتهم ويجب بها الحدّ على ما نبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

وإذا شاهد الحاكم بعض النّاس على هذا الفعل كان له إقامة الحدّ عليه به ولا يحتاج مع علمه ومشاهدته إلى غير ذلك مثل الزّنى سواء، فإذا ثبت على اللّائط حكم اللواط بالإيقاب كان حدّه القتل إلا أن الإمام بالخيار في كيفية قتل اللّائط إمّا أن يرّمى من حائط عال أو يرّمى عليه جدار أن يدهده من جبل ومعنى يدهده أى يدهجه أو يضرب عنقه بالسّيف أو يرمجه الإمام والنّاس أو يحرق بالنّار والإمام مخير في ذلك أي شيء أراد فعله منه كان له ذلك بحسب ما يراه صلاحاً، فإن أقام عليه حدّاً بغير النّار كان له إحراقه بعد ذلك.

والفاعل لما يخالف الإيقاب فاعلاً كان أو مفعولاً يجب عليه الجلد مائة جلدة دون القتل والرّجم سواء كان محصناً أو غير محصن

على الأظهر من أقوال أصحابنا، وقد ذهب بعضهم إلى: أنه على ضربين: أحدهما أن يكون محصناً والآخر غير محصن، فإن كان محصناً كان عليه الرّجم وإن كان غير محصن كان عليه الحدّ مائة جلدة سواء كان فاعلاً أو مفعولاً به حرّاً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً، وهذا اختيار شيخنا أبى جعفر في نهايته والأوّل مذهب شيخنا المفيد محمّد بن محمّد بن النّعمان والسّيد المرتضى وغيرهما من الجلّة المشيخة رحمهم الله وهو الصّحيح الذي تقتضيه الأدلّة القاهرة لأن الأصل براءة الدّمة وإدخال الضّرر على الحيوان قبيح عقلاً وسمعاً إلا ما خرج بالدليل ولا يرجع في ذلك إلى أخبار شاذة لا يعصدها كتاب ولا سنة ولا إجماع لأننا قد بينّا أن الإجماع غير حاصل ولا منعقد على ذلك.

السَّرائِر

فَأَمَّا التَّلَوُّطُ بِالْإِيقَابِ بِلَا خِلَافٍ فِيهِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا أَنَّ حُدَّهَ مَا ذَكَرْنَاهُ سِوَاهُ كَانَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ جَزْأً أَوْ عَبْدًا مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا مُحْصَنًا أَوْ غَيْرَ مُحْصَنٍ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا.

وَإِذَا تَلَوَّطَ رَجُلٌ عَاقِلٌ بِصَبِيٍّ لَمْ يَبْلُغْ كَانَ عَلَيْهِ الْحَدُّ كَامِلًا وَعَلَى الصَّبِيِّ التَّأْدِيبُ فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ هُوَ الْفَاعِلُ بِالرَّجُلِ كَانَ عَلَى الصَّبِيِّ التَّأْدِيبُ أَيْضًا وَعَلَى الرَّجُلِ الْمَفْعُولُ بِهِ الْحَدُّ كَامِلًا، وَإِذَا تَلَوَّطَ صَبِيٌّ بِصَبِيٍّ مِثْلَهُ أَذْبًا جَمِيعًا وَلَمْ يَجِبْ عَلَى وَاحِدٍ مَهُمَا الْحَدُّ، وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَبْدٌ فَتَلَوَّطَ بِهِ كَانَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْعَبْدِ جَمِيعًا الْحَدُّ

كَامِلًا فَإِنْ ادَّعَى الْعَبْدُ عَلَى سَيِّدِهِ أَنَّهُ أَكْرَهَهُ عَلَى ذَلِكَ دَرَىءٌ عَنْهُ الْحَدُّ وَأَقِيمَ عَلَى سَيِّدِهِ لِأَنَّ هَهُنَا شَبَهَةَ الرَّقِّ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ. فَإِنْ زَنَى مَمْلُوكٌ بِمَوْلَاتِهِ أَقِيمَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا الْحَدُّ فَإِنْ ادَّعَى الْإِكْرَاهَ مِنْهَا لَهُ عَلَى الْفِعَالِ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ وَلَا يَصَدَّقُ وَلَا يَدْرَأُ عَنْهُ الْحَدُّ لِأَنَّ مَا هَهُنَا شَبَهَةٌ وَلَيْسَ هَذَا كَالْأَوَّلِ.

إِذَا تَلَوَّطَ عَاقِلٌ بِمَجْنُونٍ أَقِيمَ الْحَدُّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَجْنُونِ شَيْءٌ، فَإِنْ لَاطَ مَجْنُونٌ بِعَاقِلٍ كَانَ عَلَى الْعَاقِلِ الْحَدُّ كَامِلًا وَلَيْسَ عَلَى الْمَجْنُونِ شَيْءٌ بِحَالٍ سِوَاهُ كَانَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا بِهِ،

وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى: أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَجْنُونُ فَاعِلًا فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ كَامِلًا وَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي نَهَائْتِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ وَالْأَصْلُ بَرَاءةُ

الذِّمَّةِ فَمَنْ عُلِقَ عَلَيْهَا شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَالْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ مِنَ الْحُدُودِ وَغَيْرِهَا مُتَوَجِّهَةٌ إِلَى الْعُقُلَاءِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمَجَانِينِ وَالْأَطْفَالِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَتْرَكَ الْأَدْلَةَ الْقَاطِعَةَ لِلْأَعْذَارِ وَنَرْجِعَ إِلَى خَيْرِ وَاحِدٍ أَوْ قَوْلِ مُصَنِّفٍ قَالَهُ فِي كِتَابِهِ وَأَوْدَعَهُ فِي تَصْنِيفِهِ وَلَا يَحِلُّ تَقْلِيدُهُ فِي ذَلِكَ بِحَالٍ.

وَإِذَا لَاطَ كَافِرٌ بِمُسْلِمٍ قُتِلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَإِذَا لَاطَ بِكَافِرٍ مِثْلَهُ كَانَ الْإِمَامُ مُخَيَّرًا بَيْنَ أَنْ يَقِيمَ الْحَدَّ عَلَيْهِمَا بِمَا تَوَجَّهَ شَرِيعَةُ الْإِسْلَامِ وَيَبِينُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى أَهْلِ مِلَّتِهِ لِيَقِيمُوا الْحَدَّ عَلَيْهِ عَلَى مَا يَرُونَهُ عِنْدَهُمْ.

كتاب الحدود

ومتى وُجد رجلان في إزار واحد مجردين أو رجل و غلام وقامت عليهما بذلك بيّنة وهى رجلان عدلان أو أقرّا بفعله ضرب كلّ واحد منهما تعزيراً من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين سوطاً بحسب ما يراه الإمام ، فإن عادا إلى مثل ذلك ضربا مثل ذلك ، فإن عادا أقيم عليهما الحدّ بأن يضرب كلّ واحد منهما مائة جلدة على ما روى .

وإذا لاط رجل ثمّ تاب قبل قيام البيّنة لم يكن للإمام ولا غيره إقامة الحدّ عليه ، فإن تاب بعد أن شهد عليه بالفعل لم تسقط عنه التوبة ههنا الحدّ ووجب على الإمام إقامته عليه ، فإن كان تائباً عند الله تعالى عوّضه بما يناله من ألم الحدّ ولم يحز العفو عنه على حال .

وإن كان السلائط أقرّ عند الإمام على نفسه باللواط أربع مرّات ثمّ تاب وعلم الإمام منه ذلك جاز له أن يعقوبه ويحجز له أيضاً إقامة الحدّ عليه حسب ما يراه من المصلحة وشاهد الحال ، ومتى لم يظهر التوبة منه لم يحز العفو عنه بحال .

ومن قُتل غلاماً ليس بمحرّم له على جهة اللتذاذ والشهوة وميل النفس وجب عليه التعزير ، فإن فعل ذلك وهو محرّم بحجّ أو عمرة غلظ عليه تأديبه كى ينزجر عن مثله في مستقبل الأحوال ، وقد روى : أنّه إذا قُتل الرّجل غلاماً بشهوة لعنته ملائكة السّماء وملائكة الأرض وملائكة الرّحمة وملائكة الغضب وأعدّ له جهنّم وساءت مصيراً ، وفي حديث آخر : من قُتل غلاماً بشهوة ألجمه الله يوم القيامة بلبجام من نار . فإن كان التقبيل للغلام أو للرّجل على غير ذلك الوجه إمّا لأمر ديني أو صداقة دنيوية ومودة إصلاحية وعادة عرفية فلا حرج في ذلك ولا إثم فإنّه قد روى استحباب تقبيل القادم من مكّة بغير خلاف ، وإنّما يحرم من ذلك ما يقصد به الرّيبة والشهوة والفسوق وهذا شيء راجع إلى النيّات والعقائد فقد قال عليه السّلام : الأعمال بالنيّات وإنّما لامرئ ما نوى ، وفي ألفاظ الأخبار عن الأنّمة الأطهار عليهم السّلام تقييد التحريم من ذلك ما يكون بالشهوة ،

أورد ذلك ابن بابويه في رسالته وقته في كلامه .

السرائر

والمتلوط بما دون الإيقاب الذى يجلد مائة جلدة فإذا أقيم عليه الحد ثلاث مرات يقتل فى الرابعة مثل الزانى ، والأولى عندي أنه يقتل هو والزانى فى الثالثة لقولهم عليهم السلام : المجمع عليه إن أصحاب الكبائر يقتلون فى الدفعة الثالثة ، وهؤلاء بلا خلاف أصحاب كبائر .

وشيخنا أبو جعفر ذهب فى نهايته إلى : أنه يقتل فى الرابعة ، وذهب فى مسائل خلافه إلى : أنه يقتل فى الخامسة ، وجعل ما ذهب إليه فى نهايته رواية فقال مسألة : إذا جلد الزانى الحر البكر البالغ أربع مرات قُتل فى الخامسة وكذلك فى القذف يقتل فى الخامسة والعبد يُقتل فى الثامنة ، وقال فى نهايته : يقتل فى التاسعة ، ثم قال متمماً للمسألة : وقد روى : أن الحر يقتل فى الرابعة ، وخالف جميع الفقهاء فى ذلك وقالوا : عليه الحد بالغاً ما بلغ ، دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم ، هذا آخر المسألة وما اخترناه أولاً هو الأظهر بين الطائفة .

قال محمد بن إدريس : أورد شيخنا أبو جعفر الطوسى رحمه الله فى الجزء الثالث من كتابه الاستبصار فى باب الحد فى اللواط خبراً عن على بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن محبوب عن ابن رثاب عن مالك بن عطية عن أبى عبد الله عليه السلام فيمن أوقب على غلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن رسول الله صلى الله عليه وآله حكم فيه ثلاثة أحكام : إما ضربه بالسيف فى عنقه بالغة ما بلغت أو إهداء من جبل مشدود اليدين والرجلين أو إحراق بالنار ، وجدناه لما عارضت كتابى بخط المصنف رحمه الله إهداءً « بألف فى أوله وألف فى آخره » وصوابه إهداء « بدال فى أوله » وأظنّ الدال الأولة كانت قصيرة المدة التحتانية وطويلة المدة الفوقانية فاعتقدها التساخ التاقلون ألفاً مستقيمة فوق الرهق والغلط لذلك لأنه مصدر تدهداً الحجر وغيره تدهدئاً وتدهدئته أنا أدهدئه دهدأة ودهدأء ، قال ذوالرمة :

أدنى يقاذفه التقريب أو خبيب كما يدهدى من العرض الجلاميد
وهذا مما يبدل من الماء ياءً ، قال الجوهرى فى الصحاح : دهدت الحجر فتدهده ، أى دحرجته فتدحرج وقد يبدل من الماء ياءً فيقال : تدهدى الحجر وغيره تدهدياً ودهدئته أنا أدهدئه دهدأة ودهدأء إذا دحرجته ، وأنشد بيت ذى الرمة المتقدم ذكره

كتاب الحدود

وإنما أومات إلى هذا المكان لتلا يجرى تصحيح في الخبر الذي في الاستبصار .

باب الحدة في السحق :

السحق بضم السين الاسم ويفتحها المصدر وهو عبارة في عرف الشرع عن فعل الأنثى بالأنثى كما أن اللواط عبارة عن فعل الرجال بالرجال الذكران بالذكران والزنى عبارة عن فعل الرجال بالنساء .

فإذا ثبت ذلك فالبيّنة على الجميع واحدة وهي شهادة أربعة عدول بتحقيق ذلك ومعاينته على ما قدّمناه أو إقرار الفاعل أو المفعول على نفسه أربع مرّات في أربع دفعات وأوقات ، فإذا ثبت ذلك وساحت المرأة أخرى وجب على كلّ واحدة منهما الحدة جلد مائة سواء كانتا محصنتين أو غير محصنتين ،

وقال بعض أصحابنا : إن كانتا محصنتين وجب على كلّ واحدة منهما الرّجم ، وهو اختيار شيخنا أبو جعفر في نهايته والأول اختيار شيخنا المفيد محمد بن محمد بن التعمان في مقننعه والسيد المرتضى وغيرهما من أصحابنا وهو الأظهر الذي تقتضيه أصول مذهبنا ولأن الأصل براءة الذمة وحقن الدماء وترك إدخال الضرر على الحيوان إلّا بدليل ولا دليل على ذلك من كتاب ولا سنة متواترة ولا إجماع .

وإذا ساحت المرأة جارتها وجب على كلّ واحدة منهما الحدة كاملاً وهو جلد مائة ولا يتنصف في حق الإماء مثل حدّ الزنى بل حدّ الحرّة والأمة في السحق سواء لأنّه ليس بزنى والقياس عندنا باطل ، فإن ذكرت الجارية أنّها أكرهتها درى عنها الحدة للشبهة في ذلك وأقيم على مولاها .

وإذا ساحت المجنونة لا يجب عليها الحدة سواء كانت فاعلة أو مفعولة بهما ،

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته : وإذا ساحت المجنونة أقيم عليها الحدّ فإن فعل بها ذلك لم يكن عليها الحدّ ، وما ذهبنا إليه هو الذي تقتضيه أصول المذهب ولا يرجع في ذلك إلى خبر واحد أو مسطور يوجد لبعض المصنفين إذا لم يعضده كتاب الله أو إجماع أو أخبار متواترة .

السَّرائِر

وإذا ساحقت المسلمة الكافرة وجب على كل واحدة منهما الحد وكان الإمام غييراً في الكافرة بين إقامة الحد عليها وبين إنفاذها ودفعها إلى أهل ملتها ليعملوا بها ما يقتضيه مذهبهم ، وإذا ساحقت المرأة العاقلة صبيّة غير بالغة أقيم على العاقلة الحد وأدبت الصبيّة فإن تساحت صبيّتان غير بالغتين أدبتا ولم يقيم على واحدة منهما الحد كاملاً .

وروى : أنه إذا وطئ الرجل امرأته فقامت المرأة فساحت جارية بكرة فألقت ماء الرجل في رحها وحملت الجارية وجب على المرأة الرجم وعلى الجارية إذا وضعت مائة جلدة وألحق الولد بالرجل وألزم المرأة المهر للجارية لأن الولد لا يخرج منها إلا بعد ذهاب عذرتها .

فإن عضد هذه الرواية دليل من كتاب أوسنة متواترة أو إجماع وإلا السلامة التوقف فيها وترك العمل بها والتنظر في دليل غيرها لأننا قد قلنا : إن جل أصحابنا لا يرجون المساحقة سواء كانت محصنة أو غير محصنة ، واستدللنا على صحة ذلك فكيف نوجب على هذه الرجم ! وإلحاق الولد بالرجل فيه نظر يحتاج إلى دليل قاطع لانه غير مولود على فراشه والرسول عليه السلام قال : الولد للفراش ، وهذه ليست بفراش للرجل لأن الفراش عبارة في الخبر عن العقد وإمكان الوطء ولا هو من وطئ شبهة بعقد الشبهة ، وإلزام المرأة المهر أيضاً فيه نظر ولا دليل عليه لأنها مختارة غير مكرهة وقد بينّا أن الزاني إذا زنى بالبكر الحرة البالغة لا مهر عليه إذا كانت مطاوعة والبكر المساحقة ههنا مطاوعة قد أوجبنا عليها الحد لأنها بغت والتبى عليه السلام نهى عن مهر البغى فهذا الذي يقال على هذه الرواية ، فإن كان عليها دليل غيرها من إجماع وغيره فالتسليم للدليل دونها فليلاحظ ما نبهنا عليه ويؤامّل ولا ينبغي في الديانة أن تقلّد أخبار الآحاد وما يوجد في سواد الكتب .

وإذا افترضت امرأة بكرة بإصبعها فذهبت بعذرتها لزمها مهرها إذا كان ذلك بغير اختيارها وكانت البكر عاقلة بالغة ، فإن أمرتها بذلك فلا شيء على المرأة الفاعلة من المهر بحال وكذلك الرجل إذا ذهب بعذرة البكر حرفاً فحرفاً ، فإن كانت البكر غير بالغ فيجب على من ذهب بعذرتها بإصبعه أو غير إصبعه المهر على ما قدّمناه

كتاب الحدود

وحرّره ، فإن كانت الجارية البالغة أمة للغير فالمهر لا يجب بل يجب ما بين قيمتها بكرة أو غير بكرة لأنه مال الغير أتلفه سواء كانت الأمة مختارة أو مكرهة .
وإذا وجدت امرأتان في إزار واحد مجردتين من ثيابهما وليس بينهما رحم ولا أحوجهما إلى ذلك ضرورة من برد وغيره كان على كلّ واحدة منهما التعزير من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين سوطاً حسب ما يراه الإمام أو الوالي والحاكم من قبله ولا يبلغ بذلك الحدّ ،

وقد يوجد في بعض المواضع التعزير من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين والوجه في ذلك أنه إن كان الفعل ممّا يناسب الزنى واللواط والسحق فإنّ الحدّ في هذه الفواحش مائة جلدة فيكون التعزير دونها ولا يبلغها للحاكم أن يعزّر من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين فينقص عن المائة سوطاً ، فأما إذا كان التعزير على ما يناسب ويمثل الحدّ الذي هو الثمانون وهو حدّ شارب الخمر عندنا وحدّ القاذف فيكون التعزير لا يبلغه بل من ثلاثين إلى تسعة وسبعين ، فهذا معنى ما يوجد في بعض المواضع من الكتب تارة تسعة وتسعون وتارة تسعة وسبعون .
قال شيخنا أبو جعفر في الجزء الثالث من مسائل الخلاف في كتاب الأشربة ما ينبهك على ما قلناه قال مسألة : لا يُبلّغ بالتعزير حدّ كامل بل يكون دونه وأدنى الحدود في جنبه الأحرار ثمانون والتعزير فيهم تسعة وسبعون جلدة ، هذا آخر كلامه والذي تقتضيه أصول مذهبنا وأخبارنا أنّ التعزير لا يبلغ الحدّ الكامل الذي هو المائة أي تعزير كان سواء كان ما يناسب الزنى أو القذف وإنما هذا الذي لَوّح به شيخنا من أقوال المخالفين وفرع من فروع بعضهم ومن اجتهداتهم وقياساتهم الباطلة وظنونهم العاطلة .

فإن عادت إلى مثل ذلك نُهيّا وأدبّا ، فإن عادت ثالثة أُقيم عليهما الحدّ كاملاً مائة جلدة

على ما روى أورده شيخنا في نهايته وقال : فإن عادت رابعة كان عليهما القتل .
قال محمد بن إدريس : إنّ قتلها في الرابعة لقولهم عليهم السلام : أصحاب الكبائر يُقتلون في الرابعة ، فالصحيح أنّهم يُقتلون في الثالثة .

السّرائر

وإذا ساحقت المرأة وأقيم عليها الحد ثلاث مرّات قتلت في الرابعة مثل الزّانية سواء ،

وقد قلنا ما عندنا في الزّانية وأنّ الأظهر عند أصحابنا والذي تقتضيه أصول مذهبهم القتل في الثالثة .

وإذا تابت المساحقة قبل أن ترفع إلى الامام سقط عنها الحد ، فإن قامت بعد ذلك عليها البيّنة لم يقم عليها الحد ، فإن قامت البيّنة عليها ثم تابت بعد ذلك أقيم عليها الحد على كلّ حال ولم يجز للحاكم العفو عنها ، فإن كانت أقرّت بالفعل عند الحاكم ثم أظهرت التّوبة كان للإمام العفو عنها وله إقامة الحد عليها حسب ما يراه أصلح في الحال ،

هكذا أورد شيخنا في نهايته والأظهر أنّه لا يجوز له العفو لأنّ هذا الحد لا يوجب القتل وإنّما ذلك في الإقرار الذي يوجب القتل .

باب وطء الأموات والبهاائم والاستمناء بالأيدى وما يتعلّق بذلك من الأحكام :
من وطئ امرأة ميتة فإنّ حكمه حكم من وطئها وهي حيّة لقولهم عليهم السلام : حرمة المؤمن ميتة كحرمة حيّة ، فإذا ثبت ذلك فإنّه يجب عليه الرّجم إن كان محصّناً والجلد إن لم يكن كذلك ويضرب زيادة على الحد تعزيراً لانتهائه حرمة الأموات والجرأة على ذلك ، فإن كانت الموطوءة زوجته أو أمته وجب عليه التعزير دون الحد للشبهة الداخلة عليه في ذلك ، وثبت الحكم في ذلك بإقرار الفاعل على نفسه مرتين أو شهادة عدلين

هذا ما روى في أخبار الآحاد ، والذي تقتضيه الأدلّة وأصل مذهبنا أنّ الإقرار أربع مرّات والشهادة أربعة رجال لأنّا أجمعنا أنّه زان وزنى والزنى بإجماع المسلمين لا يثبت إلّا بشهادة أربعة رجال أو إقرار الفاعل أربع مرّات والإجماع فغير منعقد على تخصيص ذلك ولا يرجع في ذلك إلى أخبار الآحاد ولا كتاب مصنف وإن كان قد أورد ذلك شيخنا في نهايته إيراداً لا اعتقاداً كما أورد أمثاله من الأخبار الآحاد .

وحكم المتلوط بالأموات حكم المتلوط بالأحياء على السواء لا يختلف الحكم في ذلك بل تغلظ عقوبته لانتهاكه حرمة الأموات .

ومن وطىء بهيمة كان عليه التعزير حسب ما يراه الحاكم من الصلاح في الحال ، ويغرم ثمن البهيمة لصاحبها إن لم تكن له إذا كانت مما يركب ظهرها في الأغلب كالخيل والبغال والحمير وإن كان يقع على هذه الأجناس الذكاة ويؤكل عندنا لحومهن إلا أنه غير غالب عليهن بل ركوب ظهورها هو الأغلب واتخاذها لذلك هو المقصود الأشهر ، وأخرجت من البلد الذي فعل بها ما فعل إلى بلد آخر وبيعت هناك لثلاً يعير صاحبها بها على ما روى في الأخبار هذا التعليل ، فإذا بيعت كان الثمن لمن غرمنه ثمنها لأن صاحبها قد أخذ ثمنها وصارت للواطىء فلا يعطى صاحبها غير ثمن واحد وهو الذي غرمه له ولا يجمع له الثمنين معاً لأنه لا دلالة على ذلك من كتاب ولا سنة ولا إجماع بل قد وردت أخبار عن الأئمة الأطهار بما قلناه ، فإن كانت ملك الواطىء لم يكن عليه شيء سوى التعزير ولا يجب عليه غرم ثمنها لأن ثمنها له فلمن يغرم ؟

وقال شيخنا المفيد في مقننته : يتصدق بثمنها على المساكين والفقراء سواء كانت لصاحبها أو لغيره إذا غرم ثمنها وبيعت وتصدق بالثمن الثاني .

فإن كانت البهيمة الموطوءة مما لا يركب ظهرها بل في الأغلب تكون للأكل والتحر والدَّبَح ذبحت وأحرقت بالنار لأن لحمها قد حرّم ولحم ما يكون من نسلها ، فإن اختلطت بغيرها من البهائم ولم يتميز قسم القطيع وأقرع بينهما فما وقعت عليه القرعة قسم من رأس وأقرع بينهما إلى أن لا يبقى إلا واحدة ثم تؤخذ وتحرق بالنار بعد أن تذبح وليس ذلك على جهة العقوبة لها لكن لما يعلمه الله تعالى من المصلحة في ذلك للعباد ودفع العار بها عن صاحبها .

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته : ومن نكح بهيمة كان عليه التعزير بما دون الحد حسب ما يراه الإمام في الحال ويغرم ثمن البهيمة لصاحبها إن لم تكن له فإن كانت له لم يكن عليه شيء ، فإن كانت البهيمة مما يقع عليه الذكاة ذبحت

السَّرائِر

وأحرقت بالنَّار لأنَّ لحمها قد حرم ولحم جميع ما يكون من نسلها، فإن اختلطت البهيمة الموطوءة بغيرها من البهائم ولم يَتَمَيَّز قسم القطيع الذي فيه تلك البهيمة وأقرع بينهما فما وقعت عليه القرعة قسم من الرَّأس وأقرع بينهما إلى أن لا يبقى إلا واحدة ثمَّ تَوَخَّذ وتُحْرَق بالنَّار بعد أن تذبح وليس ذلك على جهة العقوبة لها لكن لما يعلمه الله تعالى من المصلحة في ذلك ولدفع العار بها عن صاحبها، فإن كانت البهيمة ممَّا لا يقع عليها الذَّكاة أخرجت من البلد الذي فعل بها ما فعل إلى بلد آخر ويبيعت هناك لثلاً يعير صاحبها بها، هذا آخر كلامه رحمه الله.

قال مُحَمَّد بن إدريس: أمَّا قوله رحمه الله في أوَّل الكلام وهو: فإن كانت البهيمة ممَّا يقع عليها الذَّكاة ذبحت وأحرقت، فالمراد به ما قلناه ونَبَّهنا عليه من أنَّها تصلح للذَّبْح في الغالب دون ركوب الظَّهر، وأمَّا قوله في آخر الكلام: فإن كانت البهيمة ممَّا لا يقع عليها الذَّكاة أخرجت من البلد، مراده بذلك ما قلناه وهو أنَّها تصلح للركوب لا للذَّبْح في الغالب وإن كانت عندنا أيضاً يقع عليها الذَّكاة لأنَّ الخيل والبغال والحمير يقع عليها الذَّكاة ويؤكل لحمها عندنا إلا أنَّها ما يراد لذلك ولا الغالب فيها الذَّبْح ولا قنيتها وانحاذها للأكل والذَّبْح فليلاحظ ذلك فقد نبَّه شيخنا المفيد ولَوْح في مقننته على شيء من ذلك قال: فإن كانت البهيمة ممَّا يقع عليها الذَّكاة كالشاة والبقر والبعير وجر الوحش والغزلان ذبحت وحرَّقت بالنَّار، ثمَّ قال بعد ذلك: وإن كانت ممَّا لا يقع عليها الذَّكاة كالذَّواب والبغال والحمير الأهلية وأشباه ذلك أخرجت من البلد، فهذا تنبيه على ما أشرنا إليه واعتمدنا عليه، قوله رحمه الله: من الرَّأس، لا ينبغي أن يكون بألف ولام بل عند أهل اللُّغة يقال: من رأس، ويعتدون ما خالف ذلك ممَّا يغلظ فيه العامَّة فينبغي أن يتجنبه الإنسان.

ويثبت الحكم بذلك إمَّا بالإقرار من الفاعل مرَّتين أو بشهادة عدلين لا أكثر من ذلك، ومتى تكرَّر الفعل من واطىء البهيمة والميَّنة وكان قد أدب وحدَّ وجب عليه القتل في الثالثة، وقال شيخنا في نهايته: في الرَّابعة.

ومن استمنى بيده حتَّى أنزل كان عليه التَّعزير والتَّأديب بما دون الحدِّ الكامل،

وقد روى: أن أمير المؤمنين عليه السَّلام ضرب يد من فعل ذلك حتَّى احمَرَّت

كتاب الحدود

وزوجه من بيت المال واستتابه من ذلك الفاعل ،
ويثبت الفعل بذلك بإقرار الفاعل مرتين أو شهادة عدلين مرضيتين .

باب الحدة في القيادة :

الجامع بين النساء والرجال أو الرجال والغلمان للفجور إذا شهد عليه عدلان أو
أقر على نفسه وهو عاقل مرتين فإنه يجب عليه ثلاثة أرباع حذ الزانى الحر وهو خمس
وسبعون جلدة ويحلق رأسه ويُسَّهَر في البلد ويُنفى عنه إلى غيره من الأمصار من غير
تحديد لمدة نفية سواء كان حراً أو عبداً لأن الأخبار العامة مطلقة خالية من تخصيص
فهى عامة في هذا الحكم ويجب العمل بالعموم حتى يقوم دليل الخصوص فليلاحظ
ذلك ،

وشيخنا المفيد يفعل به ما قلناه في الدفعة الأولى إلا التفتي فإنه لا ينفيه إلا إذا عاد
دفعة ثانية بل في الدفعة الأولى لا ينفيه بل يحلق رأسه ويُسَّهَر في البلد ويضربه العدد
الذى ذكرناه ولا ينفيه إلا في الثانية ، والأول اختيار شيخنا أبى جعفر في نهايته .
والمرأة إذا فعلت ذلك فُعل بها ما يفعل بالرجل من الجلد فحسب ولا تُحلق ولا
تُسَّهَر ولا تُنفى بحال ، ومن رمى غيره بالقيادة فقال له : يا قواد ، كان عليه التعزير
بما دون الحدة لئلا يعود إلى أذى المسلمين ، فإن قال له : يا قائد ، لم يكن عليه تعزير
لأن لفظ القائد ما أفاد لفظ قواد لأن بالعرف صار قبيحاً دون لفظ قائد .

باب الحدة في شرب الخمر والمسكر من الشراب والفقاع وغير ذلك من الأشرية والمآكل
المحظورة وما يتعلق به من الأحكام :

الخمر محرمة بالكتاب والستة والإجماع قال الله تعالى : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ
وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ،
فأخبر تعالى أن في الخمر إثماً كبيراً وأخبر أن فيهما منافع للناس ثم قال :
وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ، فثبت أنهما محرمان .

السّرّان

وقال تعالى : قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ ،

في الآية المراد به الخمر بلا خلاف ، قال الشاعر :

شربت الإثم حتى ضلّ عقلي كذاك الإثم تذهب بالعقول
وقال تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ
وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ... إلى آخر الآيتين ، وفيهما أدلة أولها : أَنَّ
الله تعالى افتتح الأشياء المحرّمات فذكر الخمر والميسر وهو القمار والأنصاب وهي
الأصنام والأزلام وهي القداح فلما ذكرها مع المحرّمات وافتتح المحرّمات بها ثبت
أنها أكد المحرّمات ، ثم قال : رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فسماها رجساً
والرجس الخبيث والرجس التجس والرجس الحرام ثبت أَنَّ الكلّ حرام ، ثم قال :
مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، وعمل الشيطان حرام ، ثم قال : فَاجْتَنِبُوهُ ، فأمر باجتنابه
والأمر عندنا يقتضي الوجوب ، ثم قال : لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ، يعنى باجتنابها وضد
الفلاح الفساد ، ثم قال : إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ الْبَغْضَاءَ فِي
الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، وما يوقع العداوة حرام ، ثم قال : وَيَصَدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ
الصَّلَاةِ ، وما يصدّ عنهما أو أحدهما حرام ، ثم قال : قَهْلَ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ، وهذا
نهى ومنع منها لأنه يقال : أبلغ كلمة في التهي أن يقول : أنت منته ، لأنه تضمن
معنى التهديد إن لم ينته عنه ففي الآية عشرة أدلة على ما ترى .

وروى عن النبي عليه السلام أنه قال : كلّ شراب أسكر فهو حرام ، وروى
عنه عليه السلام أنه قال : الخمر شر الخبائث من شربها لم يقبل الله له صلاة أربعين
يوماً فإن مات وهي في بطنه مات ميتة جاهليّة ، وروى عنه عليه السلام أنه قال :
لعن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومشتريها وحاملها والمحمولة إليه وساقها
وشاربها وآكل ثمنها .

فإذا ثبت تحريمها فمن شربها عليه الحد قليلاً شرب أو كثيراً بلا خلاف ، فإذا
ثبت هذا فإن شرب ثم شرب فتكرّر ذلك منه وكثر قبل أن يقام عليه الحد حدّ للكلّ
حدّاً واحداً لأن حدود الله إذا توالّت تداخلت ، فإن شرب فحدّ ثم شرب فحدّ ثم

كتاب الحدود

شربه فحدّ قتل في الثالثة على الأظهر من أقوال أصحابنا وهو الذي تقتضيه أصول المذهب وهذا اختيار شيخنا أبي جعفر في نهايته واختياره في مسائل خلافه وبسوطه أنه يقتل في الرابعة ، فأما عند مخالفى أهل البيت عليهم السلام فإنه لا يقتل بل يُضرب أبداً .

فأما بيان الأشربة المسكرة وأنواعها فالخمر يجمع على تحريمها وهو عصير العنب الذي اشتد وأسكر وفي المخالفين من قال : إذا أسكر واشتد وأزبد ، فاعتبر أن يزبد والأول مذهبنا فهذا حرام نجس يحد شاربها سكر أو لم يسكر بلا خلاف بين المسلمين ، وأما ما عداها من الأشربة وهو ما عمل من العنب فمسه طبخ أو من غير العنب مسمه طبخ أو لم يمسّه وكلّ شراب أسكر كثيره فقليله حرام وكلّ هذا عند أهل البيت عليهم السلام خمر حرام نجس يحد شاربه سكر أو لم يسكر كالخمر سواء وسواء عمل من تمر أو زبيب أو غسل أو حنطة أو شعير أو ذرة فلكل واحد نقيعه ومطبوخه هذا عندنا وعند جماعة من المخالفين وفيه خلاف .

فإذا ثبت أن كلّ مسكر حرام فإنها غير معللة عندنا بل محرمة بالنص لأنّ التعليل للقياس عليه وذلك عندنا باطل ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الخليطين ، والخليطان نبيذ يعمل من لونين تمر وزبيب أو تمر وبسر ونحو هذا وكلّ ما يعمل من شيئين يسمى خليطين والتهى عن ذلك نهى كراهة إذا كان حلواً قبل أن يشتد ، وأما التبيذ في الأوعية في أتى وعاء كان إذا كان زماناً لا يظهر للشدة فيه وقد ذكرنا ما يحتاج إليه في كتاب الأشربة فلا وجه لإعادته .

وحّد شارب الخمر عندنا ثمانون جلدة حدّ المفترى سواء كان مسلماً أو كافراً حرّاً كان أو عبداً رجلاً كان أو امرأة فلا يختلف الحكم فيه إلا أنّ المسلم يقام عليه ذلك على كلّ حال شربه عليها والكافر لا يحدّ إلا بأن يظهر شرب ذلك بين المسلمين أو يخرج بينهم سكران فإن استسرّ بذلك فشره في بيته أو كنيسه أو بيعته لم يجز أن يحدّ ، والحدّ يقام على شارب الخمر وكلّ مسكر من الشراب قليلاً كان ما شرب منه أو كثيراً لأنّ القليل منه يوجب الحدّ كما يوجب الكثير ولا يختلف الحكم في ذلك

السرائر

على ما قدّمناه .

ويثبت الحكم فيما ذكرناه بشهادة شاهدين عدلين أو بالإقرار بذلك مرتين، فإن شهد أحد الشاهدين بالشرب وشهد الآخر بالقيء قبلت شهادتهما ووجب بها الحد على ما رواه أصحابنا وأجمعوا عليه وكذلك إن شهدا جميعاً بأنه قاء خمر اللهم إلا أن يدعى من قاءها أنه شربها مكرهاً عليها غير مختار لذلك فيدرك الحد عنه لمكان الشبهة .

فإن قيل : كيف يعمل برواية أصحابنا وإجماعهم الذي ذكرتموه؟

قلنا : يمكن أن يعمل بذلك وهو أنه لا يدعى الذي قاءها أنه شربها مكرهاً وإنما خصصنا ما بيناه لثلاث تناقض الأدلة فإنه قال عليه السلام وروته الأمة وأجمعت عليه بغير خلاف : ادركوا الحدود بالشبهات ، فإذا ادعى أنه

أكره على شرب ما قاءه يمكن صدقه فصار شبهة ، فأما إذا لم يدع ذلك فقد شهد عليه بالشرب لأنه إذا قاءها فما قاءها إلا بعد أن شربها ولم يدع شبهة في شربها وهو الإكراه فيجب عليه إقامة الحد فصح العمل برواية أصحابنا وبالرواية الأخرى المجمع عليها إذ لا تناقض بينهما على ما حررناه فليلاحظ .

ولا تقبل شهادة على شهادة في شيء من الحدود ولا يجوز أيضاً أن يكفل من وجب عليه الحد بل ينبغي أن يقام عليه الحد على البدار ولا يجوز الشفاعة في إسقاط حد من الحدود لا عند الإمام ولا عند غيره من الحكام النواب عنه .

ويثبت أيضاً بإقرار الشارب على نفسه مرتين ويجب به الحد كما يجب بالبينة سواء على ما قدّمناه ، ومن شرب الخمر مستحلاً لها حل دمه ووجب على الإمام أن يستتبه فإن تاب أقام عليه الحد للشرب إن كان شربه وإن لم يتب قتله ،

هكذا أورده شيخنا في نهايته والأولى والأظهر أنه يكون مرتدّاً ويحكم فيه بحكم المرتدين لأنه قد استحل ما حرّمه الله تعالى ونصّ عليه في محكم كتابه ، وليس المستحلّ لما عدا الخمر من المسكرات يحل دمه وللإمام أن يعزّره والحدّ في شربه لا يختلف على ما بيناه لأن الخمر مجمع على تحريمه منصوص في كتاب الله تعالى وليس

كتاب الحدود

كذلك باقى المسكرات لأنّ هنا شبهة وتأويلات .

وشارب الخمر وسائر الأشربة المسكرة يُضرب عرياناً على ظهره وكفيه ولا يضرب على وجهه وفرجه على حال ، ولا يجوز أكل طعام فيه شيء من الخمر ولا شيء من المسكر ولا الاصطباغ بشيء فيه من ذلك قليل ولا كثير ولا استعمال دواء فيه شيء منه فمن أكل شيئاً ممّا ذكرناه أو شرب كان عليه ثمانون جلدة فإن أكل ذلك أو شرب وهو لا يعلم أنّ فيه خمرًا لم يكن عليه شيء ، ولا ينبغي للمسلم أن يجالس شراب شيء من المسكرات ولا أن يجلس على مائدة يشرب عليها شيء من ذلك خمرًا كان أو غيره وكذلك الحكم فى الفقاع فمتى فعل ذلك كان عليه التأديب حسب ما يراه الإمام ، ولا يقام الحدّ على السكران فى حال سكره بل يمهّل حتى يفيق ثمّ يقام عليه الحدّ .

وشارب الخمر إذا أقيم عليه الحدّ مرتين ثمّ عاد ثالثة وجب عليه القتل فيها ، وهذا اختيار شيخنا أبى جعفر فى نهايته وذهب فى مسائل خلافه إلى : أنّه لا يقتل إلّا فى الرابعة أو الخامسة ، والأول هو الذى تقتضيه أصول المذهب لقومهم عليه السلام : أصحاب الكبائر يقتلون فى الثالثة .

ومن باع الخمر أو الشراب المسكر أو اشتراه كان عليه التأديب ، فإن فعل ذلك مستحلًّا له استتيب فإن تاب وإلّا وجب عليه ما يجب على المرتدين ، وحكم الفقاع فى شربه ووجوب الحدّ على من شربه وتأديب من اتّجر فيه وتعزيز من استعمله حكم الخمر على السواء بما ثبت عن أهل البيت عليهم السلام وإجماعهم عليه .

ومن استحلّ الميتة أو الدّم أو لحم الخنزير ممّن هو مولود على فطرة الإسلام فقد ارتدّ بذلك عن الدّين وجب عليه القتل بالإجماع ، وكذا ينبغي أن يكون حكم من استحلّ شرب الخمر من غير استتابة للمولود على فطرة الإسلام وما قلناه من استتابة فمحمول على غير المولود على فطرة الإسلام بل على من كان كافراً ثمّ أسلم ثمّ استحلّ ذلك فهذا يستتاب فإن تاب وإلّا ضربت عنقه لأنّ حكم المرتدّ عندنا على ضربين على ما يأتى بيانه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

السَّرائِر

ومن تناول شيئاً من ذلك محرماً له كان عليه في الخمر والمسكر الحد ثمانون جلدة ، فإن كان ذلك ميتة أو لحم خنزير أو دمًا كان عليه التعزير ، فإن عاد بعد ذلك عزّر وغلّظ عقابه ، فإن تكرّر منه ذلك دفعات وأقلّها ثلاث قتل ليكون عبرة لغيره .

ومن أكل الربا بعد الحجّة عليه في تحريمه عوقب على ذلك حتّى يتوب ، فإن استحلّ ذلك وكان مولودًا على فطرة الإسلام وجب قتله من غير استتابة ، فإن كان قد تقدّمه كفر استتيب فإن تاب وإلاّ وجب قتله .

والشّجارة في السّموم القتالة محظورة ووجب على من أتجر في شيء منها العقاب والتّعزير ، فإن استمرّ على ذلك ولم ينته وجب عليه القتل .

ويعزّر آكل الجريّ والزّمار والمارماهيّ ومسوخ السّمك كلّها والطحال ومسوخ البرّ وسباع الطير وغير ذلك ممّا لا يؤكل لحمه من المحرّمات ، فإن عاد أذب ثانية ، فإن استحلّ شيئاً من ذلك وجب عليه القتل .

ومن تاب من شرب الخمر أو غيره من المسكرات التي توجب الحدّ وكذلك الفقّاع لأنّ حكمه عند أهل البيت عليهم السلام حكم الخمر سواء على ما ذكرناه أو تاب ممّا يوجب التأديب قبل قيام البيّنة عليه سقط عنه الحدّ ، فإن تاب بعد قيام البيّنة عليه لم تسقط التوبة الحدّ وأقيم عليه على كلّ حال ، فإن كان أقرّ على نفسه وتاب بعد الإقرار قبل أن يرفع إلى الإمام أو الحاكم درأت التوبة أيضًا عنه الحدّ ، فإن كان قد أقرّ عند الحاكم أو الإمام ثمّ تاب بعد إقراره عندهما فإنّه يقام الحدّ عليه ولا يجوز إسقاطه لأنّ هذا الحدّ لا يوجب القتل بل الجلد وقد ثبت فمن أسقطه يحتاج إلى دليل وحمله على الإقرار بما يوجب القتل في الرّجم قياس لا نقول به لأنّه عندنا باطل .

وقال شيخنا في نهايته : فإن كان أقرّ على نفسه وتاب بعد الإقرار جاز للإمام العفو عنه ويجوز له إقامة الحدّ عليه ، إلّا أنّه رجع عن ذلك في مسائل خلافه ومبسوطه وقال : كلّ حدّ لا يوجب القتل وأقرّ به من جنّاه فلا يجوز للإمام العفو عنه ووجب

كتاب الحدود

عليه إقامته ، وهذا هو الظاهر من أقوال أصحابنا بل ما أظن أحداً خالف فيه لأن شيخنا رجع عما ذكره في نهايته .

ومن شرب الخمر والمسكر في شهر رمضان أو في موضع شريف مثل حرم الله أو حرم رسوله أو المشاهد والمساجد أقيم عليه الحد في الشرب وأدب بعد ذلك لانتهاكه حرمة الله تعالى وحرمة أوليائه ، وكذلك من فعل شيئاً من ذلك في الأوقات الشريفة .

إذا عزر الإمام أو الحاكم من قبله إنساناً فمات من التعزير فلا دية له لا في بيت المال ولا على الحاكم ولا على عاقلته بحال لقوله تعالى : وَمَا عَلَى الْمُخْسِينِ مِنْ سَبِيلٍ ، وهذا محسن بتعزيره ولا كفارة أيضاً عليه ولقول أمير المؤمنين عليه السلام : من أقمنا عليه حداً من حدود الله فمات فلا ضمان ، وهذا حد وإن كان غير معين ،

وقال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه : الذي يقتضيه مذهبننا أنه يجب الدية في بيت المال ، ولا دليل على ما قاله من كتاب ولا سنة ولا إجماع والأصل براءة الدمة وإنما ورد أن الدية في بيت المال فيما أخطأت فيه الحكام وهذا ما أخطأ فيه بحال .

إذا أقام الحاكم على شارب خمر الحد بشاهدين فمات فبان أنهما فاسقان فالضمان على الحاكم لأن عليه البحث عن حال الشهود ، فإذا لم يفعل فقد فرط فعليه الضمان ، وأين يضمن ؟ عندنا من بيت المال لأن هذا من خطأ الحكام ، وقال قوم من المخالفين : على عاقلته .

إذا ذكرت عند الحاكم امرأة بسوء فأرسل إليها فأجهضت أى أسقطت ما في بطنها فرعاً منه فخرج الجنين ميتاً فعلى الحاكم الضمان لما روى من قصة المجهضة وأين يكون على ما مضى وقلنا : إن ما أخطأت فيه الحكام فعلى بيت المال ،

هكذا أورده شيخنا أبو جعفر في مبسوطه والذي تقتضيه أصول مذهبنا أن دية الجنين على عاقلة الإمام والحاكم لأن هذا بعينه قتل الخطأ المحض وهو أن يكون غير عامد

السَّرائِر

في قصده فكذلك هذا لأنّه لم يقصد الجنين بفعل ولا قصد قتله وإنّما قصد شيئاً آخر وهي أمّه، فإذا تقرر ذلك فالذّية على عاقلته والكفّارة في ماله.

والمسألة منصوصة لنا قد وردت في أخبارنا، وفتوى أمير المؤمنين عليه السّلام لعمر بن الخطّاب في قصّة المجهضة معلومة شائعة عندنا وعند المخالفين قد أوردها شيخنا المفيد عمّد بن النّعمان الحارثيّ رضي الله عنه في كتابه الإرشاد في قضايا أمير المؤمنين عليه السّلام في إمرة عمر بن الخطّاب بحضور جماعة من الصّحابة فسألهم عمر عن ذلك فأخطأوا وأمير المؤمنين جالس فقال له عمر: ما عندك في هذا يا أبا الحسن؟ فتنصّل من الجواب فعزم عليه فقال

له: إن كان القوم قد قاربوك فقد غشّوك وإن كانوا ارتأوا فقد قصرُوا الذّية على عاقلتك لأنّ قتل الصّبيّ خطأ تعلّق بك، فقال: أنت والله نصحتني من بينهم والله لا تبرح حتّى تجري الذّية على بني عدى، ففعل ذلك أمير المؤمنين عليه السّلام وإنّما نظر شيخنا ما ذكره المخالفون فقد اختلفوا في ذلك اختلافاً كثيراً.

قال شيخنا أبو جعفر في كتاب الأشربة من الجزء السّادس من مبسوطه: الختان فرض عند جماعة في حقّ الرّجال والنساء، وقال قوم: هو سنة يأنّم بتركها، وقال بعضهم: واجب وليس بفرض، وعندنا: أنّه واجب في الرّجال ومكرمة في النساء، فإذا ثبت أنّه واجب فالكلام في قدر الواجب منه، فالواجب في الرّجال أن يقطع الجلد التي تسبّر الحشفة حتّى تنكشف الحشفة فلا يبقى منها ما كان مستورا، ويقال لمن لم يحنّ: الأقلّف والأغلف والأغرل

والأرغل والأعرم، ويقال: عذر الرّجل فهو معذور وأعذر فهو معذر، وأمّا المرأة فيقال: خفّضت فهي مخفوضة، والخافضة الخاتنة والخنّ الختان، فإذا ثبت هذا فيجب على الإنسان أن يفعل بنفسه قبل بلوغه إن لم يكن قد ختن فإن لم يفعل أمره السّلطان به فإن فعل وإلاّ أجبره على فعله وفعله السّلطان فإن فعل ذلك به فمات فلا دية له سواء كان الزّمان معتدلاً أو غير معتدل وكذلك إن قطع في السرقة في شدّة حرّ أو برد وكذلك في حدّ الزّنى لأنّه مات من قطع واجب وحدّ واجب، هذا آخر كلام شيخنا في مبسوطه وكان مقصوده في إيراد كتاب الأشربة أنّه إذا مات من الحدّ وفعل الواجب به لا دية له بحال.

كتاب الحدود

والأغرل والأرغل « بالعين المعجمة فيهما جميعاً والرّاء غير المعجمة فيهما أيضاً جميعاً » وهو الأكلّف الذى لم يحتن وهى القلفة والغرلة ، وعذر الإنسان وأعذر « بالعين غير المعجمة والذّال المعجمة المكسورة والرّاء غير المعجمة بالتّلاتى والرّباعى كلّ ولدٍ » إذا ختن ومنه العذار وهى دعوة الختان ، الدّعوة « بالفتح » إلى الطّعام « وبكسر الذّال » فى التّسب .

وقال ابن بابويه فى رسالته : ولا بأس أن يصلّى فى ثوب فيه خر ، قال محدّد بن إدريس : هذا غير صحيح والصّلاة غير جائزة فيه حتّى يغسل الخمر منه ، وقال أيضاً ابن بابويه : فإن خاط خياط ثوبك وبلّ الخيط برقه وهو شارب خر فإن كان يشربها غيباً فلا بأس به وإن كان مدمناً يشربها كلّ يوم فإنّ للفم ضرراً « بالواو المفتوحة والضمّاد المعجمة المفتوحة والرّاء غير المعجمة » وهو الذّرن والذّسم ، قال الشّاعر :

أسقننى أبا الهندى عن وطب سالم أباريق لم يعلق بها وضر الزّيد
وأما الأعرم فإنّه « بالعين والرّاء غير المعجمتين » .

جميع حدود الجلد بالسّوط حدّ الزّنى وحدّ القذف وحدّ شارب الخمر ، ولا تقام الحدود فى المساجد .

باب الحدّ فى السرقة وما يتعلّق بذلك ويلحق به من الأحكام :
قال الله تعالى : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا .

وروى عن ابن مسعود : أنّه كان يقرأ : فاقطعوا أيّمانهما ، والقدر الذى به يقطع السّارق عندنا ربع دينار أو ما قيمته ربع دينار من أىّ جنس كان ، وجلته متى سرق ما قيمته ربع دينار فعليه القطع سواء سرق ما هو محرز بنفسه كالثياب والأثمار والحبوب اليابسة ونحوها أو غير محرز بنفسه وهو ما إذا ترك فسد كالقواكه الرّطبة بعد أخذها من الشّجر وإحرازها كلّها من الثّمار والخضراوات كالقُثَاء والبطيخ أو كان من الطّبخ كالهريسة وسائر الطّباخ أو كان لحمًا طرياً أو مشويّاً الباب واحد هذا عندنا وعند جماعة ، وقال قوم من المخالفين : إنّما يجب القطع فيما كان محرّراً بنفسه

السرائر

فأما ما لم يكن محرراً بنفسه وهى الأشياء الرطبة والطبخ فلا قطع عليه بحال .
وكل جنس يتموّل فى العادة فيه القطع سواء كان أصله الإباحة أو غير
الإباحة ، فما لم يكن على الإباحة كالثياب والأثاث ، وما أصله الإباحة من ذلك
الصيود على اختلافها وكذلك الخشب كله الحطب وغيره وكذلك الطين وجميع ما
يعمل منه وكذلك كلما يستخرج من المعادن

ووافقنا على هذا القول الشافعى ، وقال أبوحنيفة : ما لم يكن أصله الإباحة مثل
قولنا وما كان أصله الإباحة فى دار الإسلام فلا قطع فيه ، وقال : لا قطع فى الصيود
كلها والجوارح والخشب جميعه لا قطع فيه إلا ما يعمل منه آنية كالجفان والقصاع
والأبواب فيكون فى معموله القطع إلا الساج فإنّ فيه القطع معموله وغير معموله
لأنه ليس من دار الإسلام .

فإذا ثبت ما قلناه فلا قطع إلا على من سرق ربع دينار أو ما قيمته ربع دينار ،
ويكون عاقلاً كاملاً ولا يكون والدّاً من ولده ولا عبداً من سيّده ولا ضيفاً من
مضيفه وأن يسرقه من حرز على جهة الاستخفاء لأن حقيقة السرقة أخذ الشيء على
جهة الاستخفاء والحرز هو ما يكون مقفلاً عليه أو مغلقاً أو مدفوناً أو مراعى بعين
صاحبه أو من يجرى مجرى صاحبه

على ما يذهب إليه شيخنا أبو جعفر فى مسائل خلافه ومبسوطه ، والآذى تقتضيه
أصول مذهبنا أن الحرز ما كان مقفلاً أو مغلقاً أو مدفوناً دون ما عدا ذلك لأن
الإجماع حاصل على ما قلناه ومن أثبت ما عداه حرراً يحتاج إلى دليل من كتاب أو
إجماع أو ستة مقطوع بها .

وكل موضع كان حرراً لشيء من الأشياء فهو حرز لجميع الأشياء ، فإن سرق
الإنسان من غير حرز لم يجب عليه القطع وإن زاد على المقدار المقدم ذكره بل يجب
عليه التعزير .

وقال شيخنا أبو جعفر فى نهايته : الحرز هو كل موضع لم يكن لغير المتصرف فيه
الدخول إليه إلا بإذنه أو يكون مقفلاً عليه أو مدفوناً ، فأما المواضع التى يطرّقها
الناس كلّهم وليس يختص بواحد دون غيره فليست حرراً وذلك مثل الخانات

كتاب الحدود

والخِثَامَاتِ والمساجد والأرحية وما أشبه ذلك من المواضع، فإن كان الشيء في أحد هذه المواضع مدفوناً أو مقفلاً عليه فسرقة إنسان كان عليه القطع لأنه بالقفل والدَّفْن قد أحرزه، إلى ههنا كلامه رضي الله عنه.

أما حدّه للحرز بما حدّه فغير واضح، لأنه قال: والحرز هو كل موضع لم يكن لغير المتصرف فيه الدخول إليه إلا بإذنه، وهذا على إطلاقه غير مستقيم لأن دار الإنسان إذا لم يكن عليها باب أو يكون عليها باب ولم تكن مغلقة ولا مقفلة ودخلها إنسان وسرق منها شيئاً لا قطع عليه بلا خلاف ولا خلاف

أنّه ليس لأحد الدخول إليها إلا بإذن مالكها، ولو كان الحدّ الذي قاله مستقيماً لقطعنا من سرق في هذه الدار لأنه ليس لأحد دخولها إلا بإذن صاحبها فهي حرز على حدّه رضي الله عنه فأما باقي ما أورده فصحيح لا استدراك عليه فيه، وقوله: والأرحية، جمع رحي لأن بعض الناس يصحفها الأرحبة جمع رجة وهو خطأ محض.

وإذا نقب إنسان نقباً ولم يخرج متاعاً ولا مالاً وإن جمعه وكوّره وحمله لم يجب عليه قطع إلا أن يخرج به بل وجب تعزيره وإنما يجب القطع إذا أخرجه من الحرز، فإذا أخرج المال من الحرز وجب عليه القطع إلا أن يكون شريكاً في المال الذي سرقه أوله حظ في المال الذي سرق بمقدار ما أن طرح من المال المسروق كان الباقي أقل من النصاب الذي يجب فيه القطع، فإن كان الباقي قد بلغ المقدار الذي يجب فيه القطع كان عليه القطع على كل حال إلا أن يدعي الشبهة في ذلك وأنه حسب

بمقدار حصته فيسقط حينئذ أيضاً القطع بحصول الشبهة ههنا لأنه قال عليه السلام: ادروا الحدود بالشبهات، وهذه شبهة، وكذلك لو تنازع إنسان وغيره وقد خرج بالمتاع من داره فقال له: سرقت هذا مني، فقال له: بل أنت أعطيتني إياه، لم وجب عليه القطع للشبهة في ذلك، وإن شهد عليه شاهدان بأنه فتح بابه وأخرج المتاع من منزله لأنه صار حداً متنازعاً فيه وكل حد متنازع فيه يسقط للشبهة في ذلك.

ومن سرق من مال الغنيمة قبل أن يقسم مقدار ما يصيبه منها لم يكن عليه قطع وكان عليه التأديب لإقدامه على ما أخذه قبل قسمته، فإن سرق ما يزيد على

السرائر

نصيبه بمقدار ما يجب فيه القطع وزائداً عليه فقد ذهب بعض أصحابنا إلى وجوب القطع عليه ،

أورد ذلك شيخنا أبو جعفر في نهايته والذي تقتضيه أصول مذهبنا أنه لا قطع عليه بحال إذا ادعى الاشتباه في ذلك وأنه ظن أن نصيبه يبلغ ما أخذه لأن الشبهة بلا خلاف حاصلة فيما قال وادعى ولأن الأصل ألا قطع فمن ادعاه فقد ادعى حكماً شرعياً يحتاج في إثباته إلى دليل شرعي ولا دلالة ولا إجماع على هذا الموضع ، وأيضاً قول الرسول عليه السلام المجمع عليه : ادروا الحدود بالشبهات ، وهذه شبهة بلا خلاف وقد قلنا : إنه إذا أخرج المال من الحرز فأخذ وادعى أن صاحب المال أعطاه إياه دُرء عنه القطع وكان على من ادعى عليه السرقة البينة بأنه سارق .

ومتى سرق من ليس بكامل العقل بان يكون مجنوناً أو صبيّاً لم يبلغ وإن نقب وفتح وكسر القفل لم يكن عليه القطع ، وقد روى : أنه إن كان صبيّاً عفى عنه أول مرة فإن عاد أذب فإن عاد ثالثة حُكَّتْ أصابعه حتى تدمى فإن عاد قطعت أنامله فإن عاد بعد ذلك قطع أسفل من ذلك كما يقطع الرجل سواء .

ويثبت وجوب القطع بقيام البينة على السارق وهي شهادة نفسين عدلين يشهدان عليه بالسرقة ، فإن لم تقم بينة وأقر السارق على نفسه مرتين بالسرقة كان عليه أيضاً القطع اللهم إلا أن يكون عبداً فإنه لا يقبل إقراره على نفسه بالسرقة ولا بالقتل لأن إقراره على نفسه إقرار على مال الغير ليلتلفه والإنسان لا يقبل إقراره في مال غيره ، فإن قامت عليه البينة بالسرقة قطع كما يقطع الحر سواء ، فأما حكم الذمى فحكم المسلم سواء إذا كان حراً في وجوب القطع عليه إذا ثبت أنه سارق إما بالبينة أو إقراره ، وحكم المرأة في جميع ذلك حكم الرجل سواء في وجوب القطع عليها إذا سرت .

فأما إذا شهد شاهد واحد بالسرقة فلا يجب القطع بل يجب رد المال إذا حلف الخصم مع شاهده لأن الشاهد الواحد ويمين المدعى يثبت المال عندنا أو المقصود منه المال وهكذا الحكم إذا أقر مرة واحدة .

كتاب الحدود

ويقطع الرجل إذا سرق من مال والديه ولا يقطع إذا سرق من مال ولده ، فأما إذا سرقت الأم من مال ولدها قطعت على كل حال لأن الوالد له شبهة في ذلك وهي لا شبهة لها بحال فهذا الفرق بينهما ممكن مع ورود الشرع به والإجماع منعقد عليه ، ويقطع الرجل إذا سرق من مال امرأته إذا كانت قد أحرزته دونه وكذلك تقطع المرأة إذا سرقت من مال زوجها إذا كان قد أحرزه دونها ، ولا يقطع العبد إذا سرق من مال مولاه على ما قدمناه ، وإذا سرق عبد الغنيمة من المغنم فلا قطع عليه أيضاً .

وروى : أن الأجير إذا سرق من مال المستأجر لم يكن عليه قطع وكذلك الضيف إذا سرق من مال مضيفه لا يجب عليه قطع ، على ما رواه أصحابنا « يقال : ضفت فلاناً ، إذا ملت إليه ونزلت به وأضيفته فأنا أضيفه إذا أملت إليك وأنزلته عليك » ويمكن حل الرواية في الضيف والأجير على أنهما لا قطع عليهما إذا لم يحرزهما صاحبه من دونهما وأدخلهما حرزه وفتح لهما بابه ثم سرقا فلا قطع عليهما لأنهما دخلا بإذنه وسرقا من غير حرز ، فأما ما قد أحرزه دونهما فتنباه وسرقاه أو فتحاه وسرقاه أو كسراه وسرقاه فعليهما القطع لدخولهما تحت عموم قوله تعالى : **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا** أيديهما ، وهما إذ ذاك سارقان لغة وشرعاً فأعطينا ظاهر الرواية حقها فمن أسقط الحدّ عنهما فيما صورناه فقد أسقط حدّاً من حدود الله تعالى بغير دليل من كتاب ولا سنة مقطوع بها ولا إجماع على ظاهر الرواية فقد وقينا الظاهر حقّه .

فإن قيل : فأتى فرق على تحريركم وقولكم بين الضيف وغيره ؟ قلنا : غير الضيف لو سرق من الموضع الذي إذا سرقه الضيف الذي لم توجب على الضيف بسرقته القطع قطعناه لأنه غير مأذون له في دخول الحرز الذي دخله والضيف مأذون له في دخوله فلا قطع عليه فافترق الأمران .

وشيخنا أبو جعفر في نهايته قال : لا قطع على الضيف ، وأطلق الكلام ولم يقيدّه ، وقال في مسائل خلافه مسألة : إذا سرق الضيف من بيت مقفل أو مغلق وجب

السرائر

قطعه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة : لا قطع عليه دليلنا الآية والخبر ، ولم يفضل هذا آخر المسألة .

وقال في مبسوطه : فإن نزل برجل ضيف فسرق الضيف شيئاً من مال صاحب المنزل فإن كان من البيت الذي نزل فيه فلا قطع وإن كان من بيت غيره من دون غلق وقفل ونحو ذلك فعليه القطع ، وقال قوم : لا قطع على هذا الضيف ، وروى أصحابنا : أنه لا قطع على الضيف ، ولم يفضلوا وينبغي أن يفضل مثل الأول ، فإن أضاف هذا الضيف ضيفاً آخر بغير إذن صاحب الدار فسرق الثاني كان عليه القطع على كل حال ولم يذكر هذه أحد من الفقهاء ، هذا آخر كلامه رحمه الله ونعم ما قال وحقق .

قال محمد بن إدريس : والذي ينبغي تحصيله في هذه المسألة ويجب الاعتماد عليه هو أن الضيف لا قطع عليه سواء سرق من حرز أو غير حرز من غير تفصيل لإجماع أصحابنا المنعقد من غير خلاف بينهم ولا تفصيل من أحد منهم وأخبارهم المتواترة العامة في أن الضيف لا قطع عليه إذا سرق من مال مضيقة فمن خصصها بأنه إذا سرق من غير حرز يحتاج إلى دليل ، وأيضاً فلا معنى إذا أراد ذلك لإجماعهم ولا لعموم أخبارهم لأن غير الضيف في ذلك الحكم مثل الضيف سواء فلا معنى لقولهم عليهم السلام واستثنائهم وتخصيصهم : إنه لا قطع على الضيف ، لأن غيره متن ليس بضيف إذا سرق من غير حرز لا قطع عليه ولم يذهب إلى تفصيل ذلك سوى شيخنا أبي جعفر في مبسوطه ومسائل خلافه وهو موافق لباقي أصحابنا في نهايته .

فأما الضيف الذي هو ضيف الضيف إذا سرق من حرز في الدار فإنه يقطع

بخلاف الضيف

على ما رواه أصحابنا وأجمعوا عليه فإن الفرق بين الأمرين وظهر وإلا فلا فرق بينهما على ما حكيناه عن شيخنا أبي جعفر فليلاحظ ذلك ففيه لبس وغموض والله الموفق للصواب .

فأما الأجير فإنه يقطع ومن وجب عليه القطع فإنه يقطع يده اليمنى من أصول الأصابع الأربع وتترك له الراحة والإبهام ، فإن سرق بعد قطع يده من حرز المقدار الذي قدمنا ذكره قطعت رجله اليسرى من مفصل المشط ما بين قبة القدم وأصل

كتاب الحدود

السَّاق ويترك بعض القدم الذي هو الْعَقَبُ يعتمد عليها في الصلاة.

وهذا اجماع اهل البيت عليهم السلام منعقد عليه، فإن اعترض بقوله تعالى: فاقطعوا أيديهم، قلنا: الاصابع تسمى يداً بقوله تعالى: فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ، ولا خلاف من ان الكاتب ما يكتب الا باصابعه فقد وفينا الظاهر حقه وما زاد عليه يحتاج الى دليل لانه مبقى على ما في العقل من حظر ذلك لانه إدخال ضرر وتآلم بالحيوان لا يجوز عقلاً ولا سمعاً الا بدليل قاطع للعدر، فإن سرق بعد ذلك خُلد السجن، فان سرق في الحبس من حرز القدر الذي ذكرناه قتل عندنا بلا خلاف، ومن وجب عليه قطع اليمين وكانت شلاء قطعت ولا تقطع يساره وكذلك من وجب عليه قطع رجله اليسرى وكانت كذلك شلاء قطعت ولا تقطع رجله اليمنى بحال لان على من نقل القطع من عضو الى عضو الدليل والاصل براءة الذمة.

وروى: ان من سرق وليس له اليمنى فان كانت قطعت في قصاص او غير ذلك وكانت له اليسرى قطعت اليسرى فان لم يكن له أيضاً اليسرى قطعت رجله اليمنى فان لم يكن له رجل لم يكن عليه اكثر من الحبس على ما بيناه، اورد ذلك شيخنا ابو جعفر في نهايته، وقال رحمه الله في المسائل الحلبية في المسألة الخامسة: المقطوع اليدين والرجلين اذا سرق ما يوجب القطع وجب ان نقول: الامام مخير في تأديبه وتعزيره اي نوع أراد فعل لانه لا دليل على شيء بعينه وان قلنا: يجب ان يحبس أبداً لان القطع لا يمكن ههنا ولا يمكن غير ما ذكرناه وتركه مخالفة إسقاط الحدود كان قوياً، هذه آخر المسألة.

قال محمد بن إدريس: الاقوى عندي ان من ذكر حاله لا يجوز حبسه أبداً اذا سرق اول دفعة بل يجب تعزيره لان الحبس هو حد من سرق في الثالثة بعد تقدم دفعتين قد أقيم عليه الحد فيها فكيف يفعل به ما يفعل في حد الدفعة الثالثة في حد الدفعة الاولى!

وإذا قطع السارق وجب عليه مع ذلك ردّ السرقة بعينها ان كانت العين باقية وان كان اهلكها او استهلك وجب عليه ان يغرمها اما بالمثل ان كان لها مثل او بالقيمة ان لم يكن لها مثل، فان كان قد تصرف فيها بما نقص من ثمنها وجب

السَّرائِر

عليه أرشها، فإن لم يكن معه شيء كانت في ذمته يتبع بذلك إذا أيسر.
ولا يجب القطع ولا ردّ السرقة على من أقرّ على نفسه تحت ضرب أو خوف
وإنما يجب ذلك إذا قامت البيّنة أو أقرّ مختاراً فإن أقرّ تحت الضرب بالسرقة وردّها
بعينها وجب أيضاً القطع.

على ما روى وذكره شيخنا أبو جعفر في نهايته، والذي يقوى عندي أنه لا
يجب عليه القطع لأننا قد بيّنا أن من أقرّ تحت ضرب لا يعتد بإقراره في
وجوب القطع وإنما بيّنة القطع شهادة عدلين أو إقرار السارق مرتين مختاراً
وهذا ليس كذلك والأصل ألا قطع وإدخال الألم على الحيوان قبيح إلا ما قام
عليه دليل.

ومن أقرّ بالسرقة مختاراً ثم رجع عن ذلك قطع وألزم السرقة ولم ينفعه
رجوعه إذا كان إقراره بذلك مرتين، فإن كان إقراره مرة واحدة ألزم السرقة ولا
يجب عليه القطع لأن المال يثبت بإقرار دفعة واحدة والقطع بإقرار مرتين فليلاحظ
ذلك.

وقال شيخنا في نهايته: ومن أقرّ بالسرقة مختاراً ثم رجع عن ذلك ألزم السرقة
وسقط عنه القطع، وهذا غير واضح لأنه لا دليل عليه من كتاب ولا سنة
مقطوع بها ولا إجماع بل يخالف لكتاب الله تعالى وتعطيل لحدوده ولا يرجع
في مثل ذلك إلى خبر شاذ إن كان قد ورد.

ومن تاب من السرقة قبل قيام البيّنة عليه ثم قامت عليه البيّنة سقط عنه
القطع ووجب عليه ردّ السرقة، فإن تاب بعد قيام البيّنة عليه لم يجز للحاكم العفو
عنه بحال، فإن كان قد أقرّ على نفسه مرتين عند الحاكم ثم تاب بعد الإقرار وجب
عليه القطع ولم يجز للإمام والحاكم العفو عنه بحال لأنه تعطيل لحدود الله تعالى
وخلاف لكتابه وأوامره سبحانه وحمل ذلك على الإقرار بالزنى الموجب للرجم قياس
والقياس عندنا باطل لا نقول به.

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: فإن كان قد أقرّ على نفسه ثم تاب بعد
الإقرار جاز للإمام العفو عنه وإقامة الحدّ عليه حسب ما يراه أردع في الحال
فإنما ردّ السرقة فإنه يجب عليه على كلّ حال وكذا قال في مسائل خلافه إلا
أنه رجع عن ذلك جميعه في مبسوطه فقال: إذا ادّعى على رجل أنه سرق منه
نصاباً من حرز مقفلة وذكر

النصاب لم يخل من أحد أمرين : إما ان يعترف أو ينكر ، فإن اعترف المدعى عليه بذلك مرتين عندنا ثبت إقراره وقطع وعند قوم لو أقر مرة ثبت وقطع ومتى رجع عن اعترافه سقط برجوعه عندهم إلا ابن أبي ليلى فإنه قال : لا يسقط برجوعه ، وهو الذى يقتضيه مذهبنا وحمله على الزنى قياس لا نقول به ، هذا آخر كلامه رحمه الله فى مبسوطه وهو الصحيح الذى لا يجوز العدول عنه لأن فيه الحجة وإنما شيخنا يورد فى نهايته أخبار آحاد إيراداً لا اعتقاداً على ما كررنا القول فى ذلك واعتذرنا له فيما يورده فى نهايته فإذا حقق النظر تركها وراء ظهره وأفتى بما تقتضيه الأدلة وأصول المذهب على ما قاله ههنا أئنى مبسوطه رحمه الله .

فإن سرق إنسان شيئاً من كمّ غيره أو جيبه وكانا باطنين وجب عليه القطع على ما رواه أصحابنا فإن كانا ظاهرين لم يجب عليه القطع وكان عليه التأديب والعقوبة بما يردعه عن الواقعة مثله فى مستقبل الأوقات ، ومن سرق حيواناً يجوز تملكه ويكون قيمته ربع دينار فصاعداً وجب عليه القطع كما يجب فى سائر الأموال على ما قدّمناه .

إذا سرق نفسان فصاعداً ربع دينار أو ما قيمته ربع دينار سواء كان من الأشياء الخفيفة أو الثقيلة لا يجب عليهم القطع على الأظهر من أقوال أصحابنا لأنه قد نقص عن مقدار ما يجب فيه القطع فى حق كل واحد منهم ، فأما إن انفرد كل واحد منهم ببعضه لم يجب عليه القطع بلا خلاف عندنا ههنا لأنه قد نقص عن مقدار ما يجب فيه القطع وكان عليهم التعزير .

وقال شيخنا أبو جعفر فى نهايته : وإذا سرق نفسان فصاعداً ما قيمته ربع دينار وجب عليهما القطع ، إلا أنه رجع عن ذلك فى مسائل خلافه فقال مسألة : إذا نكب ثلاثة ودخلوا وأخرجوا بأجمعهم فبلغ نصيب كل واحد منهم نصاباً قطعناهم بلا خلاف وإن كان أقل من نصاب فلا قطع سواء كانت السرقة ثقيلة أو خفيفة وبه قال أبو حنيفة وأصحابه الشافعى ، وقال مالك : إن كانت السرقة ثقيلة فبلغت قيمة نصاب قطعناهم كلهم وإن كانت خفيفة ففيه روايتان : إحداهما كقولنا والثانية كقوله فى الثقيلة ، وروى أصحابنا : أنه إذا بلغت السرقة نصاباً وأخرجوها

السَّرائِر

بأجمعهم وجب عليهم القطع ، ولم يفصلوا والأول أحوط دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم وأيضاً فما اعتبرناه مجمع على وجوب القطع به وما ذكره ليس عليه دليل والأصل براءة الذمة ، وهكذا أيضاً قوله في مبسوطه إلا أنه قال بعد أن قال بما قاله في مسائل خلافه : وقال قوم من أصحابنا : إذا اشترك جماعة في سرقة نصيب قطعوا كلهم ، يريد بذلك السيد المرتضى فإنه يذهب في انتصاره إلى ما ذهب شيخنا في نهايته والأظهر ما اخترناه لأن هذا حكم شرعي يحتاج في إثباته إلى دليل شرعي والإجماع حاصل منعقد على أنه إذا بلغ نصيب كل واحد منهم مقدار ما يجب فيه القطع قطعوا وليس كذلك إذا نقص فإن فيه خلافاً والأصل براءة الذمة وترك إدخال الألم على الحيوان .

ومن سرق شيئاً من الثمار والفواكه وهي بعد في الشجر لم تؤخذ من أغصانها وأعداها لم يكن عليه قطع بل يؤدب تأديباً ويحلّ له ما يأكل منها ولا يحمله معه على حال على ما قدمناه في كتابنا هذا ، فأما إذا سرق شيئاً منها بمقدار ما يجب فيه القطع بعد أخذها من الشجر ويكون في حرز وجب عليه القطع كما يجب في سائر الأموال .

وإذا تاب السارق فليرد السرقة على صاحبها ، فإن كان قد مات فليردّها على ورثته ، فإن لم يكن له وارث ولا مولى نعمة ولا ضامن جريرة فليردّها على إمام المسلمين لأنها مال من أمواله وداخله في ميراث من لا وارث له فهو له عليه السلام فإذا فعل ذلك فقد برئت ذمته .

وإذا سرق السارق ولم يُقدّر عليه ثم سرق مرة ثانية فأخذ وجب عليه القطع بالسرقة الأخيرة ويطالب بالسرقتين معاً لأن حدود الله تعالى إذا توالى تداخلت على ما قدمناه لأنها مبنية على التخفيف ، وكذلك إذا شهد الشهود على سارق بالسرقة دفعتين لم يكن عليه أكثر من قطع اليد فإن شهدوا عليه بالسرقة الأولى وأمسكوا حتى يقطع ثم شهدوا عليه بالسرقة الأخيرة وجب عليه قطع رجله بالسرقة الأخيرة على ما بيناه ،

هذا عند بعض أصحابنا برواية رويت أوردها شيخنا أبو جعفر في نهايته وقوّاه في

كتاب الحدود

مسائل خلافه وضعفها إلا أنه رجع عن ذلك كله في مبسوطه فقال : إذا تكررت منه السرقة فسرق مرازا من واحد أو من جماعة ولم يقطع فاقطع مرة واحدة لأنه حد من حدود الله فإذا ترادفت تداخل كحد الزنى وشرب الخمر فإذا ثبت أن القطع واحد فإن اجتمع المسروق منهم وطالبوه بأجمعهم قطعناه وغرم لهم وإن سبق واحد منهم فطالب بما سرق منه وكان نصابا غرم وقطع ثم كل من كان بعده من القوم فطالب بما سرق منه غرمناه ولم نقطعه لأننا قد قطعناه بالسرقة فلا يقطع قبل أن يسرق مرة أخرى ، هذا آخر كلامه في مبسوطه وهو الذي يقوى في نفسى وأعمل عليه لأن الأصل براءة الذمة ولقوله تعالى : **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا** ، وقد قطعنا وامتشلنا الأمور به وتكراره يحتاج إلى دليل ولم يسرق بعد قطعنا له دفعة ثانية حتى نقطعه بسرقة الثانية فيتكرر الأمر بتكرار سببه ولا يلتفت في مثل هذا إلى رواية وأخبار آحاد لا توجب علما ولا عملا ، وشيخنا قال في مسائل خلافه : عندها قال المخالف : لا يقطع ، قال : وهذا قوى ، غير أن الرواية ما قلناه فجعلها رواية لا دراية .

وروى أصحابنا عن الصادق جعفر بن محمد عنيهما السلام أنه قال : لا قطع على من سرق شيئا من المأكول في عام جماعة .

الحقوق على ثلاثة أضرب : حق الله محض وحق للآدمي محض وحق لله ويتعلق بحق الآدميين . فأما حقوق الله المحضة فكحد الزنى والشرب فإنه يقيمه الإمام من غير مطالبة آدمي ، فأما حقوق الآدميين المحضة المختصة بهم فلا يطالب بها الإمام إلا بعد مطالبتهم إياه باستيفائها ، فأما الحق الذي لله ويتعلق به حق آدمي فلا يطالب به أيضا ولا يستوفيه إلا بعد المطالبة من الآدمي وهو حد السارق فمتى لم يرفعه إليه ويطالب بماله لا يجوز للحاكم إقامة الحد عليه بالقطع فعلى هذا التحرير إذا قامت عليه البيينة بأنه سرق نصابا من حرز لغائب وليس للغائب وكيل يطالب بذلك لم يقطع حتى يحضر الغائب ويطالب فأما إن قامت عليه البيينة أو أقر بأنه قد زنى بأمة غائب فإن الحاكم يقيم الحد عليه ولا ينتظر مطالبة آدمي لأن الحق لله تعالى محضا ،

السرائر

ولهذا قال شيخنا في مسائل الخلاف مسألة : إذا سرق عينا يجب فيها القطع فلم يقطع حتى ملك السرقة بهبة أو شراء لم يسقط القطع عنه سواء ملكها بعد أن ترافعا إلى الحاكم أو قبله بل إن ملكها قبل الترافع لم يقطع إلا أن القطع سقط لكن لأنه لا مطالب له بها ولا قطع بغير مطالبة بالسرقة ، فهذا آخر كلامه رحمه الله ونعم ما قال .

قد قلنا : إنه لا قطع إلا على من سرق من حرز فيحتاج إلى شرطين : السرقة والحرز ، فإن سرق من غير حرز فلا قطع وإن أنهب من حرز فلا قطع أيضاً وكذلك إن خان في وديعة عنده لأن الخائن غير السارق لغة وشرعاً لأن الخائن من خان إنساناً في وديعته عنده والسارق أخذ الشيء على جهة الاستخفاء من حرزه ولا قطع أيضاً على الغاصب لأن الغاصب غير الخائن وغير السارق وهو الذي يأخذ الشيء قهراً وجهراً ولا على المختلس لما رواه جابر أن النبي صلى الله عليه وعلى آله قال : ليس على المنتهب ولا على المختلس ولا على الخائن قطع .

الإبل إذا كانت مقطرة وكان سائقاً لها فهي في حرز بشرط المراجعة لها بلا خلاف وإن كان قائداً لها فلا يكون في حرز إلا التي زمامها في يده ، هكذا أورده شيخنا أبو جعفر في مبسوطه وقد قلنا ما عندنا في ذلك من أن هذا مختلس ولا قطع على المختلس ولقوله عليه السلام لما سئل عن جريسة الجبل قال : ليس في الماشية قطع إلا أن يؤويها المراح .

قال محمد بن إدريس : جريسة الجبل بالجيم لا بالحاء المعجمة ، وقال أبو عبيد : ليس فيما يسرق من الماشية بالجبل قطع حتى يؤويها المراح ، والتفسير الآخر أن تكون الجريسة هي المحروسة فيقول : ليس فيما يحرس بالجبل قطع لأنه ليس بموضع حرز وإن حرس ، والإبل لا قطع فيها سواء كانت مقطرة أو غير مقطرة رعاه بعينه وساقها أو غير ذلك إلا أن تكون في حرز ، وما قاله : يقطع إذا ساقها وراعى بلا خلاف ، فهو قول المخالفين .

إذا نقب ثلاثة ودخلوا وأخرجوا بأجمعهم متاعاً فبلغ نصيب كل واحد منهم نصاباً قطعناهم بلا خلاف وإن كان أقل من نصاب فلا قطع على ما قدمناه ، فإذا

كتاب الحدود

ثَبِتَ ذلك ونقب الثلاثة وكَوَّرُوا المتاع وأخرج واحد منهم دون الباقيين فالقطع على من أخرج المتاع دون من لم يخرج ، فإن نقب اثنان معاً فدخل أحدهما فأخذ نصيباً وأخرجه بيده إلى رفيقه ولم يخرج هو من الحرز أو رمى به من داخل فأخذه رفيقه من خارج أو أخرج يده إلى خارج الحرز والسرقة فيها ثم رده إلى الحرز فالقطع في هذه المسائل الثلاثة على الداخل دون الخارج ، فإن نقبا معاً ودخل أحدهما فقترب المتاع إلى باب النقب من داخل فأدخل الخارج يده فأخذه من جوف الحرز فعليه القطع دون الداخل .

قال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه وقلده ابن البراج في جواهر فقهه : إذا نقبا معاً ودخل أحدهما فوضع السرقة في بعض النقب فأخذها الخارج قال قوم : لا قطع على واحد منهما ، وقال آخرون : عليهما القطع لأنهما اشتركا في النقب والإخراج معاً فكانا كالواحد المفرد بذلك بدليل أنهما لو نقبا معاً ودخلا وأخرجا معاً كان عليهم الحد كالواحد ولأننا لو قلنا : لا قطع ، كان ذريعة إلى سقوط القطع بالسرقة لأنه لا إنسان إلا شارك غيره فسرقة هكذا ولا قطع ، والأول أصح لأن كل واحد منهما لم يخرج من كمال الحرز فهو كما لو وضعه الداخل في بعض النقب فاجتاز مجتاز فأخذه من النقب فإنه لا قطع على واحد منهما ، هذا آخر كلام شيخنا في مبسوطه . قال محمد بن إدريس مصنف هذا الكتاب : الذي تقتضيه أصول مذهبنا أن القطع على الآخذ الخارج لأنه نقب وهتك الحرز وأخرج المال منه ولقوله تعالى : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، وهذا سارق فمن أسقط القطع عنه فقد أسقط حداً من حدود الله تعالى بغير دليل بل بالقياس والاستحسان وهذا من تخريجات المخالفين وقياساتهم على المجتاز ، وأيضاً فلو كنا عاملين بالقياس ما لزمنا هذا لأن المجتاز ما هتك حرماً ولا نقب فكيف يقاس الناقب عليه ، وأيضاً فلا يخلو الداخل من أنه أخرج المال من الحرز أو لم يخرج من كان أخرجه فيجب عليه القطع ولا أحد يقول بذلك فما بقي إلا أنه لم يخرج من الحرز وأخرجه الخارج من الحرز الماتك له فيجب عليه القطع لأنه نقب وأخرج المال من الحرز ولا ينبغي أن تعطل الحدود بحسن العبارات وتزويقاتها وصلها وتزويقاتها وهو قولهم : ما أخرجه من

السرائر

كمال الحرز، أى شئ هذه المغلطة بل الحق أن يقال : أخرجه من الحرز أو من غير الحرز، لا عبارة عند التحقيق سوى ذلك وما لنا حاجة إلى المغالطات بعبارات كمال الحرز.

فإن نقب إنسان وحده ودخل فأخرج ثَمَنَ دينار ثم عاد من ليلته أو من الليلة الثانية فأخرج ثَمَنَ دينار فكمل النصاب فإنه يجب عليه القطع ولو قلنا : إنه لا قطع عليه ، لكان قوياً لأنه ما أخرج من الحرز في دفعة واحدة ربع دينار ولا قطع على من يسرق أقل منه ، ودليل الأول أن التبي عليه السلام قال : من سرق ربع دينار فعليه القطع ، ولم يفصل وقوله تعالى : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، وهذا سارق لغة وشرعاً وبهذا أفتى وعليه أعمل .

فإن نقب ودخل الحرز فذبح شاة فعليه ما بين قيمتها حية ومذبوحة ، فإن أخرجه بعد الذبح فإن كانت قيمتها نصاباً يجب فيه القطع فعليه القطع وإن كانت أقل من نصاب فلا قطع عليه .

فإن نقب ودخل الحرز وأخذ ثوباً فشقه فعليه ما نقص بالخرق ، فإن أخرجه فإن بلغت قيمته نصاباً فعليه القطع وإلا فلا قطع عليه ، إذا سرق ما قيمته نصاب فلم يقطع حتى نقصت قيمته لنقصان السوق فصارت القيمة أقل من نصاب فعليه القطع .

إذا سرق عبداً صغيراً لا يعقل أنه لا ينبغي أن يقبل إلا من سيده وجب عليه القطع ، فإن سرق حراً صغيراً فلا قطع عليه من حيث السرقة لأن السارق هو من يسرق مالاً مملوكاً قيمته ربع دينار والحر لا قيمة له وإنما يجب عليه القطع لأنه من المفسدين في الأرض على ما روى في أخبارنا لا على أنه سارق ، إذا سرق ما فيه القطع من المملوكات مع ما لا يجب فيه القطع وجب قطعه إذا كان المال قدر ربع دينار عندنا .

ومن سرق من ستارة الكعبة ما قيمته ربع دينار وجب قطعه ،

دليلنا الآية والخبر الذى رواه أصحابنا : أن القائم عليه السلام إذا قام قطع أيدى

كتاب الحدود

بنى شيبة وعلّق أيديهم على البيت ونادى مناديه : هؤلاء سراق الله ، هكذا أوردّه شيخنا أبو جعفر الطوسي ، والذي ينبغي تحصيله في ذلك أنّ الأصل براءة الذمّة وليست الستارة في حرز والآية فمخصوصة بلا خلاف والخبر ليس فيه ما يقتضي أنّ القائم عليه السّلام يقطعهم على أنّهم سرقوا ستارة الكعبة بل لا يمتنع أنّهم سرقوا من مال الكعبة الذي هو محرز تحت قفل وغلق أو يقطعهم لأمر آخر وسرقة أخرى من مال الله تعالى ، وعلى هذا التّحرير لا قطع على من سرق بوارى المسجد إذا لم تكن محرزة بغلق أو قفل وقد ذهب شيخنا أبو جعفر إلى : أنّ من سرقها يجب عليه القطع ، وهذه جميعها تخريجات المخالفين وفروعهم وليس لأصحابنا في ذلك نصّ ولا إجماع والأصل براءة الذمّة وحقن الدماء .

إذا استعار إنسان بيتاً من آخر وجعل متاعه فيه ثمّ أنّ المعير نقب البيت وسرق المتاع وجب قطعه ، إذا اكترى داراً وجعل متاعه فيها فنقب المكري وسرق المتاع فعليه القطع ، إذا نقب المراح «بفتح الميم» فحلب من الغنم ما قيمته ربع دينار فأخرجه وجب قطعه ، إذا سرق شيئاً موقوفاً مثل دفتر أو ثوب أو ما أشبههما وكان نصاباً من حرز وجب عليه القطع لقوله تعالى : السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، ولأنّ الوقف ينتقل إلى ملك الموقوف عليه لأنّه يضمن بالعصب . وكلّ عين قطع السارق بها مرّة فإنّه إذا سرقها مرّة ثانية قطعناه حتّى لو تكرّر ذلك منه أربع مرّات قتلناه في الرّابعة .

قال شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه مسألة : إذا قامت عليه البيّنة بأنه سرق نصاباً من حرز لغائب وليس للغائب وكيل يطالب بذلك لم يقطع حتّى يحضر الغائب وكذلك إن قامت عليه البيّنة بأنّه زنى بأمة غائب لم يُقم عليه الحدّ حتّى يحضر الغائب وإن أقرّ بالسّرقة أو بالزّنى أقيم عليه الحدّ فيها .

قال محمّد بن إدريس : أمّا قوله رحمه الله في عدم القطع فصحيح لأنّه لا مطالب له وقد قلنا : إنّ القطع لا يجب إلّا بعد المطالبة من المسروق منه وههنا لا مطالب له فلاجل ذلك لم يقطع لأنّه حقّ من حقوق الأدميين فلا يقام إلّا بعد مطالبتهم به على ما قدّمناه ، فأما إقامة حدّ الزّنى فلا وجه لتركه بحال لأنّه حقّ لله محض إلّا أن يدعى

السرائر

الزَّانِي بِالْأُتَمَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ مَوْلَاهَا أَبَاحَهُ نِكَاحَهَا فَيَصِيرُ شَبِيهَةً فَلَا يَقَامُ لِأَجْلِ ذَلِكَ لَا لِأَجْلِ غِيْبَةِ سَيِّدِهَا بَلْ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : اَدْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشَّبِيهَاتِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : فَإِنْ أَقْرَ بِالسَّرْقَةِ أَوْ الزَّانِي أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ، فَغَيْرُ مُسْتَقِيمٍ وَلَا وَاضِحٌ بَلْ نَقُولُ فِي الْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ : لَا يَقْطَعُ ، كَمَا قُلْنَا فِي إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَالْإِقْرَارِ فِي أَنَّهُ لَا يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ الَّذِي هُوَ الْقَطْعُ ، فَأَمَّا حَدُّ الزَّانِي فَإِنَّهُ يَقَامُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِأَنَّهُ أَقْرَ بِالزَّانِي وَمَا ادَّعَى الْإِبَاحَةَ مِنْ مَوْلَاهَا بِخِلَافِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ ثُمَّ يَدَّعِي الزَّانِي الْإِبَاحَةَ فَتَصِيرُ شَبِيهَةً كَمَا قُلْنَا فَلْيَلْحَظْ مَا قَالَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ وَحَرَّرْنَا فَإِنَّهُ وَاضِحٌ لِلْمُتَأَمِّلِ الْمُحْصِلِ غَيْرِ الْمُقَلِّدِ لِلرَّجَالِ .

إِذَا تَرَكَ الْأَحْمَالَ وَالْأَجَالَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ وَانْصَرَفَ فِي حَاجَةٍ وَكَانَتْ فِي غَيْرِ حَرْزٍ هِيَ وَكُلُّ مَا مَعَهَا مِنْ مَتَاعٍ وَغَيْرِهِ فَلَا قَطْعَ فِيهَا وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْهَا لِأَنَّهَا فِي غَيْرِ حَرْزٍ بِمَجْرَى الْعَادَةِ وَمَا ذَكَرْنَاهُ لَا يَعْدُهُ أَحَدٌ حَرْزًا لِأَنَّ مِنْ تَرَكَ أَجْمَالَهُ كَذَلِكَ وَمَالَهُ قِيلَ : إِنَّهُ قَدْ ضَيَّعَهُ .

إِذَا سَرَقَ سَارِقٌ بَابَ دَارٍ رَجُلٍ قَلْعَةً وَاحِدَةً أَوْ هَدَمَ مِنْ حَائِطِهِ آجُرًا فَبَلَغَ قِيَمَتَهُ نَصَابًا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ قُطْعُ فَإِنَّ الْبَابَ وَالْآجِرَ فِي الْحَائِطِ فِي حَرْزٍ وَكَذَلِكَ مَنْ أَخَذَ حَلْقَةَ الْبَابِ يُقْطَعُ لِأَنَّ كُلَّمَا يَكُونُ حَرْزًا لْغَيْرِهِ فَهُوَ فِي نَفْسِهِ حَرْزٌ فَأَمَّا حَلْقَةُ الْبَابِ فَهِيَ فِي حَرْزٍ لِأَنَّ الْحَلْقَةَ « بَتَسْكِينِ اللَّامِ » هَكَذَا تَحْرُزُ بِأَنَّ تَسْمُرَ فِي الْبَابِ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فَإِنْ قَلَعَهَا قَالَعٌ وَبَلَغَتْ نَصَابًا قُطْعُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ .

هَكَذَا أَوْرَدَهُ شَيْخُنَا أَبُو جَعْفَرٍ وَاخْتَارَهُ فِي مَبْسُوطِهِ وَمَسَائِلِ خِلَافِهِ وَهُوَ مِنْ تَخْرِيجَاتِ الْمُخَالِفِينَ وَفُرُوعِهِمْ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ أَصُولُ مَذْهَبِنَا أَنَّهُ لَا قَطْعَ عَلَى مَنْ أَخَذَ ذَلِكَ بِحَالٍ لِأَنَّ الْحَرْزَ عِنْدَنَا الْقِفْلُ وَالْغُلُقُ وَالذَّفْنُ وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فِي حَرْزٍ وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَقِيحٌ إِدْخَالُ الضَّرَرِ عَلَى بَنِي آدَمَ وَالْإِجْمَاعُ مِنْ أَصْحَابِنَا فَغَيْرُ مُنْعَقِدٍ عَلَيْهِ بَلْ مَا ذَهَبَ مِنْهُمْ سِوَى شَيْخِنَا أَبِي جَعْفَرٍ وَمَنْ تَابَعَهُ إِلَيْهِ فَحَسَبَ وَمَا وَرَدَتْ بِهِ عَنِ الْأَثَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَخْبَارَ آحَادٍ وَلَا مُتَوَاتِرَةً وَالْعَمَلُ يَكُونُ تَابِعًا لِلْعِلْمِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاهِرٍ مُزِيلٍ لِلْعُذْرِ .

إِذَا كَانَ بَابُ الدَّارِ مَغْلَقًا فَكُلَّمَا فِيهَا وَفِي جَوَانِبِهَا فِي حَرْزٍ ، فَإِنْ كَانَ بَابُ الدَّارِ

كتاب الحدود

مفتوحاً وأبواب الخزائن مفتوحة فليس شيء منها في حرز، فإن كان باب الدار مفتوحاً وأبواب الخزائن مغلقة فما في الخزائن في حرز وما في جوف الدار في غير حرز هذا كله إذا لم يكن صاحبها فيها، فإن كان صاحبها فيها والأبواب مفتحة فليس شيء في حرز إلا ما يراعيه ببصره مثل من كان بين يديه متاع كالميزان بين يدي الخبازين والثياب بين يدي البزازين فحرز ذلك نظره إليه، فإن سرق من بين يديه وهو ينظر إليه ففيه القطع وإن سها أو نام عنه زال الحرز وسقط القطع، وهكذا الحكم إذا استحفظ إنسان حتماً ثيابه فإن راعها الحتماً فهي في حرز وإن سها عنها أو نام فليست في حرز، فأما إذا لم يستحفظه إياها ولا أودعه فليست في حرز ولا يجب على الحتماً الضمان لها ولا الغرم بحال

هذا على ما أورده شيخنا في مبسوطه، وقد قلنا ما عندنا في أمثال ذلك من أن الحرز القفل والغلق والدفن وما عداه لا دليل عليه من كتاب ولا إجماع وليس على من سرق من ذلك شيئاً القطع سواء راعاه ببصره أو لم يراعه نظر إليه أو لم ينظر بين يديه كان أو لا بين يديه إلا أن يكون في حرز وهذه كلها تخريجات المخالفين واستحساناتهم.

إذا نقب واحد وحده فدخل الحرز وأخذ المتاع فرمى به من جوف الحرز إلى خارج الحرز أو رمى به من فوق الحرز أو شده في حبل ثم خرج عن الحرز فجزه وأخرجه أو أدخل خشبة معوجة من خارج الحرز فعليه القطع في كل هذا لأنه أخرجه من الحرز بآلة فإن كان في الحرز ما يجرى فجعله في الماء فخرج مع الماء فعليه أيضاً القطع لأنه قد أخرجه بآلة كما لورمى به، فإن كان معه دابة فوضع المتاع عليها وخرجت به فإنه يجب عليه القطع سواء ساقها أو قاذها أو لم يسقها سارت بنفسها أو لم تسرب بنفسها.

فأما إن دخل الحرز فأخذ جوهرة فابتلعها ثم خرج وهي في جوفه فإن لم يخرج منه فعليه ضمانها ولا قطع عليه لأنه ألتفها في جوف الحرز بدليل أن عليه ضمانها كما لو كان ذلك طعاماً فأكله وخرج فإنه لا قطع عليه بلا خلاف كذلك ههنا،

السّرّان

وإن خرجت الجوهرة بعد خروجه من جوفه

قال قوم : عليه القطع لأنه أخرجها في وعاء فهو كما لو جعلها في جراب أو جيب ، وقال آخرون : لا قطع عليه لأنه أخرجها معه مكرهاً على إخراجها غير مختار لذلك لأنه لو أراد بعد ابتلاعها أن لا يخرجها معه من الحرز ما قدر على ذلك فهو كالمحمول على إخراجها ذلك الوقت بدليل أنه ما كان يمكنه تركها والخروج دونها فهو كما لو نقب وأكره على إخراج المتاع فإنه لا قطع عليه كذلك ههنا .

وأما الذي يقوى في نفس وجوب القطع عليه لعموم الآية ولأنه نقب وأخرج التصاب ولم يستهلكه في الحرز ولا خارج الحرز وليس كذلك المسألة الأولى لأنه إذا لم يخرج منه ولا يقدر على إخراجها لا في الحرز ولا خارجه فقد صار ضامناً لها فهي كالمستهلكة في الحرز ، والمسألة الثانية إذا كان قادراً على إخراجها خارج الحرز بمجرد العادة فهي بمنزلة جعله لها في جراب معه أو وعاء وإخراجها فيه وقياس ذلك على المأكل فإنه بأكله قد استهلكه في الحرز ، وأيضاً القياس عندنا باطل وهذا تخريج المخالفين .

فإن نقب ومعه صبي صغير لا تمييز له فأمره أن يدخل الحرز ويخرج المتاع فقبل فالقطع على الأمر لأنه كالآلة كما لو أدخل خشبة أو شيئاً فأخذ به المتاع فإن عليه القطع .

إذا كان إنسان نائماً على متاعه فسرق هو والمتاع معاً فلا قطع لأن يد مالكة عليه وكذلك إذا كان نائماً على جمل فسرق الجمل وهو عليه ، فإن كان النائم على المتاع عبداً فسرقه والمتاع معاً فعليه القطع لأن العبد مال وهو لو سرق العبد وحده قطعناه فبأن نقطعه ههنا أولى .

وإذا كان لرجل مال وديعة أو عارية عند إنسان فجعلها ذلك الإنسان في حرز فجاء أجنبي ففتك الحرز وسرقها فعليه القطع لأن صاحبه قد رضى بهذا المكان حرزاً لئله .

إذا كان لإنسان قتل رجل ذئب فنقب صاحب الذئب وسرق من مال من عليه الذئب قدر ذئبه فإن كان من عليه الذئب مانعاً له من ذلك فلا قطع عليه وإن كان

بإذلاً له غير ما نع فعلية القطع .

فإن قامت البيّنة على رجل أنّه سرق من حرز رجل نصاباً فقال السّارق: المال لي وملكي، وقال صاحب الحرز: المال ملكي، قالقول قول صاحب المنزل والحرز لأنّه قد ثبت أنّه قد أخذه منه فإذا حلف فلا قطع على السّارق لأنّه صار خصماً وصار شبهة لوقوع التّنازع في المال والحدّ لا يجب مع الشّبهة. وهكذا لو وجد مع امرأة فادّعى أنّه زوجها فأنكرت وحلفت لا حدّ عليه لأنّه صار متنازعا فيه فكان شبهة في سقوط الحدّ فلهذا لم يقطع.

إذا قطعت يد سارق حُسمت

«والحسم أن يغلي الزّيت حتّى إذا قطعت اليد جعل موضع القطع في الزّيت المغلي حتّى تنسدّ أفواه العروق وينحسم خروج الدم».

فالزّيت وأجرة القاطع من بيت المال فإن لم يفعل الإمام ذلك لم يكن عليه شيء لأنّ الذي عليه إقامة الحدّ ليس عليه مداراة المحلّود.

إذا وجب الحدّ على شخص فأقامه الإمام أو الحاكم في شدّة حرّ أو برد فمات المحلّود فلا دية له بحال لأنّ تجنّب الإقامة في ذلك الوقت مستحبّ دون أن يكون ممنوعاً منه بكلّ حال على ما قدّمناه.

إذا أمره الإمام بجلد القاذف ثمانين فزاده الجلّاد سوطاً فمات المحلّود فعلى الجلّاد الضّمان، وكم يضمن؟

قال قوم: نصف الدّية، وهو الذي يقوى عندي، وقال قوم: عليه جزء واحد من واحد وثمانين جزءاً من الدّية لأنها تقسّط على عدد الضّرب، وما اخترناه هو خيرة شيخنا أبي جعفر مبسوطه وهو الأظهر الذي تقتضيه أصول المذهب لأنّ الدّية أو القود على عدد الجناة لا الجنایات.

باب حدّ المحاربين وهم قطاع الطّريق والنّباش والمختلس والخنّاق والمبتّج والمحتال:

قال الله تعالى: إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ

السراير

فَسَادًا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنْ الْأَرْضِ .

ولا خلاف بين الفقهاء أنَّ المراد بهذه الآية قطاع الطريق ، وعندنا كل من شهر السلاح لإخافة الناس في برّ كان أو في بحر في العمران والأمصاير أو في البراري والصحارى وعلى كل حال ، فإذا ثبت ذلك فالإمام مخير فيه بين أربعة أشياء كما قال تعالى : بين أن يقطع يده ورجله من خلاف أو يقتل أو يصلب أو ينفي ، هذا بنفس شهره السلاح وإخافة الناس .

والنفي عندنا أن ينفيه من الأرض وكلما قصد بلداً نفاه منه ، فإن قصد بلد الشرك كاتبهم بأن يخرجوه فإن لم يفعلوا قاتلهم فلا يزال يفعل معه كذلك إلى أن يتوب ويرجع عما هو عليه ، فأما إذا قتل فإنه يتحتم عليه القتل سواء قتل مكافئاً له أو غير مكافئ أو من يجوز أن يقاد به أو لا يجوز وسواء عفا عنه ولّى المقتول أو لم يعف لأن قتله يتحتم ومثاله أن يقتل الوالد ولده في المحاربة أو المسلم الكافر أو الحرّ العبد فإنه يقتل بمن قتله على كل حال للآية وكذلك إن عفا ولّى المقتول فإنه يقتل للمحاربة ويتحتم على ما قلناه وليس للإمام نفيه ههنا دون قتله ، فإن أخذ المال قطع سواء أخذ ما يجب فيه قطع السارق أو أقل منه من حرز أخذه أو من غير حرز فإنه يقطع في القليل والكثير .

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته : المحارب هو الذي يجرد السلاح ويكون من أهل الرّية في مصر كان أو في غير مصر في بلاد الشرك كان أو في بلاد الإسلام ليلاً كان أو نهاراً فمتى فعل ذلك كان محارباً ، ويجب عليه إن قتل ولم يأخذ المال أن يقتل على كل حال وليس لأولياء المقتول العفو عنه فإن عفوا عنه وجب على الإمام قتله لأنه محارب ، وإن قتل وأخذ المال وجب عليه أولاً أن يرّد المال ثم يقطع بالسرقة ثم يقتل بعد ذلك ويصلب ، وإن أخذ المال ولم يقتل ولم يخرج قطع ثم نفي عن البلد ، وإن جرح ولم يأخذ المال ولم يقتل وجب أن يقتصر منه ثم ينفي بعد ذلك من البلد الذي فعل فيه ذلك إلى غيره ، وكذلك إن لم يخرج ولم يأخذ المال وجب عليه أن ينفي من البلد الذي فعل فيه ذلك الفعل إلى غيره ثم يكتب إلى أهل ذلك المصر بأنه

كتاب الحدود

منفَى محارب فلا تؤاكلوه ولا تشاربوه ولا تبايعوه ولا تجالسوه فإن انتقل إلى غير ذلك من البلدان كوتب أيضاً أهلها بمثل ذلك فلا يزال يفعل به ذلك حتى يتوب ، فإن قصد بلاد الشرك لم يَكُن من الدخول إليها وقتلوا هم على تمكينهم من دخوله ، هذا آخر كلامه رحمه الله وهو اختاره في مسائل خلافه ومبسوطه فجعل أحكامه على طريق الترتيب على ما حكيناه عنه ولم يختار الإمام والحاكم في أتى الأحكام المذكورة في الآية فعل به ما يختاره .

وقال شيخنا المفيد في مقننته : وأهل الذعارة « بالذال غير المعجمة قال الجوهري صاحب كتاب الصحاح : الذعر « بالتحريك » الفساد ، والذعر أيضاً مصدر قولك : دعر العود « بالكسر » يدعر دعرًا فهو عود دعر ، أى ردىء كثير الذخان ومنه أخذت الذعارة وهى الفسق والخبث ، يقال : هو خبيث داعر بين الذعر والذعارة ، هذا آخر كلام الجوهري » عدنا إلى قول شيخنا المفيد قال : وأهل الذعارة إذا جردوا السلاح في دار الإسلام وأخذوا الأموال كان الإمام مخيرًا فيهم إن شاء قتلهم بالسيف وإن شاء صلبهم حتى يموتوا وإن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإن شاء نفاهم عن المصر إلى غيره ووكّل بهم من ينفيهم عنه إلى ما سواه حتى لا يستقر بهم مكان إلا وهم منقون عنه مبعدون إلى أن تظهر منهم التوبة والصلاح ، فإن قتلوا النفوس مع إظهارهم السلاح وجب قتلهم على كلّ حال بالسيف أو الصلب ولم يتركوا على وجه الأرض أحياء ، هذا آخر كلامه رحمه الله وهو الأظهر الأصح لأنه يعضده ظاهر التنزيل فلا يرجع عن هذا الظاهر بأخبار آحاد لا توجب علمًا ولا عملاً لأن « أو » حقيقة في لسان العرب التخيير ولأجل ذلك اخترنا في كفارة الصيد التخيير دون الترتيب .

واللص حكمه عندنا حكم المحارب فإذا دخل على إنسان جاز له أن يقاتله ويدفعه عن نفسه ما دام مقبلاً عليه ، فإن أدى الدفع إلى قتل اللص لم يكن على قاتله شيء من قود ولا دية ولا كفارة لأنه محسن وقد قال تعالى : وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ، فأما إذا أدبر عنه اللص فلا يجوز له رميه ولا قتله لأنه ساغ له ذلك لأجل دفعه عنه فإذا أدبر فلا يجوز له رميه ولا قتله في حال إدباره ، فإن ضربه في حال إقباله عليه ضربة قطع بها يده فأدبر عنه ثم ضربه في حال إدباره ضربة أخرى قطع اليد

الأخرى فإنه يجب عليه في اليد الأخيرة المقطوعة القصاص والإصلاح على دينها ولا شيء عليه في قطع اليد الأول بحال، وحكم النساء في أحكام المحاربة حكم الرجال في أنهن يقتلن ويعمل بهن ما يعمل بالرجال، لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾. الآية بخلاف المزندة فإنها لا تقتل بالردة بل تجبس أبداً.

هذا اختيار شيخنا أبو جعفر الطوسي في مسائل خلافه ومبسوطه، ومن ان الكتابان معظمهما فروع المخالفين وهو قول بعضهم اختاره رحمة الله ولم أجد لأصحابنا المصنفين قولاً في قتل النساء في المحاربة، والذي يقتضيه أصول مذهبنا أن لا يقتلن إلاً بدليل قاطع، فأما تمسكه بالآية فضعيف لأنه خطاب للذكر ان دون الأنثى، ومن قال تدخل النساء في خطاب الرجال على طريق التبع فذلك مجاز والكلام في الحقائق والمواضع التي دخلن في خطاب الرجال فبالاجماع دون غيره فليلاحظ ذلك.

فأما كيفية صلب المحارب فشيخنا أبو جعفر رحمه الله يذهب في مسائل خلافة إلى أنه لا يجوز صلبه حياً بل يقتل ثم يصلب بعد قتله ولا ينزل الى ثلاثة أيام.

وقال شيخنا المفيد رحمه الله في مقننته: يصلب حياً وينزل من خشبته بعد ثلاثة أيام ويغسل ويكفن ويحنط ويصل على ما قدمناه، قتله قوداً فكان يلزمه أن يؤمر أولاً بالاغتسال والتكفين ثم يصلب وهو لا يرى غسله إلاً بعد نزوله من خشبته والصحيح ما ذهب إليه شيخنا المفيد رحمه الله وهو الذي يقوى في نفسي لأنه الذي يقتضيه ظاهر التنزيل وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾. فجعل تعالى الصلب غير القتل، وخير في ذلك بقوله: «أو» وهي يقتضي التخيير في لسان العرب على ما قدمناه، فعلى هذا آكان يلزم المخالف أن يصلبه حياً ولا يقتله بل ينزله حياً بعد صلبه لأنه تعالى قد جعل الصلب غير القتل، وعندنا أن الجميع يقتضي القتل إلاً أنه ليس كل قتل صلباً. فإذا قطع جماعة الطريق فأقروا بذلك كان حكمهم ما ذكر فإن لم يقرؤا.

وقامت عليهم بذلك بيّنة وهي شهادة عدلين كان الحكم في ذلك مثل ما ذكرناه من الإقرار سواء ، فإن شهد قطاع الطريق أو اللصوص بعضهم على بعض لم تقبل شهادتهم لأنهم فساق وكذلك إن شهد الذين أخذت أموالهم بعضهم لبعض لم تقبل شهادتهم لأنهم خصوم وإنما تقبل شهادة غيرهم لهم أو يحكم بإقرار اللصوص على أنفسهم .

لا يجب أحكام المحارب على الظليع والرتة بالنظر لهم وإنما يجب على من باشر القتل أو أخذ المال أو جمع بينهما أو شهر سلاحه لإخافة الناس .

إذا جرح المحارب جرحاً يجب فيه القصاص في حدّ غير المحاربة مثل قطع اليد أو الرّجل أو قلع العين وغير ذلك وجب عليه القصاص بلا خلاف ولا يتحمّل بل للمجروح العفو، وإذا قطع المحارب يد رجل وقتله في المحاربة قطع ثم قتل وهكذا لو وجب عليه القصاص فيما دون النفس ثم أخذ المال اقتص منه وقطع من خلاف ويأخذ المال صاحبه .

والمحارب إذا وجب عليه حدّ من حدود الله تعالى لأجل المحاربة قبل انحنام القتل أو قطع الرّجل واليد من خلاف والصلب عند من رتب الأحكام وعند من لم يرتبها ثم تاب قبل القدرة عليه وقبل قيام الحد سقط الحد بلا خلاف وإن تاب بعد القدرة عليه لا يسقط بلا خلاف .

وما يجب عليه من حقوق الآدميين وحدودهم فلا يسقط كالقصاص والقذف وضمان الأموال ، وما يجب عليه من حدود الله التي لا يختص بالمحاربة كحدّ الزّنى والشرب واللّواط فإنها تسقط عندنا بالتوبة قبل رفعه إلى الحاكم والقدرة عليه ، وكذلك كلّ من وجب عليه حدّ من حدود الله تعالى من شرب الخمر أو الزّنى من غير المحاربين ثم تاب قبل قيام البيّنة عليه بذلك فإنها بالتوبة تسقط .

إذا اجتمع حدّ القذف وحدّ الزّنى وحدّ السرقة وجوب القطع « قطع اليد والرّجل بالمحاربة وأخذ المال فيها » وجب عليه القود بقتل في غير المحاربة فاجتمع حدّان عليه وقطعان وقُتل فإنه يستوفى منه الحدود كلّها ثم يقتل ولا يتداخل بعضها

السرائر

في بعض لأن الظواهر تقتضي إقامتها كلها فمن ادعى تداخلها فعليه الدلالة .
قد قلنا : إن أحكام المحاربين تتعلق بالرجال والنساء سواء على ما فضلناه من
العقوبات لقوله تعالى : إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ الْآيَةُ ، ولم يفرق
بين النساء والرجال فوجب حملها على عمومها .

إذا مات قطاع الطريق قبل إقامة الحد عليهم لا يصلبون لأنه قد مات بالموت والله
فيهم المشيئة ، إذا شهد شاهدان أن هؤلاء قطعوا الطريق علينا وعلى القافلة وقتلونا
وأخذوا متاعنا لم تقبل هذه الشهادة في حق أنفسهما لأنهما شهدا لأنفسهما ولا
تقبل شهادة الإنسان لنفسه ولا تقبل شهادتهما أيضاً للقافلة على ما قدمناه لأنهما
قد أبانا عن العداوة والخصومة وشهادة العدو والخصم لا تقبل على عدوه وخصمه ،
وهكذا لو شهدا على رجل فقالا : هذا قذفنا وقذف زيداً ، لم تقبل شهادتهما
لأنفسهما ولا لزيد لما مضى ، فإن شهدا بأن هؤلاء قطعوا الطريق على هؤلاء وهذا
قذف زيداً قبلت الشهادة لأنهما شهدا بالحق مطلقاً على وجه لا يرد به شهادتهما .

وليس للحاكم أن يسأل الشهود : هل قطعوا الطريق عليكم مع هؤلاء أم لا ؟
وهل قذفكما هذا مع قذفه زيداً أم لا ؟ لأن الحاكم لا يبحث عن شيء مما يشهد به
الشهود إلا ما يكون مجملًا من قولهم مما لا يمكنه الحكم به إلا بعد مسألتهم عنه
كشهادتهم أن زيداً قتل عمرًا فإنه يجب عليه أن يبحث عن صفة هذا القتل هل هو
عمد محض أو خطأ محض أو خطأ شبيه العمد لأن القتل مجمل وهو على ثلاثة أضرب
فلا يأمن في حكومته أن يكون القتل بخلاف الجنس الذي يحكم به فيخطيء على
المشهود عليه أو المشهود لهم ، وجملته أن كل شهادة كانت بأمرين فردت في إحديهما
هل ترد في الآخر أم لا ؟ نظرت ، فإن كان الرد لأجل العداوة ردت في الآخر ، وإن
كان لأجل التهمة فهل ترد في الآخر أم لا ؟ قال قوم : ترد ، وقال آخرون : لا ترد ،
وهو الأقوى عندي لأن التهمة موجودة في حق نفسه دون حق غيره والعداوة في
الشهادتين حاصلة فبان الفصل بينهما ، فإن شهدوا فقالوا : هؤلاء عرضوا لنا وقطعوا
الطريق على غسرننا ، قبلت هذه الشهادة لأن العداوة ما ظهرت لهم فلهذا سمعت

كتاب الحدود

وعمل بها .

والخثاق يجب عليه القتل ويسترجع منه ما أخذ فيرد على صاحبه ، فإن لم يوجد بعينه أغرم قيمته أو مثله إن كان له مثل أو أرض ما لعله نقص من ثمنه إلا أن يعفو صاحبه عنه .

ومن بئج غيره أو أسكره بشيء احتال عليه في شربه أو أكله ثم أخذ ماله عوقب على فعله ذلك بما يراه الإمام أو الحاكم من قبله واسترجع منه ما أخذه ، فإن جنى البئج أو الإسكار عليه جناية كان المبتئج ضامناً لما جناه .

والمحتال على أموال الناس بالمكر والخديعة وتزوير الكتب والرسالات الكاذبة والشهادات بالزور وغير ذلك من الأكاذيب يجب عليه العقوبة والتعزير والتأديب ويغرم ما أخذ بذلك على الكمال ، وينبغي للحاكم أن يشهره بالعقوبة لكي يرتدع غيره عن فعل مثله في مستقبل الأوقات وينهكه ضرباً .

والمختلس هو الذي يسلب الشيء ظاهراً لا قاهرًا من الطرقات والشوارع من غير شهر لسلح ولا قهرًا بل استلابًا واختلاسًا فإنه يجب عليه العقاب المردع والضرب الموجه ، ولا قطع عليه لأنه ليس بسارق ولا قاطع طريق .

ومن نبش قبرًا وسلب الميت كفننه وأخرجه من القبر وكان قيمته ربع دينار فإنه يجب عليه القطع ويكون المطالب بذلك الورثة لأنه على حكم ملكهم بدلالة أنه لو أكل الميت سبع أو أخذه سيل وبقي الكفن فإنه يكون للورثة دون غيرهم ويجب عليه مع القطع التأديب المردع ، فإن كان قد نبش القبر ولم يأخذ شيئاً أو أخذ وكان الكفن دون ربع دينار فإنه لا قطع عليه بل يجب عليه العقوبة المردعة ، فإن نبش ثانية فإنه يجب عليه القطع إذا أخذ الكفن سواء كانت قيمته ربع دينار أو أقل من ذلك ، ولا يراعى في مقدار الكفن التصاب إلا في الدفعة الأولى فحسب لقولهم عليه السلام : سارق موتاكم كسارق أحيائكم ، ولا خلاف أن من سرق من حتى دون ربع دينار عندنا لا يجب عليه القطع .

فإن قيل : فهذا يلزم في الدفعة الثانية .

السرائر

قلنا : لما تكرر منه الفعل صار مفسداً ساعياً في الأرض فساداً فقطعناه لأجل ذلك لا لأجل كونه سارقاً ربع دينار ولهذا روى أصحابنا : أنه من سرق حراً صغيراً فباعه وجب عليه القطع ، قالوا : لأنه من المفسدين في الأرض ، وأيضاً فالأخبار مختلفة في ذلك فبعضها يوجب عليه القطع مطلقاً وبعضها يوجب عليه التعزير ولا يوجب عليه القطع فحملنا ما يوجب القطع منها .

إذا سرق الكفن وأخرجه من القبر وكان قيمته ربع دينار قطع لقولهم عليهم السلام : سارق موتاكم كسارق أحيائكم ، على ما قدمناه أو على من يتكرر منه ذلك وكان معتاداً لفعل ذلك وإن لم تبلغ قيمة الكفن ربع دينار وإن لم يأخذ كفنًا أيضاً

على ما ذهب إليه شيخنا أبو جعفر في كتابه الاستبصار وحملنا منها ما يوجب التعزير والعقوبة إذا نبش أول مرة ولم يكن له عادة بذلك ولم تكن قيمة الكفن تبلغ ربع دينار أو كونه لم يأخذ الكفن وقد عمل بجميعها وكان لكل منها وجه تقتضيه الأدلة .

وقال شيخنا أبو جعفر في استبصاره لما اختلفت عليه الأخبار فإنه أورد جملة منها بوجوب القطع ثم أورد جملة أخرى بالتعزير فحسب فقال : فهذه الأخبار الأخيرة كلها تدل على أنه إنما يقطع التباش إذا كان ذلك له عادة فأما إذا لم يكن ذلك عادته نظر فإن كان نبش وأخذ الكفن وجب قطعه وإن لم يأخذ لم يكن عليه أكثر من التعزير ، قال : وعلى هذا تحمل الأخبار التي قدمناها ، هذا جملة ما أورده رحمه الله في استبصاره متوسطاً بين الأخبار .

قال محمد بن إدريس : بقي عليه رحمه الله أنه أسقط جميع الأخبار التي رويت في أن سارق موتاكم كسارق أحيائكم لأنه رحمه الله لم يراع التصاب في شيء منها في وساطته بينها فقد سقطت جملة وهذا بخلاف عادته وخرم لقاعدته في وساطته بينها .

وقال في نهايته : ومن نبش قبراً وسلب الميت كفنه وجب عليه القطع كما يجب على السارق سواء ، فإن نبش ولم يأخذ شيئاً أذب تغليظ العقوبة ولم يكن عليه قطع على حال ، فإن تكرر منه الفعل وفات الإمام تأديبه كان له قتله كي يرتدع

كتاب الحدود

غيره عن إيقاع مثله من مستقبل الأوقات، هذا آخر كلامه في نهايته.

وما اخترناه من مراعاة المقدار الذي يجب فيه القطع من أول مرة مذهب شيخنا المفيد في مقننته فإنه قال: ويقطع النباش إذا سرق من الأكفان ما قيمته ربع دينار كما يقطع غيره من السراق إذا سرقوا من الأحرار، وإذا عرف الإنسان ينش القبور وكان قد فات السلطان ثلاث مرّات كان الحاكم فيه بالخيار إن شاء قتله وإن شاء قطعه وعاقبه والأمر في ذلك إليه يعمل فيه بحسب ما يراه أجزر للعصاة وأردع للجنة، هذا آخر كلامه رحمه الله ونعم ما قال فإنه الذي تقتضيه أصول المذهب وتحكم بصحته أعيان الآثار عن الأئمة الأطهار وأيضاً الأصل براءة الدّمة فمن قطعه في غير المتفق عليه يحتاج إلى دليل.

وشيخنا أبو جعفر يفوح من فيه استدلاله في مسائل خلافه إلى اعتبار النصاب لأنه قال مسألة: النباش يقطع إذا أخرج الكفن من القبر إلى وجه الأرض، ثم استدلّ فقال: دليلنا قوله «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ» وهذا سارق، فإن قالوا: لا نسلم أنه سارق، قلنا: السارق هو من إذا أخذ الشيء مستخفياً متفزعاً قال الله تعالى «إِلَّا مَنْ اسْتَرْقَ السَّمْعَ» وقالت عائشة: سارق موتانا كسارق أحيائنا، وقال عليه السلام: القطع في ربع دينار، ولم يفصل، إلى ههنا كلامه رحمه الله ألا ترى إلى استدلاله بالآية والخبر عنه عليه السلام من قوله: القطع في ربع دينار، فاستدلّ بهذا الخبر وفيه مقدار النصاب واستدلّ بالآية ولا خلاف أنه لا يقطع السارق إلا إذا سرق من حرز ربع دينار على ما بيناه وحررناه.

والذي اعتمد عليه بعد هذا كله وأفتى به ويقوى في نفسي قطع النباش إذا أخرج الكفن من القبر إلى وجه الأرض وسلب الميت سواء كانت قيمة الكفن ربع دينار أو أقل من ذلك أو أكثر في الدفعة الأولى أو الثانية لإجماع أصحابنا وتواتر أخبارهم بوجوب قطع النباش من غير تفصيل وفتاويهم وعملهم على ذلك، وما ورد في بعض الأخبار وأقوال بعض المصنّفين بتقيّد وتفصيل ذلك بالمقدار في الدفعة الأولى فمثل ذلك لا يخصّص العموم لأن تخصيص العموم يكون دليلاً قاهراً مثل العموم في الدلالة.

السَّرائِر

باب الحدة في القرية وما يوجب التعزير والتأديب وما يلحق بذلك من الأحكام :
قال الله تعالى : إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا
فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ .
وروى حذيفة أن النبي عليه السلام قال : قَذْفُ مُحْصَنَةٍ يُخْبِطُ عَمَلَ مِائَةِ
سَنَةٍ .

ولا خلاف بين الأمة أن القذف محرم ، فإن قذف إنسان مكافئاً له أو أعلى منه
وجب عليه الجلد ثمانون جلدة حرّاً كان القذف أو عبداً رجلاً أو امرأة مسلماً أو
كافراً لقوله تعالى : وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ
فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وروى : أن النبي عليه السلام لما نزل براءة ساحة
عائشة صعد المنبر وتلا الآيات ثم نزل فأمر بجلد الرجلين والمرأة

فالرجلان حسان بن ثابت ومسطح بن أثانة ، مسطح « بكسر الميم والسين غير
المعجمة المسكنة والطاء غير المعجمة المفتوحة والحاء غير المعجمة » وأثانة « بضم
الألف والثاني النقطه كل واحدة بثلاث نقط » والمرأة حمية بنت جحش « بسكون
الميم وفتح الحاء غير المعجمة »

فإذا ثبت أن موجب القذف الجلد فإنما يجب ذلك بقذف محصنة أو محصن لقوله
تعالى : وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ .

وشرائط الإحصان خمسة أشياء : أن يكون المقدوف حرّاً بالغاً عاقلاً مسلماً
عفيفاً عن الزنى ، فإذا وجدت هذه الخصال فهو المحصن الذي يجلد قاذفه ، وهذه
الشروط معتبرة بالمقدوف لا بالقاذف لقوله تعالى : وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ،
فوصف المقدوف بالإحصان فمتى وجدت الشرائط وجب الحد على قاذفه مع
مطالبته له ومتى اختلت أو واحدة منها فلا حد على قاذفه واختلاها بالزنى أو
بالوطء الحرام على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، وأما القاذف فلا يعتبر فيه
الحصانة وإنما الاعتبار بأن يكون عاقلاً سواء كان حرّاً أو عبداً عندنا فإن أصحابنا
رووا وأجمعوا : أن عليه الحد كاملاً ههنا وفي شرب الخمر والمسكر سواء كان حرّاً أو

كتاب الحدود

عبدًا .

فأما الكلام الذى يكون قذفًا يوجب الحد الذى هو الثمانون على قائله فهو أن يقول : يازانى يالائط أو يامنكوحًا فى دبره أو قد زنى أو لطت أو نكحت أو ما معناه معنى هذا الكلام ، بأى لغة كانت بعد أن يكون القائل عارفًا بها وبموضوعها وفائدة اللفظة فى عرفه وعادته ولغته وإن لم يكن المقول له عارفًا بذلك بل الاعتبار بمعرفة القائل فائدة اللفظ لا المقول له وجب عليه حد القاذف وهو ثمانون .

فإن قال له شيئًا من ذلك وكان غير بالغ أو المقول له كان غير بالغ لم يكن عليه حد القذف ، وروى : أن عليه التعزير . فإن قال له شيئًا من ذلك وهو لا يعلم فائدة تلك اللفظة ولا تلك اللغة ولا موضوع الألفاظ فى عادته وعرفه لم يكن عليه شيء ، وكذلك إذا قال لامرأة : أنت زانية أو قد زنى أو يازانية ، كان أيضًا عليه حد القاذف ثمانون جلدة لا يختلف الحكم فيه ، فإن قال لكافر أو كافرة أو عبد أو أمة شيئًا من ذلك لم يجب عليه الحد ويجب عليه التعزير لكلا يؤذى أهل الذمة والعبيد .

وإذا قال لغيره : يابن الزانية أو يابن الزانى أو قد زنى بك أمك أو ولدتك أمك من الزنى ، وجب أيضًا عليه الحد وكان المطالبة فى ذلك إلى أمه إلا فى قوله : يابن الزانى ، فإن المطالبة فى ذلك إلى أبيه . فإن عفت عنه جاز عفوها لأن ذلك من حقوق الآدميين ولا يجوز عفو غيرها مع كونها حية وإن كانت ميتة ولم يكن لها ولّى غير المقدوف كان إليه المطالبة والعفو ، فإن كان لها وليان أو أكثر من ذلك وعفا بعضهم أو أكثرهم كان لمن بقى ممتن لم يعف المطالبة وإقامة الحد عليه على أكمال ولا يسقط منه بقدر حقوقهم وعفوهم شيء على حال على ما بيناه فى باب الشركة وأوضحناه ، ومن كان له العفو فعفا فى شيء من الحدود التى تختص بالآدميين لم يكن له بعد ذلك المطالبة ولا الرجوع فيه .

فإن قال له : يابن الزانى أو زنى بك أبوك أو لاط أو ولدك من حرام ، كان عليه الحد لأبيه دون أمه ودونه لأن أباه المقدوف ههنا ، فإن كان حيًا كان له

السَّرائِر

المطالبة والعفو وإن كان ميتًا كان لأوليائه الذين هم ورثته سوى الزوج والزوجة حسب ما ذكرناه في الأمّ سواء .

وشيخنا أبو جعفر قال في نهايته : فإن قال له : ولدت من الزنى ، وجب عليه الحد وكان المطالبة في ذلك إلى أمه ، وهذا غير واضح لأنه محتمل إما أن تكون الأم هي الزانية أو يكون الأب هو الزانى دون الأم فمع الاحتمال كيف يختص بالأم دون الأب ! ووجه احتماله أنه قد تكون الأم غير زانية من هذه الولادة والأب زانيًا منها بأن تكون مكرهة على الزنى غير مطاوعة والأب يكون زانيًا بأن يكرهها على الزنى فيكون هو الزانى دونها ، وقد تكون هي الزانية دون الواطيء بأن تعلم أنّ لها زوجًا فتقول لمن يريد نكاحها : لا زوج لى وأنا خلق من الأزواج ، فيتزوجها فتكون هي زانية والواطيء غير زان في هذه الولادة ، فإذا ثبت ذلك وتقرر الاحتمال لما قلناه كيف يختص الحد بها مع هذا الاحتمال ! بل على ما حررناه يختص بواحد منهما المطالبة بالحد بأن يقول : ولدك أبوك من الحرام أو من زنى ، فيكون المطالب بإقامة الحد الأب دون الأم ، فإن قال : ولدتك أمتك من حرام أو من زنى ، فتكون المطالبة بإقامة الحد عليه للأمّ دون الأب فليلاحظ ذلك .

فإن قال له : يابن الزانيين أو أبواك زانيان أو زنى بك أبواك ، كان عليه حدان حدّ للأب وحدّ للأمّ ، فإن كانا حيّين كان لهما المطالبة أو العفو وإن كانا ميتين كان لورثتهما ذلك حسب ما قدّمناه .

فإن قال له : أختك زانية أو أخوك زان ، كان عليه الحد لأخته أو لأخيه إذا كانا حيّين فإن كانا ميتين كان لورثتهما وأوليائهما ذلك على ما رتبناه ، وحكم العمّ والعمة والخال والخالة وسائر ذوى الأرحام حكم الأخ والأخت في أنّ الأولى بهم يقوم بمطالبة الحد ويكون له العفو على ما بيناه .

فإن قال له : ابنك زان أو لائط أو ابنتك زانية أو قد زنت ، كان عليه الحد وللمقذوف المطالبة بإقامته عليه سواء كان ابنه أو بنته حيّين أو ميتين وكان إليه أيضًا العفو إلا أن يسبقه الابن أو البنت إلى العفو فإن سبقا إلى ذلك كان عفوهما جائزًا

كتاب الحدود

على ما روى أصحابنا وأوردها شيخنا أبو جعفر في نهايته، والذي يقتضيه المذهب أنها إن كانا حيَّين غير مولى عليهما فالحقُّ لهما وهما المطالبان به ولا يجوز لأحد العفو عنه دونها ولهما العفو عنه لأنَّ حدَّ القذف حدٌّ من حقوق الأدميين يستحقُّه صاحبه المقذوف به دون غيره فليلاحظ ذلك.

فإن قال لغيره: يازان، وأقيم عليه الحدُّ ثم قال له ثانياً: يازان، كان عليه حدٌّ ثانٍ، فإن قال: إنَّ الذي قلته لك كان صحيحاً، لم يكن عليه حدٌّ وكان عليه التعزير لأنَّه ما صرَّح بالقذف في قوله: إنَّ الذي قلته لك كان صحيحاً.

فإن قال له: يازان، دفعة بعد أخرى مرَّات كثيرة ولم يقم عليه فيما بينها الحدُّ بشيء من ذلك لم يكن عليه أكثر من حدٍّ واحد.

ومن أقيم عليه الحدُّ في القذف ثلاث مرَّات قُتل عند أصحابنا في الرَّابعة أو في الثالثة

على ما روى عنهم عليه السَّلام: أنَّ أصحاب الكبائر يُقتلون في الثَّالث، وهو الصَّحيح وهو اختيار شيخنا أبي جعفر في استبصاره.

فإن قذف جماعة رجالٍ أو نساء أو رجالاً ونساءً نظرت، فإن قذف واحداً بعد واحد كلَّ واحد منهم بكلمة مفردة فعليه لكلِّ واحد منهم حدُّ القذف سواء جاؤوا به متفرِّقين أو مجتمعين، فإن قذفهم بكلمة واحدة فقال: زنيتم أو أنتم زناة، فالذي رواه أصحابنا وأجمعوا عليه: أنَّه إن جاؤوا به متفرِّقين كان لكلِّ واحد منهم حدٌّ كامل وإن جاؤوا به مجتمعين كان عليه حدٌّ واحد بجماعتهم فحسب، ونخالفونا اختلفوا في ذلك اختلافاً كثيراً.

ومن قال لغيره من الكفار أو المالك: يا بن الزَّاني أو يا بن الزَّانية، وكان أبواه مسلمين أو حرَّين كان عليه الحدُّ كاملاً لأنَّ الحدَّ لمن لو واجهه بالقذف لكان له الحدُّ تاماً ولأنَّ الحرَّ أو المسلم المقذوف والحدُّ يستحقُّه المقذوف دون غيره.

وروى أنَّ من قال لمسلم: أمك زانية أو يا بن الزَّانية، وكانت أمه كافرة أو أمة كان عليه الحدُّ لحرمة ولدها المسلم الحرَّ والأصل مراعاة التَّكافؤ للقاذف أو علوِّ

السَّرائِر

المَقْدُوف كما قَدَمناه أولاً في صدر الباب . وإذا تقاذف أهل الذَّمة أو العبيد أو الصَّبيان بعضهم لبعض لم يكن عليهم حدٌّ وكان عليهم التَّعزير .

وإذا قال لغيره : قد زنيبت بفلانة ، وكانت المرأة مَتَن يجب لها الحدُّ كاملاً وجب عليه حدُّان حدٌّ للرجل وحدٌّ للمرأة مع مطالبتهما جميعاً بإقامة الحدِّ عليه ، وكذلك إذا قال : لطت بفلان ، كان عليه حدُّان حدٌّ للمواجه وحدٌّ لمن نسبه إليه .

فإن كانت المرأة أو الذَّكر غير بالغين أو مع كونهما بالغين لم يكونا حرَّين أو لم يكونا مسلمين كان عليه الحدُّ تاماً للمواجه لأجل قذفه إتياءه ويجب مع ذلك عليه التَّعزير لنسبه له إلى هؤلاء ، والذي تقتضيه الأدلة أنَّه لا يجب على قائل ذلك سوى حدٍّ واحد وإن كان المقول لهما بالغين حرَّين لأنَّه إذا قال له : زنيبت بفلانة أو لطت بفلان ، فقد قذفه بلا خلاف وأما المرأة والرجل فليس بقاذف لهما لأنَّه قد لا تكون المرأة زانية بأن تكون مكرهة على الزَّنى وكذلك الرجل قد لا يكون مختاراً بل يكون مكرهاً على اللواط ، فالزَّنى واللواط متحققان في جهة المقول لهما وغير متحقق في جنبه من فعل به ذلك فالشَّبهة حينئذٍ حاصلة بغير خلاف وبالشَّبهة لا يحذف لقوله عليه السَّلام المجمع عليه : ادروا الحدود بالشَّبهات ، وهذا القول للواقع به الفعل من أعظم الشَّبهات فليحظ ذلك وإنما أورد شيخنا ذلك في نهايته إيراداً لا اعتقاداً كما أورد أمثاله .

وإذا قال له : زنت زوجتك أو يازوج الزَّانية ، وجب عليه الحدُّ لزوجه وكان إليها المطالبة والعفودون زوجها ، فإن كانت ميتة كان ذلك لأوليائها دون الزوج لأنَّ الأزواج عندنا لا يرثون من الحدِّ شيئاً .

وجملة القول وعقد الباب أنَّ حدَّ القذف يورث ويرثه من يرث المال . الرجال والنساء من ذوى الأنساب فأما ذوو الأسباب فلا يرثون منه شيئاً ، والمراد بذوى الأسباب ههنا الزوج والزَّوجة دون من عداهما من ذوى الأسباب لإجماع أصحابنا على ذلك ، فإذا ثبت ذلك فإنَّهم يستوجبونه ويستحقُّونه وكلَّ واحد منهم حتى لو عفا الكلَّ أو ماتوا إلّا واحداً كان لذلك الواحد أنَّ يستوفيه فهو بمنزلة الولاية في

كتاب الحدود

النكاح، عند المخالف هو لكل الأولياء ولكل واحد منهم.

ومن قال لولد الملاءنة: يا بن الزانية أو زنت بك أمك، كان عليه الحد لأمه كاملاً تاماً، فإن قال لولد الزنى الذي أقيم على أمه الحد بالزنى أو زنت بك أمك، لم يكن عليه الحد تاماً وكان عليه التعزير، فإن قال له: يا بن الزانية، وكانت أمه قد تابت وأظهرت التوبة كان عليه الحد تاماً لأنها بعد توبتها صارت محصنة عفيفة.

ويثبت الحد بالقذف بشهادة عدلين أو إقرار القاذف على نفسه مرتين بأنه قذف معلوم العين محصناً فإذا ثبت ذلك أقيم عليه الحد بعد مطالبة المقذوف أو وارثه بإقامته عليه، وليس للحاكم إقامة الحد قبل المطالبة لأنه من حقوق الأدمين على ما أسلفنا القول فيه وحررناه، ولا يكون الحد فيه كما هو في شرب الخمر والزنى في الشدة بل يكون دون ذلك، ويجلد القاذف من فوق الثياب ولا يجرد على حال، وليس للإمام أن يعفو عن القاذف بل ذلك إلى المقذوف على ما بيناه سواء كان أقر بالقذف على نفسه أو قامت به عليه البيّنة أو تاب القاذف أو لم يتب فإن العفو في جميع هذه الأحوال إلى المقذوف.

وذهب شيخنا أبو جعفر في الجزء الثالث من الاستبصار إلى: أن المقذوف بعد رفعه القاذف إلى الإمام وثبت القذف عليه ليس له أن يعفو عنه، والصحيح أن للمقذوف العفو على كل حال لأن ذلك من حقوق الأدمين وإلى هذا ذهب في نهايته فليلاحظ ذلك.

ومن قذف محصناً أو محصنة لم تقبل شهادته بعد ذلك إلا أن يتوب ويرجع ويصلح عمله ولا تقبل شهادته بمجرد توبته إلا بعد إصلاح العمل على ما قلناه في كتاب الشهادات فإننا بلغنا فيه إلى أبعد الغايات.

فأما كيفية التوبة من القذف فإن الناس اختلفوا في ذلك فالذي يقوى في نفسي وتقتضيه أصول مذهبنا أن يقول: القذف باطل حرام ولا أعود إلى ما قلت: لأنه إذا قال: كذبت فيما قلت، ربما كان كاذباً في هذا الجواز أن يكون صادقاً في

السَّرائِر

الباطن وقد تعدّر عليه تحقيقه، فإذا قال: القذف باطل حرام، فقد أكذب نفسه وقوله: لا أعود إلى ما قلت، فهو ضدّ ما كان منه. وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: ومن قذف محصناً أو محصنة لم تقبل شهادته بعد ذلك إلا أن يتوب ويرجع وحدّ التوبة والرجوع عما قذف هو أن يكذب نفسه في ملأ من الناس في المكان الذي قذف فيه فيما قاله فإن لم يفعل ذلك لم يميز قبول شهادته بعد ذلك، إلا أنه رجوع عن ذلك في مبسوطه في الجزء السادس في كتاب الشّهادات فقال فصل في شهادة القاذف: إذا قذف الرّجل رجلاً أو امرأة فقال: زني أو أنت زان، لم يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يحقّق قذفته أو لا يحقّقه.

فإن حقّقه نظرت، فإن كان المَقذوف أجنبياً حقّقه بأحد أمرين: إمّا أن يقيم البيّنة أنه زنى أو يعترف المَقذوف بالزّنى، فإن كان المَقذوف زوجته فإنّه تمحقّق قذفه بأحد ثلاثة أشياء: البيّنة أو اعترافها أو اللّعان، فمتى حقّق قذفه وجب على المَقذوف الحدّ وبأنّه لم يكن قاذفاً ولا حدّ عليه ولا تردّ شهادته ولا يفسق.

وأما إن لم يحقّق قذفه فقد تعلّق بقذفه ثلاثة أحكام: وجوب الجلد وردّ الشّهادة والتّفسيق، لقوله: وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ، إلى قوله: وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ، فإن تاب القاذف لم يسقط الجلد بالتّوبة وزال فسقه بمجرد التّوبة بلا خلاف وهل تسقط شهادته أبداً فلا تقبل أم لا؟ فعندنا وعند جماعة لا تسقط بل تقبل بعد ذلك وعند قوم لا تقبل.

فأما كيفيّة التّوبة فجعلناها أنّه إذا قذفه تعلّق بقذفه ثلاثة أحكام: الجلد وردّ الشّهادة والفسق الذي يزول به ولايته على الأطفال والأموال وتردّ به شهادته، ثمّ لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يحقّق قذفه أو لا يحقّقه، فإن حقّق القذف إمّا بالبيّنة أو باعتراف المَقذوف إن كان غير زوجة أو بهما أو باللّعان إن كان زوجة فمتى حقّق القذف فلا جلد عليه وهو على العدالة والشّهادة لأنّه صحّ صدقه وثبت صحّة قوله وأما المَقذوف فقد ثبت زناه بالبيّنة أو اللّعان أو الاعتراف فيقام عليه الحدّ، فأما إن لم يحقّقه فالحدّ واجب عليه وردّ الشّهادة قائم والفسق بحله والكلام بعد هذا فيما يزيل ذلك عنه أمّا الحدّ فلا يزول عنه إلا بأحد أمرين استيفاء أو إبراء.

وأما الفسق والشّهادة فهما يتعلّقان بالتّوبة ضربان: باطنة وحكيمة،

كتاب الحدود

فالباطنة توبته فيما بينه وبين الله وهي تختلف باختلاف المعصية وجملة أن المعصية لا تخلو من أمرين: إما أن يجب بها حق أو لا يجب.

فإن لم يجب بها حق مثل أن قبل أجنبية أو لمسها بشهوة أو وطئها فيما دون الفرج فتوبته ههنا الندم على ما كان والعزم على ألا يعود فإذا فعل هذا فقد تاب لقوله تعالى: وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ فَاسْتَغْفَرُوا لِدُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ فَاسْتَغْفَرُوا لِدُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ فَاسْتَغْفَرُوا لِدُنُوبِهِمْ يَعْلَمُونَ أُولَئِكَ جِزَاءُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ توبوا لربكم قالوا وما لنا نتوب لربنا لو كنا نعبده إلا ما نشاء من قبله فليست التوبة بالاعتذار بل بالانابة إلى الله تعالى والرجوع إليه فالتوبة هي الرجوع إلى الله تعالى والرجوع إلى الله تعالى هو الرجوع إلى الله تعالى والرجوع إلى الله تعالى هو الرجوع إلى الله تعالى.

وأما إن كانت المعصية مما يجب بها حق لم يخل من أحد أمرين: إما أن يكون حقاً على البدن أو في مال.

فإن كانت في مال كالغصب والسرقة والإتلاف فتوبته الندم على ما كان والعزم على ألا يعود والخروج من المظلمة بحسب الإمكان، فإن كان موسراً بها متمكناً من دفعها إلى مستحقها خرج إليه منها فإن كانت قائمة ردها وإن كانت تالفة ردّ مثلها إن كان لها مثل وقيمتها إن لم يكن لها مثل، وإن كان قادراً غير أنه لا يتمكن من المستحق لجهله أو كان عارفاً غير أنه لا يقدر على الخروج إليه منها فالتوبة بحسب القدرة وهو العزم على أنه متى تمكن من ذلك فعل وكذلك إذا منع الزكاة مع القدرة عليها فهي كالدين والمظالم وقد بيناه هذا إذا كانت المعصية حقاً في مال.

فأما إن كانت المعصية حقاً على البدن لم يخل من أحد أمرين: إما أن يكون لله أو للآدميين، فإن كان للآدميين فهو القصاص وحدّ القذف بالتوبة والندم على ما كان العزم على ألا يعود والتمكّن من الاستيفاء من حدّ أو قصاص كالأموال سواء، وأما إن كان حقاً لله كحدّ الزنى والسرقة وشرب الخمر لم يخل من أحد أمرين: إما أن يكون مشتهراً أو مكتوماً.

فإن كان مكتوماً لا يعلم به الناس ولم يشتهر ذلك عليه فالتوبة الندم على ما كان والعزم على ألا يعود والمستحبّ له أن يستر على نفسه ويكون على الكتمان لقوله عليه السلام: من أتى من هذه القاذورات شيئاً فليستر بستر الله فإن من أبدى لنا

السرائر

صفحته أقمنا عليه حدّ الله ، وقال صَلَّى الله عليه وآله لهرال بن شرحبيل حين أشار على ماعز بن مالك أن يعترف بالزنى : هَلَا سترته بثوبك يا هزال، فإن خالف وجاء واعترف بذلك لم يحرم ذلك عليه لما روى : أَنَّ العامرية وماعز بن مالك اعترفا عند التّبي عليه السّلام بالزنى فلم ينكر ذلك بل رجم كلّ واحد منهما .

وأما إن كان مشتهراً شائعاً في الناس فالتوبة التّدم على ما كان والعزم على ألا يعود وأن يأتي الإمام فيعترف به عنده ليقم عليه الحدود ، والفصل بينهما أنّه إذا لم يكن مشتهراً كان في ستره فائدة وهو ألا يشتهر به ولا يضاف إليه وليس كذلك ههنا لأنّه إذا كان مشتهراً ظاهراً فلا فائدة في ترك إقامته عليه .

وعندى أنّه لا يجوز له أن يشتهر به ولا يعترف وأن يتوب فيما بينه وبين الله ويقطع عمّا كان ويتوفّر على الأعمال الصّالحات لعموم الخبر الّذى تقدّم هذا كلّ في حدود الله قبل أن يتقادم عهدها أو تقادم عهدها وقيل : لا يسقط بتقادم العهد ، فأما من قال : يسقط بتقادم العهد ، فلا يعترف بذلك بحال لأنّه لا حدّ عليه فمتى اعترف كان اعترافاً بغير حقّ هذا الكلام في التوبة الباطنة .

فأما الكلام في التوبة الحكيمية وهي الّتي يقضى لها بها بالعدالة وقبول الشّهادة فلا تخلو المعصية من أحد أمرين : إمّا أن تكون فعلاً أو قولاً .

فإن كانت فعلاً كالزنى والسرقة واللواط والغصب وشرب الخمر فالتوبة ههنا أن يأتي بالضدّ ممّا كان عليه وهو صلاح عمله بقوله تعالى : إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا أُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ، فإذا ثبت أنّها صلاح عمله فمدّته الّتي تقبل بها شهادته سنة ومن الناس من قال : يصلح عمله ستة أشهر .

فأما إن كانت المعصية قولاً لم يخل من أحد أمرين : إمّا أن يكون ردّة أو قذفاً .

فإن كان ردّة فالتوبة الإسلام وهو أن يأتي بالشهادتين : أشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله ، وأنّه برىء من كلّ دين خالف الإسلام فإذا فعل هذا فقد صحت توبته وثبتت عدالته وقبلت شهادته ولا يعتبر بعد التوبة مدّة يصلح فيها عمله لأنّه إذا فعل هذا فقد أتى بضدّ المعصية .

وأما إن كانت المعصية قذفاً لم يخل من أحد أمرين : إمّا أن يكون قذف سبّ أو قذف شهادة .

فإن كانت قذف سب فالتوبة إكذابه نفسه لما روى عن النبي عليه السلام في قوله : **أُولَئِكَ لَهُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا** ، قال النبي عليه السلام : توبته إكذابه نفسه ، فإذا تاب قبلت شهادته ، فإذا ثبت أن التوبة إكذابه نفسه فاختلفوا في كيفية قال قوم : أن يقول : القذف باطل حرام ولا أعود إلى ما قلت ، وقال بعضهم : التوبة إكذابه نفسه وحقيقة ذلك أن يقول : كذبت فيما قلت ، وروى ذلك في أخبارنا والأول أقوى لأنه إذا قال : كذبت فيما قلت : ربما كان كاذباً في هذا لجواز أن يكون صادقاً في الباطن وقد تعذر عليه تحقيقه فإذا قال : القذف باطل حرام ، فقد أكذب نفسه وقوله : لا أعود إلى ما قلت ، فهو وضد ما كان منه ، فإذا ثبت صفة التوبة فهل تفتقر عدالته التي تقبل بها شهادته إلى صلاح العمل أم لا ؟ قال قوم : مجرد التوبة تجزيه ، وقال قوم : لا بد من صلاح العمل ، وهو الأقوى لقوله : **إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا** ، فمن قال : لا يفتقر إلى صلاح العمل ، فلا كلام ومن قال : يفتقر إليه ، فصلاح العمل مدة سنة على ما مضى هذا الكلام في قذف السب .

وأما قذف الشهادة فهو أن يشهد بالزنى دون الأربعة فإنهم فسقة ، وقال قوم : يحدون ، وقال آخرون : لا يحدون . فالتوبة ههنا أن يقول : قد ندمت على ما كان مني ولا أعود إلى ما اتهم فيه ، ولا يقول : ولا أعود إلى ما اتهم فيه ، فإذا قال هذا زال فسقه وثبتت عدالته وقبلت شهادته ولا يراعى صلاح العمل . والفرق بين هذا وبين قذف السب هو أن قذف السب يثبت فسقه بالتص وهذا بالاجتهاد عندهم ، ويجوز للإمام عندنا أن يقول : تب أقبل شهادتك ، وقال بعضهم : لا أعرف هذا ، وإنما قلنا ذلك لأن النبي عليه السلام أمر بالتوبة ، هذا أحرف الفصل التي من كلام شيخنا أبي جعفر رحمه الله أوردته على جهته من غير مداخلة مني له بشيء من الكلام فإنه شديد في موضعه إلا في قوله : وحده صلاح العمل سنة أو ستة أشهر ، فإن هذا مذهب الشافعي فأما نحن معشر شيعة أهل البيت عليهم السلام فلا نعتبره بزمان ولا مدة بل صلاح عمله ولو عرف ذلك منه في ساعة واحدة لأن ما خالف ذلك لا دليل عليه .

وقد رجع شيخنا عن ذلك في مسائل خلافه فقال مسألة : إذا أكذب نفسه وتاب لا

السرائر

تقبل شهادته حتى يظهر منه العمل الصالح وهو أحد قول الشافعي إلا أنه اعتبر ذلك سنة ولم نعتبره نحن لأنه لا دليل عليه ، هذا آخر كلامه في مسائل خلافه فانظر أرشدك الله إلى قوله في مبسوطه وجعل ما ذكره وأورده في نهايته رواية واعتمد على ما اخترناه لوضوحه عنده وموافقته الأدلة فلا يرجع عن ذلك بأخبار الأحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً .

ومن قذف مكاتباً ضرب بحساب ما عُتق منه حد الحر ويعزر بالباقي الذي كان رقاً ، وإذا قال الرجل لامرأته : يا زانية أنا زنت بك ، كان عليه حد القاذف لقذفه إيّاها ولم يكن عليه لإضافة الزنى إلى نفسه شيء إلا أن يقر أربع مرات ، فإن أقر أربع مرات كان عليه حد الزنى مع ذلك على ما بيناه ، فإن كان إقراره أقل من ذلك لم يجب عليه حد الزنى ووجب عليه التعزير لإضافة الفاحشة إلى نفسه .

وإذا قال الرجل لولده : يا زان أوقد زنت ، لم يكن عليه حد به فإن قال : يا بن الزانية ، ولم ينتف منه كان عليه الحد لزوجه أم المقدوف إن كانت حرة مسلمة حية ، فإن كانت ميتة وكان وليها ووارثها أولاده لم يكن لهم المطالبة له بالحد ، فإن كان لها أولاد من غيره أو وارث سوى أولادها ممن يشارك الأولاد في الميراث كان لهم المطالبة بالحد على الكمال ، ولا يسقط من حيث أن الأولاد ليس لهم أن يطالبوا الأب بحقهم من الحد وكذلك لو عفا جميع الوراث إلا واحداً كان له المطالبة بإقامة الحد على الكمال على ما حررناه فيما مضى وبيناه .

فإن انتفى من ولده كان عليه أن يلاعن أمه على ما بيناه في باب اللعان ، فإن انتفى منه بعد أن كان أقر به وجب عليه الحد وكذلك إن قذفها بعد انقضاء اللعان كان عليه الحد .

وإذا تقاذف نفسان بما يجب فيه الحد سقط عنهما الحد وكان عليهما جميعاً التعزير لئلا يعودا إلى مثل ذلك على ما رواه أصحابنا وأجمعوا عليه .

وإذا قال الإنسان لغيره : يا قرنان أو كشحان أو ياديوث ، وكان متكلماً باللغة التي تفيد فيها هذه اللفظة رقى الإنسان بزوجة أو أخت وكان عالماً بمعنى اللفظة

كتاب الحدود

عارفاً بها كان عليه الحد كما لو صرح بالقذف بالزنى على ما بيناه، فإن لم يكن عارفاً بمعنى اللفظة لم يكن عليه حد القاذف ثم ينظر في عاداته وعرفه في استعماله هذه اللفظة فإن كان قبيحاً غير أنه لا يفيد القذف أدب وعزّ وإن كان يفيد غير القذف وغير القبح في عرفه وعاداته لم يكن عليه التعزير.

ومن قال لغيره: يا فاسق أو خائن أو يا سارق أو يا شارب خمر أو شيئاً من أسباب الفسق، وهو على ظاهر العدالة لم يكن عليه حد القاذف وكان عليه التعزير.

وإذا قال له: أنت ولد حرام، فهو كقوله: أنت ولد زنى، وقد قدّمنا أحكام ذلك فلا وجه لإعادته إذ لا فرق بينها في العرف وعادة الناس وما يريدونه بذلك.

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: وإذا قال له: «أنت ولد حرام أو حملت بك أمك في حيضها» لم يكن عليه حد الفرية وكان عليه التعزير، وما ذهبنا إليه هو الظاهر في الاستعمال والمتعارف في هذه اللفظة فأما ما ذكره من قوله: حملت بك أمك في حيضها، فر يجب به حد القذف بل فيه التعزير.

وشاهد الزور يجب عليه التعزير بما دون الحد وينبغي للسّلطان أن يشهره في المصر ليعرفه الناس فلا يسمع منه قول ولا يلتفت إليه في شهادة ويحذره المسلمون.

وقول القائل للمسلم: أنت خسيس أو وضعيع أو رقيق أو نذل أو ساقط أو بخيل أو نجس أو كلب أو خنزير أو حمار أو ثور أو مسخ وما أشبه ذلك، يوجب التعزير والتأديب وليس فيه حد محدود، فإن كان المقول له بذلك مستحقاً للاستخفاف لضلاله عن الحق لم يجب على القائل له تأديب وكان باستخفافه به مأجوراً وقد قلنا: إن من قال لغيره: يا فاسق، وهو على ظاهر الإسلام والعدالة وجب عليه التعزير فإن قال له ذلك وهو على ظاهر الفسق فقد صدق عليه وأجزىء في استخفاف به والإهانة، فإن قال له: يا كافر، وهو على ظاهر الإيمان ضرب ضرباً وجيعاً تعزيراً له بخطابه على ما قال فإن كان المقول به جاحداً لفريضة عامة من فرائض الإسلام فقد أحسن المكفر له وأجر بالشهادة بترك الإيمان.

السرائر

وإذا واجه الإنسان غيره بكلام يحتمل السب له ويحتمل غيره من المعاني والأغراض كان عليه الأدب بذلك إلا أن يعفوه عنه الإنسان المخاطب كما قدمناه .
ومن عتبر إنساناً بشيء من بلاء الله وأظهر عنه ما هو مستور من البلايا والأمراض وجب عليه بذلك التأديب وإن كان محققاً فيما قال لأذاه وإيلاهما المسلمين بما يشقّ عليهم ويؤلمهم من الكلام ، فإن كان المعير بذلك ضالاً كافراً مخالفاً لاهل الإيمان لم يستحقّ المعير له بذلك أدباً ولا عقوبة على كلّ حال ، وكلّ شيء يؤذى المسلمين من الكلام دون القذف بالزنى واللواط ففيه التعزير على ما يراه سلطان الإسلام والمنصوب من قبل السلطان .

وقد روى أنّ رجلاً قال لآخر : إننى احتلمت البارحة فى منامى بأتمك ، فاستعدى عليه إلى أمير المؤمنين عليه السلام وطلب إقامة الحدّ عليه فقال له أمير المؤمنين : إن شئت ضربت لك ظله ولكنتى أحسن أدبه لئلا يعود بعدها إلى أذى المسلمين ، ثم أوجعه ضرباً على سبيل التعزير ، ولم يُرذّ أمير المؤمنين عليه السلام بقوله : إن شئت ضربت لك ظله ، أنّ ضرب الظلّ واجب أو شيء ينتفع به وإتما أراد أنّ الحلم لا يجب به حدّ وحلم التائب فى البطلان كضرب الظلّ الذى لا يصل ألمه إلى الإنسان فنبهه عليه السلام على تجاهله بالتماس الحدود على الحكم فى المنام وضرب له فى فهم ما أراد تفهيمه إياه هذا المثال .

وإذا قذف ذمياً ذمياً بالزنى واللواط وترافعا إلى سلطان الإسلام أذب القاذف ولم يجلبده كحدّ قاذف أهل الإسلام ، فإن تساب أهل الذمة بما سوى القذف بالزنى واللواط ممّا يوجب فعله الحدود أذبوا على ذلك كما يؤذب أهل الإسلام ، فإن تسابوا بالكفر والضلال أو تناهبوا بالألقاب أو عتبر بعضهم بعضاً بالبلايا لم يؤذب أحد منهم على ذلك إلا أن يشمر فساداً فى البلاد فيدبر أمرهم حينئذ بما يمنع من الفساد ، وإذا قامت البيّنة على إنسان بأنه اغتاب مسلماً أو نبزه بقلب مكروه أذب على ذلك بما دون الحدّ ، وإذا تساب الصبيان أذبوا على ذلك بما يردعهم من بعد عن التساب .

كتاب الحدود

قد قدمنا أنّ القذف بالزنى واللواط يوجب الحدّ على القاذف بهما بأيّ لسان كان به قاذفًا وبأيّ لغة قذف وافترى ، وفي التعريض بالقذف دون التصريح به التعزير دون الحدّ ، وإذا تواضع أهل بلد أو لغة على لفظ يفيد ما أفاده القذف بالزنى واللواط على التصريح فاستعمله إنسان منهم كان قاذفًا وجب عليه الحدّ تامًّا به كما يجب على القاذف بالتصريح في اللغة العربية واللسان .

وقلنا : إذا قال الإنسان لغيره : يا قرنان ، وكان هذا اللفظ موضوعًا بين أهل الوقت أو التّاحية على قذف الزّوجة بالزنى حكم عليه بما يحكم على من قال لصاحبه : زوجتك زانية ، وكذلك إذا قال له : يادوث ، وإذا قال له : يا كشحان ، وقصد بذلك على عرفه رمى أخته بالزنى كان قاذفًا وجب عليه له كما يجب عليه إذا قال له : أختك زانية ، فإن تلفّظ بهذه الألفاظ من لا يعرف التواضع عليها لما ذكرناه وكانت عنده موضوعة لغير ذلك من الأغراض لم يكن بها قاذفًا ولم يجب عليه بها حدّ المفترى ولكن ينظر في معناها على عادته ، فإن كان جميلًا حسنًا من القول عنده لم يكن بذلك عليه تبعة وإن كان قبيحًا لاحقًا بالسباب الذي لا يفيد القذف بالزنى واللواط عزر عليها وأدب تأديبًا يردعه عن العود إلى أذى المسلمين .

وقد قلنا : إنّ شهود الزّور يعزّرون ويشهرون في مصرهم وكيفية ذلك أن يتأدّى عليهم في عقلتهم أو قبيلتهم : هؤلاء شهود زور فاجتنبوهم واحذروهم ، ويغرمون ما شهدوا به إن كان قد أتلّفوا بشهادتهم شيئًا على ما بيّناه في كتاب الشّهادات .

وإذا قال الرّجل لامرأته بعدما دخل بها : لم أجذك عذراء ، قاصدًا وهنها كان عليه بذلك التعزير . ومن هجا غيره من أهل الإسلام كان عليه بذلك التأديب ، فإن هجا أهل الحرب دون من بيننا وبينهم ذمّة لم يكن عليه شيء على حال فإنّ حسان بن ثابت أمره الرسول عليه السلام بهجاء مشركى قريش وقال عليه السلام : إنه شرّ عليهم من التّبل .

ومن سبّ رسول الله صلّى الله عليه وآله أو واحدًا من الأنمة عليهم السلام صار دمه هدرًا وحلّ لمن سمع ذلك منه قتله ما لم يخف على نفسه الضرر أو على غيره من

السَّرائِر

أَهْلُ الْإِيمَانِ أَوْ مَالِهِ ، فَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ضَرَرًا فِي الْحَالِ أَوْ فِي مُسْتَقْبَلِ الْأَوْقَاتِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّعَرُّضُ بِهِ عَلَى حَالٍ .

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ نَبِيٌّ حَلَّى دَمَهُ وَوَجِبَ قَتْلُهُ ، وَمَنْ قَالَ : لَا أَدْرِي التَّبَيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ صَادِقٌ أَمْ كَاذِبٌ وَأَنَا شَاكٌّ فِي ذَلِكَ ، وَجِبَ قَتْلُهُ إِلَّا أَنْ يَقَرَّ بِهِ هَذَا فِي حَقِّ مَنْ كَانَ عَلَى ظَاهَرِ الْإِسْلَامِ .

وَمَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يَوْمًا مُتَعَمِّدًا وَجِبَ عَلَيْهِ التَّعْزِيرُ وَالْعُقُوبَةُ الْمُرَدَّةُ ، فَإِنْ أَفْطَرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ سُنِّلَ هَلْ عَلَيْكَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ فَإِنْ قَالَ : لَا ، وَجِبَ قَتْلُهُ وَإِنْ قَالَ : نَعَمْ ، زِيدَ فِي عِقَابِهِ بِمَا يَرْتَدِعُ مَعَهُ عَنْ مِثْلِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَرْتَدِعْ وَجِبَ قَتْلُهُ وَكَذَلِكَ تَارَكَ الصَّلَاةَ عَنْ غَيْرِ عَذْرِ يَعْزُرُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ وَثَانِي دَفْعَةٍ وَيُقْتَلُ فِي الثَّلَاثَةِ لِقَوْلِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ : أَصْحَابُ الْكِبَايِرِ يَقْتُلُونَ فِي الثَّوَالِثِ .

وَالْمُرْتَدُّ عَنِ الْإِسْلَامِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُرْتَدٌّ كَانَ فِيهِ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ فَهَذَا يَجِبُ قَتْلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَتَابَ وَمُرْتَدٌّ كَانَ قَدْ أَسْلَمَ عَنْ كُفْرٍ ثُمَّ ارْتَدَّ يَجِبُ أَنْ يُسْتَتَابَ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَ عُنُقُهُ ، وَالْمُرْتَدُّ عَنِ الْإِسْلَامِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تَحْبَسَ أَبَدًا وَيَضَيَّقَ عَلَيْهَا فِي الْمَأْكُولِ وَالْمَلْبُوسِ وَتَضْرِبَ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ مِنْ أَيْ الضَّرْبَيْنِ كَانَتْ سِوَاءَ كَانَتْ ارْتَدَّتْ عَنْ فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ أَوْ عَنْ إِسْلَامٍ تَعَقَّبَهُ كُفْرٌ .

وَرَوَى : أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ بِأَمَةٍ عَلَى حِرَّةٍ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَكَانَ عَلَيْهِ اثْنَا عَشَرَ سَوْطًا وَنِصْفُ ثَمَنِ جِلْدِ الزَّانِي ، وَكَيْفِيَّةُ ضَرْبِ نِصْفِ السَّوْطِ أَنْ يَأْخُذَ الْجَلَادُ بِنِصْفِ السَّوْطِ وَيَضْرِبُهُ بِالنِّصْفِ الْبَاقِي فِي يَدِهِ .

وَرَوَى : أَنَّ مِنْ أُنْثَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ فِي قَبْلِهَا كَانَ عَلَيْهِ خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ سَوْطًا .

وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَهَارًا مُتَعَمِّدًا كَانَ عَلَيْهِ خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ سَوْطًا وَعَلَى الْمَرْأَةِ أَيْضًا مِثْلُ ذَلِكَ إِنْ طَاوَعَتْهُ عَلَى ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ أَكْرَهَهَا كَانَ عَلَيْهِ خَمْسُونَ جِلْدَةً وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ وَعَلَيْهَا أَيْضًا مِثْلُ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ مَخْتَارَةً فَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهَةً

كان على الرجل كفارتان .

ومن قامت عليه البيّنة بالسحر وكان مسلماً وجب عليه القتل ، فإن كان كافراً لم يكن عليه إلا التّأديب والعقوبة المردعة لأنّ ما هو عليه من الكفر أعظم من السحر ، ولا حقيقة للسحر وإنما هو تخيل وشعبذة وعند بعض المخالفين أنّ له حقيقة ولا خلاف بينهم أنّ تعليمه وتعلّمه وفعله محرّم لقوله تعالى : وَلَسَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ ، فذمّ على تعليم السحر .

وروى عن ابن عباس أنّه قال : ليس متاً من سحر أو سُجّر له وليس متاً من تَكْهَن أو تُكْهَن له وليس متاً من تَطْيِير أو تُطْيَر له والرّسول ما سحر عندنا ، بلا خلاف لقوله تعالى : وَاللَّهُ يَعْلَمُكَ مِنَ النَّاسِ ، وعند بعض المخالفين أنّه سحر وذلك بخلاف التنزيل المجيد .

التّعريض بالقذف ليس بقذف مثل أن يقول : لست بزنان ولا أُمّى زانية ، وكقوله : يا حلال بن الحلال ، ونحو هذا كلّه ليس بقذف سواء كان هذا منه في حال الرضا أو في حال الغضب .

والذى يضرب الحدود إذا زاد على المقدار المستحقّ وجب أن يستقاد منه ، والصّبيّ والمملوك إذا أخطأ أدباً وضرباً ضرب أدب ولا يزداد على عشرة أسواط ، وروى : أنّه لا يزداد على خمس ضربات إلى ستّ .

وروى : أنّه إن ضرب إنسان عبده بما هو حدّ كان عليه أن يعتقه كفارة لفعله ، وذلك على الاستحباب دون الفرض والإيجاب .

وإذا قذف ذمّي مسلماً قتل لخروجه عن الذّمة بسبّ أهل الإيمان ، قد قلنا : إنّ الاعتبار في كنايات القذف عرف القاذف دون المقدوف ، وقد قلنا : إنّهُ إذا كانت الولاية في القذف لاثنين فما زاد عليهما فلكلّ واحد منهما المطالبة بالحدّ ، فإن أقيم له سقط حقّ الباقي وإن عفا بعضهم سقط حقّه وكان لمن لم يعف المطالبة بالحدّ واستيفاءه والعفو عنه ، فإن مات المقدوف وليس له وليّ فعلى سلطان الإسلام الأخذ بحقه لأنّه وليّه ووارثه .

السَّرائِر

وتوبة القاذف قبل رفعه إلى الحاكم أو بعده لا يسقط عنه حدّ القذف سواء قامت به عليه بيّنة أو كان قد أقرّ به دفعتين عندنا ولا يسقط ذلك إلّا بعفو المقدوف أو وليّه وورّائه من ذوي الأنساب على ما قدّمناه وحرّرناه.

والتّعزير تأديب تعبّد الله سبحانه به لردع المُعزّر وغيره من المكلفين وهو مستحقّ بكلّ إخلال بواجب وإتيان كلّ قبيح لم يرد الشرع بتوظيف الحدّ عليه، وحكمه يلزم بإقرار مرتين أو شهادة عدلين فمن ذلك أن يخلّ ببعض الواجبات العقلية كردّ الوديعة وقضاء الدّين أو الفرائض الشرعية كالصلاة والزكاة والصوم والحجّ وغير ذلك من الواجبات والفرائض المبتدأة أو المسبّبة والمشرطة فيلزم سلطان الإسلام أو نائبه تأديبه بما يردعه وغيره عن الإخلال بالواجب ويحمّله وسواء على فعله ومن ذلك أن يفعل بعض القبائح.

وحكم تعريض الواحد بالجماعة بما يوجب التعزير بلفظ واحد أو لكلّ منهم بتعريض يخصّه ما قدّمناه في حكم القذف الصريح.

على ما اختاره شيخنا المفيد في مقننته، والأولى عندي أن يعزّر لكلّ واحد منهم فإنّه قد آله وحمل ذلك على القذف الصريح في الجماعة بكلمة واحدة قياس لا نقول به وشيخنا أبو جعفر غير قائل بما قاله شيخنا المفيد في هذه الفتيا.

وإذا قذف الإنسان ولده أو عبده أو أمته عزّر، ويعزّر من سرق مالا يوجب القطع لاختلال بعض الشرائط كسرقة العبد من سيّده والوالد من ولده ومن يجب نفقته ممّن يجب عليه والشريك من شريكه وما نقص عن ربع دينار إذا سرقه السارق من حرز وما بلغ ربع دينار فما فوقه من غير حرز أو من حرز مأذون فيه أو منه أو اختلس أو أسكر أو بنج أو مكر أو زور أو طقف في كيل.

ويعزّر من أكل أو شرب أو باع أو ابتاع أو تعلّم أو علّم أو نظر أو سعى أو بطش أو اصغى أو أجر أو استأجر أو أمر أو نهى على وجه يقبح، ومعظم هذا قدّمناه فيما مضى مجملًا ومفصّلًا وأعدناه وزدنا عليه للبيان والإيضاح.

والتّعزير لما يناسب القذف من التعريض والنّيز والتّلقيب من ثلاثة أسواط إلى

كتاب الحدود

تسعة وسبعين سوطاً، وكذلك ما يناسب حدّ الشرب من أكل الأشياء المحرّمة وشربها ولما يناسب الزنى واللواط من وطء البهائم والاستمناء بالأيدي ووجود الرّجل والمرأة لا عصمة بينهما في إزار واحد إلى غير ذلك من ضمّ أو تقبيل أو نظر مكرّر غير مباح، وكذلك حكم الرّجلين في شعار واحد مجرّدين، وكذلك حكم المرأتين والرّجل والصّبي مع الرّبة على كلّ حال إلى غير ذلك من ضمّ وتقبيل.

ومن افتضّ بكرةً بإصبعه ومالك الأمة إذا أكرهها على البغاء وما شاكل هذه الأفاعيل ممّا يناسب الزنى واللواط من ثلاثة أسواط إلى تسعة وتسعين على ما قدّمناه وحرّناه من قبل.

والذي يجب تحصيله في ذلك ويعتقد صحّته أنّ الحاكم يعمل في ذلك ما يرى فيه المصلحة للمكلفين ويعزّر على كلّ قبيح من فعل قبيح أو ترك واجب ما لم يبلغ أعلى الحدود وهو حدّ الزنى الذي هو مائة جلدة سواء كان ذلك ممّا يناسب القذف وأشباهه أو ناسب الزنى وأشباهه لأنّ ذلك موكل إلى ما يراه الحاكم صلاحاً،

وإنّما ذكرنا ما فصلناه أولاً على ما لوح به شيخنا في مسائل خلافه ومبسوطه وذلك فروع المخالفين وتخريجاتهم وأحد من أصحابنا ما تعرّض لذلك بتفصيل، والذي أعمل عليه وأفنى به أنّ التعزير إذا كان للإحرار فلا يبلغ به أدنى حدودهم وهو تسعة وسبعون وإن كان في حقّ العبيد خمسون إلّا واحداً لأنّ حدّه في الزنى على النصف من حدّ الحرّ فليلاحظ ذلك.

فصل في تنفيذ الأحكام وما يتعلّق بذلك ممّن له إقامة الحدود والآداب:

المقصود في الأحكام المتعبّد بها تنفيذها وصحّة التنفيذ يقتصر إلى معرفة من يصحّ حكمه ويمضي تنفيذه، فإذا ثبت ذلك فتتّبع الأحكام الشرعية والحكم ويمقتضي التّعبد فيها من فروض الأئمة عليهم السّلام المختصّة بهم دون من عداهم ممّن لم يؤهّلوا لذلك، فإنّ تعذّر تنفيذها بهم عليهم السّلام وبالمأهول لها من قبلهم لأحد الأسباب لم يجز لغير شيعتهم المنصّوين لذلك من قبلهم عليهم السّلام تولّي ذلك ولا

السَّرائِر

التَّحاكُمُ إليه ولا التَّوَصُّلُ بحكمه إلى الحقِّ ولا تقليده الحكم مع الاختيار ولا لمن لم يتكامل له شروط النائب عن الإمام عليه السَّلام في الحكم من شيعته وهى : العلم بالحقِّ في الحكم المردود إليه والتَّمكُّن من إمضائه على وجهه واجتماع العقل والرَّأى والجزم والتَّحصيل وسعة الحلم والبصيرة بالوضع والتَّواتر بالفتيا والقيام بها وظهور العدالة والتَّدين بالحكم والقوَّة على القيام به ووضعه مواضعه ، ومنعنا عن صحَّة الحكم لغير أهل الحقِّ لضلالهم عنه وتعذُّر العلم عليهم بشيء منه لأجله وتدينهم بالباطل وتنفيذه وفقد الإذن من ولّى الحكم بالحقِّ فيما يحكمون به منه وذلك مقتضى لاختلال معظم الشُّروط فيهم ولبعض ذلك حَرْمٌ على من لم يتكامل شروط الحكم فيه من أوليائهم الثَّيَّابَةِ في تنفيذ بعض الأحكام وتقليده ذلك والتَّحاكُمُ إليه . واعتبرنا العلم بالحكم لما بَيَّنَّاهُ من وقوف صحَّة الحكم على العلم لكون الحاكم مخبراً بالحكم عن الله تعالى ونائباً في إلزامه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وقبح الأمرين من دون العلم .

واعتبرنا التَّمكُّن من إمضائه على وجهه من حيث كان تقليد الحكم بين الناس مع تعذُّر تنفيذ الحقِّ يقتضى الحكم بالجور فيه مع كونه كذلك ينافى الحكم بغير علم . واعتبرنا اجتماع العقل والرَّأى لشديد حاجة الحكم إليهما وتعذُّره صحيحاً من دونهما .

واعتبرنا سعة الحلم لتعرضه بالحكم بين الناس للبلوى بسفهائهم فيسمعهم بحلمه .

واعتبرنا البصيرة بالوضع من حيث كان الجهل بلغة المتحاكمين إليه يسدُّ طريق العلم بالحكم عنه ويمنع من وضعه موضعه .

واعتبرنا الورع من حيث كان انتفاؤه لا يؤمن معه الحيف في الحكم لعاجل رجاء أو خوف من غيره سبحانه .

واعتبرنا الزَّهد لئلا تطمح نفسه ما لم يؤتَهُ الله تعالى فتبعته ذلك على تناول أموال الناس لقدرته عليها وانبساط يده بالحكم فيها .

كتاب الحدود

واعتبرنا التدين من حيث كان تقليد الحكم رئاسة دنيوية او الاستعلاء على النظراء او للمعيشة لا يؤمن معه جوره ولا يتقى ضرره.

واعتبرنا القوة وصدق العزيمة في تنفيذ الاحكام من حيث كان الضعف مانعاً من تنفيذ الحكم على موجه ومقصراً بصاحبه عن القيام بالحق لصعوبته وعظيم المشقة في تحمله، فمتى تكاملت هذه الشروط فقد اذن له في تقليد الحكم وان كان مقلده ظالماً متغلباً.

وعليه متى عُرض لذلك ان يتولاه لكون هذه الولاية امراً بمعروف ونهياً عن منكر تعين فرضهما بالتعريض للولاية عليه هو ان كان في الظاهر من قبل المتغلب فهو في الحقيقة نائب عن ولي الامر عليه السلام في الحكم ومأهول له لثبوت الاذن منه ومن آبائه عليهم السلام لمن كان بصفته في ذلك فلا يحل له القعود عنه، وان لم يقلد من هذه حالة النظر بين الناس فهو في الحقيقة ما هول لذلك بان ولاة الامر عليهم السلام، وإخوانه في الدين مأمورون بالتحاكم وحمل حقوق الاموال اليه

والتمكن من انفسهم لحد او تأديب تعين عليهم لا يحل لهم الرغبة عنه ولا الخروج عن حكمه، واهل الباطل محجوجون بوجود من هذه صفته ومكلفون الرجوع اليه وان جهلوا حقه لتمكنهم من العلم به لكون ذلك حكم الله سبحانه الذي تعبد

بقبوله وحظر خلافه، ولا يحل له مع الاختيار وحصول الامن من معرفة اهل الباطل الامتناع من ذلك فمن رغب عنه ولم يقبل حكمه من الفريقين فعن دين الله سبحانه رغب ولحكمه سبحانه ردّ ولرسول الله صلى الله عليه وآله خالف الجاهلية ولحكم الجاهلية ابتغى والى الطاغوت تحاكم.

وقد تناصرت الروايات عن الصادقين عليهم السلام بمعاني ما ذكرناه فروى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال: ايما رجل كان بينه وبين اخ له عماراة في حق فدعاه الى رجل من إخوانه ليحكم بينه وبينه فأبى الا ان يرافعه الى هؤلاء كان بمنزلة الذين قال الله عز وجل: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَزِيلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا

السراير

وعنه صلوات الله عليه أنه قال: إياكم أن يخاصم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قسائنا فاجعلوه بينكم فأني قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه.

وروى عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا يكون بينهما منازعة في دين أو ميراث فيتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك؟ فقال: من تحاكم إلى الطاغوت فحكم له فإتما يأخذ سحتاً وإن كان حقه ثابتاً لأنه أخذ بحكم الطاغوت وقد أمر الله عز وجل أن يكفر بها، قلت: كيف يصنعان؟ قال: انظروا إلى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حالنا وحرماننا وعرف أحكامنا فلترضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإتما بحكم الله استخفّ وعلينا ردّ والردّ علينا كالردّ علي الله تعالى وهو على حدّ الشرك بالله.

واعلم أن فرض هذا التحاكم مشروط بوجود عارف من أهل الحقّ وكون المتنازعين من أهله، فأما إن فُقد العارف المحض وكان الخصم الدافع للحقّ مخالفاً جاز التوصل بحكم المنسوب من قبل الظالمين إلى المستحقّ ولا يحلّ ذلك بين أهل الحقّ مع وجود العارق المفتي، فإن فُقد العارف بالحكم من إخوانهم في مصرهما فليرحلا إليه أو يصطلحا.

وروى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لشريح القاضي: قد جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي أو وصي أو شقيّ، يعني عليه السلام بالشقيّ من جلس بغير إذن من الله ورسوله وولي الأمر بعده لأنّ المأذون له في الحكم بحكم الله يحكم فمجلسه للحكم مجلسهما.

وروى عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: الحكم الحكمان: حكم الله وحكم الجاهلية، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، وأشهد على زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض بحكم الجاهلية فمن أخطأ حكم الله حكم

كتاب الحدود

بحكم الجاهلية .

وروى عن أبي جعفر أيضاً عليه السلام أنه قال: من أفتى الناس بغير علم ولا هدى من الله لعنته ملائكة الرضا وملائكة العذاب ولحقه وزر من يعمل بفتياه .

وروى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: من أفتى في درهمين بغير ما أنزل الله فهو كافر بالله العظيم وقد قال الله عز وجل: ﴿مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ، وَالْفَاسِقُونَ وَالظَّالِمُونَ﴾ .

وروى عن الرضا عليه السلام أنه قال: من أفتى في درهمين فأخطأ في أحدهما كفر .

وروى عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام أنه قال: إذا كان الحاكم يقول لمن عن يمينه وعن يساره، ما ترى ما تقول؟ فعلى ذلك لعنه الله والملائكة والناس أجمعين ألا يقوم من مجلسه ويجلسها مكانه!! فمقتضى هذا الحديث ظاهر لأن الحاكم إذا كان مفتقراً إلى مسألة غيره كان جاهلاً بالحكم، وقد بينا قبح الحكم بغير علم وجواب من يسأله لا يقتضى حصول العلم له بالحكم بغير شبهة فلهذا حقت عليه اللعنة ولأنه عند مخالفينا إن كان من أهل الاجتهاد فهو مستغن عن غيره ولا يحل له تقليده وإن كان عامياً لم يحل له تقليد الحكم بين الناس فقد حقت لعنته بإجماع إلا أن في المخالفين ما يجوز للقاضي أن يستفتي العلماء ويقضي بين الناس .

وروى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: القضاة أربعة: ثلاثة في النار وواحد في الجنة رجل قضى بجور وهو يعلم أنه جور فهو في النار ورجل قضى بجور وهو لا يعلم أنه جور فهو في النار ورجل قضى بالحق وهو لا يعلم أنه حق فهو في النار ورجل قضى بالحق وهو يعلم أنه حق فهو في الجنة، وهذا صريح بوقوف الحكم على العلم ووجوبه واستحقاق العالم به الثواب وفساده من دونه واستحقاق الحاكم من دونه النار .

وقد تجاوز التحريم بالحكم بالجور والتحاكم إلى حكامه إلى تحريم مجالسة أهله،

السرائر

فروى عن محمد بن مسلم الثقفي أنه قال: مرّ بي الصادق جعفر بن محمد عليها السلام وأنا جالس عند قاضي المدينة فدخلت عليه من الغد فقال لي: ما مجلس رأيتك فيه بالأمس!! قلت: جعلت فداؤك أن هذا القاضي لي مكرم فربما جلست إليه، فقال لي عليه السلام: وما يؤمنك أن تنزل اللعنة فتعم جميع من في المجلس، فلفظ هذا الحديث ومعناه مطابق لما تقرّر الشرع به من وجوب إنكار المنكر وقبح الرضا به والحكم بالجور من أعظم المنكرات فمجالس الحكام به لغير الإنكار والتقية راض بما يجب إنكاره من الجور فاستحق اللعنة معاً.

وإذا كانت هذه حال المجلس فحال الحاكم بالجور ومقلّده النظر والتحاكم إليه والأخذ بحكمه أغلظ لارتفاع الريب في رضا هؤلاء بالقبح، فإذا ثبت وتقرّر ذلك فإنه لا يصحّ الحكم إيجاباً ولا حظراً ولا تمليكاً ولا منعاً ولا إلزاماً ولا إسقاطاً ولا إمضاء ولا فسخاً إلا عن علم بما يقتضي ذلك أو إقرار المدعي عليه أو ثبوت البيّنة بالدعوى أو يمين المدعي عليه أو المدعي مع نكول المدعي عليه دون ما عدا ذلك.

فإذا ثبت ذلك فعلم الحاكم بما يقتضي تنفيذ الحكم كاف في صحته ومغن عن إقرار وبيّنة ويمين سواء علم ذلك في حال تقلّد الحكم أو قبلها لسكون نفس العالم إلى ما علمه في حال حكمه بمقتضاه سواء كان علمه حادثاً في الحال أو باقياً إليها أو متولّداً عن أمثاله المعلومة المسطورة أو حادثاً حالاً بعد حال في كيفية التعلّق بالمعلوم على حدّ واحد وانتفاء الشبهة عنه في صحته وعدم السكون بصحة الدعوى مع الإقرار أو البيّنة أو اليمين أو انتفاء الثقة بشيء من ذلك، وإنما يعلم الحاكم مع الإقرار أو الشهادة أو اليمين صحة التنفيذ متى علم التعبد دون صدق المدعي مع ذلك أو المدعي عليه مع يمينه وهو مع العلم بعالم بالأمرين صدق المدعي في الدعوى وصحة الحكم بها.

ولا شبهة على متأمل في أن الظن لا حكم له مع إمكان العلم فكيف بشبوته وكيف يتوهم عاقل صحة الحكم مع ظنّ الصدق وفساده مع العلم به وهو يفرق بين حالتي العالم والظان! وأيضاً فصحة العلم بالإقرار أو البيّنة أو اليمين فرع للعلم

كتاب الحدود

بالإقرار وقيام البينة وحصول اليمين وثبوت التعبد بالتفويض، فلو كان العلم بصحة الدعوى أو الإنكار غير متعبد به لم يصح حكم بالإقرار ولا بينة ولا يمين لوقوف صحته على العلم الذي لا يعتد به لأن العلم بالشيء إن اعتد به في موضع فهذا حكمه في كل موضع، وإن أبقى حكمه في موضع فهذه حاله في كل وضع وذلك خروج عن الحق جملة إذ لا برهان عليه هل يميز من الباطل غير العلم.

وأيضاً فلو لم يلزم الحاكم الحكم بما علمه من غير توقيف على إقرار أو بينة أو يمين لاقتضى ذلك الحكم بما يعلم خلافه إذا حصل به إقرار أو بينة أو يمين من تسليم ما يجب المنع منه والمنع مما يجب تسليمه وقتل وقطع من علم عدم استحقاقه لهما وإلحاق نسب من يعلم براءته منه إلى غير ذلك مما لا شبهة في فساده وأيضاً فلو لم يكن الحكم بالعلم معتبراً لم يصح للمحاكم تنفيذ ما تقدم الإقرار به أو الشهادة لزمان التنفيذ لأنه إن حكم في هذه الحالة فإنما يحكم لعلمه بماضي الإقرار والبيئة،

فإذا كان الحكم بالعلم لا يصح لم يصح ههنا والمعلوم خلاف ذلك إذ لا فرق بين أن يحكم للعلم بالإقرار والبيئة وبين العلم بصحة الدعوى أو الإنكار بل الثاني أظهر وأيضاً فلو كان المعتبر في الحكم بالإقرار والبيئة وبين العلم بصحة الدعوى أو الإنكار بل الثاني أظهر وأيضاً فلو كان المعتبر في الحكم بالإقرار والبيئة واليمين دون

العلم لم يجز إبطال ذلك متى علم الحاكم كذب المقر أو الشهود أو الخالف والإجماع بخلاف ذلك فثبت كون العلم أصلاً في الأحكام وسقط قول من منع من تنفيذها به، وليس لأحد أن يمنع من الحكم بالعلم لنهي عنه أو فقد تعبد بمقتضاه من بحث كان ما قدمناه من الأدلة على صحة الحكم به وكونه غير مستند إلى علم أصلاً فيها وتعدر الحكم فيها من دونه مسقطاً لهاتين الدعويتين، وكيف يشبه فسادهما على

عارف بالتكليف الموقوف صحته في الأصول والفروع على العلم وحصول اليقين بفساد حكم الظنّ فيهما مع إمكان العلم وبالظنّ من تعدر العمل بالمظنون غير مستند إلى علم! وكيف يجتمع له اعتقاد ذلك مع علمه بصحة الحكم مع ظنّ صدق المدعى أو المنكر ونفي الحكم مع العلم بصدق أحدهما لولا جهل الذهاب إلى ذلك بمقتضى التكليف وطريق صحة العمل فيه وتحويله على استحسان فاسد ورأي قابل!

السرائر

أو ليس العلم حاصلًا لكل سامع للاخبار بامضاء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله الحكم بالعلم لخزيمة بن ثابت الانصاري وسماه لذلك ذا الشهادتين! وأيضا ما حكم به امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام في قضاء الاعرابي والناقة لعلمهما بصدقه صلوات الله عليه وآله بالمعجز مع ما ينضاف الى ذلك من مشهور إنكار امير المؤمنين عليه السلام على شريح القاضي لما طالبه بالبيّنة على ما

ادّعه عليه السلام في درع طلحة: ويلك او يحك خالفت السنّة بمطالبة إمام المسلمين بيّنة وهو مؤتمن على اكثر من هذا، فاضاف الحكم بالعلم الى السنّة على رؤوس الجمع من الصحابة والتابعين فلم ينكر عليه منكر، هذا مع ما تقدم من رسول الله صلى الله عليه وآله برهان واضح على جهل طالب البيّنة مع العلم وكونه مقدّما عليهما.

وليس للمخالف فيما نصرناه ان يمنع منه لظنه ان الحكم بالعلم يقتضي تهمة الحاكم لأنّ ذلك رجوع عن مقتضى الأدلة استحساناً، ولا شبهة في فساد على أنّ ذلك لو منع من الحكم بالعلم لمنع من الحكم بالشهادة والإقرار الماضيين اذ كان الحكم في المجلس الثاني بالإقرار الحاصل في المجلس الأول او البيّنة مستنداً الى

العلم، وإذا لم تمنع التهمة ههنا من الحكم بالعلم فكذلك هناك، وبعد فحسن الظن بالحاكم المتكامل الشروط يقتضي البخوع لحكمه بالعلم ويمنع من تهمته كالإقرار والبيّنة لولا ذلك لم يستقر له حكم ولم يسمع قوله: أقرّ عندي بكذا وقامت البيّنة بكذا وثبت عندي بكذا وصحّ عندي، ألا ان يكون حصول الإقرار او البيّنة بمحض من لا يجوز عليه الكذب وهذا يقتضي نقض نظام الاحكام بغير إشكال.

وإذا كان علمه بكون المدّعي عليه مقراً أو مشهوداً عليه او له أو حالفاً أو مخلوقاً له موجباً عليه الحكم وإن لم يعلم ذلك أحد سواه ولا يحلّ له الامتناع لخوف التهمة فكذلك يجب ان يحكم متى علم صدق المدّعي أو المنكر بأحد أسباب العلم من مشاهدة أو تواتر أو نصّ صادق أو ثبوت إمامة أو نبوة الى غير ذلك من طرق العلم لعدم الفرق بل ما نوزعنا فيه أولى.

كتاب الحدود

فإن قيل: لو شاهد الإمام أو الحاكم رجلاً يزنى أو يلوط أو سمعه يقذف غيره أو يقرّ بطلاق زوجته أو يظاهر منها أو يعتق عبده أو يبيع غيره شيئاً أكان يحكم بعمله أم يبطل ذلك؟

قيل: إن كان ما علمه الامام او الحاكم عقداً او ايقاعاً شرعياً حكم بعلمه، وان كان بخلاف ذلك لاختلال بعض الشروط كعلمه بغيره ناطقاً بكنائيات الطلاق او صريحة في الخيض او بغير شهادة او إظهار بغير لفظه او بغير إشهاد عليه او قصد اليه الى غير ذلك لم يحكم لفقد ما معه يصحّ الحكم من صحة العقد او الايقاع، فأما ما يوجب الحدود فالصحيح من اقوال طائفتنا وذوي التحصيل من فقهاء عصابتنا لا يفرقون بين الحدود وبين غيرها من الاحكام الشرعية في أن للحاكم النائب من قبل الامام ان يحكم فيها بعلمه كما ان للإمام ذلك مثل ما سلف في الاحكام التي هي غير الحدود لأن جميع ما دلّ هناك هو الدليل ههنا والمفرق بين الأمرين مخالف مناقض في الأدلة.

وذهب بعض أصحابنا الى: ان ما يوجب الحدود فإن كان العالم بما يوجبه الامام فعليه الحكم بعلمه لكونه معصوماً مأموناً وان كان غيره من الحكام الذين يجوز عليهم الكذب لم يجوز له الحكم بمقتضاه، وتمسك بان قال: لأن إقامة الحد أولاً ليست من فروضه ولأنه بذلك شاهد على غيره بالزنى واللواط وغيرهما وهو واحد وشهادة الواحد بذلك قذف يوجب الحد وان كان عالماً يوضح ذلك انه لو علم ثلاثة نفر غيرهم زانياً لم يجوز لهم الشهادة عليه فالواحد أخرى ألا يشهد عليه.

قال محمد بن إدريس مصنف هذا الكتاب: وما اخترناه أولاً هو الذي تقتضيه الأدلة وهو اختيار السيد المرتضى في انتصاره واختيار شيخنا ابي جعفر في مسائل خلافه وغيرهما من الجلة المشيخة وما تمسك به المخالف لما اخترناه فليس فيه ما يعتمد عليه ولا ما يستند اليه لأن جميع ما قاله وأورده يلزم في الامام مثله حرفاً فحرفاً، فاما قوله: إقامة الحدود ليست من فروضه، فعين الخطأ المحصن عند جميع الامة لان الحكم جميعهم المعنيون بقوله تعالى: **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا**

السّرائر

أُثْبِتَ، وكذلك قوله تعالى: الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ، إلى غير ذلك من الآيات، وأيضاً كان يؤدي إلى أن جميع الأحكام في جميع البلدان النَّوَاب عن رئيس الكل لا يقيم أحد منهم حداً في عمله بل ينفذ المحدود إلى البلد الذي فيه الرئيس المعصوم ليقوم الحد عليه، وهذا خروج عن أقوال جميع الأمة بل المعلوم الشائع المتواتر أن للحكام إقامة الحدود في البلد الذي كل واحد منهم نائب فيه من غير توقف في ذلك.

الوسيلة إلى نيل الفضيلة

لعماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي
المعروف بأبي حمزة

كتاب الجنائيات

الجنائيات ضربان: جناية على الغير وجناية لا على الغير.

فالجناية على الغير أربعة أضرب: جناية على النفس او على المال او عليهما معاً أو على العرض، فالجناية على النفس ضربان: جناية على الانسان وجناية على الحيوان، فالجناية على الإنسان ضربان: جناية بالقتل وجناية بالجراح، والجناية على الحيوان كذلك، والجناية على المال تكون بالسرقة او ما في حكمه من نبش القبور واخذ الكفن، والجناية على النفس والمال معاً جناية المحارب وقد ذكرنا حكمهما، والجناية على العرض القذف والكلمة المؤذية.

والجناية التي لا تتعلق بالغير ضربان: شرب الاشربة المحظورة وعمل الخبائث، فالاشربة ثلاثة: الخمر وكلها يُسكر والفقاع، والخبائث أربعة: الزنى واللواط والسحق والقيادة.

فصل في بيان ماهية الزنى وما يثبت به وما يلزم بسببه وأقسام الزنى:

الزنى الموجب للحدّ وطء الرجل الكامل البالغ امرأة في فرجها حراماً من غير عقد او شبهة عقد او شبهة نكاح، وفي الوطء في دبر المرأة قولان: أحدهما ان يكون زنى وهو الأثبت والثاني ان يكون لواطاً.

وشبهة العقد هي العقد على المرأة ممن تحرم عليه بالنسب او الرضاع، او على امرأة ذات زوج مع فقد العلم بالحال وان لم يعلم التحريم، او على امرأة في عدة.

الوسيلة

لزوج لها وسواء كانت عدّة وفاة او عدّة طلاق بائن او رجعيّ، او عقد على امرأة عقداً محرماً او تكون كلاهما محرّمين، او على امرأة تلوط بابنها او أخيها أو أبيها فأوقب، فإن عقد على إحدى هؤلاء غير عالم بالحال ووطئها اندراً عنه الحدّ وان كانت محرمة عليه، فان عرف الحال كان زانياً.

وشبهة النكاح هي ان يجد الرجل امرأة على فراشه وظنّها زوجته او أمته فوطئها، فإن علم أحدهما او كلاهما كان العالم زانياً، وإنّما يثبت بأحد شيئين بالبيّنة او بإقرار الفاعل على نفسه، والبيّنة أربعة رجال من العدول وقيل: ثلاثة وامرأتان او رجلان واربع نسوة، ويلزم بشهادة رجلين واربع نسوة الحدّ دون الرّجم.

وإنّما تُقبل البيّنة مع ثبوت العدالة بستّة شروط: قيامها في مجلس واحد باعتبار المشاهدة مثل الميل في المكحلة واتفاق معاً في الشّهادات في الرّؤية والمكان والوقت والتقيد بالوطء في الفرج الحرام، فإن اختلفت الشّهادات في الرّؤية والمكان والوقت والتقيد لم يثبت الزّنى وتوجه الحدّ على الشهود، وان شهدوا على اجتماعهما في ملاءة مع الملامسة والتصاق البشرة وجب التعزير دون الحدّ، ويدراً الحدّ عنهما او عن المرأة بأحد خمسة أشياء: فان زاد بعض الشهود وقال: اكرهها الرّجل، واندرأ الحدّ بذلك عن المرأة دون الرجل، وبإدعاء الزوجية اذا لم يكن لها زوج ظاهر، وبإدعائها انها بكر وقد شهدت لها اربع نسوة من المعدلات ولم يلزم الشهود حدّ الفرية، وبتوبتهم قبل قيام البيّنة وبرجوع الشهود عن الشهادة او بعضهم قبل اقامة الحدّ. فان كان زوجها احد شهود البيّنة ولم يقذفها جاز، فان قذفها لم يجز ولزم الحدّ الثلاثة واسقط الحدّ عن الزوج باللعان ان شاء.

واما ثبوته بإقرار العاقل فيصح بأربعة شروط: بإقرار الفاعل أربع مرّات في مجالس متفرقات وكونه عاقلاً كاملاً مختاراً، فان رجع قبل ان يتم أربعاً سقط ويستحب للحاكم التعريض اليه بالرجوع، وان رجع بعد الاربع لم يسقط ان كان موجه الجلد ويسقط ان كان موجبة القتل، ويجوز للإمام اقامة الحدّ اذا شاهد من غير اقامة بيّنة واقرار من الفاعل وان كان متعلقاً بحقوق الناس لم يجز له ذلك إلّا

كتاب الجنايات

بعد مطالبة صاحب الحق باستيفاء حقه .

واما الزنى فضربان : احدهما يستوى فيه الإحصان وفقده والاخر لا يستويان فيه .

فما يستويان يكون موجبه القتل وهو خمسة مواضع : الزنى بزوجة الاب وبجاريته التي وطئها، أو قهر المرأة على مراجبتها ويسقط عنها الحد، وزنى الذمي بالمسلمة، ووطئ كل ذات محرم مع العلم بانها ذات محرم بعقد كان او بابتياح على اختلاف احوال الوطاء .

وما لا يستويان فيه اربعة اضرب : احدهما موجبه الجلد ثم الرجم وهو زنى الشيخ والشيخة بعد الإحصان، وثانيهما موجبه الرجم دون الجلد وهو زنى كل محصن سواهما، وثالثهما موجبه الجلد ثم النفي بعد جز الناصية وهو من زنى بعد ان عقد على امرأة عقداً شرعياً دائماً ولم يدخل بها، ورابعها موجبه الجلد وحده وهو زنى غير محصن ولا تملك .

وليس على النساء جز الناصية ولا النفي - وهو التغريب سنة عن البلد الذي هو فيه - واذا تكرر الزنى ولم يُجلد بعد كل مرة لم يلزم غير حد واحد فان جلد بعد كل مرة قُتل في الرابعة، وحد المملوك على النصف من حد الحر ويُقتل في الثامنة وقيل : في التاسعة، محصناً وغير محصن، والمدبر والمكاتب المشروط عليه حكمه .

والمكاتب المطلق يُحد حد الحر بقدر ما تحرر منه وحده العبد بقدر ما رُق، فان زنى في مكان شريف عَزُر مع الحد وان زنى في وقت شريف غُلظ عليه العقوبة .

ومن افتض بكرة حرة باصبعه لزمه مهر المثل وعُزِر من ثلاثين سوطاً الى تسعة وتسعين، وان افتض امة غيره بالإصبع لزمه عشر قيمتها والتعزير، وحكم وطء المرأة في الدبر مثل وطئها في القبل .

وأما الحد في الزنى فعلى خمسة اضرب : قتل، ورجم وجلد، ثم رجم، وجلد، وتعزير . فمن وجب عليه القتل امر بالاغتسال والتكفين وقُتل بالسيف وان رأى الامام الرجم جاز، واذا قُتل صُلِّي عليه ودُفن .

الوسيلة

وان وجب عليه الرجم باعترافه وكان في زمان معتدل في غير حرم الله تعالى وحرم رسوله يُحْفَرُ له حفيرة ورُجِمَ، ويعتبر في الرجم اربعة اشياء: الرجم بصغار الاحجار والرمى من خلفه وان لا يضرب على رأسه ولا على وجهه، فان فرّ بعدما مسته الحجارة لم يُردّ.

وان وجب عليه الحد بالبيّنة حُفِرَ هل حفيرة ودُفِنَ فيها الى حقويه ان كان رجلاً والى صدرها ان كانت امرأة ورُجِمَ في حال الحرّ والبرد، فان فرّ ردّ على كل حال.

ويعتبر وقت اقامة الحد اربعة اشياء: إحضار طائفة من خيار الناس، وان لا يرميه من كان لله تعالى في جنبه حد مثله، وان يرميه الامام أولاً ان ثبت بالاعتراف والشهود ان ثبت بالنّيّة، ولا يجوز اقامة الحد على المرأة حتى تضع ما في بطنها.

ومن يجب عليهم الحد سبعة نفر: رجل صحيح قوي وضعيف نضو الخلقة ومريض ثقل مرضه وخفيف المرض وامرأة حامل وحائض ومستحاضة وغير مستحاضة، فان وجب عليه القتل او الرّجْم اقيم عليه على كل حال الا في ارض العدو او في الحرمين اذا التجأ الى احدهما بعد ما فعل، فان فعل في الحرم أُقيم عليه الحد فيه، وان وجب عليه الحد لم يُقم عليه في حرّ شديد ولا برد شديد بل أُقيم عليه في الزمان المعتدل.

فلان كان صحيحاً قوياً أُقيم عليه الحد كما وُجد على هيئة عارياً كان او كاسياً، وان كان نضو الخلقة ضعيفاً معصوباً جُلِدَ بعذق فيه مائة شمرّخ مرة واحدة او بضعت فيه مائة من الخشب او النّبات، وان كان ثقیل المرض فكذلك، وان كان خفيف المرض أخر حتى يبرأ، والحامل اذا وضعت مولوداً وكان ضعيفاً أخرت حتى قويت وان كانت قوية جُلِدَت غير مكشوفة، وان كانت مستحاضة أخر الحد الى ان تطهر، وغير المستحاضة لا تؤخر.

والضرب يجب ان يكون اشدّ الضرب للقوي ويُفَرَّق على جميع جسده دون رأسه ووجه وفرجه، قائماً للرجل وجالساً للمرأة مربوطاً عليها ثيابها لئلا تهتك وفي.

كتاب الجنايات

بيتها إن كانت مخدرة .

وإذا وجب الجلد والرجم بُدئ بالجلد وإن وجب القطع معهما بُدئ بالجلد ثم القطع ثم الرجم ، ولا يوالى بين الحدود إذا اجتمعت ، وإذا أقيم حد ترك حتى يبرأ ثم أقيم الآخر ، ولا يسقط الحد باختلاط العقل بعد الوجوب ، ويلزم التأديب بتقبيل الأجنبى ، ولا يضمن الجلاد إن هلك المجلود إلا بالتفريط .
وحدة المملوك وتعزيره على التصف من حد الحر وتعزيره .

فصل في بيان أحكام اللواط :

اللواط الفجور بالذكران ، ولم يخل : إما تلوط بغيره على الإكراه أو مختاراً ، فالأول يُغلظ فيه العقوبة والثانى لم يخل : إما أوقب أو لم يوقب .
فإن أوقب وكان عاقلاً لزمه الحد كاملاً سواء تلوط بعقل أو مجنون أو صبى أو مملوك له أو لغيره ، فإن تلوط مجنون فكذلك ، وإن تلوط صبى أذب ، وإن تلوط عبد بسيده أو بغيره حُد أيضاً ويُحد البالغ تاماً إذا كان عاقلاً والمفعول به إذا لم يكن مجنوناً ولا صبياً فإن الصبى والمجنون يؤذبان إذا كانا مفعولاً بهما ، ويُحد المجنون ويؤذب الصبى فاعلين ، والعبد إذا تلوط به مولاه وادعى الإكراه دُرئ عنه الحد .
وإن لم يوقب لم يخل من ثلاثة أوجه : إما كانا معاً محصنين أو غير محصنين أو كان أحدهما محصناً والآخر غير محصن ، فإذا كانا محصنين رُجما وإن لم يكونا محصنين جُلد كل واحد منهما مائة جلدة وإن كان أحدهما محصناً والآخر غير محصن رُجم المحصن وجُلد غير المحصن .

وإن تلوط كافر بمسلم أقيم عليه حد الإسلام ، وإن تلوط كافر بكافر أو مسلم بكافر أقيم على المسلم حد الإسلام والحاكم بالخيار فى الكافر إن شاء أقام عليه حد الإسلام وإن شاء دفعه إلى أهل نحلته ليحكموا فيه بحكمهم .
وإن نام رجلان أو رجل و غلام وهما مجردان فى إزار واحد من غير فعل غرّر الرجل وأذب الغلام ، فإن عادا ثلاثاً وغرّرا بعد كل مرة قتلا فى الرابعة .

الوسيلة

والحرّ والعبد والمحصن وغير المحصن والعاقل والمجنون إذا كان فاعلاً وأوقبوا سواء في استحقاق الحدّ، واللّوط يثبت بمثل ما يثبت به الزّنى من البينة والإقرار على الوجوه المذكورة على سواء، وحدّ المفعول به إذا كان عاقلاً مثل حدّ الفاعل، ومن قبل غلاماً عزّر فإن كان الغلام محرماً له غُلظ التعزير.

فصل في بيان احكام السّحق :

إنما يثبت السحق بالبينة أو الإقرار على حد ثبوت الزنى واللواط بهما، والحد فيه مثل الحد في الزنى، ويعتبر فيه الإحصان وفقده على حد اعتبارهما في الزنى، وحكم اختلاف المتساحقتين من العقل والجنون والبلوغ والطفولة والحرية والاموّة على حد اختلاف من تلوط بغيره في لزوم الحد أو التأديب.

فصل في بيان حد القيادة :

القيادة الجمع بين الفاجرين للفجور والحد فيها ثلاثة ارباع حد الزنى، فان كان الجامع بينهما رجلاً زيد له حلق الرأس والاشهار به في البلد، فان عاد ثانية اعيد الحد عليه ونُفى من بلده الى بلد آخر وليس على النساء حلق ولا نفى ولا إشهار، ويثبت بشاهدين أو بإقراره، وفي الرّمي بها التعزير دون الحد في الفرية.

فصل في بيان الحد على وطء الميت والبهيمة والاستمناء باليد :

الموطوء ميتاً امرأة وغلام، وامرأة أجنبية وغير اجنبية.

فان وطئ الرجل ميتة أجنبية لزمه حد الزنى مغلظاً لانتهاكه حرمة الاموات وغير الاجنبية اذا كانت زوجته أو امته فيه التعزير، وحد العبد على النصف من حد الحر والحرّة والأمة والمسلمة والذمية سواء.

وان وطئ غلاماً ميتاً كان بمنزلة اللواط، ويثبت بشاهدين وبإقرار الفاعل مرتين وان وطئ بهيمة له ولم يؤكل لحمها أخرجت من البلد الى آخر وبيعت فيها.

كتاب الجنائيات

وتُصدق بثمنها وإن كانت لغيره فكذلك إلا أن ثمنها للمالكها، وإن كانت مأكولة اللحم فقد ذكرنا حكمها في كتاب المباحات، ولا تُقبل شهادة النساء في ذلك ولزم فاعله التعزير إن كان عاقلاً والتأديب إن كان صبيّاً أو مجنوناً.

ومن استمنى بيده عُزّر بما دون التعزير في الفجور أو ضربت يده بالدرّة حتى تحمّر، وإذا عُزّر في ذلك ثلاث مرات قُتل في الرابعة.

فصل في بيان الحد على شرب الخمر وسائر المسكرات وشرب الفقّاع وغير ذلك من الاشربة المحظورة:

كلّما يسكر كثيره قليله وكثيره حرام، والمسكر خمر وغير خمر، فالخمر المتخذة من عصير العنب نيّة كانت أو مطبوخة وغير الخمر جميع أنواع النّبيذ، وكل طعام فيه خمر فهو حرام ويلزم بأكله الحد على حد شرب الخمر.

وشارب الخمر ضربان: مسلم وكافر، فالمسلم ضربان: إمّا يشربها مستحلّاً لها أو غير مستحلّ.

فإن شربها مستحلّاً لها فقد ارتد ووجب قتله إلا أن يتوب وعلى الامام أن يستتبه، فإن شربها غير مستحلّ كان عليه الحد ثمانون جلدة والحر والعبد والرجل والمرأة فيها سواء، فإن تكرر منه شربها تكرر فيه الحد إذا حدّ لكل مرة وإن لم يُحدّ لم يلزم غير حدّ واحد، وإن ادّعى شاربها فقد العلم بتحريمه وكان ممن يسع منه ذلك يُؤدّى عليه.

فإن شهد أحد عليه بانه عرفه تحريمها أقيم عليه الحد ويثبت ذلك بشهادة عدلين أو باقرار مرتين، وإن شهد أحد بشرب الخمر وآخر بانه قاءها وامكن أن يكون القىء عرق منها أو شهدا بانه قاء أو بأنهما رأياه سكران أو أخذ سكران قبلت شهادتهما، ولزم على شاربيها في الثالثة القتل إذا حدّ مرتين وقيل: في الرابعة.

فإذا تاب من شربها كان حكمها حكم التوبة من الزنى في سقوط الحد وغيره والتعزير فيه بما دون الثمانين الصّبي والمجنون يلزمها التأديب، وإذا حدّ حدّ

الوسيلة

عاريًا مستور العورة إن كان رجلاً وفُرقت الجلدات على ظهره وكنتفه ، فإن كان المحدود امرأة لم يخل : إما كانت حاملاً أو حائلاً ، فإن كانت حاملاً تُركت حتى تضع حملها وتظهر من التفاس وإن كانت حائلاً غير مريضة حُذت غير منكشفة ويلزم إقامة الحدة على البدار .

فإن شربها كافر وظهر بشره للمسلمين حُذ وإن لم يظهر لم يُحَد .
وغير الخمر من المسكرات فإن شربه مستحلاً لم يرتد على استحلاله وحُد لشربه بعد استتابة الحاكم إياه فإن لم يتب كان في حكم المرتد ، وإن شربه غير مستحلّ لزمه الحدة .

والتصرّف في المسكرات بالمشارة وعلاجها واتخاذها واتخاذ الأدوية المعجونة بها لم يخل : إما تصرّف فيه مستحلاً أو غير مستحلّ ، فالأول يستتاب فإن تاب وإلا قُتل والثاني يُنهي عنه فإن انتهى وإلا أُدب ، فإن عاد وأدب ثلاث مرّات قُتل في الرابعة .

والفقاع في حكم الخمر في التحريم والتجاسة ووجوب الحدة أو التعزير أو التأديب على شربه .

ومن يستحل شيئاً من المحرمات وهو مولود على فطرة الإسلام فقد ارتد ولزم قتله ، فإن شرب أو أكل غير مستحلّ غُزر ، فإن عاد غُلّظ عليه العقوبة ، فإن تكرر منه قُتل عبرة لغيره .

فصل في بيان السرقة وأحكامها وبيان إقامة الحدة عليها :

السارق من أخذ مال الغير من حرز مثله مستخفياً ، وإنما يجب فيها القطع بتسعة شروط : كونه كامل العقل ، غير مشتبّه عليه بوجه ، وأن يخرج المال من حرز مثله ، وأن يكون مقدار ربع دينار فصاعداً أو في قدر قيمته ، وأن يخرج دفعة واحدة ، وأن يأخذ مستخفياً ، وأن لا يكون له ، ولا في حكمه ، ولا يكون ضيفاً في دار من له المال إلا إذا كان البيت الذي فيه المال محروزا .

كتاب الجنایات

والسارق أربعة أضرب : حرّ بالغ عاقل وعبد كذلك وصبيّ ومجنون .

فالحرّ البالغ العاقل إذا سرق من حرّ مثله ما قيمته أو عينه ربع دينار وأخرج دفعة واحدة مستخفياً — إلا إذا كان طعاماً في عام المجاعة — ولم يشتبه عليه ولم تكن السرقة عين ماله ولا في حكمه ولم يسرق من مال من هو في بيته ضيفاً بإذنه من بيت محرز وشهد عليه عدلان أو أقر على نفسه بذلك طائعتا مرتين وجب عليه القطع .

والعبد لا تتوجه إليه السرقة إلا بالبيّنة دون إقراره ، فإذا ثبت عليه وجب عليه القطع .

والصبيّ أو المجنون إذا سرق يلزمه التأديب ، فأما الصبيّ فله خمسة أوجه : فإذا سرق أول مرة عُفي عنه فإن عاد ثانياً أُدب فإن عاد ثالثة حُكّت أصابعه حتى تدمى فإن عاد رابعاً قُطعت أنامله فإن عاد خامساً قُطع ، وإقرار المجنون لا يثبت به شيء .

وإن نبش قبراً وأخذ كفن الميت وكان قيمته نصاباً لزم القطع ، وإن دفن فيه مالاً وسُرق لم يلزم القطع لأنّ القبر حرز الكفن دون المال فإن كُفّن الميت بما لا يجوز التكفين به أو بما زاد على الستة وسُرق الزائد لم يلزم به القطع .
والحرز كلّ موضع لا يجوز لغير مالكة أو المتصرف له الدخول بغير إذنه وكان مغلقاً أو مقفلاً .

وإن سرق مرة ما قيمته أقلّ من ربع دينار حال السرقة لم يلزم القطع وإن توالى منه ، وإن نقب موضعاً وأخذ المتاع ولقّه ووضع داخل الحرز على ثقبه الثقب ومدة غيره يده إليه لم يلزمهما القطع ، وإن سرق عام المجاعة من الحرز ما قيمته نصاب أو أكثر من الطعام دون غيره لم يلزمه القطع ، وإن غصبه أحد مالاً ووضع في حرزه فدخل المغصوب منه حرزه مستخفياً وأخرج عين ماله لم يلزمه شيء ، وإن سرق الرجل مال ولده وولد ولده لم يلزمه شيء لأنّ مال ولده في حكم ماله ، وإن أخذ مالاً غير مستحقّ كان سالباً أو غاصباً ولم يكن سارقاً .

الوسيلة

وإن طرَّ جيب القميص الدّاخل وذهب بالمال كان سارقاً، وإن طرَّ جيب القميص الخارج أو اخذ المال أو من الكمّ الخارج ولم يكن صاحب القميص اضبطعه لم يكن سارقاً وإن اضبطعه كان سارقاً.

وإن اخذ الثمرة من رأس الشجرة لم يكن سارقاً، وإن قطعت ووضعت على الارض وأحرزت بحرز مثله وسرقها كان سارقاً.

وإن توالى منه السرقة وشهدت البيّنة عليه بالجميع دفعة لم يجب عليه غير قطع اليد، فإن شهدت عليه بسرقة واحدة وسكتت حتى قطعت يده ثم شهدت عليه بأخرى فُقطعت ثانياً، فإن تاب قبل قيام البيّنة عليه أو بعده فحكمه في القطع على ما ذكرنا في باب الزنى في الحد، فاما المال فليزمه رده على كل حال قطع أو لم يُقطع.

والسرقة حق لله تعالى من وجه وحق الناس من وجه، وثبت من جهة القطع بشاهدين أو إقراره مرتين ومن جهة الرد بشاهد ويمين أو إقراره مرة.

وإن سرق اثنان نصاباً قطعاً، فإن كان كل واحد منهما تفرد بشيء آخر لم يُقطع إذا لم يسرق مقدار نصاب.

والقطع على ستة أوجه:

أحدها: أن يكون السارق يده صحيحة وتُقطع من اصول اصابه من اليد اليمنى.

وثانيها: أن تكون يده شلاء، ويقول اهل العلم بالطب: إنها تندمل بعد القطع، وحكمها حكم اليد الصحيحة.

وثالثها: أن تكون يمينه شلاء، فإن قطعت بقيت افواه المجسة مفتحة وينتقل القطع الى الرّجل اليسرى.

ورابعها: أن تكون يمينه مقطوعة، فإن قطعت قصاصاً قطعت يساره وإن قطعت في السرقة قطع رجله اليسرى.

وخامسها: أن يكون صحيح اليمين اذا سرق فذهبت بعد ذلك بأفة ويسقط

عنه

كتاب الجنائيات

القطع .

وسادسها: ان يعد السارق ويسرق بعد ان قُطع يمينه ويلزم قطع رجله اليسرى من الثاني في ظهر القدم ويُترك العقب، وان عاد السارق ثالثاً خلد في السجن فان سرق في السجن قُتل، وسُنّة القطع ان تعلق يده المقطوعة ساعة في عنقه للاعتبار، وان سرى القطع الى النفس لم يلزم شيء.

فصل في بيان الحد في الفرية وما يوجب التعزير:

من قذف غيره لم يخل: اما قذف زوجته - وقد ذكرنا ذلك في اللعان - او قذف غيرها، والذي قذف غير زوجته خمسة أضرب: مسلم بالغ وعبد وصبي ومجنون وكافر، فالحر المسلم البالغ العاقل لم يخل من خمسة أوجه: اما قذف مثله او قذف عبداً او صبيّاً او مجنوناً او كافراً، فان قذف مثله لم يخل من ثمانية أضرب: اما قذفه بما هو المقدوف به، او غيره او قذف جماعة بلفظة واحدة، او قذف واحداً بلفظ واحد، او قذفه باكثر من واحد، او تكرر منه بلفظ القذف على التوالي، او تكرر منه اللفظ على التراخي، او قذفه منسوباً الى الغير.

فان قذفه بلفظة القذف عارفاً بها وبموضوعها وفائدتها وكان المقدوف بها من خاطبه ويكون محصناً لزمه الحد وكان للمقدوف به المطالبة به والعفو عنه، وان لم يطالب به ولم يعف عنه لم يُقم عليه الحد ويبقى في ذمته، والمحصن من اجتمع فيه خمس خصال: البلوغ والعقل والحرية والاسلام والعفة، وان كان غير محصن عُزر ولم يحد.

وان قذف بما المقدوف به غيره لم يخل: اما كان الغير حياً او ميتاً، فان كان حياً كان اليه المطالبة والعفو وان كان ميتاً وكان المخاطب به وليه وحده والمقدوف قد كان محصناً حال حياته كان اليه المطالبة به والعفو وان لم يكن محصناً كان له المطالبة بالتعزير والعفو عنه، وان كان معه غيره كان لكل واحد المطالبة والعفو فان ستوفى واحد سقط عن الاخر وان عفا واحد لم يسقط حق الاخر.

الوسيلة

من الاستيفاء، فان كان المقذوف احد الزوجين لم يكن للآخر في الطلب والعفو حظ.

وان قذف جماعة بلفظة واحدة وطالبوه دفعة واحدة بعد اقامة البيّنة لزمه حد واحد للجميع، وأن طالبه واحد بعد واحد لزمه لكل واحد حد.

وان قذفه باكثر من قذف واحد لزمه حد لكل قذف، وان قذف واحداً مرة بعد اخرى متوالياً او متراخياً لم يلزمه غير حد اذا لم يجد للسابق، وان قذفه منسوباً الى غيره لزم عليه حد للمقذوف وحد للمنسوب اليه ان كان كلاهما محصناً وان لم يكونا محصنين لزم لكل واحد تعزير.

وان قذف عبداً او صبيّاً او مجنوناً من أهل الاسلام عُزر، وان قذف كافراً وكان ذمياً عُزر وان كان حربياً لم يلزمه شيء، وان قذف مكاتباً مطلقاً حد من قذف حراً بالحساب وعُزر بحساب الرّق.

واما العبد فان قذف محصناً حد وان قذف غير محصن او صبيّاً أو مجنوناً او ذمياً عُزر وان قذف صبي او مجنون عُزر، واذا تقاذف الصبيان والمجانين والعبيد عُزروا، وان قذف كافر مسلماً قُتل وان قذف مثله كان للحاكم الخيار بين إقامة حد الاسلام عليه وبين رده الى اهل نحلته ليحكموا عليه.

واذا تقاذف شخصان عُزرا واذا قذف بالصرّيح راضياً او غضبان لزمه الحد وكذلك حكم الكناية المفيدة لذلك اذا كان عارفاً بها وبفائدتها، وان عُرّض بالقذف لزمه التعزير ولا يختلف الحكم باختلاف اللغات.

ومن رمى غيره بكلام موحش لم يخل من اربعة اوجه: اما يلزمه القتل او الحد او التعزير او لا يلزمه شيء.

فالاول من يسب النبي صلى الله عليه وآله أو واحداً من الائمة عليهم السلام، والكافر اذا سب مسلماً:

والثاني في كل مسلم بالغ عاقل يقذف محصناً.

والثالث سبعة نفر: من قذف الصبيان والمماليك والمجانين واهل الذمة وغير

كتاب الجنايات

المحصن والصبى إذا قذف واحدًا من المسلمين أو من هوفى حكمهم والمجنون .

والرابع من قذف متظاهرًا بالفسق أو كافرًا .

ومن قال كلمة مؤذية غير مفيدة للقذف لمسلم أو نبزه بقلب وكرهه أو اغتابه وكان محصنًا عُزِّرَ وإن كان غير محصن لم يلزمه شيء ، وإن رماه مواجهًا بكلمة تحتمل السب وغيره عَزَّرَ ، وإن رماه بشيء من بلاء الله وأظهر عليه ما هو مستور من بلاء الله عُزِّرَ — وشرح ذلك كثير لا يحتمله كتابنا — والحد في القذف ثمانون وبالتوبة لا يسقط ، والتعزير ما بين العشرة إلى العشرين ويُجلد من فوق ثيابه وهو أهون من الجلد في الزنى وشرب الخمر .

فصل في بيان أحكام المختلس والتبّاش والمحتال والمفسد والخنّاق والمبتج :

المختلس من يسلب الشيء ظاهرًا ، فإن أظهر السلاح فهو محارب وإن لم يُظهر استحقّ العقوبة الرّادعة دون القتل والقطع .

والتبّاش من يشقّ القبور ، فإن نبش قبرًا ولم يأخذ شيئًا عُزِّرَ أخرج الكفن إلى ظاهر القبر أو لم يخرج ، فإن أخرج من القبر ما قيمته نصاب قُطع ، فإن فعل ثلاث مرّات وفات فإذا ظفّره بعد الثلاث كان الإمام فيه بالخيار بين العقوبة والقطع وإن عُزِّرَ ثلاث مرّات قُتل في الرّابعة .

والمحتال من يذهب بأموال الناس مكرًا وخداعًا وتزويرًا أو شاهدًا بالزور وبالرسالة الكاذبة ، يلزمه التأديب والعقوبة الرّادعة والتعزير وأن يُشهر بالعقوبة ، والمدلس في السلع والأموال في حكمه .

والمفسد المحارب والظّار وقد ذكرنا حكمهما ، ومن سرق الحرّ فباعه وجب عليه القطع .

والخنّاق من يأخذ بحبل أو بالمخنق أو غيره أو يضع مخدّة على فم غيره لم يخل من أربعة أوجه : إمّا يموت المخنوق في الحال أو بعده أو لا يموت أو يذهب بالمال . فإن مات المخنوق في الحال أقيد منه ، وإن ذهب بالمال من حرز مخنقًا قُطع ثم

الوسيلة

قُتِلَ، وإن أشهر السلاح فهو محارب وإن لم يُشهر السلاح ولم يمِت في الحال ثم مات بعد مدة يموت فيه غالباً أقيد منه، وإن لم يمِت فيها غالباً لزمه دية عمداً، الخطأ وإن أرسله قبل أن يموت ثم مات قبل أن يبرأ وجب القصاص وإن برىء ثم مات عُزِرَ.

والمبْتَج ومن يسقى غيره شيئاً مما يذهب بالعقل فهو ضامن لجناية يده من نقصان العقل والحواس والجسم ويلزمه التعزير، وإن أخذ شيئاً من الحرز مقدار نصاب مستخفياً قطع بعد ما استرد منه.

فصل في بيان احكام المرتد والساحر وغيرهما:

المرتد عن الاسلام ضربان: مولود على فطرة الاسلام وغير مولود عليها. فالأول لا يُقبل منه الاسلام ويُقتل إذا ظفّر به وتبين منه زوجته بنفس الارتداد وتلزمها العدة ان دخلت ويصير ماله ميراثاً لورثته المسلمة.

والثاني يُقبل منه التوبة ويجب استتابته، فإن تاب قُبِلَ منه وتبين منه زوجته التي لم يدخل بها في الحال والتي دخل بها كان نكاحه موقوفاً، فإن تاب قبل انقضاء العدة فهو احق بها وإن لم يتب منه بانقضاء العدة وأما ماله فمراعى حتى يتوب أو يُقتل أو يلحق بدار الحرب، فإن تاب فهو له وإن قُتل أو لحق بدار الحرب فهو لورثته - ويتعلق بماله نفقة من يجب عليه نفقته قبل ان يصير لورثته - وإن قتله إنسان قبل اللحق بدار الحرب عُزِرَ وأما ولده فهو في حكم المسلمين، فإن بلغ ولم يقر بالاسلام فهو عليه ان كان مولوداً على الفطرة فإن امتنع قتل وإن حملت امرأته مسلمة في حال كفره فكذلك وإن كانت كافرة كان ولده كافراً.

فأما المرأة إذا ارتدت فلم يلزمها القتل بل حبست حتى تموت وضربت في وقت كل صلاة، فإن لحقت بدار الحرب وظفر بها سبيت واسترقت.

وأما الساحر فإن كان مسلماً وقامت عليه به بينة قُتِلَ وإن كان كافراً عوقب عليه، ومن تنبأ حلّ دمه، ومن شك بعد الاقرار في صدق النبي صلى الله عليه وآله

كتاب الجنایات

أوقال : ما أدري أهو صادق أم كاذب ، حلّ دمه .

ومن أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً من غير عذر عَزَرَ ، فإن أفطر ثلاثة أيام سُئل هل عليه صومه ؟ فإن أنعم غُلِظَ عليه العقوبة ، فإن ارتدع وإلا قُتل وإن أنكر وجوب الصّوم ولم يتب قُتل .

وإن جامع زوجته في نهار شهر رمضان فإن طأعته لزم مع الكفارة كلّ واحد منهما خمسة وعشرون سوطاً ، فإن أكرهها وجب عليه جلد خمسين .

فصل في بيان من يفعل فعلاً يهلك بسببه إنسان أو حيوان أو يُتلف بسببه شيء :

من حفر بئراً ووقع فيها إنسان أو حيوان لم يخل من ستة أوجه : إمّا حفر في ملكه ، أو في ملك غيره ، أو في موات غير ملك للتملك بالإحياء ، أو للانتفاع به ، أو في طريق ضيق ، أو واسع .

فالأول إذا دخل ملكه بغير إذنه ووقع فيها لم يضمن ، وإن دخل بإذنه وأعلمه مكانها إن كانت مغطاه وحدّره أو كانت غير مغطاة وهو يبصرها فكذلك إلا إذا كان الدّاخل أعمى ، وإن لم يعلمه مكانها ولم يبصرها ووقع فيه ضمن .
وإن حفر في ملك غيره وكان مواتاً بإذنه لم يضمنها ، وإن حفر بغير إذنه وأبرأه المالك فكذلك ، وإن لم يبرئه ضمن .
وإن حفر في غير ملك للتملك ولم يتركها لم يضمن ، فإن تركها ولم يبصرها المارة ضمن .

وإن حفرها للانتفاع كالبدوى إذا نزل بموضع وحفر به بئراً لم يضمن .

وإن حفر في طريق ضيق ضمن .

وإن حفر في طريق واسع بغير إذن الإمام ولم يبصرها المارة ضمن على كلّ حال ، وإن اضطرّه إليها أحد ضمن المضطرّ دون الحافر .

وإن وضع حجراً أو نصب سكيناً في الطريق ضمن ما تلف به .

وإن بنى بناء مستويّاً فمال إلى ملك غيره فسقط دفعة لم يضمن ، وإن بناه

الوسيلة

مستويًا ومال ملك غيره وسقط قبل القدرة على نقضه لم يضمن ، وإن سقط بعد القدرة أو بنى بناء مائلاً إلى ملك غيره أو إلى الطريق أو أشرع جناحاً إلى طريق المسلمين فوقع على إنسان أو حيوان أو غير ذلك ضمن .

وإن نصب ميزاباً جاز للمسلمين المنع ، فإن نصب ووقع على شيء أو بل طيناً في الطريق أو رشه أو طرح فيه تراباً أو قشر البطيخ أو بالت دابته فيه أو أحدث فيه حدثاً فتلف به حيوان أو إنسان أو غيره ضمن .

فصل في بيان أحكام الجناية على الحيوان وجناية الحيوان على الغير :

الحيوان صائل وغير صائل .

فالصائل الكلب العقور والبعير المغتلم والفرس العضوض والبغل الزامح وأشباهها ، فإن جنى أحد هذه وقد علم صاحبه بذلك لم يخل : إما جنى في ملك صاحبه أو في غير ملكه .

فإن جنى في ملك صاحبه لم يخل : إما دخل المجنى عليه ملكه بإذنه أو بغير إذنه ، فإن دخل بإذنه وجنى الصائل عليه ضمن صاحبه فإن جنى المجنى عليه جناية على الصائل وكان دافعاً لم يضمن وإن كان مبتدئاً ضمن ، وإن دخله بغير إذنه لم يضمن صاحبه وضمن الداخل أَرش جنايته عليه دافعاً ومبتدئاً .

وإن جنى في غير ملك صاحبه لم يضمن المالك ، فإن قتله المجنى عليه أو جرحه دافعاً أو مبتدئاً فحكمه مثل حكم من دخل عليه بإذن صاحبه ، وإن لم يعلم صاحبه بذلك لم يضمن ، والستور المعروف بآكل الطيور في حكم الكلب العقور في ضمان صاحبه .

وغير الصائل إذا جنى لم يخل : إما كان يد صاحبه عليه أو لم يكن .

فإن كانت يد صاحبه عليه لم يخل : إما ساقه أو قاده أو ركبه ، فإن ساقه غير راكب ضمن ما جنى ، وإن قاده وكان واحداً ضمن ما أصابه بيده وفيه دون رجله إلا أن يضربه فإن ضربه ضمن جناية رجله أيضاً ، وإن كان أكثر من واحد وقد نُفِر

كتاب الجنائيات

فكذلك ، وإن ركبته ولم ينقر به أحد ووقفه صاحبه ضمن ما أصاب بيده ورجله ، وإن ساقه وضربه فكذلك ، وإن ضربه غير الزاكب ضمن الضارب ، وإن نقر به أحد مخافة أن يطأه أو يغشاه لم يضمن الزاجر ولا الزاكب ، وإن نقر به لغير خوف ضمن من نقر به ، وإن كان الزاكب والقائد أو السائق أكثر من واحد ولزم الضمان كان عليهم بالتسوية .

وإن انفلت من يده بعد الاحتياط في حفظه وجنى لم يضمن صاحبه وإن لم يحتط في حفظه ضمن ، وإن جنى على حيوان آخر وقد دخل عليه مأمته لزم الضمان وإن دخل المجنى عليه المأمن لم يلزم ، وإن أفسد زرعاً ويد صاحبه عليه ضمن وإن لم يكن يد صاحبه عليه وكان بالليل ضمن وإن كان بالتهار لم يضمن .
وإن جنى على حيوان لم يخل : إتما تقع عليه الذكاة أولاً تقع .

فإن وقعت وجنى عليه غير دافع ولم يمكن الانتفاع به لزمته قيمته يوم الإلتلاف ، وإن أمكن الانتفاع به كان بالخيار بين أن يأخذ أرش ما بين قيمته صحيحاً ومعيباً وبين أن يدفع إليه المجنى ويأخذ قيمته صحيحاً هذا إذا ذبحه ، فأما إن كسريده أو رجله فليس له إلا الأرش فإن فقاً عينه ضمن ربع قيمته .

وإن لم تقع عليه الذكاة وصح تملكه ضمن قيمته يوم الإلتلاف وذلك مثل جوارح الطير والسباع والكلب السلوقي وكلب الزرع والماشية ، ودية الكلب السلوقي أربعون درهماً ودية كلب الماشية والحائط عشرون ودية كلب الزرع قفيز من طعام ، وإن كسر عضوًا من أعضائه لزمه الأرش ، وإن لم يصح تملكه في الشريعة لم يلزم بالجنائية عليه شيء .

شرح الإسلام

في مسائل الحلال والمحرم

لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا
يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الشهير بالمشهور بالحق والحق الحق

٦٠٢ - ٦٧٦ هـ

كتاب الحدود والتعزيرات

كل ما له عقوبة مقدرة يُسمى حدًا ، وما ليس كذلك يُسمى تعزيرًا .
 وأسباب الأول ستة : الزنى وما يتبعه والقذف وشرب الخمر والسرقه وقطع الطريق .
 والثانى أربعة : البغى والرّة وإتيان البهيمه وارتكاب ما سوى ذلك من المحارم .
 فلنفرد لكل قسم بابًا عدا ما يتداخل أو ما سبق .

الباب الأول : فى حدّ الزنى :

والنظر فى : الموجب والحدّ واللواحق .

أما الموجب :

فهو إيلاج الإنسان ذكره فى فرج امرأة محرّمة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ،
 ويتحقّق ذلك بغيوبة الحشفة قبلًا أو دُبّرًا ، ويشترط فى تعلّق الحدّ : العلم بالتحريم
 والاختيار والبلوغ . وفى تعلّق الرّجم — مضافًا إلى ذلك — الإحصان .
 ولو تزوّج محرّمة كالأمّ والمرضعة والمحصنة وزوجة الولد وزوجة الأب فوطأ مع
 الجهل بالتحريم فلا حدّ ولا ينهض العقد بانفراده شبهة فى سقوط الحدّ ، ولو
 استأجرها للوطء لم يسقط بمجرّده ولو توهم الجِلّ به سقط ، وكذا يسقط فى كلّ
 موضع يُتوهم الجِلّ كمن وجد على فراشه امرأة فظنّها زوجته فوطأها ، ولو تشبّهت له

شرائع الإسلام

فوطأها فعليها الحد دونه ففي رواية: يقام عليها الحد جهراً وعليه سراً، وهي متروكة. وكذا يسقط لو أباحتها نفسها فتوهم الحل.

ويسقط الحد مع الاكراه، وهو يتحقق في طرف المرأة قطعاً وفي تحققه في طرف الرجل تردد والأشبه امكانه لما يعرض من ميل الطبع المزجور بالشرع، ويثبت للمكرهة على الواطىء مثل مهر نساها على الأظهر.

ولا يثبت الإحصان الذي يجب معه الرجم حتى يكون الواطىء بالغاً حراً ويوطأ في فرج مملوك بالعقد الدائم أو الرق متمكن منه يغدو عليه ويروح، وفي رواية مهجورة: دون مسافة التقصير.

وفي اعتبار كمال العقل خلاف فلو وطأ المجنون عاقلة وجب عليه الحد رجماً أو جلداً، هذا اختيار الشيخين رحمهما الله وفيه تردد.

ويسقط الحد بادعاء الزوجية ولا يكلف المدعى بيّنة ولا يميناً، وكذا بدعوى ما يصلح شبهة بالنظر الى المدعى.

والإحصان في المرأة كالإحصان في الرجل لكن يُراعى فيها كمال العقل إجماعاً، ولا رجم ولا حد على المجنونة في حال الزنى وإن كانت محصنة وإن زنى بها العاقل.

ولا تخرج المطلقة رجعية عن الإحصان، ولو تزوجت عالمةً كان عليها الحد تاماً وكذا الزوج إن علم التحريم والعدة ولو جهل فلا حد، ولو كان أحدهما عالماً حُدَّ حداً تاماً دون الجاهل ولو ادعى أحدهما الجهالة، وقيل: إذا كان ممكناً في حقه. وتخرج بالطلاق البائن عن الإحصان.

ولو راجع المطلق المخالغ لم يتوجه عليه الرجم إلا بعد السوط، وكذا المملوك لو أعتق والمكاتب إذا تحرر.

ويجب الحد على الأعمى، فإن ادعى الشبهة قيل: لا يقبل، والأشبهه القبول مع الاحتمال.

ويثبت الزنى بالإقرار أو البيّنة.

الحدود والتعزيرات

أما الإقرار : فيُشترط فيه بلوغ المُقرّ وكماله والاختيار والحُرّة وتكرار الإقرار أربعاً في أربعة مجالس ، ولو أقرّ دون الأربع لم يجب الحدة ووجب التعزير ، ولو أقرّ أربعاً في مجلس واحد قال في الخلاف والمبسوط : لم يثبت ، وفيه تردد . ويستوى في ذلك الرّجل والمرأة ، وتقوم الإشارة المفيدة للإقرار في الأخرس مقام التّطيق .

ولو قال : زنيبت بفلانة ، لم يثبت الزّنى في طرفه حتى يكرّره أربعاً . وهل يثبت القذف للمرأة ؟ فيه تردد .

ولو أقرّ بحدّ ولم يبيّنه لم يُكلّف البيان وضرب حتى ينهى عن نفسه ، وقيل : لا يتجاوز به المئة ولا ينقص عن ثمانين ، وربّما كان صواباً في طرف الكثرة ولكن ليس بصواب في طرف التقصان لجواز أن يريد بالحدّ التعزير .

وفي التّقبيل والمضاجعة في إزار واحد والمعانقة روايتان : إحداها مئة جلدة والأخرى دون الحدّ ، وهي أشهر .

ولو أقرّ بما يوجب الرّجم ثم أنكر سقط الرّجم ، ولو أقرّ بحدّ غير الرّجم لم يسقط بالإنكار ، ولو أقرّ بحدّ ثم تاب كان الإمام مخيّراً في إقامته رجماً كان أو جلداً ، ولو حملت ولا بعل لم تُحدّ إلا أن تقرّ بالزّنى أربعاً .

وأما البيّنة : فلا يكفي أقلّ من أربعة رجال أو ثلاثة وامرأتين ، ولا تُقبّل شهادة النّساء منفردات ولا شهادة رجل وستّ نساء ، وتُقبّل شهادة رجلين وأربع نساء ويثبت به الجلد لا الرّجم .

ولو شهد ما دون الأربع لم يجب وحّد كلّ منهم للفرية ، ولا بدّ في شهادتهم من ذكر المشاهدة للولوج كالميل في المكحلة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ، ويكفي أن يقولوا : لا نعلم بينهما سبب التحليل .

ولو لم يشهدوا بالمعينة لم يُحدّ المشهود عليه وحّد الشهود ، ولا بدّ من تواردهم على الفعل الواحد والزّمان الواحد والمكان الواحد .

فلو شهد بعضّ بالمعينة وبعضّ لا بها أو شهد بعضّ بالزّنى في زاوية من بيت وبعضّ في زاوية أخرى أو شهد بعضّ في يوم الجمعة وبعضّ في يوم السبت فلا حدّ ،

شرائع الإسلام

ويُحَدُّ الشُّهُودَ لِلْقَذْفِ.

ولو شهد بعضٌ أنه أكرهها وبعضٌ بالمطauعة ففي ثبوت الحد على الزنى وجهان: أحدهما يثبت للاتفاق على الزنى الموجب للحد على كلا التقديرين، والآخر لا يثبت لأن الزنى بقيد الاكراه غيره بقيد المطauعة فكأنه شهادة على فعلين.

ولو أقام الشهادة بعضٌ في وقت حُدوا للقذف ولم يُرتقب إتمام البيّنة لأنه لا تأخير في حدّ.

ولا يُقدح تقادم الزنى في الشهادة، وفي بعض الاخبار: ان زاد عن ستة اشهر لم تُسمع، وهو مطرح.

وتُقبل شهادة الاربع على الاثنين فما زاد، ومن الاحتياط تفريق الشهود في الاقامة بعد الاجتماع وليس بلازم، ولا تسقط الشهادة بتصديق المشهود عليه ولا بتكذيبه.

ومن تاب قبل قيام البيّنة سقط عنه الحد، ولو تاب بعد قيامها لم يسقط حداً كان أو رجماً.

النظر الثاني: في الحد:

وفيه مقامان:

الأول في أقسامه:

وهي: قتل أو رجم أو جلد وجز وتغريب.

أما القتل: فيجب على من زنى بذات محرم كالأم والبنت وشبههما، والذمي اذا زنى بمسلمة وكذا من زنى بامرأة مكرهاً لها - ولا يعتبر في هذه المواضع الإحصان بل يُقتل على كل حال شيخاً كان أو شاباً ويتساوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر - وكذا قيل: في الزانى بامرأة أبيه أو ابنه.

وهل يُقتصر على قتله بالسيف؟ قيل: نعم، وقيل: بل يُجلد ثم يُقتل ان لم يكن محصناً ويُجلد ثم يرجم ان كان محصناً، عملاً بمقتضى الدليلين والاول أظهر.

الحدود والتعزيرات

وأما الرّجم : فيجب على المحصن إذا زنى ببالغة عاقلة ، فإن كان شيخاً أو شيخخة جُلد ثم رُجم وإن كان شاباً ففيه روايتان : إحداهما يُرجم لا غير والأخرى يُجمّع له بين الحدين ، وهو أشبه .

ولو زنى البالغ المحصن بغير البالغة أو بالمجنونة فعليه الجلد لا الرجم وكذا المرأة لو زنى بها طفل ، ولو زنى بها المجنون فعليها الحد كاملاً وفي ثبوته في طرف المجنون تردد والمروى أنه يثبت .

وأما الجلد والتغريب : فيجبان على الذّكر الحر غير المحصن يُجلّد مئة ويُجرّ رأسه ويُغرّب عن مصره عامّاً مملكتاً كان أو غير مملك ، وقيل : يختصّ التغريب بمن أملك ولم يدخل ، وهو مبنّى على أنّ البكر ما هو؟ والأشبه أنه عبارة عن غير المحصن إن لم يكن مملكتاً .

أما المرأة فعليها الجلد مئة ولا تغريب عليها ولا جزّ .

والمملوك يُجلّد خمسين محصناً كان أو غير محصن ذكراً كان أو أنثى ، ولا جزّ على أحدهما ولا تغريب .

ولو تكرر من الحرّ الزنى فأقيم عليه الحد مرتين قُتل في الثالثة ، وقيل : في الرابعة ، وهو أولى .

أما المملوك فإذا أقيم عليه سبعة قُتل في الثامنة ، وقيل : في التاسعة ، وهو أولى . وفي الزنى المتكرر حد واحد وإن كثر ، وفي رواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام : إن زنى بامرأة مراراً فعليه حد وإن زنى بنسوة فعليه في كلّ امرأة حد ، وهي مطرحة .

ولو زنى الذمّي بدميّة دفعه الإمام إلى أهل نحلته ليقيموا عليه الحد على معتقدهم ، وإن شاء أقام الحد بموجب شرع الإسلام .

ولا يقام الحد على الحامل حتّى تضع وتخرج من نفاسها وترضع الولد إن لم يتفق له مرضع ، ولو وجد له كافل جاز إقامة الحد .

ويُرجم المريض والمستحاضة ، ولا يُجلّد أحدهما إذا لم يجب قتله ولا رجه

شرائع الإسلام

— توقياً من السراية ويُتوقع بهما البرء — وإن اقتضت المصلحة التعجيل ضرب بالضغث المشتمل على العدد ولا يُشترط وصول كلّ شمرّاح إلى جسده ، ولا تُؤخّر الحائض لأنّه ليس بمرض ، ولا يسقط الحدّ باعتراض الجنون ولا الارتداد .
ولا يقام الحدّ في شدة الحرّ ولا في شدة البرد ويُتوخى به في الشتاء وسط النهار وفي الصيف طرفاه ، ولا في أرض العدو مخافة الالتحاق ، ولا في الحرم على من التجأ إليه بل يُضيق عليه في المطعم والمشرّب ليخرج .
ويقام على من أحدث موجب الحدّ فيه .

الثاني : في كيفية إيقاعه :

إذا اجتمع الجلد والرّجم جُلد أولاً وكذا إذا اجتمعت حدود بُدئ بما لا يفوت معه الآخر ، وهل يُتوقع برء جلده ؟ قيل : نعم تأكيداً في الزجر ، وقيل : لا لأنّ القصد الإلتلاف .

ويُدفن المرحوم إلى حقويه والمرأة إلى صدرها ، فإن فرّ أعيد إن ثبت زناه بالبيّنة ولو ثبت بالإقرار لم يُعد ، وقيل : إن فرّ قبل إصابة الحجارة أعيد . ويبدأ الشهود برجه وجوباً ولو كان مقرراً بدأ الإمام ، وينبغي أن يُعلم الناس ليتوقّروا على حضوره .

ويُستحبّ أن يحضر إقامة الحدّ طائفة ، وقيل : يجب ، متمسكاً بالآية . وأقلّها واحد ، وقيل : عشرة ، وخرج متأخراً : ثلاثة ، والأول حسن .
وينبغي أن تكون الحجارة صغاراً لئلا يسرع التلف ، وقيل : لا يرجع من الله تعالى قبله حدّ ، وهو على الكراهية .

ويدفن إذا فرّغ من رجه ولا يجوز إهماله .

ويجلد الزّاني مجزداً ، وقيل : على الحال التي يوجد عليها ، قائماً أشدّ الضرب ورُوى : متوسطاً— ويُفرّق على جسده ، ويُتقى وجهه ورأسه وفرجه ، والمرأة تُضرب جالسة وتربط عليها ثيابها .

الحدود والتعزيرات

النظر الثالث : في اللواحق :

وهي مسائل عشرة :

الأولى : إذا شهد أربعة على امرأة بالزنى قبلاً فادّعت أنها بكر فشهد لها أربع نساء بذلك فلا حدّ، وهل يُحدّ الشهود للفرية ؟ قال في التّهاية : نعم ، وقال في المبسوط : لا حدّ لاحتمال الشبهة في المشاهدة ، والأول أشبه .

الثانية : لا يُشترط حضور الشهود عند إقامة الحدّ بل يقام وإن ماتوا أو غابوا — لا فراراً — لثبوت السبب الموجب .

الثالثة : قال الشيخ رحمه الله : لا يجب على الشهود حضور موضع الرّجم ، ولعلّ الأشبه الوجوب لوجوب بدأتهم بالرّجم .

الرابعة : إذا كان الزوج أحد الأربعة فيه روايتان ، ووجه الجمع سقوط الحدّ إن اختلّ بعض شروط الشهادة مثل أن يسبق الزوج بالقذف فيحدّ الزوج أو يدرا باللعان ويحدّ الباقيون ، وثبوت الحدّ إن لم يسبق بالقذف ولم يختلّ بعض الشرائط .
الخامسة : يجب على الحاكم إقامة حدود الله تعالى بعلمه كحدّ الزنى ، أمّا حقوق الناس فتقف إقامتها على المطالبة حدّاً كان أو تعزيراً .

السادسة : إذا شهد بعض ورُدّت شهادة الباقيين قال في المبسوط والخلاف : إن رُدّت بأمر ظاهر حدّ الجميع وإن رُدّت بأمر خفى فعلى المردود الحدّ دون الباقيين ، وفيه إشكال من حيث تحقّق القذف العارى عن بيّنة . ولورجع واحد بعد شهادة الأربع حدّ الرّاجع دون غيره .

السابعة : إذا وجد مع زوجته رجلاً يزنى فله قتلها ولا إثم عليه ، وفي الظاهر عليه القود إلّا أن يأتى على دعواه بيّنة أو يصدّقه الولي .

الثامنة : من افتضّ بكراً بإصبعه لزمه مهر نسائها ، ولو كانت أمةً كان عليه عشر قيمتها وقيل : يلزمه الأرش ، والأول مروى .

التاسعة : من تزوّج أمةً على حرّة مسلمة فوطأها قبل الإذن كان عليه ثمن حدّ الزانى .

شرائع الإسلام

العاشرة: من زنى في شهر رمضان نهراً كان او ليلاً عوقب زيادة على الحد لانتهاكه الحرمه، وكذا لو كان في مكان شريف او زمان شريف.

الباب الثاني: في اللواط والسحق والقيادة:

اما اللواط: فهو وطء الذكران بإيقاب وغيره، وكلاهما لا يثبتان الا بالإقرار اربع مرات او شهادة اربعة رجال بالمعانية، ويُشترط في المقر: البلوغ وكمال العقل والحرية والاختيار، فاعلاً كان او معفولاً.

ولو أقر دون اربع لم يُحد وعُزر، ولو شهد بذلك دون الاربعة لم يثبت وكان عليهم الحد للفرية، ويحكم الحاكم فيه بعمله اماماً كان او غيره على الأصح. وموجب الايقاب القتل على الفاعل والمفعول اذا كان كل منهما بالغاً عاقلاً، ويستوى في ذلك الحر والعبد والمسلم والكافر والمحصن وغيره.

ولو لاط البالغ بالصبي موجباً قتل البالغ وأدب الصبي وكذا لو لاط بمجنون ولو لاط بعبد حُدد قتلاً او جلداً، ولو ادعى العبد الاكراه سقط عنه دون المولى. ولو لاط مجنون بعاقل حُدد العاقل، وفي ثبوته على المجنون قولان اشبههما السقوط.

ولو لاط الذمّي بمسلم قُتل وان لم يوقب، ولو لاط بمثله كان الامام مخيراً بين اقامة الحد عليه وبين دفعه الى اهله ليُقيموا عليه الحد.

وكيفية اقامة هذا الحد القتل ان كان اللواط ايقاباً، وفي رواية: ان كان محصناً رُجم وان كان غير محصن جُلد، والأول اشهر ثم الامام مخير في قتله بين ضربه بالسيف وتحريقه او رجه او القائه من شاهق او القاء جدار عليه، ويجوز ان يجمع بين احد هذه وبين تحريقه.

وان لم يكن ايقاباً كالتفخيذ او بين الإليتين فحده مئة جلدة، وقال ف النهاية: يُرجم ان كان محصناً ويُجلد ان لم يكن، والاول اشبه. ويستوي فيه الحر والعبد والمسلم والكافر والمحصن وغيره، ولو تكرر منه الفعل وتخلله الحد مرتين قُتل

الحدود والتعزيرات

في الثالثة ، وقيل : في الرابعة ، وهو أشبه .

والمجتمعان تحت إزار واحد مجردين وليس بينهما رَجِم يُعْزَرَان من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين سوطاً ، ولو تكرّر ذلك منهما وتخلّله التعزير حُذَا في الثالثة ، وكذا يُعْزَر من قبل غلاماً ليس له بمحرم بشهوة .

وإذا تاب اللّاخط قبل قيام البيّنة سقط عنه الحدّ ، ولو تاب بعده لم يسقط ، ولو كان مقرّاً كان الإمام مخيّراً في العفو أو الاستيفاء .

والحدّ في السّحق : مئة جلدة ، حرّة كانت أو أمة مسلمة أو كافرة محصنة كانت أو غير محصنة للمفاعلة والمفعولة ، وقال في النهاية : تُرْجَم مع الإحصان وتُحَدّ مع عدمه ، والأوّل أولى .

وإذا تكرّرت المساحقة مع إقامة الحدّ ثلاثاً قُتِلت في الرابعة ، ويسقط الحدّ في التوبة قبل البيّنة ولا يسقط بعدها ومع الإقرار والتوبة يكون الإمام مخيّراً .

والأجنبيتان إذا وُجِدتا في إزار مجردتين عُزِّرَت كلّ واحدة دون الحدّ وإن تكرّر الفعل منهما والتعزير مرتين أقيم عليهما الحدّ في الثالثة ، فإن عادتا قال في النهاية : قُتِلتا ، والأوّلی الاقتصار على التعزير احتياطاً في التهجّم على الدّم .

مسألتان :

الأوّل : لا كفالة في حدّ ولا تأخير فيه مع الإمكان ، والأمن من توجّه ضرر ، ولا شفاعة في إسقاطه .

الثّانية : لو وطأ زوجته فساحقت بكرّاً فحملت قال في النهاية : على المرأة الرّجَم وعلى الصّبيّة جلد مئة بعد الوضع ويلحق الولد بالرجل ويلزم المرأة المهر .

أمّا الرّجَم فعلى ما مضى من التردّد وأشبهه الاقتصار على الجلد ، وأمّا جلد الصّبيّة فموجبه ثابت وهى المساحقة ، وأمّا لحوق الولد فلاّته ماء غير زانٍ وقد انخلق منه الولد فيلحق به ، وأمّا المهر فلاّتها سبب في إذهاب العذرة وديتها مهر نسائها وليست كالزّانية في سقوط دية العذرة لأنّ الزّانية أذنت في الافتضاخ وليست هذه

شرائع الإسلام

كذا ، وأنكر بعض المتأخرين ذلك فظن أن المساحقة كالزانية في سقوط دية العذرة وسقوط التَّسَبُّب .

وأما القيادة : فهي الجمع بين الرجال والنساء للزنى أو بين الرجال والرجال للواط ، ويثبت بالإقرار مرتين مع بلوغ المقر وكماله وحرّيته واختياره أو شهادة شاهدين ، ومع ثبوته يجب على القواد خمسة وسبعون جلدة ، وقيل : يُحْلَقُ رأسه ويُشَهَّر . ويستوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر ، وهل يُنْفَى بأول مرة ؟ قال في النهاية : نعم ، وقال المفيد : يُنْفَى في الثانية ، والأول مروى .
وأما المرأة فتُجَلَّد ، وليس عليها جز ولا شهرة ولا نفى .

الباب الثالث : في حدّ القذف :

والتظن في أمور أربعة :

لأول : في الموجب :

وهو الرمي بالزنى واللواط كقوله : زنت ، أو لُطِيت ، أو لُطِيت بك ، أو أنت زان ، أو لائط ، أو منكوح في دبره ، وما يؤدى هذا المعنى صريحاً مع معرفة القائل بموضوع اللفظ بأى لغة اتفق .

ولو قال لولده الذى أقره : لست بولدى ، وجب عليه الحد . وكذا لو قال لغيره : لست لأبيك ، ولو قال : زنت بك أمك ، أو يا ابن الزانية ، فهو قذف للأثم . وكذا لو قال : زنى بك أبوك ، أو يا ابن الزانى ، فهو قذف لأبيه . ولو قال : يا ابن الزانيين ، فهو قذف لهما ويثبت به الحد ولو كان المواجه كافراً لأنّ المقدوف ممن يجب له الحد .

ولو قال : وُلدت من الزنى ، ففى وجوب الحد لأثمه تردد لاحتمال انفراد الأب بالزنى ولا يثبت الحد مع الاحتمال . أمّا لو قال : ولدتك أمك من الزنى ، فهو قذف للأثم وهذا الاحتمال أضعف ولعلّ الأشبه عندى التوقف لتطرق الاحتمال وإن ضعف .

الحدود والتعزيرات

ولو قال : يازوج الزانية ، فالحد للزوجة . وكذا لو قال : ياأبا الزانية ، أو ياأخا الزانية ، فالحد لمن نُسب إليها الزنى دون المواجهة .

ولو قال : زنيت بفلانة ، أو لُطت به ، فالقذف للمواجه ثابت وفي ثبوته للمنسوب إليه تردد .

قال في النهاية وفي المبسوط : يثبت حدان لأنه فعل واحد متى كذب في أحدهما كذب في الآخر ، ونحن لا نسلّم أنه فعل واحد لأن موجب الحد في الفاعل غير الموجب في المفعول وحينئذ يمكن أن يكون أحدهما مختاراً دون صاحبه .

ولو قال لابن الملاينة : يا ابن الزانية ، فعليه الحد . ولو قال لابن المحدودة قبل التوبة لم يجب له الحد وبعد التوبة يثبت الحد .

ولو قال لامرأته : زنيتُ بك ، فلها حد على التردد المذكور ولا يثبت في طرفه حد الزنى حتى يقرّ أربعاً .

ولو قال : ياديوث ، أو ياكشخان ، أو ياقرنان ، أو غير ذلك من الألفاظ ، فإن أفادت القذف في عُرف القائل لزمه الحد وإن لم يعرف فائدتها أو كانت مفيدة لغيره فلا حد ويُعزّر إن أفادت فائدة يكرهها المواجه .

وكلّ تعريض بما يكرهه المواجه ولم يوضع للقذف لغة ولا عرفاً يثبت به التعزير لا الحد كقوله : أنت ولد حرام ، أو حملت بك أمك في حيضها ، أو يقول لزوجه : لم أجذك عذراء ، أو يقول : يافاسق ياشارب الخمر — وهو متظاهر بالستر — أو ياخنزير ، أو ياحقير ، أو ياوضيع . ولو كان المقول له مستحقاً للاستخفاف فلا حد ولا تعزير ، وكذا كل ما يوجب أذى كقوله : ياأجذم ، أو ياأبرص .

الثاني : في القاذف :

ويُعتبر فيه البلوغ وكمال العقل ، فلو قذف الصبي لم يُحدّ وعُزّر وإن قذف مسلماً بالغاً حرّاً ، وكذا المجنون . وهل يُشترط في وجوب الحد الكامل الحرية ؟ قيل : نعم ، وقيل : لا يشترط ، فعلى الأول يثبت نصف الحد وعلى الثاني يثبت

شرائع الإسلام

الحدة كاملاً وهو ثمانون .

ولو ادعى المقدوف الحرّية وأنكر القاذف فإن ثبت أحدهما عمل عليه ، وإن جهل ففيه تردد أظهره أن القول قول القاذف لتطرق الاحتمال .

الثالث : المقدوف :

ويُشترط فيه الإحصان وهو هنا عبارة عن البلوغ وكمال العقل والحرّية والإسلام والعفة ، فمن استكملها وجب بقذفه الحدة ، ومن فقدتها أو بعضها فلا حدّ وفيه التعزير كمن قذف صبيّاً أو مملوكاً أو كافراً أو متظاهراً بالزنى سواء كان القاذف مسلماً أو كافراً حراً أو عبداً .

ولو قال لمسلم : يا ابن الزانية ، أو أمك زانية ، وكانت أمه كافرة أو أمّة قال في النهاية : عليه الحدة تامّة لحمة ولدها ، والأشبه التعزير .

ولو قذف الأب ولده لم يُحدّ وغُزِرَ وكذا لو قذف زوجته الميتة ولا وارث إلا ولده ، نعم لو كان لها ولد من غيره كان الحدّ تاماً .
ويُحدّ الولد لو قذف أباه ، والأمّ لو قذفت ولدها ، وكذا الأقارب .

الرابع : في الأحكام :

وفيه مسائل :

الأولى : إذا قذف جماعةً واحدًا بعد واحد فلكلّ واحد حدّ ، ولو قذفهم بلفظ واحد وجاؤوا به مجتمعين فلكلّ حدّ واحد ، ولو افترقوا في المطالبة فلكلّ واحد حدّ ، وهل الحكم في التعزير كذلك ؟ قال جماعة : نعم ، ولا معنى للاختلاف هنا . وكذا لو قال : يا ابن الزانيين ، فالحدّ لهما ويُحدّ حدّاً واحدًا مع الاجتماع على المطالبة وحديثين مع التعاقب .

الثانية : حدّ القذف موروث يرثه من يرث المال من الذكور والإناث عدا الزوج والزوجة .

شرائع الإسلام

الثالثة : لو قال : ابنك زان أو لائط ، أو بنتك زانية ، فالحدة لهما لا للمواجه .
فإن سبقا بالاستيفاء أو العفو فلا بحث وإن سبق الأب قال في النهاية : له المطالبة والعفو، وفيه إشكال لأن المستحق موجود وله ولاية المطالبة فلا يتسلط الأب كما في غيره من الحقوق .

الرابعة : إذا ورث الحدة جماعة لم يسقط بعضه بعفو البعض فللباقين المطالبة بالحدة تاماً ولو بقي واحد ، أما لو عفا الجماعة أو كان المستحق واحداً فعفا فقد سقط الحدة ، والمستحق الحدة أن يعفو قبل ثبوت حقه وبعده وليس للحاكم الاعتراض عليه ولا يقام إلا بعد مطالبة المستحق .

الخامسة : إذا تكرر الحدة بتكرّر القذف مرتين قُتل في الثالثة ، وقيل : في الرابعة ، وهو أولى . ولو قذف فحده فقال : الذي قلتُ كان صحيحاً ، وجب بالثاني التعزير لأنه ليس بصريح . والقذف المتكرر يوجب حدة واحدة لا أكثر .

السادسة : لا يسقط الحدة عن القاذف إلا بالبيّنة المصدّقة أو تصديق مستحق الحدة أو العفو ، ولو قذف زوجته سقط الحدة بذلك وباللعان .

السابعة : الحدة ثمانون جلدة حرّاً كان أو عبداً ويُجلد بثيابه ولا يُجرّد ، ويُقتصر على الضرب المتوسط ولا يبلغ به الضرب في الزنى ، ويُشهر القاذف لتجنب شهادته ، ويثبت القذف بشهادة عدلين أو الإقرار مرتين ، ويُشترط في المقر التكليف والحرية والاختيار .

الثامنة : إذا تقاذف اثنان سقط الحدة وغُزرا .

التاسعة : قيل : لا يُعزّر الكفار مع التنازع بالألقاب والتعير بالأمراض إلا أن يُخشى حدوث فتنة فيحسمها الإمام بما يراه .

ويلحق بذلك مسائل أخر :

الأولى : من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاز لسامعه قتله ما لم يخف الضرر على نفسه أو ماله أو غيره من أهل الإيمان ، وكذا من سب أحد الأئمة عليهم السلام .

شرائع الإسلام

الثانية : من ادعى التوبة وجب قتله ، وكذا من قال : لا أدرى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله صادق أو لا ، وكان على ظاهر الإسلام .

الثالثة : من عمل بالسحر يقتل إن كان مسلماً ويؤدَّب إن كان كافراً .

الرابعة : يُكره أن يزداد في تأديب الصبي على عشرة أسواط وكذا المملوك ، وقيل : إن ضرب عبده في غير حدٍّ حداً لزمه إعتاقه ، وهو على الاستحباب .

الخامسة : كل ما فيه التعزير من حقوق الله سبحانه يثبت بشاهدين أو الإقرار مرتين على قول ، ومن قذف أمتة أو عبده عُزِّر كالأجنبي .

السادسة : كل من فعل محرماً أو ترك واجباً فللإمام عليه السلام تعزيره بما لا يبلغ الحد وتقديره إلى الإمام ، ولا يبلغ به حد الحر في الحر ولا حد العبد في العبد .

الباب الرابع : في حد المسكر والفقاع :

ومباحثه ثلاثة :

الأول : في الموجب :

وهو تناول المسكر أو الفقاع اختياريًا مع العلم بالتحريم إذا كان المتناول كاملاً ، فهذه قيود أربعة .

شرطنا التناول ليعم الشرب والاصطباغ وأخذه ممزوجاً بالأغذية والأدوية ، ونعنى بالمسكر ما هو من شأنه أن يسكر فإن الحكم يتعلّق بتناول القطرة منه ، ويستوى في ذلك الخمر وجميع المسكرات التمرية والزبيبية والعسلية والمزرمعمول من الشعير أو الحنطة أو الذرة ، وكذا لو عمل من شيئين أو ما زاد .

ويتعلّق الحكم بالعصير إذا غلى واشتدَّ وإن لم يقذف بالزبد إلا أن يذهب بالغليان ثلثاه أو ينقلب خلاً ، وبما عداه إذا حصلت فيه الشدة المسكرة .

أما التمر إذا غلى ولم يبلغ حد الإسكار ففى تحريمه تردد ، والأشبه بقاؤه على التحليل حتى يبلغ .

وكذا البحث في الزبيب إذا نُقع بالماء فعلى من نفسه أو بالتار ، والأشبه أنه لا

الحدود والتعزيرات

يُحَرِّم ما لم يبلغ الشدة المسكرة .

والفقاع كالنبيذ المسكر في التحريم — وإن لم يكن مسكراً — وفي وجوب الامتناع من التداوى به والاصطباغ .

واشترطنا الاختيار تقصياً من المكره فإنه لا حدّ عليه ، ولا يتعلّق الحكم بالشارب بالمتناول ما لم يكن بالغاً عاقلاً ، وكما يسقط الحدّ عن المكره يسقط عمّن جهل التحريم أو جهل المشروب ، ويثبت بشهادة عدلين مسلمين — ولا تُقبل فيه شهادة النساء منفردات ولا منضمات — وبالإقرار دفعتين ولا يكفي المرة ، ويُشترط في المقرّ البلوغ وكمال العقل والحرّة والاختيار .

الثاني : في كيفية الحدّ :

وهو ثمانون جلدة رجلاً كان الشارب أو امرأة حراً كان أو عبداً ، وفي رواية : يُحدّ العبد أربعين ، وهي متروكة . أمّا الكافر فإنّ تظاهره حُدّ وإن استتر لم يُحدّ . ويُضرب الشارب عرياناً على ظهره وكتفيه ويُتقى وجهه وفرجه ولا يقام عليه الحدّ حتّى يفيق ، وإذا حُدّ مرتين قُتل في الثالثة ، وهو المرويّ ، وقال في الخلاف : يُقتل في الرابعة . ولو شرب مراراً كفى حدّ واحد .

الثالث : في أحكامه :

وفيه مسائل :

الأولى : لو شهد واحد بشربها وآخر بقيتها وجب الحدّ ، ويلزم على ذلك وجوب الحدّ لو شهدا بقيتها نظراً الى التعليل المرويّ وفيه تردّد لاحتمال الإكراه على بعد ، ولعلّ هذا الاحتمال يندفع بأنّه لو كان واقعاً لدفع به عن نفسه أمّا لو ادّعه فلا حدّ .

الثانية : من شرب الخمر مستجلاً أُسْتُيب ، فإن تاب أُقيم عليه الحدّ وإن امتنع قُتل ، وقيل : يكون حكمه حكم المرتد ، وهو قوئ . وأمّا سائر المسكرات فلا يُقتل

شرائع الإسلام

مستحلّها لتحقق الخلاف بين المسلمين فيها ، ويقام الحدّ مع شربها مستحلاًّ ومُحرّماً .

الثالثة : من باع الخمر مستحلاًّ يستتاب فإن تاب ولا يُقتل ، وإن لم يكن مستحلاًّ غُزِرَ ، وما سواه لا يُقتل وإن لم يتب بل يُؤدّب .

الرابعة : إذا تاب قبل قيام البيّنة سقط الحدّ وإن تاب بعدها لم يسقط ، ولو كان ثبوت الحدّ بإقراره كان الإمام عليه السّلام مخيراً بين حدّه وعفوه ومنهم من منع من التّخيير وحتم الاستيفاء هنا ، وهو أظهر .

تنمّة : تشمل على مسائل :

الأولى : من استحلّ شيئاً من المحرّمات المجمع عليها كالهيئة والدّم والزّبا ولحم الخنزير متّين وُلد على الفطرة يُقتل ، ولو ارتكب ذلك لا مستحلاًّ غُزِرَ .

الثانية : من قتله الحدّ أو التّعزير فلا دية له ، وقيل : تجب على بيت المال ،

والأول مرويّ .

الثالثة : لو أقام الحاكم الحدّ بالقتل فبان فسوق الشّاهدين كانت الدّية في بيت المال ولا يضمنها الحاكم ولا عاقلته ، ولو أنفذ إلى حامل لإقامة حدّ فأجهضت خوفاً قال الشّيخ : دية الجنين في بيت المال ، وهو قويّ لأنّه خطأ وخطأ الحكماء في بيت المال . وقيل : يكون على عاقلة الإمام ، وهي قضية عمر مع علىّ عليه السّلام .

ولو أمر الحاكم بضرب المحدود زيادة عن الحدّ فمات فعليه نصف الدّية في ماله إن لم يعلم الحدّ لأنّه شبيه العمدة ولو كان سهواً فالتّصف على بيت المال ، ولو أمر بالاقتصار على الحدّ فزاد الحدّ عمداً فالتّصف على الحدّاد في ماله ولو زاد سهواً فالدّية على عاقلته وفيه احتمال آخر .

الباب الخامس : في حدّ السرقة :

والكلام في السّارق والمسروق والحجّة والحدّ واللّواحق :

الأول : في السّارق :

الحدود والتعزيرات

وَيُشْتَرَطُ فِي وَجوبِ الْحَدِّ عَلَيْهِ شُرُوطٌ :

الأَوَّلُ : البلوغ : فلو سرق الطفل لم يُحَدَّ وَيُؤَدَّبْ ولو تكررت سرقة ، وفي النهاية : يُعْفَى عنه أَوَّلًا فَإِنْ عَادَ أُدْبَ فَإِنْ عَادَ حُكِّتْ أُنَامِلُهُ حَتَّى تَدْمَى فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ أُنَامِلُهُ فَإِنْ عَادَ قُطِعَ كَمَا يُقَطَّعُ الرَّجُلُ ، وبهذا روايات .

الثَّانِي : العقل : فلا يُقَطَّعُ المجنون وَيُؤَدَّبْ وَإِنْ تَكَرَّرَتْ مِنْهُ .

الثَّالِثُ : ارتفاع الشبهة : فلو توهم الملك فبان غير مالك لم يُقَطَّعْ ، وكذا لو كان المال مشتركًا فأخذ ما يظن أنه قدر نصيبه .

الرَّابِعُ : ارتفاع الشركة : فلو سرق من مال الغنيمة فيه روايتان : إحداهما لا يُقَطَّعُ والأخرى إن زاد ما سرقه عن نصيبه بقدر التصاب قُطِعَ ، والتفصيل حسن . ولو سرق من المال المشترك قدر نصيبه لم يُقَطَّعْ ولو زاد بقدر التصاب قُطِعَ .

الخامس : أن يهتك الحرز منفردًا كان أو مشاركًا ، فلو هتك غيره وأخرج هو لم يُقَطَّعْ .

السادس : أن يُخرج المتاع بنفسه أو مشاركًا ، ويتحقق الإخراج بالمباشرة وبالتسبيب مثل أن يشده بحبل ثم يجذبه من خارج أو يضعه على دابة أو على جناح طائر من شأنه العود إليه ، ولو أمر صبيًا غير مميز بإخراجه تعلق بالأمر القطع لأنَّ الصبي كالآلة .

السابع : أن لا يكون والدًا من ولده ، ويُقَطَّعُ الولد لو سرق من الوالد ، وكذا يُقَطَّعُ الأقارب ، وكذا الأم لو سرقَت من الولد .

الثامن : أن يأخذه سرًّا ، فلو هتك قهْرًا ظاهرًا وأخذ لم يُقَطَّعْ وكذا المستأمن لو خان ، ويُقَطَّعُ الذمِّي كالمسلم والمملوك مع قيام البيعة . وحكمُ الأنثى في ذلك كله حكمُ الذكر .

مسائل :

الأولى : لا يُقَطَّعُ الرَّاهِنُ إِذَا سَرَقَ الرَّهْنَ إِنْ اسْتَحَقَّ الْمُرْتَهِنُ الْإِمْسَاكَ ، ولا

شرائع الإسلام

المؤجر العين المستأجرة وإن كان ممنوعاً من الاستعادة — مع القول بملك المنفعة — لأنه لم يتحقق إخراج التصاب من مال المسروق منه حالة الإخراج .

الثانية : لا يُقَطَّع عبد الإنسان بسرقة ماله ولا عبد الغنيمة بالسرقه منها لأن فيه زيادة إضرار، نعم يُؤذَّب بما يحسم به الجرأة

الثالثة : يُقَطَّع الأجير إذا أحرز المال من دونه ، وفي رواية : لا يقطع ، وهي محمولة على حالة الاستئمان . وكذا الزوج إذا سرق من زوجته أو الزوجة من زوجها ، وفي الضيف قولان : أحدهما لا يُقَطَّع مطلقاً — وهو المروي — والآخر يُقَطَّع إذا أحرز من دونه وهو أشبه .

الرابعة : لو أخرج متاعاً فقال صاحب المنزل : سرقته ، وقال المخرج : وَهَبْتَنِيهِ ، أو أذنت في إخراجهِ ، سقط الحجة للشبهة وكان القول قول صاحب المنزل . مع يمينه في المال . وكذا لو قال : المال لي ، وأنكر صاحب المنزل فالقول قوله مع يمينه ويُعْرَمُ المخرج ولا يُقَطَّع لمكان الشبهة .

الثاني : في المسروق :

لا قطع فيما ينقص عن ربع دينار ويُقَطَّع فيما بلغه ذهباً خالصاً مضروباً عليه السكّة أو ما قيمته ربع دينار ثوباً كان أو طعاماً أو فاكهة أو غيره سواء كان أصله الإباحة أو لم يكن ، وضابطه ما يملكه المسلم ، وفي الظن وحجارة الرّخام رواية بسقوط الحجة ضعيفة .

ومن شرطه أن يكون محرراً بقفل أو غلق أو دفن ، وقيل : كلّ موضع ليس لغير مالكة الدخول إليه إلّا بإذنه فما ليس بمحرز فلا يُقَطَّع سارقه كالمأخوذ من الأرحبة والحمامات والمواضع المأذون في غشيانها كالمساجد ، وقيل : إذا كان المالك مراعيّاً له كان محرراً كما قطع النبي صلى الله عليه وآله سارق منزر صفوان في المسجد ، وفيه تردد .

وهل يُقَطَّع سارق ستارة الكعبة ؟ قال في المبسوط وفي الخلاف : نعم ، وفيه

الحدود والتعزيرات

إشكال لأنّ الناس في غشيانها شرع .

ولا يُقَطَّع من سرق من جيب إنسان أو كُتْمَه الظَّاهرين ويُقَطَّع لو كانا باطنين ،
ولا قطع في ثمرة على شجرها ويُقَطَّع لو سرق بعد إحرازها ، ولا على من سرق مأكولاً
في عام مجاعة .

ومن سرق صغيراً فإن كان مملوكاً قُطِّع ، ولو كان حرّاً فباعه لم يُقَطَّع حدّاً ،
وقيل : يُقَطَّع دفعاً لفساده .

ولو أعار بيتاً فنقبه المعير وسرق منه مالاً للمستعير قُطِّع وكذا لو آجر بيتاً وسرق
منه مالاً للمستأجر ، ويُقَطَّع من سرق مالاً موقوفاً مع مطالبة الموقوف عليه لأنّه مملوك
له .

ولا تصير الجمال مُحَرَّزة بمراعاة صاحبها ولا الغنم بإشراف الرّاعي عليها ، وفيه
قول آخر للشيخ .

ولو سرق باب الحرز أو من أبنيته قال في المبسوط : يُقَطَّع لأنّه محرز بالعادة ،
وكذا إذا كان الإنسان في داره وأبوابها مفتحة ولو نام زال الحرز ، وفيه تردد .

ويقطع سارق الكفن لأنّ القبر حرز له ، وهل يُشترط بلوغ قيمته نصاباً ؟ قيل :
نعم ، وقيل : يُشترط في المرّة الأولى دون الثانية والثالثة ، وقيل : لا يشترط ، والأول
أشبه . ولو نبش ولم يأخذ عُزْرَ ، ولو تكرر منه الفعل وفات السلطان كان له قتله
للردع .

الثالث : ما به يثبت :

ويثبت بشاهدين عدلين أو بالإقرار مرتين ولا يكفى المرّة ، ويُشترط في المقرّ
البلوغ وكمال العقل والحرّة والاختيار .

فلو أقرّ العبد لم يُقَطَّع لما يتضمّن من إتلاف مال الغير وكذا لو أقرّ مكرهاً ولا
يثبت به حدّ ولا غرم ، فلورّد السرقة بعينها بعد الإقرار بالضرب قال في التّهاية :
يُقَطَّع ، وقال بعض الأصحاب : لا يُقَطَّع ، لتطرق الاحتمال إلى الإقرار إذ من

شرائع الإسلام

الممكن أن يكون المال في يده من غير جهة السرقة ، وهذا حسن .
ولو أقر مرتين ورجع لم يسقط الحد وتحتمت الإقامة ولزمه الغرم ، ولو أقر مرة لم
يجب الحد ووجب الغرم .

الرابع : في الحد :

وهو قطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى ويترك له الراحة والإبهام ، ولو سرق
ثانية قُطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك له العقب يعتمد عليها ، فإن سرق
ثالثة حُبس دائماً ولو سرق بعد ذلك قُتل ، ولو تكررت السرقة فالحد الواحد كاف .
ولا يُقطع اليسار مع وجود اليمين بل يُقطع اليمين ولو كانت شلاء ، وكذا لو
كانت اليسار شلاء أو كانتا شلاءين قُطعت اليمين على التقديرين ، ولو لم يكن له
يسار قال في المبسوط : قُطعت يمينه ، وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي
عبد الله عليه السلام : لا يُقطع ، والأول أشبه .

أما لو كان له يمين حين القطع فذهبت لم يُقطع اليسار لتعلق القطع بالذاهبة .
ولو سرق ولا يمين له قال في النهاية : قُطعت يساره ، وفي المبسوط : يُنقل إلى
رجله . ولو لم يكن له يسار قُطعت رجله اليسرى ، ولو سرق ولا يد له ولا رجل
حُبس ، وفي الكل إشكال من حيث أنه تحط عن موضع القطع فيقف على إذن
الشرع وهو مفقود .

ويسقط الحد بالتوبة قبل ثبوته ويتحتم لوتاب بعد البيئة ، ولوتاب بعد الإقرار
قيل : يتحتم القطع ، وقيل : يتخير الإمام في الإقامة والعفو ، على رواية فيها
ضعف .

ولو قطع الحداد يساره مع العلم فعليه القصاص ولا يسقط قطع اليمين بالسرقة ،
ولو ظنّها اليمين فعلى الحداد الدية ، وهل يسقط قطع اليمين ؟ قال في المبسوط : لا
لتعلق القطع بما قبل ذهابها ، وفي رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام أنّ
عليّاً عليه السلام قال : لا يُقطع يمينه وقد قُطعت شماله .

الحدود والتعزيرات

وإذا قُطِع السَّارِقُ يُسْتَحَبَّ حَسْمُهُ بِالزَّيْتِ الْمَغْلَى نَظْرًا لَهُ وَلَيْسَ بِإِغْرَمٍ ، وَسَرَايَةِ الْحَدِّ لَيْسَتْ مَضمُونَةٌ وَإِنْ أُقِيمَ فِي حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لِأَنَّهُ اسْتِيفَاءٌ سَائِغٌ .

الخامس : في اللّواحق :

وهي مسائل :

الأولى : يجب على السَّارِقِ إعادة العين المسروقة ، وإن تَلَفَتْ أَغْرَمَ مِثْلَهَا أَوْ قِيمَتَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مِثْلٌ وَإِنْ نَقَصَتْ فَعَلَيْهِ أَرْشُ التَّقْصَانِ ، وَلَوْ مَاتَ صَاحِبُهَا دُفِعَتْ إِلَى وَرَثَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ فَإِلَى الْإِمَامِ .

الثَّانِيَّةُ : إِذَا سَرَقَ اثْنَانِ نَصَابًا ففِي وَجوبِ الْقَطْعِ قَوْلَانِ : قَالَ فِي النِّهَايَةِ : يَجِبُ الْقَطْعُ ، وَقَالَ فِي الْخِلَافِ : إِذَا نَقَبَ ثَلَاثَةٌ فَبَلِغْ نَصِيبَ كُلِّ وَاحِدٍ نَصَابًا قُطِّعُوا وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَلَا قَطْعَ ، فَالْتَوَقَّفْ أَحُوْطُ .

الثَّالِثَةُ : لَوْ سَرَقَ وَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ ثُمَّ سَرَقَ ثَانِيَةً قَطَعَ بِالْآخِرَةِ وَأُغْرِمَ الْمَالَيْنِ ، وَلَوْ قَامَتِ الْحِجَّةُ بِالسَّرْقَةِ ثُمَّ أَمْسَكَتْ حَتَّى قَطَعَ ثُمَّ شَهِدَتْ عَلَيْهِ بِالْآخِرَى قَالَ فِي النِّهَايَةِ : قُطِّعَتْ يَدُهُ بِالْأُولَى وَرَجُلُهُ بِالثَّانِيَةِ ، اسْتِنَادًا إِلَى الرَّوَايَةِ . وَتَوَقَّفْ بَعْضُ الْأَصْحَابِ فِيهِ ، وَهُوَ أَوْلَى .

الرَّابِعَةُ : قَطَعُ السَّارِقِ مَوْقُوفٌ عَلَى مِطَالِبَةِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ فَلَوْ لَمْ يَرِافِعْهُ لَمْ يَرْفَعْهُ الْإِمَامُ وَإِنْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ ، وَلَوْ وَهَبَهُ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ يَسْقُطُ الْحَدُّ وَكَذَا لَوْ عَفَا عَنِ الْقَطْعِ ، فَأَمَّا بَعْدَ الْمِرَافَعَةِ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِهِبَةً وَلَا عَفْوً .

فَرَعُ :

لَوْ سَرَقَ مَالًا فَمَلَكَهُ قَبْلَ الْمِرَافَعَةِ سَقَطَ الْحَدُّ ، وَلَوْ مَلَكَهُ بَعْدَ الْمِرَافَعَةِ لَمْ يَسْقُطْ .
الخَامِسَةُ : لَوْ أَخْرَجَ الْمَالُ وَأَعَادَهُ إِلَى الْحَرْزِ لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ لِحَصُولِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ الْقَامِ ، وَفِيهِ تَرَدُّدٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْقَطْعَ مَوْقُوفٌ عَلَى الْمِرَافَعَةِ فَإِذَا دَفَعَهُ إِلَى صَاحِبِهِ لَمْ يَبْقَ لَهُ الْمِطَالِبَةُ .
وَلَوْ هَتَكَ الْحَرْزُ جَمَاعَةً وَأَخْرَجَ الْمَالَ أَحَدَهُمْ فَالْقَطْعُ عَلَيْهِ خَاصَّةٌ لِانْفِرَادِهِ بِالسَّبَبِ

شرائع الإسلام

الموجب ، ولو قرّبه أحدهم وأخرجه الآخر فالقطع على المُخرج ، وكذا لو وضعها الدّاخل في وسط الثقب وأخرجها الخارج قال في المبسوط : لا قطع على أحدهما لأنّ كلّ واحد لم يخرج عن كمال الحرز .

السادسة : لو أخرج قدر النّصاب دفعة وجب القطع ، ولو أخرجه مراراً ففى وجوبه تردّد أصحّه وجوب الحّد لأنّه أخرج نصاباً واشتراط المرة في الإخراج غير معلوم .

السابعة : لو نقب وأخذ النّصاب وأحدث فيه حدثاً ينقص به قيمته عن النّصاب ثمّ أخرجه مثل إن خرّق الثوب أو ذبح الشاة فلا قطع ، ولو أخرج نصاباً فنقصت قيمته قبل المرافعة ثبت القطع .

الثامنة : لو ابتلع داخل الحرز ما قدره نصاب كاللؤلؤة فإن كان يتعدّر إخراجها فهو كالتالف فلا حدّ ولو اتفق خروجها بعد خروجه فهو ضامن ، وإن كان خروجها ممّا لا يتعدّر بالنظر إلى عادته قطع لأنّه يجري مجرى إيداعها في الوعاء .

الباب السادس : في حدّ المحارب :

المحارب كلّ من جرّد السلاح لإخافة الناس في برّ أو بحرٍ ليلاً كان أو نهاراً في مصر وغيره ، وهل يُشترط كونه من أهل الرّيبة ؟ فيه تردّد أصحّه أنّه لا يُشترط مع العلم بقصد الإخافة .

ويستوى في هذا الحكم الذّكر والأنثى إن اتفق ، وفي ثبوت هذا الحكم للمجرّد مع ضعفه عن الإخافة تردّد أشبهه الثبوت ويجتزىء بقصده ، ولا يثبت هذا الحكم للظّليع ولا للرّذء .

وتثبت هذه الجناية بالإقرار ولو مرة وبشهادة رجلين عدلين ولا تُقبل شهادة النساء فيه منفردات ولا مع الرجال ، ولو شهد بعض اللّصوص على بعض لم يُقبل وكذا شهد المأخوذون لبعضهم لبعض ، أمّا لو قالوا : اعرضوا لنا ، أو أخذوا هؤلاء ، قبل لأنّه لا ينشأ من ذلك تهمة تمنع الشّهادة .

الحدود والتعزيرات

وحدة المحارب القتل أو الصلب أو القطع مخالفاً أو التقي ، وقد تردد فيه الأصحاب فقال المفيد : بالتخير ، وقال الشيخ أبو جعفر رحمه الله : بالترتيب يقتل إن قتل . ولو عفا وليّ الدّم قتله الإمام .

ولو قتل وأخذ المال استعبد منه وقُطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم قُتل وُصِّلَ وإن أخذ المال ولم يقتل قُطع مخالفاً ونُفي ، ولو جرح ولم يأخذ المال اقتُص منه ونُفي ، ولو اقتصر على شهر السلاح والإخافة نُفي لا غير ، واستند في التفصيل إلى الأحاديث الدالة عليه وتلك الأحاديث لا تنفك عن ضعف في إسناد أو اضطراب في متن أو قصور في دلالة فالأولى العمل بالأول تمسكاً بظاهر الآية .

وههنا مسائل :

الأولى : إذا قتل المحارب غير طلباً للمال تحتم قتله فوراً إن كان المقتول كفوءاً ومع عفو الولي حُدّ سواء كان المقتول كفوءاً أو لم يكن ، ولو قتل لا طلباً للمال كان كقاتل العمدة وأمره إلى الولي . أما لو جرح طلباً للمال كان القصاص إلى الولي ، ولا يتحتم الاقتصاص في الجرح بتقدير أن يعفو الولي على الأظهر .
الثانية : إذا تاب قبل القدرة عليه سقط الحد ولم يسقط ما يتعلق به من حقوق الناس كالقتل والجرح والمال ، ولو تاب بعد الظفر به لم يسقط عنه حد ولا قصاص ولا غرم .

الثالثة : اللّص محارب فإذا دخل داراً متغلباً كان لصاحبها محاربه ، فإن أذى الدّفع إلى قتله كان دمه هدرًا ضائعاً لا يضمّنه الدافع ولو جنى اللّص عليه ضمن ويجوز الكف عنه ، أما لو أراد نفس المدخول عليه فالواجب الدّفع ولا يجوز الاستسلام والحال هذه ولو عجز عن المقاومة وأمكن الحرب وجب .

الرابعة : يُصلب المحارب حيّاً على القول بالتخير ، ومقتولاً على القول الآخر .
الخامسة : لا يُترك على خشبته أكثر من ثلاثة أيام ثم يُنزل ويُغسل ويُكفّن ويُصلّى عليه ويُدفن ، ومن لا يُصلب إلّا بعد القتل لا يفتقر إلى تغسيله لأنّه يقدمه

شرائع الإسلام

أمام القتل .

السادسة : يُنْفَى المحارب عن بلده ويُكْتَب إلى كلِّ بلد يأوى إليه بالمنع من مؤاكلته ومشاربته ومجالسته ومبايعته ، ولو قصد بلاد الشُّرك مُنَع منها ، ولو مكَّنوه من دخولها قوتلوا حتى يُخرجوه .

السابعة : لا يُعْتَبَر في قطع المحارب أخذ التصاب وفي الخلاف : يُعْتَبَر . ولا انتزاعه من حرز وعلى ما قلناه من التَّخْيِير لا فائدة في هذا البحث ولأنَّه يجوز قطعه وإن لم يأخذ مالا ، وكيفية قطعه أن تُقَطَّع يميناه ثم تُحَسَّم ثم تُقَطَّع رجله اليسرى وتُحَسَّم ولو لم تُحَسَّم في الموضعين جاز ، ولو فقد أحد العضوين اقتصرنا على قطع الموجود ولم يُنْتَقَل إلى غيره .

الثامنة : لا يقطع المستلب ولا المختلس ولا المحتال على الأموال بالتزوير والرسائل الكاذبة بل يستعاد منه المال ويُعزَّر ، وكذا المبتج ومن سقى غيره مُرَقَّدًا لكن إن جنى ذلك شيئًا ضمن الجناية .

القسم الثاني من كتاب الحدود :

وفيه أبواب :

الباب الأوَّل : في المرتة :

وهو الذي يكفر بعد الإسلام ، وله قسمان :

الأوَّل : من وُلِد على الإسلام وهذا لا يقبل إسلامه لو رجع ويحتَّم قتله ، وتبين منه زوجته وتعتد منه عدة الوفاة ، وتُقَسَّم أمواله بين ورثته وإن التحق بدار الحرب أو اعتصم بما يحول بين الإمام وبين قتله .

وُشْطَرَط في الارتداد : البلوغ وكمال العقل والاختيار ، فلو أكره كان نطقه بالكفر لغوا ، ولو ادعى الإكراه مع وجود الأمانة قُبِل .

ولا تُقَتَّل المرأة بالردة بل تُحَبَس دائمًا وإن كانت مولودة على الفطرة ، وتُضْرَب أوقات الصَّلوات .

الحدود والتعزيرات

القسم الثاني : من أسلم عن كفر ثم ارتد فهذا يستتاب فإن امتنع قُتل ، واستتابته واجبة . وكم يُستتاب ؟ قيل : ثلاثة أيام ، وقيل : القدر الذي يمكن معه الرجوع ، والأول مروى وهو حسن لما فيه من التأنى لإزالة عذره .

ولا يزول عنه أملاكه بل تكون باقية عليه ، وينفسخ العقد بينه وبين زوجته ويقف نكاحها على انقضاء العدة وهي كعدة المطلقة ، وتُقضى من أمواله ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة ويُؤدَّى منه نفقة الأقارب ما دام حياً ، وبعد قتله تقضى ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة دون نفقة الأقارب .

ولو قُتل أو مات كانت تركته لورثته المسلمين فإن لم يكن له وارث مسلم فهو للإمام عليه السلام ، وولده بحكم المسلم فإن بلغ مسلماً فلا بحث ، فإن اختار الكفر بعد بلوغه استتيب فإن تاب وإلا قُتل .

ولو قتله قاتل قبل وصفه بالكفر قُتل به سواء قتله قبل بلوغه أو بعده ، ولو وُلد بعد الرِّدة وكانت أمه مسلمة كان حكمه كالأول وإن كانت مرتدة والحمل بعد ارتدادها كان بحكمهما لا يُقتل المسلم بقتله ، وهل يجوز استرقاقه ؟ تردّد الشيخ : فتارة يميزه لأنه كافر بين كافرين وتارة يمنع لأنّ أباه لا يُسترقّ لتحريمه بالإسلام وكذا الولد ، وهذا أولى .

ويجبر الحاكم على أمواله لئلا يتصرّف فيها بالإتلاف ، فإن عاد فهو أحقّ بها وإن التحق بدار الكفر بقيت على الاحتفاظ وبيع منها ما يكون له الغبطة في بيعه كالحیوان .

مسائل من هذا الباب :

الأولى : إذا تكرّر الارتداد قال الشيخ : يُقتل في الرابعة ، وقال : وروى أصحابنا : يُقتل في الثالثة أيضاً .

الثانية : الكافر إذا أكره على الإسلام فإن كان ممن يُقرّ على دينه لم يُحكم بإسلامه ، وإن كان ممن لا يُقرّ حكم به .

شرائع الإسلام

الثالثة : إذا صلى بعد ارتداده لم يُحكّم بعوده سواء فعل ذلك في دار الحرب أو دار الإسلام .

الرابعة : قال الشيخ رحمه الله في المبسوط : السكران يُحكّم بإسلامه وارتداده ، وهذا يشكل مع اليقين بزوال تميزه وقد رجع في الخلاف .

الخامسة : كل ما يتلفه المرتد على المسلم يضمنه في دار الحرب أو دار الإسلام حالة الحرب وبعد انقضائها وليس كذلك الحربى ، وربما حُظر اللزوم في الموضعين لتساويهما في سبب الغرم .

السادسة : إذا جُنّ بعد ردّته لم يُقتل لأنّ قتله مشروط بالامتناع عن التوبة ، ولا حكم لامتناع المجنون .

السابعة : إذا تزوّج المرتد لم يصحّ سواء تزوّج بمسلمة أو كافرة لتحريمه بالإسلام المانع من التمسك بعقدة الكافرة واتصافه بالكفر المانع من نكاح المسلمة .

الثامنة : لو تزوّج بنته المسلمة لم يصحّ لقصور ولايته عن التسلّط على المسلم ، ولو تزوّج أمته ففى صحّة نكاحها تردّد أشبهه الجواز .

التاسعة : كلمة الإسلام أن يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمّداً رسول الله ، وإن قال مع ذلك : وأبرأ من كلّ دين غير الإسلام ، كان تأكيداً ويكفى الاختصار على الأوّل . ولو كان مقراً بالله سبحانه وبالنبيّ صلى الله عليه وآله جاحداً عموم نبوته أو وجوده احتاج إلى زيادة تدلّ على رجوعه عمّا جحدّه .

تنقّة : فيها مسائل :

الأولى : الذمّى إذا نقض العهد ولحق بدار الحرب فأمان أمواله باق ، فإن مات ورثه وارثه الذمّى والحربى وإذا انتقل الميراث إلى الحربى زال الأمان عنه ، وأمّا الأولاد الأصاغر فهم باقون على الذمة ومع بلوغهم يُخيّرون بين عقد الذمة لهم بأداء الجزية وبين الانصراف إلى مأمّنتهم .

الثانية : إذا قتل المرتد مسلماً عمداً فلولّى قتله قوداً ويسقط قتل الردّة ولو عفا

الحدود والتعزيرات

الولى قُتل بالردة ، ولو قتل خطأ كانت الذية في ماله مخففة مؤجلة لأنه لا عاقلة له على تردد ، ولو قُتل أو مات حلت كما تحل الأموال المؤجلة .

الثالثة : إذا تاب المرتد فقتله من يعتقد بقاءه على الردة قال الشيخ : يثبت القود لتحقيق قتل المسلم ظلمًا ولأن الظاهر أنه لا يطلق الارتداد بعد توبته ، وفي القصاص تردد لعدم القصد إلى قتل المسلم .

الباب الثاني : في إتيان البهائم ووطء الأموات وما يتبعه :

إذا وطأ البالغ العاقل بهيمة مأكولة اللحم كالشاة والبقرة تعلق بوطئها أحكام تعزير الواطيء وإغرامه ثمنها إن لم تكن له وتحريم الموطوءة ووجوب ذبحها وإحراقها .

أما التعزير فتقديره إلى الإمام ، وفي رواية : يُضرب خمسة وعشرين سوطًا ، وفي أخرى : الحد ، وفي أخرى : يُقتل ، والمشهور الأول .

أما التحريم فيتناول لحمها ولبنها ونسلها تبعًا لتحريمها ، والذبح إمامًا تلقياً أو لما لا يؤمن من شياح نسلها وتعذر اجتنابه ، وإحراقها لئلا تُشبه بعد ذبحها بالمحللة . وإن كان الأمر الأهم فيها ظهرها لا لحمها كالخيل والبغال والحمير لم تُذبح . وأُغرم الواطيء ثمنها لصاحبها وأُخرجت من بلد الواقعة وبيعت في غيره إمامًا عبادة لا لعلّة مفهومة لنا أو لئلا يُعير بها صاحبها ، وما الذي يُصنع في ثمنها ؟ قال بعض الأصحاب : يُنصّدق به ، ولم أعرف المستند . وقال الآخرون : يعاد على المغتريم وإن كان الواطيء هو المالك دُفع إليه ، وهو أشبه .

ويثبت هذا بشهادة رجلين عدلين — ولا يثبت بشهادة النساء انفردن أو انضممن — وبالإقرار ولو مرة إن كانت الذابة له وإلا ثبت التعزير حسب وإن تكرر الإقرار ، وقيل : لا يثبت إلا بالإقرار مرتين ، وهو غلط . ولو تكرر مع تحلل التعزير ثلاثًا قُتل في الرابعة .

وطء الميتة من بنات آدم كوطء الحية في تعلق الإثم والحد واعتبار الإحصان

شرائع الإسلام

وعدمه وهنا الجناية أفحش فتغلط العقوبة زيادة عن الحد بما يراه الإمام ، ولو كانت زوجته اقتصر في التأديب على التعزير وسقط الحد بالشبهة .
وفي عدد الحجّة على ثبوته خلاف ، قال بعض الأصحاب : يثبت بشاهدين لأنّه شهادة على فعل واحد بخلاف الزنى بالحية ، وقال بعض الأصحاب : لا يثبت إلّا بأربعة لأنّه زنى ولأنّ شهادة الواحد قذف فلا يندفع الحد إلّا بتكملة الأربعة ، وهو أشبه . أمّا الإقرار فتابع للشهادة فمن اعتبر في الشهود أربعة اعتبر في الإقرار مثله ، ومن اقتصر على شاهدين قال في الإقرار كذلك .

مسألان :

الأولى : من لاط بميت كان كمن لاط بحيّ ويُعزّر تغليظاً .
الثانية : من استمنى بيده غُزّر وتقديره منوط بنظر الإمام ، وفي رواية : أنّ عليّاً عليه السلام ضرب يده حتى احمرت وزوجه من بيت المال ، وهو تدبير استصلحه لا أنّه من اللّوازم . ويثبت بشهادة عدلين أو الإقرار ولو مرة ، وقيل : لا يثبت بالمرّة ، وهو وهم .

الباب الثالث : في الدّفاع :

للإنسان أن يدفع عن نفسه وحرّيه وماله ما استطاع ويجب اعتماد الأسهل ، فلو اندفع الخصم بالصّياح اقتصر عليه — إن كان في موضع يلحقه المنجد — وإن لم يندفع عوّل على اليد ، فإن لم تغن فبالعصا ، فإن لم يكف فبالسّلاح .
ويذهب دم المدفوع هدرًا جرحًا كان أو قتلاً ويستوى في ذلك الحرّ والعبد ، ولو قُتل الدّافع كان كالشهيد .
ولا يبدأه ما لم يتحقّق قصده إليه ، وله دفعه ما دام مقبلاً ، ويتعيّن الكف مع إدباره .

ولو ضربه فعظله لم يُدْفَع عليه لاندفاع ضرره ، ولو ضربه مقبلاً فقطع يده فلا

الحدود والتعزيرات

ضمان على الضارب في الجرح ولا في السراية ، ولو ولى فضربه أخرى فالثانية مضمونة فإن اندملت فالقصاص في الثانية ، ولو اندملت الأولى وسرت الثانية ثبت القصاص في النفس ، ولو سرتا فالذى يقتضيه المذهب ثبوت القصاص بعد رد نصف الدية .

ولو قطع يده مقبلاً ورجله مدبراً ثم يده مقبلاً ثم سرى الجميع قال في المبسوط : عليه ثلث الدية إن تراضيا بالدية وإن أراد الولي القصاص جاز بعد رد ثلثي الدية . أما لو قطع يده ثم رجله مقبلاً ويده الأخرى مدبراً وسرى الجميع فإن توافقا على الدية فنصف الدية وإن طلب القصاص رد نصف الدية .

والفرق أن الجرحين هنا تواليا فجريا مجرى الجرح الواحد وليس كذلك في الأولى ، وفي الفرق عندى ضعف ، والأقرب أن الأولى كالثانية لأن جناية الطرف يسقط اعتبارها مع السراية كما لو قطع يده وآخر رجله ثم قطع الأول يده الأخرى فمع السراية هما سواء في القصاص والدية .

مسائل من هذا الباب :

الأولى : لو وجد مع زوجته أو مملوكته أو غلامه من ينال دون الجماع فله دفعه ، فإن أتى الدفع عليه فهو هدر .

الثانية : من اطلع على قوم فلهم زجره ، فلو أصر فرموه بحصاة أو عود فجنى ذلك عليه كانت الجناية هدراً ولو بادره من غير زجر ضمن ، ولو كان المطلع رحماً لنساء صاحب المنزل اقتصر على زجره ولورماه والحال هذه فجنى عليه ضمن ، ولو كان من النساء مجردة جاز زجره ورميه لأنه ليس للمحرم هذا الاطلاع .

الثالثة : لو قتله في منزله فادعى أنه أراد نفسه أو ماله وأنكر الورثة فأقام هو البينة أن الداخل عليه كان ذا سيف مشهور مقبلاً على صاحب المنزل كان ذلك علامة قاضية برجحان قول القاتل ويسقط الضمان .

الرابعة : للإنسان دفع الدابة الصائلة عن نفسه ، فلو تلفت بالدفع فلا ضمان .

شرائع الإسلام

الخامسة : لو عضّ على يد إنسان فانتزع العضوض يده فندرت أسنان العاض كانت هدرًا ، ولو عدل إلى تخليص نفسه بلكمه أو جرحه إن تعذّر التخلّص بالأخف جاز ، ولو تعذّر ذلك جاز أن يبعجه بسكين أو خنجر ، ومتى قدر على التخلّص بالأسهل فتخطى إلى الأشقّ ضمن .

السادسة : الزّحفان العاديان يضمن كلّ منهما ما يجنيه على الآخر ، ولو كفت أحدهما فصال الآخر فقصد الكافّ الدّفع لم يكن عليه ضمان إذا اقتصر على ما يحصل به الدّفع والآخر يضمن ، ولو تجارح اثنان وادّعى كلّ منهما أنّه قصد الدّفع عن نفسه حلف المنكر وضمن الجارح .

السابعة : إذا أمره الإمام بالصّعود إلى نخلة أو التّزول إلى بثر فمات فإنّ أكرهه قيل : كان ضامنًا لديته — وفي هذا الفرض منافاة للمذهب ويتقدّر في نائبه — ولو كان ذلك لمصلحة عامّة كانت الدّية في بيت المال ، وإن لم يكرهه فلا دية أصلاً .

الثامنة : إذا أدّب زوجته تأديبًا مشروعًا فماتت قال الشيخ : عليه ديته لأنّه مشروط بالسلامة ، وفيه تردّد لأنّه من جملة التعزيرات السّائغة . ولو ضرب الصّبيّ أبوه أو جدّه لأبيه فمات فعليه ديته في ماله .

التاسعة : من به سيلة إذا أمر بقطعها فمات فلا دية له على القاطع ، ولو كان مولى عليه فالدية على القاطع إن كان وليًّا كالأب والجدّ للأب ، وإن كان أجنبيًّا ففي القود تردّد والأشبه الدّية في ماله لا القود لأنّه لم يقصد القتل .

المختصر النافع

لأبي القاسم نجو الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا
يحيى بن الحسن بن سعيد المذني الشهير بالحق والحق الحق
٦٠٢ - ٦٧٦ هـ

كتاب الخدود والتعزيرات

وفيه فصول :

الفصل الأول : فى حدة الزنى :

والتظر فى الموجب والحد واللواحق :

أما الموجب : فهو إيلاج الإنسان فرجه فى فرج امرأة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ، ويتحقق بغيبوبة الحشفة قبلاً أو دبراً ، ويُشترط فى ثبوت الحد : البلوغ والعقل والعلم بالتحريم والاختيار .

فلو تزوج محرمة كالأم أو المحصنة سقط الحد مع الجهالة بالتحريم ويثبت مع العلم ولا يكون العقد بمجرد شبهة فى السقوط ، ولو تشبهت الأجنبية بالزوجة فعليها الحد دون واطئها وفى رواية : يقام عليها الحد جهراً وعليه سراً ، وهى متروكة . ولو وطئ المجنون عاقلة ففى وجوب الحد تردد — أوجب الشيوخان — ولا حد على المجنونة .

ويسقط الحد باذعاء الزوجية وبدعوى ما يصلح شبهة بالتظر إلى المدعى ، ولا يثبت الإحصان الذى يجب معه الرجم حتى يكون الزانى بالغاً حراً له فرج مملوك بالعقد الدائم أو الملك يغدو عليه ويروح ، ويستوى فيه المسلمة والذميمة . وإحصان المرأة كإحصان الرجل لكن يُراعى فيها العقل إجماعاً ، ولا تخرج المطلقة رجعية عن الإحصان وتخرج البائن وكذا المطلق . ولو تزوج معتدة عالماً حُدَّ مع الدخول وكذا المرأة ، ولو أذعيا الجهالة أو أحدهما

المختصر النافع

الحدود والتعزيرات

قُبِلَ على الأصَحِّ اذا كان ممكناً في حقه .

ولوراجع المخالغ لم يتوجَّه عليه الرَّجم حتى يَطَأَ، وكذا العبد لو أُعْتِقَ والمكاتب اذا تحرر .

ويجب الحد على الأعمى ، فان ادعى الشبهة فقولان أشبههما القبول مع الاحتمال .

وفي التقبيل والمضاجعة والمعانقة التعزير .

ويثبت الزنى بالإقرار او البيّنة ولا بد بلوغ المقر وكماله واختياره وحرية وتكرار الإقرار اربعاً، وهل يُشترط اختلاف مجالس الإقرار؟ أشبه انه لا يشترط .

ولو أقرَّ بحد ولم يبيّنه ضُرب حتى ينهى عن نفسه، ولو أقر بما يوجب الرَّجم ثم انكر سقط عنه ولا يسقط غيره، ولو أقر ثم تاب كان الامام مجزئاً في الاقامة رجماً كان او غيره .

ولا يكفي في البيّنة اقل من اربعة رجال او ثلاثة وامرأتين، ولو شهد رجلان واربع نساء يثبت بهم الجلد لا الرَّجم .

ولا تُقبل شهادة ست نساء ورجل ولا شهادة النساء منفردات، ولو شهد مادون الاربع لم يثبت وُحدوا للفرية .

ولا بد في الشهادة من ذكر المشاهدة كالليل في المكحلة، ولا بد من تواردهم على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان الواحد، ولو اقام الشهادة بعض حُدوا لو لم يرتقب اتمام البيّنة . وتُقبل شهادة الاربعة على الاثنين فما زاد .

ولا يسقط الحد بالتوبة بعد قيام البيّنة، ويسقط لو كانت قبلها رجماً كان او غيره .

النظر الثاني: في الحد: يجب القتل على الزاني بالمحرمة كالأم والبنت والحق الشيخ كذلك امرأة الاب، وكذا يُقتل الذمي اذا زنى بالمسلمة والزاني قهراً ولا يُعتبر الإحصان، ويتساوى فيه الحر والعبد والمسلم والكفر، وفي جلده قبل القتل تردد .

كتاب الحدود

ويجب الرّجم على المحصن اذا زنى ببالغة عاقلة، ويجمع للشيخ والشيخة بين الحدّ والرّجم اجماعاً، وفي الشاب روايتان اشبههما الجمع.

ولا يجب الرّجم بالزّنى بالصغيرة والمجنونة ويجب الجلد وكذا لو زنى بالمحصنة صغير، ولو زنى بها المجنون لم يسقط عنها الرجم.

ويُجَزَّ رأس البكر مع الحد ويُغَرَّب عن بلده سنة - والبكر من ليس بمحصن وقيل: الذي املك ولم يدخل - ولا تغريب على المرأة ولا جزّ.

والمملوك يُجلّد خمسين ذكراً كان او أنثى محصناً او غير محصن، ولا جزّ على احدهما ولا تغريب.

ولو تكرّر الزنى كفى حد واحد، ولو حُدّ مع كل واحد مرة قُتل في الثالثة وقيل: في الرابعة، وهو أحوط.

والمملوك اذا أُقيم عليه حدّ الزّنى سبعا قُتل في الثامنة وقيل: في التاسعة، وهو اولى.

وللحاكم في الذّمي الخيار في إقامة الحدّ عليه وتسليمه الى أهل نحلته ليُقيموا الحد على معتقدهم.

ولا يقام على الحامل حد ولا قصاص حتى تضع وتخرج من نفاسها وترضع الولد، ولو وُجد له كافل جاز.

ويُرجم المريض والمستحاضة ولا يُحد احدهما حتى يبرأ، ولورأى الحاكم التعجيل ضربه بالضغث المشتمل على العدد.

ولا يسقط الحد باعتراض الجنون، ولا يقام في الحر الشديد ولا البرد الشديد ولا في ارض العدو ولا على من التجأ الى الحرم ويُضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج للإقامة، ولو أحدث في الحرم ما يوجب حداً حُد فيه. وإذا اجتمع الحد والرجم جُلد أولاً.

ويُدفن المرجوم الى حقوية والمرأة الى صدرها، فإن فرّ أعيد ولو ثبت الموجب بالإقرار لم يُعد، وقيل: إن لم تصبه الحجارة أعيد. ويبدأ الشهود بالرّجم، ولو كان

المختصر النافع

مقرراً بدأ الامام .

ويُجلد الزاني قائماً مجرداً، وقيل: ان بثيابه يُجلد بها اشد الضرب، وقيل: متوسطاً. ويُفرق على جسده ويُتقى فرجه ووجهه، وتُضرب المرأة جالسة وتُربط ثيابها.

ولا تُضمن ديته ولو قتله الحد، ويُدفن المرجوم عاجلاً، ويستحب اعلام الناس ليتوفروا، ويجب ان يحضره طائفة وقيل: يستحب، واقلها واحد.

النظر الثالث: في اللواحق:

وفيه مسائل:

الاولى: اذا شهد اربعة بالزنى قبلا فشهدت اربع نساء بالبكاة فلا حد، وفي حدود الشهود قولان.

الثانية: اذا كان الزوج احد الاربعة فيه روايتان، ووجه السقوط ان يسبق منه القذف.

الثالثة: يقيم الحاكم حدود الله تعالى، اما حقوق الناس فتقف على المطالبة.

الرابعة: من افتض بكرةً بإصبعه فعليه مهرها، ولو كانت امة فعليه عشر قيمتها.

الخامسة: من زوج امته ثم وطئها فعليه الحد.

السادسة: من اقر انه زنى بفلانة فعليه مع تكرار الاقرار حدان، ولو اقر مرة فعليه حد القذف وكذا المرأة وفيها تردد.

السابعة: من تزوج امة على حرة مسلمة فوطئها قبل الإذن فعليه ثمن حد الزنى.

الثامنة: من زنى في زمان شريف او مكان شريف عوقب زيادة على الحد.

الفصل الثاني: في اللواط والسحق والقيادة:

فاللواط يثبت بالاقرار اربعاً ولو اقر دون ذلك عُزر، ويُشترط في المقر التكليف والاختيار والحرية فاعلاً كان او مفعولاً.

الحدود والتعزيرات

ولو شهد اربعة يثبت ولو كانوا دون ذلك حُذوا، ويُقتل ولو لاط بصغير او مجنون ويُؤدب الصغير، ولو كانا بالغين قُتلا وكذا لو لاط بعبده، ولو ادعى العبد إلهه دُرِى عنه الحد.

ولو لاط الذمي بمسلم قُتل ولو لم يوقب، ولو لاط بمثله فللإمام الاقامة او دفعه الى اهل ملته ليقيموا عليه حدّهم.

وموجب الايقاب القتل للفاعل والمفعول اذا كان بالغاً عاقلاً، ويستوى فيه كل موقب.

ولا يُحد المجنون ولو كان فاعلاً على الأصح.

والإمام مجزىء في الموقب بين قتله ورجعه وإلقائه من جدار واحرقاه، ويجوز ان يضم الاحراق الى غيره من الاخرين.

ومن لم يوقب فحدّه مائة على الاصح ويستوي فيه الحر والعبد، ولو تكرر مع الحد قُتل في الرابعة على الاشبه.

ويُعزر المجتمعان تحت إزار مجردين ولا رحم بينهما من ثلاثين سوطاً الى تسعة وتسعين، ولو تكرر مع تكرار التعزير حُداً في الثالثة، وكذا يُعزر من قبل غلاماً بشهوة.

ويثبت السحق بما يثبت به اللواط، والحد فيه مائة جلدة حرة كانت او امة محصنة كانت او غير محصنة للفاعلة والمفعولة، وقال في النهاية: تُرجم مع الاحصان وتُقتل المساحقة في الرابعة مع تكرار الحد ثلاثاً.

ويسقط الحد بالتوبة قبل البيّنة كاللواط ولا يسقط بعد البيّنة.

ويُعزر المجتمعتان تحت إزار واحد مجردتين، ولو تكرر مرتين مع التعزير أُقيم عليهما الحد في الثالثة، ولو عادتا قال في النهاية: قُتلتا.

مسألتان:

الأولى: لا كفالة في الحد ولا تأخير الا لعذر، ولا شفاعة في إسقاطه.

الثانية: لو وطىء زوجته مساحت بكرةً فحملت من مائة فالولد له، وعلى

الجامع للشرائع

زوجته الحد والمهر وعلى الصبية الجلد.

وأما القيادة فهي الجمع بين الرجال والنساء للزنى أو الرجال والصبيان للواط، ويثبت بشاهدين أو الإقرار مرتين، والحد فيه خمس وسبعون جلدة، وقيل: يُحلق رأسه ويُشهر.

ويستوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر ويُنفى بأول مرة، وقال المفيد: في الثانية، والأول مروى.

ولا نفى على المرأة ولا جز.

الفصل الثالث: في حد القذف:

ومقاصده اربعة:

الاول: في الموجب: وهو الرمي بالزنى أو اللواط، وكذا لو قال: يا منكوحاً في دبره، بأي لغة اتفق اذا كانت مفيدة للقذف في عرف القائل ولا يُجد مع جهالته فائدتها. وكذا لو قال لمن أقر بنوته: لست ولدي.

ولو قال: زنى بك ابوك، فالقذف لابيّه، او زنت بك أمك، فالقذف لأمه، ولو قال: يا ابن الزانيين، فالقذف لهما.

ويثبت الحد اذا كانا مسلمين ولو كان المواجه كافراً.

ولو قال للمسلم: يا ابن الزانية، وامه كافرة فالاشبة التعزير وفي النهاية: يُحد.

ولو قال: يا زوج الزانية، فالحد لها. ولو قال: يا ابا الزانية، أو يا أخا الزانية، فالحد للمنسوبة الى الزنى دون المواجه. ولو قال: زنت بفلانة، فللمواجه حد وفي ثبوته للمرأة تردّد.

والتعريض يوجب التعزير، وكذا لو قال لامرأته: لم اجدك عذراء.

ولو قال لغيره ما يوجب اذى كالخسيس والوضيع وكذا لو قال: يا فاسق ويا شارب الخمر، ما لم يكن متظاهراً.

ويثبت القذف بالإقرار مرتين من المكلف الحر المختار او بشهادة عدلين،

الحدود والتعزيرات .

ويُشترط في القاذف البلوغ والعقل، فالصبي لا يُحد بالقذف ويُعزر وكذا المجنون .

الثاني: في المقدوف: ويُشترط فيه البلوغ وكمال العقل والحرية والاسلام والستر .

فمن قذف صبيّاً او مجنوناً او مملوكاً او كافراً او متظاهراً بالزنى لم يُحد بل يُعزر وكذا الاب لو قذف ولده، ويُحد الولد لو قذفه وكذا الاقارب .

الثالث: في الاحكام: فلو قذف جماعة بلفظ واحد ان جاءوا وطالبوا مجتمعين وان افترقوا فلكل واحد حد، وحد القذف يُورث كما يُورث المال ولا يرثه الزوج ولا الزوجة .

ولو قال: ابنك زان، او بنتك زانية، فالحد لها . وقال في النهاية: له المطالبة والعفو .

ولو ورث الحد جماعة فعفا احدهم كان لمن بقى الاستيفاء على التهام .

ويُقتل القاذف في الرابعة اذا حُد ثلاثاً، وقيل: في الثالثة . والحد ثمانون جلدة حراً كان القاذف او عبداً، ويُجلد بثيابه ولا يُجرد ويُضرب متوسطاً . ولا يُعزر الكفارة مع التناز .

الرابع: في اللواحق:

وهي مسائل:

الاولى: يُقتل من سب النبي وصلى الله عليه وآله وسلم وكذا من سب احد الائمة عليه السلام، ويحل دمه لكل سامع اذا أمن .

الثانية: يُقتل مدعى النبوة وكذا من قال: لا ادري محمد - عليه الصلاة والسلام - صادق اولاً، اذا كان على ظاهر الاسلام .

الثالثة: يُقتل الساحر اذا كان مسلماً، ويُعزر ان كان كافراً .

الرابعة: يُكره ان يزاد في تأديب الصبي عن عشرة اسواط، وكذا العبد لو فعل استحب عتقه .

الخامسة: يُعزر من قذف عبده او امته وكذا كل من عفل محرماً او ترك واجباً .

المختصر النافع

بما دون الحد .

الفصل الرابع : في حد المسكر :

والنظر في امور ثلاثة :

الاول : في الموجب : وهو تناول المسكر والفقاع اختياراً مع العلم بالتحريم ،
ويُشترط البلوغ والعقل .

فالتناول يعم الشارب والمستهمل في الادوية والاغذية ويتعلق الحكم ولو
بالقطرة ، وكذا العصير اذا غلى ما لم يذهب ثلثاه وكل ما حصلت فيه الشدة
المسكرة ، ويسقط الحد عن جهل المشروب او التحريم ويثبت بشهادة عدلين او
الاقرار مرتين من ملكف جر مختار .

الثاني : في الحد : وهو ثمانون جلدة ويستوى فيه الحر والعبد والكافر مع
التظاهر ، ويُضرب الشارب عرياناً على ظهره وكتفيه ويُتقى وجهه وفرجه ولا يُحد
حتى يفيق ، واذا حُد مرتين قُتل في الثالثة وهو المروى ، وقال الشيخ في الخلاف :
يُقْتل في الرابعة .

ولو شرب مراراً ولم يُحد كفى حد واحد .

الثالث : في الاحكام :

وفيه مسائل :

الاولى : لو شهد واحد بشربها واحر بقيتها حُد .

الثانية : من شربها مستحلاً استتيب ، فان تاب أُقيم عليه الحد والا قُتل ،
وقيل : حكمه حكم المرتد ، وهو قو . ولا يُقتل مستحل غير الخمر بل يُحد
مستحلاً ومحرمًا .

الثالثة : من باع الخمر مستحلاً استتيب ، فان تاب والا قُتل ، وفيما سواها
يُعزر .

الرابعة : لو تاب قبل قيام البينة سقط الحد ولا يسقط لو تاب بعد البينة ، ويعد

الحدود

الإقرار يتخير الإمام في الإقامة ومنهم من حتم الحد.

الفصل الخامس: في حد السرقة:

وهو يعتمد فصولاً:

الاول: في السارق: ويشترط فيه التكليف وارتفاع الشبهة وألا يكون الوالد من ولده وان يهتك الحرز ويخرج المتاع بنفسه ويأخذ سراً.

فالقيد إذا سته فلا يُحد الطفل ولا المجنون لكن يُعزران، وفي النهاية: يُعفا عن الطفل أولاً فان عاد أدب فان عاد حُكت انامله حتى تدمى فان عاد قُطعت انامله فان عاد قُطع كما يُقطع البالغ.

ولو سرق الشريك ما يظنه نصيباً لم يُقطع.

وفي سرقة أحد الغامنين من الغنيمة روايتان: إحداهما لا يقطع، والأخرى: يُقطع لو زاد نصيبه عن قدر النصاب.

ولو هتك الحرز غيره واخرج هو لم يُقطع، والحر والعبد والمسلم والكافر والذكر والانثى سواء.

ولا يُقطع عبد الإنسان بسرقة ماله ولا عبد الغنيمة بالسرقة منها، ويُقطع الاجير إذا أحرز المال من دونه على الاظهر، والزوج والزوجة وكذا الضيف، وفي رواية: لا يُقطع.

وعلى السارق إعادة المال ولو قُطع.

الثاني: في المسروق؛ ونصاب القطع ربع دينار ذهباً خالصاً مضروباً بسكة المعاملة او ما قيمته، ذلك ولا بد من كونه محرراً بقفل او غلق او دفن، وقيل: كل موضع ليس لغير المالك دخوله الا بإذنه فهو حرز.

ولا يُقطع من سرق من المواضع المأذون في غشيانها كالحمامات والمساجد، وقيل: اذا كان المالك مراعياً للمال كان محرراً.

ولا يُقطع من سرق من جيب انسان او كَمّه الظاهرين ويُقطع لو كانا باطنين.

المختصر النافع

ولا يُقطع في الثمر على الشجر ويُقطع سارقُه بعد إحرازه، وكذا لا يُقطع في سرقة مأكول في عام مجاعة.

ويُقطع من سرق مملوكاً، ولو كان حرّاً فباعه قُطع لفساده لا حداً.

ويُقطع سارق الكفن لان القبر حرز له، ويُشترط بلوغه النصاب، وقيل: لا يُشترط لانه ليس حد السرقة بل لحسم الجُرأة. ولو نبش ولم يأخذ عُزر، ولو تكرر وفات السلطان جاز قتله ردعاً.

الثالث: يثبت الموجب الاقرار مرتين او بشهادة عدلين لو أقر مرة عُزر ولم يُقطع، ويُشترط في المقر التكليف والحرية والاختيار.

ولو أقر بالضرب لم يُقطع، نعم لو ردّ السرقة بعينها قطع، وقيل: لا يُقطع لتطرق الاحتمال، وهو أشبه.

الرابع: في الحد: وهو قطع الاصابع الاربع من اليد اليمنى وتُترك الراحة والابهام، ولو سرق بعد ذلك قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويُترك العقب، ولو سرق ثلاثة حُبس دائماً، ولو سرق في السجن قُتل..

ولو تكررت السرقة من غير حد كفى واحد.

ولا تُقطع اليسار مع وجود اليمنى بل تُقطع اليمنى ولو كانت شلاء وكذا لو كانت اليسار شلاء، ولو لم يكن يسار قطع اليمنى وفي الرواية: لا تُقطع.

وقال الشيخ في النهاية: ولو لم يكن يسار قُطعت رجله اليسرى ولو لم يكن له رجل لم يكن عليه اكثر من الحبس، وفي الكل تردد.

ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة لا بعدها، ويتخير الامام معها بالإقرار في الاقامة على رواية فيها ضعف والاشبه تحتم الحد ولا يضمن سرية الحد.

الخامس: في اللواحق:

وفيه المسائل:

الاولى: اذا سرق اثنان نصاباً قال في النهاية: يُقطعان، وفي الخلاف اشترط نصيب كل واحد نصاباً.

الحدود والتعزيرات .

الثانية : لو قامت الحجة بالسرقة ثم أُمسك لِيُقَطَّع ثم شهدت عليه بأخرى قال في النهاية : قُطعت يده بالاولى ورجله بالآخرى ، وبه رواية والاولى التمسك بعصمة الدم الا في موضع اليقين .

الثالثة : قطع السارق موقوف على مرافعة المسروق منه ، فلو لم يرافعه لم يرافعه الامام ، ولو رافعه لم يسقط الحد ، ولو وهبه قُطع .

الفصل السادس : في المحارب :

وهو كل مجرد سلاحاً في بر او بحر ليلاً او نهاراً لإخافة السابلة وان لم يكن من اهلها على الإشبته ، ويثبت ذلك بالإقرار ولو مرة او بشهادة عدلين .

ولو شهد بعض اللصوص على بعض لم تُقبل ، وكذا لو شهد بعض المأخوذين لبعض .

وحده القتل أو الصلب أو القطع مخالفاً أو النفي ، ولالأصحاب اختلاف قال المفيد : بالتخير ، وهو الوجه . وقال الشيخ : بالترتيب يُقتل ان قتل ولو عفا ولى الدم قُتل حداً ولو قتل واخذ المال استُعِيد منه وقُطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم قُتل وُصِّل وان اخذ المال ولم يقتل قُطع مخالفاً ونُفي ولو جرح ولم يأخذ المال اقتُص منه ونُفي ولو شهر السلاح نُفي لا غير .

ولو تاب قبل القدرة عليه سقطت العقوبة ولم تسقط حقوق الناس ، ولو تاب بعد ذلك لم تسقط .

ويُصلب المحارب حياً على القول بالتخير ومقتولاً على القول الآخر ، ولا يُترك على خشبته اكثر من ثلاثة ايام ويُنزَل ويُغسل على القول بصلبه حياً ويُكفن ويُصلى عليه ويُدفن .

ويُنْفى المحارب عن بلده ويُكتب بالمنع من مؤاكلته ومجالسته ومعاملته حتى يتوب .

واللص محارب وللإنسان دفعه اذا غلب السلامة ولا ضمان على الدافع ويذهب

المختصر النافع

دم المدفوع هدرًا ، وكذا لو كابر امرأة على نفسها أو غلامًا فدفع فأدى إلى تلفه أو دخل دارًا فزجره ولم يخرج فأدى الزجر والدفع إلى تلفه أو ذهاب بعض أعضائه ولو ظنَّ العطب سُلِّمَ المال .
ولا يُقَطَّع المستلب ولا المختلس ولا المحتال ولا المبتج ولا من سقى غيره مُرقِدًا بل يستعاد منهم ما أخذوا ويُعزَّرون بما يردع .

الفصل السابع : في إتيان البهائم ووطء الأموات وما يتبعه :
إذا وطئ البالغ العاقل بهيمة مأكولة اللحم كالشاة والبقرة حُرِّمَ لحمها ولحم نسلها ، ولو اشتبهت في قطيع قُسم نصفين وأُفرغ هكذا حتى تبقى واحدة فتُدبج وتُحرق ويُغرَّم قيمتها إن لم تكن له .
ولو كان المهم ما يُركَّب ظهرها لا لحمها كالبعل والحمار والذابة أُغرِمَ ثمنها إن لم تكن له وأُخرجت إلى غير بلده وبيعت .
وفي الصدقة بثمنها قولان والأشبه أنه يعاد عليه ، ويُعزَّر الواطيء على التقديرين .
ويثبت هذا الحكم بشهادة عدلين أو الإقرار ولو مرة ولا يثبت بشهادة النساء منفردات ولا منضمات ، ولو تكرَّر الوطء مع التعزير ثلاثًا قُتل في الرابعة .
وطء الميتة كوطء الحيَّة في الحد واعتبار الإحصان ويُغلَّظ هنا ، ولو كانت زوجة فلا حدَّ ويُعزَّر ، ولا يثبت إلا بأربعة شهود وفي رواية : يكفي اثنان لأنَّها شهادة على واحد .

ومن لاط بميت كمن لاط بحي ويُعزَّر زيادة على الحد .
ومن استمنى بيده عُزِّر بما يراه الإمام ، ويثبت بشهادة عدلين أو الإقرار مرتين ولو قيل : يكفي المرة ، كان حسنًا .

الجامعُ للشُّرَاحِ

للشيخ أبي زكريا يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن
بن سعيد الهذلي
٦٠١ - ٦٨٩ هـ، ٦٩٠ م

(باب حد الزنا والسحق واللواط والقيادة ووطي الميتة والبهيمة) (وشرب المسكر وحكم المستمنى بيده)

الزنا: وطىء محرمة الوطى بغير عقد ولا شبهة.

وتثبت: بشهادة أربعة رجال عدول بالمعانية على اثنين وجماعة، أو شهادة ثلاثة رجال وامرأتين ويجب الرجم، وبشهادة أربع نسوة ورجلين ويجب الحد دون الرجم، صدقهم المشهود عليه أو كذبهم، وأدناه التقاء الختانين والحشفة في الدبر.

وبإقرار أربع مرات من حرٍّ بالغٍ عاقلٍ، وبشهادة شاهدين على إقراره أربع مرات، وتتفق الشهود، فإن اختلفوا لم يثبت. فإن نسب بعضهم الزنا إلى وقت أو مكان أو امرأة أو إكراه وبعضهم في غير الوقت أو غير المكان، أو غير المرأة أو شك في عينها، أو الطوع، أو شهد دون أربعة، أو أربعة ولم يعدلوا، أو ردت شهادة بعضهم بأمرٍ جلي أو خفي، أو بعضهم معاينة وبعضهم بالمضاجعة، لم يثبت الزنا.

ومن لم يشهد لم يحد. وقيل: إذا شهد بعضهم بالطوع وبعضهم بالإكراه وجب الحد على الرجل، ومن شهد بالزنا ثم فسره بالمضاجعة فقط حد، ومن شهد ثم رجع حد، ويحدون إذا ردت شهادتهم، أو شهادة بعضهم بالجلى ولا يحد الباقيون إن ردت شهادة بعضهم بخفي. فإن حد ثم أعاد القول لم يحد.

وإن شهد ثلاثة في وقت ثم تم العدد في وقت آخر ثبت الزنا، وروى لانظرة.

الجامع للشرائع

فيه ويُحدّون ، وتُدرأ الحدود بالشبهات .
 ويستولى الحدود إمام الأصل أو خليفته أو من يأذنان له فيه ، وروى : أن السيد
 يقيم الحدّ على ما ملكت يمينه والوالد على ولده .
 ولإمام الحكم بعلمه في حقوق الله كالزنى واللواط من غير مطالبة أحد وفي
 حقوق الناس كالذين وحدّ السرقة عند المطالبة وخليفته كذلك ، وقيل : لا يحكم
 خليفته بعلمه في حقوق الله ويحكم به في حقوق الناس .
 والزّوج أحد الأربعة ، فإن لم يعدل أو سبق بالقذف لاعن وحّدوا .
 فإن تشبّعت امرأة لأجنبيّ بمنكوحته على فراشه حُدَّ سرّاً وحُدَّت جهراً ، وإن
 تشبّعت على أعمى حُدّا على الحدّين .
 وإن ادّعت المرأة إكراهها لم تُحدَّ إلا أن يكذبها البيّنة ، ولا تُقبّل شهادة النساء
 في الحدود وحددن إلا في الزنى بحيث ذكرنا .
 وإن شهد الأربعة باجتماع الشّخصين في إزار واحد وليس بتحرّم ولا ضرورة
 دعتهما أو شهدوا بوطء دون الفرج قُبِلت وعُزّرا ولا يُقبّل فيه دون الأربعة ، فإن عاد
 عُزّرا ، فإن عادا جُلدا مائة ، فإن عادا قُتلا .
 فإن شهدوا أنّه جلس منها مجلس الرّجل من امرأته وجب الحدّ ، رواه زرارة عن
 أبى جعفر عليه السلام ، وحمله بعض أصحابنا على التعزير أو الحدّ دون الرّجم كما
 حمل رواية زرارة عن أبى جعفر عليه السلام عن علىّ عليه السلام : إن أمكنّى الله
 من المغيرة أقمت عليه الحدّ ، وأقول قد كتني بجلوسه عنها مجلسه من امرأته عن الفعل
 نفسه .
 وإن شهدوا بالزنى في قبلها فشهد أربعة نسوة أنّها بكر لم تُحدّ ولم يُحدّوا .
 وإذا شهدوا بالزنى ثم غابوا أو ماتوا لم يسقط الحدّ ، وإن حضروا ووجب الرّجم
 رجوه قبل التّاس ، وإن ثبت بالإقرار رجه الإمام ثم التّاس ويجوز أن يوليه غيره .
 ويحضر الحدّ طائفة أقلهم واحد ، وينبغي أن لا يُقيم الحدّ من الله في جنبه حدّ
 مثله فإن تاب فهو كمن لا ذنب له ، والمخدّرة يُرسل إليها من يحدها في منزلها والبرزة

كتاب الحدود

تبرز للحد.

ومن أكره امرأة على نفسها قُتل عبداً كان أو حراً شاباً أو شيخاً أو نصفاً محصناً أو غير محصن وعليه مهر نسائها إن كانت حرة، وإن كانت أمة بكراً فعشر قيمتها وإن كانت ثيباً فنصف العشر.

ولو طاوَعته الحرة أو الأمة الثيب لم يكن عليه مهر، فإن طاوَعته البكر الأمة فعليه لسيدتها عشر قيمتها، ولا حد على مستكرهه.

وكذلك من زنى بذات محرم كالأم والبنت والأخت نسباً ورضاعاً أو عقد عليها ووطئها وهو يعرفها قُتل وكذلك إن اشتراها فوطئها، فإن زنى بأخته فضرب بالسيف ضربة فلم يمت فروى: أنه يُحبس أبداً، فإن عقد عليها وهو لا يعرفها وهي تعرفه قُتل هي إن ووطئها، فإن لم يعلم فلا حد عليها.

ومن وطئ امرأة بعقد شبهة كعقد في إحرام وشبهه لم يُحدَّ ويُحدَّ العالم منهما، وكذلك الكافر إذا زنى بمسلمة فإن أسلم لم يسقط عنه ذلك فإن زنى بمثله فلإمام أن يحده حد الإسلام من رجم أو جلد أو كليهما أو يرفعه إلى أهل دينه ليحدوه بما يقتضيه دينهم.

ومن زنى بامرأة أبيه قُتل بكل حال.

الإحصان: وإحصان الرجم هو أن يكون حراً بالغاً عاقلاً ذا زوجة دائم نكاحها أو مُلك يمين قد دخل بها وهو حاضر عندها أو بحكم الحاضر سواء كانت الزوجة أو الأمة كافرة أو مسلمة فإنها تُحصن سواء كان مسلماً أو كافراً، والرجل والمرأة سواء في ذلك والطلاق الرجعي كذلك.

فإن مات أحد الزوجين فزنى الباقي أو أبانها بطلاق أو فسخ فزنى وجب الحد دون الرجم.

والمملك والمملكة إذا زنيا وهما حران جُلد كل واحد منهما مائة، ونفى الرجل الحر عن مصره سنة بعد حلق رأسه فإن رجع لدون السنة رُدَّ ونفيه إلى أدنى بلد من

الجامع للشرائع

بلاد الإسلام إلى الشرك ، ولا جزَ على امرأة ولا عبد ولا نفي .
 وروى محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام : أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام
 قضى في البكر والبكرة إذا زنيا بجلد مائة ونَفَى سنة في غير مصرهما ، وهما اللذان قد
 أملكنا ولم يدخل بها فإن لم يكونا مملكين حُذَا ولم يُجَزَّ ولم يُعْرَب .
 والمحصن يُرَجَم فقط إلا الشيخ والشيخة فإنهما يُجلدان ثم يُتركان حتى يبرئا
 ثم يُرَجَّمان .

السَّوْط : السَّوْط سوط بين سوطين بأشد الضرب يُفَرَّق على بدنه ويبقى رأسه
 ووجهه ومذاكيره ، ويكون الرجل قائمًا وعريانًا تُسَرَّ عورته إن وُجد كذلك والمرأة
 جالسة مربوطة الثياب على بدننها ولا يُمدَّدان .

الرَّجْم : والرَّجْم بأحجار صغار من وراء المرجوم يُحَفَّر له حفيرة إلى حقوقه والمرأة
 إلى صدرها فإذا مات صُلِّي عليه ودُفِن ، فإن قرَّ من الحفيرة وكان الحد بالبيئة رُدَّ
 وإن حُدَّ بإقراره لم يُرَدَّ ، وقيل : يُرَدَّ إلا أن يناله ألم الحجارة .
 فإن أقرَّ أربعًا بما يوجب الرجم ثم رجع جُلد ولم يُرَجَم ، وإن رجع فيما لا
 يوجب الرجم كالقطع والحدود لم يُقَبَّل رجوعه .
 وإن قامت عليه البيئنة بما يوجب الحد أو الرجم فتاب لم يسقط عنه وإن تاب
 قبل قيامها سقط ، وإن أقرَّ ثم تاب فللإمام العفو عنه وإقامة الحد عليه أتم الحدود
 كان .

حد المملوك : العبد والأمة يجب عليهما في الزنى نصف الحد ولا إحصان لهما ،
 فإن أُعتق ثم زنى وتحتة امرأة جُلد مائة ما لم يطأها بعد العتق ، فإن وطئها بعده ثم
 زنى فقد أُحصن .
 ولا يُقَبَّل إقرار الرقيق بالزنى والشرب لأنه ملك غيره ويثبت ذلك عليه بالبيئنة

كتاب الحدود

كالحرّ، وإذا تكرر الزنى من الرق وتكرر الحد ثامناً قُتل في التاسعة وأعطى الامام ثمنه من بيت المال، وان تكرر زنى الحر والحرّة والحد ثلاثاً قُتلا في الرابعة فان لم يُحدوا بين ذلك حُدوا واحداً فقط.

ويُحد المجنون والمعتوه اذا زنى او لاط او ساحق - ان كان امرأة - على المنصوص، والمفعول بها مجنونة تُعزر.

ولا حد على مُكره ولا على من أقر إكراههاً ولا على مدعى الزوجية الا ان يكذبه البينة، واذا شرب المسكر ثم زنى او ارتد وجبت عليه الحدود، وان عين الزاني من زنى بها او الزانية فقد قذفهما، ويزاد على الحد من زنى في زمان او مكان شريطين بحسب ما يرى الامام.

وان زنى في حرم الله او رسوله او في حرم احد مشاهد الائمة عليه السلام حُد وزيدت عقوبته، فان فعل في غيرها فلجأ اليها لم يُطعم ولم يُسقى ولم يُعامل حتى يخرج فيُحد ولم يُحد فيه.

ومن وجد في بيته رجلاً يزنى بزوجته فقتله اُقيد به الا ان يُقيم اربعة شهداء بذلك فيُهدر دمه، والعاقلة اذا زنى بصبيها او مجنونة حُد ولم تُرجم وان احصن والعاقلة اذا زنى بها المجنون او الصبي تُحد ولم تُرجم وان أُحصنت.

واذا زنى الرجل بأمة زوجته او بأمته وقد زوجها حُد او رُجم ان كان محصناً، وان زنت المرأة بعبيدها حُداً معاً.

وان سافر احد الزوجين ادنى ما يقصر في مثله فنزى حُد ولم يُرجم، والمحبوس لا يُرجم ولو كان في مصر زوجته بل يُحد.

والمدبر والمكاتب المشروط بحكم العبد، والمكاتب المطلق اذا ادى البعض ثم زنى حُد من حد الحر والعبد بحساب ذلك.

فان زنى السيد بمكاتبته المطلقة وقد ادت حُد بحساب الحرمة او كانت بين شريكين فوطأها احدهما حُد بحساب ماليس له منها وقُومت عليه ان احبلها وغُرم لشريكه ان كانت بكرّاً من عشر قيمتها بحساب ما ليس له، وان كانت ثيباً

الجامع للشرائع

من نصف العشر بالحساب وقوم عليه حصّة شريكه من الولد يوم يولد لو كان عبداً .
ومن وطىء جارية من المغنم وله فيها حق قومت عليه وحّد بما ليس له منها
وخصّ بها لأنّه لا يؤمّن حبلها .

فإن غاب عنها زوجها أو طلقها أو مات عنها فتزوّجت ودخل بها وادّعت
الجهالة وهى فى دار الهجرة ناشئة لم يقبل منها وحّدت وفُرق بينهما وما أخذته منه
مهرًا حرام عليها وإن وجده أخذه وحّد إن كان عالمًا بالحال ، فإن باع امرأته فدخل
بها المشتري عالمًا بذلك قطعت يد الزوج ورُبّمت المرأة وحّد المشتري وإن أُحصن
رُجم .

وإن غشى مطلّقه بعد العدة حّد ، وإن غشى العبد زوجته الأمة بعد تطليقتين
حّد كلّ منهما خمسين جلدة .

فإن أعتق أحد الشريكين فى الأمة نصفها ثم وطأها الآخر طُرح عنه خمسون جلدة
وجُلد خمسين جلدة وطُرح عنها ما عليه من العقر وهو نصف العشر فى البكر وربيع
العشر إن كانت ثيبًا وسعت فى الباقي .

والمرضى ومن به القروح والمستحاضة إذا وجب عليهم الحّد ورأى الإمام تأخيرها
أُتخر حتى تبرأ وينقطع دم المستحاضة ، وإن رأى التّعجيل ضربه بعرجون وشبهه فيه
عدد الحّد مرة واحدة ، وإن وجب عليهم الرّجم رجمهم ولم ينظرهم .

ولا يُجلّد من عليه الحّد فى السّرات والهواجر وأرض العدو .

وإذا خافت امرأة على نفسها التّلف عطشًا فلم يسقها الماء إلّا بإمكانه من
نفسها فلا حّد عليها وحّد هو .

وروى فيمن كرّر الزنى بامرأة واحدة : أنّ عليه حّدًا واحدًا وإن زنى بامرأتين
فصاعداً حّد بعددهن .

ومن وجب عليه حدود لأفعال مختلفة لم تتداخل كحّد قذف وشرب وزنى ،
فإن كان فيها القتل بُدئ بما ليس فيه القتل ثم قُتل .

ولا يُحّد الوالد إذا زنى بجارية ولده بل يُعزّر ويحّد الولد إن زنى بجارية والده ،

كتاب الحدود

ولا تُحد الحامل حتى تضع وترضع .

ومن ثبت عليه الزنى ثم اختلط عقله أُقيم عليه الحد، ومن اقر على نفسه ولم يبينه ضُرب حتى ينهي عن نفسه الحد .

وان استأجر امرأة للوط فوطئها حد .

ويُعزر في الزنى واللواط والسحق وشرب المسكر والقذف غير البالغ .

واذا زنت ذات بعل وحملت فولدت فقتلت الولد جُلدت مائة لقتله ورُجمت للزنى، وان لم تكن ذات بعل جُلدت مائة لتقل ولدها ومائة للزنى .

واذا افترض امة بكرأً بإصبعه فعليه عقرها وان كانت حرة فمهر نساؤها، ويُعزر بما يرى الامام ولم يبلغ له المائة .

ومن وجد تحت فراش امرأة اجنبية مُرغ في مخروطة ظهرأً لبطن ثم خلى، وان خلى رجل بامرأة في بيت وهي اجنبية عُزر، ولا يقام حد في المسجد .

ولا كفالة ولا يمين في حد، ولا شفاعة في حدود الله ولا في حد الناس بعد الرفع الى الامام او خليفته ويجوز في المال قبل الرفع وبعده اذا رضى صاحب الحق .

اللواط :

واللواط بالذكوران بالإيقاب يوجب الرجم او الإحراق بالنار أو يُلقى من عالٍ أو يُلقى عليه جدار أو يُضرب عنقه، وله احراقه بالنار ان لم يحرقه حياً .

وان فخذ له وشبه ذلك ففيل : ان أحصنا رجماً والا جُلدا مائة، وقيل : يجب الجلد مائة على الفاعل والمفعول له وان أحصنا اذا كانا بالغين حرين كانا او عبيدين مسلمين او كافرين .

ويثبت ذلك بإقرار اربع مرات او شهادة اربعة رجال عدول لا غير معانية، وان لاط بمملوكه فكذلك فان ادعى المملوك الاكراه دُرئ عنه الحد .

ويُحد المجنون فاعلاً لا مفعولاً به، ويُحد اللائط بالمجنون .

ويُقتل الكافر اذا لاط بمسلم وان لاط كافر يمثله فللإمام إقامة الحد عليهما او

الجامع للشرائع

رفعها الى اهل دينها.

ويُعزَّر الصبي فاعلاً ومفعولاً به من غير ان يبلغ الحد.

وان وُجد رجلان او رجل و غلام في إزار مجردين عُزرا بما دون مائة على رأي الامام، فان عادا أدبا، فان عادا فالحد كاملاً.

ويُعزَّر من قبل غلاماً غير محرم له، فان قبله في حال الاحرام غُلِظت عقوبته، وروى: انه يُضرب مائة سوط.

والمتلوط غير الموقب اذا تكرر منه ذلك ثلاثاً وحُد فيها قُتل في الرابعة.

السَّحَق :

والحد في الحسق مائة جلدة على المراتين البالغتين، والمحصنة وغير المحصنة والحرّة والامة والكافرة والمسلمة في ذلك سواء وقيل: يُرجمان اذا أُحصنتا. ويثبت بالاقرار اربعة وبشهادة اربعة رجال عدول.

واذا ساحقت امتهأ حُدتا معاً، وان ادعت الامة الإكراه فلا حد عليها بل على سيدتها، والمجنونة تُحد فاعلة لا مفعولة بها.

واذا ساحقت المسلمة الكافرة حُدت المسلمة وخير في الكافرة بين جدها أو رفعها الى اهل دينها، وتؤدب الصبية منها والصبيتان معاً.

وروى في امرأة وطئها بعلها فساحقت جارية بكرة وألقت مائه في، فحملت: ان عليها الرجم وعلى الجارية الحد بعد الوضع ولحق الولد بار المرأة مهر الجارية لأن الولد لا يخرج الا بذهاب بكارتها. واذا تساحقتا وحُدتا ثلاثاً قُتلتا في الرابعة.

الاستمناء :

ومن استمنى بيده وجب عله التعزير.

كتاب الحدود

وطء الميتة :

وواطئ الميتة كواطئ الحية في الحد وواطئ الميت كالحية في الحد وزيدت عقوبتها ويثبت ذلك بإقرار مرتين أو شهادة عدلين، فإن وطئ زوجته ميتة عُزر.

وطء البهيمة :

ويُعزر واطئ البهيمة ويثبت ذلك عليه بإقراره أو شهادة عدلين، وإن كانت مأكولة اللحم كالشاة والبقرة ذُبحت واحرقت بالنار ودُفنت فإن كانت لغيره ضمن قيمتها، وإن كانت مما يُركب ظهرها كالخيل والبغال غُرم قيمتها وبيعت في بلد آخر، وروى: أنه يُحد الزاني، وروى: أنه يُقتل.

وإذا كرر الوطء للبهيمة أو الميتة وحُد وعُزر مرتين قُتل في الثالثة، وقيل: في الرابعة.

ويُزوج المستمنى بيده - بعد ضربها حتى تحمر - من بيت المال ويستتاب، وإذا زنت امرأة عذب حُدت وزُوجت من بيت المال.

حد القيادة :

ويُحد الجامع بين الرجال والنساء والنساء والرجال والغلمان للفجور خمساً وسبعين جلدة رجلاً كان أو امرأة عبداً أو حراً مسلماً أو كافراً ويُحلق رأسه ويُشهر ويُنفى عن البلد إلى غيره، وعلى المرأة مثله إلا أنها لا تُحلق ولا تُشهر ولا تُنفى ويثبت ذلك بالإقرار أو شهادة عدلين، والمواصلة والموتصلة والملعونتان الزانية شابة والقوادة عجوزاً.

حد شرب المسكر :

ويُحد شارب الخمر والمسكر والفقاع ثمانين جلدة حراً كان أو عبداً مسلماً أو كافراً قائماً أو شربها، وبشهادة شاهدين عدلين.

الجامع للشرائع

فإن شهد أحدهما أنه قاتلها والآخر أنه شربها أحد، صرفاً شربها أو ممزوجة بطعام أو ماء أو دواء وهو يعلمها فيه قُلت أو كثرت.

والنبيذ خمر يُحد شاربه أسكره أم لم يسكره ويثبت الحد أيضاً بإقراره على نفسه مرتين، فإن شربها الدمي في بيته لم يُحد وإن أظهر شربها أحد.

ولا يُقبل في الحدود كلها شهادة على شهادة.

والسكران كالصاحي أن زنى أو لاط أو سرق أو قذف أو ارتد أو أسلم عن كفر، ويفارقه في العقود والايقاعات كالطلاق والعنق.

ومن استحل شرب الخمر وكان مسلماً فقد ارتد وحلّ دمه أن لم يتب، ولا يحل دم مستحل غيرها من المسكرات والامام يعززه أن رأى ذلك.

ويُجلد شارب المسكرات كلها عرياناً على ظهره وكتفيه ويبقى فرجه ووجهه، ولا يحل الجلوس على مائدة شرب عليها خمر أو مسكر أو ففقا ويؤدب الجالس الا مضطراً، وإذا شرب مرتين وحُد فهما قُتل في الثالثة.

ويُعزّر بائع المسكرات وشاربها، فإن استحل ذلك استتيب فإن تاب والا فُعل به ما يُفعل بالمرتد.

وحكم الففقا حكم الخمر في جميع ذلك.

ومستحل الدّم والميتة ولحم الخنزير مسلماً مرتد، ومن تناول ذلك محرماً له عُزّر فإن عاد أدب ولم يُقتل.

حكم أكل الربا:

ويُقتل أكل الربا بعد المعرفة والتعزير في الثالثة.

والمُتَجَر في السموم القاتلة يستتاب فإن استمر عليها قُتل، ويُعزّر أكل الجري وما لا يحل من صيد البحر والبر والطحال.

وذكرنا حكم التائب مما يوجب الحد قبل البيّنة او بعدها وبعد إقراره - في اول هذا الباب - وحكم فعلها في احد الاحرام او في غيرها ولجأ فاعلها وهو

كتاب الحدود

عام في جميع الحدود.

وان زاد الجلاذ اقتص منه فان مات المجلود فعلى الجالد من الدية بقدر ما زاد خاصة، ومن مات من الحد او القصاص او التعزير فدمه هدر، وقيل: في التعزير ان تولاه الامام بنفسه او امر به، والاحوط ان الضمان من بيت المال والله أعلم.

باب حد السارق:

القطع واجب على من سرق بشروط: ان يكون بالغاً عاقلاً مسلماً كان او كافراً حراً او عبداً من حرز ربع دينار فصاعداً او ما قيمته ذلك، ولا يكون مأكولاً عام مجاعة ولا ثمرأ ولا كثراً - فإن حُصد الزرع وجُد النخل والشجر وجعل في الحرز قطع سارقه - ولا يكون عبداً سرق مال سيده ولا والدأ من مال ولده ويعزران ولا يكون خائناً في امانة ولا ضعفاً من ولا أجيراً من مستأجره فإنها خائنان.

ويُقطع الضيفن - وهو ضيف الضيف - وكل واحد من الزوجين مما أحرزه عن الآخر.

ويُقطع الطرار من الجيب والكم الباطنين دون الظاهريين، وان يهتك الحرز ويُخرج نصاب السرقة، فان هتك واخذ واخرج آخر لم يُقطعاً، فان هتك واخذ وكور الثياب فأخذ قبل خروجه بها لم يُقطع. والحرز ما كان مقفلاً عليه او دفيناً.

ولا قطع على سارق من الحمامات والارحية والرحاب الا بإفقال او دفن.

ولا يُقطع الشريك بسرقة من مال الشركة الا ان يسرق اكثر من حقه بقدر نصاب القطع، وان سرق من الغنيمة بعض الغائمين فكذلك، وان سرق دون حقه عُزر وتُم له، وان جعل تحت رأسه نصاباً ونام قطع سارقه، والمسلم يُقطع بسرقة نصاباً محرراً من بيت المال.

وان سرق بوازي المسجد ورأى الامام لإفساده جاز، وروى: ان المهدي

الجامع للشرائع .

عليه السلام: اذا ظهر قطع ايدي بنى شية وعلقها في أستار الكعبة .
وما راعاه صاحبة بعينه كالجمال والأحمال فاختمتس او ادبر عليه فلا قطع .
وان سرق اثنان نصاباً دفعة قطعاً، وقيل: لا يقطعان فان سرقا معاً نصابين فصاعداً قطعاً .

ولا يُقطع السارق وان شاهده الامام ويزبره الا ان يرفعه المسروق منه، فاذا رفعه فوهبه المال لم يسقط القطع ولو كان وهبه الرفع لم يُقطع .
وان هتك الحرز وأكل طعاماً قدر نصاب وخرج لم يُقطع، وان بلع درة وخرج لم يُقطع، وقيل: يُقطع، فان لم تخرج منه ضمن قيمتها فان مات قبل ذلك نُبش واخذها ربّها .

ولا يُقطع مدعى الهبة على ربّ المال وان لم يقم بيّنة .
والسرقة تثبت بشاهدين او إقرار مرتين، وروى: مرة . ولا يُقبل إقرارا عبد بالسرقة، وروى: أنه يقبل .

فإن أقر السارق بالسرقة ثم رجع قطع، وروى: انه لا يُقطع . وان أقر بالسرقة ثم تاب فله قطعة وله العفو عنه، وان تاب قبل قيام البيّنة عليه لم يُقطع .
ويُقطع السارق ويرد السرقة الى ربّها، فان تعذرت فمثلها او قيمتها وبرئت ذمته، فان مات فعلى ورثته، فان لم يخلف وارثاً فعلى الامام وبرئت ذمته .
فإن شهد واحد بالسرقة وحلف معه او اقر بها مرة لم يُقطع وغرمها، وان أقر تحت الضرب وأخرجها قطع وإن لم يُخرجها لم يُقطع .

واذا سرق مراراً ولم يُقطع قطع لمرة، فان شهدا عليه بالسرقة الاولى فقطع ثم شهدا بالآخرى قطعت رجله .

ويُقطع الولد بسرقة مال والديه والأم بمال ولدها، واذا سرق عبد الغنيمة منها لم يُقطع ويُقطع من سرق منها ولاحظ له فيها .

والسارق تقطع يمينه من نصف الكف ويترك له الابهام، وان عاد قطعت رجله اليسرى من الكعب ويبقى له عقبه ومن قدمه ليعتمد ويعتدل، فان عاد خلد السجن

كتاب الحدود

وأنفق عليه من بيت المال، فان سرق فيه قُتل .
 فان اخرج يده اليسرى فظنها القطاع اليمنى فقطعها لم تُقطع يمينه .
 فان سرق ويمناه شلاء قُطعت دون اليسرى وكذلك ان سرق ثانية ورجله شلاء قُطعت، فان لم يكن اليمنى لم تُقطع يسراه ولا رجله .
 ومن قال لغيره: ارسلني فلان اليك لتعطيه كذا، فاعطاه فأنكر الاول الإرسال واعترف الرسول بكذب نفسه قُطع ورجع عليه بالمال ولا يسقط الحد عنه بان الحاجة دعت الى ذلك .
 وروى الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام: أنه يُنفى السارق بعد الحد الى بلدة اخرى .
 وروى السكوني عنه عن آبائه عن على عليه السلام قال: رسول الله صلى الله عليه وآله: لا قطع على من سرق الحجارة، ويعنى الرخام واشباه ذلك .
 وبالإسناد قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله فيمن سرق الثمار في كمة فما أكل منه فلا شيء عليه وما حمل فيُعزر ويُغرم قيمته مرتين .
 وبالإسناد قال: قال ابي عبد الله عليه السلام: قال امير المؤمنين عليه السلام: لا قطع في ريش، ويعنى الطير كله .
 وروى عبد الله بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام ان علياً أتى بالكوفة برجل سرق حماماً فلم يقطعه وقال: لا أقطع في الطير .
 فإن رجلاً باع كل صاحبه وفرا بالمال قُطعاً .
 فان سرق حراً صغيراً فباعه قُطع، ولا قطع في الحلية وفيها الضرب والحبس .
 ومن نبش قبراً ولم يسلم لم يُقطع، فان سلب الكفن قُطع، فان كرر النبش والسلب وحُد كذلك قُتل في الثالثة، وأخر امير المؤمنين صلوات الله عليه فاعل ذلك الى الجمعة فوضعه تحت اقدام الناس فوطؤوه حتى مات .
 واذا سرق صبي عُفى عنه، فان عاد عُزر، فان عاد قُطعت أطراف اصابه، فإن عاد قُطع اسفل من ذلك، وأتى عليه السلام بغلام يُشك في احتلامه فقطع

الجامع للشرائع

أطراف أصابعه.

ولو ان بعض العجم اسلم فزنى او سرق او شرب الخمر لم يُجَدَّ الا ان يشهد بيَّنة انه عرف ذلك.

وشهد شاهدان عند علي عليه السلام ان شخصاً سرق فاستعظم الشخص شهادتهما فأمرهما على بإقامة الحد عليه فخلَّياه وذهباً ولم يقطعه.

وقطع لصوصاً وأدخلهم دار الضيافة فعولجوا وأطعموا سمناً وعسلًا ولحمًا حتى برئوا وقال: ان أيديكم سبقتكم الى النار فان تبتم جررتموها الى الجنة وان أنتم لم تتوبوا جررتكم الى النار.

وروى المعلّى بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام: انه أمره ان يرفع سارقاً سرق من طعام المعلّى ومُحْمَل الى الوالى فرفعاه فُقطِع.

وروى جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال: من اشار بحديدة في مصر قُطعت يده فان ضرب فيها قُتل.

وروى: ان علياً عليه السلام صلب شخصاً ثلاثة ايام بالحيرة ثم أنزله يوم الرابع وصلى عليه ودفنه.

وقال جعفر الصادق عليه السلام: اذا دخل عليك اللص يريد اهلك ومالك فان استطعت ان تبدره وتضربه فابدره واضربه والّص محارب الله فاقتله فما مسك منه فهو عليّ.

ومن بنّج غيره واخذ ماله رده وإن جنى عليه البنج ضمن الجناية، والخناق يُقتل بعد استرجاع ما أصاب من مال.

باب حد الفرية وموجب التعزير وغير ذلك:

يُجلد جسد القاذف بشيابه ثمانين جلدة - جلدًا بين جلدتين - اذا كان المقذوف محصناً وهو ان يكون عفيفاً مسلماً حراً بالغاً رجلاً كان او امرأة، وقاذفه عاقلاً بالغاً حراً كان او عبداً مسلماً او كافراً.

كتاب الحدود

وكان قذفه بان قال: يا زان، او يا زانية، او وابن زان، او وابن زانية، او لست لأبيك، أو منكوحاً في دبره، او مسفوحاً، او تعمل عمل قوم لوط، او ما أنبأ عن ذلك وهو يعرف معناه، فان ادعى انه لا يعرف المعنى وكان ناشئاً بين العارفين بها لم يُقبل قوله والا قبل.

ويجب الحد بقذف اللقيط لأنه حرّ ويقذف المغصوبة على الزنى والمغصوب على اللواط والملاعنة.

واذا واجه شخصاً بالقذف لذي نسبة كأن قال: يا بن الزانية، او الزاني، او أخا الزانية او بعلها، او ما أنبأ عنها من لفظ وهو يعرف معناه والاصل حيّ فالحد له وان كان ميتاً فلوارثه الا الزوجين فانه لا حق لهما فيه.

وقال بعض اصحابنا: اذا قذف ابنه او بنته فله طلب الحد حيّين او ميتين الا ان يسقطاه بالعفو وهما بالغان عاقلان.

واذا قذف زوجته وماتت ولها منه ولد - لا سواء - لم يُحد، فان كان لها ولد من غيره فله حده، فان لم يكن وكان لها قرابة حُد لهم وان عفا بعض الورثة عن الحد فللمناسبة ان يُحد، فان اجتمعوا على أخذه حُد لهم وان اجتمعوا على إسقاطه سقط.

ولا يثبت الا بشاهدين عدلين ذكرين او إقرار القاذف البالغ العاقل الحر، فان ادعى على غيره انه قذفه ولا بيّنة له فلا يمين على المدعي عليه.

فإذا قذف جماعة بلفظ واحد حُد لهم حداً واحداً ان أتوبه جميعاً فان اتوا به متفرقين فلكل واحد، وان قذفهم بالفاظ جماعة حُد لكل واحد حداً. واذا قذف واقام البيّنة على صحة قوله لم يُحد.

فان إقرت امرأة أن ولدها او حملها من زنى اربع مرات حُدت، فان كلا حملاً فبعد الوضع والرضاع، فان قيل لولدها: يا ولد الزنى، لم يُحد القاذف وعُزر، فان كانت قد تابت فليل له: يا بان الزانية، حُد لها وان لم تكن تابت لم يُحد.

وان رمى زوجته بالزنى بولد على فراشه فلاعنها ثم اعترف او اقر بالولد ثم

الجامع للشرائع

رماها بالزنى به او قذفها بالزنى فلاعنها ثم اعترف بكذبه حُدَّ.

ولا عفو عن الحد بعد الرفع الى الإمام ويجوز قبله.

ولا حد في التعريض ويُعزَّر وإنما الحد في التصريح، فإن قال له: يا فاسق، او يا شارب خمر - وشبههما - او يا كلب، او يا خنزير، أو يا كافر - وهو مسلم غير مبتدع - عُزِّر له والتعزير بما دون الحد.

وإذا قذف صبياً أو صبية أو كافراً أو رقيقاً أو مجنوناً عُزِّر، وإن كان القاذف مجنوناً أو صبياً عُزِّر، وإذا تقاذف الشخصان عُزِّرَا ولم يُحدَا.

وروى الحسن بن محبوب عن عباد بن صهيب عن الصادق عليه السلام في الذمى اذا قذف المسلم بالزنى: حد ثمانين للقذف وثمانين سوطاً لحرمة الإسلام وحلق رأسه وطيف في أهل دينه.

وروى: ان افترى الرجل على بعض اهل جاهلية العرب حُدَّ لان ذلك يدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فإن قال شخص لغيره: يا بن المجنون، فأعاد عليه مثله عُزِّر كل منهما لصاحبه.

وإذا قال لزوجته: لم أجذك عذراء، عُزِّر فان عاد عُزِّر.

فإن قال لامرأته: يا زانية انا زنت بك، حُدَّ لها وإن أتم إقراره على نفسه أربع مرات حُدَّ للزنى.

وعلى العبد والمكاتب والمدبر وأم الولد في الفرية ثمانون جلدة، وإنما يُنصف الحد عليهم في الزنى.

فإن قذف مكاتباً مطلقاً - ادى بعض كتابته - او من عُتق بعضه حُدَّ من الثمانين بقدر الحرية وعُزِّر للباقي وسيده وغيره سواء، فإن وهبه الحد قبل الرفع جاز.

فإن قذف غيره بالزنى مراراً حُدَّ له حداً واحداً، فإن حُدَّ له ثم قال: الذي قلت لك حق، لم يُجلد، فإن قال له: يا زاني، حُدَّ له.

كتاب الحدود

واذا قالت: فجري فلان، حُدت له. وإذا قذف ولد الزميمة تكون تحت المسلم او مملوكاً أمه حرّة حُدت لهما، فإن قال لمجوسي ولد من أم أبيه: يا بن الزانية، او ولد الزنى، عُزر لانه نكاح عندهم.

واذا وهبت زوجها أمتها فأتى منها بولد فأنكرت الهبة وقذفته بالزنى ثم اعترفت بالهبة حُدت له ثمانين جلدة.

ولا يحل قذف الكافر بما لا يعلمه فعلة لأنه كذب ويُعزر له، وأدب المملوك والصبي من ثلاث الى خمس وست برفق، وان بلغ بعبد فيه الحد فلا كفارة له الا اعتاقه، فان قال لغيره: احتملت بأمك، عُزر لثلاثا يؤذي المسلمين. وإن قال لصاحبه: لا أب لك ولا أم لك، تصدق بشيء، وفي السب وهجاء المؤمنين بغير القذف التعزير.

والناس سواء فيمن سمعوه بسب النبي صلى الله عليه وآله او علي بن ابي طالب عليه السلام وجب عليهم قتله الا ان يخافوا على انفسهم، فان رفعوه الى سلطان وجب عليه قتله.

ومن زعم ان احداً مثل رسول [الله] صلى الله عليه وآله في الفصل قُتل.

والمسلم وولد بين المسلمين اذا ارتد قدمه مباح لكل من سمع ذلك منه ولا يستتاب، فان كان اسلم عن كفر ثم ارتد استتيب فان لم يتب قُتل بالسيف او يُلقى فيوطاً بالأرجل ولم تُؤكل ذبيحته.

وقال قوم لا مير المؤمنين عليه السلام: السلام عليك يا ربنا، فاستتابهم فلم يتوبوا فأوقد في حفيرة ناراً وحفر اخرى الى جانبها وافضى ما بينها والقاهم فيها فماتوا.

والزناديق يُقتل بعد الاستتابة ان كان ارتد عن فطرة وان كان عن فطرة قُتل بكل حال، ولا يُقتل النصراني بالزندقة لان ما هو عليه اعظم منها، واذا ارتد قوم لا عن فطرة قوتلوا وسُبيت ذراريتهم.

ومن شهد عليه شاهدان انه صلى لصنم ولم يتب قُتل بالسيف او خُدت له أخدود وأضرَم فيه نار وطُرح فيها.

الجامع للشرائع

وإذا اختار الصبي الكفر حتى بلغ وأبواه مسلمان أو أحدهما لم يُترك وأُجبر على الإسلام .

فإن شهد للزنديق ألف بالبراءة من ذلك وشاهدان مرضيان به قبلت شهادتهما عليه لأنه دين مكتوم .

ويُعزَّر شاهد الزور بحسب ما يرى الإمام ويطاف به ليُعرف .

وكان أمير المؤمنين عليه السلام يحبس جهال الأطباء ومفاليس الأكرباء وفساق العلماء حراسة منه للأديان والأبدان والأموال .

ومن تزوج أمة على حرة بغير إذنها فُرق بينهما وضُرب بثمن حد الزنى ، فإن رضيت بفعله لم يُضرب ولم يُفَرَّق بينهما .

ومن أتى امرأته صائمين طائعة ضُرب كلُّ منهما ربع حد الزنى ، فإن أكرهها ضُرب نصف حد الزنى دونها ، ومن أتى المرأة حائضاً فكذلك .

وإذا تاب السارق وردَّ السرقة على صاحبها من قبل نفسه فلا قطع عليه .

ويُقَتَّل السَّاحِرُ المسلم ولا يُقَتَّل الكافر به لأن الكفر أعظم منه ، ويثبت ذلك بشاهدين عدلين أو إقراره ، وعن أمير المؤمنين عليه السلام : من تعلَّم شيئاً من السحر كان آخر عهده برته وحدّه القتل إلا أن يتوب .

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن أبغض الأشياء إلى الله عز وجل رجل جرّد ظهر مسلم بغير حق ، ونهى عن الأدب عند الغضب .

وروى : إن وافقك المملوك والأجير فامسكهما وإلا فخلّ عنهما ولا تضربهما .

ولا يسأل أحداً بوجه الله ، فروى : أنه عليه السلام من أقر بذلك بخمس ضربات ، ويخرج القاص من المسجد بعد الأدب .

ومن أحدث في الكعبة حدثاً قُتل ، والجور في التخيير بين الصبيان في الخط كالجور في الحكم ، والحبس بعد الحد ظلم .

وإذا قتل حرّ وعبد رجلاً فاختار وليّه قتل الحرّ ضرب الإمام جنبى العبد .

ومن نبز مسلماً بما يكرهه أو عابه أو عيّر شيئاً من بلاء الله أو أظهر عليه ما

كتاب الحدود

خفى منه أو من قبيح أو اغتابه أو بهته غُزِرَ، والغيبة أن يذكر ما فيه والبهت بما ليس فيه .

ومن جحد محمدًا صَلَّى الله عليه وآله وسلم نبوته أو جحد فرضًا أو حظرًا أو إباحتها لما علم من دينه ضرورة وجوبه أو حظره أو إباحتها فهو مرتدٌ ، ومن قال : لا أدري أهو صادق أم لا ، قُتِلَ إلا أن يقرب به .
ومن ادعى التوبة وجب قتله .

قَوْلُ عَبْدِ الْاَكْبَرِ

فِي مَسَائِلِ الْحَسَالِ وَالْحَمَلِ

للشيخ جمال الدين أبي منصور الحسن بن سعيد الدين يوسف بن زبير الدين
علي بن محمد بن مطهر الحلبي المشتهر بالعلامة الحلبي والعلامة على الإطلاق

٦٤٧ - ٧٢٦ هـ

كتاب الحُدُود

وفيه مقاصد :

الأوّل : في حدّ الزّنى :

وفصوله أربعة :

الأوّل : الموجب :

وهو إيلاج الإنسان ذكره حتّى تغيب الحشّة عالمًا بالتحريم مختارًا بالغًا عاقلًا في فرج امرأة قبل أو دُبُرٍ مع تحريمها عليه من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك ، فلو تزوّج امرأة محرّمة كأتمه ومرضعته وزوجة الغير وغيرهنّ فإن اعتقده شبهة وجهل التّحريم فلا حدّ وإلاّ وجب الحدّ ولا يسقط بمجرد العقد مع علم التحريم ، ولو استأجرها للوطء أو لغيره فتوهم الحلّ بذلك سقط الحدّ وإلاّ فلا ، وبالجمله كلّ موضع يُعتقَد فيه إباحة التّكاح يسقط فيه الحدّ .

ولو وجد امرأة على فراشه فظنّها زوجته فلا حدّ ، ولو تشبّهت عليه حدّت دونه ولو أباحتها نفسها لم تحلّ بذلك فإن اعتقده لشبهة فلا حدّ ، ولو أكرهها حدّ دونها وعُزِّم مهر مثلها ، ولو أكرهه على الزّنى سقط الحدّ على إشكال ينشأ من عدم تحقّق الإكراه في طرف الرّجل .

والأعمى يُحدّ كالْبَصِير إلاّ أن يدعى الشّبهة المحتملة .

ولو ملك بعض الأمة حدّ بنصيب غيره فإن اعتقد الإباحة سقط ، ولو ملك بعض

قواعد الأحكام

زوجته حرمت عليه وسقط الحد بأجمعه للشبهة وما قابل ملكه خاصة مع عدمها ، ولو كان العقد فاسداً لم يحل به فإن اعتقده سقط الحد .

ولا حد في وطء زوجته الحائض والضائمة والمُحرمة والمظاهرة والمولّى منها .
ولو كانت مملوكته محرمة عليه برضاع أو نسب أو تزويج أو عدة حد إلا مع الشبهة ولا مع التوم ، فلو استدخلت ذكره وهونائم أو وُجد منه الزنى حال نومه فلا حد ، ولو زنى السكران حد ، ولو زنى المجنون لم يُحد على الأصح .

الفصل الثاني : في طريق ثبوته :

إنما يثبت بأمرين : الإقرار أو البينة ، فهنا مطلبان :

الأول : الإقرار :

ويُشترط فيه البلوغ والعقل والحرية والاختيار والقصد وتكراره أربع مرات ، وفي اشتراط ما يشترط في البينة من الاتحاد إشكال فلا عبرة بإقرار الصبي وإن كان مراهماً ويؤدّب لكذبه أو صدور الفعل عنه ولا بإقرار المجنون ، ولو كان يعتوره وأقر حالة إفاقته وعرف الحاكم كماله حينئذ حكم عليه وإلا فلا .

ولو أقر المملوك لم يُحكم عليه ولو صدقه مولاه صح ولو عُتق فالأقرب الثبوت ، والمدبر وأُم الولد والمكاتب المشروط والمطلق وإن تحرّر بعضه كالقن ، ولو أنكره على الإقرار لم يصح وكذا لو أقر من غير قصد كالسكران والتائم والساهى والغافل ، ولو أقر من جمع الصفات أقل من أربع لم يثبت الحد وعُزّر ، وهل يشترط تعدد المجالس في الإقرار ؟ الأقرب عدم الرجل والمرأة سواء .

ويقبل إقرار الأخرس إذا أقر أربعاً وفُهمت إشارته وبكفى المترجم لا أقل .

ولو نسب إلى امرأة ثبت الحد للذف بأول مرة على إشكال ولا يثبت في طرفه إلا أن يكرره أربعاً ، ولو أقر بحدّ ولم يبيته ضرب حتى ينتهي عن نفسه أو يبلغ المائة ، ولو أنكر ما أقر به من الحدود لم يُلتفت إليه إلا بما يوجب الرجم فإنه يسقط بإنكاره وفي إلحاق القتل به إشكال .

كتاب الحدود

ولو أقرّ باستكراه جارية على الزنى ورجع سقط الحدّ دون المهر وكذا لو أقرّ مرة واحدة، ولو تاب عند الحاكم بعد الإقرار تخيّر الامام في إقامة الحدّ عليه رجماً كان او غيره.

ولا تُحدّ المرأة بمجرد الحمل وان كانت خالية من بعد ما لم تقرّ بالزنى اربع مرات، ويشترط في الإقرار ان يذكر حقيقة الفعل لتزول الشبهة إذ قد يُعبر بالزنى عما لا يوجب الحد ولهذا قال عليه السلام لما عز: لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت، قال: لا، قال: أفنكتها لا تكفى؟ قال: نعم، فقال: حتى غاب ذلك منك في ذلك منها كما يغيب المروء في المكحلة والرّشا في البشر، قال: نعم: فعند ذلك امر برجمه.

ولو أقرّ أنّه زنى بامرأة فكذبته حدّ دونها، ولو أقرّ من يعتوره الجنون واصله الى حال إفاقته حدّ ولو أطلق لم يُحد.

ولو أقرّ العاقل بوطء امرأة وادّعى انها امرأته فأنكرت الزوجية فإن لم تعترف بالوطء فلا حدّ عليه لانه لم يقرّ الزنى ولا مهر، ولو اعترفت بالوطء وأقرت انه زنى بها مطاوعة فلا مهر ولا حدّ عليه ولا عليها إلا ان تقرّ اربع مرات، وإن ادعت انه اكرهها عليه او اشتبه عليها فلا حدّ وعليه المهر.

المطلب الثاني: البيّنة:

إنما يثبت الزنى بشهادة اربعة رجال او ثلاثة وامرأتين او رجلين وأربع نسوة ويثبت به الجلد خاصة وبالأولين الرجم، ولا يثبت برجل مع النساء وان كثرن ولا بشهادة النساء منفردات ويجب على الجميع حدّ الفرية، ويشترط في الثبوت بالبيّنة أمور ثلاثة:

الأول: ان يشهدوا بالمعينة للإيلاج كالميل في المكحلة، ولو شهدوا بالزنى ولم يشهدوا بالمعينة حدّوا للقدف، ولو لم يشهدوا بالزنى بل بالمعانة او المضاجعة فعلى المشهود عليه التعزير دون الحدّ، ولا يكفي شهادتهم بالزنى عن قولهم من غير عقد ولا

قواعد الأحكام

شبهة عقد بل لا بد من ذلك نعم يكفي ان يقولوا: لا نعلم سبب التحليل.

الثاني: اتفاق الاربعة على الفعل والزمان والمكان والهيئة، فلو اتفق اقل من اربعة رجال حدوا للفرية وان لم يخالفهم غيرهم، ولو اختلفت الاربعة فشهد بعضهم بالمعانية وبعضهم لا بها او شهد بعضهم بالزنى غدوة والآخرون عشية او بعضهم في زاوية والاخر في اخرى او بعضهم عارياً وبعضهم مكتسباً حُدّ الشهود، ولو شهد بعض انه اكرهها وبعض بالمطاوعة ثبت الحد لانها كملت على وجود الزنى واختلافهم انما هو في فعلها لا في فعله، وقيل: يُحدّ الشهود لتغاير الفعلين، وهو اوجه ولا حدّ عليها إجماعاً.

ثم ان أوجبنا الحد بشهادتهم لم يُحدّ الشهود والا حدوا، ويُحتمل ان يُحدّ شهود المطاوعة لأنها قذفا المرأة بالزنى فلم تكمل شهادتهم عليها دون شاهري الإكراه لانها لم يقذفا وقد كملت شهادتهم وانما انتفى عنه الحد للشبهة.

ولو شهد اثنان بانه زنى وعليه قميص ابيض واثنان ان عليه قميصاً اسود ففي القبول نظر، ولو شهد اثنان واقر هو مرتين لم يجب الحد.

الثالث: اتفاقهم على الحضور للإقامة دفعة، فلو حضر ثلاثة وشهدوا حدوا للفرية ولم يُرتقب إتمام الشهادة لانه لا تأخير في حد، نعم ينبغي للحاكم والاحتياط بتفريق الشهود في الإقامة بعد الاجتماع وليس لازماً.

ولو تفرقوا في الحضور ثم اجتمعوا في مجلس الحاكم على الإقامة فالأقرب حدهم للفرية، واذا لم يكمل شهود الزنى حدوا وكذا لو كملوا اربعة غير مرضيين كالفساق ولو كانوا مستورين لم تثبت عدالتهم ولا فسقهم فلا حدّ عليهم ولا يثبت الزنى ويُحتمل ان يجب الحد ان كان ردّ الشهادة لمعنى ظاهر كالعَمى والفسق الظاهر لا المعنى خفي كالفسق الخفي فان غير الظاهر خفي عن الشهود فلم يقع منهم تفريط.

ولو رجعوا عن الشهادة او واحد منهم قبل الحكم فعليهم اجمع الحد ولا يختص الراجع بالحد ولا بالعفو، واذا كملت الشهادة لم يسقط الحد بتصديق المشهود عليه ولا بتكذيبه.

كتاب الحدود

ولو أقر أربعاً ثم قامت البيّنة على الفعل لم تقبل توبته، ولو ماتت الشهود أو غابوا جاز الحكم بها، ويجوز إقامة الشهادة بالزنى من غير مدع له ويستحب لهم ترك الإقامة، وللإمام التعريض بالترغيب عن إقامتها وعن الإقرار به لقوله عليه السلام: لعلك قبلت لعلك نظرت، وهو إشارة إلى الترغيب عن الاعتراف.

وإذا تاب بعد قيام البيّنة لم يسقط عنه الحد رجماً كان أو غيره، وإن تاب قبل قيامها سقط.

الفصل الثالث: في الحد:

ومطالبه أربعة:

الأول: في أقسامه:

وهي ستة:

الاول: القتل: وهو حد أربعة:

أ: من زنى بذات محرم كالأم والبنت والأخت والعمة والخالة وبنت الاخ وبنت الاخت نسباً.

ب: الدّمي إذا زنى بمسلمة سواء كان بشرائط الذمة أو لا وسواء اكرهها أو طأوعته، أما لو عقد عليها فانه باطل وفي الحاقه بالزنى مع جهله بالتحريم عليه إشكال.

ج: المكره للمرأة على الزنى.

د: الزانى بامرأة ابيه على رأى، ولا يُعتبر في هؤلاء الإحصان ولا الحرية ولا الشيخوخة بل يُقتل كلّ منهم حراً كان أو عبداً مسلماً كان أو كافراً شيخاً كان أو شاباً، ويقتصر على قتله بالسيف وقيل: ان كان محصناً جُلد ثم رُجم وان لم يكن جُلد ثم قُتل.

الثاني: الرجم: وهو حد المحصن إذا زنى ببالغة عاقلة وكان شاباً وحد المحصنة الشابة إذا زنت بالبالغ وإن كان مجنوناً.

قواعد الأحكام

الثالث : الجلد مائة ثم الرّجم : وهو حدّ المحصنين إذا كانا شيخين وقيل : شابات كذلك ، وهو قوئى .

الرابع : الجلد مائة ثم الجزّ والتّغريب : وهو حدّ البكر غير المحصن الذّكر الحرّ ، واختلّف فى تفسير البكر فقليل : هو من أملك ولم يدخل ، وقيل : غير المحصن مطلقاً سواء أملك أو لا .

والجزّ مختصّ بالرّأس دون اللّحية ويُغرّب عن مصره إلى آخر سنة ، ولا جزّ على المرأة ولا تغريب بل تُجلّد مائة سوط لا غير سواء كانت مملكة أو لا ولو كانت محصنة رُجمت .

الخامس : جلد مائة لا غير : وهو حدّ غير المحصن ومن لم يكن قد أملك من البالغين الأحرار ، وحدّ المرأة الحرة غير المحصنة وإن كانت مملكة ، وحدّ الرّجل المحصن إذا زنى بصبيّة أو مجنونة ، والمحصنة إذا زنى بها طفل ولو زنى بها مجنون رُجمت .

السادس : خمسون جلدة : وهو حدّ المملوك البالغ سواء كان محصناً أو غير محصن ذكراً كان أو أنثى ، ولا جزّ على أحدهما ولا تغريب .

المطلب الثّانى : فى الإحصان :

وإنما يتحقّق بأمر سبعة :

أ : الوطء فى القُبُل حتى تغيب الحشّة : فلو عقد وخلّا بها خلوة تامّة أو جامعها فى الدُّبُر أو فيما بين الفخذين أو فى القُبُل ولم تغرب الحشّة لم يكن محصناً ولا يشترط الإنزال ، فلو التقى الختانان وأكسل تحقّق الإحصان ، ولو جامع الخصى قبلاً كان محصناً ، ولو ساحق المَجْبوب لم يتحقّق الإحصان وإن أنزل .

ب : أن يكون الواطيء بالغاً : فلو أولج الطفل حتى تغيب الحشّة لم يكن محصناً ولا المرأة ، وكذا المراهق وإن بلغ لم يكن الوطء الأوّل معتبراً بل يُشترط فى إحصانه الوطء بعد البلوغ وإن كانت الزّوجيّة مستمرة .

ج : أن يكون عاقلاً : فلو تزوج العاقل ولم يدخل حتى جنّ أو زوج الولي المجنون لمصلحته ثم وطىء حالة الجنون لم يتحقق الإحصان ، ولو وطىء حال رشده تحقق الإحصان وإن تجدد جنونه .

د : الحرّية : فلو وطىء العبد زوجته الحرة أو الأمة لم يكن محصناً ولو أعتق ما لم يطأ بعد العتق ، وكذا المملوكة لو وطئها زوجها المملوك أو الحر لم تكن محصنة بذلك إلا أن يطأها بعد عتقها ، ولو أعتق الزوجان ثم وطئها بعد الإعتاق تحقق الإحصان وإلا فلا وكذا المكاتب .

هـ : أن يكون الوطء في فرج مملوك بالعقد الدائم أو ملك اليمين : فلا يتحقق الإحصان بوطء الزنى ولا الشبهة ولا المتعة .

و : أن يكون التكاح صحيحاً : فلو عقد دائماً وكان العقد فاسداً أو اشترى أمة في عقد باطل ووطئها لم يتحقق الإحصان وإن وجب المهر والعدة ، ونشر تحرير المصاهرة ولحق به الولد .

ز : أن يكون متمكناً من الفرج يغدو عليه ويروح : فلو كان بعيداً عنه لا يتمكن من الغدو عليه والرواح أو محبوساً لا يتمكن من الوصول إليه خرج عن الإحصان ، وفي رواية مهجورة يكون بينهما دون مسافة التقصير .

وإحصان المرأة كإحصان الرجل ، ولا تخرج المطلقة الرجعية عن الإحصان فلو تزوجت عالة بالتحرير رُجمت وكذا الزوج لا يخرج عنه بالطلاق الرجعي ويخرجان بالبائن ، ولوراجع المخاليع إما لرجوعها في البذل أو بعقد مستأنف لم يجب الرجم إلا بعد الوطء في الرجعة ، ولا يشترط في الإحصان الإسلام فلو وطىء الذمّي زوجته في عقد دائم تحقق الإحصان ولا يشترط صحّة عقده عندنا بل عندهم ، ولو وطىء المسلم زوجته الذمّيّة فهو محصن .

ولو ارتدّ المحصن عن فطرة خرج عن الإحصان وكذا عن غير فطرة ، على إشكال ينشأ من منعه من الرجعة حال ردّه فكان كالبائن ومن تمكّنه منها بالتوبة من دون إذنها فكان كالرجعي .

قواعد الأحكام

ولو لحق الذمى دار الحرب ونقض عهده ثم سبى خرج عن الإحصان ، فإن أعتق اشترط وطؤه بعد عتقه .

ولو زنى وله زوجة له منها ولد فقال : ما وطأتها ، لم يُرجم لأن الولد يلحق بإمكان الوطء والإحصان إنما يثبت مع تحققه وكذا المرأة لو كان لها ولد من زوج فأنكرت وطئه لم يثبت إحصانها .

ويثبت الإحصان بالإقرار أو بشهادة عدلين ، ولا يكفى أن يقول : دخل ، فإن الخلوة يُطلق عليها الدخول بل لا بد من لفظ الوطء أو الجماع أو المباشعة وشبهها ، ولا يكفى : باشرها ، أو مسها ، أو أصابها .
ولو جلد على أنه يكره بان محصناً رُجم .

المطلب الثالث : فى كيفية الاستيفاء :

ينبغى للإمام إذا استوفى حذاً أن يشعر الناس ويأمرهم بالحضور ، ويجب حضور طائفة أقلها واحد وقيل : عشرة ، وقيل : ثلاثة ، وقيل : إنه مستحب .

ثم الحد إن كان جلداً ضرب مجزئاً وقيل : على حالة الزنى ، قائماً أشد الضرب — وروى : متوسطاً — ويُفَرَّق على جسده ويُتَقَى وجهه ورأسه وفرجه ، والمرأة تُضرب جالسة قد رُبِطت عليها ثيابها .

ولا يُجلد المريض ولا المستحاضة إذا لم يجب قتلها بل يُنتظر البرء ، فإن اقتضت المصلحة التعجيل ضرب بضغت يشتمل على العدد ولا يشترط وصول كل شمراخ إلى جسده ، ولو اشتمل على خمسين ضرب دفعتين ضرباً مؤلماً يتناول عليه جميع الشماريخ ولا تفرق الشياط على الأيام إن احتمله ، ولو احتمل سياطاً خفافاً فهو أولى من الشماريخ وإذا برىء لم يُعد عليه الحد ، وتأخر النفاء مع المرض ولا تؤخر الحائض .

ولا يقام على الحامل جلداً كان أوروباً حتى تضع ويستغنى الولد بها عن الرضاع إن لم يتفق له مرضع وإن وجدت جاز إقامة الحد ، ولا يقام الحد فى حر

كتاب الحدود

شديد او برد شديد بل يقام في الشتاء وسط النهار وفي الصيف في طرفيه وكذا الرّجم. ان توهم سقوطه برجوعه او توبته او فرازه، ولا في ارض العدو لئلا تلحقه غيرة فيلحق بهم، ولا في الحرم اذا التجأ اليه بل يُضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج ويُستوفى منه ولو زنى في الحرم حُد فيه.

وإذا اجتمع الجلد والرجم بُدِيَء بالجلد أولاً ثم يُرجم وفي انتظار براء جلده خلاف ينشأ من أنّ القصد الإِتلاف ومن المبالغة في الزجر، وكذا اذا اجتمعت حدود او حقوق قصاص بُدِيَء بما لا يفوت معه الآخر.

ويُدفن المرحوم الى حقويه والمرأة الى صدرها بعد ان يؤمر بالتغسيل والتكفين ثم يُرمى بالحجارة الصغار، فاذا مات دُفن ولا يجوز إهماله، ولو فرّ احدهما أُعيد ان ثبت الزنى بالبيّنة ولو ثبت بالإقرار لم يُعد، وقيل: يُشترط ان تصيبه الحجارة فلو فرّ قبل إصابتها له أُعيد ان ثبت بالإقرار.

وإذا ثبت بالبيّنة كان أول من يرحمه الشهود وجوباً وان ثبت بالإقرار بدأ الامام، ولا يرحمه من الله قبله حدّ وفي التحريم إشكال.

ومؤونة التغريب على الزاني او في بيت المال، ولو كانت الطرق مخوفة لم ينتظر الامن بل يؤمر بالخروج الا ان يخشى تلفه فينتظر، وهل يشترط التغريب الى مسافة القصر فصاعداً؟ الاقرب ذلك واليه الخيرة في جهات السفر. والتغريب يخرج الى غير بلده فان رجع الى بلده لم يتعرض له ولو رجع الى بلد الفاحشة قبل الحول طُرد، وكذا لو غُرب المستوطن عن بلده ثم عاد قبل الحول ولا تحتسب المدة الماضية، ولا يقتل المرحوم بالسيف بل يُنكّل بالرجم ولا بصخرة تدفق ولا بحصا يعذب بل بحجارة معتدلة.

المطلب الرابع: في المستوفى:

وهو الامام مطلقاً او من يأمره الامام سواء كان الزاني حراً أو عبداً ذكراً كان او انثى، ويتخير اذا زنى الذمى بدمية بين دفعه الى أهل نحلته ليقيموا الحد عليه

بمقتضى شرعهم وبين إقامة الحد عليه بمقتضى شرع الإسلام، وللسيد إقامة الحد على عبده وأمته من دون إذن الإمام وللإمام أيضاً الاستيفاء وهو أولى وللسيد أيضاً التعزير، وهل للمرأة والفاسق والمكاتب استيفاء الحدود من عبيدهم؟ إشكال ينشأ من العموم وكونه استصلاحاً للملك ومن انه ولاية، وإذا جعلناه استصلاحاً لم يكن له القتل في الحد وله القطع على إشكال، وليس له إقامة على من اعتنق بعضه ولا المكاتب اما المدبر وأم الولد فإنهما قنّ.

ولو كان مشتركاً بين اثنين فليس لأحدهما الاستقلال بالاستيفاء ولو اجتمعا جاز لهما أو لأحدهما استنابة الآخر في الاستيفاء، وللزوج الحر إقامة الحد على زوجته سواء دخل بها أو لا في الدائم دون المنقطع وفي العبد إشكال، وللرجل إقامة الحد على ولده وهل يتعدى الى ولد ولده؟ إشكال سواء كان الولد ذكراً أو أنثى، وهذا كله إنما يكون إذا شاهد السيد أو الزوج أو الوالد الزنى أو أقر الزانى فان قامت عنده بيّنة عادلة فالأقرب الافتقار الى إذن الحاكم.

ويجب ان يكون عالماً بإقامة الحدود وقدرهما وأحكامها، ولو كان الحد رجماً أو قتلاً اختص بالامام وكذا القطع في السرقة، ولو كانت الامة مزوجة كان للمولى الإقامة وفي الزوج الحر أو العبد إشكال.

الفصل الرابع: في اللّواحق:

يسقط الحد بادّعاء الزوجية ولا يُكلف المدعى بيّنة ولا يميناً وكذا بدعوى شبهة ويُصدق مع الاحتمال، ولو زنى المجنون بعاقلة قيل: وجب الجلد أو الرجم مع الإحصان، وليس بجيد. اما المرأة فيسقط الحد اذا زنت مجنونة اجماعاً وان كانت محصنة وان زنى بها البالغ العاقل.

ولو زنى احدهما عاقلاً ثم جنّ لم يسقط بل يُجدّ حالة الجنون وكذا لا يسقط بالارتداد ويسقط بإسلام الكافر، وفي التقييل والمضاجعة في إزار واحد والمعاينة التعزير بما دون الحد وروى: جلد مائة.

ولا يقدر تقادم الزنى في الشهادة، وتقبل شهادة الاربعة على اثنين فصاعداً، والزنى المتكرر يوجب حداً واحداً ان لم يقيم عليه أولاً وان كثروا ان أُقيم الحد أولاً حُـد ثانياً في المتجدد بعد الحد، فان زنى ثالثاً بعد الحد مرتين قُـتل في الثالثة وقيل: بل في الرابعة بعد الحد ثلاثاً، وهو أحوط.

أما المملوك فإذا أُقيم عليه الحد سبع مرات قُـتل في الثامنة وقيل: في التاسعة، وهو أولى.

ولو شهد اربعة على امرأة بالزنى قبلاً فادعت انها بكر فشهد لها أربع نسوة بالبكارة سقط الحد عنها، وفي حد الشهود أجودهما السقوط لإمكان عود البكارة وكذا عن الزاني.

ولو ثبت جبّ الرّجل حد الشهود وكذا لو شهدت بأن المرأة رتقاء، ولا يشترط إقامة الحد حضور الشهود بل يقام وان ماتوا او غابوا لا فراراً، ويجب عليهم الحضور على رأى ان ثبت الرجم لوجوب بدأتهم به ولا بد من حضور الإمام ليبدأ في الإقرار.

ولو ان الزوج احد الاربعة وجب الحد ان لم يسبق الزوج بالقذف وروى: ثبوته عليهم، وهو محمول على سبق القذف او اختلال شرط. ويقضي الامام بعلمه في حدود تعالى وكذا فيحدود الآدميين كلن يقف على المطالبة.

ولو شهد بعض ورُدت شهادة الباقيين بامر ظاهر حُد الجميع وإلا المردود، ولو رجع واحد بعد شهادة الاربعة حُد الراجع خاصة، ولو شهد اربعة على رجل انه زنى وشهد اربعة اخرى على الشهود انهم الذين زنوا بها لم يجب الحد عليه، ولو وجد مع زوجته رجلاً يزنى بها فله قتلها ولا إثم وفي الظاهر يقاد الا مع البيّنة بدعواه او يصدقه الولي.

ومن افتض بكرةً بإصبعه لزمه مهر نساءها، ولو كانت أمة لزمه عشر قيمتها وقيل: الارش.

ولو تزوج امة على حرة ووطئها قبل الاذن كان عليه اثني عشر سوطاً ونصف

قواعد الأحكام

تُمن الحُد، ولو زنى في مكان شريف كالحرَم أو أحد المشاهد المعظمة أو المساجد أو في زمان شريف كرمضان والأعياد زيد عليه في الجلد.

وإذا زنى بامة ثم قتلها حُد وغُرم قيمتها لمولاهَا، ولا يسقط الحُد بالغُرم.

ولو زنى من انعتق بعضه حُد حدّ الاحرار بنسبة ما عُنق وحد المالك بنسبة الرقية، وفيُجد من انعتق نصفه خمسة وسبعين والقتل في التاسعة أو الثامنة على إشكال.

ويثبت الحد كل نكاح محرم بالإجماع كالخامسة وذات العل والمعتدة دون المختلف فيه كالمخلوقة من الزنى والرّضاع المختلف فيه، ولا حد على من لم يعلم تحريم الزنى، ولا كفالة في حد الزنى ولا غيره من الحدود، ولا تأخير فيه مع القدرة الا لمصلحة، ولا شفاعة في إسقاطه.

المقصد الثاني: في اللّوط والسحق والقيادة:

وفيه مطالب:

الأول: في اللواط:

وهو وطء الذكر من الأدمى، فان كان بليقاب - حدّه غيبوية الحشفة في الدبر - وجب القتل على الفاعل والمفعول مع بلوغهما ورشدهما سواء الحر أو العبد والمسلم والكافر والمحصن وغيره.

ولو لاط البالغ بالصبي فأوجب قُتل البالغ وادب الصبي وكذا لو لاط المجنون ولو لاط بعبد قُتل فان ادعى العبد الإكراه سقط عنه دون المولى، ولو لاط مجنون بعاقل حُد العاقل والأصح في المجنون السقوط، ولو لاط الصبي بالبالغ قُتل البالغ وادب الصبي، ولو لاط الصبي بمثله أدباً.

ولو لاط ذمّي بالمسلم قُتل وان لم يوقل، ولو لاط بمثله تخير الحاكم في إقامة الحد عليه بمقتضى شرعنا وفي دفعه الى اهل نحلته يُقيموا الحد بمقتضى شرعهم.

ويتخير الامام في قتل الموقب بين ضربه بالسيف ورميه من شاهق وإلقاء الجدار

كتاب الحدود

عليه ورجمه وإحراقه بالنار ويجوز أن تُجمَعَ فيقتله بأحد الأسباب ثم يحرقه لزيادة الردع، وإن لم يكن بإيقاب كالمفخذ أو بين الإليتين فإنه يُجلد مائة جلدة، وقيل: يُرجم مع الإحصان ويُجلد مع عدمه، وروى ذلك في الموقب أيضاً والأول أولى، وسواء الحر والعبد والمسلم والكافر بمثله والمحصن وغيره فإن تكرّر وحُدّ ثلاثاً قُتل في الرَّابعة، وقيل: في الثالثة.

ولا يثبت بنوعيه إلا بشهادة أربعة رجال بالمعينة كالليل في المكحلة إن شهدوا بالإيقاب بشرط عدم اختلافهم في الفعل ومكانه وزمانه ووصفه - ولا يثبت بشهادة النساء انفردن أو انضممن فلو شهد ثلاثة رجال وامرأتان فصاعداً حُدوا أجمع للفرية - أو بالإقرار أربع مرّات من بالغ رشيد حرّ مختار قاصد سواء كان الفاعل والمفعول، ولو أقر دون الأربع عُزّر ولا يُحدّ، ولو شهد دون الأربعة حُدوا للفرية ويحكم الحاكم بعلمه سواء في ذلك الإمام وغيره.

والمجتمعان في إزار واحد مجرّدين ولا رحم بينهما يُعزّران من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين، فإن تخلّل التعزير مرتين حُدّا في الثالثة.

ومن قبل غلاماً بشهوة وليس محرماً له عُزّر.

والتوبة قبل إقامة البينة تسقط الحدّ لا بعدها، ولو تاب بعد الإقرار تخير الحاكم بين الحدّ وتركه.

المطلب الثاني: في السحق:

ويجب به جلد مائة على البالغة العاقلة حرة كانت أو أمة مسلمة أو كافرة محصنة أو غير محصنة فاعلة ومفعولة، وقيل: إن كانت محصنة رُجمت فاعلة أو مفعولة. وتؤدّب الصبيّة فاعلة أو مفعولة وتُحدّ الأخرى، ولا تأديب على المجنونة وتُحدّ الأخرى.

ويثبت بشهادة أربعة رجال لا غير وبالإقرار أربع مرّات من أهله، وإذا تكرّرت المسابقة وأقيم الحدّ ثلاثاً قُتلت في الرَّابعة، ولو تابت قبل البينة سقط لا بعدها، ولو تابت بعد الإقرار تخير الإمام بين العفو والاستيفاء.

وإذا وُجِدَتِ الأجنبيةتان مجردتين في إزار واحد عُرِّرتا، فإن تكرر الفعل والتعزير حُدَّتَا في الثالثة، فإن عادتا عُرِّرتا وقيل: قُتلتا.

ولو وطىء زوجته فساحقت بكراً فألقت ماء الرجل في رحمها وأتت بولد حُدَّتِ المرأة جلدًا أو رجماً على الخلاف وجُلِدَتِ الصَّبِيَّةُ بعد الوضع وأُلْحِقَ الولد بالرجل لأنه من ماء غير زانٍ، وفي إلحاقه بالصَّبِيَّةِ إشكال أقر به العدم فلا يتوارثان ولا يلحق بالكبيرة قطعاً، وغرمت المرأة المهر للبكر لأنها سبب في ذهاب عذرتها فتضمن ديتها وهو مهر نسائها بخلاف الزانية الآذنة في الإقتضاض، والنفقة على الصَّبِيَّةِ مدة الحمل على زوج المساحقة إن قلنا: إن النفقة للحمل، وإلا فلا ولو ادَّعت الجارية الإكراه حُدَّتِ السيِّدة دونها.

المطلب الثالث: في القيادة.

القواد هو الجامع بين الرجال والنساء للزنى وبين الرجال والصبيان للواط، وحده خمس وسبعون جلدة ثلاثة أرباع حد الزاني رجلاً كان أو امرأة ويؤدب الصبي غير البالغ، ويستوى الحر والعبد والمسلم والكافر، ويزاد في عقوبة الرجل وإن كان عبداً حُلِقَ رأسه والشَّهْرَةُ، وهل ينفى بأول مرة قيل: نعم، وقيل بالثانية إلى أن يتوب. ولا جزَّ على المرأة ولا شهرة ولا تغريب، ويثبت بالإقرار من أهله مرتين - ولا يقبل إقرار العبد ولا الصَّبِيَّ ولا المجنون - وبشهادة رجلين عدلين، ولا يقبل فيه شهادة النساء انفراداً أو انضماماً.

المقصد الثالث: في وطء الأموات والبهائم:

وفيه مطلبان:

الأول: وطء الأموات كالأحياء:

فمن وطء ميتة أجنبية كان زانياً، فإن كان محصناً رُجم وإن كان غير محصن

كتاب الحدود

جُلد مائة جلدة وزيد في العقوبة بما يراه الإمام ، ولا فرق بين الزنى بالميتة والحية في الحد واعتبار الإحصان وغير ذلك إلا أنه إذا وجب الجلد هنا زيد في العقوبة لأن الفعل هنا أفحش .

ولو كانت الموطوءة زوجته عَزَّر لسقوط الحد بالشبهة وكذا لو كانت أمته ، ولو كانت إحدى المحرمات عليه قُتل كما قلنا في الحية .

ويثبت بشهادة أربعة رجال لأنه زنى ولأن شهادة الواحد كذب ولا يندفع الحد إلا بكمال أربعة ، وقيل : يثبت برجلين ، لأنها شهادة على فعل واحد بخلاف الحية والإقرار تابع ، وهل يقبل فيه شهادة النساء كالزنى بالحية ؟ إشكال .
ومن لا ط بَيَّت فهو كمن لا ط بحيّ سواء في الحد لكن إن وجب الجلد هنا زيد في العقوبة .

المطلب الثاني : في طوء البهائم :

إذا وطىء البالغ العاقل بهيمة فإن كانت مأكولة اللحم كالشاة والبقرة والناقة عَزَّر وذبحت الموطوءة أحرقت بالنار وكان لحمها ولحم نسلها حراماً وكذا اللبن ، وليس الذبيح والأحراق عقوبة لها لكن لمصلحة خفية أو للأمن من شياخ نسلها وتعذر اجتنابه واشتباه لحمها لولا الإحراق ، ثم إن لم تكن ملكاً للواطىء عَزَّر قيمتها لملكها يوم الفعل .

وإن كان الأهم منها ظهرها وكانت غير مأكولة للعادة كالحمير والبغال والخيل لم تُذبح بل تُخْرَج من بلد الفعل وتباع في غيره لئلا يُعير فاعلها بها والأقرب تحريم لحمها ، ثم إن كانت للواطىء دُفع الثمن إليه على رأى وتصدق به على رأى وإن كانت لغيره أغرم ثمنها له وقت التفريق ويتصدق بالثمن الذي يباع به على رأى أو يعاد على المغترم على رأى .

ولو بيعت في غير البلد بأزيد من الثمن احتمل ردّه على المالك وعلى المغترم والصدقة ولو كان الفاعل معسراً ردّ الثمن على المالك ، فإن نقص عن القيمة كان

قواعد الأحكام

الباقى فى ذمته يطالب به مع المكنة والتفقة عليها إلى وقت إلى وقت يبيعها على الفاعل، فإن نمت فلع إن دفع القيمة إلى المالك وإلا فللمالك على إشكال ينشأ من الحكم بالانتقال إليه بنفس الفعل أو بفعل القيمة ومن عدم الانتقال مطلقاً.

ولو ادعى المالك الفعل كان له الأحلاف، وحرمت المأكولة وينجس رجيع المأكولة ويحرم استعمال جلدها بعد الذبح فيما يستعمل فيه جلد غير مأكولة اللحم على إشكال، ويثبت الفعل بشهادة عادلين أو الإقرار مرة على رأى ولا يقبل فيه شهادة النساء منفردات ولا منضيات، والإقرار يثبت به التعزير والذبح والأحراق أو البيع فى غير البلد إن كانت الدابة له وإلا ثبت التعزير خاصة، ولو تكرّر الفعل والتعزير ثلاثاً قتل فى الرابعة.

خاتمة:

من استمنى بيده عزر بما يراه الإمام، وروى: أن أمير المؤمنين عليه السلام ضرب يده حتى احمرت وزوجه من بيت المال. ويثبت بشهادة عدلين - ولا تقبل فيه شهادة النساء مطلقاً - وبالإقرار مرة على رأى.

المقصد الرابع: فى حدّ القذف.

وفيه مطلبان:

الأول: الموجب:

وهو القذف بالزنى أو اللواط مثل: زנית أو لطت أو زنى بك أو ليط بك أو أنت زانية أو منكوح فى دبره أو لائط أو أنت زانية أو يا زانية أو يا لائط أو يا زانية، أو ما يؤدى صريحاً معنى ذلك بأي لغة كانت بعد أن يكون القاتل عارفاً بالمعنى وكذا لو أنكر ولداً اعترف به أو قال غيره: لست لأبيك، أو زنت بك أمك، أو يا ابن الزانية.

ولو قال: يا ديوث، ويا كشخان، ويا قرنان أو غير ذلك من ألفاظ، فإن أفادت القذف فى عرف القاتل ثبت الحد وإن لم يعرف فائدتها فالتعزير إن أفادت عنده

كتاب الحدود

فائدة يكرهها المواجه.

وكلّ تعريض بما يكرهه المواجه يوجب التعزير إذا لم يوضع للقذف عرفاً أو وضعاً مثل : أنت ولد حرام أو لست بولد حلال أو أنت ولد شبهة أو حملت بك أمك في حيضها ، أو قال لزوجه : لم أجذك عذراء . أو قال له : يا فاسق ، أو يا خائن ، أو يا شارب الخمر — وهو متظاهر بالستر — أو يا خنزير ، أو يا وضيع ، أو يا حقير ، أو يا كلب وما أشبه ذلك ، وكذا لو قال له : أنت كافر ، أو زنديق ، أو مرتد . أو غيره بشيء من بلاء الله تعالى مثل : أنت أجذم أو أبرص ، وإن كان به ذلك إذا كان المقول له من أهل الصلاح وكذا كل ما يوجب الأذى ، ولو كان المقول له مستحقاً للاستخفاف سقط عنه التعزير إلا بما لا يسوغ لقاءه به .

المطلب الثاني : القاذف :

ويعتبر فيه البلوغ والعقل والاختيار والقصد ، فلو قذف الصبيّ أدب ولم يُحدّ ولو كان المقدوف كاملاً ، ولا شيء على المجنون ولو كان يعتوره فقذف وقت إفاقته حدّاً مائاً ، وفي اشتراط الحرّة في كمال الحدّ قولان فعلى عدم يثبت نصف الحدّ .

فإن ادعى المقدوف الحرّة وأنكر القاذف عُمل بالبيّنة ومع عدم قيل : يقدم قول القاذف ، عملاً بحصول الشبهة الدائرة للحدّ . وقيل : المقدوف ، عملاً بأصالة الحرّة .

ولو ادعى صدور القذف حال إفاقته أو حال بلوغه قُدّم قول القاذف ، ولا يمين ولا حدّ على المكره على القذف ولا الغافل ولا الساهي والتائم والمغمى عليه ، وفي السكران إشكال فإن لم توجب فالتعزير .

المطلب الثالث : المقدوف :

وشرطه الإحصان وانتفاء الأبوة والتقاذف ، فالإحصان يراد به هنا البلوغ

قواعد الأحكام

وكمال العقل والحرية والإسلام والعفة ويجب به الحدّ كمالاً، ولو فقد أحدهما أو الجميع فالتعزير سواء كان القاذف مسلماً أو كافراً أو حرّاً أو عبداً.

ولو قال: أمك زانية، أو يا بن الزانية، أو زنت بك أمك، أو ولدتك أمك من الزنى، فهو قذف للأُم.

ولو قال: يا ابن الزاني، أو زنى بك أبوك، أو أختا الزانية أو الزاني، أو يا أبا الزانية أو الزاني، أو يا زوج الزانية، فهو قذف للمنسوب إليه وكذا: يا خال الزاني أو الزانية، أو يا عمّ الزاني، أو يا جدّ الزاني أو الزانية، فإن اتحدّ المنسوب إليه فالحدّ له وإن تعدّد وبين فكذا وإن أطلق ففي المستحقّ إشكال ينشأ من المطالبة له بالقصد أو أيجاب حدّ لهما وكذا لو قال: أحدهما زانٍ، أو لائط.

ولو قال: يا ابن الزانين، أو ولدت من الزنى، فهو قذف للأبوين.

ولو قال: زنيّت بفلانة، أو لطت بفلان، فالقذف للمواجه والمنسوب إليه على إشكال ينشأ من احتمال الإكراه ولا يتحقّق الحدّ مع الاحتمال.

ولو قال لابن الملاءنة: يا بن الزانية، حدّ وكذا لابن الزانية بعد توبتها لا قبلها. ولو قال لامرأته: زنيّت بك حدّ لها على إشكال فإن أقرّ أربعاً حدّ للزنى أيضاً.

ولو كان المنسوب إليه كاملاً دون المواجه ثبت الحدّ فلو قال لكافر أمّه مسلمة: أمك زانية، أو يا بن الزانية، حدّ ولو كانت ميّنة ولا وارث لها سوى الكافر لم يُحدّ.

ولو قال لمسلم: يا بن الزانية، وكانت أمّه كافرة أو أمة قيل: حدّ كمالاً، والأقرب التعزير.

ولو قذف الأب ولده عُرّر ولم يُحدّ، وكذا لو قذف زوجته الميّنة ولا وارث لها سواء ولو كان لها ولد من غيره كان له الحدّ كمالاً دون الولد.

ولو قذف الولد أباه أو أمّه أو الأُم ولدها أو جميع الأقارب حدّ كمالاً، والأقرب أنّ الجدّ للأب أب بخلاف الجدّ للأُم.

كتاب الحدود

وإذا قذف المسلم صبيّاً أو مجنوناً أو كافراً أو مشهوراً بالزنى فلا حدّ بل التعزير، وإذا تقاذف المحصنان عُزّرا ولا حدّ.

ولو تعدّد المقذوف تعدّد الحدّ سواء اتّحد القاذف أو تعدّد، نعم لو قذف جماعة بلفظ واحد فإن جاءوا به مجتمعين فلجميع حدّ واحد وإن جاءوا به متفرقين فلكلّ واحد حدّ، ولو قذفهم كلّ واحد بلفظ واحد لكلّ حدّ سواء اجتمعوا في المجيء به أو تفرّقوا وكذا التعزير.

ولو قال: يا بن الزّانين، فهو حدّ لأبويه فإن اجتمعا في المطالبة حدّ حدّاً واحداً وإلا اثنين. ولو قال: ابنك زانٍ أو لائط، أو بتك زانية، فالحدّ لولديه دونه فإن سبقا بالعفو أو الاستيفاء فلا بحث وإن سبق الأب قيل: كان له العفو أو الاستيفاء، وليس بمعتمد نعم له ولاية الاستيفاء للتعزير لو كان الولد المقذوف صغيراً وكذا لو ورث الولد الصّغير حدّاً كان للأب الاستيفاء وفي جواز العفو إشكال.

المطلب الرابع: في الحدّ:

وهو ثمانون جلدة حرّاً كان القاذف أو عبداً على رأى، وقيل: حدّ العبد أربعون بشرط قذف المُحصّن، ولو لم يكن محصناً فالتعزير. ويُجلّد بشيابه ولا يُجرّد ولا يضربه شديداً بل متوسطاً دون ضرب الزّنى ويُشهر القاذف لتجنّب شهادته.

ويثبت القذف بشهادة عدلين أو الإقرار مرتين من مكلف حرّ مختار ولا يثبت بشهادة النساء وإن كثرن منضمّات ولا منفردات، وهو موروث يرثه من يرث المال من الذكور والإناث عدا الزّوج والزّوجة، وإذا كان الوارث جماعة لم يسقط بعضه بعفو البعض بل للباقي وإن كان واحداً المطالبة بالحدّ على الكمال، ولو عفا المستحقّ أو جميع الورثة سقط الحدّ ولم يميز له بعد ذلك المطالبة، ولستحقّ الحدّ العفو قبل ثبوته وبعده ولا اعتراض للحاكم عليه وليس للحاكم أن يقيم الحدّ إلّا مع مطالبة المستحقّ، ويتكرّر الحدّ بتكرّر القذف.

قواعد الأحكام

فإن تكرر الحد والقذف ثلاثاً قُتل في الرَّابِعة، وقيل: في الثَّالِثَةِ، سواء اتَّحد المَقْدُوف أو تعدَّد. ولو كرَّره ولم يتكرَّر الحدُّ فحدَّ واحد لا أكثر، ولو قذفه فحدَّ فقال: الَّذِي قُلتَ كان صحيحاً، وجب بالثاني التَّعْزِير. ولا يسقط الحدُّ عن القاذف إلَّا بِالْبَيِّنَةِ المصدَّقة أو إقرار المَقْدُوف أو العفو ويسقط في الزَّوْجَةِ باللعان أيضاً.

المطلب الخامس: في اللّواحق:

لو كان المَقْدُوف عبداً كان التَّعْزِيرُ له لا لمولاه، فإن عفا لم يكن لمولاه المطالبة وكذا لو طالب، فلو مات ورثه المولى.

ولا تعزير على الكفار لو تنابزوا بالألقاب والتَّعْيِيرُ بالأمراض إلّا مع خوف الفتنة، ولا يزاد في تأديب الصَّبِيِّ على عشرة أسواط وكذا المملوك ولو ضربه حدّاً في غير حدٍّ اعتقه مستحبّاً على رأى، ويثبت ما يوجب التَّعْزِيرُ بشاهدين أو الإقرار مرّتين.

ولو قذف المولى عبده أو أمته عَزَّرَ كالأجنبي، وكلٌّ من فعل محرماً أو ترك واجباً كان للإمام تعزيره بما لا يبلغ الحدَّ لكن بما يراه الإمام ولا يبلغ حدَّ الحرِّ في الحرِّ ولا حدَّ العبد في العبد.

وسابَّ النَّبِيِّ عليه السلام أو أحد الأئمة عليهم السلام يُقتل ويُحَلَّ لكل من سمعه قتله مع الأمن عليه وعلى ماله وغيره من المؤمنين لا مع الضرر، ويجب قتل مدَّعي النَّبُوَّة والشَّاكِّ في نبوة مُحَمَّدٍ صَلَّى عليه وآله أو في صدقه مَنْ ظاهره الإسلام.

ومن عمل السَّحَرِ يُقتل إن كان مسلماً ويؤدَّب إن كان كافراً، ويثبت الحدُّ على قاذف الخصى والمحبوب والمريض المدنف والرَّتَقَاء والقرناء على إشكال، ويجب الحدُّ على القاذف في غير دار الإسلام.

ولو طالب المَقْدُوف ثمَّ عفا سقط، ولو قذف الغائب لم يُقَمَّ عليه الحدُّ حتَّى

كتاب الحدود

يقدم صاحبه ويطالب، ولو جنّ المذوف بعد استحقاقه لم يقم عليه الحدّ حتّى يفيق ويطالب ولو قيل: للوليّ ذلك، كان وجهاً.

ولو كان مجنوناً وقت القذف استحقّ التعزير بعد الإفاقة، ول قذفه بالزّنى، بالميتة أو باللوّاط به حدّ، ولو قذفه بالإتيان للبهيمة عزر، وكذا لو قذفه بالمضاجعة أو التّقبيل أو قذف امرأة بالمساحقة على أشكال أو بالوطء مستكرهة أو قال: يا نّام، أو يا كاذب.

ولو قال: يا لوطيّ، سئل عن قصده فإن قال: أردت أنّك من قوم لوط، لم يُحدّ وإن قال: أردت أنّك تفعل فعلهم، حدّ.

ولو قال: يا مخنث، أو يا قحبة، عزر ول أفاد في عرفه الرّمي بالفاحشة حدّ. ولو قال: ما أنا بزانٍ ولا أُمي بزانية، أو لست بزانٍ، أو ما يعرفك النّاس بالزّنى، وقصد بذلك التعريض أو قال لقاذف: صدقت، عزر وكذا يُعزر لو قال: أخبرني فلان أنّك زنيت، سواء صدّقه فلان أو كذّبه.

ولو قال: أنت أزنى من فلان، فهو قذف له وفي كونه قذفاً لفلان إشكال. ولو قذف محصناً ولم يقم عليه الحدّ حتّى زنى المذوف لم يسقط الحدّ.

ولو لحق الدّميّ القاذف أو المرتدّ بدار الحرب ثمّ عاد لم يسقط حدّ القذف عنها، ولو قال لمسلم عن كفر: زنيت حال كفرك، ثبت الحدّ على إشكال.

ولو قذف مجهولاً وادّعى كفره أو رقه احتمل السّقوط والثّبت، ولو قذف أمّ النّبيّ عليه السّلام وجب قتله ولم تُقبل توبته إذا كان عن فطرة، ولو قال: من رماني فهو ابن الزّانية، فرماه واحد لم يكن قاذفاً له وكذا لو قال أحد المختلفين: هو ابن الزّانية، فلا حدّ.

ولو قذف من لا ينحصر عدده كأهل مصر فلا حدّ.

قواعد الأحكام

المقصد الخامس: في حدّ الشرب: وفصوله ثلاثة:

الأول: الموجب:

وهو تناول ما أسكر جنسه أو الفقّاع اختياراً مع العلم بالتحريم والكمال، فالتناول يعمّ الشرب والاصطباغ وأخذته ممتزجاً بالأغذية والأدوية وإن خرج عن حقيقته بالتركيب، ولا يشترط الإسكار بالفعل فلو تناول قطرة من المسكر أو مزج القطرة بالغذاء وتناوله حدّ، ولا فرق في المسكر بين أن يكون متخذاً من عنب أو تمر أو زبيب أو عسل أو شعير أو حنطة أو ذرة أو غيرها سواء كان من جنس واحد أو أكثر.

والفقّاع كالمسكر وإن لم يكن مسكراً، وكذا العصير إذا غلى وإن لم يقذف بالزبد سواء غلى من نفسه أو بالنار إلا أن يذهب ثلثاه أو ينقلب خلاً، وكذا غير العصير إذا حصلت فيه الشدة المسكرة، وفي التمر إذا غلى ولم يبلغ حدّ الإسكار ففي تحريمه نظر، وكذا الزبيب إذا نقع بالماء فغلى من نفسه أو بالنار والأقرب البقاء على الحلّ ما لم يبلغ الشدة المسكرة.

ولا حدّ على الحربيّ والذميّ المستتر فإن تظاهر حدّ، ويُحدّ الحنفيّ إذا شرب النّبذ وإن قلّ، ولا يُحدّ المكره على الشرب سواء تُوعد عليه أو وُجر في حلقه، ولا الصبيّ ولا المجنون ولا الجاهل بجنس المشروب أو بتحريمه لقرب عهده بالإسلام وشبهه، ولا على من اضطرّه العطش أو إساعة لقمة إلى شرب الخمر إذ الأقرب تجويزه لهما.

ولا يجوز التداوي بالخمر تناولاً ويُحدّ لو فعل إلا مع الشبهة ولو كان مركباً مع غيره كالترّياق، ولو علم التحريم وجهل وجوب الحدّ حدّ، ولو شرب بظنّ أنه من جنس آخر فلا حدّ فإن سكر فكالمنغمى عليه يسقط عنه قضاء الصلاة.

ويثبت بشهادة عدلين - ولا تُقبل شهادة النساء منفردات ولا منضّمات - وبالإقرار مرتين ولا يكفي المرة، ويشترط في المقرّ البلوغ والعقل والاختيار، والقصد،

كتاب الحدود

ولا يكفي الرائحة والنكهة ويكفي أن يقول الشاهد: شرب مسكراً، أو شرب ما شربه غيره فسكر.

الفصل الثاني: في الواجب:

ويجب ثمانون جلدة على المتناول حرّاً كان أو عبداً على رأى وأربعون على العبد على رأى، ولا فرق بين الذكر والأنثى والمسلم والكافر المتظاهر، ويضرب عارياً على ظهره وكتفه ويُنقى وجهه وفرجه والمقاتل ويُفَرَّق على سائر بدنه لا رأسه، ولا يُقام الحدّ عليه حال سكره بل يؤخّر حتى يفيق، ولا يسقط بالجنون ولا الا رتداد فإذا حُدّ مرتين قُتل في الثالثة، وقيل: في الرابعة.

ولو تكرر الشرب من غير حدّ لم يُحدّ أكثر من حدّ واحد، ولو شرب الخمر مستحلاً فهو مرتدّ، وقيل: يستتاب فإن تاب أُقيم عليه الحدّ وإن امتنع قُتل. أمّا باقي المسكرات فلا يُقتل مستحلّها للخلاف بين المسلمين بل يُقام الحدّ عليه مع الشرب مستحلاً ومحرمّاً وكذا الفقاع.

ولو باع الخمر مستحلاً استتيب فإن تاب وإلا قُتل، ولو باع مُحرمّاً له عُزْر، وما عدا الخمر من المسكرات والفقاع إذا باعه مستحلاً لا يُقتل وإن لم يتب بل يُؤدّب.

ويسقط الحدّ عن الشارب بالتوبة قبل قيام البينة لا بعدها، ولو تاب قبل إقراره سقط ولو تاب بعده تخير الإمام، وقيل: يجب الإقامة هنا.

ومن مات بالحدّ أو التعزير فلا دية له، وقيل: على بيت المال. ولو بان فسق الشاهدين بعد القتل فالدية على بيت المال دون الحاكم وعاقلته.

ولو أنفذ الحاكم إلى حاملٍ لإقامة الحدّ فأسقطت خوفاً فدية الجنين في بيت المال، وقيل: على عاقلة الإمام، وهي قضية عمر مع عليّ عليه السلام.

ولو ضرب الحدّ أزيد من الواجب بإذن الحاكم غلطاً أو سهواً ولم يعلم الحدّ فمات فعلى بيت المال نصف الدية، ولو كان عمداً ضمن الحاكم النصف في ماله، ولو أمره بالحدّ فزاد الحدّ عمداً فمات فالنصف على الحدّاد، ولو طلب الولي

قواعد الأحكام

القصاص فله ذلك مع دفع النصف، ولو زاد سهواً فالنصف على العاقلة، ويمكن أن تُقسط الدية على الأسواط التي حصل بها الموت فيسقط ما قابل السائح، وإيجاب الجميع لأنه قتل حصل من فعله تعالى وعدوان الضارب فيحال الضمان كله على العادي كما لو ضرب مريضاً مشرفاً على التلف وكما لو ألقى حجراً على سفينة موقرة فغرقها.

الفصل الثالث: في اللواحق:

لو شهد أحدهما بالشرب والآخر بالقيء حُدَّ على إشكال لما روى: أنه ما قاء إلا وقد شرب. ولو شهدا بالقيء حُدَّ للتعليل على إشكال، ولو شهد أحدهما بالشرب في وقت والآخر في آخر أو شهد أحدهما بالشرب مكرهاً والآخر مطاوعاً فلا حد، ولو ادعى الإكراه مع الشهادة بمطلق الشرب أو القيء سقط الحد.

ومن اعتقد إباحة ما أجمع على تحريمه كالخمر والميتة والدّم ولحم الخنزير ونكاح المحرمات والزنى وإباحة خامسة والمعتدة المطلقة ثلاثاً فهو مرتدّ فإن كان قد وُلد على الفطرة قُتل، ولو فعل شيئاً من ذلك مُحَرَّمًا عَزَرَ، ولو ادعى جهل التحريم قبل مع الإمكان بأن يكون قريب العهد بالإسلام ومثله يخفي عنه وإلا فلا.

وإذا عجن بالخمر عجينةً فخبزه وأكله فالأقرب وجوب الحد ولو تسقط به حد، ولو احتقن به لم يُحدّ لأنه ليس بشرب ولأنه لم يصل إلى جوفه فأشبهه بالوداوي جرحه.

المقصد السادس: في حد السرقة:

وفيه فصول:

الأول: الموجب وهو السرقة:

وأركانها ثلاثة:

الأول: السارق:

ويشترط فيه البلوغ والعقل والاختيار، فلو سرق الصبي لم يُقطع بل يؤدب

ولو

كتاب الحدود

تكررت سرقة ، وقيل : يُعفا عنه أول مرة فإن سرق ثانياً أُدب وإن عاد ثالثاً حُكَّت أنامله حتى تُدمى فإن سرق رابعاً قُطعت أنامله فإن سرق خامساً قُطع كما يُقَطَّع الرجل ، وليس ذلك من باب التكليف بل يوجب التأديب على الحاكم لاشتماله على المصلحة .

ولا حد على المجنون بل يؤدَّب وإن تكرر منه ، ولو سرق حال إفاقته لم يسقط الحد بالجنون المعترض ، ولا يُشترط الإسلام ولا الحرَّة ولا الذكورة ولا البصر فيُقطَّع الكافر والعبد والمرأة والأعمى .

ولا بد وأن يكون مختاراً فلو أكره على السرقة فلا قطع ولا تكون الحاجة عذراً إلا في سرقة الطعام في عام مجاعة فإنه لا قطع حينئذ ، ويستوفى الحد من الذمى قهراً لو سرق مال المسلم وإن سرق مال ذمى استوفى منه إن ترافعوا إلينا وإلا فلا وللإمام رفعهم إلى حاكمهم ليقضى بمقتضى شرعهم .

الركن الثاني : المسروق :

وشروطه عشرة :

الأول : أن يكون مالاً : فلا يُقَطَّع سارق الحر الصغير حداً إذا باعه بل لفساده ، ولو لم يبعه أُدب وعوقب ، ولو كان عليه حلى أو ثياب تبلغ نصاباً لم يُقَطَّع لثبوت يد الصغير عليها .

ولو كان الكبير نائماً على متاعه فسرقه ومتاعه قُطع وكذا السكران والمغمى عليه والمجنون ، ولو سرق عبداً صغيراً قُطع ولو كان كبيراً لم يُقَطَّع إلا أن يكون نائماً أو مجنوناً أو مغمى عليه أو أعجمياً لا يعرف مولاه ولا يميزه عن غيره ، والمدبر وأم الولد والمكاتب على إشكال كالقن ، ولو سرق عيناً موقوفة ثبت القطع .

الثاني : النصاب : وهو ربع دينار ذهباً خالصاً مضروباً بسكة المعاملة أو ما قيمته ذلك ، فلا قطع فيما قيمته أقل من ذلك ولا فرق بين الثياب والطعام والفاكهة والماء والكلأ والملح والثلج والتراب والطين الأرمنى والمعد للغسل

قواعد الأحكام

والحيوان والحجر والصيد والطعام الرطب الذى يسرع إليه الفساد ، والضابط كل ما يملكه المسلم سواء كان أصله الإباحة أو لم يكن .

ويقطع سارق المصحف والعين الموقوفة مع بلوغ قيمتهما النصاب ، والرّبع من الذهب الإبريز إذا لم يساو ربعاً مضروباً لا قطع فيه ، ويُقطع فى خاتم وزنه سدس دينار وقيّمته ربع على إشكال دون العكس .

ولو سرق نصاباً يظن أنه غير نصاب أو دنائير يظن أنها فلوس حُدّ ، ولو سرق قميصاً قيمته أقل من نصاب وفى جيبه دينار لا يعلمه ففى القطع إشكال ، وهل يشترط إخراج النصاب دفعة ؟ إشكال أقربه ذلك إلا مع قصر الزمان .

ولو أخرج نصف المنديل وترك النصف الآخر فى الحرز فلا قطع وإن كان المخرج نصاباً ، ولو أخرجه شيئاً فشيئاً أو أخرج الطعام على التواصل بإرسال من الحرز إلى خارج فهو كدفعة .

ولو جمع من البذر المبعوث فى الأرض المحرز قدر النصاب قطع لأنها كحرز واحد ، ولو أخرج النصاب من حزين لم يُقطع إلا أن يكونا فى حكم الواحد بأن يشملهما ثالث ، ولو حمل النصاب اثنان لم يُقطع أحدهما ولو حملا نصابين قطعاً ، وقيل : لو سرقا نصاباً قطعاً ، ويجب أن تكون القيمة تبلغ نصاباً قطعاً لا باجتهاد المقوم .

الشرط الثالث : أن يكون مملوكاً لغير السارق : فلو سرق ملك نفسه من المرتهن أو المستأجر لم يُقطع ، ولو توهّم الملك فبان غير مالك لم يُقطع وكذا لو أخذ من المال المشترك ما يظن أنه قدر نصيبه فبان أزيد بقدر النصاب ، ولو تجدد ملكه قبل الإخراج من الحرز فلا قطع وكذا لو ملكه بعد الإخراج قبل المرافعة إماماً بهبة أو ميراث أو بيع أو غير ذلك من أسباب الملك ، ولو ملكه بعد المرافعة ثبت الحد .

ولا يُقطع لو سرق مال عبده المختص ولا مال مكاتبه للشبهة ، ولو قال السارق : سرقت ملكى ، سقط القطع بمجرد الدعوى لأنه صار خصماً فى المال فكيف يقطع .

كتاب الحدود

ولو قال المسروق منه: هو لك، فأنكر فلا قطع. ولو قال السارق: هو ملك شريكي في السرقة، فلا قطع. فلو أنكر شريكه لم يُقطع المدعي وفي المنكر إشكال أقربه القطع، ولو قال العبد السارق: هو ملك سيدي، لم يُقطع وإن كذبه السيد وكذا لو قال الأب: هو ملك ولدي، فأنكر.

الشرط الرابع: أن يكون محترماً: فلو سرق خيراً أو خنزيراً لم يُقطع وإن كان من ذمّي مستتر وإن وجب الغرم، ولو سرق كلباً مملوكاً قيمته ربع دينار فصاعداً فالأقرب القطع، ولو سرق آلة لهو كالطنبور والملاهي أو آنية محرمة كآنية الذهب والفضة فإن قصد الكسر لم يُقطع وإن قصد السرقة ورضاضها نصاب فالأقرب القطع، ولو سرق مال حربي مستأمن لم يُقطع ولو سرق مال ذمّي قطع، ويقطع الحربي والذمّي إذا سرق مال مسلم أو ذمّي أو معاهد.

الخامس: أن يكون الملك تاماً لمسروق منه: فلو سرق مالاً مشتركاً بينه وبين غيره ولو بجزء يسير لم يُقطع مع الشبهة ولو انتفت الشبهة وعلم التحريم قطع إن بلغ نصيب الشريك نصاباً، ولو كان الشيء قابلاً للقسمة ولم يزد المأخوذ على مقدار حقه حُمّل على قسمة فاسدة على إشكال أقربه ذلك إن قصده وإلا قطع.

ولو سرق من مال الغنيمة فروايتان: إحداهما لا قطع، والثانية يُقطع إن زاد عن قدر نصيبه بقدر النصاب. وكذا البحث فيما للسارق فيه حق كبيت المال ومال الزكاة والخمس للفقير والعلوي والأقرب عدم القطع في هذه الثلاثة.

ويُقطع الابن لو سرق من مال الأب أو الأم وكذا الأم لو سرق من مال الولد، ولا يُقطع الأب ولا الجد بالسرقة من مال الولد، وكل مستحق للنفقة إذا سرق من المستحق عليه مع الحاجة لم يُقطع ويُقطع بدونها إلا مع الشبهة.

السادس: ارتفاع الشبهة: فلو توهم الحل لم يُقطع كما لو سرق من المديون الباذل بقدر ماله معتقداً بإباحة الاستقلال بالمقاصة ولو لم يعتقد الحل قطع، أما مع المنع فلا إن سرق من الجنس أو من غيره.

ويُقطع القريب بالسرقة من مال قريبه وكذا الصديق وإن تأكدت الصّحبة، ولو

كتاب الحدود

توهم السارق ملك المسروق أو ملك الحرز أو كون المسروق مال ابنه فهو شبهة بخلاف كون الشيء مباح الأصل كالخطب أو كونه رطباً كالفواكه أو كونه معرضاً للفساد كالمرق والشمع المشتعل .

ولو قُطع مرة في نصاب فسرقة ثانياً قُطع ثانياً، ويُقَطع الأجير إذا أحرز من دونه وفي رواية: لا يُقَطع، وتُحْمَل على حالة الاستئمان .

وفي الضيف قولان: أحدهما عدم القطع مطلقاً، والثاني القطع مع الاحتراز عنه . ولو أضاف الضيف ضيفاً بغير إذن صاحب المنزل فسرق الثاني قطع .

ولا يُقَطع عبد الإنسان بالسرقة من مال مولاه وإن انتفت عنه الشبهة بل يؤدَّب وكذا عبد الغنيمة بالسرقة منها، ولو حصل الشبهة للحاكم سقط القطع أيضاً كما لو ادعى صاحب المنزل السرقة والمخرج الاتهاب منه أو الابتياح أو الإذن في الإخراج فالقول قول صاحب المنزل مع يمينه في المال لا القطع، وكذا لو قال: المال لي، وأنكر صاحب المنزل حلف صاحب المنزل ولا قطع .

السابع: إخراج النصاب من الحرز: فلو نقب وأخذ النصاب ثم أحدث فيه ما ينقصه عنه قبل الإخراج ثم أخرجه كأن يخرق الثوب أو يذبح الشاة فلا قطع، ولو أخرج النصاب فنقصت قيمته بعد الإخراج قبل المرافعة ثبت القطع .

ولو ابتلع داخل الحرز النصاب كالأولوة فإن تعذر إخراجها فهو كالتالف لا حدّ ولو اتفق خروجها بعد خروجها ويضمن المال، وإن كان خروجها مما لا يتعدّر بالنظر إلى عادته قُطع لأنه يجري مجرى إيداعها في وعاء .

ولو أخرج المال وأعاده إلى الحرز قيل: لم يسقط القطع، لحصول السبب التام وفيه إشكال ينشأ من أنّ القطع موقوف على المرافعة فإذا دفعه إلى مالكه سقطت المطالبة .

ولو هتك الحرز جماعة فأخرج المال أحدهم اختصّ بالقطع، ولو قرّبه أحدهم فأخرجه آخر فالقطع على المخرج، ولو وضعه الداخل في وسط الثقب وأخرجه الخارج قيل: لا قطع على أحدهما، لأنّ كلاهما لم يخرجها عن كمال الحرز .

كتاب الحدود

الشَّرطُ الثَّامِنُ : أن يَهْتِكَ الحِرْزَ منفردًا أو مُشترَكًا : ولو هَتَكَ هو وأَخْرَجَ آخر لم يُقَطَّعَ أحدهما .

التَّاسِعُ : أن يُخْرِجَ المتاعَ بنفسه أو بالشَّرْكَه من حِرْزٍ إمَّا بالمباشرة أو بالتَّسْبِيبِ مثل أن يضعه على ظَهْر دَابَّةٍ في الحِرْزِ ويخْرِجُهَا بِهِ ، أو على جَنَاحِ الطَّائِرِ مِنْ شَأْنِهِ العُودَ إِلَيْهِ ولو لم يكن فهو كَالْمُتْلَفِ وإن اتَّفَقَ العُودُ ، أو يَشْدَهُ بِحَبْلٍ ثُمَّ يَجْذِبُهُ مِنْ خَارِجٍ ، أو يأمر صَبِيًّا غَيْرَ مُمَيَّزٍ أو مَجْنُونًا بِإِخْرَاجِهِ فَإِنَّ الْقَطْعَ يَتَوَجَّهُ عَلَى الْآمْرِ لِأَنَّ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونَ كَالْآلَةِ .

الْعَاشِرُ : أن يأخذه سِرًّا : فلو هَتَكَ قَهْرًا ظَاهِرًا وَأَخَذَ لَمْ يُقَطَّعْ وَكَذَا الْمُسْتَأْمَنُ وَالْمُودَّعُ لَوْ خَانَ .

الرَّكَنُ الثَّالِثُ : الْفِعْلُ وَهُوَ الْإِخْرَاجُ مِنْ حِرْزٍ سِرًّا :

وفيه مطالب :

الأَوَّلُ : الحِرْزُ : وهو ما يُعَدُّ فِي الْعَرَفِ حِرْزَ الْعَدَمِ تَنْصِيفُ الشَّارِعِ عَلَيْهِ فَيَحَالُ عَلَى الْعَرَفِ وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ فِيمَا عَلَى سَارِقِهِ خَطَرُ لَكُونِهِ مَلْحُوظًا دَائِمًا أو مَقْفَلًا عَلَيْهِ أو مَغْلَقًا أو مَدْفُونًا ، وَقِيلَ : كُلُّ مَوْضِعٍ لَيْسَ لَغَيْرِ الْمَالِكِ الدَّخُولُ إِلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ .

فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ كَالْأَرْحِيَةِ وَالْحِمَامَاتِ وَالْمَوَاضِعِ الْمُنْتَابَةِ وَالْمَأْذُونِ فِي غَشْيَانِهَا كَالْمَسَاجِدِ إِلَّا مَعَ الْمُرَاعَاةِ الدَّائِمَةِ عَلَى إِشْكَالٍ ، وَفِي قَطْعِ سَارِقِ سِتَارَةِ الْكَعْبَةِ إِشْكَالٍ ، وَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنَ الْجَيْبِ أَوِ الْكَمِّ الظَّاهِرِينَ وَيُقَطَّعُ لَوْ كَانَا بَاطِنِينَ ، وَلَا فِي ثَمَرَةٍ عَلَى شَجَرِهَا بَلْ بَعْدَ قَطْعِهَا وَإِحْرَازِهَا وَلَوْ كَانَتِ الشَّجَرَةُ فِي مَوْضِعٍ مُحَرَّزٍ كَالذَّارِفَالِ وَلَى الْقَطْعَ مُطْلَقًا ، وَلَا عَلَى مَنْ سَرَقَ مَأْكُولًا فِي عَامِ جِمَاعَةٍ .

وَحِرْزُ الْأَمْوَالِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهَا فَحِرْزُ الْأَثْمَانِ وَالْجَوَاهِرِ الصَّنَادِيقِ تَحْتَ الْأَقْفَالِ وَالْإِغْلَاقِ الْوَثِيقَةِ فِي الْعِمْرَانِ ، وَحِرْزُ الثِّيَابِ وَمَا خَفَ مِنَ الْمَتَاعِ كَالصَّفْرِ

قواعد الأحكام

والنَّحَّاس في الذَّاكِين والبيوت المقفلة في العمران ولو كانت مفتوحة وفيها خزائن مقفلة فالخزائن حرز لما فيها وما خرج عنها فليس بمحرز إلا مع مراعاة صاحبها .
والبيوت في البساتين والصحراء إن لم يكن فيها أحد فليست حرزًا وإن كانت مغلقة ، وإن كان فيها أهلها أو حافظ فهي محرزة .

والإصطبل حرز للدواب مع الغلق أو المראה على إشكال ، وفي كون إشراف الراعي على الغنم في الصحراء حرزًا نظر ، والموضوع في الشارع والمسجد محرز بلحاظ صاحبه بشرط أن لا ينام ولا يوليّه ظهره وأن لا يكون هناك زحام يشغل الحس عن حفظ المتاع ، والملحوظ بعين الضعيف في الصحراء ليس محرزًا إذ لا يبالي به ، والمحفوظ في قلعة محكمة إذا لم يلحظ ليس بمحرز ، ولبس الثوب حرز له وكذا التوسّد عليه ما لم ينم .

ولو كان المتاع بين يديه كقماش البرازين والباعة في درب أو دكان مفتوح وكان مراعيًا له ينظر إليه فهو محرز على إشكال ، ولو نام أو كان غائبًا عن مشاهدته فليس بمحرز .

والدار بالليل حرز وإن نام صاحبها إذا كانت مغلقة ، ولو كانت مفتوحة وصاحبها مراعى فحرز على إشكال وإلا فلا وإن اعتمد في التها على ملاحظة الجيران ، ولو ادعى السارق أنه نام سقط القطع .

والخيام إن نصبت افتقر إلى الملاحظة ولا يكفي إحكام الربط وتنضيد الأمتعة عن دوام اللحظ ، والدواب محرزة بنظر الراعي في الصحراء إذا كان على نشر ، وفي كون القطار محرزًا بالقائد نظر أقربيه اشتراط سائق معه بل يحرز بنفسه ما زمامه بيده ، والراكب يحرز مركوبه وما أمامه والسائق جميع ما قدّامه مع النظر .

ولو سرق الجمل بما عليه وصاحبه نائم عليه لم يُقَطَّع لآفته في يد صاحبه .
ولو سرق من الخيـام ولا حافظ فيه فلا قطع ، ولو كان فيه حافظ فلا قطع أيضًا ما لم يكن قاعدًا على المتاع لآفته مأذون في الدخول فيه فصار كسرقة الضيف من البيت المأذون له في دخوله ، ولو كان صاحب الثياب ناظرًا إليها قُطِع ، ولو

كتاب الحدود

أودعها الحتامي لزمه مراعاتها بالنظر والحفظ، فإن تشاغل عنها أو ترك النظر إليها فسُرقت عُرم لتفريطه ولا قطع على السارق، وإن تعاهدها الحتامي بالحفظ والنظر فسُرقت فلا عُرم ويثبت القطع.

وحرز حائط الدار بناؤه فيها إذا كانت في العمران مطلقاً وفي الصحراء مع الحافظ، فإن أخذ أحد من أجر الحائط أو خشبه نصاباً في هذه الحال وجب قطعه، ولو هدم الحائط ولم يأخذه لم يقطع كما لو أتلّف النصاب في الحرز.

وباب الحرز المنصوب فيه محرز سواء كان مغلقاً أو مفتوحاً على إشكال يُقطع سارقه إن كانت الدار محرزة بالعمران أو بالحفظ، وباب الخزانة في الدار محرز إن كان باب الدار مغلقاً وإن كان مفتوحاً، ولو كان باب الدار مفتوحاً فليس بمحرز إلا أن يكون مغلقاً أو مع المراجعة، وحلقة الباب محرزة مع السمر على إشكال. ولو سرق باب مسجد أو شيئاً من سقفه لو يُقطع.

والقبر حرز للكفن فإن نبش وسرقه قُطع، وهل يشترط النصاب؟ خلاف وقيل: يشترط في الأولى خاصة. ولو نبش ولم يأخذ عُزّر، فإن تكرّر وفات السلطان كان له قتله للردع، وليس القبر حرزاً لغير الكفن فلو البس الميت من غير الكفن كثوب لم يُقطع سارقه وكذا العمامة، ثم الخصم الوارث إن كان الكفن منه والأجنبي إن كان منه.

ولو كان الحرز ملكاً للسارق إلا أنه في يد المسروق بإجارة أو عارية قُطع، ولو كان بغصب لم يُقطع والأقرب أن الدار المغصوبة ليست حرزاً عن غير المالك، ولو كان في الحرز مال مغصوب للسارق فأخذ غير المغصوب فالأقرب القطع إن هتك لغير المغصوب وإلا فلا، ولو جاوزنا للأجنبي انتزاع المغصوب بطريق الحسبة جاء التفصيل.

المطلب الثاني: في إبطال الحرز:

وهو بالنقب أو فتح الباب أو القفل، فلو نقب ثم عاد في الليلة الثانية للإخراج

قواعد الأحكام

فالأقرب القطع على إشكال إلا أن يطلع المالك ويهمل ، ولو اشتركا في الثقب والأخذ قُطعا إن بلغ نصيب كلّ منهما نصاباً ، ولو أخذ أحد شريكى الثقب سدساً والآخر ثلثاً قُطع صاحب الثلث خاصة مع أنه لو نقب واحد وأخرج آخر سقط القطع عنهما ، ولا يشترط في الاشتراك في الثقب الشركة في كلّ ضربة أو التحامل على آلة واحدة بل بالتعاقب في الضرب شركة بخلاف قطع العضو في القصاص .
ولو نقبا فدخل أحدهما وأخرج المتاع إلى باب الحرز فأدخل الآخر يده وأخذه قطع لا الأول ، ولو وضعه خارج الحرز فعليه دون الثانى ، ولو وضعه في وسط الثقب فأخذه الآخر احتمل قطعهما وعدمه فيهما .
ولو هتك الحرز صبيحاً أو مجنوناً ثمّ كمل ثمّ أخرج ففي القطع نظر .

المطلب الثالث : في الإخراج :

إذا رمى المال إلى خارج الحرز قُطع سواء أخذه أو تركه ، ولو وضع المتاع على الماء حتى جرى به إلى خارج الحرز قُطع ولو وضعه على ظهر الذابة فخرجت بعد هنيئة ففي القطع إشكال ، ولو أخرج شاة فتبعتهما سخلتها أو غيرها فإشكال .
ولو حمل عبداً صغيراً من حريم دار سيده ففي القطع إشكال من حيث أنه حرز أولاً ، ولو دعاه وخدعه على الخروج من الحرز وهو مميّز فلا قطع إذ حرزه قوته وهى معه .

ولو حمل حرّاً ومعه ثيابه ففي دخول الثياب تحت يده نظر أقربه الدخول مع الضعف لا القوة وفى كونه سارقاً إشكال ، ولا يُقطع بالثقل من زاوية من الحرز إلى زاوية أخرى .

ولو أخرج من البيت المغلق إلى الدار المغلقة فلا قطع ولو كان إلى المفتوحة قُطع ، ولو أخرج من البيت المفتوح إلى الدار مطلقاً فلا قطع .

وإذا أحرز المضارب مال المضاربة أو المستودع الوديعة أو العارية أو المال الذى وُكِّل فيه فسرقه أجنبى فعليه القطع ، ولو غصب عيناً أو سرقها وأحرزها فسرقها

سارق فلا قطع ، ولو ترك المتاع في ماء راكد فانفتح فخرج أو على حائط في الدار فأطارته الريح إلى خارج فالأقرب عدم القطع وإن قصده .

الفصل الثاني : فيما يثبت به السرقة :

إنما يثبت بشهادة عدلين أو الإقرار مرتين ، ولا تقبل شهادة النساء منفردات ولا منضمات في القطع ويثبت في المال ، وكذا لا يثبت القطع بالإقرار مرة بل المال ، ويثبت باليمين المردودة المال دون القطع ، وينبغي للحاكم التعريض للمقر بالسرقة بالإنكار فيقول : ما أخالك سرقت ، ويسمع الشهادة مفصلة لا مجملة .

ويشترط في المقر البلوغ والعقل والاختيار والحرية ، فلا ينفذ إقرار الصبي وإن كان مرأهقاً ولا المجنون ولا المكره لا في المال ولا في القطع .

ولو ضرب فرد السرقة بعينها بعد الإقرار بالضرب قيل : يُقطع ، والأقرب المنع . ولو أقر الساهي أو الغافل أو التائم أو المغمى عليه لم يصح ، ولو أقر المحجور عليه لسفه قطع ولا يقبل في المال وكذا المفلس لكن يتبع بالعين بعد زوال الحجر ، والأقرب أن العبد إذا صدقه مولاه قطع وإلا يتبع بالسرقة بعد الحرية .

ولو تاب بعد قيام البينة قطع ، ولو تاب بعد الإقرار مرتين — على رأى — أو رجع بعد المرتين لم يسقط الحد ولا الغرم ، ولو تاب قبل البينة سقط القطع خاصة .

الفصل الثالث : في الحد :

ويجب قطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى ويترك له الراحة والإبهام ، فإن عاد قُطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك له العقب يعتمد عليها ، فإن عاد ثالثاً خُلد السجن ، فإن سرق بعد ذلك من السجن أو غيره قُتل .

والتصاب في المرات بعد الأولى كهو في الأولى ، ولو تكررت السرقة ولم يُظفر به حُدَّ حدًا واحدًا ، وإذا قُطع يستحب حسمه بالزيت المغلي نظرًا له وليس بواجب ومؤنته عليه .

قواعد الأحكام

ولو كانت يده ناقصة إصبعاً اجتزىء بالثلاث حتى لو لم يكن سوى إصبع غير الإبهام قُطعت دون الراحة والإبهام، ولو كانت اليمنى شلاء قُطعت ولو تُقَطَّع اليسرى، وكذا لو كانت اليسرى شلاء أو كانتا شلاوين أو لم يكن له يسار.

ولو ذهبت اليمنى بعد الخيانة قبل القطع سقط، ولو سرق ولا يمين له قُطعت يسراه وقيل: رجله. ولو لم يكن له يسار قُطعت رجله اليسرى، ولو لم يكن له يد ولا رجل حُبس، ولو كان له إصبع زائدة ولم يمكن قطع الأربع إلّا بها قطع ثلاث.

ولو قطع الحدّاد اليسرى عمداً من دون إذن المقطوع فعليه القصاص والقطع باق، ولو ظنّها اليمنى فعلى الحدّاد الدّية، وفي سقوط القطع إشكال ينشأ من الرواية المتضمنة لعدمه بعد قطع الشّمال ومن عدم استيفاء الواجب. ولو كان على معصم كفّان قطعنا أصابع الأصلية.

وعلى السّارق ردّ العين إن كان باقية ومثلها أو قيمتها إن لم تكن مثلية مع التّلف، ولو نقصت فعليه الأرش، ولو كان لها أجر فعليه الأجرة، ولو مات المالك ردّها على ورثته فإن لم يكن وارث فالإمام.

وإذا سرق ولم يُقدّر عليه ثمّ سرق ثانياً قُطع بالأولى لا بالأخيرة وأعزم المالين، ولو قامت البيّنة بالسّرقة ثمّ أمسكت حتى قُطع ثمّ شهدت بالسّرقة الدّنية ففي قطع الرّجل قولان.

ولا يُقَطَّع السّارق إلّا بعد مطالبة المالك، فلو لم يرافعه لم يرفعه الإمام وإن قامت البيّنة أو عرف الحاكم بعلمه، ولو وهب المالك العين أو عفا عن القطع قبل المرافعة سقط القطع ولا يسقط لو عفا أو وهب بعدها ولا يضمن سراية الحدّ وإن أقيمت في حرّ أو بردّ، ولو أقرّ قبل المطالبة والدّعوى ثمّ طال قُطع حينئذ لا قبله، ولا فرق في الحدّ بين الذّكر والأنثى ولا الحرّ والعبد.

وإذا اختلف الشّاهدان سقط القطع مثل أن يشهد أحدهما أنّه سرق ثوباً وقال الآخر: سرق كتاناً، أو شهد أحدهما أنّه سرق يوم الخميس والآخر الجمعة أو أنّه سرق من هذا البيت والآخر من بيت آخر. وإنّ يشهد أحدهما أنّه سرق ثوباً أبيض

كتاب الحدود

والآخر أسود .

ولو فامت البينة بالسرقة فأنكر لم يُلْتَفَتَ إلى إنكاره ، فإن ادعى الملك السابق أحلف المالك وسقط القطع ، ولو نكل أحلف الآخر وقضى عليه .

المقصد السابع : في حدة المحارب :

وفيه مطالب :

الأول :

كل من أظهر السلاح وجرده لإخافة الناس في برّ أو بحر ليلاً كان أو نهاراً في مصر أو غيره ، ولا يشترط الذكورة ولا العدد بل الشوكة فلو غالبت المرأة الواحدة بفضل قوة فهي قاطعة الطريق ، ولا يشترط كونه من أهل الزبية على إشكال ، ومن لا شوكة له مختلس ، وهل يثبت قطع الطريق للمجرد مع ضعفه عن الإخافة ؟ الأقرب ذلك .

ولا يشترط السلاح بل لو اقتصر في الإخافة على الحجر والعصا فهو قاطع طريق وإنما يتحقق لو قصدوا أخذ المال قهراً مجاهرة ، فإن أخذوه بالخفية فهم سارقون وإن أخذوه اختطافاً وهربوا فهم منتهبون لا قطع عليهم ، ولا يثبت قطع الطريق للظليع ولا للردء .

ويثبت بشهادة عدلين أو الإقرار مرة ولا يقبل شهادة النساء منفردات ولا منضمات ، ولو شهد بعض اللصوص على بعض أو بعض المأخوذين لبعض لم يقبل ، ولو قالوا : عرضوا لنا وأخذوا هؤلاء ، قبل . ولو شهد اثنان على بعض اللصوص أنهم أخذوا جماعة أو اثنين وشهد هؤلاء الجماعة أو الاثنان على بعض آخر غير الأول أنهم أخذوا الشاهدين حكم بشهادة الجميع .

واللص محارب فإذا دخل داراً متغلباً كان لصاحبها محاربه ، فإن أدى الدفع إلى قتله كان هدرًا وإن أدى إلى قتل المالك كان شهيداً ، ويُقتَص من اللص وكذا

قواعد الأحكام

الطرف، ويجوز الكف عنه إلا أن يطلب نفس المالك فلا يجوز الاستسلام فإن عجز عن المقاومة هرب مع المكنة.

المطلب الثاني: الحد:

واختلف علماؤنا فقيل: يتخير الإمام بين القتل والصلب والقطع مخالفاً والنفي، وقيل: إن قُتل قُتل قصاصاً فإن عفا الولي قُتل حداً، ولو قُتل وأخذ المال استُرْجِع منه وقُطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم قُتل وصُلب، وإن أخذ المال ولم يقتل قطع مخالفاً ونفي، وإن جرح ولم يأخذ اقتُص منه ونفي، وإن أشهر السلاح وأخاف خاصة نفي لا غير.

فإن تاب قبل القدرة عليه سقط الحد دون حقوق الناس من مال أو جنابة، ولو تاب بعد الظفر به لم يسقط الحد أيضاً.

وإذا قطع بُدئ باليد اليمنى ثم تُحَسَم ثم تُقطع رجله اليسرى وتُحَسَم - وليس الحسم فرضاً - ولو فقد أحد العضوين اقتصر على الموجود خاصة فإن فقد انتقل إلى غيرهما.

ويُصَلب المحارب حياً على التَّخِير ومقتولاً على الآخر، ولا يترك على خشبته أكثر من ثلاثة أيام ثم يُنزل ويُغسل ويُكفَّن ويُصَلَّى عليه ويدفَّن، ولو شرطنا في الصلب القتل أمر بالاغتسال والتكفين قبل القتل ولا يعاد.

وإذا نفي كوتب كل بلد يقصده أنه محارب فلا يُباع ولا يُعامل ويُمنع من مؤاكلته ومشاربته ومجالسته إلى أن يتوب، فإن قصد دار الكفر مُنَع، فإن مكَّنوه من دخولها قوتلوا حتى يُخرجوه.

ويجب قتل المحارب قوداً إذا قتل غيره طلباً للمال مع التساوي في الإسلام والكفر، فلو عفا الولي قُتل حداً سواء كان المقتول كفواً أو غير كفواً، ولو قتل لا للمال فهو قاتل عمد أمره إلى الولي خاصة، ولو جرح طلباً للمال اقتُص الولي أو عفا فلا يجب حينئذ الاقتصاص، ولا يشترط في قطعه أخذ النصاب ولا أخذه من

حرز ، وعلى التخيير يجوز قطعه بل قتله وإن لم يأخذ .
والمختلس المستلب والمحتال بالتزوير والرسائل الكاذبة لا يُقَطَّع واحد منهم بل
يؤذَّب ويستردَّ منه المال .

والمبتج والمردد يضمنان ما يجنيه البنج والمردد ولا يُقَطَّع أحدهما .
ولو جرح قاطع الطريق فسرى تحتَّم قتله قصاصاً أو حذاً وعلى التخيير إن عفا
الولى تختير الحاكم بين الأربعة ، ولو مات المحارب قبل استيفاء الحدِّ لم يُصلَب .
ومن استحقَّ يمينه بالسرقة ويسراه بالقصاص قُدِّم القصاص ويُمهَّل حتى يندمل
ثم يُقَطَّع بالسرقة ، ولو استحقَّ يمينه بالقصاص ثم قطع الطريق قُدِّم القصاص ثم
قُطعت رجله اليسرى من غير إمهال ، وكذا يوالى بين القطعين في قطع الطريق .

المطلب الثالث : في الدِّفاع :

يجب الدِّفاع عن النفس والحريم ما استطاع ولا يجوز الاستسلام ، وللإنسان أن
يدافع عن المال كما يدافع عن نفسه وإن قلَّ لكن لا يجب ويقتصر على الأسهل ،
فإن لم يندفع به ارتقى إلى الصَّعب ، فإن لم يندفع فألى الأَصعب فلو كفاه الضياع
والاستغاثة في موضع يلحقه المنجد اقتصر عليه ، فإن لم يندفع خاصمه بالعصا ، فإن
لم يفد فبالسلاح ويذهب دم المدفوع هدرًا حرًّا كان أو عبدًا مسلمًا أو كافرًا ، ولو
قُتل الدِّافع كان كالشهيد ويضمنه المدفوع وكذا جنايته بخلاف المدفوع .

ولا يبدأ إلا مع العلم بقصده فيدفعه مقبلاً ، فإن أدبر كَفَّ عنه واجباً ، فإن
عظله مقبلاً اقتصر عليه لاندفاع الضَّرر بذلك فلو قطع يده مقبلاً فهدر في الجناية
والسراية ، فإن قطع أخرى مدبراً ضمن سرايتها ، فإن اندملت فالقصاص في
اليَد وإن اندملت الأُولى وسرت الثانية فالقصاص في النفس بعد ردِّ نصف الدِّية ،
فإن أقبل بعد ذلك فقطع رجله وسرى الجميع قيل : ضمن ثلث الدِّية أو يقتصر منه
بعد ردِّ ثلثي الدِّية .

ولو قطع يديه مقبلاً ثم رجله مدبراً وسرى الجميع ضمن نصف الدِّية أو يقتصر
منه بعد ردِّ التَّصف إليه لتوالى الجرحين هنا فصارا كجرح واحد بخلاف الأولى ، ولو

قواعد الأحكام

قيل: في الأولى كذلك، كان أقرب لسقوط اعتبار الطرف مع السراية كما لو قطع يده وآخر رجله ثم الأول يداً أخرى وسرى الجميع فإنهما يتساويان قصاصاً ودية. ولو وجد مع زوجته أو ولده أو غلامه أو جاريته من ينال دون الجماع كان له دفعه، فإن امتنع فله قتله.

ومن أطلع على قوم فلهم زجره، فإن امتنع من الكف عنهم فرموه بحصاة أو عود فهدر، ولو بادروا إلى رميه من غير زجر ضمنوا الجناية. ولو كان المطلع رحماً لنساء صاحب المنزل اقتصر على زجره، فإن رماه حينئذ ضمن إلا مع تجرد المرأة فإنه له رميه لو امتنع بالزجر عن الكف إذ ليس للمحرم التطلع على العورة والجسد. وللإنسان دفع الدابة الصائلة عن نفسه ولا ضمان لو تلفت.

ولو انتزع العضوض يده فسقطت أشنان العاض فلا ضمان ولن تخلص نفسه باللكم والجرح، فإن لم يمتنع جاز قتله ولا يرتقى إلى الأصعب إلا مع الحاجة إليه، فإن ارتكبه مع إمكان الدفاع بالأسهل ضمن.

ولو أذنب زوجته على الوجه المشروع قيل: يضمن، لأن التأديب مشروط بالسلامة ويشكل بأنه من التعزير السائع. أما الصبي لو أذبه أبوه أو جدّه له ت فمات ضمنا ديته في ماله.

ولو قطع سلعة بإذن صاحبها فمات فلا دية، ولو كان مولى عليه ضمن الدية إن كان ولياً كالأب والجد وكذا الأجنبي ولا قصاص عليه.

ولو قتله في منزله وأدعى إرادة نفسه أو ماله وأنكر وارثه فأقام البيّنة أنه دخل عليه بسيف مشهر مقبلاً على صاحب المنزل سقط الضمان لرجحان صدق المدعى.

والفارسان إذا صال كلّ منهما على صاحبه ضمن ما يجنيه عليه، فإن كف أحدهما فصال الآخر فقصد الكاف الدفع فلا ضمان عليه فيما يجنيه بالدفع مع عدم تجاوز الحاجة ويضمن الآخر الجميع.

ولو تجارح اثنان وأدعى كلّ منهما الدفع حلف المنكر.

ولو أمره نائب الإمام بالصعود إلى نخلة أو النزول إلى بثر فمات فإن أكرهه ضمن الذية ، ولو كان لمصلحة المسلمين فالذية في بيت المال ، ولو لم يكرهه فلا ضمان وكذا لو أمر إنسان غيره بذلك من غير إجبار .

المقصد الثامن : في حدة المرتدة :

وفيه فصلان :

الأول : في المرتدة :

وهو الذى يكفر بعد الإسلام سواء كان الكفر قد سبق إسلامه أولا ، وهو يحصل إما بالفعل كالسجود للصنم وعبادة الشمس وإلقاء المصحف في القاذورات وكل فعل يدل على الاستهزاء صريحا ، وإما بالقول كاللفظ الذال بصريحه على جحد ما علم ثبوته من دين الإسلام ضرورة أو على اعتقاد ما يحرم اعتقاده بالضرورة من دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم سواء كان القول عنادا أو اعتقادا أو استهزاء .

ويشترط في المرتدة البلوغ والعقل والاختيار والقصد ، فلا عبرة بارتداد الصبى نعم يؤذّب بما يرتدع به وكذا المجنون لا عبرة برّدته ، ولو ارتدت عاقلا ثم جُنّ فإن كان عن فطرة قُتل وإلا فلا لأن قتله مشروط بالامتناع عن التوبة ولا حكم لامتناع المجنون ، ولو أكره على الردّة لم يكن مرتدا وله إظهار كلمة الكفر للتقية .

ولو شهد برّدته اثنان فقال : كذبا ، لم يسمع منه ، ولو قال : كنت مكرها ، فإن ظهرت علامة الإكراه كأسير قبل وإلا ففى القبول نظر أقربيه العدم . ولو نقل الشاهد لفظا فقال : صدق لكننى كنت مكرها ، قبل إذ ليس فيه تكذيب .

ولو شهد بالردّة لم تُقبل دعوى الإكراه على إشكال فإن الإكراه ينفى الردّة دون اللفظ ، ولا عبرة بارتداد الغافل والتساهى والتائم والمغمى عليه .

ولو ادعى عدم القصد أو الغفلة أو السهو أو الحكاية عن الغير صدق بغيرمين ، وفى الحكم بارتداد السكران أو إسلامه إشكال أقربيه المنع مع زوال التميّز على رأى . والأسير إذا ارتد مكرها فأفلت لم يفتقر إلى تجديد الإسلام ، ولو امتنع من تجديد

قواعد الأحكام

حيث عرض عليه دلّ على اختياره في الرّدة ، ولو ارتدّ مختاراً فصلّى صلاة المسلمين لم يحكم بعوده سواء صلّى في بلاد المسلمين أو دار الحرب على إشكال .

الفصل الثاني : في أحكام المرتد :

ومطالبه ثلاثة :

الأول : حكمه في نفسه :

المرتدّ إن كان عن فطرة وكان ذكراً بالغاً عاقلاً وجب قتله ، ولو تاب لم تُقبل توبته ويتولّى قتله الإمام ويحلّ لكلّ سامع قتله ، ولو قتل مسلماً قتله الوليّ قصاصاً وسقط قتل الرّدة فإن عفا الوليّ قُتل بالرّدة ، ولو قتل خطأ فالدية في ماله إذ لا عاقلة له وهي مخففة مؤجلة فإن قُتل أو مات حلت كالديون المؤجلة .

ولو كان عن غير فطرة استتيب فإن تاب عُفي عنه وإلا قُتل ، وروى : أنه يستتاب ثلاثة أيام ، وقيل : القدر الذي يمكن معه الرجوع ، واستتابته واجبة . ولو قال : خلّوا شبهتي ، احتمل الإنظار إلى أن تحلّ شبهته وإلزامه التوبة في الحال ثم يكشف له . ولو تاب فقتله من يعتقد بقاءه على الرّدة قيل : يُقتل ، لتحقيق قتل المسلم ظلماً ويحتمل عدمه لعدم القصد إلى قتل المسلم .

والمرأة تستتاب وإن ارتدت عن فطرة ، فإن تابت عُفي عنها ، وإن لم تتب لم تُقتل وإن كانت عن فطرة بل تحبس دائماً وتُضرب أوقات الصلاة ، فإن تابت عُفي عنها وإلا فعل بها ذلك دائماً .

ولو تكرر الارتداد من الرجل قُتل في الرابعة ، وروى : في الثالثة .

ولو أكره الكافر على الإسلام فإن كان ممن يُقرّ على دينه لم يحكم بإسلامه وإن كان ممن لا يُقرّ حكم به ، وكلمة الإسلام : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ولا يشترط أن يقول : وأبرأ من كلّ دين غير الإسلام .

ولو كان مقراً بالله تعالى وبالنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لكنّه جحد عموم نبوّته أو وجوده أو جحد فريضة علم ثبوتها من دين الإسلام لم يكف الإقرار

كتاب الحدود

بالشهادتين في التوبة بل لا بد من زيادة تدل على رجوعه عما جحد ، فيقول من جحد عموم التوبة : أشهد أن محمداً رسول الله إلى الخلق أجمعين ، أو تبرأ مع الشهادتين مع كل دين خالف الإسلام .

ولو زعم أن المبعوث ليس هو هذا عليه السلام بل آخرياتى بعد افتقر أن يقول : هذا المبعوث هو رسول الله ، أو تبرأ من كل دين غير الإسلام . وكذا لو جحد نبياً أو آية من كتابه تعالى أو كتاباً من كتبه أو ملكاً من ملائكته الذين ثبت أنهم ملائكة أو استباح محرماً فلا بد من إسلامه من الإفراج بما جحد .

ولو قال : أشهد أن النبي رسول الله صلى الله عليه وآله ، لم يحكم بإسلامه لاحتمال أن يريد غيره .

ولو قال : أنا مؤمن ، أو مسلم ، فالأقرب أنه إسلام في الكافر الأصلي أو جحد الوحداية بخلاف من كفر بجحد نبي أو كتاب أو فريضة ونحوه لأنه يحتمل أن يكون اعتقاده أن الإسلام ما هو عليه والأقرب قبول توبه الزنديق وهو الذي يستتر بالكفر .

ولا يجري عن المرتد رفٍ سواء كان رجلاً أو امرأة وسواء التحق بدار الكفر أو لا .

المطلب الثاني : حكمه في ولده :

إذا غلق قبل الردة فهو مسلم ، فإن بلغ مسلماً فلا بحث ، وإن اختار الكفر بعد بلوغه استتيب فإن تاب وإلا قتل ، ولو قتل فقاتل قبل وصفه بالكفر قتل به سواء قتل قبل بلوغه أو بعده .

ولو غلق بعد الردة وكانت أمه مسلمة فكألاً قول ، وإن كانت مرتدة والحمل بعد ارتدادها معاً فهو مرتد بحكمهما لا يقتل المسلم بقتله ، وهل يجوز استرقافه ؟ فيل : نعم لأنه كافر بين كافرين ، وفيل : لا لأن أباه لا يسترق لتحريمه بالإسلام فكذا الولد .

فإذا بلغ واختار الكفر استتيب فإن تاب وإلا قتل سواء غلق قبل الارتداد أو

قواعد الأحكام

بعده ، وأما ولد المعاهد إذا تركه عندنا فإنه يبقى بعد البلوغ بقبول الجزية أو يُحمّل إلى مأمنه ثم يصير حربياً .

المطلب الثالث : في أمواله وتصرفاته :

المرتدة إن كان عن فطرة زالت أملاكه عنه في الحال وفُتِست أمواله أجمع بين ورثته وبانت زوجته وأمرته بعة الوفاة في الحال وإن لم يدخل على الأقوى ، وقيل : لا عدة مع عدم الدخول ، وإن التحق بدار الحرب أو اعتصم بما يحول بينه وبين الإمام أو هرب .

وإن كان عن غير فطرة لم تنزل أملاكه عنه ويحجر الحاكم على أمواله لئلا يتصرف فيها بالإتلاف ، فإن عاد فهو أحقّ بها وإن التحق بدار الحرب حُفظت وبيع ما يكون الغبطة في بيعه كالحيوان ، فإن مات أو قُتل انتقل إلى ورثته المسلمين ، فإن لم يكن له وارث مسلم فهو للإمام .

ويُقضى من أموال المرتدة عن فطرة ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة قبل الارتداد من مهر وأرش جنائية وغير ذلك ، ولا يفضى ما يتجدد وإن كان المعامل جاهلاً بانتقال أمواله إلى ورثته ، ولا يُنفق عليه .

وكذا تُقضى الديون والحقوق عن المرتدة عن غير فطرة وإن تجددت ويُنفق عليه مدة رده إلى أن يتوب أو يُقتل لكن لا يمكن من التصرف فيها والقضاء للمتجدد كما في المحجور ، ويُقضى عنه نفقة القريب مدة الردة ، وهل يفضى ما يلزمه بالإتلاف حال الردة عن غير فطرة ؟ إشكال . وما يتجدد له من الأموال بالاحتطاب أو الاتهاب أو الشراب أو الصيد أو إيجار نفسه فهي كأمواله ، أما المرتدة عن فطرة فالأقرب عدم دخول ذلك كله في ملكه .

وتصرفات المرتدة عن غير فطرة كالهبة والعق والتدبير والوصية غير ماضية لأنه محجور عليه ، فإن تاب نفذ إلا العتق ويمضي ما لا يتعلق بأمواله ، وهل يثبت الحجر بمجرد الردة أو يحكم الحاكم ، الأقوى الأول . وأما المرتدة عن فطرة فلا ينفذ شيء من

كتاب الحدود

تصرفاته البتة .

وأما التزويج فإنه غير ماض من المرتدة عن فطرة وغيرها سواء تزوج بمسلمة لا تصافه بالكفر أو بكافرة لتحريمه بالإسلام ، وليس له ولاية التزويج على أولاده ولا على ممتلكاته .

وتعتد زوجة المرتدة عن غير فطرة من حين الارتداد عدة الطلاق ، فإن رجع في العدة فهو أحق بها وإلا بانته منه بغير طلاق ولا فسخ سوى الارتداد .
وكل ما يتلفه المرتدة على المسلم فهو ضامن له سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام حالة الحرب وبعد انقضائها وسواء كان عن فطرة أولا ، وأما الحربى فإن أتلف في دار الإسلام ضمن والأقرب في دار الحرب الضمان أيضا .
وإذا نقض الذمى عهده ولحق بدار الحرب فأمان أمواله باق ، فإن مات ورثه الذمى والحربى فإن انتقل إلى الحربى زال الأمان عنه ، وأما أولاده الصغار فهم على الذمة فإذا بلغوا خيروا بين عقد الذمة بالجزية وبين رجوعهم إلى مأمَنهم .

اللمعة المشقية

للشيخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن الشيخ جمال الدين تقي بن الشيخ شمس الدين
محمد بن حامد بن أحمد المطلبي العاملي الشافعي الحنفي المشهور بالشهد الأول

٧٢٤-٧٨٦ هـ

كتاب الحدود

وفيه فصول:

الأول: في الزنى:

وهو إيلاج البالغ العاقل في فرج امرأة محرمة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة قدر الحشفة عالماً مختاراً، فلو تزوج الأمة أو المحصنة ظاناً الحل فلا حد ولا يكفي العقد بمجرد، ويتحقق الإكراه في الرجل فيدراً الحد عنه كما يدراً عن المرأة بالإكراه، ويثبت الزنى بالإقرار أربع مرّات مع كمال المقر واختياره وحرّيته أو تصديق المولى وتكفي إشارة الأخرس، ولو نسب الزنى إلى امرأة أو نسبه إلى رجل وجب حد القذف بأول مرة.

ولا يجب حد الزنى إلا بأربع وبالبيّنة كما سلف، ولو شهد أقل من النصاب حدوا للفرية، ويشترط ذكر المشاهدة كالليل في المكحلة من غير علم سبب التحليل فلو لم يذكروا المعاينة حدوا، ولا بدّ من اتفاقهم على الفعل الواحد في الزمان الواحد والمكان الواحد فلو اختلفوا حدوا للقذف، ولو أقام بعضهم الشهادة في غيبة الباقي حدوا ولم يرتقب الإتمام فإن جاء الآخرون وشهدوا حدوا أيضاً، ولا يقدح نقادم الزنى في صحّة الشهادة ولا يسقط بتصديق الزاني الشهود ولا بتكذيبهم.

والتوبة قبل قيام البيّنة يسقط الحد لا بعدها وتسقط بدعوى الجهالة والشبهة مع إمكانهما في حقّه، وإذا اثبت الزنى على الوجه المذكور وجب الحد.

اللمعة الدمشقية

وهو أقسام ثمانية :

أحدها: القتل: وهو الزانى بالمحرم كالأم والأخت، والذمتى إذا زنى بمسلمة، والزانى مكرهاً للمرأة ولا يعتبر الإحصان هنا، ويجمع له بين الجلد ثم القتل على الأقوى.

وثانيها: الرجم: ويجب على المحصن إذا زنى ببالغة عاقلة، والإحصان إصابة البالغ العاقل الحر فرجاً قبلاً مملوكاً بالعقد الدائم أو الرق يغذو عليه ويروح إصابة معلومة، فلو أنكر وطء زوجته صدق وإن كان له منها ولد لأن الولد قد يخلق من استرسال المنى وبذلك تصير المرأة محصنة، ولا يشترط في الإحصان الإسلام ولا عدم الطلاق إذا كانت العدة رجعية بخلاف البائن، والأقرب الجمع بين الجلد والرجم في المحصن، وإن كان شاباً فيبدأ بالجلد، ثم تدفن المرأة إلى صدرها والرجل إلى حقويه، فإن فرأعيد إن ثبت بالبيّنة أو لم تصبه الحجارة على قول وإلا لم يعد، وتبدأ الشهود وفي المقر الإمام وينبغى إعلام الناس وقيل: يجب حضور طائفة وأقلها واحد، وقيل: ثلاثة، وقيل: عشرة. وينبغى كون الحجارة صفراً لئلا يسرع تلفه، وقيل: لا يرجم من لله في قبله حذ، وإذا فرغ من رجمه دفن إن كان قد صلى عليه بعد غسله وتكفينه وإلا جهز ثم دفن.

وثالثها: الجلد خاصة: وهو حد البالغ المحصن إذا زنى بصبيّة أو مجنونة وحد المرأة إذا زنى بها طفل، ولو زنى بها المجنون فعليها الحد تاماً، والأقرب عدم ثبوته على المجنون، ويجلد أشد الجلد ويفرق على جسده ويتقى رأسه ووجهه وفرجه وليكن قائماً والمرأة قاعدة قد ربطت ثيابها.

ورابعها: الجلد والجز والتغريب: ويجب على الذكر الحر غير المحصن وإن لم يملك، وقيل: يختص التغريب بمن أملك. والجز حلق الرأس، والتغريب نفيه عن مصره إلى آخر عام، ولا جز على المرأة ولا تغريب.

وخامسها: خمسون جلدة: وهى في حد المملوك والمملوكة وإن كانا متزوجين ولا جز ولا تغريب على أحدهما.

وسادسها: الحد المبعض: وهو حد من تحرر بعضه فإنه يحذ من حد الأحرار بقدر ما فيه

كتاب الحدود

من الحرية ومن حد العبيد بقدر العبودية.

وسابعها: الضغث المشتغل على العدد: وهو حد المريض مع عدم احتماله الضرب المكرر واقتضى المصلحة التعجيل.

وثامنها: الجلد عقوبة زيادة: وهو حد الزاني في شهر رمضان ليلاً أو نهاراً أو غيره من الأزمنة الشريفة أو في مكان شريف أو زنى بميتة ويرجع في الزيادة إلى الحاكم.

تنمة:

لوشهد لها أربعة بالبكارة بعد شهادة الأربعة بالزنى فالأقرب درء الحد عن الجميع، ويقيم الحاكم الحد بعلمه وكذا حقوق الناس إلا أنه بعد مطالبتهم حدًا كان أو تعزيرًا. ولو وجد مع زوجته رجلاً يزنى بها فله قتلها ولا إثم ولكن يجب القود إلا مع البينة أو التصديق.

ومن تزوج أمة على حرة ووطأها قبل الإذن فعليه ثمن حد الزاني. ومن افتض بكراً بإصبعه لزمه مهر نسائها ولو كانت أمة فعليه عشر قيمتها. ومن أقر بحد ولم يبينه ضرب حتى ينهى عن نفسه أو يبلغ المائة وهذا يصح إذا تكرّر أربعاً وإلا فلا يبلغ المائة.

وفي التقبيل والمضاجعة في إزار واحد التعزير بما دون الحد وروى: مائة جلدة. ولو حملت ولا بعل لم تحد إلا أن تقر أربعاً بالزنى وتؤخر أربعة حتى تضع، ولو أقر ثم أنكر سقط الحد إن كان مما يوجب الرجم ولا يسقط غيره، ولو أقر بحد ثم تاب نخير الإمام في إقامته رجماً كان أو غيره.

الفصل الثاني: في اللواط والسحق والقيادة:

فمن أقر بإيقاب ذكر مختاراً أربع مرّات أو شهد عليه أربعة رجال بالمعاينة وكان حرّاً بالغاً قتل محصناً أولاً إما بالسيف أو الإحراق أو الرجم أو بإلقاء جدار عليه أو بإلقائه من شاهق، ويجوز الجمع بين اثنين منهما أحدهما التحريق، والمفعول به كذلك إن كان

اللمعة الدمشقية

بالغاً عاقلاً مختاراً، ويعزّر الصبي ويؤدّب المجنون، ولو أقرّ دون الأربع لم يحّد وعزّر، ولو شهد دون الأربع حدّوا للفرية، ويحكم الحاكم فيه بعلمه، ولا فرق بين العبد والحُرّ هنا، ولو ادّعى العبد الإكراه دُرِىء عنه الحدّ ولا بين المسلم والكافر.

وإن لم يكن إيقاباً كاللتفخيز أو بين الإليتين فحدّه مائة جلدة حرّاً أو عبداً مسلماً أو كافراً محصناً أو غيره وقيل: يرجم المحصن. ولو تكرّر منه الفعل مرتين مع تكرّر الحدّ قتل في الثالثة والأحوط في الرابعة، ولوتاب قبل قيام البيّنة سقط عنه الحدّ قتلاً أو جلداً، ولوتاب بعده لم يسقط ولكن يتخيّر الإمام في المقرّبين العفو والاستيفاء. ويعزّر من قبل غلاماً بشهوة وكذا يعزّر المجتمعان تحت إزار واحد مجرّدين وليس بينهما رحم من ثلاثين سوطاً إلى تسعة وتسعين.

والسحق: يثبت بشهادة أربعة رجال أو الإقرار أربعاً وحدّه مائة جلدة حرّة كانت أو أمة مسلمة أو كافرة محصنة أو غير محصنة فاعلة أو مفعولة وتقتل في الرابعة لو تكرّر الحدّ ثلاثاً، ولوتابت قبل البيّنة سقط الحدّ لا بعدها ويتخيّر الإمام لو تابعت بعد الإقرار. ويعزّر الأجنبية إذا تجرّدتا تحت إزار فإن عزّرتا مع تكرّر الفعل مرتين حدّتا في الثالثة، وعلى هذا ولو وطأ زوجته فساحقت بكرّاً فحملت فالولد للرجل ويحدّان ويلزمها ضمان مهر مثل البكر.

والقيادة: الجمع بين فاعلي الفاحشة. ويثبت بالإقرار مرتين من الكامل المختار أو بشهادة شاهدين، والحدّ خمس وسبعون جلدة حرّاً كان أو عبداً مسلماً أو كافراً رجلاً أو امرأة، وقيل: يحلق رأسه ويشهر وينفى بأول مرة، ولا جزّ على المرأة ولا شهرة ولا نفى ولا كفالة في حدّ ولا تأخير فيه إلا مع العذر أو توجّه ضرر ولا شفاعة في إسقاطه.

الفصل الثالث: في القذف:

وهو قوله: زنيّت أو لطت أو أنت زان، وشبهه مع الصراحة والمعرفة بموضوع اللفظ بأي لغة كان، أو قال لولده الذي أقربّه، لست ولدى. فلو قال الآخر: زنى بك أبوك أو يابن الزانى، حدّ للأب. ولو قال: يابن الزانيين، فلهما. ولو قال: ولدت من الزنى،

كتاب الحدود

فالظاهر القذف للأبوين.

ومن نسب الزنى إلى غير المواجه فالحدّ للمنسوب إليه ويعزّر للمواجه إن تضمن شتمه وأذاه، ولو قال لامرأة: زنيْتُ بك، احتمل الإكراه فلا يكون قذفاً ولا يثبت الزنى في حقّه إلاّ بأربع.

والدّيوث والكشحان والقرنان قد يفيد القذف في عرف القائل فيجب الحدّ للمنسوب إليه، وإن لم يفد وأفادت شتماً عزّر، ولو لم يعلم فائدتها أصلاً فلا شيء، وكذا كلّ قذف جرى على لسان من لا يعلم معناه ولا التأذى والتعريض يوجب التعزير لا الحدّ، مثل: هو ولد حرام أو أنا لست بزان ولا أمني زانية، أو يقول لزوجته: لم أجدك عذراؤ وكذا يعزّر بكلّ ما يكرهه المواجه مثل الفاسق وشارب الخمر وهو مستتر، وكذا الخنزير والكلب والحقير والوضيع إلاّ مع كون المخاطب مستحقاً للاستخفاف.

ويعتبر في القاذف الكمال فيعزّر الصبيّ ويؤدّب المجنون، وفي اشتراط الحرّية في كمال الحدّ قولان، وفي المقذوف الإحصان أعني البلوغ والعقل والحرّية والإسلام والعفة فمن جمعت فيه وجب الحدّ بقذفه وإلاّ التعزير، ولو قال لكافر أمّه مسلمة: يا بن الزانية، فالحدّ لها فلو ورثها الكافر فلا حدّ. ولو تقاذف المحصنان عزّرا ولو تعدّد المقذوف تعدّد الحدّ سواء اتّحد القاذف أو تعدّد، نعم لو قذف جماعة بلفظ واحدة واجتمعوا في المطالبة فحدّ واحد وإن افترقوا فلكلّ واحد حدّ وكذا الكلام في التعزير.

مسائل:

حدّ القذف ثمانون جلدة بشيابه متوسّطاً دون ضرب الزنى ويشهر لتجنب شهادته، وتثبت بشهادة عدلين والإقرار مرتين من مكلف حرّ مختار، وكذا ما يوجب التعزير وهو موروث إلاّ الزوج والزوجة، وإذا كان الوارث جماعة لم يسقط بعفو البعض ويجوز العفو بعد الثبوت كما يجوز قبله ويقتل في الرابعة لو تكرّر الحدّ ثلاثاً، ولو تكرّر القذف قبل الحدّ فواحد.

ويسقط الحدّ بتصديق المقذوف والبيّنة والعفو وبلعان الزوجة، ويرث المولى

تعزير

اللَّعْنَةُ الدَّمَشَقِيَّةُ

عبده لو مات بعد قذفه ولا يعزّر الكفار لو تنابزوا بالألقاب أو عير بعضهم بعضاً بالأمراض إلّا مع خوف الفتنة، ولا يزداد في تأديب الصّبيّ على عشرة أسواط وكذا المملوك.

ويعزّر كلّ من ترك واجباً أو فعل محرّماً بما يراه الحاكم، ففي الحرّ لا يبلغ حدّه وفي العبد لا يبلغ حدّه، وسابّ النّبيّ أو أحد الأئمّة عليهم السّلام يقتل ولو من غير إذن الإمام ما لم يخف على نفسه أو ماله أو على مؤمن، ويقتل مدّعي النّبوة وكذا الشّاكّ في نبوة نبيّنا محمّد عليه السّلام إذا كان على ظاهر الإسلام، ويقتل السّاحر إذا كان مسلماً ويعزّر الكافر، وقاذف أمّ النّبيّ يقتل ولو تاب لم يقبل إذا كان عن فطرة.

الفصل الرابع: في الشّرب:

فما أسكر جنسه نحرم القطرة منه وكذا الفقاع ولو مزجا بغيرهما والعصير إذا غلا واشتدّ ولم يذهب ثلثاه ولا انقلب خلّاً، ويجب الحدّ ثمانون جلدة بتناوله، وإن كان كافراً إذا تظاهر، وفي العبد قول بأربعين، الشّارب عارياً على ظهره وكتفيه ويتقى وجهه وفرجه ومقاتله ويفرق الضّرب على جسده، ولو تكرّر الحدّ قتل في الرابعة، ولو شرب مراراً فواحد.

ويقتل مستحلّ الخمر إذا كان عن قطرة وقيل: يستتاب. كذا يستتاب لو استحلّ بيعها فإن امتنع قتل ولا يقتل مستحلّ غيرها، ولو تاب الشّارب قبل قيام اليّنة سقط الحدّ ولا يسقط بعدها وبعد إقراره يتخير الإمام، ويثبت بشهادة عدلين أو الإقرار مرتين ولو شهد أحدهما بالشّرب والآخر بالقيء قيل: يحّد، لما روى عن عليّ عليه السّلام: ما قاءها إلّا وقد شربها. ولو ادّعى الإكراه قيل إذا لم يكذّبه الشّاهد.

ويحدّ معتقد حلّ النّبذ إذا شربه ولا يحّد الجاهل بجنس المشروب أو بتحريمه لقرب إسلامه ولا من اضطّره العطش إلى إساعة اللّقمة بالخمر، ومن استحلّ شيئاً من المحرّمات المجمع عليها كالميتة والدّم والرّبا ولحم الخنزير قتل إن ولد على الفطرة، ومن ارتكبها غير مستحلّ عزّر، ولو أنفذ الحاكم إلى حامل لإقامة حدّ فأجهضت فديته في بيت

كتاب الحدود

المال ، وقضى علىّ عليه السلام مجهضةً خوفها عمر: على عاقلته ، ولا تنافي بين الفتوى والرواية.

ومن قتله الحدة أو التعزير فهدر، وقيل: في بيت المال. ولوبان فسوق الشهود بعد القتل ففي بيت المال لأنه من خطأ الحاكم.

الفصل الخامس: في السرقة:

ويتعلق الحكم بسرقة البالغ العاقل من الحرز بعد هتكه بلا شبهة ربع دينار أو قيمته سرّاً من غير مال ولده ولا سيّده وغير مأكول عام سنت، فلا قطع على القسبي والمجنون بل التأديب، ولا على من سرق من غير حرز، ولا من حرز هتكه غيره ولو تشارك في الهتك وأخرج أحدهما قطع المخرج، ولا مع توهم الملك ولو سرق من المال المشترك ما يظنه قدر نصيبه فزاد نصاباً فلا قطع وفي السرقة من مال الغنيمة نظر، ولا فيما نقص عن ربع دينار ذهباً خالصاً مسكوكاً، ولا في الهاتك قهراً وكذا المستأمن لو خان لم يقطع، ولا من سرق من مال ولده وبالعكس أو الأم يقطع، وكذا من سرق المأكول المذكور وان استوفى الشرائط وكذا العبد، ولو كان العبد من الغنيمة فسرق منها لم يقطع.

وهنا مسائل:

لا فرق بين إخراج المتاع بنفسه أو بسببه مثل إن شده بحبل أو يضعه على دابة أو يأمر غير مميّز بإخراجه.

الثانية: يقطع الضيف والأجير مع الإحراز من دونه وكذا الزوجان، ولو ادعى السارق الهبة أو الإذن أو الملك حلف المالك ولا قطع.

الثالثة: الحرز ما كان ممنوعاً بغلق أو قفل أو دفن في العمران أو كان مراعى على قول والجيب والكمّ الباطنان حرز لا الظاهران.

الرابعة: لا قطع في الشمر على شجرة وقال العلامة ابن المطهر رحمه الله: إن كانت الشجرة داخل حرز فهتكه وسرق الثمرة قطع.

اللّمة الدمشقية

الخامسة: لا يقطع سارق الحر وإن كان صغيراً فإن باعه قيل: يقطع لفساده في الأرض لا حدّاً، ويقطع سارق المملوك الصغير.

السادسة: يقطع سارق الكفن والأولى اشتراط بلوغ التصاب، ويعزّر النبش ولو تكرّر وفات الحاكم جازقته.

السابعة: نثبت السرقة بشهادة عدلين أو الإقرار مرتين مع كمال المقر وحرته واختياره، ولوردة المكره السرقة بعينها لم يقطع ولورجع بعد الإقرار مرتين لم يسقط الحد ويكفى في الغرم مرة.

الثامنة: يجب إعادة العين أو مثلها أو قيمتها مع تلفها ولا يغنى القطع عن إعادتها.

التاسعة: لا قطع إلا بمرافعة الغريم، ولو قامت البيّنة فلو تركه أو وهبه المال سقط وليس له العفو بعد المرافعة، وكذا لو ملك المال بعد المرافعة لم يسقط ويسقط بملكه قبله.

العاشر: لو أحدث في التصاب قبل الإخراج ما ينقص قيمته فلا قطع ولو أخرجه مراراً قيل: وجب القطع.

الحادية عشرة: الواجب قطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى ويترك له الراحة والإبهام، ولو سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم وترك العقب وفي الثالثة يحبس أبداً وفي الرابعة يقتل، ولو ذهب يمينه بعد السرقة لم تقطع اليسار ويستحب حسمه بالزيت المغلى.

الثانية عشرة: لو تكررت السرقة فالقطع واحد ولو شهدا عليه بسرقة ثم شهدا عليه بأخرى قبل القطع فالأقرب عدم تعدد القطع.

الفصل السادس: في المحاربة:

وهي تجريد السلاح برّاً أو بحرّاً ليلاً أو نهاراً لإخافة الناس في مصر وغيره من ذكر أو أنثى قوى أو ضعيف لا الظليع والرّة، ولا يشترط أخذ التصاب ونثبت بشهادة عدلين وبالإقرار ولو مرة، ولا تقبل شهادة بعض المأخوذين لبعض.

والحدّ القتل أو الصلب أو قطع يده اليمنى ورجله اليسرى، وقيل: يُقتل إن قتلَ

اللمعة الدمشقية

قودًا أو حدًا. وإن قتل وأخذ المال قطع مخالفًا ثم قتل وصلب، وإن أخذ المال لا غير قطع مخالفًا ونفى، ولو جرح ولم يأخذ مالا اقتص منه ونفى، ولو اقتصر على شهر السلاح والإخافة نفى لا غير، ولو تاب قبل القدرة عليه سقط الحدّ دون حقّ آدمي وتوبته بعد الظفر لا أثر لها في حدّ أو غرم أو قصاص، وصلبه حيًّا أو مقتولاً على اختلاف القولين، ولا يترك أزيد من ثلاثة ويُنزل ويجهز، ولو تقدّم غسله وكفنه صلى عليه ودفن، ونفى عن بلده ويكتب إلى كلّ بلد يصل إليه بالمنع من مجالسته ومؤاكلته ومبايعته، ويمنع من بلاد الشرك فإن مكّنه قتلوا حتى يخرجوه.

واللّص محارب يجوز دفعه ولو لم يندفع إلّا بالقتل كان هدرًا، ولو طلب النفس وجب دفعه إن أمكن وإلّا وجب الهرب، ولا يقطع المختلس ولا المستلب ولا المحتال على الأموال بالرسائل الكاذبة بل يعزّر، ولو يتج أو سقى مرقداً وجنى شيئاً ضمن وعزّر.

الفصل السابع: في عقوبات متفرقة :

فمنها إتيان البهيمة: إذا وطأ البالغ العاقل بهيمة عزّر وأغرم ثمنها وحرم أكلها إن كانت مأكولة ونسلها وجب ذبحها وإحراقها، وإن كانت غير مأكولة لم تذبح بل تخرج من بلد الواقعة وتباع، وفي الصدقة به أو إعادته على الغارم وجهان والتعزير موكل إلى الإمام وقيل: خمسة وعشرون سوطاً وقيل: كمال الحدّ وقيل: القتل. ويثبت بشهادة عدلين وبالإقرار مرة إن كانت الذّابة له وإلّا فالتعزير إلّا أن يصدقه المالك.

ومنها وطء الأموات: وحكمه حكم الأحياء وتغلّظ العقوبة إلّا أن تكون زوجته فيعزّر ويثبت بأربعة على الأقوى أو الإقرار أربع.

ومنها الإستماء باليد: ويوجب التعزير، وروى: أن عليّاً عليه السلام ضرب يده حتّى احمرت وزوجه من بيت المال، ويثبت بشهادة عدلين والإقرار مرة.

ومنها الارتداد: وهو الكفر بعد الإسلام أعادنا الله ممّا يويق الأديان، ويقتل إن كان عن فطرة ولا تقبل توبته وتبين منه زوجته وتعتد للوفاة وتورث أمواله وإن كان

كتاب الحدود

بأقبياً، ولا حكم لارتداد الصبي والمجنون والمكره ويستتاب إن كان عن كفر فإن تاب وإلا قتل، ومدة الإستتابة ثلاثة أيام في المروى، ولا يزول ملكه عن أمواله إلا بموته ولا عصمة نكاحه إلا ببقائه على الكفر بعد خروج العدة وهي عدة الطلاق، ويؤدى نفقة واجب التفقة من ماله ووارثهما المسلمون لا بيت المال ولو لم يكن وارث فلإمام، والمرأة لا تقتل وإن كانت عن فطرة بل تحبس دائماً وتضرب أوقات الصلوات وتستعمل في أسوأ الأعمال وتلبس أخشن الثياب وتطعم أجشب الطعام إلى أن تتوب أو تموت، ولو تكرّر الارتداد قتل في الرابعة وتوبته الإقرار بما أنكره ولا يكفى الصلاة، ولو جن بعد رده لم يقتل ولا يصح له تزويج ابنته قيل: ولا أمته.

ومنها: الدفاع عن النفس والمال والحريم بحسب القدرة معتمداً على الأسهل، ولو قتل كان كالشهيد، ولو وجد مع زوجته أو مملوكه أو غلامه من ينال دون الجماع فله دفعه، فإن أتى الدفع عليه فهو هدر، ولو قتله في منزله فادعى إرادة نفسه أو ماله فعليه البينة أن الداخل كان معه سيف مشهور مقبلاً على رب المنزل، ولو اطلع على قوم فلهم زجره فإن امتنع فرموه بحصاة ونحوها فجنى عليه كان هدرًا، والرحم يزجر لا غير إلا أن تكون مجردة، فيجوز رميه بعد زجره ويجوز دفع الذابة الصائلة عن نفسه فلو تلفت بالدفع فلا ضمان، ولو أذّب الصبي وليه أو الزوجة زوجها فماتا ضمن ديتهما في ماله على قول، ولو عضّ على يد غيره فانتزعتها فندرت أسنانه فهدر وله التخلص باللكم والجرح ثم السكين والخنجر متدرجاً إلى الأيسر فالأيسر.

* * *

دليل الموضوعات العام

كتاب الحدود

٣٢	٣ - باب الحد في السحق	١٥	باب الملاهي
٣٣	باب الحد في نكاح البهائم و ..	١٦	الهداية بالخير (١٧)
٣٥	باب الحد في القيادة والجمع بين ٧ أهل الفجور	١٧	باب الحدود
٣٥	باب الحد في الفرية والسب ١١ والتعريض	١٨	المقنعة في الاصول والفروع (٣١)
٤٠	١٢ - باب الحد في السكر وشرب المسكر	١٩	باب الحدود والآداب
٤٣	١٤ - باب الحد في السرقة والخيانة و ..	٢٠	باب الحد في اللواط
	١٥		
	الانتصار (٤٧)		
٤٩	١٩ - مسائل الحدود		
٦٥	الكافي في الفقه (٦٣)		
٦٨	فصل في حد الزنا		
	٢٣ - فصل في اللواط وحدّه		
	٣١		

١٢٢	... - في اللواط والسحق	٧٢	... - فصل في حدّ الخمر والفقاع
١٢٣	... - في القيادة	٧٢	... - فصل في القذف وحدّه
	جواهر الفقه (١٢٩)	٧٤	... - فصل فيما يوجب التعزير
١٣١	... - مسائل يتعلّق بالحدود		النهاية (٧٩)
	المهذب (١٣٧)	٨١	... - كتاب الحدود
١٣٩	... - باب الحدود		... - باب ماهية الزنا وما به يثبت
١٤٠	... - باب الزنا وأقسام الزنا	٨١	... - ذلك
١٤٥	... - باب ما به يثبت حكم الزنا و...	٨٣	... - باب أقسام الزناة
١٤٧	... - باب كيفية إقامة الحدّ في الزنا	٨٨	... - باب كيفية إقامة الحدّ في الزنا
١٤٩	... - باب الحدّ في اللواط والسحق و...	٩٠	... - باب الحدّ في اللواط
١٥١	... - المساحقة	٩٢	... - باب الحدّ في السحق
١٥٣	... - نكاح البهائم		... - باب من نكح ميتة أو وطئ
	... - باب الحدّ في القيادة وشرب	٩٤	... - بهيمة
١٥٤	... - الخمر	٩٥	... - باب الحدّ في القيادة
١٥٦	... - باب الحدّ في السرقة		... - باب الحدّ في شرب الخمر والمسكر
١٦١	... - ذكر من لا يُقام عليه الحدّ	٩٥	... - من الشراب
١٦٣	... - باب صفة قطع اليد	٩٧	... - باب الحدّ في السرقة
١٦٤	... - باب الحدّ في الفرية و...	١٠١	... - باب الحدّ المحارب والنّباش و...
١٧٠	... - باب الحدود والمحارب و...	١٠٢	... - باب الحدّ في الفرية و...
	فقه القرآن (١٧٢)		المراسم (١٠٩)
١٧٥	... - كتاب الحدود	١١١	... - كتاب الحدود والآداب
١٨٢	... - باب غير المسلم يفجر بالمسلم	١١٥	... - حدّ من شرب السكر والفقاع
١٨٢	... - باب الحدّ في اللواط والسحق	١١٥	... - حدّ القيادة
١٨٤	... - باب الحدّ في شرب الخمر	١١٥	... - حدّ السرقة
١٨٥	... - باب الحدّ في السرقة		اصباح الشيعة (١١٧)
١٩١	... - باب الحدّ في الفرية	١١٩	... - كتاب الحدود
١٩٣	... - باب الزيادات		

٣١٩	- في بيان الحد في الفرية	غنية النزوع (١٩٧)
٣٢١	- في بيان أحكام المختلس و	- في حد الزنا ١٩٩
٣٢٢	- في بيان أحكام المرتد و	- في حد اللواط والسحق ٢٠٢
	- من يفعل فعلاً يملك بسببه	السرائر (٢٠٩)
٣٢٣	انسان أو	- باب ماهية الزنى وما به يثبت
٣٢٤	- في بيان أحكام الجناية على	ذلك ٢١١
	شرائع الاسلام (٣٢٧)	- باب أقسام الزناة ٢١٨
٣٢٩	- في حد الزنى	- باب كيفية إقامة الحد في الزنى و ٢٣٠
٣٣٦	- في اللواط والسحق والقيادة	- باب الحد في اللواط و ٢٣٤
٣٣٨	- في حد القذف	- باب الحد في السحق ٢٣٩
٣٣٩	- في القاذف	- باب وطء الأموات والبهائم و ٢٤٢
٣٤٠	- المقذوف	- باب الحد في القيادة ٢٤٥
٣٤٢	- في حد المسكر والفقاع	- باب الحد في شرب الخمر و ٢٤٥
٣٤٤	- في حد السرقة	- باب الحد في السرقة ٢٥٣
٣٥٠	- في حد المحارب	- باب حد المحاربين و ٢٧١
٣٥٢	- في المرتد	- باب الحد في الفرية ٢٨٠
٣٥٥	- في إثبات البهائم و	- فصل في تنفيذ الاحكام ٢٩٧
	المختصر النافع ٣٥٩	
٣٦١	- في حد الزنى	الوسيلة الى نيل الفضيلة (٣٠٧)
٣٦٤	- في اللواط والسحق والقيادة	- فصل في بيان ماهية الزنى ٣٠٩
٣٦٦	- في حد القذف	- في بيان أحكام اللوط ٣١٣
٣٦٨	- في حد المسكر	- في بيان أحكام السحق ٣١٤
٣٦٩	- في حد السرقة	- في بيان حد القيادة ٣١٤
٣٧١	- في المحارب	- في بيان الحد على وطء ٣١٤
٣٧٢	- في إثبات البهائم	- في بيان الحد على شرب الخمر ٣١٥
		- في بيان السرقة وأحكامها ٣١٦

الجامع للشرائع (٣٧٣)

٤١٥	... في الحدّ	٣٧٤	... باب حدّ الزّنى و
٤١٨	... في حدّ الشّرب	٣٨١	... في اللّواط
٤٢٥	... في حدّ السرقة	٣٨٢	... في السحق وفي الاستمنا
٤٣١	... في حدّ المحارب		... وطء البهيمة، حدّ القيادة وحدّ
٤٣٥	... في حدّ المرتد	٣٨٣	... شرب المسكر
٤٣٦	... في احكام المرتد	٣٨٤	... حكم آكل الرّبا
	اللمعة الدمشقية (٤٤١)	٣٨٥	... باب حدّ السّارق
٤٤٣	... في الزّنى		... باب حدّ الفرية وموجب التعزير
٤٤٥	... في اللّواط والسحق والقيادة	٣٨٨	... و
٤٥٦	... في القذف		قواعد الاحكام (٣٩٥)
٤٤٨	... في الشّرب	٣٩٧	... في حدّ الزّنى
٤٤٩	... في السرقة	٤٠٢	... في الاحصان
٤٥٠	... في المحاربة	٤٠٤	... في كيفة الاستيفاء
		٤٠٥	... في المستوفى
		٤٠٨	... في اللّواط والسحق والقيادة
		٤١٠	... في وطء الاموات والبهائم
		٤١١	... في وطء البهائم
		٤١٢	... في حدّ القذف
		٤١٣	... القاذف - المقدوف





